اللواء الركن المتقاعد 1. د. داستن سويد

٩٠٠٠

تنانيخ لبنات



التاريخ الستيايتي والمستدي

القائمقاميتاق



جميع الحقوق محفوظة للناشر

إسم المجموعة : المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام المجموعة : - القائمقاميتان (١٨٤٢-١٨٦١) -

المؤلَّف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 24 × 17 عدد الصفحات : 528 صفحة

مكان النشر : بيروت دار النشر والتوزيع: دار نوبليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون : 961-3-581121 / 961-1-581121

الطبعة الأولى : 2004

اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد



المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام

اللتاريغ السياسي والعسكري

القائمقاميتان (١٨٤٢–١٨٦١)

NOBILIS 2004

الفهرس

فهرس الجزء الرابع القائمقاميتان

الصفحة	
17	- مقدمة تاريخية: من الإمارة إلى القائمقاميتين
17	أولاً – مقدمات سقوط الإمارة وقيام نظام القائمقاميتين
10	أ - حرب عام ١٨٤١ (الدروز ضد الأمير بشير الثالث)
	ب - حرب عام ١٨٤٢ (الدروز ضد عمر باشا النمساوي
71	حاكم الجبل)
**	ثانياً - الصراع الطائفي على الإمارة
01	ثالثاً - المؤتمر الدولي الأول لبحث مسألة الجبل (أيار ١٨٤٢)
00	رابعاً - المؤتمر الدولي الثاني لبحث مسألة الجبل (أيلول ١٨٤٢)
٥٩	– انبعاث المسألة الشرقية
35	– حواشي المقدمة
VV	الباب الأول: القائمقاميتان (١٨٤٧ - ١٨٦٢)
79	الفصل الأول: لمحة تاريخية
79	أولاً - نظام القائمقاميتين (صيغة أولية: ١٨٤٢)
٨٨	أ - فشل صيغة ١٨٤٢
45	ب - مؤتمر ۲ أيلول ۱۸٤٤ والتعديلات على ترتيبات ١٨٤٢
4٧	ج - حرب ١٨٤٥ بين الدروز والموارنة
1.1	ثانياً – مهمة شكيب أفندي (١٨٤٥)

	أ - تنظيمات شكيب أفندي (الصيغة النهائية
1.9	للقائمقاميتين: ١٨٤٥)
177	ب – استقرار نظام شكيب أفندي في الجبل
177	– حواشي الفصل الأول
120	الفصل الثاني: القائمقامية الدرزية
171	- تقييم عام لنظام الحكم في القائمقامية الدرزية
777	أ – الشأن العسكري في فائمقامية الدروز
177	ب – شهادات في المقاتلين الدروز
144	– حواشي الفصل الثاني
١٨٣	الفصل الثالث: القائمقامية النصرانية
4-1	– تقييم عام لنظام الحكم في القائمقامية النصرانية
Y • Y	أ – مديرية دير القمر
T10	ب – مدينة زحلة
TIV	ج - شهادات في المقاتلين الموارنة
719	- حواشي الفصل الثالث
770	الباب الثاني: أحداث سياسية وعسكرية
YYY	الفصل الأول: الثورة الشعبية في كسروان: ثورة طانيوس شاهين
***	- أولاً – أسياب الثورة
777	ثانياً - مقدمات الثورة
71	ثالثاً – الثورة
777	رابعاً – تقييم القناصل الأوروبيين للثورة

444	ضامساً − نهاية الثورة
44.	سادساً – التنظيم المسكري للثورة
799	– حواشي الفصل الأول
711	لفصل الثاني: الحرب الأهلية أو (حرب الستين) (١٨٦٠ - ١٨٦١)
711	ولاً – العوامل التي أدت إلى الحرب
777	انياً - بداية الحرّب
777	نالثاً - أحداث الحرب
107	ابعاً – التنظيم المسكري للدروز في حرب الستين
707	فامساً - مشاريع تهجير الموارنة إلى الجزائر
771	– حواشي الفصل الثاني
	لفصل الثالث: التدخل العسكري الفرنسي أو الحملة العسكرية
777	لفرنسية على سوريا ١٨٦٠ – ١٨٦١
777	ولاً - المقدمات التاريخية
44.	انياً – مؤتمر باريس (آب ١٨٦٠)
790	الثاً - الحملة الفرنسية العسكرية
٤٠٢	أ – إبحار الحملة
£ . V	ب – الوحدات المشاركة في الحملة
٤١٠	ج - وصول الحملة إلى بيروت
110	د - العمليات التي نفّذتها الحملة
28.	هـ – محاولات التمديد للحملة
170	و – البيان العددي لأهالي دير القمر (عدد ٢)
644	3111.1

بلاد الشام	في إطار	اللبنانية	المقاطعات
------------	---------	-----------	-----------

NO	BIL	JS	8

ح - نتائج الحملة	220
– حواشي لبفصل الثالث	٤0٠
الباب الثالث: المقاطعات الأخرى (فصل وحيد)	277
أولاً - بيروت وصيدا	27V
أ - بيروت	277
ب – صیدا	٤٧٧
ثانياً - طرابلس وعكار	£VA
أ-طرابلس	£VA
ب – عكار والضنية	£A1
ثالثاً – جبل عامل	EAY
رابعاً – إمارة وادي التيم	FA3
أ – إمارة حاصبيا	FA3
ب – إمارة راشيا	14.
خامساً - بلاد بملبك والبقاع	193
- الصراع بين الأميرين سليمان ومحمد الحرفوشيين	199
– حواشي الفصل	0.4
- فهرس المصادر والمراجع	017
١ – المصادر والمراجع العربية	017
١ – المصادر والمراجع الفرنسية	077
١ - المصادر والمراجع الانكليزية	OYE
ة – الدوريات	OYE
) – المعاجم	OYE

الصور والجداول والخارطات

١ - فهرس الصور:	
الصورة	الصفحا
– صورة ضابط في عهد القائمقاميتين	772
- صورة سعيد بك جنبلاط	TOT
– صورة الأمير عبد القادر الجزائري	777
- صورة الجنرال دي بوفور دوتبول	٤٠٠
- صورة لإبرار القوات الفرنسية ببيروت	٤٠٩
– صورة فؤاد باشا	٤١٢
٢ - فهرس الجداول والخارطات،	
الجدول أو الخارطة	الصفحا
- جدول تعداد سكان القائمقاميتين	040
 خارطة القائمقامية الدرزية 	041
- خارطة القائمقامية النصر انية	OTV

دلا يمكن فهم مجتمع جبل لبنان إلاّ ضمن وجوده في العالم العربي الذي يشاركه المميزات الأساسية، وإذا كان ذلك المجتمع يجع هذه المميزات ويستخدمها بطريقة خاصة، فهو لا ينفصل، في مجموعه، عن ذلك العالم.

D. Chevallier Société du Mont-Liban P. 274

مقدمة تاريغية

من الإمارة إلى القائمقاميتين

أولاً – مقدمات سقوط الإمارة وقيام نظام القائمقاميتين:

لم يرث بشير الثالث عن بشير الثاني إمارة سوية، وإنما ورث بقايا ممتلكات لإقطاع متداع، وأحقاداً تفجرت حروباً استمرت مراراً، وعلى مدى قرن من الزمن، بين الطائفتين الرئيسيتين في الجبل: الدروز والموارنة. فما أن تسلّم الأمير الكبير حكم ،إمارة الدروز، حتى بدأ يسمى إلى كسر شوكة هؤلاء وضرب هيبتهم فيها، بدءاً من قضائه على زعامة شيخهم الكبير علي جنبلاط (عام ١٨٥٥)، مروراً بتحالفه مع ابراهيم باشا المصري ضدهم وحمله السلاح إلى جانبه لمقاتلتهم، بعد أن جر إلى مواقعه، في مواجهة الدروز، حلفاءه وأبناء طائفته الموارنة الذين حملوا السلاح المصري لمقاتلتهم كذلك، وإيقاع الهزيمة بهم وإخماد ثورتهم ضد الحكم المصري في حوران ووادي التيم المرار) (١٨٥١)، مما جمل المداوة بين الطائفتين تتجذر وتشتد.

ولم يكتف الأمير بشير بذلك، في خصومته لرعيته من الدروز، بل إنه اتبع، بدعم واضع من الإكليروس الماروني^(۲)، استراتيجية متقنة تقضي بإلغاء «الهوية الدرزية» للإمارة واستبدالها «بالهوية المارونية»، فهو قد حاول «توطيد دعائم النصرانية» في الجبل على حساب الدروز «وآثار عزهم، وسؤددهم وغناهم» (۲۳)، وذلك بتشجيعه أغنياء الموارنة والكنيسة المارونية على «شراء أراضي الدروز والإستيلاء عليها، (۱) حتى بلغ به الأمر حد انتزاع الأراضي من

مقرمة تاريغية

من الإمارة إلى القائمقاميتين

أولاً - مقدمات سقوط الإمارة وقيام نظام القائمقاميتين:

لم يرث بشير الثالث عن بشير الثاني إمارة سوية، وإنما ورث بقايا ممتلكات لإقطاع متداع، وأحقاداً تفجرت حروباً استمرت مراراً، وعلى مدى قرن من الزمن، بين الطائفتين الرئيسيتين في الجبل: الدروز والموارنة. فما أن تسلّم الأمير الكبير حكم وإمارة الدروزه حتى بدأ يسمى إلى كسر شوكة هؤلاء وضرب هيبتهم فهها، بدءاً من قضائه على زعامة شيخهم الكبير علي جنبلاط (عام ١٨٢٥)، مروراً بتحالفه مع ابراهيم باشا المصري ضدهم وحمله السلاح إلى جانبه لمقاتلتهم، بعد أن جر إلى مواقعه، في مواجهة الدروز، حلفاءه وأبناء طائفته الموارنة الذين حملوا السلاح المصري لمقاتلتهم كذلك، وإيقاع الهزيمة بهم وإخماد ثورتهم ضد الحكم المصري في حوران ووادي التيم المرار) (١٨٢٨)

ولم يكتف الأمير بشير بذلك، في خصومته لرعيته من الدروز، بل إنه اتبع، بدعم واضح من الإكليروس الماروني^(۲)، استراتيجية متقنة تقضي بإلغاء «الهوية الدرزية» للإمارة واستبدالها «بالهوية المارونية»، فهو قد حاول «توطيد دعائم النصرانية» في الجبل على حساب الدروز «وآثار عزهم، وسؤددهم وغناهم، (۲)، وذلك بتشجيعه أغنياء الموارنة والكنيسة المارونية على «شراء أراضي الدروز والإستيلاء عليها، (¹⁾ حتى بلغ به الأمر حد انتزاع الأراضي من

إقطاعييهم ومشايخهم الذين كان ابراهيم باشا قد اعتقاهم ونفاهم إلى مصر، وتوزيعها على الفلاحين الموارنة، مما أدى إلى «احتلال الموارنة» لمزيد من الأراضي في جنوب الجبل ووسطه، وإلى «التدهور الإقتصادي الذي أصاب الفلاحين الدروزه^(ه). ويشير القنصل الإنكليزي الكولونيل روز إلى ذلك، في أحد تقاريره، بقوله إن الكثير من مسيحيي دير القمر قد حصل على «ملكية المنازل والأراضي التي كانت سابقاً في حوزة الدروز، ثم أخذها منهم الحاكم السابق الأمير بشيره (۱).

بعد أن أخمد ابراهيم باشا، بالتعاون مع الأمير بشير، ثورة الدروز في حوران ووادي التيم عام ١٨٣٨، اعتقل عدداً من زعمائهم ومشايخهم ونفاه إلى مصدر، وكان عدد آخر قد هاجر، قسراً أوطوعاً، إلى سنار وقبرص والقسطنطينية وحوران(٧)، مما دفع بالأمير بشير إلى مصادرة أملاكهم ومنازلهم وتوزيعها على المقاطعجيين والفلاحين الموارنة.

وهكذا، فإنه، في عام ١٨٤٠، لم يكن قد بقي للدروز من مقاطعاتهم الأربع عشرة في الشوف سوى اثنتين فقط، بينما وزَّع الباقي على أقارب الأمير بشير وعلى مقاطعجيي الموارنة وفلاحيهم (^)، وكان ذلك إيذاناً «بمحو المنصر الدرزي في (جبل) لبنان لمصلحة المنصر المسيحي الذي أصبح متفوقاً وأكثر غنى (

وبعد سقوط الأمير بشير الثاني عام ١٨٤٠ وتسلّم الأمير بشير الثالث زمام الحكم في الإمارة، عاد المنفيون الدروز إلى ديارهم وراحوا يطالبون الأمير الجديد بما كان الأمير السابق قد سلبه منهم دون وجه حق، من حقوق واقطاعات وامتيازات (١٠٠)، إلا أن الأمير «ازدرى بهم وبعلاماتهم (ألقابهم) وأسمعهم كلاماً يخفض مقامهم»(١١٠)، الأمر الذي جعلهم يغضبون منه ويعقدون عليه، إلا انهم كتموا حقدهم وغضبهم إلى حين. يضاف إلى ذلك ما ذكره وأبو شقراء من أن الأمير بشيراً الثالث أقدم على نصب كمين للأميرة وحبوسه أرملة الأمير عباس الإرسلاني ووحاكمة مقاطعة الغرب الأقصى، وقتلها، وذلك بسبب إقدامها على استعادة مزرعة «وادي الدلاب» التي كان الشهابيون قد انتزعوها منها في عهد الأمير بشير الثاني، «فكان مقتلها أمراً على الطائفة الدرزية جسيماً وخطباً في الوطن فادحاً، (۱۳). إلا أن السبب الذي كان أكثر إثارة للدروز هو المنشور الذي كان بطريرك الموارنة قد أصدره، والذي كان يقضي بأن ينتخب المسيعيون الماملون في اقطاعات الدروز، وفي كل قرية، إثنين منهم يكونان مسؤولين لدى الحكومة بدلاً من مشايخهم، متجاوزاً بذلك سلطة المشايخ الدروز على رعاياهم المسيعيين، مما جمل مسيعيي تلك القرى بهلّون ويفرحون ويشمتون بأسيادهم الدروز، أما مشايخ الدروز فقد رفضوا هذا المنشور وقرّروا مقاومته بكل الوسائل باعتبار أن المدتهم على فلاحيهم هي حق لهم لأنهم «ورثوها عن آبائهم وأجدادهم» (۱۳).

أ - حرب عام ١٨٤١ (الدروز ضد الأمير بشير الثالث):

بالإضافة إلى ما تقدم، يورد الباحثون أسباباً أخرى لقيام هذه الحرب بين الدروز والنصارى، ويملَّل «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت أسباب الصراع المسلح بين الموارنة والدروز، ذلك المام وعام ١٨٤٢، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٨٤٢ كما يلي: خلال حكم الأمير بشير الثاني، «نشأت مصالح جديدة على حساب الخراب الذي لحق بالآخرين»، وهكذا فإنه عندما عاد المشايخ الدروز من القاهرة والقسطنطينية.... تصادمت المصالح الجديدة بالمصالح القديمة، مما أدّى

إلى أعمال عنف أوقفها التدخل الأوروبي، (١١٠). ويتابع «بوريه» قائلاً: «لقد عجز الأمير بشير قاسم (الثالث) عن متابعة ما أراده من تدمير للإقطاع الدرزي (الذي سبق أن بدأه بشير الثاني)، حتى انه لم يتمكن من الإحتفاظ بالأرض المكتسبة، وهكذا، فإن المشايخ الدروز المدعومين، سراً، بالأتراك، بدأوا يستعيدون، شيئاً فشيئاً، المواقع التي سبق أن فقدوها منذ سنوات. أما الأمير بشير قاسم فقد أصبح عليه أن يتعمل، بعد بضعة أشهر فقط، حدوث ما لا يستطيع منعه، ذلك أن الدروز الذين منع عليهم ممارسة السلطة التي كانت موضع نزاع، بدأوا يعدون، وبسرية تامة، مؤامرة انفجرت، في دير القمر، ضد المسيحيين، وخصوصاً ضد شخص الأمير نفسه، (١٠٥).

ويبدو التدخل الأوروبي، وخصوصاً الفرنسي والإنكليزي، واضحاً في ملفات الأحداث في ذلك الحين، وذلك في مجال تأجيج الخلاف بين الطائفتين. ورغم أن هذا التدخل كان مدفوعاً، في غالب الأحيان، باستدراج واضح من أهل البلاد، الدروز والموارنة خصوصاً، ورغم أن ظاهره كان «لتهدثة الخواطر، ولعب دور الوسيطه(١٦)، فإن نتائجه كانت وبالأ على الطائفتين معاً، وعلى أهل الجبل عموماً، هبينها كان الكاثوليك، وخصوصاً الموارنة، يتوجهون نحو القنصلية الفرنسية، حصراً، لطلب النصيحة والدعم والتشجيع، كان الروم الأرثوذكس يتوجهون، بدورهم، نحو القنصلية الروسية، وكان الدروز يتوجهون، ابتداءً من المام ١٨٤١، نحو القنصلية الانكليزية، للغرض نفسه(١٠٠) يتوجهون البدي من المام ١٨٤١، نحو القنصلية الانكليزية، للغرض نفسه(١٠٠). يحرضون المسيحيين على التمرّد واللجوء إلى القوة ضد الدروز، (١٨)، ومنهم يحرضون المسيحيين على التمرّد واللجوء إلى القوة ضد الدروز، (١٨)، ومنهم الأب «ديلورا» (٩١٠)، السويز «اكد محركي» الأحداث في ميلورة عدمركي» الأحداث في

الجبل (وخصوصاً تمرد تموز وأحداث أيلول عام ۱۸۵۰ (۱۱)، ولم تتورع القنصلية الفرنسية، رغم تظاهرها بالسمي للتهدئة، عن الدعوة إلى تدخل أوروبي جماعي ضد الدروز لتأديبهم، وإعادة الأمير المخلوع (بشير الثاني) إلى عاصمته بيت الدين. وإذا لم تتوقف الدولة المثمانية عن «إثارة تمصب المسلمين» وتسليحهم «تحسباً لهجوم الدول الأوروبية أو نثورة مسيحيي البلاد»، فيجب على الدول الخمس الكبرى، عندئذ، أن تسحب فناصلها من بيروت، وأن ترسو الأساطيل المشتركة «الفرنسية والانكليزية» على الساحل السوري «بانتظار الأحداث المقبلة» (۱۱).

بدأت المناوشات المسلحة بين الدروز والموارنة، بجوار دير القمر، بتاريخ
المناوشات المسلحة بين الدروز والموارنة، بجوار دير القمر، بتاريخ
المسيحيي دير القمر وآخرين من دروز بمقلين (٢٠١). ولم يكن هذا الشجار هو
السبب الحقيقي للحرب، وإنما كان، بحق «القشة التي قصمت ظهر البعير».
واستمرت المناوشات شهراً كاملاً كان الدروز، خلاله، يحشدون رجالهم
ويعدون المدة للهجوم على دير القمر، مقر الأمير بشير الثالث، ومعظم سكانها
من الموارنة الموالين للأمير.

ويبدو التدخل الأجنبي واضحاً في هذه الأحداث، فبينما يتهم «كونتي Contl» الممتمد القنصلي الفرنسي بصيدا، الإنكليز بتزويد الدروز بالسلاح والذخائر (۲۲)، ويتقديم الدعم السياسي لهم، بالإضافة إلى الدعم العسكري، بهدف «إضعاف المسيحيين، أنصار الفرنسيين، (۲۳)، نرى «بازيلي» قتصل روسيا ببيروت، يتهم فرنسا بأنها أرسلت للموارنة «كميات وفيرة من المساعدات والأموال، استخدمها كهنوتهم «وسيلة لتمرير نواياهم، (۲۳)، وان بطريرك الموارنة كان «من السذاجة» إلى حد جمله يعتقد أن فرنسا لن تتردّد

في إرسال اسطولها «لتدعيم أطماع قبيلته وادعاءاتها» عندما يلتمس ذلك منها(٢٥). ونرى الكولونيل تشارلز تشرشل يتهم القناصل الفرنسيين في بيروت بأنهم «يمارسون سلطة مياشرة على الاكليروس الماروني الذي لم بكن بتردّد بدوره، في التباهي بولائه لفرنسا، وفي الإعلان بأن الموارنة هم فرنسيو المشرق»(٢٦)، كما يذكر أن الكولونيل «روز» مبعوث انكلترا الى الحيل، قد أشار، في مراسلاته خلال هذه الفترة، إلى أن الإكليروس الماروني «قرر بسط سيادته على الحيل ولو كان ثمن ذلك حرباً أهلية (٢٧). ويقول الكولونيل روز نفسه، في تقرير منه إلى السلطات البريطانية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٨٤١: «إن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... وعليه، فلم يبق لإنكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروزه(٢٨). ويقرّر مؤرّخ معاصر للأحداث هو «أنطوان ضاهر العقيقي» أن «من الواجب علينا، إنصافاً للتاريخ، أن نقول... إن الدول الأوروبية، ولا سيما انكلترا وفرنسا، سعت كثيراً إلى خلق هذه التفرقة بينهم (الدروز والموارنة) وشطرهم إلى طوائف دينية،(٢٩)، وهذه حقيقة لا مراء فيها، ولا يمكن انكارها.

ومهما يكن من أمر، فإن المناوشات التي بدأت في منتصف أيلول استمرت حتى منتصف تشرين الأول، وعنت نارها معظم القرى والبلدات الدرزية والنصرانية في الجبل، ولم تنفع الوساطات التي كان الآخرون المثمانيون والفرنسيون والبريطانيون) يتظاهرون بالقيام بها لرأب الصدع وتهدئة الخواطر وإيقاف القتال بين الطائفتين، وكان الدروز، في هذه الأثناء، يستعدون لغزو دير القمر، المعقل الأساسي للموارنة في الجبل، وما أن حل يوم ١٣ تشرين الأول (١٨٤١) حتى كانوا، بقيادة مشايخهم، يحاصرون البلدة من كل جانب، ونهض النصاري من أهلها للدفاع عنها، وكان الأمير بشير

(الثالث) بداخلها، فأقاموا على أسوارها برصدون الدروز منتظرين هجومهم، بينما كان الدروز بمعنون حرقاً للمزارع وتدميراً للمنازل المسيحية المحاورة للبلدة حتى «احترفت كل أملاك النصاري في خارج البلدة وقتل كثيرون منهم ممن كان ساكناً في مزارعها»(٢٠). ولم بلبث الدروز أن بدأوا يتقدمون نحو البلدة حيث هبّ نظراؤهم من آل أبي نكد، الذبن كانوا بقطنون بداخلها، لمساندة المهاجمين، وهكذا أضحى موارنة الدير بين نارين: نار الدروز المهاجمين من الخارج ونار الدروز المنقضين عليهم من الداخل، وعمَّت الحرب والفوضى والدماء البلدة، وسادت فيها شريعة الغاب والانتقام والتعصب الطائفي القاتل، وكان الدروز المهاجمون يقتلون كل من وقع في أيديهم من أهل البلدة المسيحيين ويدمرون منازلهم ويحرقون أملاكهم، وتوافد الدروز من كل صوب، من حوران ووادي التيم، لنجدة إخوانهم، واستنفر بطريرك الموارنة ومطران زحلة للروم الكاثوليك رعاياهما للقتال، ولكن غالبية الروم في الجبل ظلت موالية للدروز، بل قاتلت إلى جانبهم ضد الموارنة(٢١).

وجر القتال القتال، وتنادى الدروز، كما الموارنة، إلى جولات جديدة من الصراع الدامي الذي انتشر في معظم أنحاء البلاد، فجرت ممارك في نيحا وجزين وبكاسين والدامور والناعمة والشويفات وباتر والجرد وبعبدا وكفرسلوان والمتين(⁷⁷⁾، وفي مشموشة وبتدين اللقش وعين الجوزة وجرنايا ومزرعة الشوف وجرجوع وعبرا والدبية وعين تريز وشرتون والعرقوب وبلاد الشحار «وغيرها من القرى في اقليم جزين واقليم التفاح، (⁷⁷⁾، وفي صمانا وفالوغا والمتن وقرنايل وبوارج وعينطورة والعبادية (¹⁷⁾، وفي صغبين وزحاة (⁷⁷⁾، وفي صغبين وزحاة (⁷⁷⁾،

وكان في دير القمر، بالإضافة إلى الأمير بشير، مبعوث الوالي العثماني «أيوب باشا» والمبعوث الإنكليزي «الكولونيل روز»، وقد حاول هذان المبعوثان، العثماني والانكليزي، التوسط لفك الحصار وتهدئة الخواطر، إلاَّ أنهما فشلا في ذلك^(٢٦). وأما الأمير، فإنه، لما وجد نفسه سجيناً في البلدة، وبلا مؤازرة من أحد، قرّر مفادرتها مع حاشيته وبالشروط التي فرضها المحاصرون عليه، فغادرها إلى بيروت(٣٧). ويذكر «الحتوني» أن الأمير خرج من دير القمر بحماية معبد الفتاح آغا حماده، وبأمر من الوالى العثماني في بيروت^(٢٨)، بينما يذكر مؤلف «حسر اللثام» ان الأمير خرج من دير القمر بأمر من السر عسكر سليم باشا وبحماية تركى يدعى «سليم بك»، وكان قد أرسله والى بيروت إلى البلدة بدلاً من «أيوب باشا»، ومعه «قاضي بيروت ومحصلها»، فخرج الأمير من البلدة بحمايتهم (٢٩). ورغم ذلك فقد تعرّض الدروز للأمير، عند مفادرته البلدة، «وأهانوه إهانة كبرى، وأخذوا منه سلاحه بالعنف... ولم يسمحوا له بالمرور من بينهم حتى أخذوا عمته وأكثر ثيابه وثياب الذين معه وتركوهم عراة حفاقه(٤٠). وقد استمر حصار الدروز لدير القمر ثلاثة أسابيع استسلم أهلها، بعدها، للمحاصرين وسلّموهم أسلحتهم(٤١).

وبسقوط دير القمر في أيدي الدروز وهزيمة المسيعيين في معظم المناطق التي جرى فيها قتال، وبسبب الضفوط المكثنة التي قامت بها الدول الكبرى الخمس، وخصوصاً انكلترا وفرنسا وروسيا، ورغبة من الدولة الشمانية بالإكتفاء بما جرى من سفك للدماء، فقد توقف القتال في جميع المناطق، وكانت نتيجة هذه الحرب ثلاثة الاف قتيل من النصارى ونحو أربعماية من الدروز، بالإضافة إلى الخسائر الهائلة التي لا تقدر، والتي لحقت بأملاك الفريقين وأموالهم(١٤).

ويروى «بوريه» فتصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير خارجية فرنسا، كيف حرت عملية وقف القتال بين الدروز والموارنة في الشويفات وباقي المناطق، وبعد تدخل من فناصل الدول الخمس الكبري والوالي العثماني ببيروت، فيذكر انه، بتاريخ ٥ تشرين الثاني (١٨٤١) سقطت بعبدا والشويفات بيد الدروز، وكان قد سبق ذلك اجتماع بين قناصل كل من فرنسا وروسيا وانكلترا، حيث ناقش هؤلاء، فيما بينهم، الوضع في البلاد، وقرّروا الاتصال بوالي بيروت السر عسكر «سليم باشا» ودعوته إلى «اتخاذ الاجراءات لوقف هدر الدماء، في الجيل (٤٢)، وكان رأى فتصلى روسيا وانكلترا أن يرسل السر عبيكر جيشاً إلى الحيل لهذه الغابة، إلاَّ أن قنصل فرنسا اعترض على ذلك واقترح أن يطلبوا من الماشأ الذهاب بنفسه إلى الجبل وأن يبدوا استعدادهم لمرافقته، على أن يتم ذلك بدعوة رسمية منه. وقد تبني القناصل الثلاثة اقتراح القنصل الفرنسي واجتمعوا بسليم باشأ الذي وافق عليه بدوره. إلا أن سقوط بعيدا والشويفات دفع بسليم باشا إلى الإتصال من جديد بالقناصل ودعوتهم إلى مرافقته لاجتماع يعقد مع مشايخ الدروز، في الشويفات، في اليوم التالي (٦ منه). وعقد، في هذا اليوم، اجتماع حضره، إلى جانب المشايخ الدروز، كل من والى بيروت السر عسكر سليم باشا ورشيد باشا والى عكا وقناصل الدول الخمس الكبرى (فرنسا وروسيا وانكلترا وبروسيا والنمسا)، حيث تمّ الإتفاق بين المجتمعين على توقيع عقد يتمهد فيه مشايخ الدروز بأن «يوقفوا الأعمال العدائية ويطيعوا أوامر السر عسكر الذي سيحكم الجبل حتى صدور أوامر جديدة من القسطنطينية»(٤٤)، وقد أرسلت نسخ من هذا الاتفاق إلى دير القمر وزحلة «التي يهدّدها شبلي العريان» للتقيد بها(10)، ويعلق الكولونيل تشرشل على هذه الأحداث بقوله: يتحمل البطريرك الماروني مسؤولية كبرى هي إثارة الخلاف والأحقاد بين الموارنة والدروز، وهي دفع الموارنة للحرب التي هُرَم فيها الموارنة خلال عشرة أيام فقط، حيث اجتاح الدروز المقاطعات المارونية حتى نهر الكلب شمالاً، إلاّ انهم لم يتجاوزوه بناء لتعليمات من نممان بك جنبلاط، وقد ساعد في هزيمة الموارنة موقف الروم الذين تحالفوا مع الدروز وقاتلوهم، وكان الشهابيون على رأس المقاتلين الموارنة. أما السر عسكر العثماني فقد كان يزود الفريقين (الموارنة والدروز) بالسلاح والذخائر تأكيداً لحياده، ولكنه لم يتورع عن إمداد شبلي المريان بنحو مسكري تركي بهجومه على صغبين وزحلة (11).

أما «بازيلي» القنصل الروسي ببيروت، فيروى هذه الأحداث كما يلي: كان الدروز قد قرّروا خلم الأمير (بشير الثالث)، وأعدوا لذلك المدّة، وما أن اندلم القتال بينهم وبين المسيحيين في دير القمر، حتى اندفعوا «يعملون ذبحاً في المسيحيين ونهبأ وحرقاً في بيوتهم،، وعمَّت هذه الأحداث المناطق الجنوبية من الحيل وويدأت مطاردة المستحيين في كل مكان، وما أن وصل خير هذه الأحداث إلى المسيحيين من أهل المناطق الشمالية حتى هنّوا لنصرة أبناء طائفتهم، فاتجه نحو خمسة آلاف مقاتل منهم إلى بيروت «وبدلاً من أن يسرعوا لنجدة الأمير المحاصر الذي يدافع، بيأس، عن مقرّه في دير القمر، فضّلوا مهاجمة الشويفات التي يقطنها الدروز والأرثوذكس الذين كانوا قد قرروا عدم الإشتراك في الحرب، بأي شكل (٤٧). وقد استمرت الحرب بين الموارنة والدروز زهاء ستة أسابيع حتى «تمّ نزع السلاح من المسيحيين وإخضاعهم لسلطة المشايخ الدروز»، أما الأمير الذي كان محاصراً، طوال هذه الحرب، في دير القمر فقد ظل «يبذر آخر رصاصاته... مع بعض حراسه الألبان، حتى أنقد أخيراً من غضب الدروز بعد تدخل المعتمدين الأوروبيين، وقد نهب الدروز

منزله واستولوا على زوج المسدسات الذي أهدته له الملكة فيكتوريا «(٤٨). وأما الحيش الماروني الذي كان قد قصد الشويفات، فقد انهزم «في سهل بيروت، أمام ٧٠٠ من الدروز والأرثوذكس الشويفاتيين، وأما زحلة التي كان يهدّدها شيلي المريان وسعيد يك حنيلاط، فقد دافع عنها الأمير خنجر الحرفوش الذي، لولاه، «لاجتاح الدروز كل (جيل) لبنان». وأما البطريرك الماروني «الذي رمي القبائل (اللبنانية) في أتون هذه المصائب» فقد «نزل إلى القرى الساحلية استعداداً للهرب على مركب فرنسي فيما لو هجم الدروزه(٤١). وأما الباشا المثماني، فقد قرّر التحرك «بعد أن انهزم المسيحيون في كل مكان، وشُرّدوا وجُرِّدوا من سلاحهم، وبعد أن شبع الدروز نهباً وأخضعوا لسلطتهم كل السناحة، (المناطق) الحنوبية (من الحيل)، وعند ذلك فقط، تحركت المفارز التركية فاحتلت زحلة ودير القمر فاستقبلها المسيحيون كمنقذه»(٥٠). ونجد في وثائق الاباء اليسوعيين الذين كانوا مقيمين سيروت براقبون أحداث الحبل عن كثب، مراسلات مهمة تنبئنا عن حقيقة مشاعر المسيحيين خلال هذه الأحداث، وعن تصورهم لها من خلال تلك المشاعر، فقى رسالة من الأب «بينوا بلانشه» (Benoit Planchet) رئيس الرهبانية اليسوعية ببيروت إلى الأب «جان روثان» (Jean Roothaan) الرئيس المام للرهبانية اليسوعية، يقول الأب بلانشيه: «لقد تبين أن الهدف الحقيقي للدروز، في هذه الحرب، ونواياهم، هي طرد المسيحيين من جبل لبنان، واحتلال أملاكهم، بفية إعطائها إلى الدروز الذين يقطنون خارج (جيل) لبنان، فيسيطرون عليه لوحدهم... انهم بمتلكون نصف الجبل الآن، ويقتضى امتلاك ما تبقّى. لقد تمكنوا من التقدم في جهات بكفيا، وأصبح المسيحيون منهزمين ومحطمى المعنويات، بلا رئيس وبلا حشود، ويحاول البطريرك، عبثاً، حثهم على الشجاعة. إنهم (أي الدروز)

يفكّرون في مهاجمة زحلة، وإذا ما سقطت هذه البلدة بأيديهم، فإن كل شيء، تقريباً، يضيع، بالنسبة إلى المسيحيين،(٥٠).

ويصف الأب بلانشيه، في الرسالة نفسها، معركة زحلة، فيقول: «كان عدد المسلحين الزحليين لا يتعدى الخمساية، وكان عليهم أن يواجهوا عدّة الاف مستعدين للقتال... وعند الإشارة، هجموا (الدروز) على زحلة، وكانوا يعيملون بها من جميع الجهات، وبدأوا ينهبون ويحرقون المنازل التي يصلون إليها. للوهلة الأولى، ظن (المسيحيون) أن كل شيء قد ضاع منهم، فهرب النساء والأطفال من المنفذ الوحيد الذي يقي لهم. إلا أنه، وفي هذه الأثناء، استماد الزحليون شجاعتهم وتصدوا للعدو الذي كان قد أحاط بهم من كل الجهات. وأراد الله، بلا شك، إنقاذهم، فأجبر الدروز على التراجع، وأخذ الهاربون الأوائل منهم يجرون الباقين إلى الهرب، وإذا بالهزيمة تصبح عامة، وإذا بهم (الدروز) مطاردون على مدى أكثر من ساعتين، والليل، وحده، هو الذي اضطر الزحليين للعودة إلى بلدتهم. وقد خسر المسيحيون، في هذه الممركة، 10 رجادً، بينما خسر الدروز عدة مثات».(18).

ب - حرب عام ١٨٤٢ (الدروز ضد عمر باشا النمساوي حاكم الجبل):

في الشاني عشر من كانون الأول عام ١٨٤١ وصل وزير الخارجية المثمانية، السر عسكر مصطفى نوري باشا، إلى بيروت، وكانت مهمته، بالإضافة إلى إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، «تدمير النموذج القديم للحكم في الجبل واستبداله بإدارة الباب المالي مباشرة، وضرب الكاثوليك، كما يزعم بوريه (٢٥٠). وكان الأمير بشير لا يزال بالمدينة، فحاول الباشا إقتاعه بالتنازل طوعاً عن الإمارة، وعرض عليه «حكماً ورائياً، لمقاطمة بلاد جبيل، إلا أن الأمير

رفض ذلك، وأصر على أن يبقى في منصبه كأمير على الجبل، وطالب وبالإحتكام إلى القضاء،(٤٠٠).

وفي الثالث عشر من كانون الثاني عام ۱۸٤٢ جرّد السر عسكر «سليم باشاء الأمير من «النيشان» الذي كان الباب العالي قد أهداه إياه عندما سلّمه سدّة الإمارة، وأرسله، موقوفاً، إلى القسطنطينية، بعد أن خلعه عن سدّة الإمارة، فسقطت، بهذا الحدث، الإمارة الشهابية التي استمرت في حكم الجبل، زهاء قرن ونصف القرن (۱٤٤ عاماً).

وفي الخامس عشر من الشهر المذكور (١٨٤٢)، جمع مصطفى باشا الأمراء والمشايخ والمطارنة، وتلا عليهم نص «البيولردي» الصادر عن السلطنة العثمانية، والقاضي بتعيين «عمر باشا النمساوي» حاكماً على جبل لبنان(٥٠٠).

وفي السادس عشر من الشهر نفسه، جمع مصطفى باشا مشايخ الجبل ثانية، وأبلغ المسيحيين منهم انه لن يُسمح للأمراء الشهابيين بالمودة إلى حكم البلاد بسبب عدم كفاءتهم، ويسبب تمرّد الأمير بشير الثاني الكبير على السلطنة(٥٠) وتحالفه مع الحاكم المصرى ابراهيم باشا.

وقد انقسم أهل الجبل، تجاه تعيين عمر باشا حاكماً عليهم، قسمين:

 الدروز الذين رفضوا رفضاً باتاً القبول به حاكماً عليهم، حتى انهم ثاروا عليه.

- والمسيحيون الذين رفضوه إلا انهم لم يثوروا عليه، ولم يرضوا بالاتحاد مع الدروز في ثورة هؤلاء ضده، ولكنهم ظلوا يطالبون بعودة الأمير بشير (الثانى) أميراً على الجبل. – أما الدول الكبرى الخمس فكان لها موقف معارض لهذا التعيين، وقد احتج ممتلوها لدى الباب العالي على ذلك، وطالبوا السلطنة بإعادة الشهابيين إلى الإمارة انسجاماً مع مطلب الموارنة، إلا أن ناظر الخارجية مصارم باشاء رفض طلبهم بعجة أن الدروز يرفضون عودتهم، وإن كان الموارنة يلحون على هذه المودة (٥٠٠).

وعبّر الأب «بلانشيه» عن استثكار الموارنة لتعيين عمر باشا حاكماً على الجبل في رسالة وجّهها إلى الرئيس العام الأب «روثان» واتهم فيها الحكومة المثمانية بأنها تسمى إلى «أضعاف المسيحيين» و«تحابي أعداءهم (الدروز) بشكل واضح»، وهكذا فإن السر عسكر مصطفى باشا «الذي أرسل لترتيب الأمور، لم يتَّخذ حتى الآن، من التدابير «إلا ما يبدو أنه لمصلحة الدروز أكثر منه لمصلحة المسيحيين، ويستطرد «بلانشيه» قائلاً: «لقد طلب إليهم (المسيحيين) أن يخضموا لإرادة الباب المالي... فكان جوابهم أن الباب المالي هو سيد نفسه، إلا انهم لا يستطيعون التنازل عن حقهم في أن يحكمهم أمير مسيحي. إلا أنه تمّ تجاوز هذا الجواب، وعُيّن عمر باشا حاكماً لحبل لبنان... وأرسل الحاكم القديم، الأمير المسيحي، إلى القسطنطينية». ويستطرد «بلانشیه» كذلك: «ماذا سينتج عن هذا التدبير يا ترى؟ يظن الكثيرون انه من المستحيل أن يستمر هذا الأمر طويلاً، وانه: إما أن يتحرك الشعب فيخلع نير الطاعة الذي اعتاده، وإما أن تتدخل بعض القوى الأوروبية فتعيد الأمور إلى ما سبق أن كانت عليه»(^(۵۸).

المسيحيون إذن، وخصوصاً الموارنة، لم يكونوا راضين عن تميين «عمر باشاء حاكماً عليهم، إلا أنهم لم «يخلموا نير الطاعة» كما توقع الأب «بلانشيه»، بانتظار أن تتدخل «بعض القوى الأوروبية» فتريحهم من حكم حاكم عثماني وتعيد إليهم «أميرهم المسيحي»، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك تماماً، إذ هب الدروز، خصوم الموارنة في الجبل، يدافعون عن حق الجبليين «دروزاً وموارنة، بأن يحكمهم حاكم منهم، بينما تقاعس الموارنة ورفضوا التجاوب مع المرض الذي قدّمه الدروز إليهم، وهو التحالف معاً لإقصاء الحاكم العثماني عن الجبل.

عندما وصل «عمر باشا» إلى بيروت، ذهب إلى الجبل مع قوة من نحو أربعة آلاف جندي، واستقر في قصر الأمير بشير الكبير ببيت الدين. وقد حاول «عمر باشا» إرضاء الموارنة والدروز بأن عين منهم مستشارين ومساعدين له أمثال: الشيخ منصور الدحداح والشيخ خطار العماد، كما عين الشيخ أبا نادر الخازن حاكماً على كسروان والشيخ ضاهر الدحداح على الفتوح، وكان يرافقه في تتقلاته الأميران الإرسلانيان: أحمد وأمين. ثم أنه، لكي يكسب ود الموارنة خصوصاً، عين بعض أبناء الأعيان منهم قادة عسكريين في جيشه، مقابل ذلك، أقدم «عمر باشا» على توقيف بعض الأعيان الدروز وهم: الأمير أحمد إرسلان، وخطار العماد وناصيف نكد، وسعيد جنبلاط، وحسين تلحوق، وداود عبد الملك، بينما استطاع كل من نعمان بك جنبلاط والأمير أمين إرسلان ويوسف عبد الملك الإفلات من قبضة عمر باشا. ويصف «بوريه» الزعماء الستة الموقوفين بأنهم «الأكثر قوة في الجبل الدرزي» (١٩٥٠).

لم يكن قد مضى ثلاثة أشهر على ممارسة عمر باشا الحكم في بيت الدين، وخصوصاً في شهر نيسان عام ١٨٤٢ عندما أقدم على توقيف الأمراء والمشايخ الدروز وحبسهم، حتى تأجّج الخلاف بينه وبين الدروز، أمراء ومشايخ وفلاحين، وكان الشيخ يوسف عبد الملك هو الوحيد الذي بقي حراً بعد أن ألقي القبض على كل من نعمان بك جنبلاط والأمير أمين إرسلان^(١٠)، فأخذ على عاتقه تنظيم التمرد وحمل السلاح ضد عمر باشا، خصوصاً أن «إشاعة سرت في الجبل بأن كل مشايخ الدروز المعتقلين سوف يُعدمون»، فكان على يوسف عبد الملك، إذن، أن «يحمل السلاح لإنقاذ رفاقه المعتقلين»^(١١).

كان أول عمل قام به القادة الدروز، قبل تمردهم على حكم عمر باشا، هو الإتصال بإخوانهم الموارنة بفية توحيد الطائفتين ضد الحكم العثماني للجبل، وقد عرض الدروز على الموارنة، تأكيداً لحسن نواياهم، «نسيان الماضي، والاتحاد ضد عمر باشا، العدو المشترك»، مقابل ذلك، قدّم الدروز إلى الموارنة وعداً قاطماً بأن يقبلوا كل ما يطلبه الموارنة «في موضوع إعادة الأشياء التي نهبت لهم» (خلال حرب عام ١٨٤١)، كما يقبلون المطلب الأساسي للموارنة وهو وإعادة الشهابيين» إلى حكم الجبل(٢٣).

إضافة إلى ذلك، أوقد المشايخ الدروز الموقوقون إلى «بوريه» القنصل الضرنسي ببيروت، «ثلاثة مبموثين»، سراً، يقولون له إنه من «مصلحة المسيحيين والدروز، وللسلام المام في الجبل، أن يتم التفاوض مع البطريرك (الماروني) حول وحدة الطائفتين (المارونية والدرزية)، باعتبار أن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يمنع «خرابهما المشترك»، ويكلفونه أمر هذا التفاوض، ويقبل الدروز، مسبقاً، بما يقبله المسيحيون وما يطلبونه من:

- تعيين من يراه المسيحيون مناسباً من الأمراء الشهابيين حاكماً على الجبل.
- إعادة كل ما فقده المسيحيون من أملاكهم (خلال حرب ١٨٤١)
 والتعويض عليهم. ويقدم المشايخ الدروز، عربوناً على وفائهم بهذه الوعود،
 أبناءهم، لكي يكونوا رهائن لدى القنصل الفرنسي في القنصلية ببيروت(١٠٠).

ما أن علم عمر باشا بأمر عرض التفاوض الذي قدِّمه الدروز للموارنة، حتى بدأ، من قبله، عملية اختراق للصف الدرزي، وذلك بأن أرسل إلى مشايخ الدروز من يقول لهم ان عليهم أن لا يقلقوا لتوقيف مشايخهم، فما هو الا توقيف شكل لارضاء الدول الأوروبية التي تطالب بفرض أشد العقوبات على الدروز، وأن عليهم أن يتجنبوا «أي تفاهم مع المسيحيين» لأنهم، بذلك، «يفقدون صداقة الباب العالى»، ويجب أن لا يأملوا خيراً من «الدول (الأوروبية) المهتاجة بسبب سلوكهم (السيِّيُّ) تجاه الموارنة «(٦٤). ولكن الذي جرى هو أن الموارنة أنفسهم، الحذرين من التعامل مع الدروز بعد حرب شرس دامية بينهما، لم يتجاوبوا مع المرض الدرزي، وفضلوا البقاء على الحياد في الصراع القائم بين الدروز والحاكم العثماني، رغم كل المغريات التي قدِّمها الدروز لهم، خصوصاً أن القنصل الفرنسي الذي كلِّفه الدروز التفاوض باسمهم مع الموارنة اعتذر، بلباقة، عن هذه المهمة، مفضلاً «إبعاد القنصلية عن هذا النوع من التدخل»، ومجيباً على رسالة المشايخ الدروز بأنه وفي كل وقت، كنت أنصح بالتفاهم بين أهل الجيل، ولا أزال أنصحهم بذلك، إلا أن وساطتي لن تكون ضرورية لكي أفهم البطريرك الحقيقة التي هو مقتنع بها أكثر من أي شخص آخره(١٥).

ويبدو، كذلك، أن المشايخ الدروز الذين كلّموا القنصل تلك المهمة لم يلقوا تجاوباً مشجماً من أتباعهم في القرى الدرزية، إذ اعترض هؤلاء على حق أولتك المشايخ في التفاوض ،والتوقيع باسمهم، فتراجع المشايخ، كما يظهر، عن عروضهم التي قدموها للقنصل، متذرعين بأنهم فعلوا ذلك ،لإنقاذ أشخاصهم وأملاكهم،(٢٦). وهكذا أجهضت الحركة «التوحيدية» التي طرحها المشايخ الدروز على الموارنة، قبل أن تبصر النور، ولم يبق أمام الدروز إلا التمرد، لوحدهم، ضد عمر باشا. وقد ظهرت، في هذه الآونة، حرب عرائض بين الحكومة العثمانية والدول الأوروبية، حيث نظمت عرائض في مختلف أنحاء الجبل تطالب بمنم التدخل الأجنبي في شؤونه وبأن يظل حاكم الجيل عثمانيا (٦٧)، مما أثار حفيظة السفراء الأوروبيين وجعلهم يتهمون السلطة العثمانية بتزوير الأختام في هذه المرائض. وقد عقدت اجتماعات متتالية بين سفراء الدول الأوروبية والسلطة المثمانية في الآستانة، منها الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٧ أبار ١٨٤٢ وحضره كل من صارم أفندي (ناظر الخارجية العثمانية) وعارف باشا (ناظر المدلية) وطاهر باشا (أمير البحرية) وسفيرا انكلترا وفرنسا «ووكلاء سفراء روسيا وبروسيا والنمسا»، حيث عرضت «أربع عرائض موقعة من المشايخ الموارنة وغيرهم من أهالي حيل لبنانه، وتلبت تلك المرائض في الاحتماع ونمت مناقشتها من قبل المجتمعين، وقد اتفق ممثلو الدول الكبرى الخمس جميعهم على القول إن هذه المرائض قد أخذت من الأهالي «بالوعد والوعيد» وإنها لا تمثل رأيهم الحقيقي، وطالبوا بإعادة الشهابيين إلى حكم الجبل(١٨). والإجتماع الذي عقد بتاريخ ١٥ أبلول ١٨٤٢ وحضره، عن الحانب العثماني، كل من: صارم أفندي (ناظر الخارجية العثمانية) ومعه عدد من المسؤولين العثمانيين، وعن الجانب الأوروبي: ممثلون عن الدول الكبرى الخمس (سفيرا إنكلترا وفرنسا، ومندوبون عن سفراء روسيا وبروسيا والنمسا)، حيث تمّت مناقشة العرائض نفسها، وقد طرحت، في هذا الإجتماع، ولأول مرة، فكسرة تعيين «قائمقامين» للجيل، إذ طرحها السفير الفرنسي «دي بوركينيه De Bourqueney»، ووافق عليها السفير البريطاني «السير ستراتفورد كاننغ Sir Stratford canning» الذي تساءل عن كيفية اختيار هذين القائمقامين، فردّ «صارم أفتدى» على ذلك بأنهما يكونان مسلمين «ولا يمكننا حفظ النظام إلا بهذا الشرطه(٦١)، مما أثار اعتراض ممثلي الدول الأوروبية وخصوصاً سفير انكلترا الذي اعتبر أن هذا الإعلان يساوي «رفضاً لنصبحة الدول الكبري الصديقة» (٧٠)، واقترح أن تحكم كل طائفة بحاكم منها، وأن يقوم «الناظر التركيء، المقيم في الجوار، بحفظ النظام بينهما بواسطة قوات عسكرية كافية»(٧١). واستمرت المناقشة برهة من الزمن حيث تمسك صارم أفندي بوجهة نظره، معتبراً أنها «الوسيلة الوحيدة لحفظ الاستقر أر في الجبل» وأن «لا شيء يستعجل هذا الأمر، وهو يأمل بإقناع الممثلين بفكرته،(٧٢). إلا أن هؤلاء الممثلين لم يرضخوا لإرادة ممثل السلطنة بل إنهم اعتمدوا أسلوب التهديد، إذ طلب سفير فرنسا من الوزراء العثمانيين «التفكير جدياً في المسؤولية المزدوجة التى يتعملونها من جراء رفضهم الاستجابة لنصائح الدول الحليضة»، موضحاً أن رفض نصائح هذه الدول يؤدي إلى «خطر جسيم للأحداث التي يمكن أن تحدث (٧٢). وقد تمسك المسؤولون المثمانيون بوجهة نظرهم المعارضة لوجهة نظر الممثلين الأوروبيين، مما أدّى إلى مناقشات حامية ومهمة أظهرت، بوضوح، تحيِّز الدول الأوروبية لإقامة دولة مسيحية في الجبل (٧٤)، إلا أنها انتهت إلى تليين الموقف العثماني نحو القبول بالفكرة الأوروبية(٧٥).

وبينما كانت الحرب الكلامية مستمرة، في الأستانة، بين الدولة المثمانية والدول الأوروبية، حول مصير الجبل، كانت الثورة، ضد عمر باشا، تمتمل في نفوس أهل الجبل، دروزاً ومسيحيين. ومع ذلك، فقد ظل الهدوء سائداً في معظم أرجاء البلاد، إلى أن وقع خلاف (في تشرين الأول ١٨٤٢) بين عمر باشا وبعض مشايخ الدروز الذين كانوا يناصرونه علناً وهم: حمود أبو نكد وابناه، وخطار بك العماد، حيث أقدم عمر باشا على اعتقالهم، مما جمل الدروز يستنفرون رجالهم استعداداً للقتال، وتم اتصال، في هذا الوقت، بالموارنة، في محاولة جديدة للإتحاد معهم ضد عمر باشا^(٢٧)، إلا أن الموارنة، وللمرة الثانية، أحجموا عن قبول الإتحاد مع الدروز ضد الحاكم المثماني، رغم انهم، أي الموارنة، تصدوا لمسكر الحاكم المثماني، في إهدن، فهزموا فرقة مؤلفة من أربعماية جندي (تركي وألباني) حيث لم يعد، من هذه الفرقة، سوى «ستة وثمانين، جندياً، أما الباقون فقد تشتتوا ولم يظهروا إلا بعد أيام، باستثناء «بعض القتلى الذين لم يعرف عددهم، وستة وعشرين جريحاً بينهم ضابط برتبة مقدم وأربعة ضباط آخرين، (٣٧).

في هذه الأنتاء، وفي تشرين الأول (١٨٤٧)، كانت المناوشات قد بدأت
بين الدروز والمثمانيين، حيث هاجم الدروز فصيلة من الجنود المثمانيين على
طريق دمشق تقدر بخمسة وعشرين جندياً، فقتلوا ثلاثة منهم، وجرحوا عدة
جنود، واستولوا على خيول الفصيلة كلها(٢٠٠).

وكان تشرين الأول قد بدأ بإطلالات جديدة ومفاجئة على الساحة الشامية، فقد كُين «أسعد باشا» والياً على طرابلس وصيدا بدلاً من «مصطفى باشا» (في ٢٠ أيلول ١٨٤٢)، وظهر على مسرح الأحداث (في ٢٨ تشرين الأول) باشا» (في ومقدام هو «شبلي آغا العريان» الذي بدأ ظهوره على هذا المسرح برسالة إلى الوالي الجديد يخطره فيها بوجوب إطلاق سراح المشايخ الدروز المعتقلين، وإعادة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، وإعادة الأمور في الجبل إلى ما كانت عليه أصلاً. ثم إنه رفض المثول أمام والي دمشق الذي دعاه إليه، وكتب إلى دروز جبل لبنان أن «بوسعهم الاعتماد عليه وعلى دروز حواران» (٢٠) ورافق ذلك ظهور كثيف للمقاتلين الدروز في منطقة «العرقوب» بالجبل (نحو ٢٠٠٠ مقاتل) حيث أشيع انهم يستعدون لمهاجمة بيت الدين (٨٠).

ومع ظهور «شبلي العريان» على مسرح الأحداث في الجبل، بدأت الأمور تتخذ منحى خطيراً للغاية، لم يحسب له حاكم الجبل عمر باشا، والوالي أسعد باشا، أي حساب.

عاد شبلي المريان يضغط، من جديد، على الموارنة، لكي يتحدوا معه ضد عمر باشا، إلا أنه حاول عبثاً. ويعلق «بوريه» على ذلك بقوله: «لو تم هذا التقارب (بين الموارنة والدروز)، لكان وضع الأتراك صعباً للغاية، لأن ليس (لتركيا) في سوريا سوى ١٢ ألف جندي، وهو ما يجعل عمر باشا غير قادر على الصمود في بيت الدين، (١٨١). وقد كتب العريان، في مطلع تشرين الثاني(١٨٤٢)، رسالة «إلى المشايخ والكبار والأعيان من «الطائفة المسيحية» يدعوهم فيها إلى الاتحاد مع الدروز والمسيحيين»، مؤملاً أن تدفعكم «قضيتكم الكبرى وحميتكم لأن تتحدوا، أولاً، مع الدروز» وأن «تنسوا ما سبق ويدر منهم» وأن «تغفروا، ولا ترجموا إلى الماضي الذي لم يعد ينفع» وان «لا يكون لكم من هدف سوى مصلحتكم الحالية، (١٨٠)، ولكن هذا النداء لم يغير من الأمر شيئاً، إذ بقي الموارنة على موقفهم السابق والثابت من الدروز.

وكتب المريان، في الوقت نفسه، رسالة إلى ءمشايخ الدروز، في جبل لبنان يشرح لهم فيها أسباب ثورته على المثمانيين، ويحدّدها كما يلي:

«نوایا الوزراء (المثمانیین) ضد کل مشایخ البلاد، والظلم الذي یطال (المشایخ) الذین هم في سجون بیروت، وتصمیم السلطة على إخضاع باقي المشایخ، الذین لا یزالون أحراراً، للمماملة نفسها، (۱۸۳)، ویطلب منهم أن یخدوا، مسیحیین ودروزاً، في سبیل «سعادة الشعب»، ثم یخبر مشایخ الجبل أنه سبق أن دعا «مشایخ دروز حوران» للإشتراك معه، فأبدوا، جمیعهم، استعدادهم لذلك (۱۸۵).

إنطاق شبلي العريان، برجاله، من حوران إلى جبل لبنان، في مطلع شهر تشرين الثاني (۱۸٤۲) فوصل إلى الجبل في ۱۲ منه، حيث كان الدروز قد بدأوا مناوشاتهم مع عمر باشا(۱۸۵۰)، فكان أول عمل قام به هو إحراق منزل لأحد مشايخ الدروز المتعاونين مع الحاكم المثماني، وإنذار باقي المشايخ بالانضمام إليه تحت طائلة أن يلتى أي منهم المعاملة نفسها إن لم يستجب لندائه، وكان عمر باشا قد بدأ السعي للتفاهم مع الدروز فأرسل إليهم (في ٩ منه) مبموثين يفاوضونهم للإتفاق ممهم على حل يرضيهم. وفي ١٦ منه عثم شبلي العريان، على جميع دروز الجبل، نداء يدعوهم فيه إلى الثورة، ثم كتب إلى عمر باشا ينبثه بالشروط التي يضمها الإنهاء ثورته، وهي:

«١ - إعادة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل.

 ۲۵ – رفض أية ضريبة تفرض على الجبل لمدة ۳ سنوات، وتحديد الضريبة، بعد ذلك، بثلاثة الاف كيس (Bourse).

٣٠ - إطلاق سراح المشايخ المسجونين.

د٤ - عدم نزع السلاح من الجبل، (٨٦).

ولكن عمر باشا رفض هذه الشروط، مما دفع بالمريان إلى تصعيد وتيرة الثورة، وأعاد عمر باشا الكرة فأرسل مبعوثاً من قبله (يدعى سعيد فتحة) لمفاوضة القائد الدرزي، إلا أن المريان تشدد في مطالبه، مملناً «الشكاوى والتهديدات» في آن معاً، وعارضاً، على الوسيط، شروطاً جديدة، ولكن بشكل غير رسمي، إلا أنه شدّد على شرطين أساسيين هما:

«إستدعاء عمر باشا، وتعرير المشايغ الدروز» (AV)، أما باقي الشروط التي تحدث بها العريان مع «فتحة» فهي: «عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، وإعادة ستين ألف كيس من الباشوات إلى المسيحيين، وعدم نزع

السلاح من الجبل، وعدم وجود قوات عسكرية عثمانية في الجبل، وعدم فرض ضرائب على الجبل لعدد معدد من السنوات» (٨٨٠)، ثم أبلغ العريان الوسيط (فتحة) أنه «ليس بإمكانه العودة لمقابلته بلا خطر إن لم يكن مصحوباً بالمساجين من مشايخ الدورة (٨٩٠).

وكان من البديهي أن لا يستجيب الوالي «أسمد باشا» ولا الحاكم «عمر باشا» لهذه المطالب، ولكن أسعد باشا، ورغبة منه في إظهار رغبة في التفاهم مع الدروز، قرّر الإفراح عن سعيد جنبلاط، وإعفاء عمر باشا من مهمأته في الجيل واستبداله بحاكم آخر يدعى «محمد باشا». وكان الدروز لا يزالون يحاصرون بيت الدين ويقطعون الماء عنها، وقد كلفهم ذلك ٣٥ فتيلاً بينما لم يخسر الأتراك سوى فتيل واحد (٩٠). واستمر شبلي العريان في ثورته، رغم الإفراح عن سعيد جنبلاط وذهابه إلى الحبل برفقة الحاكم الجديد المقترح «محمد باشا» والوسيط «سعيد فتحة» (٩١)، خصوصاً أن «عمر باشا» لم يمتثل لأمر «أسعد باشا» وأصرٌ على أن يصدر الأمر بمزله من السلطان نفسه «وليس بأمر من أسعد باشا الذي لم يسمِّه، أصلاً، لهذا المنصب»(٩٢). وقد أقدم «عمر باشاه على اتخاذ قراره هذا وهو يعلم أنه محاصر من قبل رجال شبلي المريان، ولم يتورع عن أن يهدّد بطرد «العريان» من الشوف، وكذلك «محمد باشا» نفسه، وهو الذي كان قد تعرّض، منذ أيام (في ٢٢ تشرين الثاني) إلى هزيمة منكرة على يد الدروز من آل عماد وآل على آغا، في كفرنبرخ، حيث خسر، في معركة واحدة استمرت زهاء ساعة ونصف الساعة، أكثر من ماية فتيل وثلاثين أسيراً، وطارد الدروز جنده المنهزم حتى ردّوهم إلى بيت الدين (٩٢).

أصرٌ شبلي المريان، في تفاوضه مع أسعد باشا، على إبعاد عمر باشا من الجبل، وطالت المفاوضات بين العربان من جهة، وبين أسعد باشا من جهة أخرى، وكان المبعوثان (محمد باشا وسعيد فتحة) يروحان ويجيئان بين المختارة (مقر شبلي العريان) وبيروت (مقر أسعد باشا)، إلى أن يئس الوالي من إفتاع العريان بإنهاء ثورته والخضوع للدولة، فقرّر، عندها، استخدام القوة، وعزم على أن يهاجم الشويفات (مقر آل عبد الملك وإرسلان وتلحوق) في الخامس من كانون الأول (١٨٤٢) إلا أنه اكتشف أن الدروز بانتظاره، فتراجع عن قراره(٢٠٠)، ورأى أن يرسل، إلى «دير القمر» جيشاً، بقيادة رشيد باشا، مؤلفاً من ألفي جندي نظامي وثمانماية أرناؤوطي وخمسماية خيّال وماية مدهيي(١٠٥).

وسار رشيد باشا بعيشه هذا نعو دير القمر (بتاريخ ٥ كانون الأول) فتصدت له مجموعة من المتاتلين الدروز على مسافة «ثلاث ساعات» من بيت الدين، وعلى رأسها «شبلي العريان» نفسه، فهُزم شبلي العريان ورجاله، ومااردهم رشيد باشا حتى قرية «عينبال» التي دخلها الجند الألبان «فنهبوها وأحرقوها، كما نهبوا وأحرقوا المختارة، مقر آل جنبلاطه وشبلي العريان أيضاً. ودخل رشيد باشا بيت الدين حيث تسلم الحكم، موقتاً، من عمر باشا الذي ذهب إلى صيدا وأبحر منها إلى بيروت، وأما رشيد باشا، «فقد اجتمع إليه (في بيت الدين) من جنده وجند عمر باشا، نحو ستة الاف رجل».

وأما شبلي المريان، وسميد جنبلاط، وغيرهما من الثاثرين الدروز، فقد انسحبوا إلى البقاع، بعد أن كانوا قد أرسلوا إلى حوران، دعائلاتهم وأشياءهم الثمينة،(٩٦).

وهكذا، أسقط الدروز، بالتعاون مع الدول الأوروبية الرافضة لتعيين حاكم عثماني للجبل، حكم دعمر باشاء قبل أن يتم الحول (١٦ ك٢ – ٦ ك١ ١٨٤٢).

ثانياً — الصراع الطــائفي على الإمــارة: سقوط الإمـــارة، وقيـــام نظــام القائمقاميتين:

بينما كانت الحرب الساخنة مستعرة، في الجبل، بين الدروز وعمر باشا، كانت تقوم، في الآستانة، حرب من نوع آخر، بين ممثلي الدول الأوروبية والسلطنة المثمانية، حول من يحكم الجبل: أحاكم مسيحي (ماروني بالتحديد) أم حاكم مسلم (من أهل البلاد) أم حاكم عثماني؟

سبق أن تحدثنا عن الحكم في «جبل الدروز» أو «إمارة الدروز» في المهد المعنى، وتحوّل هذه الإمارة من «إمارة مسلمة» إلى «إمارة مسيحية» في العهد الشهابي، بعد أن اعتنق الأمراء الشهابيون المسيحية على المذهب الماروني، وبيتًا، كذلك، أن والدرزية، في هذا الجبل كانت تعبيراً عن وجنسية، أكثر منها تمبيراً عن مذهب أو طائفة، إذ كان رعايا هذه الإمارة يُعتبرون «دروزاً» سواء كانوا دروزاً أم نصاري، فالدرزي النصراني (Le Druze Chretien) هو النصراني الذي ينتمي إلى إمارة الدروز، أما الدرزي مذهباً في هذه الإمارة فهو درزي روحيي (Un Druze spirituel) (٩٧)، وقدَّمنا شرحاً مفصلاً لعملية «التنصير» التي جرت للأمراء الشهابيين في هذه الإمارة، وأسبابها، ونتائجها على الصعيدين السياسي والاجتماعي(١٨). وخلاصة القول إن الإمارة في (جبل الدروز) بدأت درزية وانتهت مسيحية (مارونية)، إلا إنها حافظت على اسمها الأصلى (إمارة الدروز)، وظل الأمير الماروني الذي كان يحكم هذه الإمارة (المسيحية) «أميراً على الدروز» أو «أميراً على عشائر الدروز»(٩٩). وهذا ما أجِّج الصراع الطائفي (الذي نحن بصدده) على هذه الإمارة، وهو الصراع الذي انتهى بإلغائها وتقسيمها إلى كيانين طائفيين: واحد درزي، وآخر بعد سقوط الأمير بشير الثالث، آخر الأمراء الشهابيين (١٨٤١)، إندلع هذا الصراع الطائفي، وانقسم المعنيون بالأمر إلى ثلاث فئات:

١ - السلطنة المثمانية التي تريد إلغاء «الحكم الذاتي» للجبل وضمه إلى بلاد الشام كسائر «أملاك» السلطنة، والتي تصر على أن يكون حاكمه «مسلماً عثمانيا»، وترفض رفضاً باتاً عودة الأسرة الشهابية، المارونية خصوصاً، إلى حكمه. وقد دعمت روسيا التوجه العثماني هذا، إلا أن باقي الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا، عارضته.

٢ - والدول الأوروبية الكيرى الممثلة بسفرائها في الأستانة وقتاصلها ببيروت، وخصوصاً فرنسا، التي كانت متحمسة لعودة الأسرة الشهابية المارونية إلى حكم الجبل. ويعضد هذه الفئة موارنة الجبل أنفسهم، إلا أن الباب العالي عارض هذا التوجه، وكذلك فعلت انكلترا التي كانت تساند الدروز في ممارضتهم له.

٣ - والدروز الدين كانوا يصرون على أن يحكمهم أمير منهم، والدين ما فتثوا يطالبون بذلك منذ عهد الإمارة الشهابية، ويمترضون، باستمرار، على انتزاع الموارنة للإمارة، وهم الذين كانوا أصحابها، ويهيبون بالسلطنة إعادتها إليهم، وذلك في عريضة منهم إلى الباب المالي يقولون فيها: «لقد طالما كنا أوفر جاهاً من المسيحيين، محترمي الجانب، فكيف نطيق أن نكون تحت سيطرتهم أذلاء مهانين؟… فنسترحم من جلالة سلطاننا المظيم الرؤوف، نصرالله أعلامه، أن يتنازل فيرعانا بعين رعايته، ويميّن علينا رئيساً كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاطه(١٠٠٠).

وكانت السلطنة تتذرع بحجة أن أهل الجبل، دروزاً وموارنة، غير جديرين بأن يحكموا أنفسهم، مدلّلة على ذلك بالحروب الأهلية المتتالية التى قامت بين الطائفتين الكبريين فيه، وكانت مزمعة على منع عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، بأي ثمن، وخصوصاً كبيرهم الأمير بشير الثاني الذي تعاون مع المصريين ضد السلطنة، أو أي شهابي (ماروني) آخر باعتبار أن الحاكم الماروني لهذه البقعة من بلاد الشام لا بد أن يجعل الجبل تحت الوصاية الأجنبية (الأوروبية) ويسلخه، تدريجاً، عن السلطنة(١٠١). وقد أصدر أسعد باشا، والى بيروت، بهذه المناسبة، «بيولردي» حظّر بموجبه أهل البلاد من المطالبة بمودة الشهابيين إلى الحكم، وجاء في هذا «البيولردي» الذي صدر بتاريخ ١ تموز ١٨٤٤ ، ما يلي: وإحذروا من أن تتلفظوا، من الآن وصاعداً، باسم الأمير بشير أو باسم أسرته الشهابية، وتيقنوا أن من المستحيل إعادة المشار إليه، أو أحد أفراد أسرته، واجتنبوا التفوّه بمثل ما تقدم... وإذا، لا سمح الله، بلغني، منذ الآن، انكم تلفظتم بمثل هذا الكلام أو سعيتم إلى توقيع عرائض على هذا المنوال أو فعلتم ما يشابه ذلك، ننزل في كل من يفعل أو يتلفظ بمثل ما تقدم ما يستحقُّه من العقاب، ولا يجد عفواً ولا صفحاً عن ذنبه، فيندم ولات ساعة مندم، فاحذروا من مخالفة هذه الأوامر لكي لا تقعوا في هوة الشقاءه(١٠٢).

كان هذا هو الموقف العثماني قبل قيام القائمقاميتين (عام ١٨٤٢)، واستمر هكذا إلى ما بعد فيامهما. أما الدول الأوروبية، ومعها موارنة الجبل، فقد اتفقت فيما بينها، ويتأثير من فرنسا، على المطالبة بحكومة مسيحية موحّدة في الجبل، وعلى رأسها ماروني من الأسرة الشهابية.

بدأت المفاوضات، بهذا الخصوص، صعبة وطويلة، في الآستانة، بين ممثلي الدول الأوروبية وصارم أفتدي، ناظر الخارجية العثمانية. فمنذ مطلع العام ١٨٤٢، وبالتحديد، منذ خلع الأمير بشير الثالث عن الإمارة، بدأت فرنسا مساعيها الحثيثة لإعادة الأمير بشير الثاني الكبير إليها، إلا أنها لم تكن تلقى تجاوباً، مع موقفها هذا، من الدول الأوروبية الكبرى الأخرى «فانكلترا هي ضد اعادته، والنمسا أكثر من باردة تجاهه»، وذلك رغم النشاط الكثيف للبعثة المارونية المقيمة في عاصمة السلطنة، والتي كان قوامها: «الأباتي (نقولا) مراد، والأباتي اسطفان، والمطران (مكسيموس) مظلوم ١٠٣). وكان أكثر هؤلاء نشاطاً «الأباتي مراد» النائب البطريركي الماروني الذي ما فتيُّ يحثُّ حكام باريس على حماية ومسيحيي لبنان، من والشقاء الذي يجثم عليهم»، وذلك بأن يمنعوا الدروز والأتراك من الإتفاق على تسليم حكم الجبل إلى تركى «فذلك سيكون أكبر شقاء» لأن «السلام سيبتعد... والدم سيهرق من جديد، والحزب المناوئ لفرنسا سينتصره، وبما انه هو (أي الأباتي مراد) كان دائماً «فرنسياً بروحه» وبرغب في أن بري فرنسا «متفوقة» في الحيل، فهو بري انه «ما لم يمد الأمير بشير (الثاني) إلى الحكم، فكل شيء باطل... وتلك هي رغبة غبطة البطريرك الماروني (يوسف حبيش)، ورغبة كل مسيحيي لبنانه (١٠٤). بهذا الأسلوب المحرّض والمستثير، كان الأباتي مراد يستثير المشاعر الطائفية للحكام الفرنسيين، وقد أعطت هذه الإستثارة ثمارها، واندفعت فرنسا تعمل، بكل قوتها، لإعادة الشهابيين (الموارنة) إلى الحكم، نقول (الموارنة) لأن فرنسا، نفسها، رفضت أن يتسلم حكم الجبل شهابي مسلم، فقد رفضت عرضاً عثمانياً بأن يتسلم الأمير أمين (ابن الأمير بشير الثاني) إمارة الجبل، لأنه أشهر إسلامه(١٠٥)، كما سبق أن رفض الموارنة الأمير سلمان الشهابي أميراً على الجيل، يسبب اسلامه كذلك(١٠٦).

لا شك في أن الاسترايجية الفرنسية خصوصاً، والأوروبية عموماً، كانت تهدف إلى إنشاء كيان مسيحى داخل السلطنة تكون حامية له، ويكون، في الوقت نفسه، إسفيناً يُدق في نعش السلطنة عندما يعين أوان الإنقضاض عليها، ولم يكن ذلك بهدف تأمين حياة أفضل للمسيعيين داخل السلطنة أو بدافع من مشاعر دينية صرفة، كما ظنّ الكثيرون ذلك الحين، خصوصاً إذا ما علمنا أن هدف اتعاد الدول الأوروبية مع السلطنة، ضد محمد علي، لم يكن أساساً، لمصلحة السلطنة بقدر ما كان لمصلحة تلك الدول نفسها، وقد ظهر ذلك جلياً عندما سقطت تلك السلطنة تحت الضربات الحاسمة لحافائها القدامي، وجرى تقسيم «أملاكها» على تلك الدول، في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهكذا، فقد رأينا فرنسا، ومعها باقى الدول الأوروبية الكبرى، تسعى، جاهدة، للحفاظ على «الإمارة الدرزية» بشكلها المسيحي الذي أرسى الشهابيون دعائمه، وساعدها، على ذلك، تصرف السلطنة نفسها، وهي التي لم تكن حكماً عادلاً أو سلطة حيادية وحازمة خلال الحروب الأهلية التي عمت الجبل بين الدروز والموارنة، فمفحت، بتصرفها، الأعذار والمبررات للموارنة لكي يطلبوا حماية فرنسا، فيطلب الدروز حماية انكلترا ويطلب الأرثوذكس حماية روسيا. ورغم أن انكلترا ادّعت حماية الدروز، وادّعت روسيا حماية الأرثوذكس، فإن الدول الأوروبية، جميعها، اتحدت في المطالبة بإمارة مسيحية في جبل لبنان، وذلك رغم مطالبة الدروز، أصحاب الإمارة الأصليين، باستمادتها، ورغم ممارضة السلطنة لأى تدخل أوروبي في شؤونها الداخلية. وبينما نرى الموارنة يطلبون، بإصرار، استعادة «إمارتهم» المسيحية، أو «المارونية» بالتحديد، على أن لا يكون الأمير الا «مارونياً من المائلة الشهابية الشريفة»(١٠٧)، نرى الدروز، بدورهم، يطلبون، بإصرار، استعادة «إمارتهم» السليبة، ويطلبون بعودة الحال إلى ما كان عليه «في عهد الشيخ بشير جنبالاط». وإذ يسمح لوفد من الإكليروس الماروني بالذهاب إلى عاصمة السلطنة والإقامة فيها برعاية أوروبية، فرنسية خصوصاً، وبهدف الإتصال بالسلطات العثمانية والأوروبية للمطالبة باستعادة الإمارة وإعادة الشهابيين إلى الحكم، يمنع وفد درزي مماثل من البقاء في الأستانة، وذلك بطلب من «دي بوركينيه» السفير الفرنسي فيها (١٠٨).

ربما كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية وعياً لأهمية اعتناق المسيحية، على المذهب الماروني، من قبل أسرة تحكم الجبل الدرزي منذ مطلع القرن الثامن عشر، هي الأسرة الشهابية، وريما كانت أكثر إدراكاً من غيرها من الدول لتأثير هذا التطور المهم على مصير المسيحيين، ليس في الجبل وحده، يل في الشرق كله، وربما إننا لا نزال نعيش، في لبنان، وإلى اليوم، النتائج السياسية والإجتماعية لهذا التطور المهم، وقد بدأ إدراك السفير الفرنسي لهذا التأثير وتلك الأهمية واضحاً، من خلال حديثه مع السفير البريطاني في الأستانة «السير ستراتفورد كاننغ Sir Stratford Canning» عندما قال له، في معرض حديثه ممه عن غياب الأسرة الشهابية عن حكم الجبل: «كانت لا تزال توجد سلطة مسيحية في الامبراطورية المثمانية، وقد وضمت الدول الأوروبية يدها في شؤون سورية، والتتيجة الأكثر وضوحاً والأكثر إيجابية لهذا التدخل هي إنهاء هذه السلطة»(١٠٩). لذا، فإننا نشهد، في هذه الحقية، تحركاً نشيطاً وواضحاً، للسفير الفرنسي في الأستانة، تارة تجاه زملائه من السفراء الأوروبيين، وطوراً تجاه الباب المالي، دفاعاً عن مسيحية الإمارة وسمياً لاستعادتها، فهو، ما أن علم، من ممثله ببيروت، أنه، بتاريخ ١٦ كانون الثاني (١٨٤٢)، استدعى «مصطفى باشا» مشايخ الجبل وأبلغهم أن الأسرة الشهابية «لن تحكم الجبل بعد الآن»، حتى هب يحتج «بصفته ممثلاً للدولة الأكثر مسؤولية عن حماية الشعب الكاثوليكي، في الجبل، وباعتبار أنه لا يستطيع أن

يتخذ «موقفاً استسلامياً وغير مبال تجاه فعل خطير كسقوط الأسرة الشهابية»، ويكتب لصارم باشا رسالة جاء فيها:

 أسأل إذا كان مصطفى باشا قد أعلن، حقيقة، إقصاء الأسرة التي تسلمت الحكم أجيالاً.

«- أسجل شموراً حاداً بالمفاجأة التي انتابتني عندما علمت أن الباب العالي قد مرّق، فجأة، عقداً يُعتبر، حتى اليوم، ثنائياً، بينه وبين أعضاء الأسرة الشهابية، طالما أن أعضاء هذه الأسرة لم يُخلّوا في القيام بأي واجب من واجبات التبعية كأفراد أوفياء للباب العالي.

أعرب عن الشك في أن الباب العالي كان مصيباً في اختيار الوسيلة
 التى أنهى بها حكم الجبل.

أعلن، مع الإحتفاظ بالحق، انني سأتابع المطالبة، وبحماسة أكثر،
 مسألة التعويض عن الخسائر التي لحقت بالمسيحيين من قبل الدروز، (١١٠).

أما على الصعيد الدولي، فيمكن القول إن السفير الفرنسي نفسه قاد، في الأستانة، حملة قوية لإقتاع زملائه من سفراء الدول الكبرى بالسعي لإعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم، وقد شرح نشاطه هذا في رسائل عدة منه إلى وغيزو، وزير الخارجية، حيث ذكر أنه يتعاون مع السفير الانكليزي «السير ستراتفورد كانتنه لإقتاع الباب العالي باعتبار تعيين عمر باشا حاكماً للجبل أمراً موقتاً، وهما يحاولان إقتاع باقي سفراء الدول الأوروبية الكبرى بهذا الأمر، مؤكداً أن فرنسا ستظل تعمل «للمصلحة العامة للشعب المسيحي» في سوريا(۱۱۰۱)، إلا أنه يبدو، من حديثه، في رسالة سابقة، أنه لا يثق «ببازيلي» قنصل روسيا ببيروت، فهو، في نظره، «يلعب دوراً مزدوجاً مع القناصل الأوروبيين ومع السلطات العثمانية، وانه «يوجد شيء ما مثير جداً للشك في دور

هذا العميا،، ولهذا السبب، يجب أن نراقيه عن كثب» (١١٢)، وهذا ما جعل «دي بوركينيه، يتمامل بحدر مع السفير الروسي في الآستانة، خصوصاً أن هذا الأخير يعتبر إثارة مثل هذه الأمور من قبل السفراء الأوروبيين «تدخلاً في الشؤون الداخلية للباب العالى، وإن التعليمات التي لديه تفرض عليه الابتعاد عن كل فعل من هذا القبيل»(١١٢)، ثم إنه يعود فيذكر، في الرسالة نفسها، أنه، وزميله سفير انكلترا، استطاعا اقتاع سفير يروسيا (البارون دي واغتر Le (Baron De Wagner والنمسا (البارون دي شتورمر Baron De Stürmer) بالتعاون معهما في هذه القضية، أما سفير روسيا (الكونت تيتوف Le Comte De Titoff) فقد ظل يتذرع بأن في ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للباب المالي، وان هذا الأمر يتجاوز حدود واجباته (١١٤)، إلا أنه عاد فرضخ للقرار الذي اتخذه زملاؤه السفراء الأربعة، وكان يقضى بأن يكلف كل منهم الترجمان الأول في سفارته نقل رسالة إلى الباب العالى (الصدر الأعظم عزت باشا وناظر الخارجية صارم أفندي) نتضمن احتجاجاً على انتزاع الحكم في الجبل من الأسرة الشهابية وتسليمه إلى حاكم تركى مسلم، وأملاً بأن يكون هذا التدبير موقتاً ولفترة انتقالية تنتهى بانتهاء الإضطرابات في البلاد(١١٥). وقد حمل المندوبون الخمسة رسائل سفرائهم، وكانت متشابهة في المضمون، إلى مسؤولي الباب العالي، بعد أن حُدَّد لهم جميعاً موعد في يوم واحد (هو ١٠ شباط) فقابلوا كلاً من الصدر الأعظم وناظر الخارجية، وتسلموا منهما ردوداً على تلك الرسائل اثبتوها في تقارير رفعوها، في اليوم نفسه، إلى سفرائهم.

وفي مراجعة سريعة لهذه الرسائل والتقارير التي تضمنت الردود عليها، نجد ما يلي: الإحتجاج على إسقاطه حكم الأسرة الشهابية في الجبل والتعبير عن
 الألم الذي انتاب السفير بسبب ذلك، والأمل بأن لا يكون ذلك سوى تدبير موقت ينتهي باستتباب الأمن في البلاد (سفير فرنسا).

٢ - الإحتجاج على عزل الأمير بشير الثالث واستبداله بحاكم مسلم، والتهديد بأن تعيين حاكم مسلم لا بد أن يؤدي إلى تحرك ضدّه، وعندها سيكون هذا الحاكم مضطراً للجوء إلى القوة مما سوف يزيد من غضب أهل البلاد، وطلب المودة إلى الامتيازات القديمة، وإقامة حكومة محلية، بشكل دائم، لجبل لبنان (سفير انكلترا).

٣ - الإحتجاج على عزل الأمير بشير الثالث واستبداله بحاكم مسلم، والدعوة إلى تميين حاكم مسيحي (لأن الدروز يشكلون أقلية في البلاد)، وتذكير بأن هذه البلاد التي يقطنها مسيحيون أعيدت إلى الباب المالي بمساعدة عسكرية من دول مسيحية، والأمل بأن لا تكون هذه التدابير نهائية (سفير النمسا).

٤ - الإحتجاج على تعيين عمر باشا بدلاً من الأمير بشير الثالث، وطلب توضيح لهذا التصرف، باعتبار أن تعيين حكام الجبل كان يتم، دائماً، بالتشاور مع مشايخ البلاد وأعيانها (سفير بروسيا).

 ٥ - الإحتجاج على تعيين عمر باشا، مما جعل المسيحيين في سوريا، في حالة من الحذر والقلق، بينما يشعر الدروز بالتشجيع لتعدياتهم (سفير روسيا).

أما ردود المسؤولين العثمانيين على هذه الرسائل فتتلخص برفض الإحتجاج أو بعدم الإجابة إلا بعد التشاور مع العكومة، أو برفض تدخل الدول الأجنبية بالشؤون الداخلية للباب العالى، وهذا ما أبداه ناظر الخارجية صارم أفندي، أما الصدر الأعظم عزت باشا فكان أكثر إسهاباً في ردوده وحاول تبرير سلوك الباب العالي وتصرفاته وتبيان الهدف من ذلك، مشيراً إلى ما تتمتع به الامبراطورية المثمانية من تسامح ديني، وغامزاً، في الوقت نفسه، من قتاة الدول الأوروبية التي لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية، بحث تبدو كأنها تمارس وصاية عليها (١١١). ولما وصل أمر هذه الرسائل إلى السلطان، بواسطة الصدر الأعظم الذي نقل إليه مضمونها، قال للصدر الأعظم اذا كانت الدول الكبرى الخمس تتكلم بدافع الصداقة لنا، أم بدافع من مصالحها الخاصة، فإن كانت الأولى، فعليكم أن تتأكدوا فيما اذا كانت الدول الكبرى الخمس تتكلم بدافع تتبعوا نصائح هذه الدول، (١١٧).

في مجال آخر، كان المبعوثون الموارنة ينشطون، بدورهم، في عاصمة السلطنة، تحت غطاء من سفارات الدول الأوروبية، وقد قابلوا ناظر الخارجية وسلموه عريضة تتضمن اعتراض الموارنة على تميين عمر باشا حاكماً على وسلموه عريضة تتضمن اعتراض الموارنة على تميين عمر باشا حاكماً على الجبل، باعتبار أن ذلك إفتئات على «حقوق الموارنة وامتيازاتهم»، وتطالب بإعادة حكم الجبل إلى الأسرة الشهابية (۱۱۸)، وكان جواب ناظر الخارجية «يجب أن لا يقلق الموارنة من نوايا الباب المالي تجاههم، فهو لا بريد سوى راحتهم وسعادتهم، مثلهم مثل باقي رعاياه، وما تميين عمر باشا حاكماً على الجبل سوى تدبير موقت فرضته الظروف، ويستطيع المبعوثون الموارنة أن يكتبوا إلى اخوانهم كي يظلوا هادئين وينتظروا تأثير النوايا الحسنة للباب المالي تجاههم» (۱۱۱). ويذكر «دي بوركينيه» في رسالته أن الأباتي نقولا مراد هو الذي نقل إليه جواب ناظر الخارجية هذا، ويعلق السفير الفرنسي على ذلك بقوله، «ولكن أصحابنا الكاثوليك الشرقيين لا يفكرون ولا يستنتجون إلا ما تمليه عليه مشاعر هم» (۱۲۰).

في هذه الأنتاء، وبينما كانت قضابا الجبل تشغل المسؤولين في عاصمة السلطنة، عثمانيين وأوروبيين، كانت الأحداث تتسارع في الجبل نفسه، فالمسيحيون غاضبون لإقصاء الأسرة الشهابية عن الحكم، ويرون في إقصائها إقصاء للمسيحيين عموما وللموارنة خصوصا، وهم غاضبون لاستبدال تلك الأسرة بحاكم عثماني مسلم، ويرون في ذلك قضاءً مبرماً على «الكيان المسيحي، الذي طالما سعوا لإقامته على ركام «إمارة درزية» فقد منشئوها الدروز كل ما كان لهم من سيادة وسلطة على هذه الإمارة، بل ويرون في ذلك انتزاعاً لحقوق وامتيازات طالما ناضلوا في سبيل الحصول عليها، وإنهاءً للسلطة المسيحية الوحيدة القائمة في قلب الامبراطورية الواسعة الأرجاء، إلا أن غضبهم هذا لم يبلغ، ولن يبلغ حدّ التمرد والثورة على الحكم العثماني في الجبل. والدروز غاضيون، بدورهم، لأنهم يريدون استعادة سلطانهم على الإمارة التي كانت لهم أصلاً، ولا يرغبون في رؤية هذه الإمارة تحكم من حاكم عثماني ولو كان مسلماً، كما انهم لا يرغبون في رؤية الأسرة الشهابية المارونية تحكمها من جديد، ولو تظاهر زعيمهم الثائر «شبلي العريان» بالمناداة بعودتها إلى الحكم، وهم غاضيون، أيضاً بسبب العسف والإضطهاد الذي لقيه زعماؤهم على يد عمر باشا. ويعكس الموارنة، فقد وصل الفضب عند الدروز إلى حد الثورة، فثاروا.

وهكذا، فقد كانت الأمور تسير، بين الجبل والأستانة، على خطين: خط التوتر العالي بين الدروز وعمر باشا في الجبل، وخط التفاوض الساخن بين السفراء الأوروبيين والباب العالي في الآستانة، إلا أن القضية المثارة في ميدان الصراع المسلح في الجبل كانت تختلف اختلاها أساسياً عن تلك المثارة في الساحة السياسية في عاصمة السلطنة، ففي الجبل دروز يقاتلون، بلا سند خارجي، في سبيل العصول على حقوق وامتيازات فقدوها، وفي الأستانة دول أوروبية مسيحية تدعم وتساند ادعاءً مارونياً بحق السيطرة على الجبل وحكمه استناداً إلى حقوق وامتيازات حققها الموارنة بدعم أوروبي، وفي ظروف كانت السلطنة، خلالها، ضعيفة ومنهزمة أمام جيوش محمد علي، ومستسلمة لكل مطالب أوروبا لقاء مناصرتها في حربها ضد الغازي المصدى.

ولم يتوقف نشاط البعثة المارونية في الأستانة عند الضغط على الباب
المالي ومعاولة التأثير عليه بمختلف الوسائل والطرق، بل تعداه إلى ممثلي
الدول الكبرى الخمس في الماصمة العثمانية، فقد كتب الأباتي مراد عريضة
إلى سفراء هذه الدول بتاريخ ٢٠ نيسان (١٨٤٢) يشكو فيها إلى هذه الدول
المبعوث العثماني إلى الجبل «مصطفى باشاه الذي أرسله الباب العالي «لحماية
المسيحيين والتمويض عليهم» فإذا به يفعل عكس ذلك، إذ «ينتزع من
المسيحيين الوسيلة الوحيدة المتبقية لحمايتهم، وذلك بحرمانهم... من
أميرهم واستبداله بباشا تركي»، وإن «مصطفى باشاء لم يكتف بذلك، بل هو
«يجول في سوريا، يسلّح المسلمين ويحرّضهم عليهم» (١٢١).

أما الباب العالي الذي دعا المسيحيين للعودة، بحمايته، إلى قراهم «التي دمرها الدروز» فهو لم يقدّم لهم الحماية التي وعدهم بها، بل، بمكس ذلك، كان الدروز يهدّدونهم بالموت إن هم تجرأوا على المطالبة بأملاكهم، وذلك تحت سمع الباشا التركي وبصره، مما دفع هؤلاء «التعساء المسيحيين» للجوء إلى كسروان والبلدان الجبلية الأخرى شمال بيروت، التي يقطنها أبناء ملتهم أو تلك التي لا يستطيع أعداؤهم دخولها، (١٧٣)، ويستطرد الأباتي مراد في وصف حالة المسيحيين في الجبل فيقول:

وبالأضافة إلى ذلك، ومنذ بعض الوقت، تسعى السلطات التركية، يكل الوسائل، إلى عزل المسيحيين المساكين ومحاصرتهم في حيالهم، يحيث لا يلبثون أن يضطروا، إما إلى الاستسلام إلى بؤس مهلك، أو إلى حمل السلاح

ضد مضطهديهم. وتلافياً لحصول الخيار الثاني، فإنهم (الأتراك)، وفي الوقت نفسه، يعدون العدة لنزع سلاحهم»(١٢٢). وفي رسالة منه إلى «الكونت دى بونتوا Comte Du Pontois» وزير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٧ أيار (١٨٤٢) كتب الأباتي مراد يقول: إن الباب العالي «بأمل باحتلال (حيل) لينان»، وإن

المسيحيين فيه تحولوا «إلى أكثر حالات البؤس رثاءً»، إذ ان الموارنة منهم «لم يعد لهم شيء بعد أن حرموا من أميرهم، الأمير بشير الشهابي، وانتزعت منهم

امتيازاتهم، وبعد أن أهينوا، وجرحوا، واضطهدوا من قبل الأتراك، ولم يعد لهم. إلا الدموعه(١٧٤). ويتهم الأباتي مراد، في رسالته هذه، المثمانيين بالسعى لالفاء الديانة المسيحية في الجبل واستبدال الاسلام بها، إذ يقول إن الباشا التركي (عمر) والمستبد والمتعصب، والذي يسعى إلى تدمير الديانة المقدسة للسبد المسيح في (جبل) لبنان، لكي يثبَّت القرآن حيث يسطم، اليوم، نور الإنجيل، وحيث تصبح الأجيال القادمة مكرهة على اعتناق الديانة المزيفة، والمناقضة لديانة آبائهم، وتضحى سوريا، المأهولة بالمسيحيين، مقفرة منهم، ومأهولة

بالمسلمين ومحكومة منهم» (١٢٥). بهذا الأسلوب التحريضي والمستثير، استطاعت البعثة المارونية المقيمة في الآستانة تمبئة فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، ومما ساعد على التحريض والإثارة تلك الرسائل التي كان الآباء اليسوعيون في بيروت بيعثون بها إلى الرئيس العام الأب «جان روثام»، ففي رسالة عن حالة جيل ليثان في مطلع العام

١٨٤٢ كتب الأب «بلانشيه» يقول: «إذا استمرت هذه الحالة، فإن المسيحية

ستضمحل هنا، وشيئاً فشيئاً، سوف يُدخِلون إلى الجبل التقاليد والمادات والشرائع الاسلامية، والجبل لن يكون إلا كما كان، موثلاً لحرية المقيدة الكاثوليكية، وملجاً للمسيحيين المضطهدين، (١٣٦). وكتب، في رسالة أخرى، يقول: «لقد سموا (الأثراك) ويسمون أيضاً إلى إضماف المسيحيين واضطهادهم، فقد تسلح الدروز ضدهم وفاجاوهم ونشروا في منازلهم الدمار والحريق، أما الحكومة، فيبدو واضحاً انها تشجع الدروز، إذ تضطهد المسيحيين وتشل قواهم وتدعم، سراً، أعداءهم، ثم يتهم السلطنة بأنها «لم تعد ترغب في وجود النفوذ الأوروبي، وان المحمدية يجب أن تستميد سلطانها القديم»، ولذا «يعذب الأوروبيون كل يوم ويلاقي القناصل إهانات جديدة، (١٣٠٠). وكان لا بد من أن تصل هذه الرسائل إلى السلطات السياسية الحاكمة في البدان الأوروبية الممثلة في عاصمة السلطنة، وتقعل فعلها المؤثر في سياستهم البلدان الأوروبية الممثلة في عاصمة السلطنة، وتقعل فعلها المؤثر في سياستهم نتجاه هذه المنطقة من بلاد الشام، وتجاه الدولة المثمانية.

يضاف إلى ذلك ما كان يرسله القناصل الأوروبيون المعتمدون في بيروت إلى سفرائهم في الأستانة من تقارير تزيد في تحريض أولئك السفراء واستثارتهم، وكان هؤلاء السفراء لا يتوانون عن أن يعرضوا على الباب المالي خلاصة تلك التقارير، وما يشعرون به من مسؤولية تجاه المسيحيين المضطهدين في سوريا، الأمر الذي دفع الباب المالي إلى أن يوفد «سليم بك»، مبعوثا خاصاً إلى سوريا تكون مهمته؛ مساعدة «مصطفى باشا» في مهمته، والتحقيق في التناقضات الواردة بين تقارير القناصل الأوروبيين وتقارير السلطات العثمانية الحاكمة في سوريا، على أن يعتمد الباب المالي نتجدة هذا التحقيق كأساس صالح لتحديد نوع الإدارة التي يجب أن تكون في الجرا(١٦٨).

وقد تفاقم الوضع في الأستانة بالنسبة إلى ما يجري في الجبل، خصوصاً بعد ذلك السيل من التقارير والعرائض الموجهة من مختلف المصادر إلى ممثلي الدول الأوروبية في عاصمة السلطنة وإلى الباب العالي كذلك، والتقارير على الدول الأوروبية إلى السلطات الحاكمة في بلادها. وبناءً على تلك التقارير وعلى ما يردها من عرائض من الجبل نفسه، كانت تلك السلطات تتخذ المواقف والقرارات المناسبة، والتي غالباً ما كانت تتحاز إلى جانب مسيحيي الجبل، باعتبار أن السلطنة منحازة، أصلاً، إلى الدروز، وان هؤلاء المسيحيين قد فقدوا حقهم في حكم الجبل، وفقدوا ما منحوا من امتيازات بسبب خلع الأسرة الشهابية عن سدّة الإمارة. كل هذه الأمور جعلت الباب العالي يقرّر عقد مؤتمر دولي يشارك فيه إلى جانب ممثلي الدول الأوروبية الكبرى الخمس (روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا وانكلترا) لبحث مسألة الجبل.

ثالثاً – المؤتمر الدولي الأول لبحث مسألة الجبل (٢٧ أيار ١٨٤٢):

ما أن تقرّر عقد المؤتمر حتى بادر صارم أفندي ناظر الخارجية، إلى
توجيه دعوات لممثلي الدول الأوروبية الخمس للإجتماع في دارته بهيسار
(Hissar) بتاريخ ۲۷ أيار (۱۸٤۲)، وكان موضوع المؤتمر مسألة جبل لبنان.
إستهل ناظر الخارجية العثمانية المؤتمر بتلاوة التقرير المرسل من دسليم بك،
من بيروت والمتملق بأحوال الجبل، وقد أظهر سليم بك في تقريره انه يستعيل
إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم دون توقع حصول فوضى واضطرابات ضد
هذه الأسرة، وأسند رأيه هذا بعرائض أربع موقعة من رؤساء العائلات المارونية
البارزة، حيث يطلب هؤلاء الرؤساء من الدولة العثمانية الاحتفاظ بعمر باشا

على حكم الجبل، ولكن ممثلي الدول الأوروبية رفضوا الأخذ بهذه العرائض معتبرين ان التواقيع أخذت من أصحابها قسراً وبالإكراء، وان التقارير التي تلقوها من قناصلهم ببيروت تتناقض مع مضمون هذه العرائض. واستمرت المناقشات في المؤتمر طوال ست ساعات ونصف الساعة لم يتوصل المؤتمرون، خلالها، إلى اتفاق، إذ تمسك كل من الفريقين بموقفه، حيث أصر مسؤولو الدولة الشمائية (صارم أفندي ناظر الخارجية والقبطان باشا ورئيس مجلس القضاء الأعلى) على موقفهم الرافض، رفضاً باتاً، لمودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، بينما أصر ممثلو الدول الأوروبية على رفض المرائض المقدمة إليهم باعتبارها لا تعبّر حقيقة عن إرادة موقعيها. فكان قرار ناظر الخارجية ألوضع في الجبل(١٢٠٠).

ويحلّل السفير الفرنسي «دي بوركينيه»، في رسالة منه إلى وزير خارجية بلاده «غيزو»، مواقف الدول الأوروبية الأخرى من مسألة الجبل، فيرى أن روسيا «قد دخلت رغماً عنها في شؤون سوريا، وذلك كي لا تبقى، لوحدها، خارجاً، وكي لا تفسد تحالفها الطازج مع إنكلترا، لذا، فهي لا يهمها عمر باشا أو الشهابيون»، أما بروسيا «فقد زوستالقائم بأعمال سفارتها بالتعليمات التالية: عند أول خلاف بين الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسحب فوراً»، وأما النمسا «فهي متحمسة»، وأما انكلترا «فهي صادقة، إلا أنها أقل حيوية من ممثلها»، وينتهي السفير الفرنسي إلى القول: «لا يوجد سوانا من يعتبرون أنفسهم معنيين مباشرة بعدم نجاح معركتنا الديبلوماسية،(١٣٠٠). ويبدو أن فكرة تقسيم الجبل قد طرحت رسمياً، لأول مرة، في هذا المؤتمر، من قبل بعض معثلى الدول الأوروبية، حيث سأل هؤلاء فيما إذا كانت الدولة الشمانية

توافق على أن «يوضع كل من الدروز والموارنة في عهدة رئيسين منفصلين يؤخذان من الطائفتين» ويحكم كل منهما طائفته، إلا أن ممثلي الدولة العثمانية رفضوا هذا الإقتراح رفضاً مطلقاً، باعتبار أن «الدروز والموارنة يختلطون، في السكن، في القرى نفسها»، ولكن الممثلين الأوروبيين ردّوا على ذلك بالقول: «إن هذا الإختلاط لا يوجد إلا في محلتين أو ثلاث، وإن القسم الأكبر من الدروز والموارنة يسكنون في مناطق منفصلة، (١٦١).

إستمرت المفاوضات بين السفراء الأوروبيين والياب العالى شهراً كاملاً استطاع السفراء، في نهايته، إفتاع الباب العالى بوجهة نظرهم، وتمّ، على هذا الأساس، توجيه مذكرة شفهية من صارم أفندي إلى أولئك السفراء، بتاريخ ٢٨ حزيران (١٨٤٢) مضمونها أن حكومة جلالته «وبعد النصائح الصديقة من حلفائها، سوف ترسل أوامرها إلى عمر باشا لكي يختار شخصين من سكان (جبل) لبنان، واحد ماروني، وآخر درزي، باستثناء أمراء الأسرة الشهابية، ليتسلما منصب فائمقامين، كما اتفق سابقاً. وقد أعطى جلالته الموافقة على هذا التدبير»(١٣٢)، إلا أن صارم أفتدي يحتفظ في مذكرته هذه، لباشا صيدا، بحق اختيار هذين القائمقامين(١٣٢). ورغم ذلك، فقد ظلت فرنسا، بعدها، تسمى إلى انتزاع موافقة من الباب العالى على تميين أحد أفراد الأسرة الشهابية حاكماً على الجبل، وطرحت اسم الأمير «أمين» ابن الأمير بشير الثاني، إلا انها لم توفق في مسماها، نظراً للرفض القاطم الذي جُوبهت به من قبل السلطة العثمانية(١٣٤)، إذ إن الباب المالي ظل مصراً على «رفض الأسرة -الشهابية في حكومة الجبل، بالمطلق(١٣٥). ونرى «دي بوركينيه» يحاول أن يخفف من اهتمام بلاده بهذه المسألة، فيقول في إحدى رسائله إلى «غيزو» وزير الخارجية «أرجو من حكومة الملك أن لا تجعل من مسألة تسلم الأسرة الشهابية حكم الحيل مسألة فرنسية محضة ، (١٣٦) ، ولكنه يرى، في الوقت نفسه، أن الأسرة الشهابية «هي الأسرة الوحيدة التي يتوفر لها أكثر ضمانات الطاعة من قبل الشعب الذي اعتاد على سلطتها المطلقة»، وان الأمير أميناً بظا، «الوحيد من أعضاء هذه الأسرة الذي لا يثير أي اعتراض من جانب حكوماتناه(١٣٧). ولكننا نرى دي بوركينيه نفسه، بعد ذلك، ينزع ثقته من الأمير أمين وسحب ترشيحه له لحكم الامارة، بعد أن اعتنق هذا الأخير الاسلام، بل انه ينزع ثقته، لأجل ذلك، من الأسرة الشهابية كلها، إذ يقول إن «خروج الأمير أمين من دبانته (المسيحية) حعل الشهابيين خارج المسألة،(١٢٨)، ثم يؤكِّد اعتقاده ذلك بقوله: «إن الشهابيين، الذين كانوا حلاً عام ١٨٤١، لم يمودوا منذ فترة، سوى عقبة تضاف إلى كل تلك العقبات التي تؤخّر تهدئة الأفكار»(١٣١). ولكن الذي يهمُّ فرنسا، من كل ذلك، هو استعادة مسيحيي الجبل لامتيازاتهم التي فقدوها من جرّاء حكم عمر باشا، ذلك ما يعبّر عنه «دي بوركينيه» في رسالة منه إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ آب ١٨٤٢، حيث يقول: «واحد من أمرين: إما أن ننتهي بالحصول، لمسيحيي (جبل) لبنان، على الامتيازات الإدارية التي فقدوها، أو أن الباب العالى سيكون مضطراً لإعلان انحيازه نهائياً، ويستمر في الحكم المناشر للجيل، (١٤٠)، وهو أمر ترفضه فرنسا وباقي الدول الأوروبية، وتحاربه بكل وسعها. وعلى هذا، فقد اتفق سفراء الدول الكبرى، فيما بينهم وفي اجتماع عقدوه بتاريخ ٢٦ أب (١٨٤٢)، على النقاط الأربع التالية:

- ١ تميين رئيس مسيحى للموارنة، ورئيس درزي للدروز.
 - ٢ وضع ترتيبات إدارية استثنائية للمناطق المختلطة.
- ٣ حاكم تركي في إحدى المدن الرئيسية الداخلية أو الساحلية.
 - غ حلاء الحيوش الأليانية عن الحيل (١٤١).

كما اتفق السفراء على طريقة تنفيذ النقطتين الأخيرتين، إذ رأوا ان
«دمشق» لا تصلح لأن تكون مركزاً للحاكم المثماني الذي سيشرف على
القائمة الميتين الدرزية والمارونية، لأنها «أكثر المدن تمصباً في الامبراطورية»،
وتم الرأي على أن تكون «بيروت» هي المركز لأنها أكثر قابلية «للمراقبة
الأوروبية» (۱۹۲۱). وفيما يختص بجلاء الجيوش الألبانية عن الجبل، وكانت تقدر
بخمسة الاف جندي، فقد كانت المساعي التي سبق أن بذلها أولئك السفراء قد
أدّت إلى صدور قرار من السلطة العثمانية بإجلاء ٢٥٠٠ جندي، وأعطيت لهم
الأوامر بالتحرك نحو الموصل، وأما الباقون فقد قرّر السفراء متابعة السعي
«بقوة» لإجلائهم، وقد أعطوا ضمانات بذلك (۱۳۲).

وما أن اتفق السفراء الخمسة على المبادئ العامة للنقاط الأربع السالغة الذكر، حتى صاغها كل منهم بشكل مذكرة خطية رفعها إلى صارم أفندي ناظر الخارجية، بواسطة الترجمان الأول في سفارته، ولم يمر يوم ٢٩ آب حتى كان ناظر الخارجية قد تسلم هذه المذكرات جميعها(١٩٤١).

رابعاً – المؤتمر الدولي الثاني لبحث مسألة الجبل (١٥ أيلول ١٨٤٢):

ونتيجة لذلك، دعا الباب المالي أولئك السفراء إلى مؤتمر يعقد من جديد، في هيسار بتاريخ 10 أيلول (١٨٤٢)، وكانت نتيجة هذا المؤتمر، كما سردها «دي بروكينيه» في رسالة منه إلى «غيزو» بتاريخ 17 أيلول، كما يلي، يقول «دي بوركينيه»: «لقد باءت جهودنا بالفشل بالنسبة إلى النقطة الرئيسية، وهي: تعيين رئيس للموارنة وآخر للدروز، فقد طلب الباب العالي أن تكون حكومة الجبل ملحقة ببشالق صيدا الذي أوكل، حديثاً، إلى أسعد باشا، وقد وافق على أن يعين رئيسين منفصلين للدروز والموارنة، يختارهما باشا صيدا، على أن يكونا مسلمين. ويمكن للدروز والموارنة أن ينتدبوا، من فيلهم، نائباً عن كل منهم عند أسعد باشا. كما وافق على استدعاء الجيوش الألبانية (من الجبل) وعزل عمر باشاء (140). ويشير «دي بوركينيه» في رسالته هذه إلى أن سفراء الدول الكبرى رفضوا اقتراحات الباب المالي، واعتبروا انهم، ما داموا قد فشلوا في إقتاع ناظر الخارجية العثمانية بتعيين «رئيس مسيحي يحكم الموارنة»، فإنهم لا يستطيعون قبول هذه الإقتراحات (111).

وقد انتهى الإجتماع، الذي استمر ست ساعات ونصف الساعة (۱۱۰۰)، دون أن يفير ناظر الخارجية المثمانية، صارم أفندي. موقفه الرافض للمقترحات الأوروبية (۱۹۵۱). إلا أنه، في ۲۷ من الشهر نفسه (أيلول)، تلقى السفراء مذكرة خطية من الباب العالي، مؤرخة في ۲۱ منه، تتضمن ما يلي: «يقترح الباب العالي عزل عمر باشا، لوقف كل الشائمات التي أثيرت حول هذا الأخير، وتعيين شخصين يختاران من بين موظفي الحكومة الممروفين بكفاءتهم واستقامتهم، لإرسائهم إلى (جبل) لبنان، كقائمقامين واحد للدروز وآخر للموارنة، ويطلب من هاتين العائفتين، في الوقت نفسه، إختيار نائبين عنهما يبقيان في بيروت بجاكم هذه المدينة، (۱۹۱۱).

ورغم اعتراف السفراء بأن الباب العالي قد ضيِّق، في مذكرته الأخيرة، شقة الخلاف بينه وبينهم، وان النظام الذي قدمه في هذه المذكرة «لا يختلف، عن ذلك الذي قدمته الدول الكبرى الخمس، إلا بديانة رؤساء الجبل»⁽⁻¹⁰¹، فإن سفير فرنسا يرى ان هذا الاختلاف «جوهري إلى حدّ بيرّر رفضنا قبول هذا الاقتراح، رغم أن لهجة المذكرة تعتبر «لهجة توفيقية»⁽¹⁰¹⁾. ويستطرد «دي بوركينيه»: «إذا لم نتمب أوروبا أو نتمسم، فإن كل شيء يجملني آمل بأننا سنكسب النقطة الوحيدة والأخيرة الباقية للمناقشة»^(١٥٢) (ويقصد طائمة قائمقام المسيحيين).

ما أن تسلم سفراء الدول الأوروبية مذكرة الياب المالي حتى تنادوا للإجتماع عند سفير انكلترا (ستراتفورد كانتغ) لدراستها والاتفاق على إجابة موحَّدة عليها، وقد تضمنت هذه الأحاية رأياً موحداً للسفراء الخمسة خلاصته: «رأينا لم يتغير، ونحن نصرٌ على أننا نرى، في التبني الحرفي للتدبير الموصى به من أوروبا، الوسيلة الوحيدة لتأمين راحة الشعب في (جبل) لبنان، وإعادة الإنسجام، بين الباب العالى والدول الكبرى الخمس، في وجهات النظر وفي العلاقات التي نرغب، من قلوينا، الحفاظ عليها وتعزيزها» (١٥٢). ويعزو السفير الفرنسي معارضة الباب العالى لاقتراح أوروبا بتعيين حاكم مسيحي للموارنة وآخر درزي للدروز، إلى خوفه «من حصول صدام بين الطائفتين، وهو ما سيؤدي إلى تجدُّد الحرب الأهلية في الجبل، ويرى انه، «سواء كان هذا الإعتراض جدياً أم لا»، فيمكن تلافيه «بوجود دائم لوحدة تركية نظامية، وبعدد محدود، تتمركز في نقطة محدّدة متوسطة بين الطائفتين» (١٥٤)، وإذا كان الباب العالى يخشي من أن يؤدّى وجود حاكمين مسيحي ودرزي للطائفتين إلى تراخي أواصر العلاقة التي يجب أن تحكم هاتين الطائفتين بالباشا التركي، فبإمكانه أن يمين «ضابطين تركيين يختارهما الباشا، ويقيمان إلى جانب الحاكمين المسيحى والدرزي للمحافظة على صلات منتظمة بين الجبل ومقر السلطة (العثمانية) الحاكمة،(١٥٥). إلا أن هذا الإقتراح لم يؤخذ به، كما سنرى.

كيف كانت مواقف الدول الأوروبية الكبرى الخمس من اقتراحات الباب المالي، المتملقة بتميين حاكمين مسلمين لكل من القائمقاميتين الدرزية والمسيحية، على أن يرتبطا بوالي صيدا، وان تعين كل من الطائفتين ممثلاً لها، في بيروت، إلى جانب الحاكم العثماني؟

۱ - فرنسا: يرى وزير الخارجية الفرنسية «غيزو» أن نتائج مؤتمر ١٥ أيلول «غير كافية» وانها «بعيدة عن التجاوب مع رغبات الدول الخمس»، لذا، فهو يوصي سفيره في الآستانة برفض هذه الإقتراحات (١٥٠١) والإلتزام بالتوجيهات المعبرة عن وجهة النظر الفرنسية، كما يوصيه «أن يعمل ويتكلم في السياق الفكري نفسه الذي يعمل ويتكلم به القائم بالأعمال النمساوي» (١٥٠٠).

٢ - النمسا: يعتبر «مترنيخ» مستشار النمسا، الأب الروحي لمشروع القائمة اميتين في الجبل (١٥٨)، وهو يرفض «كل انصياع» من قبل حكومة النمسا، إلى مغطط الترتيبات المقترح من قبل الباب العالي بشأن (جبل) لبنان، ويصر على طلب تعيين رئيسين، واحد ماروني وآخر درزي، يكلف كل بمناه إدارة ما يختص به من شؤون طائفته (١٥٨)، وهو يعلن للحكومة العثمانية بطريقة «واضعة جداً وصارمة جداً» انها «ستكون مخطئة اذا ما اعتقدت ان النصل بين الدروز والموارنة يعني شيئاً آخر سوى تعيين رئيس لكل طائفة، يؤخذ من الطائفة نفسها، وإن ذلك، في نظره «شرط أساسي لمشروعه»، وبدون هذا الشرط «كل التدابير الأخرى ستكون غير فقالة لبسط الهدوء والنظام في سوريا، (١٦٠)، وقد كلف «مترنيخ» سفيره في الأستانة «كليزل Kiezl» أن يعلن هذا الموقف «بحزم» للحكومة العثمانية (١٦١).

٣ - انكلترا: ترى انكلترا إيجابية ملموسة في موقف الباب المالي من مطالب الدول الأوروبية الكبرى بسحب الجيوش الألبانية من الجبل وعزل عمر باشا، ولكن المطلب الأساسي من هذه المطالب، وهو تميين حاكم مسيحي للقائمة امية المسيحية، لم يلبّ، وهو، في الحقيقة، «النقطة الأساسية التي لا

تستطيع الدول الكبرى أن تتهاون بهاء لأنها «أعطت تعهداً للشعوب المسيحية في الجبل بأن تحتفظ برئيس من ديانتها» وأن عليها «متابعة هذا الوعد». ولا يهم انكلترا أن يحكم المسيحيين شهابي بقدر ما أن يكون هذا الحاكم مسيحياً كما وعدل (١١٢).

٤ - بروسيا: قرّرت بروسيا «عدم الإنصياع لاقتراحات الباب المالي»، كما قرّرت أن تتابع، «بلا تغيير، ومع حكومات الدول الحليفة، إحياء الامتيازات الإدارية (لجبل) لبنان» (١٩٦٦).

٥ – روسيا: قام بوتنييف Boutenieff المبعوث الخاص لروسيا في الأستانة، بزيارة خاصة لسفير فرنسا «دي بوركينيه» وأطلعه على المذكرة الخطية التي أرسلها إلى صارم أقندي والمتعلقة بموقف حكومته من اقتراحات العكومة العثمانية بشأن الجبل، وهي تتضمن «إعلاناً صريحاً جداً وحازماً جداً عن وحدة موقف الدول الخمس، وعن الرأي الثابت الذي تكون لديهم حول ضرورة الامتهازات الإدارية القديمة لسكان الجبل، (١١١).

إذاء هذا الموقف الموحّد من الدول الأوروبية الكبرى الخمس تجاه مسألة الجبل، لم يرّ الباب العالي بداً من الرضوخ والإذعان لإرادة هذه الدول، وهو الجبل، لم يرّ الباب العالي بداً من الرضوخ والإذعان لإرادة هذه الدول، وما الذي أضحى، منذ عام ١٨٤٠، مديناً لها، أو لأكثرها، بوجوده في سوريا، مما سمح لها، بالتالي، بالتدخل صراحة وبلا مواربة، في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية، فأعلن قبوله بالمشروع الأوروبي الموحّد الإقامة نظام التأثمة اميتين، في جبل لبنان.

إنبعاث المسألة الشرقية:

يظن الكثير من الباحثين أن «المسألة الشرقية»، وليدة القرن التاسع عشر أو قبله بقليل، وان بروزها يرتبط، تخصيصاً، بالمشاكل المتعلقة بالامبراطورية المثمانية وعلاقاتها المعقدة بأوروبا، وخصوصاً منذ ظهور الأتراك في أوروبا (١٦٥)، ثم اهتمام الغرب بمصير هذه الامبراطورية بعد أن دبت في أوروبا الثقات والانحلال، حيث أضحت، في هذا القرن، «الرجل المريض» الذي كان على الدول الأوروبية الفتية أن تستعد لتقاسم تركته.

ويعزو دجون مورلي، ظهور دالمسألة الشرقية، إلى عاملين هما: الدين والمصالح المتضاربة، ويرى أن سبب ذلك هو «وجود الأتراك الشمانيين في أوروبا، واستيلاؤهم على القسطنطينية... وسيطرتهم، كمسلمين أسياد، على شعوب مسيحية»، كما يرى «ألبرت سورل A. Sorrel» انه «منذ أن ظهر الأتراك في أوروبا، نشأت مسألة شرقية (٢١٦، ويظل الباحث «أدوار دريو E. Driault على أكثر صراحة من سواه إذ يقول إن المسألة الشرقية هي «مشكلة القضاء على قوة الإسلام السياسية (١٦٥).

ربما يكون ذلك صحيحاً إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة بمنظار الزمن القريب، دون أن نتطلع إلى أبعد فترى ذلك التجاذب المستمر، لمدى قرون، بين الشرق والفرب، وليس بين أوروبا والدولة المثمانية فحسب، وهذا ما يراه الباحث الدكتور زين نور الدين زين إذ يقول: يمكننا القول، بوجه عام ،إن المسألة الشرقية، تتناول المصالح المتضارية، والتنافس المنيف الذي وقع بين الدول الأوروبية والشرق الأدنى، في مجالات السياسة والاقتصاد والدين، (١٨٨٠)، وإلا، فماذا نسمي وجود الصليبيين في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر؟ وماذا نسمي وجود الدولة الصهيونية (وهي دولة غربية في والثالث عشر؟ مفاسطين في القرن المشرين؟ إنه، في نظرنا، تضارب في المصالح (الاقتصادية والسياسية) بين المالم الغربي (١٨٦٠) والشرق، حيث يُستخدم الدين ذريعة للسيطرة.

وهكذا نرى «المسألة الشرقية» تتجدّد في كل مرة يقوم صراع بين الغرب المتطلع بمين الطامع والمستعمر وبين الشرق القابع في تخلفه ونزاعاته المستمرة، حيث يتستر الغرب، دائماً، بستار الدين الذي لم يكن يوماً إلا ذريعة لأطماعه الاقتصادية والسياسية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن هذه المسألة برزت مم الإجتياحات الصليبية المتكرّرة للشرق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تحت ستار إنقاذ الديار المقدسة من أيدى المسلمين، وكان ذلك ستاراً زائفاً يقصد منه إخفاء السبب الحقيقي لهذه الإجتياحات، وهو الاستعمار الاقتصادي للشرق الغني بثرواته. كما برزت في القرن التأسم عشر، حين تدخلت الدول الأوروبية الكبرى لقمم اجتياح محمد على باشا لبلاد الشام، وتهديده لعاصمة السلطنة العثمانية، ثم ردّه عن تلك البلاد وإعادتها إلى حكم السلطان العثماني، مما أتاح لهذه الدول التدخل المباشر في تفاصيل الشؤون العائدة للامبر اطورية العثمانية في حكم بلاد الشام نفسها (وخصوصاً في جبل لبنان) تحت ستار حماية الأقليات الطائفية في هذه البلاد. ثم برزت، أخيراً، في هذا القرن (العشرين) تحت ستار الاستعمار والانتداب أولاً، ثم تحت ستار ديني يهودي سمى بالمودة إلى أرض الميعاد، والفريب في الأمر أن أوروبا المسيحية التي خاضت حروباً عديدة ومريرة في الشرق بهدف إنقاذ الديار المقدِّسة من أبدى المسلمين، كما كانت تدعى، هي نفسها التي عضدت وساندت، بل هي التي أقامت دولة بهودية في الديار المقدسة، في فلسطين، بذريمة دينية زائفة هي ذريعة وأرض الميماد».

وفي نظرنا ، سوف تظل هذه المسألة (الشرقية) قائمة ما دام هناك شرق متخلف وضعيف وغنى، وغرب متقدم وطامع وقوى. وعودة إلى القرن التاسع عشر، موضوع بحثنا في الأساس، فقد كان الدافع الأساسي للتدخل الأوروبي (العسكري خصوصاً) إلى جانب السلطنة المثمانية، وضد محمد علي، هو ان هذه الدول (الأوروبية) قدّرت ما يمكن أن يترتب على قيام دولة عربية اسلامية قوية في مصر وبلاد الشام، ربما تحلّ محل السلطنة ذاتها، من تأثير على مصالح الغرب ودوله في هذا الشرق، خصوصاً أن عوارض المرض كانت قد بدأت تظهر في جسم الامبراطورية المثمانية الهرمة والمنهكة، فاغتنمت أوروبا الفرصة لإحكام فبضتها على مصير هذه الامبراطورية، وأمدتها بسبل الحياة فترة من الزمن تتيح لها الاتفاق على تقاسم تركتها، عندما تسنح الفرصة، وقد سنحت، فعلاً، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في الثلث الأول من القرن المشرين.

كان من الطبيعي، إذن، أن تعمد هذه الدول إلى التدخل في شؤون الامبر اطورية المشانية، تحت أي ستار، في بلاد الشام، تلك البلاد التي لم يكن من الممكن للدولة المشانية أن تعود إليها وتبسط سلطانها عليها لولا مؤازرة تلك الدول، وقد عبّر المستشار الألماني «مترنيخ» عن ذلك، بصراحة، عندما قال، في رسالة منه إلى سفيره في لندن، البارون نيومان: «إن حلفاء السلطان هم الذين أعادوا وضع هذه البلاد تحت سلطة الأستانة». ولا بد من الملاحظة، في هذا المجال، ان «مترنيخ» نفسه، يستخدم الموامل الثلاثة؛ الإدارية في هذه البلاد، إذ

- للمسألة وجه إداري، فالبلاد هي «ولاية» من ولايات الباب العالي.

– ولها وجه سياسي، فحلفاء السلطان هم الذين أعادوه لحكم هذه البلاد. - ولها وجه ديني، فأهل هذه البلاد مسيحيون. لذا، وبما أن للدول الكبرى الخمس فضل إعادة هذه البلاد إلى حكم الامبراطورية المثمانية، فإن هذه الدول تعتبر نفسها مسؤولة عن مصير شعوب هذه البلاد(١٧٠).

وقد تبين لنا، مما تقدم، وسيتبين لنا كذلك، فيما يلي من أبحاث في هذه الدراسة، كم ان الدول الأوروبية شغوفة بالتدخل في شؤوننا الداخلية، كشرفيين، حتى أدق التفاصيل. وعلينا أن نعي أن ذلك ليس رغبة منها في مساعدة طائفة من طوائفنا أو شعب من شعوينا، وليس حماية لأي من هذه الطوائف أو الشعوب، بقدر ما هو حماية لمصالح هذه الدول على حساب مصالحنا جميعاً، إلى أية طائفة من طوائف هذا الشرق، أو إلى أي شعب من شعويه، انتمينا.

حواشى المقدمة

- (۱) سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، القصل السايع من الباب الثاني، (دور الأمير في اجادة دورة الدروز بحوران ووادي التهم)، وانظر، للموضوع نسمه: Rabbath, E., la Formation historique du Liban Politique والتهم)، وانظر، للموضوع نسمة، ولي رسالة من محمد شريف باشا، والي دمشق، إلى ابر اهيم باشا، يقترح محمد شريف باشا والتي دمشق، إلى ابر اهيم باشا، يقترح محمد شريف باشا وانتخاب ۷ أوام آلاف رجل من نصارى جهل الدروز وسلمحهم والبنادات الموجودة بعكاه وإرسالهم ويقيادة الأمير خيل، ابن الأمير لميراد المحادية الدروز في حوران (رستم، المعنوطات الملكية المصرية، مجلد ۲: ۲۳۳ ۲۶۰. وشهر وشهة رقم ۲۳۱۲)، وقد وافق محمد علي باشا على هذا الاقتراح وأرسل أوامره إلى الأمير بشير، بدوره، أوامره بشير لتجنيد العدد الكافي من المسيحيين لهذه الفاية، وأصدر الأمير بشير، بدوره، أوامره السلاح الي عسال المحارية مطالقة الدروز الخاية الكافرة، (رستم، الأصول المربية لتاريخ سوية في عهد العمارية وطالقة الدروز الخاية الكافرة، (رستم، الأصول المربية لتاريخ سوية في عهد المحارية وطالقة الدروز الخاية 13)، وانظر كذلك، للموضوع نفسه: (V p. 131
- (٣) يذكر «جويلان» أن الاكليروس الماروني دعم «ويهمة لا تكل» سياسة الشهاييين هذه، منذ أن تحول أمراؤهم إلى المذهب الماروني، (Jouplain, la question du Liban, p. 122)، ويذكر «أبو شقرا» أن الأمير بشيراً (الثاني) كان يسمى إلى بذر «الشقاق بين الطوائف المحمدية والمسيحية» وكان الاكليروس الماروني يتدخل «قنورت مداخلاتهم ضغائن وعوامل عدوانية في القلوب». (أبو شقرا، الحركات في لبنان، من ٣٧).
 - (٢) أبو شقرا، م. ن. ص. ن.
 - (٤) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٠٩.
 - (٥) م.ن. ص ١٠٨.
 - (٦) م. ن. ص ١٠٩ حاشية ١٩.

- (٧) العربين، أحمد، أزمة الحكم هي لبنان، ص ٥٥ ٥٦ و : و 31 أومد. أزمة الحكم هي لبنان، ص ٥٥ ٥٦ و : الشائي Histoire du Liban, T IV p. 108. ويذكر الكولونيل تشارلز تشرشل أن الأمير بشيراً الثاني أقدم على هدم منازل آل عماد وآل جنبلاط وآل أبي نكد ومصادرة ممتلكاتهم، وأرسل بعض مشايخهم إلى مصر حيث أكرهوا على الانخراط في صفوف الجيش المصري, (Churchill) Charles, The Druzes and the Maronites under the Turkish rule, p. 36)
 - Ismail, Histoire, T IV, p. 129 et Doc. T.7, p. 308. (A)
 - Ismail, Histoire, T IV, p. 129 (4)
- (١٠) سويد، المرجع السابق، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، الفصل التاسع من الباب الثاني
 (الثورة على الأمير بشير الثالث وسقوط الإمارة الشهابية).
- (١١) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان هي جبل لبنان، ج ٢٠ ٤٧٤. ويذكر الكولونيل تشرشل ان الأمير بشيراً الثالث كان «يجد متمة في إهانة مشايخ الدروز الذين يحضرون مجلسه» ويهدّدهم دائماً «بتجريدهم من امتيازاتهم الإقطاعية وبأنه «أن يترك لشيخ درزي أو لابن شيخ درزي سلطة أو ظلاً لسلطة ما» وانه «سوف يوزّع اقطاعات الدروز على أهراد عائلته» (Churchill, Op. cit. p. 37).
 - (۱۲) أبو شقرا، العركات، ص ٣٦.
- (۱۳) مؤلف مجهول، (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ۷۰، والصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ۸۱، وانظر: Churchill, The Druzes and the Maronites, 0. 38
 - Ismaïl, Doc., T.7, p. 308 (11)
 - Ibid. (10)
 - Ibid, p. 149. (17)
 - Ibid. (1Y)
 - Ibid, p. 151. (1A)
- (۱۹) في رسالته إلى الكونت دي بونتوا (Comte de Pontois) سفير غرنسا في الآستانة، بتاريخ (Ismail, Doc. T.6, p. 412). ۱۸٤۱).
- (۲۰) Bourée قتصل فرنسا ببيروت إلى smaïl, Histoire, T. IV, p. 154 (۲۰) فيزور Bourée فتصل فرنسا ببيروت إلى (Ismaîl, Doc. T.7, pp. ۱۸٤٢) فوزير الخارجية الفرنسية ويتاريخ ٢٦ آذار ١٨٤٢ (1.11 111).

- (۲۱) مؤلف مجهول، حسر النظام عن نكيات الشام، ص. ۸۰، وسبب الشجار أن فنهاناً من الدير دخلوا أرض أحد الدروز (الشيخ ناصيف أبونكد) في الوادي الفاصل بين البلدتين (بعقلين ودير القمر) واصطادوا طيراً فتصدى لهم حراس تلك الأرض من الدروز وأوسعهم ضرباً، فعاد هؤلاء إلى بلدتهم وقد بانت عليهم آثار الضرب، مما أهاج أهلهم وذويهم، فصلوا السلاح وهاجموا الدروز الذين ردوا على الهجوم بمثله ، واستقطب القتال رجالاً من العظائمتين، حتى بلغ عدد المعاتلين النصاري نعو سنين رجلاً وبلغ عدد المعاتلين الدروز نعو ماينية جرحى من النصاري، وستة نعو ماينين، وكانت حصيلة تلك المعركة: خمسة قتلى وثمانية جرحى من النصاري، وستة السركات، ص ٢٧ ٨١)، وانظر كريو، ونشر الثام، ص مد ٨١)، وانظر: أبو شقرا السركات، ص ٢٧ ٢٨، وانظر كذلك (4. p. p. 14.). ويذكر ، ويوريه، فتصل فرنسا بيبروت، هذه الوقعة في رسالة منه إلى «جرى شجار دام، بالقرب من دير القمر، بين أيلون ودير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ أيلول الماد، على الموارنة ودروز، كانت نتيجته مقتل ١٨ مسيحياً ودرزياً، وجرح عدد ممائل، T.6, p. 444).
- (۲۷) هي رسالة منه إلى «بوريه» قتصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ۲۰ أيلول ۱۸٤١، حيث يذكر انه علم بأن فرقاطة انكليزية سوف تُخزل، على ساحل الدامور، أكثر من ألف بندفية، مع ذخئرها، إلا أنه لم يؤكد هذا الخبر. (480 ر. 7.6, 1.6) ولكن القنصل بويريه»، وفي رسالة منه إلى «غيزو» وزير العلاجية الفرنسية، يعتبر أن الفرنسيين أيضاً مثهمون، وأن المرب يسمون دائماً إلى «جر المملاه الأوروبيين إلى منازعاتهم الداخلية» (رسالة بوريه إلى غيزو بتاريخ ۷ تشرين الأول ۱۸۵۱، (71 م.7, p.10) إلا أن الكولونيل روز، القنصل الانكليزي العام بسوريا، ينفي هذا الانهام جملة وتقصيلاً، وذلك هي رسالة منه اليس باشاء باشا
 - (٢٣) رسالة «كونتي» نفسها (Ismaîl, Doc. T.6, p. 451).
- (٢٤) بازيلي، قسطنطين ميخائيلوفيتش، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٢٦٦.
 - (٢٥) م. ن. ص. ن.
 - Churchill, Op. cit. p. 20. (Y1)
 - Ibid, p. 39 (YV)

- (۲۸) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية، ج ١: ٧٢ (عن الكتاب الأزرق الانكليزي الصادر عام ١٨٤٢)، ويذكر «أنطوان خير» أنه كان للكولونيل روز ثلاث مهمات: تمطيل النفوذ الفرنسي، وتعزيز التأثير البريطاني على الباشوات المثمانيين في سوريا، واختيار طائفة تقبل حماية بريطانيا لها وتسهل، بالتاني، تدخلها في شؤون البلاد ,Khair) (3- 4. Moutaçarrifat du Mont-Liban, pp. 25.
 - (٢٩) المتيشي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ٢٤.
 - (٣٠) حسر اللثام، ص ٨٦. وانظر Churchill, Op. cit. p. 47
 - (٣١) حسر اللثام، ص ٨٦.
 - (٣٢) أبو شقرا، الحركات، ص ٣٧ ٣٨.
- (٣٢) حسر اللثام، ص ٨٨ ٩٠ وجاء فيه ما يلي: «وكأن النصارى آلوا على أنفسهم أن يجلبوا على ذاتهم كل أشكال البلاء، في حين أن البطريرك الماروني وعماله كانوا يأتون كل حيلة للتسلط على المقول واستلام الأحكام وسحق الدروز وامتيازاتهم، فجعل الدروز يتأهبون للقتال...، (ص ٨١ - ٨٢)
 - (٢٤) م. ن. ص ٩٢ ٩٣.
- (٣٥) م. ن. ص ٩٥ ٩٧. وقد هاجم شبلي العريان صنبين وزحلة قادماً من حاصبيا، بعد أن نزع السلاح ممن كان فيها من النصاري، وسعى إلى احتلال صنبين وزحلة بمساعدة الجيش العثماني (حسبما ذكر مؤلف حسر اللثام، ص ٩١) وتمكن من احتلال صنبين وقتل عدد غفير من رجالها (٣١٠ قتلى في ليلة واحدة، حسبما جاء في حسر اللثام، ص ٩٥)، إلا أنه لم يتمكن من احتلال زحلة (م. ن. ص ٩٥ ٧٧). وانظر: رسائل «بوريه» إلى «غيزو» من احتلال زحلة (م. ت. ص ٩٥ ٧٧). وانظر: رسائل «بوريه» إلى «غيزو» من (اجساء حتى ١٤ تعدد ١٩٤).
 - (٣٦) حسر اللثام، ص ٨٤.
- (۲۷) Churchill, Op. cit. p. 51. وقد ورد عند تشرشل (ص. ن.) أن تاريخ مفادرة الأمير للبلدة هو ٥ تا، والمرجع أنه غادرها بعد ١٥ تا، ذلك أنه كان لا يزال في البلدة بهذا التاريخ، (١٥ تا) وانه كان لا يزال فيها عند بدء العصار أي ١٣ تا، أنظر: رسالة ،بوريه، إلى مفيزو، بتاريخ ١٥ تا ١٨٤١ (gsmaïl, Doc. T.7, p. 29) (١٨٤١).
- (٣٨) الحتوني، الخوري منصور طنوس الخوري، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص٢٩٦.

- (٢٩) حسر اللثام، ص ٨٥.
 - (٤٠) م. ن. ص ٨٧.
- Churchill, Op. cit. p. 51. (£1)
- (٤٧) حسر اللثام، ص ١٠٠. ويذكر «بوريه» في رسالته إلى «غيزوه بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٨٤١ ان القتال قد توقف في الشويفات يوم ٦ منه، وذلك بعد سقوط بعبدا والشويفات بيد الدروز في ٥ منه. (42 - 91. 57. gmail, Doc. T.7, pp. 41)
 - (٤٣) رسالة «بوريه» إلى دغيزو، بتاريخ ٧ ت٢ ١ ١٨٤ (lsmail, Doc. T.7, p. 42).
 - Ibid, p. 43. (££)
- (10) bld()، وانظر الرسالة بكاملها، 33 91. Pp. 41]. إلا أن شبئي المريان هُرَم في زحلة على يد أملها المسيحيين يعاونهم شيعة البقاع الذين تحالفوا معهم ضد الدروز، وقد جرى القتال بين الدروز ومسيحيي زحلة في 70 تشرين الأول (١٨٤١)، (الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٨٢).
- (٤٦) أنظر تفصيلاً لذلك هي: 85 89 . Churchill, Op. cit. pp. 39 . ومن ذلك ان البطريرك أصدر منشوراً دعاه «الإعلام» وأمر» بموجبه» رعاياه المسيحيين القاطنين هي الإقطاعات الدرزية، بأن يمينوا رجالاً منهم كمندوبين لهم هي كل هرية أو مدينة، مما يجرّد المقاطعييين الدروز من سلطاتهم ويحرمهم من حقوقهم الإقطاعية. وقد حاول نعمان بك جنبلاط إقفاع البطريرك بألغاء هذا المنشور إلا أن البطريرك أصرّ عليه، حتى أن مطران ببروت لم يتورع وفقاً لرواية تشرشل عن أن يقول لنعمان بك: «لن يمر وقت طويل حتى يرمي الموارنة الدروز خارج المنطقة» (40 93 (bid, pp. 39 40).
- (٤٧) بازيلي، سوريا ولينان وظسطين، ص ٣٧٠. وبينما يذكر بازيلي أن الروم الأرثوذكس كانوا قد قرّروا عدم الاشتراك في الحرب، بأي شكل، نرى «بوريه» يذكر خلاف ذلك، فيقول إن الروم الأرثوذكس قد تحالفوا، في هذه الحرب، مع الدروز، ضد الموارنة، ولكن بازيلي يعود فيذكر (ص ٣٧٤) ان الأرثوذكس الشويفاتين قاتلوا إلى جانب الدروز في وقعة الشويفات.
 - (٤٨) م. ن. ص ٢٧٣.
 - (٤٩) م. ن. ص ٤٧٤.
- (٥٠) م. ن. ص. ن. ويذكر بازيلي ان تحرك الباشا هذا قد تم بعد تدخل من قناصل روسيا
 وفرنسا وانكلترا، وبعد نداء قوي وجهه إليه، هو شخصياً، يحتّه فيه على التحرك لأن عدم

تحركه يسيء إلى سمعة الحكومة»، ويشاركه في هذا الرأي «قتصل فرنسا وممثلو النمسا وبروسياه (م. ن. ص. ن. وحاشية رقم ١٠).

(Kurji, S., une histoire du Liban à Travers - ۱۸٤١ کانون الأول الله (۱۸۵) رسالة مؤرخة في ۷ کانون الأول ا (۱۸) (۱۸) les archives des Jésuites, p. 321).

- Ibid (or)

(٥٣) في رسالة منه إلى دغيزو، وزير الخارجية، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢).
 (٦٣, ٥. 81).

(٥٤) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(00) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ 14 ك ١ ١٨٤٢ (86 C. T.7, p. 86) (معمر باشا)، وعمر باشا هو من أصل نمساوي، ولد في كرواتيا عام ١ ١٨٠١ وكان يدعى «الياس ميخائيل لاتاس، وقد اعتبى آلا الله من 11 لك عتبى ٢ كانون الأول المده (Ismaîl, bid, p. 86, Note 1) نه حقي ٢ كانون الأول (Ismaîl, bid, p. 86, Note 1) بويذي در المائية المناز معاشى باشا الأمير بشيراً وأرسله إلى التستطنطينية. إلا أن «بوريه» يذكر، في السر عسكر مصطفى باشا الأمير بشيراً وأرسله إلى القسطنطينية. إلا أن «بوريه» يذكر، في رسالته هذه، أن تجريد الأمير من النيشان وعزله عن الإمارة قد تم في ١٢ ك ٧ وليس في ٢ مند (كما مر ممنا)، ونحن نمتد رواية «بوريه» لأنها الأصع في نظرنا، باعتبارها وثيفة أساسية تعتمد على تأريخ الحدث في حينه وليست مذكرات تفتمد على تأريخ المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة الألم المنازعة المنازعة الألم المنازعة المنازعة المنازعة الحدث في حينه وليست مذكرات تفتمد على تأريخ المنازعة الأمراد المنازعة المنازعة الأمراد المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة الأريخة المنازعة المنازعة الألم المنازعة الأمرادة المنازعة المنزعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنزعة المنازعة الم

- Ismail, Ibid. (ol)

(٥٧) حقى، اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج ١: ٣٥٧.

(٥٨) رسالة الأب وبالانشيه، إلى الأب وروثان، بتاريخ ١٥ ك٢ ١٨٤٢ (Kurji, Op. cit. p. 326).

(۹۹) رسالة «بوریه» إلى «غیزو» بتاریخ ۷ نیسان ۱۸۵۲. (Ismail, Doc. T.7 p. 117). وانظر: (Ismail, Histoire, T IV, pp. 189 - 190). وقد أطلق سراح «خطار بك المماد» فهما بعد وأصبح مرافقاً لممر باشا (رسالة «بوریه» إلى «غیزو» بتاریخ ۲۹ نیسان ۱۸٤۲) (Ismail, (۱۸٤۲). Doc. t.7, p. 125).

- Ismaîl, Histoire, T IV. p. 189 - 190. (٦٠)

- Ibid, pp. 190 - 191. (71)

- Ibid, p. 191. (7Y)

(٦٣) رسالة «بوريه» إلى دغيزو» بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٧ (Ismail, Doc. T.7, p. 130).

- (٦٤) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٤٢ (Ibid, p. 147).
 - (٦٥) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٢ (Ibid, p. 130).
 - Ibid. (11)
- (٦٧) أنظر أربعة عرائض مترجمة إلى الفرنسية، واحدة منها صادرة عن الأعيان العسلمين والمسيحيين وعن عائلات شهاب وقايد بيه ومراد وحماده والخازن والدحداح، وهي تعارض عودة الشهابيين إلى الحكم وتؤيد بقاء عمر باشا حاكما للجبرا (Ismail, Doc. T.7, pp. 173) لعودة الشهابيين إلى الحكم ويوفضون تسليم (174) وأخرى موضعة من ٢٤ شيخاً يعارضون عودة الشهابيين إلى الحكم ويرفضون تسليم حكم الجبرا إلى أي مواطن منه، درزياً كان أم مسيحياً، ويطالبون بأن يحكم الجبرا أحيد أصد الضياط العامين الفرباء عن البادر (177 174 160). وثائقة موضعة من ١٦ شيخاً من الجبرا الدرزياً عن البادر (177 174 ميل)، ويلاق أي إكراءه (الألهل, pp. 172 عدون أبياً شهابي أميراً عليهم 172 (ورابعة من آل حبيش (171 179 ، (bid, pp. 173)) الموضوع نفسه. وقد أرققت هذه المرائض برسالة دبوريه إلى دغيزه بتاريخ ٢٧ تموز ٢٤٨١ (170 179 179).
 - (١٨) الخازن، المعررات السياسية، ج ١: ٨٨ ٩٦.
 - (١٩) المحضر الخطر للمؤتمر ، (Ismaîl, Doc. T.7, p. 206).
 - Ibid. (Y+)
 - Ibid, p. 208. (Y1)
 - Ibid, pp. 209 210. (YY)
 - Ibid, p. 211. (YT)
 - (٧٤) أنظر: 131 212 pp. (٧٤)
 - Ibid, p. 214. (Yo)
 - (٧٦) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 223).
 - Ibid, pp. 224 225. (YY)
 - Ibid, p. 224. (YA)
 - (٧٩) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٨٤٢ (229 228).
 - lid, p. 232. (A.)

- Ibid, p. 230. (A1)
 - Ibid, p. 233. (AT)
 - Ibid, p. 235. (AT)
 - Ibid, p. 236. (At)
- (٨٥) حاول الدروز قطع المياه عن قصر بيت الدين، مقر إقامة عمر باشا، إلا انهم فشلوا في ذلك بعد اشتباك جرى مع حامية القصر، وخسر فيه الدروز خمسة من رجالهم. (رسائة «بوريه» إلى «فيزو» بتاريخ ١٧ تـ ١٨٤٢ 383 - (bid, pp. 237).
- (٨٦) Bid, pp. 238 239 (hid, pp. 238. ويبدو أن شائمة سرت في الجبل وهي أن الدولة قرّرت نزع السلاح منه، وقد تحدث عن ذلك الأميرال «البارون دي سيس Baron de Susse» قائد الفرقة البحرية للمشرق، في رسالة منه إلى وزير البحرية، بتاريخ ٢١ أيار ١٨٤٢. حيث ذكر انه «من المؤكّد أن الديوان (الشماني) قد قرّر نزع السلاح من الجبل، ويبدو أنه أعد، لذلك، قوات، في ضواحي بيروت، تبلغ ١٠ ألاف جندي نظامي و٤ آلاف ألباني، (bid, p. 136).
 - (AV) رسالة «بوريه» إلى دغيزو» بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, pp. 241 et 243).
 - (٨٨) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بالتاريخ نفسه (Ibid, p. 242).
 - Ibid. (A4)
 - Ibid, pp. 243 244. (1 ·)
- (۱۸) رسالة «بوریه» إلى «غیزو» بتاریخ ۲۲ تشرین الثانی ۱۸٤۲. وکان قد صدر «البیلوردي» الخاص بمزل عمر باشا عن الجبل. (bid, p. 247).
 - (٩٢) رسالة «بوريه» إلى «غهزوه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٤٢ (Ibid, p. 247).
 - (٩٢) رسالة «بوريه» إلى مغيزو، بتاريخ ٢٢ منه (1864, p. 245).
- (٩٤) رسالة «بوريه» إلى مفيزوه بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٤٢. إلا أن الأمير أمين ارسلان لم يبق في الشويفات، بل تركها مع رجاله وقصد دير القمر «تاركاً الشويفات بلا وسائل مقاومة» (1032 - 1552 (bid, pp. 252).
 - Ibid, p. 253. (40)
 - (٩٦) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٨ كانون الأول ١٨٤٢ (255 254).
- (٩٧) أنظر تقرير «رينار» نائب القنصل الفرنسي بصيدا، بتاريخ أول أيلول ١٧٨١. (Ismaīī, Doc. ١٧٨١) (T.2. p. 381)

- وقد ورد تعبير: «النصراني الدرزي... وهو الذي حضر من جبل الدروز» عند المؤرخ الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخيار، ج ٢٠ ٢٦١).
- (٩٨) أنظر: سويد، التاريخ المسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية،
 الفصل الثامن من الباب الثاني (التحولات الطائفية ذات التأثير السياسي).
- (٩٩) أنظر الفرمان السلطاني الصادر عن الباب العالي والذي عين الأمير بشيراً (الثالث) أميراً على «جبل الدروزة ووقيائل الدروزة أو عضائر الدروزة والذي صدر بتاريخ ٢ أيلول على المجاهزة المراجعة ١٩٠١هـ (رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد معمد علي بأشا، ج ٥٠ ١٧٦ ١٧٢ وثيقة رقم ٥٠ ١٠ والخازن، المحررات السياسية، مجلد ١٠ ٢٠ ٢٢ وثيقة رقم ١٥)، وقد وردت عند رستم «قبائل الدروزة بينما وردت عند الخازن «صائر الدروزة».
- (۱۰۰) عريضة الدروز إلى الباب العالي بتاريخ آخر حزيران ۱۸٤۱ (الخازن، المحررات السياسية ج ۱: ۵۰ – ۵۲، وثيقة رقم ۲۱).

وانظر: Ismaīl, Histoire, T IV, pp. 203 - 204

- (۱۰۱) يذكر «تشريضا» عن «مصطفى باشا» اعتقاده انه «ما دام حاكم الجبل مسيحياً، فهو سوف يتطلع، كثيراً أو فقيلاً، إلى سلطة أجنبية، حيث يجد المملاء الأجانب وسيلة للتدخل في شؤونه». (Churchill, Op. cit. p. 68).
 - (١٠٢) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ١٤٢ وانظر: 180 380 380
- اسالة «البارون دي بوركينيه Le Baron de Bourqueney» سفير فرنسا في الأستانة إلى (١٠٣) (Ismail, Doc. T.25, p. 210).
- (۱۰۱) رسالة «البارون دي بوركينيه» إلى «غيزو، بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٤٢ 219 (lbid, pp. 219 ١٨٤٢) (220)
- (١٠٠) في رسالة من «البارون دي بوركينيه» إلى «غيزو، يتاريخ ٧ آب ١٨٤٥ . رفض «دي بوركينيه» القبول بالأمير أمين حاكماً للجبل لأنه، بذلك «تتلقى حمايتنا للكاثوليك صفعة مميتة» (lbid) (T.27, p. 397)
- (١٠٦) حريق، إيليا، التحولات السياسية في تاريخ لبنان الحديث، ص١٩٨٧، عن: أوراق (البطريرك) حبيش، مخطوطة رقم ١٣٢٥ و١٩٣٨، ويذكر «دي ميلويز Des Meloises) القنصل الفرنسي بييروت، ان عائلتين كبيرتين من الموارنة هما (آل حبيش وآل الخازن) انقمتا مع العائلة الدرزية الكبرى (آل جنبلاط) على قلب الأمير بشير (الثالث) وتسليم

الإمارة إلى قريبه الأمير سلمان الشهابي (رسالة منه إلى «غيزو، بتاريخ ١٨ ك٠ ١٨٤٠). ثم يمود فيذكر (في رسالة أخرى بتاريخ ٤ حزيران ١٨٤٠) أن هذا الأمير، بصفته مسلماً، سيكون مدعوماً من الباب المالي، وسيرضى به المسيحيون أن أن يميم أبنا أنها، المالي، وسيرضى به المسيحيون أن أن المعينيان به والمسيخيون أي أن أن يميم أبنا أنها، المالي، وسيرضى به المسيحيون أي أنها، إلى المعينيان أي أنها، إلى المعينيان أي أنها، إلى المعينيان أي أنها، المعينيان أن المعينيان أنها، المعالم المالية (الاستام المعالم) المعالم المعالم

(١٠٧) الشرط الثاني عشر من الشروط التي تضمنتها العريضة التي رهبها موارنة الجبل إلى
 السلطان عبد المجيد بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٨٤٠ (رستم، الأصول العربية، ج ٥٠ -٢١٠ وثيقة رقم ٥٨٩).

(١٠٨) هي رسالة منه إلى مفيزوه وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١٤٤ ١٨٤٢، يقول «دي بوركينيه»: «علمت أن الدروز أوفدوا أربعة نواب من قبلهم إلى القسطنطينية ليدافموا، أمام الديوان (العشائي) عن مصالحهم، وقد أنبأني بذلك المطران مظلوم والآباتي مراد، وهما خاتفان، ليس فقط من مرونة الدروز ومهارتهم هي تبيان حججهم، ولكن أيضاً، من أساليب التضليل التي يتستمون بهذا الشكل الجديد للحكم». وإذ يرى «دي بوركيني» ان هذا الأمر يساعده شيخ درزي في هذا الشكل الجديد للحكم». وإذ يرى «دي بوركيني» ان هذا الأمر يشرّ «بالمصلحة المسيعية» فهو قد قابل «صارم أفقندي» ناظر الخارجية المشانية وطلب مناء عدم السماح لهؤلاء الدروز بالبقاء في عاصمة السلطنة، وقد لبي طلبه فوراً، وأبلغه الأباتي مراد أن هؤلاء الدور بالبقاء في عاصمة السلطنة، وأحد لبي طلبه فوراً، وأبلغه بوركيني» دلك عاراه غيدة (222 - 224 - 250).

(۱۰۹) رسالة ددي بوركينيه، إلى دغيزو، بتاريخ ٦ شباط ١٨٤٢ (Bbid, p. 233).

(١١٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى مغيزو، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٨٤٢ (Bbid, p. 231).

(۱۱۱) رسالة «دي بوركينيه» إلى دغيزوه بتاريخ ١٦ شباط ١٨٤٢ (256 - 255).

(۱۱۲) ددی بورکینیه، هی رسالته إلی دغیزو، بتاریخ ٦ شباط ۱۸٤۲ (234 - 233).

(١١٣) ودي بوركينيه في رسالته إلى وغيزوه بتاريخ ١٦ شباط ١٨٤٢ (bbid, p. 256).

- (111) (1825 257 . 16id, pp. 257). وكان «البارون دي شتورمر» قائماً بأعمال سفارة النمسا في الأستانة.
- (bid, p. 261) (bid, p. 261) وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «كور Cor» الترجمان الأول في السفارة الفرنسية (Ed. - 262) (bid, pp. 262).
 - (١١٦) أنظر رسائل السفراء وتقارير مندوبيهم في (182 262 1bid, pp. 262).
 - (١١٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ شباط ١٨٤٢ (Bbid, p. 286).
 - (١١٨) أنظر نص العريضة في (191 190).
 - (١١٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ شباط ١٨٤٢ (Ibid, p. 287).
 - Ibid. (1Y+)
 - Ibid, pp. 351 352. (1Y1)
 - (Ibid, p. 352). (177)
 - (Ibid, p. 353). (177)
 - (Ibid, p. 366). (171)
 - (Ibid, p. 357). (140)
- (Kurji, Op. ۱۸٤٢ ك ۱۸۵۲) برسالة الأب وبالنشيه، إلى الرئيس العام دجان روثام، بتاريخ ۱۵ ك ۱۸٤۲ (Kurji, Op. ۱۸٤۲).
- (١٢٧) رسالة الأب «بالنشيه» إلى الرئيس العام بتاريخ ٨ شباط ١٨٤٢ (337 336).
- (Ismaïl. Doc., T.25, p. ۱۸٤٢) رسالة البارون «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٨ آذار ١٨٤٢). 323.
- (۱۲۸) دعوة صارم أفقدي إلى البارون دي بوركينيه المؤرّخة هي ۲۳ أيار (۱۸٤۲) ورسالة «دي بوركينيه» إلى حفيزو، بتاريخ ۲۱ أيار (۱۸٤۲) ، (300 - 618) (bid, pp. 308).
 - (١٣٠) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ حزيران (398 397 . (Ibid, pp. 397).
- (١٣١) (bid, p. 408). ولم يوضع السفير، في رسالته، من الذي طرح هذه الفكرة، أنظر: خلاصة مناقشات المؤتمر في (410 - 402 (bid, pp. 402).
- (١٣٢) ترجمة المذكرة المرسلة من صارم أفقدي إلى سفراء الدول الخمس، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٨٤٢ (Ibid, T.26, p. 21)
 - Ibid, p. 20. (177)

- (۱۳٤) أنظر لذلك: رسالة «روهان شابو Rohan Chabot» سفير فرنسا في لندن بتاريخ ۲ تموز ۱۸۶۷ (Ibid, p. 27) (bid, p. 27) (مرسالة «دى بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲۷ آب ۱۸۸۲ (Ibid, p. 118)).
- (١٣٥) رسالة مغيزو، إلى «الكونت دي فلاهوت Comte de Flahaut» سفير هرنسا في هيئا بتاريخ أول تموز ١٨٤٢ (bid, p. 25).
 - (۱۳۱) رسالة مدى بوركينيه، إلى مغيزو، بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٤٢ (Ibid, p. 81).
 - (١٣٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى مفيزو، بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٢ (Bbid, p. 118)).
- (١٢٨) رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوجاد Poujade» فتصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ٢٤ حزيران (١٢٨) رسالة «دي بوركينيه» بتاريخ ١٦ تموز (الفرز ٢.22) ١٨٤٥ من الموادنة في رسالته إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٦ تموز ١٨٤٥ يشهر إلى أنباء وصلته بأن الموارنة في الجبل لا يرون في اعتناق الأمير أمين للإسلام عقبة تجعلهم لا يقبلون به أميراً عليهم، لأنهم يريدون للجبل، قبل كل شيء، حاكماً يثنون به ويتماطفون معه (bid, p. 235).
 - (۱۲۹) رسالة مدى بوركينيه، إلى مغيزو، في ۲۷ حزير ان ۱۸٤۲ (Ibid, p. 221).
 - (Ibid, T.26, p. 108). (1£ ·)
 - (١٤١) رسالة ددي بوركينيه، إلى دغيزو، بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٢ (Ibid, p. 117).
 - Ibid, p. 119. (\£Y)
 - Ibid. (187)
 - Ibid, pp. 134 148. (\ \ \ \)
 - -Ibid, p. 152. (160)
 - Ibid. (127)
- (۱٤۷) (lbid, pp. 169)، وانظر تقريراً مفصلاً عن المؤتمر في (lbid, pp. 155- وقد حضر هذا المؤتمر، عن الدولة المثمانية، كل من: صارم أفتدي ناظر الخارجية المشانية، ورضا باشا، وخليل باشا، وسليم بك، وصرفت أفقدي (ترجمان الديوان)، والأمدجي أفقدي، (lbid, p. 156).
 - Ibid, p. 164. (11A)
 - (١٤٩) المذكرة الخطية التي أرسلها الباب العالي إلى السفراء الخمسة (Ibid, p. 202).
- (۱۵۰) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲۸ أيلول ۱۸٤۲ (bid, p. 198)) وانظر رسالة «دي بوركينيه» بتاريخ ۷ تشرين الأول ۱۸٤۲ (bid, p. 203)).

- (١٥١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٨ أيلول ١٨٤٢ (Bbid, p. 198).
 - (١٥٢) الرسالة نفسها (199).
- (١٥٣) رسالة مدى بوركينيه، إلى مفيزو، في ٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 204).
 - (١٥٤) الرسالة نفسها (105 (lbid, p. 205).
 - Ibid. (100)
- (١٥٦) رسالة «غيزو» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٨٤٢ (1bid, p. 215).
- (١٥٧) رسالة من مفيزو، إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 221).
- (١٥٨) رسالة «الكونت دي فلاهوت Comte de Flahaut» سنير هرنسا هي هيينا، إلى «غيزو» بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 226).
 - (١٥٩) رسالة عفيزوه إلى ودي بوركينيه، بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٢ (Ibid, p. 221).
- (١٦٠) رسالة «الكونت دي فلاهوت» إلى «غيزو» بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٨٤٢ (١١٤d, p. 226).
 - (١٦١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ (1bid, p. 234).
- (١٦٢) رسالة «الكونت دي سائت أولير Comte de Ste-Aulaire» سفير هرنسا هي لثدن، إلى وغيزو، بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٨٤٢ (232 - 6/lbid, pp. 231).
 - (١٦٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٧ (Bbid, p. 244).
 - Ibid. (171)
- (١٦٥) أنظر تعريفاً للمسألة الشرقية هي: زين، زين، الصبراع الدولي هي الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٧٢.
 - (١٦٦) م. ن. ص. ن.
 - (١٦٧) م. ن. ص ٢٣.
 - (۱٦٨) م. ن. ص ٢٢.
- (١٦٩) بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، تضاف «الولايات المتحدة الأميركية» إلى «أوروبا» كمالم غربي.
- (۱۷۰) رسالة مترنيخ إلى سفيره في لندن بتاريخ ۲۸ شباط ۱۸۶۲, p. ۱۸۶۲ (Ismail, Doc. T.25, p. ۱۸۶۲) (313)

الباب الأول القائمقاميتان

 $(1 \Lambda 71 - 1 \Lambda \xi Y)$

الفصل الأول:

القائمقاميتان: لمحة تاريخية

أولاً - نظام القائمقاميتين (صيغة أولية: ١٨٤٢):

في السابع من كانون الأول ١٨٤٢ كتب «دي بوركينيه» إلى وزير خارجية بلاده دغيزه، يقول: «لقد انصاع الباب العالي إلى نصائح أوروبا، وقد أبلغني وزير الخارجية (العثمانية)، رسمياً، أن أسعد باشا قد تلقى الأمر بأن يعمد إلى انتخاب رئيسين مدعوين لحكم الموارنة والدروز، ويُختاران من كل من الطائفتين، (١)، وأرفق «دي بوركينيه» رسالته هذه بمذكرة ناظر الخارجية العثمانية إليه، بالتاريخ نفسه، وقد جاء فيها:

وإن الحكومة العثمانية تبدي شديد أسفها لأن ترى هذه النقطة من المسألة (طائفة قائمةام الموارنة) أخذت هذا القدر من المناقشات والمفاوضات منذ عام، وانه، رغم الإدارة الجيدة التي قامت في الجبل، ورغم البراهين المقنعة التي تؤيدها، لم تغير الدول الكبرى رأيها من هذه الناحية.

وإن الباب المالي، مدفوعاً بمشاعر الاحترام التي لم يتخلّ عنها لحظة تجاه الدول الكبرى الخمس، أصدقائه الأعزاء جداً وحلفائه، قد فضّل، للوصول إلى حلّ مسألة بهذه الدقة، والتي هي، في الوقت نفسه، من شؤونه الداخلية، الإنسجام مع رغبات هذه الدول بدل مجابهتها بالرفض....

«ونتيجة لذلك، فإن الباب العالي، رغبة منه في الإنسجام مع النصائح الصديقة المقدمة من أصدقائه، قد اتخذ قراراً بإصدار أمر إلى أسعد باشا لكي يعمد... إلى اختيار وتعيين قائمقامين، واحد للدروز وآخر للموارنة، يوخذان من المواطنين غير المنتسبين إلى الأسرة الشهابية، وذلك وفقاً للتدبير الذي قبلت به الدول الكبرى، وإلزامه، في الوقت نفسه، بأن يكرس كل جهوده لاستمرار الهدوء في سوريا، (^{۲)}.

وقد وجّه صارم أقندي المذكرة نفسها إلى سفراء الدول الكبرى الخمس الممتمدين في الاستانة. ورد كل من هؤلاء السفراء على مذكرة ناظر الخارجية المثمانية بمذكرة إيجابية ترحّب بقرار السلطة المثمانية في التجاوب مع رغبات تلك الدول باستمادة موارنة الجبل لامتيازاتهم وتلبية مطلبهم بحكم أنفسهم (٣٠).

في السابع من كانون الأول عام ١٨٤٢، تمّ، إذن، إقسراد نظام القائمةاميتين في الجبل، وفي الأول من كانون الثاني عام ١٨٤٣، وضع هذا النظام موضع التنفيذ، وقد قام على مبدء الفصل بين جبلين تاريخيين اشتهر أحدهما بأنه موطن للدروز وهو «جبل الشوف أو جبل الدروز» والثاني بأنه موطن للموارنة وهو «جبل لبنان» (وقد اشتهر هذان الجبلان، فيما بعد، وخصوصاً في عهد المنصرفية، بجبل لبنان الجنوبي (الشوف) وجبل لبنان الشمالي)، وقد عامدت طريق بيروت - دمشق حدوداً طولية (غرب - شرق) بين هاتين التاماليين.

أما حدودهما فكانت كما يلي:

قائمقامية الدروز: مركزها بيت الدين، وحدودها: طريق بيروت دمشق شمالاً، والحدود الشرقية لإقليمي جزين والعرقوب شرقاً، ونهر الزهراني جنوباً، والبحر غرباً.

ولا يدخل في هذه القائمقامية: صيدا (مركز ولاية) ودير القمر (مديرية). قائمقامية النصارى: مركزها بكنيا، وحدودها: طريق بيروت - دمشق جنوباً، والحدود الشرقية لتربل والهرمل وشمسطار⁽¹⁾ حتى كسروان والمنيطرة وبشري شرقاً، والحدود الشرقية الشمالية والشمالية لبشري والزاوية شمالاً، والبحر غرباً.

ولا يدخل هي هذه القائمقامية: طرابلس (مركز ولاية) وبيروت (مركز ولاية)، (أنظر الخارطة).

وفي أول يوم من العام المذكور (١٨٤٣) عين أسعد باشا الأمير أحمد ارسلان قائمقاماً لقائمقامية الدروز، والأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً لقائمقامية النصارى⁽⁰⁾.

مسائل المناطق المختلطة ومناطق جبيل ودير القمر والقائمقامية الثالثة:

١ - مسألة المناطق المختلطة: أوجد نظام القائمةاميتين مسألة معدّدة ومثيرة للإضطرابات في الجبل، هي مسألة «المناطق المختلطة»، حيث يوجد في قائمةامية الدروز رعايا من النصارى، ويوجد في قائمةامية النصارى رعايا من الدروز في من الدروز. وكان النصارى في المقاطعات الدرزية أكثر عدداً من الدروز في المقاطعات الدرزية الأكثر عدداً من الدروز في المقاطعات المدرنية الأمر عدداً من الأوروبية المقاطعات المتاطفة معهم، وبالتالي، للباب العالي نفسه.

وتمبيراً عن إظهار مدى اهتمامه بهذه المسألة، تجاه الدول الأوروبية الخمس، قرّر الباب المالي إيفاد أحد كبار موظفيه، خليل باشا، كمبعوث خاص، للتعاون مع أسعد باشا، والي صيدا، على وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ القرار المتّخذ(١). في الواقع، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة إلى المسيحيين، غير الموارنة، الذين كانوا يقيمون في المقاطعات الدرزية ويعملون في خدمة الإقطاعيين الدروز، وكذلك بالنسبة إلى الدروز الذين كانوا يقيمون في المقاطعات المسيحية ويعملون في خدمة الإقطاعيين المسيحيين، ولكن المشكلة كانت في الموقف الذي كان الموارنة، المقيمون في المقاطعات الدرزية، يتُخذونه ضد الإقطاعيين الدروز، أسيادهم، مدفوعين لذلك بتحريض من الإكليروس الماروني والقنصل الفرنسي خصوصاً(۱/).

وفي ٢ أيلول ١٨٤٤، دعا أسعد باشا وخليل باشا القناصل الأوروبيين إلى اجتماع يعقد في بيروت، بحضور الزعماء الدروز والمسيحيين، لبحث مسألة المناطق المختلطة، وتمت، في هذا المؤتمر، مناقشة الترتيبات المقترحة من البال العالى، وجرى الاتفاق على ما يلى:

- وينتخب، لكل من المناطق المختلطة الباقية تحت حكم المقاطعجيين الدروز، وكيل مسيحي لمراقبة السيد الدرزي ومنم العسف.
- «ينتخب، لكل من المناطق المختلطة الباقية تحت حكم القائمقام المسيحي، وكيل درزي لحماية الدروز.
- «يمكن للمسيحيين الذين لا يرغبون في البقاء تحت الحكم الدرزي أن يطلبوا الهجرة والانتقال إلى مكان آخر في الامبراطورية المثمانية، بعد أن يبيعوا أملاكهم الحالية.

«وقد تمت الموافقة على هذا الترتيب من الفرقاء جميعاً»(^).

إلا أن هذا الحل لقي معارضة صارمة من الموارنة المقيمين في المقاطعات الدرزية، ومن فرنسا التي حاولت، بواسطة قنصلها ببيروت، تقديم بعض المشاريع البديلة، مثل:

تعديل توزيع القائمقاميتين بحيث تعطى للقائمقامية الدرزية المناطق
 ذات الأكثرية الدرزية، وتعطى للقائمقامية النصرانية المناطق ذات الأكثرية
 المسيحية، أما المناطق المختلطة فتؤلف، بحد ذاتها، قائمقامية ثالثة يحكمها
 أمير من الأسرة الشهابية.

- أو تمميم الحل الذي اتبع بدير القمر (مديرية) في كل المناطق المختلطة. وقد اقترح «بوجاد» فتصل فرنسا ببيروت هذين المشروعين^(١).

 أو عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الإمارة بكاملها مبقيادة الأمير الشهابي (الثاني) يعاونه كيخيا درزي»، وقد اقترحت فرنسا هذا المشروع (١٠٠٠).

- أو تسلم الأمير أمين (الشهابي) حكم البلاد. وقد اقترحت فرنسا هذا المشروع أيضاً (١١٠). ولكن هذه المشاريع جميعها رفضت سواء من الباب العالي أو من بعض الدول الأوروبية، أو من الدروز أنفسهم، مما أبقى على الحل المعتمد من قبل الباب العالي.

٧ - مسألة جبيل: وفقاً لترتيب نظام القائمةاميتين، اعتبرت «بلاد جبيل» تابعة لباشوية طرابلس (كما كانت في السابق)، وفصلت عن «جبل لبنان» وعين عليها حاكم عثماني (مسلم)، مما أثار استياء الموارنة و«دي بوركينيه» الذي كتب إلى «غيزو» رسالة بتاريخ ٧ شباطل (١٨٤٣) يقول فيها: «إن بلاد جبيل مارونية بكاملها، وهي تضم سبع مناطق مهمة: الماقورة، والجبة، والخبوع، وجبيل، والكورة، والبترون، وبشري، ويبلغ عدد سكانها، من المسيحيين: ٣٠ إلى ٤٠ ألف نسمة، ومن المتاولة: ١٥٠١ نسمة، ومن الروم الملكيين: ٣٠ نسمة، وبمض المسلمين»، ويستطرد «دي بوركينيه» قائلاً: دلقد فكرت أن علينا أن نرفم الصوت عالياً ما أمكن لمصلحة المسيحيين

المحرومين من إرثهم... ويجب أن أعترف أني وجدت لدى الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسجاماً تاماً في وجهات النظر وفي المشاعره(١٢).

وهكذا، فقد تعاطف سفراء الدول الكبرى الآخرون مع سفير فرنسا، وأوفد كل منهم مبعوثاً من قبله إلى ناظر الخارجية العثمانية «صارم أفندي» مصحوباً برسالة تطلب، وبإلحاح، ضم بلاد جبيل إلى القائمقامية النصرانية(١٢). ويذكر «كور»، الترجمان الأول في السفارة الفرنسية، ومبعوث السفير الفرنسي إلى صارم أفتدي، في التقرير الذي رفعه إلى السفير فور انتهاء مقابلته مع ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٤ شباط (١٨٤٣)، أن «صارم أفتدي، كان غاضباً من مبادرة السفراء الأوروبيين هذه، معتبراً أن بلاد جبيل كانت، دائماً، «تشكل مقاطعة مستقلة» (١٤)، ولكن «دي بوركينيه» لم يكتف بذلك، بل انه أعاد مناقشة مسألة جبيل مع الوزير العثماني، بواسطة مبعوثه «كور»، إذ أرسل إليه رسالة يقول فيها: «سوف ترى الدول الأوروبية، بتقطيمكم لأوصال الجبل، وإخضاع بلاد جبيل لحكم ضابط مسلم، أنكم خرقتم تعهداتكم في ٧ كانون الأول (١٨٤٢) وفتحتم، من جديد، معركة ١٨٤٢». ويستطرد «دى بوركينيه» في رسالته، مخاطباً صارم باشا: «إنكم تضيمون، في أوروبا، ثمن تضحياتكم، وتضعفون قيمة خطابكم السياسي، وتعملون ضد أنفسكم،، وانتي أخشى صادقاً «من كل ما سوف تحاسبكم أوروبا به»(١٥). وكان جواب صارم أفندي على رسالة السفير الفرنسي صارماً بالفعل، اذ أحابه: وحسناً، فلتعمد أوروبا إلى القوة، ولتأت لإدارة (الجبل) بنفسها. إنه مساس حقيقي باستقلالنا، وبحقوقنا في السيادة، مكرراً أن هذه المنطقة (جبيل) كانت دائماً «عائدة لبشالق طرابلس» وان الباب العالى، في وثيقة ٧ ك (١٨٤٢)، «لم يتعهد إلا بما يتعلق ببشائق صيدا»، وكان رد «كور» الذي تلقى جواب صارم أفتدى، أن سفير فرنسا «لا يطلب منك رداً مباشراً، وإنما يحدَّرك ويرشدك»(١٦). ولم يمر اسبوعان على ذلك (آذار ١٨٤٣) حتى صدر الأمر السلطاني بإلحاق بلاد جبيل بقائمقامية النصارى(١٧).

٣ - مسألة دير القصر: تقع دير القمر، ذات الأكثرية المارونية، في قلب جبل الدروز (الشوف) وفي النطاق الجغرافي للقائمقامية الدرزية، لذا، فقد أصر كل من البطريرك الماروني والقائمقام الأمير حيدر أبي اللمع، قائمقام النصارى، مدعومين بالسفير الفرنسي، على «اللجوء إلى كل الوسائل الإخراج هذه المدينة من إدارة الأمير أحمد (إرسلان)»(١٨) قائمقام الدروز. وقد تبنى السفير الفرنسي هذه المسألة باعتباره «المدافع الحقيقي والمكلف حماية المستحدة المسيحية في شؤون (جبل) لبنان» كما يصف نفسه(١١)، وسمى المتقلل هذه المنطقة وإخراجها من قائمقامية الدروز، وجيش، في سميه هذا، باقي سفراء الدول الأوروبية الذين اجتمعوا، في الأسبوع الأول من أيلول (١٨٤٠) لدرس هذه المسألة (ومسألة التعويض على المسيحيين)، ويبدو أن سفيري كل من النمسا وروسيا لم يكونا متحمسين، بالقدر الكافي، لهذا الإجتماع (باعتبار أن بلديهما يريان أن مسألة سوريا قد أقفلت نهائياً)(١٠٠)، ومع دنك، فقد اجتمع السفراء الخمسة وأصدروا توصية تتعلق بدير القمر وتتضمن ما يلي:

 ا - ويحكم الشعب المسيحي في دير القمر وكيل يعينه الأمير (القائمقام) المسيحي، ويحكم الشعب الدرزي فيها وكيل يعينه أمير (قائمقام) الدروز.

 ٢ - «كل نزاع بين هذين الوكيلين... يحال إلى البك قائد الجيش (الشماني) المتمركز في دير القمر... المحرومين من إرثهم... ويجب أن أعترف أني وجدت لدى الممثلين الأربعة (للدول الأوروبية) إنسجاماً تاماً في وجهات النظر وفي المشاعره(١٢).

وهكذا، فقد تعاطف سفراء الدول الكبرى الآخرون مع سفير فرنسا، وأوفد كل منهم ميموثاً من قبله إلى ناظر الخارجية العثمانية «صارم أفندي» مصحوباً برسالة تطلب، وبالحاح، ضم بلاد جبيل إلى القائمقامية النصر انية(١٣). ويذكر «كور»، الترجمان الأول في السفارة الفرنسية، ومبعوث السفير الفرنسي إلى صارم أفندي، في التقرير الذي رفعه إلى السفير فور انتهاء مقابلته مع ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٤ شياط (١٨٤٣)، أن مسارم أفندي، كان غاضباً من مبادرة السفراء الأوروبيين هذه، معتبراً أن بلاد جبيل كانت، دائماً، «تشكل مقاطعة مستقلة» (١٤)، ولكن «دي بوركينيه» لم يكتف بذلك، بل انه أعاد مناقشة مسألة جبيل مع الوزير العثماني، بواسطة مبعوثه «كور»، إذ أرسل إليه رسالة يقول فيها: «سوف ترى الدول الأوروبية، بتقطيعكم لأوصال الجبل، وإخضاع بلاد جبيل لحكم ضابط مسلم، أنكم خرقتم تعهداتكم في ٧ كانون الأول (١٨٤٢) وفتحتم، من جديد، معركة ١٨٤٢». ويستطرد «دى بوركينيه، في رسالته، مخاطباً صارم باشا: «إنكم تضيعون، في أوروبا، ثمن تضحياتكم، وتضعفون فيمة خطابكم السياسي، وتعملون ضد أنفسكم،، وانتي أخشى صادقاً «من كل ما سوف تحاسبكم أوروبا به»(١٥). وكان جواب صارم أفتدي على رسالة السفير الفرنسي صارماً بالفعل، إذ أجابه: «حسناً، فلتعمد أوروبا إلى القوة، ولتأت لإدارة (الحيل) بنفسها. انه مساس حقيقي باستقلالنا، وبحقوقنا في السيادة، مكرراً أن هذه المنطقة (جبيل) كانت دائماً «عائدة لبشالق طرابلس» وان الباب العالى، في وثيقة ٧ ك (١٨٤٢) ، «لم يتعهد إلا بما يتعلق ببشالق صيدا»، وكان ردّ «كور» الذي تلقى جواب صارم أفتدي، أن سفير فرنسا «لا يطلب منك رداً مباشراً» وإنما يحدّرك ويرشدك»(١٦). ولم يمر اسبوعان على ذلك (آذار ١٨٤٣) حتى صدر الأمر السلطاني بإلحاق بلاد جبيل بقائمقامية النصاري(١٧).

٣ - مسألة دير القصر: تقع دير القمر، ذات الأكثرية المارونية، في قلب جبل الدروز (الشوف) وفي النطاق الجغرافي للقائمقامية الدرزية، لذا، فقد أصر كل من البطريرك الماروني والقائمقام الأمير حيدر أبي اللمع، قائمقام النصاري، مدعومين بالسفير الفرنسي، على «اللجوء إلى كل الوسائل لإخراج هذه المدينة من إدارة الأمير أحمد (إرسلان)»(١٨) قائمقام الدروز، وقد تبنى السفير الفرنسي هذه المسألة باعتباره «المدافع الحقيقي والمكلف حماية المسلحة المسيحية في شؤون (جبل) لبنان» كما يصف نفسه(١١)، وسمى لاستقلال هذه المنطقة وإخراجها من قائمقامية الدروز، وجيش، في سعيه هذه المسألة (ومسألة التعويض على المسيحيين)، ويبدو أن سفيري كل من النمسا وروسيا لم يكونا متحمسين، بالقدر الكافي، لهذا الإجتماع (باعتبار أن بلديهما يريان أن مسألة سوريا قد أقفلت نهائيا)(١٠٠).

 ا - ويحكم الشعب المسيحي في دير القمر وكيل يعينه الأمير (القائمقام) المسيحي، ويحكم الشعب الدرزي فيها وكيل يعينه أمير (فائمقام) الدروز.

 ٢ - «كل نزاع بين هذين الوكيلين... يحال إلى البك قائد الجيش (المثماني) المتمركز في دير القمر... ٣ - «لا تكون دير القمر مقرأ للأمير (القائمقام) الدرزي»(٢١).

وكان السفير الفرنسي قد سبق أن أوقد مبعوثه «كور» إلى «ممتاز أقندي» ناظر الخارجية العثمانية بالوكالة، يطلب منه «ضرورة ترك دير القمر للموارنة (^(۲۲)، إلا أن هذا الأخير لم يقدم جواباً شافياً، إذ انه أحال المسألة، برمتها، إلى «توجيه» منتظر من أسعد باشا، والي صيدا، بعد أن أحال مجلس الوزراء القضية إليه (^(۲۲)).

وفي اجتماع آخر عقده السفراء المذكورون، للمسألة نفسها، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٨٤٤، تقرّر إرسال مبعوثين من قبلهم إلى «رفمت باشاء، الناظر الجديد للخارجية العثمانية، مصحوبين برسائل تشرح مطالبهم بوضع تنظيم إداري خاص لدير القمر (وبالتمويضات للموارنة) (١٩٤٠)، وقد استمرت المفاوضات، حول هذه المسألة شهوراً، بعد أن أقحم فيها الدروز حليفهم الموارنة، حيث قرّر الباب المالي أن «يحكم المدينة وكيلان: واحد مسيحي وآخر درزي، ينتخبان من طائفتهما (في المدينة)، ولكل منهما صلاحية السهر على مصالح أبناء طائفته (في المدينة)، ويرتبط هذان الوكيلان على ممصالح أبناء طائفته (في المدينة). ويرتبط هذان الوكيلان بتأثمقاميهما، ولا يحق لأي من القائمقامين الإقامة في المدينة المدكورة أو أن

٤ - مسألة القائمقامية الثالثة: لقد شكلت «الكورة» جزءاً من قائمقامية النصارى، وكانت غالبية سكانها من الروم الأرثوذكس. ويبدو أن خلافاً وقع بين الموارنة والروم (الكاثوليك والأرثوذكس)، وخصوصاً أن الروم الأرثوذكس لم يكونوا متحمسين للقتال إلى جانب الموارنة ضد الدروز بل إن غالبيتهم قد حالفت الدروز ضد الموارنة (٣٧). وقد أدّى هذا التنافر بين الطائفتين

المسيحيتين إلى مطالبة الروم بإنشاء قائمقامية خاصة بهم، مدفوعين لذلك بالعثمانيين وبقنصلي روسيا (الأرثوذكس) وانكلترا (الكاثوليك)(٢٨)، حتى ان «بوجاد» توقع أن تعلن قائمقامية (الروم الكاثوليك) قريباً، وقد عرف ذلك «بطريقة سرية وخاصة جداً، ومن مصدر موثوق جداً»(٢١). وقد حاربت فرنسا هذه الفكرة بكل قوتها، باعتبار أنها تضعف المسيحيين، والموارنة بالذات، وتقوى سلطة باشا صيدا، مما سوف يؤدى إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في الجبل لمصلحة النفوذ الروسي والانكليزي. وقد نجحت فرنسا في منع تشكيل القائمقامية الثالثة (وكانت ستقوم في الكورة)، وكانت حجتها في ذلك ان هذا الأمر لا يد من أن يؤدي إلى اقامة عدة فائمقاميات بعدد الطوائف الموجودة في الجبل، وقد وجد والى صيدا، أسعد باشا، حلاً مرضياً بأن استبدل تسمية (قائمة امية النصاري) بتسمية (قائمة امية الموارنة)، وهكذا فقد كانت (فائمقامية النصاري) تمتد «من مشارف طرابلس حتى طريق الشام -بيروت»، وكانت (قائمقامية الدروز) تمتد «من طريق الشام حتى صيدا» باستثناء دير القمر^(٢٠). ولكن «مسمود ضاهر» برى أن القضية «أعمق من ذلك» إذ إنها تتعلق «برفض أي وجود روسي في المنطقة وإبقائها حكراً على الفرنسيين والانكليز»، وإن الإكتفاء بقائمقاميتين فقط يستجيب لرغبة فرنسية انكليزية مشتركة باعتبارهما «تمثلان التوازن المصلحي الفرنسي - الانكليزي» بإشراف من «الهيمنة التركية»(٢١)، إلا أن ما ورد في رسالة القنصل الفرنسي «بوجاد» (المشار إليها أنفأ)، من تضافر قوى القنصلين الانكليري والروسي بالإضافة إلى رغبة عثمانية، لإنشاء قائمقامية خاصة بالروم الكاثوليك، ينافض التحليل الذي أورده ضاهر (٢٢). وربما نتحاز إلى تأييد وجهة نظر القنصل الفرنسي الذي يرى في إنشاء قائمقامية للروم (الكاثوليك أو الأرثوذكس) ما يضعف الموارنة وبالتالي فرنسا، ويقوّى العثمانيين، ويكون لمصلحة كل من انكلترا وروسيا مماً، وهو ما يمكن أن تجمع عليه الدول الثلاث، باعتبار أن فرنسا هي الأقوى على الساحة المسيحية في الجبل، بفضل تحالفها مع الموارنة، بل وإعلان حمايتها لهم.

أ - فشل صيغة ١٨٤٧،

لم يمرّ عام وبعض العام على تنفيذ نظام القائمقاميتين في الجبل حتى بدأت عوراته بالظهور، وكان «غيزو»، رئيس الحكومة الفرنسية، أول من كشف عن هذه العورات في كتاب منه إلى سفيره في الأستانة، فهو (أي النظام) قد «خلق سلطتين عاجزتين، إن لم تكونا أداتي فوضى بين يدي الباشا، الحاكم العام لسورياء (1777)، والقائمقامان «كما يدل عليهما اسمهماء ليسا أكثر من «رئيسين مرتبطين بالباشا ويخضمان الإرادته»، فهما «ليس لهما سلطة حقيقية ولا وسائل لممارسة هذه السلطة، ولا اعتبار في عيون الشعب، ولا جيوش لقمع الفوضى، عند الحاجة، أو استيماب الصراعات والخصومات بين عائلة وأخرى، أو فثة وأخرى». وينتهي رئيس الحكومة الفرنسية إلى المطالبة بصيغة بديلة، ذلك أن ما ظهر في هذه الصيغة من شوائب برهن الحاجة إلى استبدال ترتيبات أخرى «بهذه الترتيبات التي ظفنا أن من الواجب اختبارها» (۲۲).

دعوة صريحة، إذن، إلى حجب الثقة عن القائمقامين المختارين لحكم الكيانين الطائفيين اللذين اخترعتهما الدول الأوروبية، ورغبة واضحة بتعديل صيغة ١٨٤٢ الفاشلة، خصوصاً أن هذه الدعوة قد صدرت عن دولة تعتبر ركناً أساسياً من أركان التحالف الأوروبي الذي فرض هذه الصيغة على الامبراطورية الشمانية. ولكن فرنسا عادت، من جديد، إلى العزف على وتر «عودة الشهابيين» لتحكم الجبل، كما عودتنا في الفترة ما بين سقوط الإمارة وقيام النظام الجديد، ذلك ان رئيس الحكومة الفرنسية يرى (ولا ندري كيف يرى ذلك ومن أين له هذه الرؤية) ان «الموارنة والدروز يأسفون، بصورة عامة، على الماضي، ويتمنون عودة الشهابيين إلى السلطة»، ثم يقرّر، استناداً إلى ما «أكّد له»، ان «ترميم هذه الأسرة في حكم (جبل) لبنان سيكون الوسيلة الفضلى، بل الوحيدة، لمعالجة الشر، (١٥٠).

وينتقد «غيزو» التقسيم الجغرافي للقائمقاميتين، وخصوصاً وجود مناطق ذات أكثرية مسيحية تعت الحكم الدرزي «كجزين مثلاً، حيث يوجد ٥٣٧ مسيحياً مقابل ٥٠ درزياً، واقليم التقاح حيث يوجد ٢٧٥٥ مسيحياً مقابل ٥ دروز واقليم الخروب حيث يقطن ٤٥ دروزاً في وسط ٣٣٠٠ مسيحي، مما يؤدي إلى وجود ١٢٤٢٥ مسيحياً تعت إدارة السلطة الدرزية، بينما لا يوجد سوى ١١٥ درزياً فقط إلى جانب هؤلاء المسيحيين»، ويدعو إلى حل لهذه المشكلة بحيث «لا يُحكم مسيحيو الجبل إلا من قبل حاكم من طائفتهم»، وذلك وفقاً للهدف الذي توخته الدول الكبرى من هذه الترتيبات(٢١).

وبقدر ما كانت صيفة ١٨٤٢ تثبت فشلها أمام الدول الأوروبية الكبرى، كانت فرنسا تحرّض هذه الدول على تعديلها، وتغنثم فرصة السمي لتعزيز رصيد الشهابيين في المطالبة بعودتهم إلى الحكم. ويبدو من المراسلات التي جرت، في هذه الفترة، بين رئيس الحكومة الفرنسية «غيزو» وسفيره في الأستانة «دي بوركينيه» (رقي إلى رتبة سفير في نيسان من العام نفسه ١٨٤٤) ان عودة الشهابيين إلى حكم الجبل قد شفلت حيزاً كبيراً من تفكير الحاكم الفرنسي، حتى بلغ الأمر بسفيره في الأستانة حد التخطيط لهذه العودة، ورسم استراتيجية محدّدة لإشاعة الفكرة وجملها مقبولة من الآخرين، وخصوصاً الدروز والباب المالي وباقي الدول الأوروبية. لذا، فهو يرى أن لا يظهر الشهابيون على المسرح إلا إذا أصبحوا يشكلون «المخرج الوحيد من الوضع المتفاقم»(٢٠٠).

ولكن «دي بوركينيه» يعود فيتساءل: «هل أن عودة الشهابيين ممكنة بدون معاونة الانكليز؟» ويجيب بنفسه على هذا التساؤل: «لا أؤكد ذلك، إلا أنني لا أزال بعيداً أيضاً عن نفيه». ويظل الأمر الأصعب، في نظر «دي بوركينيه» هو كيفية إقتاع الباب المالي بقبول هذا الحل، فهو ضد عودة الشهابيين إطلاهاً. لذا، يقترح «دي بوركينيه» على رئيس الحكومة الفرنسية إتباع التكتيك التالي لدفع الشهابيين إلى الواجهة:

«سوف أجتهد، منذ الآن، في تحديد مواضيع الشكاوى بالضيط، والتي تقدم لحكومة الملك صورة عن الوضع الحالي لشؤون (جبل) لبنان، وسأعالج، خصوصاً، بعض التظلمات الخاصة، وبعض النقائص المتعلقة بالوعود المعطاة والمهملة، وعلى أساس عدم الرضى هذا، وهذا القلق، أطرح، بعدها، وفي الوقت المناسب، مسألة الشهابيين. إلا انتي أطلب من سعادتكم، ومنذ الآن، أن لا نتعجل الأمور، وهذا هو، في نظري، الشرط الأساسي للنجاح، (۲۸).

ورغم كل ذلك، فشل «دي بوركينيه»، ومن خلاله فرنسا، في فرض العكم الشهابي على الجبل، وقد أدّى ذلك إلى أن فرنسا بدأت تسعى، علانية، لإفشال صيغة ١٨٤٤، من خلال معارضتها فرض تنفيذ هذه الصيغة، من قبل السلطة العثمانية، بالقوة (٢٩٠)، كما انها، أي فرنسا، أخذت تطالب علانية بعودة الشهابيين إلى العكم، متوسلة المصاعب التي يجدها الباب العالي في حل

مشاكل التعويضات (للموارنة) والمناطق المختلطة، فتتدخل لمنع حل هذه المشاكل، بمؤامراتها من جهة، ومنع استخدام القوة لحلها من جهة أخرى، مما جعل أسعد باشا يحس بعجزه الكامل عن حلّ تلك المشاكل، وجعل رفعت باشا، وزير الخارجية، يحس، كذلك، بوطأة التدخل الفرنسي الإفشال نظام ١٨٤٢(١٠).

كانت الأهداف التي يسعى إليها السفير الفرنسي، في الآستانة، والمتعلقة بوضع الجبل، هي:

 ١ - منع أي لجوء إلى القوة، من قبل السلطة العثمانية، لتنفيذ ترتيبات نظام ١٨٤٢.

٢ - معارضة أي توجه عثماني لفرض حكم تركي موحد ومباشر على
 الجبل.

٣ - مساندة أي توجه للعودة إلى الماضي (الشهابي) كعلاج عملي وأكيد
 لكل التعقيدات والصعوبات التي تهدد مستقبل الجبل(١١).

ويرى السفير الفرنسي انه، إذا لم يتمكن خليل باشا من تتفيذ المهمات التي أوكلت إليه، وعلى رأسها «انتزاع التمويضات من الدروزه وإدخال تعديلات على «التنظيم الإداري للمناطق المختلطة»، (وهي المهمات التي حدّدت له من قبل الباب العالي)، فإنه يكون قد فشل «كما فشل قبله أسعد باشا»، وتصبح، حينتُذ، مسألة عودة الشهابيين إلى الحكم قد تقدمت «خطوة جديدة ومهمة» (١٢٠).

ويبدو أن خليل باشا فشل في مهمته، كما كان متوقعاً، مما أثار خلافاً بين سفراء الدول الكبرى الخمس حول ردّ الفعل المتوجب اتخاذه تجاه هذا الأمر، بينما ظلت فرنسا ثابتة على موقفها المتعلق بمنع استخدام القوّة لفرض نظام ۱۸٤٢، ومصرّة على عودة الشهابيين إلى حكم الجبل استنادا إلى فشل نظام المدارة). وقد أوضع السفير الفرنسي خطته تجاه ذلك كما يلي:

ولقد لقيت ترتيبات ١٨٤٢ صعوبات في التطبيق يصعب تذليلها، مما يمني أن مهمة خليل باشا لن تؤدي إلا إلى كشف استحالة النجاح فيها. وانني أعيد، أن مهمة خليل باشا لن تؤدي إلا إلى كشف استحالة النجاح فيها. وانني أعيد، بلا كلل، كل الاعتبارات التي تبرز ضرورة العودة إلى شكل الحكم الواحد لفرد من أعضاء الأسرة الأكثر نفوذاً والأكثر اعتباراً في (جبل) لبنان، وهي الأسرة الشهاسة (44).

وكانت ردّة فعل الباب العالي على المخططات الفرنسية هذه أن أصدر أسعد باشا، «بيولردي» «بدعوفيه أهالي الجبل، دروزاً ونصارى، إلى أن لا يأملوا بإمكان عودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، لأن ذلك «أضحى مستعيلاً» (12) بل انه يعذر الأهالي، جميعاً، «كياراً وصفاراً، فقراء وأغنياء» من أن «يلفظوا اسم الأمير بشير وأسرته، وان عليهم أن يقتضوا بأن «الأمير بشيراً، وكل أسرته، لا يستطيعون العودة إلى سوريا، وعليكم أن تقلعوا عن الحديث عنهم، (12).

كان لبيولردي أسمد باشا رد فعل عنيف لدى سفراء الدول الأوروبية، فقد احتجت عليه كل من فرنسا والنمسا^(۱۷)، كما استاءت منه كل من بروسيا وروسيا وانكلترا⁽¹⁴⁾، مما جعل الصراع يبدو سافراً بين الباب المالي بشخص أسمد باشا، وفرنسا بشخص سفيرها في الآستانة وقتصلها ببيروت، حول صلاحية صيفة ١٨٤٢ وديمومتها، وبالتالي حول قدرة فرنسا، والدول الأوروبية المتحالفة معها، على إفشالها.

طرحت، إذن، مسألة الحكم في الجبل على بساط البحث، من جديد، وأضحت مدار نقاش بين الباب العالي والدول الأوروبية الكبرى، خصوصاً بعد أن ثبت فشل تجربة الصيغة التي فرضت عام ١٨٤٢، وأصبحت هذه الدول مدعوة لأن تأخذ، جدياً، باعتبارها دهذه العالة من الفوضى المعنوية التي كانت هي نفسها مسؤولة عنهاه (11). ورغم ذلك، فقد كانت انكلترا ضد تدخل أوروبا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، كما كانت تمارض البحث في أية صيغة جديدة للحكم في الجبل (٥٠).

إلا أنه لم يكن بدّ من إقرار السلطة العثمانية بالدور الذي تلعبه هذه الدول في شؤونها، خصوصاً انها تعترف بفضل هذه الدول في تثبيت وجودها بسوريا خلال حربها ضد محمد على باشا عام ١٨٤٠.

ب - مؤتمر ۲ أيلول ١٨٤٤ والتعديلات التي طرأت على ترتيبات ١٨٤٢ : -

كانت آخر محاولة لخليل باشا، لكي يستميد المبادرة ويسرِّي الوضع المتدهور في الجبل، بعد فشله في إنقاذ صيغة ١٨٤٢، هي انه جمع وكلاء المسيحيين ورؤسائهم الروحيين في مؤتمر دعا إليه بتاريخ ٢ أيلول (١٨٤٤) لدراسة أوضاع البلاد وتعديل ترتيبات ١٨٤٢ لصالحهم، وقد تقرّر في ذلك المؤتمر ما يلى:

١ - «حدّدت الضرائب المترتبة للموارنة (على الدروز) ب ١٣٥٠٠ كيس،
 يدفع الدروز منها مباشرة ٣٥٠٠ كيس، أما الباقي فيسدّده الباب المالي من
 واردات سنجق صيدا.

 ٢ - «تدار دير القمر بواسطة وكيلين: درزي ومسيحي، يمين كالاً منهما أميره المختص.

٢ - وفي المناطق المختلطة الخاضعة للسلطة الدرزية، يعين المسيحيون
 وكلاء من طائفتهم للدفاع عن مصالحهم، سواء تجاه الدرؤز، أو تجاه الباشا،

ضد سوء استعمال الحاكم المحلي لسلطته، ويثال هؤلاء الوكلاء، من الباب العالى، لقب شرف.

٤ - «يمطى المسيحيون، الذين لا يرغبون البقاء تحت حكم السلطة الإدارية لرئيس من طائفة أخرى، حق الهجرة من منطقة إلى أخرى، وسيسهل الباب العالى هذه الهجرة بكل الوسائل المتاحة»⁽¹⁰⁾.

وكانت هذه التعديلات، كلها، لصالح المسيحيين، إذ انتزعت إدارة دير القمر نهائياً من الدروز (خسر ال نكد حكم المدينة، وكانت من إقطاعاتهم)، كما أن «حق الهجرة، المعطى للمسيحيين «سوف يسهل،... تنفيذ الترتيبات كما أن «حق الهجرة، المعطى للمسيحيين «سوف يسهل،... تنفيذ الترتيبات الجديدة... إذا أحسن استخدامهه (٥٠٠)، ورغم ذلك، فإن «دي بوركينيه» ظل غير متحمس لنظام القائمةاميتين إلى الحكم (٥٠٠)، ولأجل ذلك، فهو كان يسمى لنقل مفضلاً عليه عودة الشهابيين إلى الحكم (٥٠٠)، ولأجل ذلك، فهو كان يسمى لنقل بعض المناطق المختلطة، ذات الأكثرية المسيحية، إلى سلطة القائمةام المسيحي، إلا انه كان، في الأساس، يسمى إلى إسقاط نظام ١٨٤٢ برمته، فهو يقول، في ذلك: «هذا السلوك المطبق بصدق، في القسطنطينية وبيروت، يضاعف جهودنا للوصول إلى اليوم الذي تسقط فيه ترتيبات ١٨٤٢ المعدّلة، إن هذا هو، في الواقم، مصيرها، (٥٠).

لم تؤدِّ التعديلات التي أجراها خليل باشا، في ٢ أيلول ١٨٤٤، على صيغة
١٨٤٢، إلى النتائج التي كان يتوخاها، ذلك أن مسيحيي المناطق المختلطة
الخاضعة للحكم الدرزي «بدوا متحدين في رفضهم لإدارة الدروز»، فهم، في
تلك التي يشكلون فيها أكثرية، لا يقبلون «أن تحكمهم أقلية صغيرة»، وفي تلك
التي يشكلون فيها أقلية، يخشون «ان تضطهدهم الأكثرية». وهكذا، «بدأت
المقاومة السلبية تنظم نفسها»، وتكاثرت الشكاوي والإعتراضات «بدعم من

البطريرك الماروني»، وعاد «اسم الشهابيين» يتردّد «من جديد» على ألسنة المشتكين والمعترضين (٥٥). لم ترض التعديلات المسيحيين، إذن، رغم انها كانت، كلها، لصالحهم، فهم بطالبون بأن تخرج المناطق المختلطة، ذات الأكثرية المستحية، نهائياً من القائمقامية الدرزية، وكانت هذه مطالب البطريرك الماروني والرهبان والمشايخ في كسروان، وسكان بلاد جبيل، من خليل باشا نفسه، وكذلك الوكلاء المسيحيون في المناطق المختلطة الذين أخذوا يطالبون بأن تطبق على مناطقهم ما هو مطبق في دير القمر، أو أن بلحقوا بالقائمقامية المسيحية، أو أن «يظلوا تحت الإدارة المباشرة لحاكم صيدا»(٥٦). وتدخل قناصل بروسيا وانكلترا مع خليل باشا لمنع أية فتنة جديدة بين الطائفتين الدرزية والمارونية، واستاء خليل باشا من الموقف المتصلب للمسيحيين، ونعتهم الكولونيل روز بالعصابات، وتلبدت الأجواء في الجبل حيث أضحى «السلام مهدداً أكثر مما سبق». ويمكن القول إن «الصيغة الحالية (١٨٤٢ معدلة) التي هي بمثابة تجربة، قد سقطت معنوياً، ويخشى أيضاً، أن تسقط بالممارسات الآتية»(٥٠). وينهى «دادلبرغ» القنصل النمساوي العام ببيروت، رسالته إلى «الكونت دى شتورمر» سفير النمسا في الآستانة، باقتراح حل هو الحل الصحيح «في نظره ونظر المراقبين الهادئين والمحايدين» - كما يقول -، وهو: «أن يترك الأمر للحكومة المثمانية وحدها، فهي وحدها كذلك، السيد الشرعي (لجبل) لبنان، وذلك وفقاً لمبدأ سيادة الامبراطورية وعدم تدخل الدول في شؤونها الداخلية. وعلى هذا الأساس، يجب ترك (جبل) لبنان في أيدي الأتراك، تماماً كما هي القدس وكنيسة القيامة في أيدي المسلمين، وهذا ما يحول دون حدوث صراعات دامية بين الكاثوليك والروم والبروتستانت وباقى الطوائف المسيحية»(٥٨). ولكن الحكومة العثمانية رضخت للضغوط المسيحية والفرنسية فأقرت
تعديلات صيغة ١٨٤٢ وفقاً لمصالح المسيحيين، حيث أبلغ الباب العالي
فرنسا، عن طريق سفارتها في الآستانة، انها، حرصاً منها على عدم «استخدام
القوة، وسفك الدماء» قرّرت تعديل ترتيبات ١٨٤٢ «بما يتلاءم مع رغبات
المسيحيين، وذلك «بإعطاء كل من الطائفتين وكيلاً منها يرتبط، مباشرة،
بباشا صيدا، وتطلب «موافقة الدول الكبرى على هذا المشروع الجديد، وضمان
عدم معارضته من قبل القناصل، في أماكن تنفيذه». ومن خلال ذلك، يرى
«بوتنقال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة «أن الفصل بين
الأجناس أصبح مكرساً في الجبل، ولم يعد المسيحيون، في أي مكان منه،
يخضعون لسلطة الدرون (٥٠). ولكن الباب العالي أصدر، بعد ذلك وبتاريخ ١٥
أذار ١٨٤٥، مذكرة قدّمها إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس، وقد جاء فيها:

«تبعاً للقرار المتّخذ سابقاً، وبما ان القائمقامين المعينين على رأس الأمتين (الطائفتين) المقيمتين في الجبل التابع لسلطة مشير صيدا، وبما أنه لم يكن مقدراً انه من الضروري أن يلجأ المقاطمجيون الموجودون في القرى المختلطة في (جبل) لبنان، وكذلك الوكلاء الذين سيعينون، إلى هذا المشير، عند الضرورة، ووفقاً لرأي السلطان بأن ذلك يمكن أن يعيق الإدارة الحسنة للجبل الذي هو موضع عنايته واهتمامه، فهو قد فضّل أن يعتمد المقاطمجيون والوكلاء أسلوب المراجعة المباشرة، وعند الحاجة، لدى الشائمقامين المختصين بطوائفهم، (١٠٠).

واختلفت مواقف الدول الأوروبية الكبرى حول هذا الأمر، فبينما أصرت انكلترا على أن يخضع الممسيحيون، في المناطق المختلطة، للمقاطعجيين الدروز في تلك المنطقة، وبينما كانت كل من روسيا وبروسيا تؤيدان، بحياء، أو

يتردّد، موقف انكلترا هذا، وبينما كانت النمسا قد ملّت من متابعة هذه النزاعات المستمرة في الجيل، وربما «حلمت بالشهابيين» كما يرى «بوتنقال»، فتركت الأمور تسير كما يحلو لها دون أي اهتمام(١١)، ظلت فرنسا، وحدها، تقاوم، بعنف، مشاريع الحكومة العثمانية، وتدعو إلى «فصل إداري كامل ونهائي بين الأجناس في الجيل كله، بحيث لا يرتبط الموارنة، كما الدروز، إلا بقائمقامهم المختص»، الذي هو من طائفتهم (٦٢). ويؤكد رئيس الحكومة الفرنسية موقفه هذا في رسالة أخرى منه إلى القائم بأعمال سفارته في الأستانة «بوتتقال» بتاريخ ٢٧ آذار ١٨٤٥، إذ يقول: «لقد تكرس، من جديد، مبدأ الفصل بين الأجناس (الطوائف) في المناطق المختلطة من الجبل، وإزاء هذا الوضع... ليس لدى أي اعتراض على التدخل المتحفظ لمشير صيدا في إدارة الوكلاء، ولقد وجدت بصعوبة، ضمانة كافية لاستقلالهم، وذلك في الوعد (الذي قطع) بأن هذا التدخل لن يحدث إلا بسبب وجود نزاعات بين الشعبين (الطائفتين)، وفي الأمور الصعبة نسبياً «(١٢). ويستطرد «غيزو»: «سيكون طبيعياً أكثر، ومنطقياً أكثر، وعادلاً أكثر، أن يرتبط الوكلاء بقائمقاميهم المختصين، ولا يعودوا إلا أليهم في منازعاتهم، وان لا يكون هناك أى تدخل آخر، في الشؤون الإدارية للجبل، إلا من قبل هؤلاء القائمقامين،(٦٤). وكانت هذه المواقف المتأزمة لفرنسا، توطئة لصراع دام قريب بين الموارنة والدروز في الجيل.

ج - حرب ١٨٤٥ (بين الدروز والموارثة):

كانت عودة المشايخ الدروز من المنفى نذيراً لتدهور الوضع في الجبل بين هؤلاء المشايخ والفلاحين المسيحيين الذين كانـوا قد استفادوا مــن

غباب أصحاب الأرض فوضعوا أيديهم عليها، بترخيص من الأمير الشهابي (١٨٣٨ - ١٨٤١). وزاد في تدهور الوضع تقسيم البلاد على أساس طائفي (١٨٤٢ - ١٨٤٢) بحيث بحكم الدروز المناطق المختلطة من الشوف (قائمقامية الدروز)، فيدأ الفلاحون المسيحيون، في تلك المناطق، يستعدون لمواجهة عسكرية حاسمة مع الاقطاعيين الدروز، وذلك خلال شتاء ١٨٤٤ - ١٨٤٥، معتمدين على القوة لحل قضيتهم مع هؤلاء، حيث أخذوا شكلون «مجموعات شعبية مقاتلة» تتشكل كل منها من عشرة مقاتلين، حتى ماية مقاتل، وتتوزع في مختلف النواحي، فكان على رأس كل ناحية مسؤول عسكري يأمر عدداً من المسؤولين يساوي عدد القرى الموجودة في ناحيته، بينما يأمر هؤلاء المسؤولون أعداداً من المقاتلين تختلف باختلاف كبر القرية وصغرها، وسمى «مقدّمو» الفرق الريفية هذه اسماً لم يكن مألوفاً، حتى ذلك الحين، هو «شيوخ الشباب». ومن قادة هذه الفرق: أبو سمرا غانم، ويوسف الشنتيري، ويوسف بك المبيض، والمطران يوسف أبو رزق، والأمير حسن أسعد الشهابي (٦٥). ويذكر «بازيلي» في تقرير رفعه إلى السفير الروسي في الأستانة بتاريخ ٢ نيسان ١٨٤٥، ان المسيحيين «الذين يشعرون الآن انهم أكثر قوة، والمنظمين، عسكرياً، في جميع المناطق المختلطة، يطالبون بإلفاء جميم الحقوق الإقطاعية التي يتمتم بها أصحاب المقاطمات الدرزية»، كما يؤكِّد أن الأريستوفراطية المارونية لم تشارك في الحركة المسلحة التي قام بها مسيحيو هذه المناطق، لأنها تدرك، جيداً، ان «انهيار سلطة المشايخ الدروز يعني أن السيل نفسه سبحرف، لا محالة، كل الاربستوقر اطبة المارونية»، لذا، فإنه لم يجرؤ «أي شيخ أو أمير» مسيحي على ترؤس أية فرقة عسكرية من هذه الفرق(٦٦).

وكانت «دير القمر» هي المركز الرئيسي لهذه الاستعدادات الحربية التي كانت تشرف عليها «لجنة سرية» تجتمع في المدينة وتبعث بأوامرها وتوجيهاتها إلى سائر الفرق. وقد لفتت هذه الاستعدادات أنظار الدروز الذين ما لبثوا أن أخذوا يستعدون بدورهم، بعد أن تعهدوا «بتجميد خلافاتهم العائلية، لفترة، والوقوف صفاً واحداً لدى أول تحرك للمسيحيين» (١٧٠).

إلا أن هذه التشكيلات المسكرية التي أعدّها الفلاحون المسيحيون في المناطق المختلطة لم تصمد «عند أول استنفار حربي» كما أن «لجنة دير القمر» كانت عاجزة عن قيادة الممليات الحربية، فانهارت بدورها(١٨٨).

ويقدم «بوجاد Poujade» القنصل الفرنسي العام ببيروت، في رسالة منه إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ حزيران ١٨٤٥، إحصاء لعدد القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان، من مختلف الطوائف (عام ١٨٤٥)، على الشكل التالي:

المقاطعة	موارنة			3	مسلمون		*******
المقاطلة	مواريه	LEG	עפה	دروز	مستمون	يهود	المجموع
		كاثوليك	أرثوذكس		(سنة وغيمة)		
دير القمر	11.	74.	-	11.	-	OA	1484
الشوف	Y0.	0.40	٧o	17	-	-	441.
المرقوب	٣٥٠	۲0٠	-	٦٨٠	- '	-	174.
الجرد	21.	-	-	V£A	-	-	1144
الفربان	441	٧	٧٠٠	1.7.	17	-	Y17A
المناصف	14.	10.	-	77-	-	-	٦٦٠
الشحار	٥٥٠	10.	٧٠٠	77.	-	-	177-
جزين	4	00-	-	14.	-	-	104-
الريحان	٤٠	į.		-	148	_	4718

المقاطعة	موارنة	ces	rs)	دروز	مسلمون	يهود	المجموع
		كاثوثيك	أرثوذكس		(سنة وشيعة)		Ì
اقليم التفاح	٧.,	7	-	-	Yo	-	AYO
اقليم الخروب	٧	٤٠٠	-	-	A0-	-	120-
زحلة والبقاع	-	*1	٤	14.	0-4	-	£177
شرق بملبك	٥٠	٦	10-	-	- i	-	۸٠٠
المتن	Y0	1	٧٠٠٠	17	- 1	-	₩
الساحل	170.	10-	٧٠٠	YAY	-	-	1441
كسروان	170	7	70	-	٥٨٠	-	1044.
المجموع العام	7-7-1	0FFA	477#	٦٨٠٠	Ae/Y	οA	۲۴۳۰۷ رجال(۱۱۱)

فيكون مجموع عدد الرجال القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان (ويلاحظ إضافة كل من زحلة وشرق بطبك إلى هذا الجبل، وهي مناطق أدخلت، فيما بعد، في متصرفية جبل لبنان)، هو: ٤٤٢٠٧ رجال من أصل مجموع عدد سكان هذا الجبل والبالغ ١٩٣٩٣ نسمة (وفقاً لإحصاءات بوريه عام ١٨٤٧) (٧٠)، وهكذا تكون نسبة عدد القادرين على حمل السلاح في الجبل، إلى مجموع عدد السكان فيه، هي: ٢٩,٧٠٪، وهي نسبة معقولة.

إلا أنه لا بدً من ملاحظة الفارق الكبير بين عدد الدروز القادرين على حمل السلاح، وعدد القادرين على حمله، من المسيحيين عموماً، والموارنة خصوصاً، حيث نجد أن نسبة عدد القادرين على حمل السلاح من الدروز، إلى عدد القادرين على حمله من الموارنة لا يتعدى الـ ٥٠, ٣٣٪، ونسبة عددهم إلى عدد القادرين على حمله من المسيحيين عموماً لا يتعدى الـ ٣٣, ١٨٪، أما إذا على الحياد

في هذه الحرب، أو أن قسماً كبيراً منهم (في المتن) قد تحالف مع الدروز، فيمكن القول إن نسبة عدد الدروز القادرين على حمل السلاح، في الجبل، إلى عدد القادرين على حمله من المسيحيين، الموارنة والكاثوليك، تصل إلى ٢٣,٤٧٪، إلا أن هذه النسبة ترتقع إلى ٤٦,٤٤٪ إذا ما جمعنا إلى الدروز حلفاءهم الأرثوذكس (في المتن).

إلا أن النسبة الأقرب إلى الواقع هي تلك التي تحدّد نسبة عدد القادرين على حمل السلاح، من الدروز، في المناطق المختلطة (أي المناطق الدرزية إجمالاً، والتي جرى فيها قتال) (۱۷٪). وهي المقاطعات الواردة في الجدول، باستثناء مقاطعات كسروان وزحلة والبقاع وشرق بعلبك (أي الهرمل) إلى عدد القادرين على حمل السلاح من الموارنة فقط، في تلك المناطق، وهذه النسبة هي:

نسبة عدد القادرين من الدروز	عدد الدروز القادرين	عدد الموارنة القادرين
على حمل السلاح	على حمل السلاح	على حمل السلاح
إلى عدد القادرين من الموارنة	في المناطق نفسها	هي المناطق المختلطة
, 7AX, 1AX	77A-	4401

يتهم «تشرشل» الموارنة بأنهم كانوا البادثين، في شهر نيسان عام ١٨٤٥، بشن هجوم عام على الدروز «في الأحياء الدرزية كافة»، حيث كان يقودهم، في الشوف، أحد مطارنتهم وقد «حمل الصليب بيده» وأخذ، للمبادرة بالهجوم، «موافقة» القائد المثماني في المنطقة. وقد استطاع الموارنة الوصول إلى «أربع عشرة قرية درزية» دمروها وأحرقوها، حتى وصلوا إلى أسوار المختارة حيث صدتهم قوات عثمانية كانت متمركزة أمام قصر «سعيد بك جنبلاط»، فعادوا عن أسوارها منهزمين. وفي عبيه، هُزم الموارنة كذلك، وكانوا بقيادة أمراثهم الشهابيين الذين حاصرهم الدروز في قصورهم، «وكانت القوات التركية تتفرج على هذا الصراع بهدوء»، فسلموا أنفسهم للكولونيل روز «الذي اقتادهم، بنفسه، إلى بيروت».

واستمادت العرب، بين الدروز والموارنة، سيرتها الأولى حيث أحرق الدروز القرى المسيحية ودمروها ونهيوها، وطاردوا (ومعهم أتراك غير نظاميين) المسيحيين واضطهدوهم وسلبوهم وعدّبوهم وفتلوهم». وقد بدا أن الأتراك كانوا يتصرفون، في هذه العرب، «كاحتياط للدروز»(۷۷).

ولكن «بوجاد» فتصل فرنسا ببيروت، يرى الأمر عكس ذلك تماماً، فهو يذكر أن الدروز هم الذين كانوا البادئين بالعدوان، حيث أن «أول أعمال القتل بدأها الدروز، إذ انهم قتلوا مسيحياً بالقرب من دير القمر»، وهكذا، فقد انتشرت أعمال القتل والإرهاب في الجبل، ولم يعد يخرج، بعدها، أي شخص، «إلا مسلحاً أو برفقة ما، وكل فرد يخرج بمفرده كان يُعتل» (٣٠٠).

وإذ يتحدث «بوجاد» عن هذه الحرب التي بدأت في ٢٠ نيسان ١٨٤٥، يذكر أنها بدأت «في الساحل والجرد والمتن» وأن «دخان الحرائق كان يُرى من بيروت» كما «يُسمع إطلاق النار من ضواحيها، وإن الدروز «كانوا متفوقين» في هذه الحرب.

ثم يتحدث عن فظائع الدروز في هذه الحرب فيذكر هجومهم على القرى والضياع المسيحية في الجبل والساحل، منطلقين من بتاتر إلى رشميا فمجد المعوش فعمين فدير الكحلونية فيعبدا، حيث «أحرقوا الأديرة واغتصبوا النساء وذبحوهن»، وامتلأت بيروت وضواحيها بالمشردين الهاربين من الجبل والساحل، ومنهم نساء أسرة الأمير ملحم الشهابي، (٧٤). ويتحدث «بوجاد» عن موقف القوات المثمانية من هذه العرب فيذكر أن تحيز هذه القوات إلى جانب الدروز كان واضحاً، وكذلك موقف السلطات المثمانية التي لم تحاول أن «تماقب القدرة كان واضحاً، وكذلك موقف السلطات المثمانية التي لم تحاول أن «تماقب القتلة» بل انها كانت «تغمض العين عن أعمال القتل التي يرتكبها الدروز»، وان نية المثمانيين كانت منصرفة إلى تشجيع استمرار «حرب الإقناء» هذه، بين الدروز والمسيحيين، بصمت وهدوء، بينما كان «خيّالة الأتراك، غير النظاميين» يقومون بأعمال القتل والسلب والنهب علانية وبلا رادع، ويتفاضى الباشوات الأتراك عن كل ذلك ولا يبدون أي تحرك لوقف هذه الاعتداءات ومنعها، أو وقف الحرب الناشبة بين الطرفين. إلا أن وصول «أبو سمرا غانم» إلى ساحة القتال مع قوة كبيرة من مسيحيي الشمال، أعاد شيئاً من التوازن بين المنتقاتلين، إذ انه استطاع أن يحرز «انتصارات كبيرة» على الدروز «في الشوف، بين صيدا ودير القمر»(٥٠٠).

بعد هذه الأحداث الدامية بين الدروز والمسيحيين، وإثر التقارير المستغيضة التي كان القناصل الأوروبيون يرسلونها من بيروت إلى الآستانة، والتي كانت تجد صدى كبيراً لها في الأوساط السياسية الأوروبية، وخصوصاً الفرنسية، كان لا بد من أن تتحرك هذه الدول لوقف النزف في الجبل، وقد اجتمع قناصل الدول الكبرى ببيروت وقرروا إرسال مذكرة إلى المشير «وجيهي باشاء والي صيدا، (بتاريخ ٤ أيار ١٨٤٥) يطلبون منه، فيها، التدخل لوقف العرب ووضع حد للمنف وذلك بالوسائل «الأكثر سرعة، والأكثر فعالية، (١٧٠). وقد أجاب الباشا على هذه المذكرة برسالة مطولة حاول أن يبرر فيها، تجاه التناصل الأوروبيين، موقف السلطة المثمانية والقوات المثمانية، من الفرقاء المتصارعين في هذه الحرب، وبعد أن ذكر أنه سعى، بكل قوته «لوضع حدّ للفوضى في الجبل ولمنع كل من الطائفتين أن توقع ضرراً بالأخرى»، أطلع للفوضى في الجبل ولمنع كل من الطائفتين أن توقع ضرراً بالأخرى»، أطلع

القناصل على خطة تهدف إلى إجراء مصالحة بين الفرقاء المتقاتلين، مؤكّداً عزمه على إيقاف القتال بين الفريقين(٧٧).

كانت الحرب الأخيرة قد أدّت إلى تأجيل تنفيذ التدابير التي كانت الأستانة قد قرّرت إبخالها كتعديلات على نظام القائمقاميتين الذي وضع عام ١٨٤٢، ورغم ذلك، فقد ظلت فرنسا تسعى لتطوير هذا النظام بما يكفل عدم تجدد القتال، وكانت ترقب، خلال ذلك، تطور الأحداث بشكل كان يدفعها إلى الاقتناء، أكثر فأكثر، أن مسألة الجبل هي دمسألة مسيحية محضة»، وأن السلم الذي يقام في الجبل، إنما يقوم «على حساب الموارنة ولمصلحة الدروزه(٨٧)، لذا، فهي كانت تزداد ميلاً إلى وجوب «التدخل الخارجي المنظم... في شؤون الامبراطورية» العثمانية، ويرى سفيرها في الخارجي المنظم... في شؤون الامبراطورية» العثمانية، ويرى سفيرها في «ومشروعاً»(٧١)، وذلك رغم موقف المعثلين البريطانيين في الجبل والأستانة «الكولونيل روز والمستر كاننغ، وهو موقف منحاز صراحة إلى «الأستانة والدروزه(٨٠).

إستمرت الحرب طوال شهر أيار (١٨٤٥) وكانت سجالاً بين الدروز والمتوارنة، بل إن سفير هرنسا في الاستانة رأى فيها، بناءً لتقارير فتصله ببيروت، رجعاناً لكفة الموارنة على الدروز ، في كثير من النقاطه، وان الجبل «سيعتاج إلى وقت طويل لكي يقوم معافى من هذا الصراع الدامي، (١٨٠). ومع ذلك، فقد بدا التدخل المسكري الفرنسي أكثر احتمالاً إذا ما استمر الوضع في الجبل على ما هو عليه أو تقاقم، إذ رأى السفير الفرنسي أن يدعو ، فيادة قواتنا في المشرق بالتوجه نحو بيروت الإنقاذ الضحايا، حسبما ذكر، معتبراً أن تلك مهمة انسانية لم تتكر فرنسا لها يوماً (١٨٠).

وفي الأول من حزيران (١٨٤٥)، «كان المسيعيون يظهرون تقدماً في القتال على خصومهم»، ووفقاً للخطة التي رسمها وجيهي باشا، والتي سبق ذكرها، توجهت القوات النظامية المثمانية «نحو النقاط المهددة وانزلقت بين المتقاتلين»، أما الباشا الذي كان على اتصال دائم بالقناصل، فقد استدعى إليه، في بيروت، الزعماء الرئيسيين من كلا الفريقين: الدروز والموارنة، وحضر هؤلاء الزعماء ووقعوا، بتاريخ أول حزيران، شروط التهدئة المامة، (٨٠٠).

في هذه الأثناء، كانت القوات المثمانية تسعى للسيطرة على الوضع في الجبل، فتتمركز في عدد من القرى والبلدات الدرزية والمسيحية، بدءاً من المديرج، وصولاً إلى المتن والشوف (في العبادية ورشميا وقبيع والهلالية وبيت مري وبرمانا ورأس المتن وقرنايل) حيث عمدت هذه القوات إلى جمع السلاح من الأهالي، وتنظيم دخول الفرباء إلى هذه القرى، وتنظيم الحراسة فيها، وحمانة أمنها (١٨).

ولكن القتال لم يتوقف، بصورة عامة، إلا في منتصف تموز (١٨٤٥)، حيث «توقفت أعمال المنف في كل النقاط، ولم نعد نلحظ أكثر من بعض أعمال عنف منعزلة، (٩٨). وكان السلطان قد قرّر، في هــنه الأثقاء، إيفاد ناظر خارجيته «شكيب أفندي» مزوداً «بأوسع الصلاحيات» إلى سوريا «لتأمين الهدوء وتسوية كل المسائل المعلقة، في الجبل، أضف إلى ذلك انه (أي السلطان) علّق مفاعيل صلاحيات «السلطات المحلية» طوال فترة قيام الوزير بمهمته، وأرفته بأمر موجّه إلى «نامق باشا» قــائد «جيش العربية» بأن يضع بتصرفه ما يشاء من الوحدات، وان «يقدم له المساعدة والمعاونة» (٨٦) في سبيل «الحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد» في الجبل(٨٠).

ثانياً – مهمة شكيب أفندي (١٨٤٥):

يرى «دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الأستانة، أن «شكيب أفتدي» ذو ميول «متماطقة مع مصالح المسيحيين» وان «حياته المهنية المدنية» تبعده عن «فكرة اللجوء الفعلي لاستخدام القوة» رغم ما يتعرض له الجبل من تهديد مسلط عليه باستمرار (٢٨٨)، وذلك لأن القتال في الجبل قد توقف «بسبب تعب المتقاتلين أكثر منه بسبب تدخل السلطات العثمانية» (٢٨١)، بينما يصف «بازيلي»، قتصل روسيا ببيروت، «شكيب أفندي» بأنه إنسان «عمليّ ومجرّب»، منحه السلطان «سلطات مطلقة» لأجل «تعجيم حقوق المشايخ (الدروز) المقاطعة بين، وتحديد حقوق ممثلي السكان المسيحيين في كل إقطاعة» (٢٠٠).

غادر شكيب أفندي الأستانة بتاريخ ٩ أيلول ١٨٤٥ متجهاً إلى بيروت على متن الباخرة «بيكي شيفكت Peiki Chevket» وقد الباخرة «بيكي شيفكت تمتن الباخرة «وصلها في ١٤ منه (١٣٠)، وقد اصطحب معه كتيبتي مشاة لتمزيز «جيش المربية» المتمركز في سوريا (١٣٠)، ورافق وصوله إلى سوريا تحرك كثيف لهذا الجيش (بقيادة نامق باشا) في ضواحي زحلة، «وكان الأمن قد استتب في الجبل» (١٩٠).

أما مهمة شكيب أفتدي، فقد شرحها، هو نفسه، في رسالة منه إلى «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥، وقد جاء فيها أن الباب العالي قد أوقده، إلى سوريا، «بمهمة خاصة وبصلاحيات مطلقة، موفداً يدرك الأهمية الحقيقية للمسألة، والفكرة الحميمة للحكومة، وذلك لكي «يسوّي المسألة بشكل سريع وتام» وبلا أي «تردّد أو مناقشة». ويحدّد «شكيب أفندي»، في رسالته هذه أيضاً، الأسس التي تقوم عليها تسوية مسألة الجبل، أي الأسس التي تشوم عليها تسوية مسألة الجبل، أي الأسس

 ١ - «المحافظة على الامتيازات الخاصة التي منحها السلطان لأهل الحبل».

٢ - «التنفيذ التام للمخطط المعتمد، سابقاً ولاحقاً، للإدارة المحلية»
 للجبل (والمقصود نظام القائمقاميتين الذي وضع عام ١٨٤٢).

٣ - وإعادة الهدوء العام، للجبل.

ولا بد من تنفيذ هذه التسوية بالشكل المطلوب، وأي من الفريقين يمارضها، فسوف يتمرض «لاستخدام القوة»، ولأجل ذلك، فقد خصّصت الدولة القوة الكافية لتأمين التنفيذ، وأصدرت أوامرها إلى «نامق باشا، القائد العام لجيش سورياء للتوجه إلى الجبل «مع العدد الكافي من الوحدات النظامية، واحتلال المواقع المسكرية الملائمة، والتحرك، بعدها، وفقاً للظروف، وتبعاً للتعليمات التي أصدرتها إليه» (١٥٠).

ويستطرد موفد الباب المالي، في رسالته هذه، منبها إلى وجوب عدم
تدخل القناصل الأوروبيين في مهمته، «لا علانية، ولا سراً»، ثم يتطرق إلى بحث
مسألة «القرى المختلطة» والتنظيمات المتعلقة بها وفقاً لنظام القائمقاميتين،
فيضم لها ثلاثة عناوين:

- ١ المسائل القانونية (الحقوقية).
- ٢ المسائل الإدارية (السياسية).
- ٣ المسائل التتفيذية (الضبطية)، ويضع حلولاً لهذه المسائل وفقاً «لإرادة الباب العالي»(١٩).

وقد فهم «دي بوركينيه» من هذه الرسالة أن شكيب أفتدي «متعاطف مع مصالح المسيحيين» وأن مهمته محدّدة بإجراء «التنظيم الإداري للجبل على أساس احتفاظ المسيحيين بامتيازاتهم، ودفع التمويضات المستحقة للموارنة،(۱۷).

ما أن وصل شكيب أفندي إلى بيروت حتى بادر إلى دعوة القناصل الخمسة إلى اجتماع للتداول في شؤون الجبل، وقد تمَّ الاجتماع في ٢٢ أيلول، حيث دارت بين هؤلاء القناصل وموفد الباب العالى مناقشات مطولة حول مسائل «الامتيازات الممنوحة للجبليين منذ أن تخلصت سوريا من النير المصدى، وتدخل القناصل الأوروبيين في شؤون الجيل، وسحب الرعايا الأجانب منه إلى أن «يستتب الهدوء التام فيه»، وصلاحيات المقاطعجيين الدروز وفيما يتعلق بأعمال الشرطة، وكانت المناقشات حامية، في هذه المجالات، بين القناصل وموفد السلطنة، مما أثار زويمة من النقد لشكيب أفندى من قبل هؤلاء القناصل، وخصوصاً في مسألة سحب الرعايا الأجانب(٩٨)، إلا أن ذلك لم يغيّر من مهمة شكيب أفقدى شيئاً، خصوصاً أن الباب العالى كان قد أرفق اعلانه عن مهمة شكيب أفندى بعزمه على إدخال الجيش إلى الجبل «للحفاظ على الهدوء وتطبيق النظام الإداري الجديد»(١١)، وبالفعل، فقد انتشر «جيش المربية» في جبل لبنان، بكثافة ملحوظة، مع بدء شكيب باشا لمهمته، وبدأ بجمع السلاح الذي وزَّع على أهل الجبل عام ١٨٤٠(١٠٠)، بينما بدأ شكيب أفندي بتنفيذ تدابيره الإصلاحية على نظام ١٨٤٢ وفقاً لمقرّرات الباب العالي.

هما هي هذه التدابير، وما هي «تنظيمات شكيب أفندي» التي اشتُهرت بعد ذلك، والتي ظلت سارية المفعول في جبل لبنان حتى أحداث عام \$141.

تنظيمات شكيب أفندي (الصيغة النهائية للقائمقاميتين: ١٨٤٥):

يمكن اختصار «التنظيمات» التي وضعها شكيب أفقدي وأدخلت على نظام القائمة اميتين، والتي سميت باسمه، فيما بعد، بما يلي (بعد الإبقاء على تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين وفقاً لما كان معمولاً به):

- تشكيل مجلس لدى كل قائمقام، يرأسه القائمقام نفسه، ومهمته معاونة القائمقام في النظر بدعاوى الأهلين «الخاصة والعامة» وذلك «وفقاً للمادات القديمة، المكانية (المحلية)، وللأصول المذهبية».

- يؤلف كل مجلس على الشكل التالي:

- وكيل قائمقام، وقاض ومستشار مسلمين (سنيين)، وقاض ومستشار درزيين، وقاض ومستشار مارونيين، وقاض ومستشار أرثوذكسيين، وقاض ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط ولأن قاضي الإسلام يقضى في الطائفتين مماً.

 يعين هؤلاء القضاة والمستشارون، وينتخبون «بمعرفة مطارنة وعقال كلتا الطائنتين».

- يختار وكيل القائمقام «من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة، ويمهد إليه «برثاسة المجلس» عند غياب القائمقام، أما هي حضوره، فمثله مثل «ساثر الأعضاء».

- ينتخب أعضاء المجلس «من الأعيان الأكثر جدارة هي كل طائفة»، على أن تختار كل طائفة العضو المنتسب إليها. أما القضاة فينتقون «من جميع هذه الطوائف» و«يحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء» إلا انهم يفصلون هي «دعاوى أبناء مذهبهم... وفقاً لعقيدتهم الدينية».

- يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس مستخدماً «عند المعتمدين الأجانب» أو مظللاً «بحماية أجنبية» أو «من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية».
 - تنحصر وظائف كل مجلس بالأمور التالية:
- ا توزيع الويركو سنوياً (أما تحصيله واستيفاؤه فعائد إلى القائمقامين والمقاطمجيين والوكلاء).
- النظر بالدعاوى والخلافات القائمة بين الأهلين (من أبناء الطائفة)
 وفصلها والحكم بها.
- ٣ تعديد أصول المحاكمات التي يجب أن يتبعها القاضي في النظر بالدعاوى المعروضة عليه، ومصير المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو والتي يجري خلاف على توقيعها.
- ٤ المعظورات التي لا يحق للمجلس القيام بها، وإجراءات التحري والتحقيق بالقضايا التي تستوجب ذلك من قبل القاضي المختص، وإجراءات توزيع التكاليف واستيفائها.
- و إجراءات تعصيل الويركو بواسطة «الحوالية». أما إجراءات ضبط الأمن فهي منوطة بالقائمقام مباشرة، ودله، وحده، الحق بتنفيذ أحكام المجلس».
- ٦ الرواتب التي يتقاضاها أعضاء المجلس (شهرياً: ٢٠٠ قرش لكل نائب قائمقام، و٥٠٠ قرش لكل عضو، و٤٥٠ قرش لكل أمين سر للمجلس)، ويحظر على أعضاء المجلس قبول الهدايا أو غيرها ومهما كانت» (١٠١).

وقد تميّز هذا النظام بما يلي:

- أعطى القائمة المية صفة الاستقلالية، وذلك بإنشاء جهاز إداري متمتع بصلاحيات إداري متمتع بصلاحيات إدارية وقضائية ومالية محددة، مما أثر سلباً على النظام الإقطاعي القائم فأضعفه وسلبه الكثير من معيزاته وصلاحياته، إذ انه حرم الإقطاعي من الكثير من سلطاته التي كان يتمتع بها تجاه فلاحيه، وخصوصاً القضائية منها، وقضى على أي أمل بعودة الحكم الإقطاعي الوراثي، أو الحكم الأميري (الذي كانت قرنسا تعلم به وتسعى إليه) إلى العبل.

- حدّ، في الوقت نفسه، من استقلالية هذه القائمةامية، وذلك بربطه صلاحية تميين القائمقام وعزله بمشير صيدا، وفرضه قاعدة «إجماع الطوائف» على قرارات المجلس المتعلقة «بالويركو»، حتى اذا خالفت إحدى الطوائف القرار المتخذ (وكان يفترض بممثلي كل طائفة أن يتققوا فيما بينهم قبل الاقتراع)، رفع الأمر إلى مشير صيدا للبت به، مما يحيل أمر البت بمعظم قرارات هذا المجلس إلى المشير، بسبب صعوية الإجماع أو استحالته.

- عزّد مواقع رجال الدين (من عقال وإكليروس) على حساب الإقطاع والاريستوقر اطبة في كل قائمقامية، وذلك بأن أتاح لهؤلاء الرجال اختيار أعضاء المجلس من قضاة ومستشارين من كل طائفة، وهذا ما حدا بالاكليروس أن يطمع للعلول محل النبلاء (من اقطاعيين واريستوقر اطبين) في كل من القائمقاميتين (النصرانية والدرزية)، ودخلق تنظيم ديموقر اطبي تيوقر اطبي، بديل، كما دفعه إلى تحريض الفلاحين للتمرد على أسيادهم من النبلاء والمقاطعجيين، في كلتا القائمقاميتين، وسنرى دور هذا الإكليروس، فيما بعد، في دعم التمرد الذي حصل في وقت لاحق (طانيوس شاهين عام ١٨٥٨، كما في أحداث عام ١٨٥٠).

- يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس مستخدماً «عند الممتمدين الأجانب» أو مظللاً «بحماية أجنبية» أو «من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية».
 - تنحصر وظائف كل مجلس بالأمور التالية:
- ا توزيع الويركو سنويا (أما تحصيله واستيفاؤه فعائد إلى القائمقامين والمقاطعجيين والوكلاء).
- النظر بالدعاوى والخلافات القائمة بين الأهلين (من أبناء الطائفة)
 وفصلها والحكم بها.
- ٣ تعديد أصول المحاكمات التي يجب أن يتبعها القاضي في النظر بالدعاوى الممروضة عليه، ومصير المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو والتي يجري خلاف على توقيعها.
- ٤ المعظورات التي لا يحق للمجلس القيام بها، وإجراءات التحري والتحقيق بالقضايا التي تستوجب ذلك من قبل القاضي المختص، وإجراءات توزيع التكاليف واستيفائها.
- و إجراءات تعصيل الويركو بواسطة «الحوالية». أما إجراءات ضبط الأمن فهي منوطة بالقائمقام مباشرة، و«له» وحده، الحق بتنفيذ أحكام المجلس».
- ٦ الرواتب التي يتقاضاها أعضاء المجلس (شهرياً: ٢٠٠ قرش لكل نائب قاثمقام، و٢٠٠ قرش لكل عضو، و٤٥٠ قرش لكل أمين سر للمجلس)، ويحظر على أعضاء المجلس قبول الهدايا أو غيرها ومهما كانت، (١٠١).

وقد تميّز هذا النظام بما يلي:

- أعطى القائمة المية صفة الاستقلالية، وذلك بإنشاء جهاز إداري متكامل فيها، مؤلف من رئيس (القائمقام) ومجلس إداري متمتع بصلاحيات إدارية وقضائية ومالية محددة، مما أثر سلباً على النظام الإقطاعي القائم فأضعفه وسلبه الكثير من معيزاته وصلاحياته، إذ انه حرم الإقطاعي من الكثير من سلطاته التي كان يتمتع بها تجاه فلاحيه، وخصوصاً القضائية منها، وقضى على أي أمل بعودة الحكم الإقطاعي الوراثي، أو الحكم الأميري (الذي كانت فرنسا تعلم به وتسعى إليه) إلى الجبل.

- حدّ، في الوقت نفسه، من استقلالية هذه القائمقامية، وذلك بربطه صلاحية تعيين القائمقام وعزله بمشير صيدا، وفرضه قاعدة «إجماع الطوائف» على قرارات المجلس المتعلقة «بالويركو»، حتى اذا خالفت إحدى الطوائف القرار المتخذ (وكان يفترض بممثلي كل طائفة أن يتقتوا فيما بينهم قبل الاقتراع)، رفع الأمر إلى مشير صيدا للبت به، مما يعيل أمر البت بمعظم قرارات هذا المجلس إلى المشير، بسبب صعوية الإجماع أو استحالته.

- عزّد مواقع رجال الدين (من عقال وإكليروس) على حساب الإقطاع والاريستوقر اطبة في كل قائمقامية، وذلك بأن أتاح لهؤلاء الرجال اختيار أعضاء المجلس من قضاة ومستشارين من كل طائفة، وهذا ما حدا بالاكليروس أبن يمامح للحلول محل النبلاء (من اقطاعيين واريستوقر اطبين) في كل من القائمقاميتين (النصرانية والدرزية)، ودخلق تنظيم ديموقر اطبي تيوقر اطبي، بديل، كما دفعه إلى تحريض الفلاحين للتمرد على أسيادهم من النبلاء والمقاطعجيين، في كلتا القائمقاميتين، وسنرى دور هذا الإكليروس، فيما بعد، في دعم التمرد الذي حصل في وقت لاحق (طانيوس شاهين عام ١٨٥٨، كما في أحداث عام ١٨٥٠).

- لم يعد الحكم، في الجبل، منوطأ بأمراء ومشايخ ورجال إقطاع، بل أضعى من صلاحية موظفين حكوميين هم القائمقام وأعضاء المجلس الذين يتقاضون رواتب من خزينة الدولة.
- أناط بالمجلس سلطات مالية (تقدير الضرائب وجبايتها) وقضائية (الفصل في الدعاوى) وهي سلطات كانت، في الأساس، للإقطاع.
- حال دون وصول الزعامات (الدرزية والنصرانية) المرتبطة بالأجنبي (الانكليز والفرنسيين) إلى مراكز السلطة في القائمقامية، وذلك باشتراطه أن لا يكون المرشح لأي منصب فيهما مرتبطاً أو سبق له أن ارتبط، بأي شكل، بالقنصليات الأجنبية في البلاد. وقد منحت هذه الشروط السلطة العثمانية (مشير صيدا) سلطة هائلة في تحديد أحقية أي شخص في الترشح لأي منصب في القائمقامية.
- قيد صلاحيات السلطة المحلية في القائمةامية بأن أعطى مشير صيدا الحق في الموافقة النهائية على تميين أعضاء المجلس إذا ثبت لديه أنهم يستوفون الشروط المطلوبة للتميين، كما فيد صلاحيات القائمقام فيما يختص بالشؤون المالية في القائمقامية، حيث أحال أي خلاف، في هذه الشؤون، بين أعضاء المجلس والقائمقام، إلى مشير صيدا الذي يعود إليه، وحده، حل الخلاف، واتخاذ القرار الملائم بشأنه. ويستبعد، إن لم يكن مستحيلاً، حصول إجماع في المجلس على كل القضايا المالية المحالة إليه، أو على معظمها. وهكذا، فإن نظام شكيب أفتدي عزّز ما يسمى بالحكم المركزي، إذ أعطى مشير صيدا صلاحيات لم تكن له في عهود الإقطاع السابقة.
- سعى، بشكل جدّي وصارم، إلى الحد من سلطات الإقطاع، إن لم يكن القضاء عليها نهائياً، وذلك من خلال الأمور التالية:

 أ - لم بعد الحكم لأمير أو لإقطاعي بالوراثة، بل أصبح الحاكم من الشعب، وهو القائمقام، وإن لم يكن يتمتع بسلطات واسعة ومطلقة، ويشاركه، في الحكم، مجلس منتخب (أو معين).

ب - لم يعد القضاء حكراً على الإقطاع، ولم يعد المقاطعجي هو الذي ينظر بدعاوى الأهلين ويبت بها، بل أصبح الأمر عائداً، في كل ذلك، إلى قاض يفصل في الدعاوى العالقة أمامه والمتعلقة بأبناء طائفته في القائمقامية، رغم أن سلطته مقيدة، في هذا المجال، بقرار القائمقام الذي ترفع إليه الدعاوى، فيطلع عليها ويدرسها ويحيلها، بدوره، إلى القاضي المختص. وكان يتساوى المقاطعجي مع الفلاح أمام القضاء، إلا أنه لم يكن للقاضي أن ينظر إلا في الدعاوى المحالة إليه من القاشمقام، دون سواها.

ج - لم يعد الإقطاع مميزاً عن فلاحيه في شؤون الضرائب، فهو يدفع،
 مثلهم، ضريبة المقار المملوك التي تقدر وفقاً لثمنه، ويتساوى، في ذلك،
 المقاطعجى والملأك والفلاح.

د - لم تعد الإدارة، في الجبل، مرتكزة على سلطة الإقطاع أو على دالحقوق الإقطاعية، بل أصبحت وإدارة مركزية، ترتكز، في كل قائمقامية، على سلطة مدنية قائمة وقطية، هي المجلس، وإن كانت ذات صلاحيات محدودة، كما قدّمنا، فكان على المجلس أن يقدّر قيمة الضرائب المترتبة على كل ناحية من نواحى القائمقامية ويتكفل بجبايتها.

 هـ - لم يعد للإقطاع سلطة تذكر، «في المناطق المختلطة» خصوصاً،
 كما أن الإدارة، في القائمقامية، أصبحت مرتكزة على «القرية» التي اعتبرت أساساً «لإدارة مدنية» ذات نظام إداري متكامل، مما أفقد الإقطاع إحدى أهم ركائزه. بالإضافة إلى ذلك، عين شكيب أفتدي أول مجلسين للقائمقاميتين، مدى الحياة، فضمن ولاءهما للسلطة، إلا أنه أوكل إلى رؤساء الطوائف أمر تميين أي عضو بديل يشغر مكانه في المجلس، وذلك بالاتفاق مع القائمقام وباقي الأعضاء، فأعطى هؤلاء الرؤساء سلطة تقوق سلطة الاقطاع، ولكنه فيد ذلك بموافقة مشير صيدا.

- من الواضح أن نظام «شكيب أفندي» قد توجّ»، في الأساس، إلى تسوية أوضاع «المناطق المختلطة» بين النصارى والدروز، أما باقي المناطق من القائمة اميتين، حيث كانت تعيش فئات من طوائف (اسلامية أو مسيحية) صافية، فقد ظل الإقطاع على حاله تعربياً، وإن كان قد تأثّر، إلى حد ما، بإجراءات ذلك النظام في المناطق المختلطة، ذلك أن المقاطعجيين استمروا في تصريف شؤون إقطاعاتهم، وظل الفلاحون يؤدون ما يفرضه الإقطاع عليهم من سخرة ومن تكاليف مالية.

- هذا في القائمقاميتين، أما على صميد مديرية «دير القمر» التي كانت خارجة عنهما، فقد كان مشير صيدا يمين، لإدارتها، مديراً عثمانياً يرتبط به مباشرة (١٠٢).

كيف كان موقف الدول الأجنبية (الأوروبية) من هذا النظام؟

- اعترضت فرنسا، اعتراضاً كلياً، على قرار شكيب أفندي باستدعاء الأجانب الأوروبيين من الجبل، واعتبرته أمراً يهدّد العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين، وقد أرسل سفير فرنسا في الأستانة «دي بوركينيه» إلى ناظر الخارجية العثمانية بالوكالة عالي أفندي، إنذاراً، بهذا الصدد، تضمن ما يلي:

«يجب إعطاء الأمر إلى شكيب أفقدي بأن يؤجل تنفيذ التدبير المعلن باستدعاء التجار ورجال الدين الفرنسيين من الجبل، إذا لم يكن قد نفذ بعد. واذا كان قد بدئ يتنفيذه فيحب وقف التنفيذ وإعادة من ترك منهم إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، والتعويض عليهم عن كل الخسائر والتكاليف التي تكندوها من جرّاء انتقالهم أو من جرّاء توقفهم عن متابعة أعمالهم، وأن تتخذ التدابير المسكرية الضرورية لكي تصان المؤسسات (الفرنسية طبعاً) من كل خطر أثناء تنفيذ النظام الإداري الحديد. وأن يعلم الياب العالى السفير، في وثيقة رسمية، أن هذا الأمر قد أبلغ إلى شكيب أفندي (١٠٢). وقد علَّق السفير الفرنسي أمر الأنقاء على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على قبول الباب المالي بهذا الانذار وتنفيذ شروطه، بالإضافة إلى وجوب نقل الشيخ حمود أبو نكد (المتهم بقتل الراهب الفرنسي الأب شارل دي لوريتو Père Charles de Loretto في عبيه) إلى الآستانة «لكي يحاكم على سلوكه في أحداث أيار (١٨٤٥)». ولكن «عالى أفندى» الذي قرأ هذا الإنذار، بإمعان، بعد أن تسلَّمه من «كور Cor» موفد السفير، قال: «سيكون رأيي غير ذي قيمة الآن، وليسمح لي بالسكوت حتى أرسل هذه الوثائق لترجمتها، وسوف يدعى المجلس (الوزراء) لمناقشتها بعد غد. ولكن، أي تصرف خطير هذا، ألم يكن بإمكان السفير أن يتوقع التدابير التي يمكن للباب العالى اتخاذها قبل أن يفرض عليه، بهذه القساوة، شروطه»؟.

وبينما كان مجلس الوزراء المثماني ينهي مناقشته لإنذار السفير الفرنسي، كان هذا السفير يختتم رسالته إلى وزيره دغيزو، بقوله: وإذا لم يقبل انذاري حرفياً، سوف أطلب مقابلة السلطان ليوم الأحد، وإذا لم تؤد هذه المقابلة إلى النتيجة التي انتظرها، فسوف أذهب، الاثنين، على متن الباخرة «رامييه Ramier» إلى الدردنيل حيث سأنتظر توجيهات حكومة الملكي،(۱۰۱).

- بعكس الموقف الفرنسي، لم تكن مواقف بأقي الدول الكبرى متشنجة إلى هذا الحد، فقد اعتبر سفيرا روسيا وبروسيا أن «لكل حكومة الحق بأن تحدّر الأجانب المقيمين على أرضهنا، عند وجود خطر عام، بأن أمنهم يتطلب انسحابهم، موقتاً، من الأماكن التي يقطنونها»، ولم يريا في تصرف الباب المالي خرفاً للاتفاقات الموقعة بين دولتيهما وبينه.

- وبينما اتخذ السفير النمساوي موقفاً محايداً، موافقاً على «التمييز» الذي أجراه السفير الفرنسي بين وضع الرعايا الفرنسيين في الجبل وباقي الرعايا الأوروبيين، وجد السفير الانكليزي (سير ستراتفورد) أن التدبير المتخذ هيدو مبرراً، طالما أنه موقت وتبرره طبيعة الأشياء التي تحتمل الخشية من وقوع أحداث كتلك التي وقعت في شهر أيار الأخير» (١٠٠٠). وهكذا بيدو أن مواقف الدول الأوروبية الأربع الباقين لم تكن مطابقة، إطلاقاً، لموقف فرنسا من تدابير شكيب أفندي في الجبل، ويعلق السفير الفرنسي على ذلك بقوله: «لا أخفي مشاعر الدهشة التي انتابتني عندما وجدت أن معثلي الدول الأوروبية هم أكثر تعاطفاً مع الباب المالي، نفسه، في التدبير المتعلق بسحب الأجانب، من الجبل (١٠٠١).

وعلى أي حال، فقد كان ردّ الخارجية المثمانية على إنذار السفير الفرنسي مفصلاً وحاسماً، إذ ردّت على النقاط الواردة في هذا الإنذار بالشكل التالي:

- فيما يختص بإبماد الأجانب عن الجبل، إن هذا التدبير ما هو إلا
 «وسيلة بسيطة للحفاظ على الأوروبيين من كل خطر».
- وفيما يختص بمعاقبة الشيخ حمود أبو نكد (المتهم بجريمة فتل الأب شارل في عبيه)، إن الحكم الصادر مطابق للشريعة الإسلامية، وهو قد صدر بتجرد وبلا انفعال.

- وفيما بختص بالتعويضات المتوجية لأديرة عبيه وصليما (سبب الحرب)، بحب اللحوء، أولاً، إلى التحقيق، وأن يوحَّه إلى الحكومة كتاب بقدِّر الأضرار الناجمة عن الاعتداء على هذه الأديرة لكي يتم حسابها ودفعها (١٠٧). في هذه الأثناء، كان شكيب أفندي مستمراً في محاولة تطبيق تنظيماته في الجبل، إلا أنه وجد صعوبة كبيرة في ذلك لأسباب عديدة أهمها: معارضة الأسر الإقطاعية لهذه التنظيمات باعتبار انها تنزع منها كل الصلاحيات التي منحها إياها النظام الإقطاعي، وصعوبة إجراء مسح للأراضي في القائمة اميتين تحضيراً لتقدير ضرائب والوبركوء واستيفائها، وصعوبة إجراء تعداد للسكان كذلك. وقد قاوم رجال الإقطاع هذه التدابير كلها، وفشلت كل المحاولات لتذليل الصمويات، يضاف إلى ذلك شعور الناس، في المناطق المختلطة، بأن هذه التدابير لن تؤدى إلى تحسين أوضاعهم وإذابة الفوارق (الطائفية خصوصاً) التي بدأت، بعكس ذلك، تزداد تعمقاً وتأصلاً، سواء في صفوف المسيحيين في المناطق الدرزية، أو في صفوف الدروز في المناطق المسيحية، وقد كان رجال الدين من ناحية، ورجال الاقطاع من ناحية أخرى، والقناصل الأجانب من ناحية ثالثة، يغذون هذه الفوارق ويزيدون المشاعر الطائفية تأججاً (١٠٨). ثم برز خلاف جديد بين المسيحيين أنفسهم، إذ أخذ الروم الكاثوليك يطالبون بقائمقامية مستقلة لهم (وكانوا بشكلون أكثرية في زحلة) وكذلك فعل الروم الأرثوذكس (وكانوا يشكلون أكثرية في الكورة)، كما أن الخلاف دب بين الموارنة أنفسهم، في قائمقامية النصاري، بعد موت بطريركهم الذائم الصيت «يوسف حبيش» في المام نفسه ١٨٤٥، مما جعل الخلاف يتسم بين الفلاحين الموارنة ورجال الإقطاع الموارنة، وكان رجال الدين ينحازون إلى الفلاحين ويحرضونهم على أسيادهم الإقطاعيين، كما كانوا يحرَّضون الفلاحين الموارنة، المقيمين في المناطق المختلطة الخاضعة للقائمقامية الدرزية، على أسيادهم الإقطاعيين الدروز^{(١٠٨}).

ويتهم القنصل الفرنسي ببيروت (بوجاد) السلطات العثمانية بتغذية الخلاف في القائمقامية النصرانية ومطالبة الروم الكاثوليك بقائمقامية خاصة بهم، كما يتهم بذلك قتصلي انكلترا وروسيا، ويدّعي انه حاول كل ما بوسعه لرأب الصدع والقضاء على بنور الشقاق، إلا أن «كل جهودي سوف تندب سدى، وسينجح الباب العالي في تحقيق أحد مشاريعه وهو إقامة قائمقامية خاصة بالروم الكاثوليك، ويزعم القنصل نفسه أنه علم، من مصادر موثوقة ووسرية للغاية، أن شكيب أفتدي قد أكّد ذلك «لمطارنة هذه الطائفة»، وأن الروم الأرثوذكس (في الكورة) يطالبون بقائمقامية لهم أيضاً (١١٠) ويساعدهم، في ذلك، القنصل الروسي(١١١).

ويمان «بوجاد» موقفه ضد هذا التوجّه الخطير في تقسيم الجبل إلى قائمقاميات مذهبية ضمن المناطق المسيحية، لأنه «يضعف المسيحيين» ويمزّز سلطة مشير صيدا في الجبل» كما انه لا بد من أن يتأثر النفوذ الفرنسي سلباً «لدى الرأي العام المسيحي» نفسه (١١٣).

إلا أن الأحداث تسارعت، بعد ذلك، فقد أقدم «شكيب أفندي» على توقيف القائمة امين ومشايخ الدروز والنصارى في القائمة اميتين (بتاريخ 10 تشرين الأول ١٥٤٥)، ذلك انه، بعد أن جمعهم في قصر بيت الدين، وبعد أن تلا عليهم فرماناً يخوله «سلطات مطلقة»، أمر الجنود، الذين كانوا يعيطون بالقصر، بالدخول، حيث جرّدهم جميعاً من أسلحتهم واعتقلهم، وهم بالإضافة إلى القائمة امين (الأمير حيدر أبي اللمع قائمقام النصارى والأمير أحمد إرسلان قائمقام الدروز)؛

من المسيحيين؛ الشيخ فرنسيس الخازن والشيخان بطرس وسليم
 حبيش:

- من الدروز: المشايخ: نجيب تلحوق، ويوسف عبد الملك، وحمود أبو نكد، وناصيف أبو نكير، وسعيد حنيلاط، وخطار العماد، بينما فرَّ باقي مشايخ الدروز الى حوران. ثم أمر شكيب أفندي السر عسكر قائد الحيش بنزع سلاح الأهالي في دير القمر وبعقلين والمختارة وجزين(١١٢)، محكماً، بذلك، قبضته على البلاد والعباد في كلتا القائمقاميتين. ولكن تصرف شكيب أفندي هذا أثار القناصل الأوروبيين الذين رأوا فيه إمعاناً للسلطة العثمانية في إحكام فيضتها على الجيل، وبالتالي، تقليلاً من تأثيرهم، هم، على هذا الجبل، وخصوصاً فرنسا التي رأت في هذا العمل، على لسان قنصلها ببيروت «انحساراً للامتيازات الممنوحة لسكان الجبل»، كما رأى سفيرها في الاستانة أنه قد آن الأوان لكي يعلن «الجسم القنصلي ببيروت» و«بصورة جماعية» رفضه «لوسائل التنفيذ المستخدمة من السلطات العثمانية في تطبيق التدابير الصادرة عن المفوض السلطاني (شكيب أفندي)» حيث جرّدت أهم المدن والقري، في الحيل، من السلاح، الدرزية منها والمستحية على حد سواء، وبالطريقة «العنيفة والظالمة» نفسها، مقدراً عدد الدروز الذين هربوا، من جراء ذلك، من الجبل إلى حوران، بثلاثة الاف نسمة (١١٤). وعضدت فرنسا موقفها هذا بإيفاد البارجة الحربية المسماة «لا بل بول La Belle Poul» إلى المياء السورية قبالة «جبل لبنان»، مما أثار اعتراض القناصل الأوروبيين الأربعة الباقين، كما أثار اعتراض «المفوض السلطاني» شكيب أفندي(١١٥).

كان لهذه العاصفة التي أثارتها فرنسا ضد شكيب أفندي آثار حاسمة، وكانت قد سبقتها عاصفة مماثلة ضد تبرئة الشيخ حمود أبو نكد من جريمة فتل الأب شارل في عبيه، وإخلاء سبيله، واصطحاب شكيب أفتدي له في رحلة إلى دير القمر لاحتماع درزي - مسيحي(١١١)، وعاصفة ثالثة ضد اعتقال شكيب أفندي لخليل المدور، وهو ماروني من جيل لينان، موظف كترجمان لدي القنصلية الفرنسية ببيروت(١١٧)، وعاصفة رابعة ضد تهجير الأجانب، وخصوصاً (الرهبان الفرنسيين) من الجبل، فما كان من مجلس الوزراء المثماني إلا أن اتخذ قراراً أبلغه إلى شكيب أفقدي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (١٨٤٥) ويقضى باستدعاء الشيخ حمود أبو نكد إلى الآستانة للتحقيق معه في التهمة المنسوبة إليه، «دون خضوعه إلى محاكمة ثانية»، والتعويض على أديرة عبيه وصليما، وإحالة الضابط دعارف آغاه الذي كان مسؤولاً عن حماية دير عبيه إلى «المجلس الحربي» في الآستانة، وإعادة المهجرين الأجانب من الجبل الى دبارهم، وحمايتهم(١١٨). وتلى ذلك قرار باعفاء شكيب أفندي من مهمات وزارة الخارجية، وتعيين رشيد باشا وزيراً للخارجية(١١٩)، ثم تعيين الفريق وأمين باشاه مفوضاً فوق المادة، ومساعداً لشكيب أفندي، وذلك بفية «تسريع تنفيذ التدابير المتفق عليها مع ممثلي الدول الكبري الخمس، ثم إصلاح الحال، ومنع أي عنف، أو تجاوز، من أية جهة أتى، (١٢٠)، فكان هذا الأمر بمثابة «رصاصة الرحمة لشكيب أفتدي»، ذلك أن المفوض الجديد هو «التركي الوحيد الذي نشأ في أوروبا، والذي لا يحمل، في الأساس، أقل كره أو ضفينة ضد الحضارة»، فكأنما أراد رشيد باشا، وزير الخارجية العثماني الجديد، بهذا الاختيار «أن لا يخنق، بيديه، سلفه في وزارة الخارجية،(١٢١). وقد حدّدت مهمات هذا المفوض في تعليمات بعثها رشيد باشا إلى «فؤاد أفندي» (ترجمان الديوان السلطاني) بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٨٤٦، وهي تتضمن: نزع السلاح من الجيل، والتمويضات المستحقة للمتضررين (المسيحيين)، وتأمين المدالة والمساواة بين الأهالي (بما فيها شهادة المسيحي تجاه الدروز، أمام مجلس القائمقاميتين)، وقضايا العفو العام، وقضايا القائمقامين (ارتباطهم ورواتيهم) الخ...(۱۳۲). ويبدو أن ذلك كان إعداداً لإنهاء دور شكيب أفتدي في سوريا، وإعفائه من مهمته في الجبل. وبالفعل، لم يمر نصف عام على تعيين الفريق أمين باشا في سوريا، أي في أيار من عام ١٨٤٦، حتى صدر فرمان الفريق أمين بإنهاء مهمة شكيب أفندي في سوريا، حيث غادر بيروت، وبرفقته أمين باشا، في النصف الثاني من الشهر نفسه، ووصل إلى الأستانة في أواخره (٧٧ أيار). وقد ختم شكيب أفتدي سلسلة أعماله القاجعة في سوريا بإصدار فرمان ينظم تشكيل مجلسي القائمقاميتين وصلاحياتهما، حيث تتمثل فيهما كل الأجناس والطوائف في الجبل (١٣٢). ورغم انه يمكن القول إن مهمة شكيب أفتدي في سوريا قد أنهيت قبل أن تؤتي جهوده ثمارها المرجوة، إلا أنه وضع الصيغة النهائية لأول كيانين طائفيين في بلاد الشام لم يستمرا أكثر من عشرين عاماً.

ويقيّم السفير الضرنسي «دي بوركينيه»، هي رسالة منه إلى وزير الخارجية، تنظيمات شكيب أقدي لجبل لبنان على الشكل التالي، وذلك بعد مرور نحو عام على إعلان هذه التنظيمات (أيلول ١٨٤٦):

- «لقد طرأ تحسن كبير وملحوظ على النظام العام لإدارة (جبل) لبنان، إذ إن الضريبة ستستوفي بنسبة ملائمة لقيمة الأملاك، ومالكو الإقطاعات، والمقاطمجيون، سيخضعون لها، كالفلاحين تماماً. لقد تلقى الإمتياز الأهم لهذا الإقطاع القديم ضرية لم يكن ليجرؤ الأمراء المسيحيون، أو يريدون، توجيهها إليه في عهد السلطة الواحدة، طالما انهم كانوا مستقيدين من استمار البلاد بالاتفاق مع أقوى رعاياهم».

- «أظن أن الإقطاع الدرزي قد ضُرب... وأنه لا شيء يمكن أن يكون مردوده أكثر من ذلك، في سبيل تهدئة الخواطر وإرضاء مصالح المسيحيين.
 ولا شك في أن الضفينة ستكون أعمق في قلوب المشابخ الدروز الذين ضربوا في أكثر امتيازاتهم أهمية».
- «تحتاج مؤسسة المجالس الإدارية إلى معادلة مع الامتيازات الإقطاعية، بحيث تكبر في الوقت نفسه الذي يصفر فيه المقاطعيون، ذلك ان مجموع الإعضاء، تقريباً، الذين يشكلون المجلس، هم مختارون من الأساقفة المسيحيين، فالاكليروس، إذن، هو الذي سيرث، نهائياً، الإقطاع، وفي بلد حيث يشكل الدين، تقريباً، الجنسية الوحيدة، فإن من يخسر شيئاً يخسر كل شيء، ومن يربح شيئاً يربح كل شيء،
- «يبدو لي، اليوم، أن الميزان يميل لمصلحة المسيحيين، وأن الأوهام
 التى قامت على أساس تشكيل جنسية درزية قد تبخرت (١٢٥).

ب – استقرار نظام شكيب أفندي في الجبل:

أنهى شكيب أفندي مهمته في سوريا، بعد أن وضع الصيغة النهائية لنظام القائمقاميتين (عام ١٨٤٥)، وغادرها إلى الأستانة، تاركاً، في كل من الكيانين الطائفيين المستحدثين، قائمقاماً ومجلساً مختلطاً لإدارة شؤونه، وتاركاً، كذلك، نظاماً إدارياً خاصاً دلدير القمر»، وهي الجيب المسيحي الواقع في قلب الشوف، المنطقة ذات الغالبية الدرزية، بحيث يديرها «متسلم» تركي يعينه والي صيدا، إلا أنه ترك، مع كل ذلك، فتيلاً قابلاً للاشتمال والتفجر في كل لحظة، وهو: المناطق المختلطة.

كانت «قائمقامية الدروز» تضمّ المقاطعات الوسطى من الحيل وامتدادها حنوباً، وهي المقاطعات الواقعة جنوب طريق بيروت - دمشق، مروراً بظهر البيدر، وكانت غالبية هذه المقاطعات من الدروز، مع بعض المناطق المختلطة (الدرزية - المسجية)، وكانت «قائمقامية النصاري» تضم المقاطعات الواقعة شمال الطريق المذكورة، وكانت غالبيتها من الموارنة (أنظر الخارطة)، وكانت طريق بيروت – دمشق هي الحد الفاصل بين القائمقاميتين. ولم يغيّر شكب أفتدى شيئاً في التقسيم الجغرافي للجبل، وإن كان قد أحدث تغييراً جوهرياً في نظام القائمقاميتين فيه، فقضى، بذلك، على النظام الإقطاعي، وأحاله إلى نظام مجلسي يتساوى فيه الفلاح مع الإقطاعي، وإلى مؤسسات «شبه مستقلة»، إلا أنها ذات صلاحيات مقيّدة «بإجماع» أعضاء المجلس، وبسلطة والي صيدا صاحب الصلاحية المطلقة في تعيين أعضائه، هذا مع الإبقاء على صلاحيات الإقطاع في تصريف «حميم شؤون الادارة المحلية»(١٢٦)، وقد ظلت المناطق المختلطة ذلك الفتيل القابل للاشتمال والانفجار، إذ إن نظام شكيب أفندى أبقى سلطة الإقطاع على الرعايا في هذه المناطق، وخصوصاً في الشأنين: السياسي والإجرائي، حيث ظل «الوكيل» الذي يمثل الأقليات فيها «وسيطأ» لأبناء طائفته «لدى أصحاب الاقطاعات، لتنفيذ الأوامر»، بينما ظل «أصحاب الإقطاعات وحدهم، مستقلين بعفظ الراحة وقمع الإضطرابات»، إلا إذا كان «المذنب» من غير طائفة صاحب الإقطاع، فإن على هذا الأخير أن «يتفق مع الوكيل على العقاب، الذي يستحقه المذنب «وعلى إنــزاله به»، أمــا إذا «تباينت الآراء بخصوص الحكم» فإنه «بُلحاً إلى القائمقام» للفصل فيه، وللوكلاء الحق بأن يتأكدوا من «عدم الإساءة» إلى المتهم الموقوف «قبل الحكم عليه،(١٢٧). ولا بد من القول إن فرض «الإجماع» في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المالية (فرض الضرائب وتوزيعها على المناطق ثم جبايتها) جعل مجلس القائمقامية عاجزاً عن القيام بهذه المهمات في أغلب الأحيان، مما أطلق يد والي صيدا في هذه الشؤون، بينما ظلت الشؤون القضائية من اختصاص قضاة الطائفة التي ينتمي إليها المتقاضون(١٣٨٥).

كان أسعد باشا، والى صيدا، قد اختار، بتاريخ ١ كانون الثاني ١٨٤٣، الأمير أحمد عياس ارسلان والياً على قائمقامية الدروز، والأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع قائمقاماً على قائمقامية النصاري، كما عين وكلاء للنصاري على الأقليات النصر انية المقيمة في قائمقامية الدروز، ووكلاء للدروز على الأقليات الدرزية المقيمة في قائمقامية النصاري. وكان هؤلاء الوكلاء يرجعون، في شؤون الأقليات التي يمثلونها، إلى قائمقام طائفتهم في القائمقامية الأخرى، كما كانوا يُنتخبون من عامة الشعب، مما أجِّج الخلاف بينهم وبين أصحاب الإقطاعات التي تخضع المناطق المختلطة لسلطتهم، ولكن شكيب أفندى عزل، فور وصوله إلى سوريا، الأمير أحمد إرسلان عن قائمقامية الدروز، بعد أن كان قد سجنه، وعيَّن مكانه أخاه الأمير أمين إرسلان، كما سجن الأمير حيدر أبي اللمع قائمقام النصاري، ثم عاد فأفرج عنه وأبقاه على فائمقاميته. أما الوكلاء، في المناطق المختلطة، فجعل ارتباط كل منهم، عبر أصحاب الإقطاع الذين غلت أيديهم، بقائمقام القائمقامية التي ينتمي إليها، وبمجلس إدارته، وهكذا، فإن الفلاح، في المناطق المختلطة، كان يشكو أمره إلى «الوكيل» ضد تجاوزات المقاطعجي الذي لم يكن باستطاعته «فرض أية ضريبة إلا بالاتفاق مع الوكيل»، وإلا فإن الأمر يرفع إلى القائمقام، ثم إلى الوالي العثماني، مما يضطر المقاطعجي إلى أن «يسكت على مضض» وهو يرى صلاحياته تفلت من يديه إلى أيدي الوكيل أو إلى مجلس القائمقامية (۱۲۱). ويكلمة أخرى، كانت الشكاوى ترفع من الفلاحين إلى الوكلاء والمقاطمجيين بالدرجة الأولى، ثم إلى المجالس والقائمقامين استثنافاً، ثم إلى الوالى في آخر المطاف (۲۰۰).

وفي رسالة منه إلى «دي بوركينيه»، يشرح «بوريه» فتصل فرنسا ببيروت، معلوماته عن «المناطق المختلطة» في جبل لبنان، ومفهومه لنظام شكيب أفتدي المتعلق بهذه المناطق، كما يلي:

"بيلغ عدد المناطق المختلطة ١١ منطقة تضم عدداً قليلاً من المسلمين و ٢٥ ألف درزي. ويرضى المسيعيون بسلطة الزعماء الدروز شرط أن يكون فوق مؤلاء سلطة أخرى أهم وقادرة على حمايتهم. أما الزعماء الدروز فأهم ما يمنيهم هو أن يكون المسيعيون تحت سلطتهم، إلا أنهم يرضون بسلطة عليا تؤمن لهم السلطة في مناطقهم، ويستطرد بوريه: «بدلاً من ذلك، يعطي (النظام الجديد) للمسيعيين (في هذه المناطق) استقلالاً مستعيلاً لا يطلبونه، ويمنع عنهم سلطة عليا يريدونها. لذا، فهو يرفض أن يحكم الدروز المسيعيين، إلا أنه يضمهم (أي المسيعيين) تحت حكم القائمةم الذي لا يأبه بذلك... فهل نستغرب، بعد هذا، أن يفشل شكيب أفتي عنظيي متظيمة مناء أن يفشل شكيب

أما عن مقاطعجيي هذه المناطق (المختلطة) فيقول بوريه: «المقاطعجي ليس حاكماً لمنطقته، ولا يوجد مقاطعجي لكل منطقة، لذا، فليس هناك أحد عشر مقاطعجياً لإحدى عشرة منطقة، بل يوجد عدد غير محدود من المقاطعجيين، فكل نبيل درزي يعتبر نفسه مقاطعجياً ولا يعترف بالسلطة التراتبية لسواه. وهكذا، فإن الشيخ الدرزي الذي يتوفى عن عشرة أبناء يخلف

عشرة مقاطعجيين يحكمون، جميعهم، قرية واحدة إذا كانت الأسرة لا تملك سواها».

ويستنتج «بوريه»، من ذلك، أن الوكيل الذي هو «بلا قدرة، ولا مال، ولا موارد» غير قادر على الوقوف في وجه المقاطعجي الذي كان هو، ذات يوم، «فلاحاً عنده، أو خادماً لديه» مما يجعل المقاطعجي متفوقاً على الوكيل، مهما كان هذا الأخير «ذا فكر نير وحازم، ولفة حاسمة»، مما يؤدي إلى رفع القضية (موضوع الشكوى) إلى المحكمة الأعلى... «إلى المشير، أي إلى المسلم»(١٣٠).

ولكن «دي بوركينيه» لا يرى في النظام الجديد ما يراه «بوريه» إذ يرى أنه لمصلحة المسيحيين، بل إنه ينهي سلطة الدروز على المدى البعيد، وذلك لأنه جمل الميزان «يميل لمصلحة المسيحيين، حيث تتبخر الأوهام المبنية على أساس إنشاء تابعية درزية»، وأن أموراً كثيرة «يجب أن نتركها للزمن» (١٣٢).

ويبدو أن نظام شكيب أفندي لم يُرض أي طرف من الأطراف، وخصوصاً فيما يتعلق بالتدابير التي اتخنت لإدارة هذه المناطق (المختلطة)، فقد بدأ نصارى المناطق الدرزية، كدروز المناطق النصرانية، بالتذمر، وكذلك شعر المقاطعجيون بالحيث الذي أدركهم وبالضربة القاصمة التي أنزلها بهم النظام الجديد، ثم إن فرنسا لم تكن راضية عن الطريقة التي يتم، بواسطتها، اختيار الوكلاء في هذه المناطق، فبينما عمد شكيب أفندي إلى اختيار مؤلاء الوكلاء بطريقة الافتراع(١٣٠١)، طالب «بوريه» فتصل فرنسا ببيروت، أن يتم اختيارهم وفقاً «للوائح نتضمن أسماء المرشعين، وليس اختيارهم بالقرعة، كما جرى»، وقد استطاع «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الاستانة، إقناع سفراء الدول الأوروبية الأخرى بذلك، وأرسلوا، جميعهم، رسائل بهذا الصدد، إلى

الباب العالى الذي قبل اقتراحهم (١٣٥). إضافة إلى ذلك، فقد طلب «دي

بوركينيه» من «رشيد باشا» (ناظر الخارجية العثمانية الذي حلّ محل شكيب أفتدي) أن يستميد الموارنة «الذين تمتعوا، في كل حين، وتحت حكم الأمراء، بامتيازات دينية لم يعرفها مسيحيو المقاطعات الأخرى في الامبر اطورية» هذه الامتيازات، بكاملها(١٢٦). يضاف إلى ذلك ما أثير، في فرنسا، من احتجاجات بسبب تقليص امتيازات الموارنة في النظام الجديد، فقد ألقى «دي ملفيل» خطاباً، في محلس النواب الفرنسي، بتاريخ ١٥ حزير ان ١٨٤٦، ألقي فيه اللوم على الحكومة الفرنسية وعلى أوروبا كلها التي استهانت بخطورة الأوضاع، في جبل لبنان، على المسيحيين خصوصاً، ورأى أن ما دبّر عام ١٨٤٢ من قسمة الجبل إلى قائمقاميتين، إنما دبر «في زوايا غرف الوزارات» وان مدبرها «رجل راجح النفوذ في أوروبا، وهو المسيودي مترنيخ» مما أدّى إلى «استمرار الشقاق وتواصل البلايا على مسيحيى جبل لبنان»، ثم طالب «بإعادة السلطة القديمة الوحيدة المسيحية إلى الجبل، وذلك «بتسليم زمام الحكم إلى الأمير بشير» الذى الم يزل حاصلاً على ثقة الأمنين المتعاديتين المعتادتين، منذ زمن طويل، على حكمه الأبوى" (١٢٧). وألقى «دى لامارتين» بدوره، وفي اليوم التالي، خطاباً في المجلس النيابي نفسه، متَّهماً الحكومة الفرنسية «بضعف بصيرتها في المسألة الشرقية المظمى منذ سنة ١٨٣٦، بل بقلة الشهامة والحزم والعزم»، وطالب «بالرجوع إلى الحالة التي كانت عليها سوريا سنة ١٨٤٠» وبإعادة «وحدة السلطة والإمارة» إلى «يد الأمير بشير»(١٢٨). ثم ألقي «الكونت دى كاتر بارب» خطاباً في المجلس المذكور، بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٤٧، تلا، خلاله، عريضة من موارنة الجبل يطالبون فيها فرنسا «برفع نير الحكومة التركية الظالم عنا، وإعادة أميرنا المسيحي إلى حكم جميع طوائف جبل لبنان، (١٢٩). لذلك، فإن فرنسا لم تر في نظام شكيب أفندي إلا تسوية موقتة

لوضع الجبل، مؤملة أن يعود العكم فيه إلى سلطة مسيعية، مارونية خصوصاً، بزعامة الأمراء الشهابيين، بعكس بقية الدول الأوروبية التي رأت في هذا النظام «تسوية سعيدة تويد استقلال الجماعات المسيعية في جبل لبنان، وتعطيهم ضمانات جديّة، (١٤٠٠، وهكذا، فقد عمدت هذه الدول إلى تأكيد وجودها في جبل لبنان عن طريق إقامة مؤسسات تبشيرية وتعليمية فاعلة وذات نفوذ كبير، فأسّست الإرساليات والمدارس والجمعيات الإنكليزية والأميركية والروسية والفرنسية والنمساوية، وعاد التنافس بين هذه الدول على التأثير في الجبل وسعي كل منها لأن تعليمه بطابعها، رغم أنه كان من الواضح أن الطابع الغالب فيه هو لفرنسا ذات النفوذ والتأثير الكبيرين على مسيعيه عموماً، وموارنته خصوصاً (١٤١٠).

وإذا كان نظام شكيب أفندي قد وجه ضرية قاصمة إلى الإقطاع، كما
قدّمنا، فإنه، بمكس ذلك، قد أتاح الفرصة لطبقة جديدة، غير طبقة
الإقطاعيين، أن تبرز وتتسلم زمام المبادرة في الجبل، ألا وهي طبقة
الإكليروس (في القائمقامية النصرانية)، ذلك أن «مؤسسة المجالس الإدارية»
في القائمقامية كانت بحاجة إلى «معادلة ما مع امتيازات الإقطاع». وهكذا، فقد
كانت هذه المؤسسة «تكبر» بقدر ما كانت مؤسسة الإقطاع «تضمحل»، وذلك لأن
«مجمل الأعضاء الذين يشكلون المجالس كانوا يختارون من الإكليروس
«مجمل الأعضاء الذين يشكلون المجالس كانوا يختارون من الإكليروس
المسيحي»، وبمعنى آخر، فإن الإكليروس «هو الذي ورث الإقطاع، بصورة
نهائية، وخصوصاً في بلد «يشكل الدين فيه التابعية الوحيدة، (١٤٢).

كان لا بد، إذن، من أن يتكتل الإقطاع ويتضامن في وجه الطبقة الجديدة، أي الإكليروس، وأن ينحاز الفلاحون إلى هذه الطبقة الجديدة ويتحدون معها ضد الإقطاع، خصوصاً أن معظم الإكليروس هم من أصول فلاحية. وكان قد اعتلى سدّة البطريركية المارونية، بعد وفاة البطريرك بوسف حبيش (عام ١٨٤٥) بطريرك ضعيف تعوزه «قوّة الشخصية» هو البطريرك بوسف الخازن(١٤٢) الذي لم يتمكن من أن يجمع الموارنة، موحدين، تحت سلطته الروحيّة والزمنيّة، كما كان سلفه قد فعل، فإذا بهؤلاء ينقسمون إلى معسكرين: معسكر الإكليروس ويعضده الفلاحون، مقابل معسكر المشايخ الإقطاعيين. إلا أن الخلاف بين هذين المسكرين لم ينفجر في عهد البطريرك يوسف الخازن ومعاصره القائمقام حيدر أبي اللمع، وذلك لأن البطريرك كان يأنف من مناصرة الفلاحين باعتباره متحدراً من أسرة اقطاعية عربقة في الجبل، بينما كان القائمقام ممسكاً بزمام الأمور في القائمقامية بشكل قوى وحاسم، مما جِمل الأمور تستمر، هادئة، مستقرة، كنار تتأجج تحت الرماد، وظلت على هذه الحال إلى أن توفي البطريرك والقائمقام، كلاهما، عام ١٨٥٤، فاعتلى، سدة البطريركية البطريرك بولس مسعد، وكان رجلاً «شديد التعصب مبغضاً لرجال الإقطاع»، ولكن الموارنة اختلفوا فيما بينهم، على من يتسلم منصب القائمقام، فاختبر الأمير بشير عساف أبي اللمع (في ١١ أبار ١٨٥٤) ليكون قائمقاماً موقتاً (لمدة أربعة أشهر ونصف) ريثما يتم اختيار قائمقام أصيل، ثم اختير في المام نفسه (١٨٥٤) الأمير بشير أحمد أبي اللمع، وكان قد ولد درزياً، ثم تنصِّر، فرفض قسم من الموارنة القيول به وتمسكوا بسلفه بشير عساف، مما جعل الموارنة ينقسمون إلى فتُتين: عسافيين وأحمديين(١٤٤)، ولكن ذلك لم يحل دون استمرار بشير أحمد في منصبه حتى أحداث عام ١٨٦٠ (١٤٥).

إلا أنه، ما أن أطل عام ١٨٥٨ حتى أضحى الشرخ كبيراً بين طبقتي الإقطاعيين من جهة والفلاحين ومعهم الإكليروس، من جهة أخرى، مما ولد الانفجار الشهير الذى عرف بثورة وطانيوس شاهين».

وإذا كان الإنقسام في قائمقامية النصارى قد بدا أفتياً، أي طبقياً، فإن الإنقسام في قائمقامية الدروز بدا، بعكس ذلك، عمودياً، أي عائلياً، حيث بدأت تبرز، من جديد، «الغرضية» المعروفة باسم «اليزبكية – الجنبلاطية»، وكان قد تزعم الجنبلاطيين «سعيد جنبلاط» ابن الشيخ الشهير «بشير جنبلاط» خصم الأمير بشير، (وكان قد قتل إثر معاركه مع هذا الاخير عام ١٨٢٥)، وذلك بعد أن اعتزل «نعمان»، أخو سعيد، السياسة وتركها لأخيه الأكفأ والأجدر و«الأشد طموحاً» (١١٦). وكان الجنبلاطيون مدعومين بالإنكليز ومندوبهم في الجبل «الكولونيل روز»، أما اليزبكيون، وكان زعيمهم ناصيف أبو نكد، فكانوا أقل تماسكاً وأقل عدداً، لذا، لم يتمكن المثمانيون، ومعهم الفرنسيون، من رهمهم الي مستوى المواجهة الحقيقية مع الجنبلاطيين.

إجتمع الدروز حول سعيد جنبلاط الذي طمح إلى منصب القائمةامية، ولكن المثمانيين، ومعهم الفرنسيون، تصدّوا لهذا الطموح وراحوا يوغرون قلب القائمةام الأمير أمين إرسلان على خصمه المحتمل، ونجعوا في ذلك حينما القائمةام الأمير أمين (عام ١٨٤٩) الوصاية التي كان قد فرضها مشايخ الدروز، بزعامة الجنبلاطيين عام ١٨٤٣) الوصاية التي كان قد فرضها مشايخ الدروز، بزعامة الجنبلاطيين عام ١٨٤٣، على أخيه القائمةام السابق الأمير أحمد وحيث كان عليه أن لا يقرّر أي أمر مهم في القائمةامية إلا بعد استشارتهم)، وجنبلاطيين، وفي اتحاد لم يسبق له مثيل، حول سعيد جنبلاط، وبين السلطات المثمانية التي ما فتئت تنقم عليه وعلى عشيرته، مما دفع بالدروز إلى القيام بالعديد من أعمال المصيان (بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٣) مؤيدين بالانكليز، وقد سئموا مواجهة الدروز، ولمسوا «عجز الفرنسيين عن مقاومة سعيد جنبلاط والنفوذ البريطاني، قرّروا مهادنة مؤلاء، فصادقوهم،

وحشدوا منهم، في حرب القرم ضد روسيا عام ١٨٥٣، نحو ثلاثة آلاف رجل، بقيادة الأمير أمين نفسه. ولعب الوالي الجديد «خورشيد باشا، عام ١٨٥٧، دوراً مهماً في التقريب بين الدروز والعثمانيين، مما جعل «مشايخ الدروز ووكلاءهم، يزدادون تمنتاً وغطرسة في وجه الفلاحين الموارنة في المناطق المختلطة، وظل البريطانيون، وممهم العثمانيون، يدعمون الدروز، بينما كان الفرنسيون، ومعهم النمساويون، يدعمون حزب الفلاحين والإكليروس الماروني (١٤١٧)، مما زاد النار، المضطرمة تحت الرماد، تأججاً والتهاباً، حتى حان موعد الانفجار عام ١٨٦٠، والذي عرف «بحرب الستين». وكان على الدروز، يومذاك، القائمقام الأمير محمد إرسلان الذي خلف والده في هذا المنصب، بعد وفاته عام ١٨٥٩، وبأمر من خورشيد باشا نفسه، كما كان على الموارنة الأمير أحمد أي اللمع(١٨١٠).



نحن، إذن، أمام قائمتاميتين: درزية ونصرانية، كيانين طائفيين يتجانسان في الشكل ويتناقضان في الجوهر، إذ يحكم كلاً منهما قائمقام من طائفة الأكثرية في القائمقامية، يرأس مجلساً إدارياً متعدد الطوائف محدد الصلاحيات. فبينما نجد النظام الجديد، في قائمقامية الدروز، يقوم على حكم يكاد يكون «جماعياً» مشتركاً بين القائمقام ومشايخ الإقطاع من طائفته، نجد النظام نفسه، في قائمقامية النصارى، يقوم على حكم ليس هو بالجماعي، وعاجز عن أن يكون «فردياً»، بسبب تناقض المصالح بين القائمقام وأصحاب الإقطاع من جهة وبينه وبين الفلاحين والإكليروس من جهة أخرى.

وفي مقارنة دقيقة بين سلطات كل من القائمقامين، الدرزي والنصراني، يذكر «شميدت Schmidt» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت، في رسالة منه إلى «الفيكونت دي لاهيت Vicomte De La Hitte، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ 10 نيسان 100، ان المشايخ الدروز الذين يعتبرون أنفسهم مساوين للقائمقام في الرتبة، لا يسمحون لهذا الأخير بأن يمارس سلطاته إلا بعد أن يوقع معهم وثبقة «أصبحت اليوم عامة» يقتسم، بموجبها، مع «المائلات الكبرى الست التي تحكم المناطق المختلطة»، الرواتب والتعويضات التي يقبضها، بحكم منصبه، من الحكومة المثمانية. وهو أمر لا يوجد في قائمقامية النصارى، حيث لا يلتزم القائمقام بمثل هذه الوثبقة، ذلك أنه «لا يمثل شيئاً على الإملاق»، فهو «عرضة لكل المؤامرات التي يحيكها المشايخ المسيحيون المسيطرون على البلاد» دون أن تكون لديه «الوسائل اللازمة للسيطرة عليهم» أو مقاومتهم»، كما أنه لا يمتلك قوات بتصرفه، وواذا وجدت، فليس لديه سلطة أو مقاومتهم»، كما أنه لا يمتلك إلا ظل سلطة» (واذا

حواشي الفصل الأول

- (۱) رسالــة ددي بوركينيه، إلى دغــيزو، بتــاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٨٤٢ (١٥) (Ismaīl, Doc. T.26) (١٩٤٨)
- (۲) من مذكرة صارم أفقدي، ناظر الخارجية العثمانية، إلى «البارون دي بوركينيه»، وساثر سفراء الدول الكيرى الخمس، بتاريخ ٧ كانون الأول ١٨٤٢ (265 - 264 (bbid, pp. 264).
 - (٣) أنظر مذكرات سفراء الدول الكبرى الخمس في (192 181 , pp. 281).
 - (٤) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ زحلة، ص ١٧٦.
- (٥) كان الكولونيل روز السفير الإنكليزي المعتمد في سوريا، قد افترح على أسعد باشا تميين سعيد بك جنيلاط فاثمقاماً لقائمقامية الدروز، إلا أن أسعد باشا لم يأخذ بافتراح روز، وعين الأمير أمين ارسلان بهذا المنصب، ويعزو د. عادل اسماعيل سبب ذلك إلى أن أسعد باشا ءلم يكن يرغب في إعادة تجرية بشير فاسم الذي كان معروفاً بخضوعه للإنكليزة خصوصاً أن اختيار جنيلاطي لهذا المنصب ميقي، نفوذ الإنكليز في القائمقامية، ثم وإن الدروز كانوا منقسمين بين يزبكيين وجنيلاطيين، وتعيين جنيلاطي في هذا المنصب سيؤدي إلى انقسام أعمق بين الدروز، (Jessell, Histoire, T.IV, P. 200).
 - (٦) كانت مهمة خليل باشا تتحصر في ثلاث مسائل:
 - ١ مسألة التمويضات المترتبة للمسيحيين على الدروز من جرّاء أحداث ١٨٤١.
 - ٢ مسألة المناطق المأهولة، بكاملها، بالمسيحيين والواقعة في القائمقامية الدرزية.
 - ٣ مسألة المناطق المغتلطة (Ismail, Histoire, T.IV, p. 218).
- (٧) مؤلف مجهول، حسر اللثام، ص ١١٥ ١١٦، وقد سبق أن قدّمنا الكثير من البراهين على
 التحريض الأوروبي، والفرنسي خصوصاً.
- (A) رسالة «دادلبرغ Adelberg"، قنصل النمسا ببيروت، إلى الكونت «شترومر» سفير النمسا في الأستانة، بتاريخ ٥ أيلول ١٨٤٤، (31 - 90. Julya). وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤. (bid, p. 26)). ويذكر «دي بوركينيه» في

- رسالته إلى مغيزوه بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤٤، أنه سمى جاهداً لنقل بعض المناطق المختلطة إلى سلطة الأمير حيدر قائمةام النصارى، فلم يوفق (bid., p. 38)).
- (4) Histoire, T.IV, p. 253) وانظر، للاقتراح الثاني: رسالة «يوجاد» فتصل فرنسا ببيروت» إلى «الكونت دي بوتنقال Comte de Buterwal» سفير فرنسا في الأستانة، يتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٤، (smail, Doc. T.27, p. 62).
 - Ismaïl, Histoire, T.IV, p. 257. (1.)
 - Ibid, pp. 264 267. (11)
 - Ismaïl, Doc. T.26, pp. 296 297. (۱۲)
 - (١٣) أنظر هذه الرسائل في (108 1999).
 - Ibid, p. 308. (\£)
 - (١٥) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٦ شياط ١٨٤٢ (311 310).
 - Ibid, p. 311. (17)
- (١٧) أنظر رسالتي «دي يوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ و١٧ أذار ١٨٤٣ (317 ١٨٤٩) (ibid, pp. 314) ومذكرة صارم أفقدي ناظر الخارجية المثمانية إلى صرفت أفقدي الترجمان الأول للديوان المثماني، بتاريخ أول آذار ٦٨٣ (319 - 318 ,pp. 318).
 - Ismaîl, Histoire, T.IV, p. 226. (\A)
- (١٩) رسالة ددي بوركينيه وإلى دغيزو ، بتاريخ ٢٧ حزيران ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T. 26, p. 322).
 - (٢٠) رسالة ددي بوركينيه، إلى مغيزو، بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٣ (Ibid, p. 328)).
- (۲۱) ,ibid (کان الدروز، مدعومین بالکولونیل روز، بطالبون بأن تظل دیر القمر، کما کانت دائماً، مقرآ للأمراء الدروز (Smail, Histoire, T.IV, p. 227).
- (٢٢) تقرير «كور» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٥ حزيران ١٨٤٢ (Ismaïl, Doc. T.26, p. 323).
 - Ibid, pp. 323 324. (YT)
 - (٢٤) أنظر رسائل هؤلاء السفراء في (353 1bid, 341).
 - (٢٥) أنظر: 15mail, Histoire, T.IV, pp. 226 230
- (٢٦) 1002 1018, pp. 229 . وانظر «ترتيبات ۲ أيلول ١٨٤٤» في رسالة «دادلبرخ» فقصل النمسا ببيروت إلى «الكونت دي شترومر» سفير النمسا في الآستانة، حيث جاء ما يلي:

- « يحكم الجبل فائمقامان، كما تقرر عام ١٨٤٢.
- يكون لدير القمر نائباً قائمقامين (وكيلان)، مسيحي ودرزي، ,Doc. 27, (Ismaīl, Doc. 27, مسيحي ودرزي، ,pp. 30 31)
- (۲۷) أنظر رسالة «بوجاده قنصل فرنسا ببيروت» إلى «الكونت دي بوتتقال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الأستانة، بتاريخ ۱۰ أيار ١٨٤٥، ويذكر هذا الفنصل أن الأثراك، ويازيلي قنصل روسيا، يسمون جهدهم للفصل بين الموارنة والروم الكاثوليك، وانه «من المؤكد أن الروم الأرثوذكس (المنشقون) قد أخذوا جانب الدروز في عدة مواقع», (Ismail).
 Ooc. T. 27, p. 198).
- (۲۸) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ۲۲ أيلول ۱۸٤٥ (Ibid, p. 417) ورسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ۳ تشرين الأول ۱۸٤٥ (Ibid, p. 422).
 - Ibid, p. 418. (Y4)
- (٣٠) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ٧٢. ويجدر التنبيه إلى أن «الباءه في «بتسمية» هي «بالدية» في «بتسمية» هي «باد الترك» وهذا يعني، لغوياً، أن «قائمقامية الموارنة» أصبحت تعرف «بتأئمقامية النصاري».
 - (٣١) ضاهر، مسعود، الجدور الدينية للمسألة الطائفية في لبنان، ص ٤٣٢.
 - (٣٢) أنظر رسالة «بوجاد» المشار البها أعلام (Ismail, Doc. T.27, p. 417).
- (٢٣) رسالة مفيزوه إلى ددي بوركينيه، بتاريخ ١٣ نيسان ١٨٤٤ (Ismail, Doc. T.26, p. 358).
 - Ibid, p. 359. (T£)
 - Ibid, pp. 359 360. (To)
 - Ibid, pp. 361 362. (T7)
 - (٣٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى مغيزو، بتاريخ ٧ أيار ١٨٤٤ (370 369).
 - Ibid, pp. 371 372. (TA)
 - (٣٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, p. 406).
 - (٤٠) تقرير «كور» إلى السفير «دى بوركينيه» بتاريخ ١ حزيران ١٨٤٤ (Bbid, p. 408)).
 - (٤١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٤٤ (Ibid, p. 424)).
 - (٤٢) الرسألة نفسها (bid, p. 427).

- (٢٢) رسالـة «دي بوركينيه» إلى «بوجـاد» فتصل فرنسا ببيروت، في... حــزيران ١٨٤٤ (1814 - 491), (Ibid, pp. 429).
 - (££) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ حزيران ١٨٤٤ (434 433).
 - Ibid, p. 439. (£0)
 - Ibid, p. 440. (£7)
 - (٤٧) رسالة دي بوركينيه، إلى «كور» بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٤ (442 441).
 - (٤٨) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٤ (Ibid, p. 444).
- (٤٩) رسالة «الكونت دي جرناك Comte de Jernac» القائم بالأعمال الفرنسي هي لندن إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ تموز ١٨٤٤ (Ismail, Doc., T.27, p. 18).
 - Ibid, pp. 19 20. (0 ·)
- (٥١) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤ (77 28 1bid, pp. 2- 26 27)، وانظر، كذلك، وفي الموضوع نفسه، رسالة «دادلبرخ» فتصل النمسا العام في بيروت، إلى «الكونت دي شترومر، سفير النمسا في الأستانة، بتاريخ ٥ أيلول ١٨٤٤ (31 - 30 pp. 30)).
 - (٥٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٤ (lbid, p. 28).
 - lbid (٥٣). وانظر رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوجاده بتاريخ ٢٢ أيلول ١٨٤٤ (bbid, p. 36).
 - (٥٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى دغيزو» بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٨٤١ (39 38 39).
- (٥٥) رسالة «الكونت دي بوتفال» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الأستانة، إلى «غيزو»
 بتاريخ ٦ ك١ ١٨٤٤ (50 50, (bbid, pp. 57).
- (٥٦) رسالة «دادليرخ» القنصل النمساوي العام بييروت، إلى «الكونت شترومر» سفير النمسا في الأستانة، بتاريخ ١٧ ت. ١٨٤٤، (69 - 68 (bid, pp. 68).
 - Ibid, pp. 69 70. (ov)
 - Ibid, p. 70. (0A)
- (٥٩) رسالة «الكونت بوتشال»، القائم بأعمال سفارة فرنسا في الآستانة، إلى «غيزو» وزير
 الخارجية، بتاريخ ٢ شياط، ١٨٤٥ ((bid, p. 109)).
 - Ibid, pp. 143 144. (٦٠)
 - (٦١) رسالة «بوتثقال» إلى «غيزو» بتاريخ ٦ شباط ١٨٤٥ (١bid, p. 114).

- (٦٢)رسالة دغيزوه إلى موتثقال، بتاريخ ١٥ آذار ١٨٤٥ (Ibid, p. 145).
- (٦٢) رسالة مغيزوه إلى موتتقال، بتاريخ ٢٧ آذار ١٨٤٥ (١bid, p. 151).
 - Ibid, pp. 151 152. (%)
- (٦٥) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية ٦٦٣ ١٦٦. وبازيلي، سوريا ولبنان، ص ٣٩١ وأبو شقرا، العركات، ص ٥٣ - ٥٤.
 - (٦٦) سميليا نسكايا، م. ن. ص ١٦٧ (عن وثائق السفارة الروسية في الآستانة).
 - (٦٧) بازيلي، م. ن. ص ٣٩١ ٣٩٢.
 - (۱۸) م. ن. ص ۲۹۷.
 - Ismail, Doc., T.8, p. 161. (٦٩)
- (۱۷۰) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲۱ ك ۱۸٤۷ (ملحق رقم ۱) .Commerciale, T.III, p. 229)
- (۱۷) لقد جرى قتال في زحلة، كما أن قوات من كسروان زحفت جنوباً نحو ساحات القتال، إلا أن هذه القوات لم تصل إلى دير القمر لتجدتها، كما كان مخططاً لها، بل اكتفت بالقيام بممليات ضد الدروز، في الساحل الجنوبي، وفي الشوف، بين صيدا ودير القمر.
 - Churchill, the Druzes and the Maronites, pp. 91 92. (YY)
- (۷۳) رسالة «بوجاد» إلى الكونت «دي بونتفال» بتاريخ ٤ أيار ١٨٤٥ ,T.27, ١٨٤٥) (p. 164) .p.
 - Ibid, p. 163. (Y1)
 - Ibid, pp. 164 168, (Vo)
 - (٧٦) أنظر نص هذه المذكرة في (88 87 Ismaīl, Doc., T.8, pp. 87).
 - (٧٧) أنظر رسالة وجيهي باشا هي (94 89 lbid, PP. 89).
- (٧٨) رسافة «دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الآستانة، إلى «غيزو»، وزير خارجية فرنسا، بتاريخ
 (٧٨ أوار 175) (bbid, T.27, p. 175)
 - Ibid, p. 174. (Y4)
 - Ibid, p. 175. (A+)
 - Ibid, p. 176. (A1)

- (A۲) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲۷ أيار ۱۸٤٥ (Ibid, p. 176).
- (٦٢) رسالة «دي بوركيتيه إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٤٥ (bid, p. 205) وانظر نص الاتفاقية باللفتين: الفرنسية (215 - 212 - (bid, pp. 212)، والعربية: (الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ١٨٨ - ١٩١١).
- (٨٤) أنظر التدابير التي اتخذها وجيهي باشا وأرسل نسخة منها إلى القناصل الأوروبيين
 الخمسة ببيروت في ٢٧ حزيران ١٨٤٥ (227 225, Janail, Doc., T.27, pp. 225).
- (٨٥) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» يتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥ (lbid, p. 252) المستندة إلى رسالة القنصل «بوجاد» فتصل فرنسا ببيروت إلى السفير «دي بوركينيه» بتاريخ ١٣ تموز (bid, p. 256).
 - (٨٦) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٧ تموز (Ibid, p. 250).
 - (٨٧) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٤٠٦.
 - (۸۸)رسالة ددې بوركينيه، إلى دغيزو، بتاريخ ۲۷ تموز (Ismaïl, Doc. T. 27, p. 251).
- (٨٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى الأمير ال تيربان Turpin بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٤٥ (١٥٤ (bid, p. 261)).
 - (٩٠) بازيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٦.
- (٩١) رسالة دي بوركينيه، إلى دغيزو، بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ismaïl, Doc., T.27, p. 320).
 - (٩٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٠ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 333).
 - (٩٣) رسالة «دي بوركينيه» إلى دغيزو، بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 321).
 - Ibid. (9£)
 - (٩٥) رسالة شكيب أفتدي إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٤٥ (269 268).
- (٩٦) الرسالة نفسها (271 899 1908) وانظر: مذكرة الباب المالي إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس في ٢٨ تموز ١٨٤٥ بشأن تنظيم الجبل (bid, pp. 380).
 - (٩٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 320).
- (٩٨) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 336)، وانظر هذه المناقشات كاملة هي الرسالة نفسها (343 - 163), المناقشات كاملة هي الرسالة نفسها (343 - 753
- (٩٩) رسالة «بوجاد» إلى «بوركينيه» بالتاريخ المشار إليه أعلاه (1842 1841 , وانظر: بازيلي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

- (۱۰۰) بازیلی، م. ن. ص. ن. ورسالة «بوجاد» (Ibid, p. 342).
- (۱۰۱) الخازن، محررات، ج ۱: ۲۱۸ ~ ۲۲۷ (تعليمات شكيب أفتدي وثيقة رقم ۱۲٤) وانظر: Ismail. Doc., T.28, pp. 212 - 221
- (۱۰۲) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ۸۲ ۲۷ و Lagustion du Libar و Ortina. 342 م. وانظر: الصليبي، كمال، تاريخ لبنان العديث، ص ۱۰٦ – ۱۰۸، وحريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص ۱۹۵ – ۱۹۵.
- (١٠٣) الإنذار الذي وجهه السفير الفرنسي «دي بوركينيه» إلى الباب المالي بتاريخ ٧ تشرين
 الأول ١٨٤٥ (348 347 , Doc., T.27, pp. 347).
- (١٠٤) رسالة ددي بوركينيه، إلى دغيزو، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٨٤٥ (372 370).
 - (١٠٥) الرسالة نفسها (١٠٥).
 - (١٠٦) الرسالة نفسها (lbid, p. 368).
- (۱۰۷) مذكرة من ناظر الخارجية المشانية إلى السفارة الفرنسية في الأستانة، بتاريخ ۱۲ تشرين الأول ۱۸۱۵ (144 - 641).
 - (١٠٨) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٨ ١٠٩ وانظر: Jouplain, Op. cit. p. 342
 - (۱۰۹) الصليبي، المرجع السابق، ص ۱۰۹ و (Jouplain, Ibid.).
- (۱۱۰) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيا» بتاريخ ۲۱ أيلول ۱۸۱۵ ,727 (مسالة «بوجاد» (۱۸۵) ,837) (هندي. (۱۹۵ ۹۸) ويذكر القنصل أن مصدر أخياره هذه هو ترجمان شكيب أفندي.
 - (١١١) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٤٥ (Ibid, p. 422).
 - (١١٢) رسالة «بوجاده إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢٦ أيلول ١٨٤٥ (Ibid, p. 418).
- (۱۱۳) رسالة «بوجاد» إلى ددي بوركينيه» بتاريخ ۱۷ تشرين الأول ۱۸۵۵, (libid Doc., T.28, p. ۱۸٤٥) (36 - 35.
 - وانظر: الأسود، ابراهيم، ذخائر لبنان، ص ٢٢١ ٣٢٢.
 - (١١٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٤٥ (39 38 المال).
 - (١١٥) الرسالة نفسها (40 39).
- (۱۱۱) رسالة «بوجاد» إلى «دي بوركينيه» بتاريخ ٢ تشرين الأول (Ismaīl, Doc., T.27, ۱۸٤٥) (0.420 م.

- (١١٧) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٨٤ (Bid, T.28, p. 39).
- (۱۱۸) الأمر الصادر عن الياب المالي إلى شكيب أقندي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (lbid, p. ۱۸٤٥)
 (21 20 ورسالة «دي بوركينيه» إلى «بوريه Bourée» فتصل فرنسا ببيروت، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (bbid, p. 22)
 - (١١٩) رسالة «دي بوركينيه» إلى «بوريه» في ٢٦ تشرين الأول (24 33 lbid, pp. 23).
 - (۱۲۰) رسالة مكور Cor، إلى ودي بوركينيه، بتاريخ ۲۶ كانون الأول ۱۸٤٥ (Ibid, p. 91).
 - (۱۲۱) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٤٦ (Ibid, p. 93).
- (۱۷۲) تعليمات رشيد باشا، وزير الخارجية، إلى فؤاد أفندي، بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٨٤٦(lbid, ١٨٤٦) (97 - 95 .pp. 95
- (۱۹۲۳) رسالة ددي بوركينيه، إلى مفيزو، بتاريخ ۲۷ أيار ۱۸٤٦ (10id, p. 205) ورسالته بتاريخ ۷ حزيران ۱۸۶۲ (10id, p. 208)
 - (۱۲٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ٧ حزيران (Ibid).
 - (١٢٥) رسالة «دى بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٥ (259 257).
 - (١٢٦) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لينان، ص ٨٦.
- (۱۲۷) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المعررات السياسية، ج ۲۰ ؛ ۲۰۹ (وثيقة رقم ۱۲۰ نطاقة شكيب أفندي، ناظر الخارجية الشانانية، إلى ممثلي الدول الأوروبية الكبرى، بتاريخ ۲۸ تموز ۱۸٤۵) . وقد جاه في هذه النطاقة ما يلي:
 - وإن إدارة القرى المختلطة تتضمن ثلاثة وحوه:
 - وأولاً: المسائل الحقوقية.
 - وثانياً: الشؤون السياسية.
 - «ثائثاً: السلطة الإجرائية (الضابطة).
- قكل دعوى أو خلاف يقع بين أشخاص من طائفة واحدة، وله علاقة بالوجه الأول، ينظر فيه وكيل طائفتهم ويفصله منفرداً. أما اذا كان أحد المتداعين من طائفة وخصمه من طائفة أخرى، فلوكيل أحدهما ومتولي اقطاعة الآخر أن ينظرا مما في الخلاف، فإذا لم يتفقا يلجأ إلى التائمةام.

- ه أما في المسائل الممومية التي لها علاقة بشؤون السياسة كتنفيذ أوامر العكومة أو أوامر والي الولاية واستيضاء دخل البلاد، فالوكلاء يكونون وسطاء طائفتهم لدى أصحاب الإقطاعات لتنفيذ الأوامر.
- أما في ما له علاقة بالسلطة الإجرائية، فلما كان تقسيمها يعرفل عملها، فلا يمكن اشراك الوكلاء فيها، ولذلك، فعملاً بالقاعدة الجارية في كل مكان، يُعهد إلى أصحاب الإقطاعات، وحدهم مستقلين، يحفظ الراحة وقمع الاضطرابات. إنما متى سجن أحد أصحاب الإقطاعات شخصاً من غير طائفته، فينفق مع الوكيل على المقاب الذي استحقه، وعلى انزاله به، وإذا تباينت الآراء بخصوص الحكم، يكمأ إلى الثائمقام، ويحق للوكلاء أن يسهروا على عدم إساءة معاملة السجين قبل الحكم عليه، (م. ن. ص ٢٠٩).
 - (١٢٨) الصليبي، كمال، تأريخ لبنان الحديث، ص ١٠٧.
 - (١٢٩) طربين، المرجع السابق، ص ٨٦.
- (۱۳۰) رسالة «دي بوركينيه» سفير فرنسا في الاستانة إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ۱۷ أيلول (258 - 257 , 258 , Jonaii, Doc., T.28, pp.
 - (۱۲۱) رسالة «دي بوركينيه» إلى «كور» بتاريخ ۱۸ آذار ۱۸٤٦ (Ibid, p. 179).
 - Ibid, pp. 179 180. (۱۲۲)
 - (١٣٢) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Bid, p. 259).
- (۱۲٤) رسالة «دي بوركينيه» إلى «غيزو» يتاريخ ۱۷ ۱۸۵۲ (106, T.28, p. 106)، ورسالة أخرى من «دي بوركينيه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲۷ ۱۸۵۲ (110) (110)، وانظر رسالة «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ۲ ك ۱۸۱۵ (1044 - 1038).
 - ismail, Doc. T. 28, p. 110. (170)
 - Ibid, p. 111. (177)
- (١٣٧) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٢٤٧ ٢٤٨ (وثيثة رقم ٢٩: خطاب «دي ملفيل» في مجلس النواب الفرنسي).
- (١٢٨) م. ن. ج ١: ٢٦٧ ٢٦٨ (وثيقة رقم ١٣١: خطاب «دي لامارتينن» في مجلس النواب الفرنسي).
- (۱۲۹) م. ن. ج ۱: ۷۲۱ ۲۷۲ (وثيقة رقم ۱۳۲: خطاب «الكونت دي كاتريارب» في مجلس النواب الفرنسي).

- (١٤٠) طربين، المرجع السابق، ص ٨٧.
 - (١٤١) م. ن. ص. ن.
- (١٤٢) رسالة مدى بوركينيه، إلى مغيزوه بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Ismail, Doc. T. 28, p. 259).
 - (١٤٣) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.
- (۱٤٤) الصلهبي، م. ن. ص ۱۱۰ ۱۱۱، وانظر طربين، المرجع السابق، ص ۸۸ ۸۹. وانظر كذلك باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ۱۱۰.
 - (١٤٥) السودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص ٢٣٧.
 - (١٤٦) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٠.
 - (١٤٧) م. ن. ص ١١٣ ١١٤.
- (۱٤٨) السودا، المرجع السابق، ص ٣٣٧ و٣٤٠. وانظر: باز، رستم، مذكـرات رستم بـــاز، ص ١١٠.

ويذكر يوسف يزبك هي «أوراق لبنانية» ان الأمير «مجيد ارسلان» هو الذي تسلّم منصب القائمةامية الدرزية بعد وفاة الأمير أمين (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ١٠ : ٥٥) وذلك نقلاً عن مذكرات رستم باز، إلا أن رستم باز أورد هي مذكراته (ص ١١٠) ان الأمير محمد إرسلان هو الذي تسلم القائمةامية بعد أبيه. ويمثّق المؤرخ عارف النكدي على ذلك بقوله:

«١ - إن الأمير أميناً لم يل القائمةامية بعد وفاة أخيه أحمد، بل في حياته، عُزل أحمد بأمين، وقد يكون بصعاه ضده.

٢- لم يكن للأمير أمين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى، ومحمد هو الذي ولي القائمة امين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى، بعد ابن عمه الأمير ملحم بن حيدر. وكانت قائمة امية الدروز، ومن بعدها مديرية الشوف، التي سعيت، ملحم بن حيدر. وكانت قائمة المية الدروز، ومن بعدها مديرية الشوف، التي سعيت، بمد ذلك، قائمة المدينة المنظمة الدروية، منماً المنزع فيما بينهم، ثم انتهت إلى نسبب بك جنبلاط لاتفاق كلمة هذه المشيخة عليه، ضد الإرسلانيين، في فترة من الزمن. (يزبك، أوراق لينانية، مجلد ٢: ١١٥ – ١١٦). وجاء في رسالة بعث بها المستر «موره قنصل انكلترا ببيروت، إلى المير «هنري بولفر»، سفير انكلترا في الأستانة، بتاريخ ٢٠ ١١ داره ١٥٨٠ أن قائمةما الدروز (الأمير أميناً) طلب من خورشيد باشا تولية ابنه الأمير محمد مكانه على القائمة المقارة، بسبب مرضه فليي الباشا طلبه، (الخازن، المحررات

السياسية، ج ١: ٢٧٧)، ثم بعث مموره برسالة أخرى إلى سفير انكلترا في الأستانة (بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٥٩) يخبره فيها بوفاة الأمير أمين قائمقام الدروز (بتاريخ ٢ أيار)، وبعزم خورشيد باشا على تعيين ابنه الأمير محمد قائمقاماً أصيلاً، وانه طلب ذلك من الباب العالي (ج ١: ٣٦٣)، ثم بعث مموره برسالة ثالثة إلى «بولفر» (بتاريخ ١٤ تموز ١٨٥٩) يخبره فيها أن الأمير محمداً أصبح قائمقاماً أصيلاً تقائمقامية الدروز بدلاً من أيه المتوفى «وقد أبلغه والي صيدا خبر تعيينه لهذا المنصب في هذا الأسبوع، كما منح سعيد بك جنبلاط رتبة «اسطبل عامر» باعتباره «أهم صاحب الأسلام» في القائمقامية، وقد جملته هذه الرتبة «مساوياً للقائمقام» (ج ١: ٣٦٥).

- ismaīl, Doc., T.9, p. 357. (114)

- (١٤٠) طربين، المرجع السابق، ص ٨٧.
 - (١٤١) م. ن. ص. ن.
- (١٤٢) رسالة ودي بوركينيه، إلى وغيزوه بتاريخ ١٧ أيلول ١٨٤٦ (Ismail, Doc. T. 28, p. 259).
 - (١٤٣) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.
- (۱۱۴) الصليبي، م. ن. ص ۱۱۰ ، اا ۱۱۰ ، وانظر طربين، المرجع السابق، ص ۸۸ ۸۹. وانظر كذلك باز، رستم، مذكرات رستم باز، ص ۱۱۰.
 - (١٤٥) السودا، يوسف، في سبيل ليثان، ص ٢٣٧.
 - (١٤٦) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٠.
 - (١٤٧) م. ن. ص ١١٣ ١١٤.
- (۱٤۸) السودا، المرجع السابق، ص ۲۳۷ و ۲۴۰. وانظر: باز، رستم، مذكـرات رستم بــاز،
 ص ۱۱۰.

ويذكر يوسف يزبك في «أوراق لبنانية» ان الأمير «مجيد ارسلان» هو الذي تسلّم منصب القائمقامية المدرزية بعد وفاة الأمير أمين (يزبك، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٥٤٥) وذلك نقلاً عن مذكرات رستم باز، إلا أن رستم باز أورد هي مذكراته (ص ١١٠) ان الأمير محمد إرسلان هو الذي تسلم القائمقامية بعد أبيه. ويمثّق المؤرخ عارف النكدي على ذلك بقوله:

«١ - إن الأمير أميناً لم يل القائمقامية بعد وفاة أخيه أحمد، بل في حياته، عُزل أحمد بأمين، وقد مكون بمسامة ضنده.

٢- لم يكن للأمير أمين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى، ومحمد هو الذي ولي التقائمة أمين ولد اسمه مجيد، فإبناه هما: محمد ومصطفى، بعد ابن عمه الأمير ملحم بن حيدر. وكانت قائمقامية الدروز، ومن بعدها مديرية الشوف، التي سميت، يعد ذلك، فألمضامية الشوف، منحصرة في الأمراء الارسلانيين بإجماع كلمة المشيخة الدرزية، منماً للنزاع فيما بينهم، ثم انتهت إلى نسيب بك جنبلاط لاتفاق كلمة هذه المشيخة عليه، ضد الأرسلانيين، في فترة من الزمن. (يزبك، أوراق لينانية، مجلد ٢: ١١٥ - ١١٦). وجاء في رسالة بعث بها المستر مموره قنصل انكلترا بيبروت، إلى السير هفري بولفره، سفير انكلترا في الأستانة، بتاريخ ٢٩ أدار ١٨٥٨. أن فالمقام الدروز (الأمير أميناً) طلب من خورشيد باشاً تولية ابنه الأمير محمد مكانه على القائمةام الدروز (الأمير أميناً) طلب من خورشيد باشاً تولية ابنه الأمير محمد مكانه على القائمةام الدروز (الأمير أميناً) طلبه، فليي الباشا طلبه، (الخازن، المحررات

السياسية، ج ١: ٢٥٧)، ثم بعث معوره برسالة أخرى إلى سفير انكلترا في الأستانة (يتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٥٩) يخبره فيها بوطاة الأمير أمين قائمتام الدروز (بتاريخ ٢ أيار)، ويعزم خورشيد باشا على تعيين ابنه الأمير محمد قائمتاماً أصيلاً، وإنه طلب ذنك من الباب العالي (ج ١: ٢٦٣)، ثم بعث معوره برسالة ثالثة إلى «بولفره (بتاريخ ٤ تموز ١٨٥٨) يغيره فيها الأمير محمداً أصبح قائمتاماً أصيلاً لثائمتامية الدروز بدلاً من أبيه المتوفى موقد أبلغه وإلى صيدا خبر تعيينه لهذا المنصب في هذا الأسبوع، كما منع صعيد بك جنهلاط، رتبة «اسطبل عامر» باعتباره «أمم صاحب الأسبوع» في القائمتامية (قد جلاته هذه الرتبة «مسلوياً للقائمتام» (ولا ٢١٥٠).

- Ismail, Doc., T.9, p. 357. (1£4)

الفصل الثاني

القائمقامية الدرزية

تمتد القائمقامية الدرزية من طريق بيروت - دمشق شمالاً حتى ظهر البيدر والحدود الشرقية لاقليمي جزين والعرقوب شرقاً، فالعدود الجنوبية لإقليم التفاح (نهر الزهراني) جنوباً، فساحل البحر غرباً، وتضم المقاطعات التالية (باستثناء صيدا، مركز الولاية، ودير القمر التي شكلت مديرية مستقلة عن القائمقاميتين الدرزية والنصرانية): (أنظر الخارطة).

۱ - مقاطعة الساحل الجنوبي: وتمتد من طريق بيروت - دمشق شمالا إلى مصب نهر الغدير شمال خلدة جنوباً، ومن كفرشيما شرقاً إلى ساحل البحر غرباً. ومن بلدانها: كفرشيما (قرية الفضة) وحارة حريك والليلكي وتحويطة الفدير ويرج البراجنة، ويحكمها آل شهاب (موارنة).

٢ - مقاطعة المناصف، وتمتد من جسر القاضي شمالاً إلى وادي بيت الدين جنوباً، وكانت دير القمر قاعدتها قبل أن تصبح هذه الأخيرة مستقلة. ومن بلداتها: بيت الدين، ودير القمر (مديرية مستقلة) والمعاصر، وكفر قطره (قرية الاجتماع)، وكفر فاقود (قرية الزائر)، وبشتفين (ستة وجوه)، وكفر حمل، ودير بابا، ودير كوشي (دير الحبشي). من أشهر عائلاتها: آل نكد (دروز) وآل نعمة والبستاني وشاويش وأبو شاكر (موارنة).

٣ - مقاطعة الغربين: وتقسم إلى:

الغرب الأعلى، أو الفوقائي: ويمتد من طريق دير القمر القديمة إلى
 عاليه فنهر الغابون، وقاعدته عيتات.

ومن بلداته: عيتات، وعاليه، وبيصور، وعيناب، ودفون، وبسوس، والكحالة، وشملان، وسوق الفرب، ويذاذون (بدادون)، وبليبل، وحومال، ورمحالا، ومجدليا، والقماطية، وبخشتيه. ويحكمه آل تلحوق (دروز).

- الفرب الأسفل أو التحتائي: ويمتد من الشويفات إلى طريق دير القمر القديمة، وقاعدته الشويفات، ومن بلداته: الشويفات، وعين عنوب، وعرمون (تلة صفيرة)، ودير قوبل، والفساقين، وعين كسور، وصرحمور (سرحمول)، ويحكمه آل ارسلان (دروز).

٤ - مقاطعة الشحار: وتمتد من جسر القاضي إلى الدامور، وقاعدتها عبيه، ومن بلداتها: عبيه، وكفرمتى، والبنية، ودقون، وبمورتا، وعين درافيل، والناعمة، والمملقة، والدامور، وكليله، والبوم (وكانت تصنع البارود)، ومن أشهر عائلاتها: آل زين الدين وآل نور الدين (دروز)، ويحكمها آل نكد (دروز).

- ه مقاطعة الجردين: وتمتد من آخر حد الفرب الأعلى، أي من نهر الغابون، إلى نهر الصفا، عرضاً، وإلى المديرج طولاً، وتقسم إلى:
- الجرد الشمالي أو الفوقاني: وقاعدته بتاتر، ومن بلداته: بتاتر وبعمدون وشارون وشانيه والرويسه ومجدل بعنا (قرية الغنم).
- والجرد الجنوبي أو التحتاني: وقاعدته رشميا (راس الماء)، ومن بلداته: رشميا، وعين تراز، وشرتون، وكفر عميه، وشويت، والمشرفة، والرميلة، والدوير، وبدغان، ومن أشهر عائلات هذه المقاطعة: أل الخوري وآل صالح (موارنة) وآل عبد الملك (دروز)، ويحكمها ال عبد الملك.

٦ - مقاطعة العرقوبين: وتمتد من شرق المناصف إلى قمة جبل
 الباروك، ومن وادى الست إلى أول الشوف، وتقسم إلى:

- المرقوب الأعلى أو الفوقاني: وقاعدته عين زحلتا، ومن بلداته: عين زحلتا، وبمهرية، واغميد، والورهانية، ومن أشهر عائلاته: آل العيد (دروز) وأل بو ملحم (موارنة)، ويحكمه آل العيد.

- المرقوب الأسفل أو التحتاني: وقاعدته كفرنبرخ (القرية المباركة أو البركة)، ومن بلداته: كفرنبرخ، والباروك وعيندارة، وعين وزين والفريديس ومجدل المموش وبريح وبتلون. ومن أشهر عائلاته: آل المماد وآل أبو علوان (دروز) ويحكمه آل المماد.

٧ - مقاطعة الشوفين: وتمتد من وادي بيت الدين إلى أعلى جبل
 الشوف، وتقسم إلى:

- الشوف الحيشي أو الحيطي: وقاعدته المختارة، ومن بلداته: المختارة، وعماطور، وعين قتيه (عين القصبة)، وبعذران (المعونه) ومعاصر الشوف ومرستي وجباع الشوف وبطمة وحارة جندل ونيحا (الراحة) وكفرنيس وباتر الشوف وقلعة شقيف تيرون.

- الشوف السويجاني، وقاعدته بمقلين، ومن بلداته: بمقلين وعينبال وغريفة والجديدة والخربيه ومزرعة الشوف والكحلونية وبيقون والسمقانيه (الحمراء) وعترين. ومن أشهر عائلات هذه المقاطعة: آل حمادة وآل ذبيان وآل بعيني وآل عقيل وآل شمس وآل جنبلاط وآل عبد الصمد وآل أبو شقرا (وكلهم دروز)، ويحكمها آل جنبلاط.

٨ - مقاطعة اقليم جزين: وتمتد من الشوف الحيثي إلى بلدة جزين،
 وفاعدتها جزين، ومن بلداتها: جزين وبكاسين (المخفية) وفيتولة وبسرى

وروم وعازور وقطين وبنواتي وصليما والميدان وبيت الدين اللقش والحرف ومشموشة وخرايب صبّاح والحمصية والقبع وحيطورة وخرخيًا وسبميّا وحيداب والخربة وقتالة وأنان ومزرعة المطحنة وصفاريه وكفرحونة والمزيرعة وكفر تملا والفباطية والهويتية والماصوص والرخصة والحورانية وماروس ومراح المكنونية وعين الثفرة. من أشهر عائلاتها: آل الخوري وآل أبو رزق وآل المعوش. ويحكمها آل جنبلاط (دروز).

٩- مقاطعة جبل الريحان: وتمتد على منحدري جبل الريحان، وقاعدتها الريحان، ومن بلداتها: الريحان وميدون والوردية واللويزة ومليخ وجرجوع والدمشقية والميشية وتمره وعرمتى والزغرين وقروح والوازعية وألجرمق وخلة خازم والصريرة، ويحكمها أل جنبلاط (دروز).

١٠ - مقاطعة اقليم الخروب: وتمتد من الدامور إلى نهر الأولي، غرب مقاطعة الشوف، وقاعدتها شحيم، ومن بلداتها: شحيم وبرجا والدبية ومزبود والمغيرية وعانوت والبرجين والمعنية والوردانية وسبلين وحصروت وبكيفا وجون والبرغوثية ومجدلونا وداريا وعلمان وكفرمايا والزعوروية والزيتونية والقريعة وبسابا وبرجا. ومن أشهر عاثلاتها: آل الخطيب وآل عواد (مسلمون).

۱۱ - مقاطعة اقليم التفاح؛ وتقع في ضواحي صيدا، فوق الساحل، وقاعدتها الصالحية، ومن بلداتها؛ الصالحية والبرامية ولبما وكفرهالوس وكفرجرة وشواليق وكرخا وبرتي وحيتولة وجرنايا وكفرشلال ومجدليون ومراح كيوان والمحاربية والمجيدل وطنبوريت ودير بسين (درب السيم) وكفرحتى وبقسطا والحسانية الفوقية والحسانية التحتية وزغدرايا والحبابيه وعبرا والصالحية والبرامية وجون. ويحكمها آل جنبلاط (دروز)(۱).

وقد اتخذت «بيت الدين» مركزاً لهذه القائمقامية.

بلفت مساحة القائمة المرزية، حسب تقدير «بوريه» القنصل الفرنسي ببيروت، ما بين ١٢٩٤ و١٢٩٦ كلم الفرنسي ببيروت، ما بين ١٢٩٤ فرسخاً، أي ما بين ١٠٧٤ و١٩٤١ كلم (باعتبار أن الفرسخ يساوي ٤ كلم)، وبلغ عدد سكانها (عام ١٨٤٧) ما بين ٥٥ و٥٨ ألف نسمة موزعين، طائفياً، كما بلي:

(مسلمون سنة وشيعة)	دروز	روم ارثوذکس (متحدون، أينما كانوا، مع الدروز)	موارنة وروم كاثوثيك
٤٢٨٧ نسمة	۲۱۲۷۱ نسمة	١٤٤٤ نسمة	۲۷۵۲۵ نسمة
		۵۷۲۲۷ نسمة	والمجموع:

ويذكر «بوريه» أنه استقى هذه الأرقام من إحصاءات سبق أن رهمها إلى وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٨٤٤، وجاءت مطابقة لتلك التي أجراها سلفه «بوجاد» القنصل الفرنسي ببيروت عامى ١٨٤٤ و١٨٤٥٪ (٧).

وقد بعث «الكونت هس دي بوتتقال Le Comte His de Butenval» القائم بأعمال السفارة الفرنسية هي الآستانة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية، عام المدخ المحتاء السكان هذه القائمقامية لم يحدد مصدره، وقد شمل هذا الإحصاء مقاطعات: الساحل والمرقوب والشوفين والشحار والمناصف واقليم الخروب وجبل الريحان وجزين واقليم التفاح، ويلغ عدد سكان هذه المقاطعات، وفقاً للإحصاء المذكور، ٥٨٦٦ نسمة، موزّعين، طائنياً، كما يلي: موارنة ٢٧٠٤١ نسمة ودروز ١٥٨٦٥ نسمة ومسلمون سنة ٥٨٦٠ نسمة ومسلمون شيعة

المنطقة	مسيحيون	دروز	سنة	شيعة			
الساحل	V790	٧٥٠	٨٥٥	-			
العرقوب	٠٦٦٠	YY0 ·	-	-			
الشوفان	94	077A	-	-			
الشحار	797.	1.0.	-	-			
المناصف	1190	1790	-	-			
اقليم الخروب	777.	٤٥	789.	١			
جبل الريحان	777	۸۷۰	۸٧٠	-			
جزين	٥٣٢٠	٦٥	٥٤٠	-			
اقليم التفاح	TV00	٥	1-0	-			
المجموع	77.51	07.001	۰۲۸۰	1			
المجموع العام	۲۶۸۸۵ نسما	۲۲۸۸۰ نسمة					

ويبدو، من الرسالة نفسها⁽¹⁾، ان هذه الإحصاءات هي تلك التي كان القنصل «بوجاد» قد بمث بها إلى سفارة بلاده، وتحدث عنها خلفه «بوريه».

وفي رسالة من «بوريه» إلى «غيزو» بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧، هتر «بوريه» عدد سكان القائقمامية الدرزية بـ ٥٨٧٥٠ نسمة، موزعين، طائفياً ومذهبياً. كما يلى:

	7 n 1=					,
عدد	متاولة	مسلمون	دروز	مسيحيون	عدد	أسماء
السكان		(سنّة)			القرى	المقاطعات
707-	-	٤-	1020	1940	40	الفرب الأعلى
٤٠٩٥	-		7740	17	٧	الغرب الأسفل
٤٣٣٠	-	-	187.	781-	YV	الجرد
051.	-	-	440.	*77.	40	المرقوب
ATTO	-	-	078.	79.40	18	الشوف الأعلى
٤٦٩٠	-	-	7740	1740	٩	الشوف الأسفل
474.	-		1790	1190	14	المناصف
٥٠٢٠	-	-	1.0.	797.	۱۲	الشحار
7970	1	TE9.	٤٥	777-	٤٨	اقليم الخروب
47.	-	۸٧٠	-	٦٠	1.	جبل الريحان
0400	-	٥٦٠	٦٥	٥٣٣٠	٤٧	جزين
0777	-	1.0	۰	7700	71	اقليم التفاح
7910	-	V4.	٧o	7.0.	11	الساحل
(°) _{0AY0} .	١	0.000	Y A -	TTV10	YAY	المجموع

إلا أننا نرى «بوريه» نفسه يتخيط في ذكر أرقام مختلفة لعدد سكان هذه القائمقامية، في الفترة نفسها، بل وفي الرسالة نفسها (رسالته إلى غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٨٤٧)، فيذكر تارة أن عدد سكان «المناطق المختلطة» (أي القائمقامية الدرزية) يبلغ ٦٤٣٩٠ نسمة (مقابل ١٢٩٥٤٥ نسمة للقائتمامية النصرانية)، ثم يذكر، في الرسالة نفسها، وفي مكان آخر منها، أن عدد سكان القائمقامية الدرزية يراوح بين ٥٨ ألفاً و٦٣ ألف نسمة، مستثكراً، في كل حال، ادّعاء الخوري عازار «فور وصوله إلى باريس» بأن عدد سكان (جبل) لبنان (بكامله) يبلغ ١٠٢٥٠،٠٠٠ نسمة، ويملق على ذلك بقوله: «آتياً إلى فرنسا حديثاً، ليس لدى الخوري عازار فكرة صحيحة عن الحدود التي يجب أن يلتزم بها تجنباً للمبالغة بغية محاكاة العقيقة، (١).

إحصاءات أخرى: ونجد إحصاءات أخرى عديدة لسكان القائمقامية الدرزية، خصوصاً في أواخر عهدها، أي عام ١٨٦٠، وقبيل إنشاء المتصرفية، ومن هذه الإحصاءات:

١ – إحصاء قام به «الجنرال دي بوفور دوتبول» قائد الحملة المسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، وذلك في التقرير الذي رفعه إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط ١٨٦١ والذي افترح فيه إنشاء «حكومة لبنان» محدداً، بدقة ملفتة «النواحي والأماكن الواجب جمعها» لتشكيل هذه الحكومة، ومنها «النواحي التي تؤلف، حالياً، القائمقامية الدرزية» وهي: ساحل الجنوب، والفربان، والمرقوبان، ساحل الجنوب، والفربان، والمرقوبان، والشوفان، واقيم جزين، وجبل الريحان، واقيم الخروب، وفيما يلي تقصيل للمعلومات المددية التي يقدّمها لنا «دوتبول»، في هذا التقرير:

المقاطعة	موارتة	روم	נפק	دروز	متاولة	سئة	يهود	مجموع	عدد
		ارثوذكس	كاثوثيك						البنادق
الساحل الجنوبي	۲۰۰۰	1	٧0٠	-	1	-	-	770.	٤٠٠
الفربان	£	¥0	٧	٤٤٠٠	٧.,	-	-	177	****
المناصف									
والشعار	A0 · ·	£ · ·	11	1711	-	٥٠	۲	1890+	7
الجردان	70	14	10-	¥0··	-	-	-	ATO.	¥
المرقوبان	77	£0-	٦	Y0	-	-	-	7.40.	10
الشوطان	10	-	٧	A0	-	-	-	14	T0
اظيم جزين									
وجبل الريحان	1.1	-	1	٦.	169-	¥0.	-	174	***
اقليما الخروب									
والتفاح	1	-	10	-	٧	00	-	124	****
المجموع	*14	•070	44	1707-	774-	0.4	7	Auger	(*)1A40+

وإذ يقدر الجنرال «دوتبول»، في تقريره هذا، عدد الدروز في قائمقاميتهم بـ ٢٣٥٦٠ نسمة مقابل ٣٦٩٠٠ نسمة من الموارنة، ويقدر عدد البنادق فيها بـ ١٨٩٥ بندقية، وإذ نعلم أن الروم الأرثوذكس كانوا متّحدين مع الدروز، وان الروم الكاثوليك كانوا متحدين مع الموارنة (وهو أمر أكّدته معظم الوثائق الفرنسية)(٨)، سحيث يمكن حسبان الموارنة والسروم الكاثوليك معاً (٣٦٩٠٠ + ٩٨٠٠ = ٤٦٧٠٠ نسمة)، كما يمكن حسبان الدروز والروم الأرثوذكس معاً (٢٣٥٦٠ + ٥٦٥٠ = ٢٩٢١٠ نسمة)، نرى كم كـانت كفة الموارنية راجعية على كفة الدروز، عددياً، حتى في فاتمقامية الدروز نفسها.

وإذا أردنا أن نبالغ في تقدير مدى تحالف الروم الأرثوذكس مع الدروز

حتى نحسبهم يقاتلون جنباً إلى جنب ضد الموارنة المتحالفين، بالقدر نفسه، مع الروم الكاثوليك، نجد أن عدد البنادق الذي يحتمل أن يكون لدى الموارنة وحلفائهم (٢٩٧٠ نسمة) يكاد يبلغ مِثّلاً ونصف المثل (*) لعدد البنادق الذي يحتمل أن يكون لدى الدروز وحلفائهم (٢٩٢١ نسمة). وتظل النسبة نفسها إذا ما اكتفينا بحسبان نسبة عدد الموارنة (٢٩٣٠ نسمة) إلى عدد الدروز العرب نسبة عدد الدروز الموارنة يصل إلى المِثّل ونصف المثل لعدد الدروز فيها).

واللافت، في تقرير الجنرال «دوتبول» هو انه، في ختامه، وبعد ادخاله، في الحساب، عدد سكان المناطق والنواحي التي يجب ضمّها إلى «حكومة لبنان»، يقدر عدد الرجال المسلحين من الدروز بنحو عشرة آلاف رجل (٩٩٥٠) رجلاً / المسلحين من المسيحيين بأكثر من ٥٧ ألف رجل (٥٢٣٠ رجلاً)، مع الإشارة إلى أن هذا التقرير يقدّر عدد السكان الموارنة في الدولة المقترحة (حكومة لبنان) بـ ٢٠٨١٨٠ نسمة (من أصل ٤٨٧٩٥ نسمة، وهو عدد كل سكان لبنان المقترح)، كما يقدّر عدد الدروز في هذه الدولة المقترحة بـ٢٤٤١ نسمة، حيث تبلغ نسبة عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الدورة من عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الدورة من عدد السكان الموارنة إلى عدد السكان الدورة من عدد السكان الدورة من عدد السكان الدورة من الأربعة أضماف.(٩٠).

۲ - الإحصاء الذي قدمه درينشارد أدواردزه لمدد سكان كل من قائمقاميتي الدروز والنصارى (عام ۱۸۹۰)، وهو يذكر أنه استقى المعلومات الواردة في هذا الإحصاء من دوثيقة رسمية»، معتبراً إياها «الأكثر صحة وكمالاً»، وقد قدر عدد سكان قائمقامية الدروز بـ ۱۹٤۷ نسمة، موزّعين على المقاطعات، ووفقاً لطوائقهم، كالتالى:

^(﴿) المِثْلِ = المماثل، والنظير، والصَّمف: المِثْل، مضافاً إليه الأصل، أي ما يساوي مِثلين، والضعفان يساويان ٢ أمثال (الباشا، محمد خليل، السكافي).

pu!	موارنة	روم	cen	دروز	مسلمون	يهود	المجموع
المقاطعة		كاثوثيك	أرثوذكس		سئة وشيعة		
الشوفان	170.	70	٤٥٠	۸٥٠٠	-	-	104
جزين	٤٨٥-	Y0	-	٦٠٠	-	-	٧٩٥٠
جبل الريحان	۲0-	٧٤٠	-	-	1	-	189.
المرقوب	170.	17	-	۲0۰۰	-	-	٠٥٨٦
الجردان	77	1	٣٠٠	٤١٠٠	-	-	77
الغربان	170.	1	¥0··	01	17-	-	11-1-
المناصف							
والشحار	***	10	1.0.	770-	-	-	44
اقليم التفاح	1	۲	-	-	44.	-	£77.
اقليم الخروب	11	Y10.	-	-	20	-	٧٧٥٠
المجموع	1VTo-	1004-	٥٧٠٠	Yoto.	۵۸۸۰	-	1984+
							نسعه(۱۰)

ويبدو أن الساحل الجنوبي لم يظهر هي هذا الجدول، وهو يشكل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية، وذلك لأن «ادوارز» لحظ في جدوله «ساحل بيروت» كمقاطعة واحدة من مقاطعات القائمقامية النصرانية، مع العلم أن الأمر هو خلاف ذلك، فقد كان هناك ساحلان: الساحل الشمائي التابع لقائمقامية النصاري، والساحل الجنوبي التابع لقائمقامية الدروز.

٦ إحصاء ورد في خارطة مرفقة بالمراسلات المتعلقة «بشؤون سوريا»
 لعامي ١٨٦٠ - ١٨٦١، والصادرة عن «وزارة الخارجية البريطانية» في آذار عام

١٨٦١، حيث جاء أن عدد السكان في القائمقامية الدرزية بلغ، في هذا العام، ٦٣٣٦ نسمة، موزّعين، طائفياً ومناطقياً، على الشكل التالي:

أ - في الخارطة:

المقاطعة	موارنة	دروز	كاثوليك	أرثوذكس	مسلمون	المجموع
الفرب	11.0	010-	1	70	-	1.400
الجرد	***	TAO-	- 1	-	-	1.4.
الشحار						
والمثاصف	77	TOTO	10	1	-	4770
المرقوب	170.	72	170-	-	-	74
الشوف	170.	A0	7170	440	-	177
اقليم الخروب	1	-	7	_	170-	٧٢٥٠
اقليم جزين	٤٧٥٠	7.7	Y0	_	-	FOAY
اقليم التفاح	1	-	7	-	۲	٤٣٠٠
المجموع	17770	Yo-T\	10770	£AVe	ito.	۲۹۲۶ نسمة

ب - في الجدول:

ونجد، في جدول مرفق بالمرجع نفسه، أرقاماً جديدة لعدد سكان كل من القائمقاميتين، (أنظر الجدول) نثبت هنا، منها، ما ورد عن قائمقامية الدروز، حيث قدّر عدد سكانها به ٧١٨٨٥ نسمة:

المجموع	بروتستانت	مسلمون	(en	res)	دروز	موارنة	القاطعة
		سنة وشيعة	أرثوذكس	كاثوثيك			
							الفرب
			ļ				الجرد
			l				المرقوب
7-270	۰۰۰	£TA0	£AV0	4770	¥£	17	الشوف
							الشحار
							المناصف
		ŀ					اقليم الخروب
		1					اقليم الثفاح
1110.	-	۲۰۰	-	00	-	0V0·	وجزين
YVAAs	9**	£eAe	£AVe	10170	76	**Y0.	المجموع
نسمة	Į.						

وقد وضع المقيد وبرنابي At. col. Burnaty هذه الإحصاءات في كل من الخارطة والجدول، في شهر آذار عام ١٨٦١(١١١)، دون أن يلحظ ما بينهما من تفاوت في التقدير (يزيد التقدير في الجدول عن التقدير في الخارطة بـ ٥٥٧٩ نسمة).

٤ - ويذكر وبنتيثوليو Le Comte Bentivoglo عاء قنصل فرنسا العام في بيروت عام ١٨٦٠، أن عدد سكان القائمقامية الدرزية يراوح بين ٨٠ و٥٨ ألف نسمة (ويكاد يكون الرقم نفسه الذي قدّمه دوتبول). ويقدر وبنتيثوليو، عدد المسيحيين فيها بنحو نصف عدد سكانها، أي ما يزيد قليلاً عن ١٠ ألف نسمة، (وهي تقديرات تقل كثيراً عن تلك التي قدّرها دوتبول، إذ يقدّر عدد المسيحيين جميعاً، في القائمقامية الدرزية، وفي العام المذكور، بأكثر من ٥٢ المسيحيين جميعاً، في القائمقامية الدرزية، وفي العام المذكور، بأكثر من ٥٢

ألف نسمة). وبينما يرى «بنتيقوليو» أن الدروز، ومعهم ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ مسلم (سني وشيعي)، يشكلون «النصف الآخر» من سكان القائمقامية، يقدر «دوتيول» عدد هؤلاء، أي المسلمين جميعاً، بمن فيهم الدروز، بنحو ٢٣ ألف نسمة فقط (أي ما يقل عن نصف عدد سكان القائمقامية بسبعة الاف نسمة)(١١).

ونثبت، فيما يلي، جدولاً عاماً بسكان قائمقامية الدروز، وفقاً لمختلف التقديرات التي سجلناها في هذا البحث، على اختلافها، دون أن نلم بجميع التقديرات التي وضعت في هذا المجال:

المصدر	التاريخ	عدد السكان	ملاحظات
هس دي بوتنقال	1411	۲۲۸۸۵ نسمة	
بوريه	1411	٥٧٢٢٧ نسمة	مطابقة لتقديرات وضعها القنصل
			بوجاد في العام نفسه.
بوريه	1457	٥٨٧٥٠ نسمة	
بنتيفوليو	•FA1	٨٠ – ٨٥ ألف نسمة	
بوفودوتبول	1771	۸۰٤۰۰ نسمة	
ريتشارد ادوارز	1771	٦٩٤٧٠ نسمة	
برنابي (عن الجدول)	1771	ا ۷۱۸۸۵ نسمة	
برنابي (عن الخارطة)	17.11	٦٦٣٥٦ نسمة	

إحصاء الذكور والقادرين على حمل السلاح في القائمقامية:

قدّم «الشدياق» (عام ١٨٥٩) إحصاء لعدد الذكور في القائمقامية الدرزية يمكن أن يستخدم كدليل (تقريبي) لعدد القادرين على حمل السلاح في هذه القائمقامية، خصوصاً أن «هنري غيز» يرى أن هؤلاء يؤخذون «من سن الخامسة عشرة إلى سن السبعين» (۱۲)، حيث لا يبقى، من الذكور، خارج الاستثمار للحرب، سوى الأولاد والمجزة، وقد قدر الشدياق عدد الذكور في هذه القائمقامية بـ ٢١٥٤٩ رجلاً موزّعين على ١١ مقاطعة، وحسب طوائفهم، كالتالى:

المجموع	مسلمون	نصاری	دروز	القاطعة
	(سنّة وشيعة)			
7077	-	1601	1.41	الفرب الأسفل
1737	١٠٠	7501	VV1	الفرب الأعلى
1777	-	1751	44.	الشحار
74.7	-	7-17	441	الجرد
0-24	١٠	TARE	1177	المناصف
YEOA	-	17-0	1107	المرقوب
1343	_	1770	7017	الشوف
AFTTA	_	TTV1	4٧	اقليم جزين
1410	-	1VA£	71	اقليم التفاح
T01V	Alo	10.4	۲	اقليم الخروب
1-17	141	777	-	جبل الريعان
Tiots	1711	779	9,419	المجموع

يبقى أن نشير إلى أن الساحل الجنوبي لم يظهر في هذا الجدول، وهو يشكل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية، وذلك لأن الشدياق لحظ في جدوله ساحل بيروت» كمقاطعة واحدة فيها ٢٠٠٠ ذكر نصراني مقابل ٢٠٠ ذكر مسلم، ولا دروز فيها (١٤). ويذكر «دومينيك شيفالييه» انه عثر، في محفوظات القنصلية العامة الفرنسية ببيروت، على تقديرات وضعت عام ١٨٦٠ لعدد الذكور في كل مقاطعة من مقاطعات القائمقامية الدرزية، وقد أتت على الوجه التالي:

المقاطعة	العدد الإجمالي للذكور	موارنة	روم أرثوذك <i>س</i>	دروز	روم كاثو ئيك	شيعة	سئة	مختلف	الجموع
جزين:									
جزين	TT12								
اقليم التفاح	1777								
جېل الريحان	710	T-V0	100	44	1011	٧٠١	Ao	-	-700
الشوف:									
الشوف السويجاني	¥14V								
الشوف الحيطي	TAEO								
المرقوب الأعلى	1								
المرقوب الأسفل	777.								
اظليم الخروب	7797		ĺ		}				
المثامث	117.								
الفرب الأعلى	TATY							'	
الفرب الأسفل	WW								
الجرد	7307								
الشحار	7114	VYTZ	TTYT	1-177	1414	17.	**1*	1EA	Y1 - A0
المجموع	79750	1-711	AYSY	1-17-	****	471	YY¶A	1EA	(10)74784

وتجدر الإشارة إلى انه تمّ إغفال الساحل الجنوبي الذي كان يشكّل مقاطعة من مقاطعات هذه القائمقامية. أما عدد القادرين على حمل السلاح في هذه القائمقامية فيقدره وبنتيڤوليو، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٦٠ بما يراوح بين ٢٠ و٢٢ ألف رجل^(١١).

تقييم عام لنظام الحكم في القائمقامية الدرزية:

يقدم «بنتيفوليو» تقييماً لنظام الحكم في القائمقامية الدرزية، بعد تطبيق ترتيبات شكيب أفتدي (عام ١٨٤٥) حيث تبدو صورة هذا النظام، وفقاً للتقييم المذكور، مختلفة تماماً عما كرّره الباحثون (المحدثون خصوصاً) من إسقاط للإقطاع وضرب للنفوذ الإقطاعي، وذلك بسبب سوء تطبيق هذه الترتيبات أو ضعف الحكام المسؤولين عن تطبيقها، وعجزهم أمام سطوة المتاطمجيين ونفوذهم.

ويذكر وبنتيقوليوه أن القائمقامية الدرزية مقسمة إلى سبع مقاطعات (دون أن يعدّدها أو يحدّد أسماءها، بينما هي، في الواقع، أكثر من ذلك)، ويقطنها خليط من مختلف الطوائف ووقيلة، في هذه القائمقامية، هي القرى التي يقطنها أناس من طائفة واحدة، لذا، فكل قرى هذه القائمقامية، تقريباً، متعددة الطوائف. ويرى أن الحكم في المقاطعات الدرزية لا يزال إقطاعياً وراثياً، حيث يحكم كل مقاطعة زعيم عائلة درزية يعود إليها حكم المقاطعة بالتوارث، أما الحاكم الرسمي، أي والقائمقام، والمجلس الذي شكّل لكي يعاونه في حكم القائمقامية، وققاً للترتيب الذي وضعه «شكيب أفتدي» عام ١٨٤٥، فقد ظلا، كلاهما، أي الحاكم والمجلس، صوريين، لا يمارسان أي نوع من أنواع الحكم، وذلك لأن «الإدارة الفعلية، وشبه المستقلة، يه بيد المقاطعجيين الذين لا يزالون، منذ عام ١٨٤٥، بتصرفون بحرية

مطلقة». وهكذا فإنه «لا المجلس، ولا القائمقام نفسه، يستطيعان شيئاً تجاه المقاطعجيين الذين هم، في غالبيتهم، أقوى من رئيسهم، الحاكم الرسمي». وهو أمر يثير «شكاوى مستمرة من المسيحيين (في القائمقامية) وتذمراً صامتاً بينهم».

ويالاحظ «بنتيفوليو» أن هؤلاء «المقاطعيين» على قدر كبير من المهارة والدهاء، فهم يتمسكون بالسلطة بكل قوّة، ويصرون على الاحتفاظ بها، ويمارسونها «بصورة حصرية»، ولا يدعونها «تقلت من أيديهم»، لذلك، فهم يعمدون إلى أسلوب فظ وهو أنهم «يهينون أتباعهم الذين يأتونهم شاكين» أو الذين يسعون إلى زعزعة السلطة «التي لا تعترف لهم بالعقوق التي منعها إياهم جلالة السلطان»، وذلك كي لا يكروا شكاواهم. أما صوت «السلطة الشمانية» فهو غير مسموع اطلاقاً «في وسط هذه الفوضي»، وأما «التائمة المشاغية» وعبد أن ذلك قد أدّى إلى يأس السلطة «الأريستوقراطية المشاغية»، ويبدو أن ذلك قد أدّى إلى يأس السلطة «بنتيفوليو» أن المشير المثماني صرّح له، مراراً «أن تنظيمات شكيب أفندي»، إذ يذكر وضعت لكي تجمل سير المدالة مستحيلاً، وكذلك المحافظة على الهدوء قد وضعت لكي تجمل سير المدالة مستحيلاً، وكذلك المحافظة على الهدوء

ويعزو «بنتيقوليوه، إلى الحكومة التركية، العجز وسوء النية والرغبة في «الاستفادة من هذه الفوضى»، ذلك أنه «تأكيداً لمجزها... وسبب عدم فعاليتها، وقلّة حماستها لتحقيق العدالة، تشجّع تزايد شكاوى المسيحيين (في القائمقامية)، آملة أن تحقّق، بذلك، رغباتها في جرّهم إلى طلب حاكم تركي للبلاد، بصورة مباشرة». وينهي «بنتيفوليو» ملاحظاته هذه حول نظام الحكم في القائمقامية الدرزية بالقول: «هذا هو الوضع... الذي خلّفه تنظيم شكيب أفندي في المناطق المختلطة التي تشكّل قائمقامية الدروز في (جبل) لبنان ((۱۱) معنناً، بذلك، اقتناعه بعدم صلاحية ذلك التنظيم، ومحملاً إياه كل ما يعتبره «فوضى» في نظام الحكم في قائمقامية الدروز.

ولكننا، ونحن لا نذهب مذهب «بنتيفوليو» في تحميل تنظيمات شكيب أفتدي كل المساوئ التي رآها في ممارسة نظام الحكم في القائمقامية، لا نرى كل السوء في تلك التنظيمات التي نعتبرها «إصلاحات»، وإنما يتحمل الكثير منه الأشخاص الذين أوكل إليهم أمر تطبيقها.

أ - الشأن العسكري في قائمقامية الدروز،

يتمتع الدروز بالصلابة والبأس والحمية في الحروب والقتال، وهم قد مارسوها عهوداً طويلة، ويقاتل الدروز تحت رايات زعمائهم الإقطاعيين، مشايخ وأمراء، وكان القرن التاسع عشر، بالنسبة إليهم، قرن حروب متواصلة، بدءاً من حربهم ضد الأمير بشير الثاني الشهابي في المشرينات (حرب البشيرين). إلى حربهم ضد الراهيم باشا المصري في الثلاثينات، فحروبهم مع الموارنة في الأربمينات والستينات، وضد السلطنة المثمانية في أوقات متفاوتة. وكانت هذه الحروب تزيدهم تماسكاً واتحاداً، والتفاقاً حول زعمائهم الاقطاعيين، مما جعل سلطة القائمقام، في قائمقاميتهم، شكلية ومحدودة، وتخضع لاتفاقات ومواثيق بينهم وبين القائمقام نفسه، فقد كان القائمقام مضطراً إلى عقد مثل هذه الاتفاقات مع الإقطاعيين من أبناء طائفته، لكي يستطيع أن يحكم.

ولم يكن للقائمقامية الدرزية جيش منظم، بل إنها ظلت تتبع نظام الإقطاع فيما يتعلق بشؤون الدفاع، حيث يحمل الأهالي السلاح الذي كانوا يقتنونه، بصورة طبيعية، للدفاع عن أنفسهم وبلادهم، وذلك بقيادة زعمائهم المحليين، مشايخ وأمراء، باستثناء أولئك الذين يستدعون للخدمة المسكرية الإلزامية، فيضطرون للفرار من وجه السلطة إلى معاقل نائية خارج القائمة المية، بحوران ووادي التيم(١٨).

أما قوات جفظ الأمن وجمع الضرائب في القائمقامية، فقد أناط البند الثالث من نظام شكيب أفندي أمر تمهدها وقيادتها إلى القائمقام نفسه الذي «له وحده الحق بتنفيذ أحكام المجلس»، كما أن البند الخامس من النظام نفسه أوكل أمر تحصيل «الويركو» من القرى إلى «معتمدين باسم الحوالية»، على أن تكون هذه «الحوالية» من «أبناء مذهب أهالي القرى المرسلين إليهم» كلما كان ذلك ممكناً، «أي أن يرسل مسلم إلى المسلمين، وماروني إلى الموارنة، ورومي إلى الروم، وهلم جرا...»، وتُتبع هذه الشاعدة نفسها «لتبليغ الأحكام» وسواها(۱۱).

ما أن تسلم الأمير أحمد ارسلان منصب القائمقام، حتى عقد اتفاقاً مع الزعماء المقاطمجيين في قائمقاميته، وذلك في آخر ذي القمدة عام ١٣٥٨هـ (الموافق لـ ٣١ كانون الأول عام ١٨٤٢م)، وأهم ما ورد في هذا الاتفاق:

 يتكفل الزعماء الموقمون مساعدة القائمقام في كل ما يلزم لإرضاء الباب المائي.

- يمين مندوب عن كل عائلة يكون مستشاراً لدى القائمقام في كل ما له علاقة بالإدارة وحسن سير العدالة ومراعاة المادات والتقاليد، وتنفيذ أوامر الباب العالى، ويعامل هؤلاء المندوبون بالتساوى، ودون تميز واحد منهم على آخر. - مقابل ذلك، لا يمكن للقائمقام أن يقوم بأي عمل، بسرية وخفية عن الزعماء الموقعين، ولا يمكنه أن يمنح أي امتياز لأحدهم على الآخر.

- للقائمقام حق المطالبة باحترام الموقعين له واتباع توجيهاته في كل ما هو عدل ومطابق لإرادة الباب المالي، كما أن عليه أن يدافع عن حقوق الزعماء الموقعين ورتبهم وفقاً للمادات والتقاليد.

- تقسم مداخيل القائمقامية بين القائمقام والزعماء الموقعين، بالتساوي، وبعد اخراج النفقات اللازمة للإدارة.

يقدم الزعماء الموقعون (عن عائلاتهم) للقائمقام عدداً من الخيالة،
 ويسمي القائمقام، نفسه، قائداً (بلوكباشي) يختاره هو، لقيادة هذه الخيالة،
 وتوضع هذه الخيالة بتصرف القائمقام بالذات، وتكون لخدمته دون سواه.

الموقعون: نعمان جنبلاط، خطار العماد، عبد السلام العماد، ناصيف أبو نكد، حمود أبو نكد، محمود تلحوق، شبلي اسماعيل، فاعور عبد الملك، خنجر عبد الملك (۲۰).

بينما وقع القائمقام، الأمير أحمد، مقابل ذلك، تعهداً لهؤلاء الزعماء تضمن ما يلي:

- أتمهد بأن أتحد مع هؤلاء الزعماء وأنقاسم معهم الأرباح والخسائر بمد اخراج نفقات الإدارة، وأن يكون خمسة أشخاص، من فيلهم، واحد من كل عائلة (عاثلات جنبلاط، والخطار، وأبو نكد، وتلحوق، وعبد الملك) مساعدين ومستشارين لي لحسن سير الإدارة وفقاً لإرادة الباب المالي ولتنفيذ أوامره.

 تقسم الواردات التي تجبى بالتساوي فيما بيننا، بعد اخراج نفقات الإدارة، وتشاركني هذه الماثلات في المداخيل والنفقات. وعليها أن تطالبني لكي أسمى، كل جهدي، لتأمين أعمالها، وراحتها، وزيادة مداخيلها، والحفاظ على كرامتها بأن لا أمنح امتيازاً لإحداها أو لشخص منها، خلافاً للمدالة وخرفاً للتراتب.

- إذا حصل أي خلاف بين هذه العائلات، علي أن أسعى كل جهدي للصلح والتهدئة، وإن لم أستطع، وإذا كان الخلاف بسبب أمور عقارية، فإنني أتمهد بإحالة الأمر إلى المحكمة دون قبول أية أعذار.
- أتمهد بأن أتقبل آراء زعماء هذه المائلات فيما يتملق بإدارة القائمقامية، إذا كانت هذه الآراء مطابقة للمدالة الإلهية ولأوامر الباب المالي ولراحة الرؤساء المسلمين والمسيحيين، بدون أن أوثر أحداً منهم على الآخر لأسباب دينية أو سواها.
- يتم اختيار الخيّالة التي خولتني السلطات اختيارها بالاتفاق بيني وبين العائلات المذكورة، ويكون لهذه الخيّالة (بلوكباشي)، وتوضع بتصرفي ولخدمتي. ولا أقوم بأي عمل بالخفية عن مستشاريً المعينين، ولا أتصرف إلا بعد استشارتهم، وذلك فيما يتعلق باستتباب الراحة والهدوء والخضوع للحكومة، وتفيذ أوامر المشير.
- إذا حاول أحدنا مخالفة ما تقدم، لا يكون عمله مقبولاً. ومن جهة ثانية، فإنه لا يحق لمستشاريّ القيام بأي عمل، كبيراً كان أم صفيراً، خفية عني.
- أتمهد بتنفيذ هذه النقاط، وان كل شيء سينفذ وفقاً للاتفاق الذي سلمتني إياه العائلات المذكورة، ولهذا الاتفاق الذي أسلمها إياه.

التوقيع: أحمد ارسلان(٢١)

وهكذا يبدو لنا كم كان القائمقام الدرزى مقيداً بزعماء طائفته، من مختلف عائلاتها الكبرى، حتى إن «الكونت دى لالمان Le Comte de Lallemand المكلف مهمة في حيل لينان، وفي رسالة منه إلى «اليارون دي بوركينيه، سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٤٧، يرى أن القائمقام الدرزي (الأمير أمين ارسلان) «يتقاسم، مع المقاطعجيين (في القائمقامية)، وبالتساوي، صلاحيات الشرطة»(٢٢). إلا أن «سعيد جنبلاط» توصل، بعد فترة قصيرة من عهد القائمقامية، إلى أن يحدُ من نفوذ باقي المقاطمحيين فيها، إلى درجة أنه انتزع الزعامة من يد القائمقام الارسلاني (الأمير أمين)، ووحَّد الدروز حوله، خصوصاً في صراعهم مع العثمانيين تارة، بسبب ملاحقتهم للشباب الدروز بفية سوقهم إلى الخدمة المسكرية الإلزامية، أو في صراعهم مع الموارنة تارة أخرى، سبب التحريض الأجنبي المستمر، وإذكاء روح المداء والكراهية بين الطائفتين، فأضحى هو القائد المسكري والسياسي الأبرز للدروز في القائمقامية، خصوصاً أنه كان يتلقى دعم البريطانيين ومساندتهم، وان أخاه «نعمان جنبلاط» كان قد تنحى له عن الزعامة.

وكان الدروز، كالموارنة، مولمين باقتناء السلاح، فقد أحصى الجنرال
«دي بوفور دوتبول، قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ ١٨٦١، عدد البنادق لدى سكان القائمقامية الدرزية، من مختلف الطوائف،
فبلغ ١٨٩٥، بندفية (وهو ما أوردناه في جدول سابق). ويكفي أن نلقي نظره
على عدد السكان من الطائفتين الرئيسيتين في الجبل، والمتنافستين على
حكمه، المارونية والدرزية، في المقاطمات التي أحصى «دوتبول، عدد سكانها
وعدد البنادق فيها، لنجد أن عدد البنادق يرتقم في المقاطمات التي يرتقع عدد

سكانها من إحدى هاتين الطائفتين، أو من الطائفتين بالتساوي. مثال على ذلك:

- أ في الحالة الأولى (عدد السكان الموارنة مرتفع):
- في اقليمي الخروب والتفاح: عدد الموارنة ٤٠٠٠ نسمة، وعدد الدروز لا شيء، وعدد البنادق ٣٢٠٠ بندقية.
- في المناطق والشحار: عدد الموارنة ٨٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٤٦٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٢٠٠٠ بندقية.
 - ب في الحالة الثانية (عدد السكان الدروز مرتفع):
- في الشوفيين: عدد الموارنة ١٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٨٥٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٣٥٠٠ بندقية.
 - ج في الحالة الثالثة (عدد السكان من الطائفتين متساو):
- في الغربين: عدد الموارنة ٤٠٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٤٤٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٢٠٠٠ بندقية.
- في الجردين: عدد الموارنة ٢٥٠٠ نسمة، وعدد الدروز ٣٥٠٠ نسمة، وعدد البنادق ٢٠٠٠ بندقية.
- مما يشير إلى حالة الحذر المستمرة والقائمة بين الطائفتين (هذا إذا ثبتت صحة الأرقام التي قدّمها الجنرال الفرنسي). إلا أنه، إذا كان اقتتاء الموارنة للسلاح، في القائمقامية الدرزية، يعود إلى حذرهم من الدروز، فإن أسباب اقتتاء هؤلاء للسلاح يعود إلى حذرهم من الموارنة من جهة، ومن العثمانيين من جهة أخرى، وذلك بسبب نفور الشباب الدرزي من الخدمة المسكرية الالزامية (وهو ما لم يكن لينطبق على الشباب المسيحي عموماً،

وفقاً لقوانين السلطة التي لم تكن تخضع غير المسلمين للتجنيد الإلزامي) وخوفهم المستمر من أن تعمد الدولة إلى نزع السلاح من الجبل، كما سبق أن جرى في عهد ابراهيم باشا المصرى.

وبالإضافة إلى ما سبق، نجد بعض الإحصاءات المتعلقة بأعداد الدروز القادرين على حمل السلاح في القائمقامية، ومن هذه الإحصاءات:

۱ – الجدول الذي أرفقه «بوجاد» قنصل فرنسا ببيروت، برسالته إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ۱۰ حزيران ١٨٤٥، وذكر فيه أن عدد الدوز القادرين على حمل السلاح بيلغ ٢٨٠٠ رجل، موزعين كما يلي:

- في الشوف ١٧٠٠ رجل، وفي العرقوب ٦٨٠ رجلاً، وفي الجرد ٧٤٨ رجلاً، وفي الفربين ١٠٣٠ رجلاً، وفي المناصف ٣٢٠ رجلاً، وفي الشحار ٢٦٠ رجلاً، وفي جزين ١٢٠ رجلاً، وفي زحلة والبقاع ١٢٠ رجلاً، وفي المتن ١٣٠٠ رجل، وفي الساحل ٢٨٢ رجلاً، وفي دير القمر ١٤٠ رجلاً.

فيكون المجموع: ٦٨٠٠ رجل(٢٣).

٢ - يذكر «دي ليسباردا» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٧ كانون الأول١٨٥٣، ان الدروز وعدوا الباب المالي بتقديم عشرة آلاف مجند من شبابهم للإشتراك في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ولكن الأمير أمين ارسلان، قائمنام الدروز، استطاع «بصموية بالغة، أن يجمع ١٥٠٠ رجل فقطه (١٨٥٣). ولكن هذا لا يمني، بالتحديد، ان هذا هو المدد الحقيقي الذي يستطيع الدروز أن يجندوه.

٣ ـ يذكر «أبو شقرا» أنه، في عهد «سعيد جنبلاط» الذي ظل «متربعاً في دست الحكم ثماني عشرة سنة» كانت «دار المختارة... لا تخلو من مثنين
 وخمسين خيّالاً ينتابون، في كل يوم، ميدان الكر والفر، ويتناوبون ضروب

الفراسة (الفروسية) والنضال بالجريد، وكانت عندهم «الخيول المطهمة... والأسلحة المتيقة»، وكان الفارس منهم «يتقلد سيفاً مسقطاً، وعلى فرسه رشمة من الفضة، يلبس سروالاً أبيض وجمداناً وكبراناً من الجوخ الرصاصي، وطربوشاً مغربياً ذا شرابة ضغمة حريرية، يشد أزره بزنار حرير طرابلسي، ويكسي ساقه بطماق من الجوخ الأحمر... إلخ...»، وكان كلما انتقل «البك» (أي سعيد جنبلاط) رافقه «خمسماية فارس، معظمهم شبان في زي واحد من الملبوس والمركوب والسلاح،(١٥٠).

التجنيد الإلزامي: في العام ١٨٤٩ أحصت السلطة العثمانية عدد الدروز الذكور في هذه القائمقامية فبلغ ١٢٠٢٣ ذكراً (٢٦)، ويبدو أن الهدف من هذا الإحصاء كان معرفة عدد الذكور القادرين على حمل السلاح والذين يمكن أن يستدعوا للخدمة الإلزامية في الجيش، إذ إنه ما لبثت السلطة أن أصدرت أوامرها، عام ١٨٥١، «بالقرعة المسكرية من الدروز»، ثم باشرت «بجمم الأنفار الذين أصابتهم القرعة»(٢٧). ولكن الدروز لم يكونوا راغبين، إطلاقاً، بالخدمة في الجيش العثماني، مما دعا شبابهم إلى الفرار نحو حوران ووادى التيم «مع عائلاتهم وأصدقائهم» حيث تحصنوا في معاقل منيعة، متمردين على أوامر السلطة، وكان ذلك في مطلع المام ١٨٥٢. وقد جهزت الدولة العثمانية حملة ضد هؤلاء المتمردين، فقاد وباشا عكاه جيشاً وانطلق به إلى مطرف البقاء، ليقطع كل اتصال بين دروز (جيل) لبنان ودروز حوران، وانطلقت «فرقتا خيَّالة من دمشق... للغاية ذاتها»(٢٨). ويعلق ودي ليسباردا، فنصل فرنسا ببيروت، على هذه الأحداث بقوله: «سأكون مندهشاً جداً إذا تم إخماد هذه المحاولة الدرزية للتمرد، بوقت قرب حداً،(۲۹). وبالغمل، تمكّن المتمردون الدروز من صدّ الهجوم الشماني، خصوصاً ان دروز حوران قد تحالفوا مع دروز جبل لبنان ورفضوا، بدورهم، الانصياع لأوامر السلطة بتقديم شبابهم للخدمة الإلزامية في الجيش المثماني أ مما جمل تمرّد الدروز على الحكم المثماني عاماً وشاملاً، تماماً كما جرى لإبراهيم باشا وجنده، معهم، في فترة حكمه لبلاد الشام. وقد طالب الدروز، لوقف تمرّدهم، بما يلى:

- ١٠ جلاء القوات العثمانية عن أراضيهم.
- «٢ التخلي عن التجنيد الإلزامي بفرمان من الباب العالي.
- ٣٥ المطالبة بسجل الإحصاء الأخير للتأكد من أن الضريبة التي قرضت كانت عادلة،(٢١). ولم يكن أمام السلطة العثمانية إلا مساومة العثم دين لسبين:
- ١ لأن ليس لديها المدد الكافي من القوات المسكرية لقمع التمرّد بالقوة.
- ٢ لأن الدولة كانت بحاجة إلى الهدوء في أراضي الدروز حيث لا بد من أن تمر قافلة الحج، في ذلك المام، للوصول إلى مكة المكرمة، مروراً بدمشق (٢٣)، مما اضطر القائد المثماني (السر عسكر) لأن يتفاوض مع زعماء المتمردين من دروز جبل لبنان (٢٣). إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج لمصلحة التهدئة، مما دعا السلطة العثمانية إلى محاولة زج الموارنة في حربها ضد دروز جبل لبنان، وذلك بنية منع أي إمداد من هؤلاء للمتمردين في حوران واللجاه. وكاد الموارنة يقعون في شباك السلطة هذه، وذلك بسبب «النفور العنصري الموجود، باستمرار، بين الدروز والموارنة، (٢٠). إلا أنهم تحاشوا ذلك بناء لنصيحة القنصل الفرنسي ببيروت «دي ليسباردا

De Lesparda، الذي نصحهم «بالتحرك بعدر كبير، وبأن لا يقدموا على عمل يشتم منه رغبتهم في التدخل بالمسألة، (مسألة الخلاف بين الدروز والسلطة المثمانية) (^(۲). وقد سمع الموارنة النصيحة، وتحاشوا التدخل في الصراع الناشب بين الفريقين.

ورغم أن الجيش المشاني هزم على يد المتمردين الدروز في حوران، (وكان مع هؤلاء عدد لا يستهان به من دروز جبل لبنان الفارين من التجنيد الإلزامي)، وكانت فرقة من هذا الجيش قد وقمت في كمين نصبه لها المتمردون الذين نظاهروا بالتقهقر أمامها فاستمرت في مطاردتهم متوغلة في بلادهم، وإذا بها تفاجأ بنحو «خمسة أو ستة آلاف» مقائل درزي «بهاجمونها بشراسة ويهزمونها» (٢٦). ورغم كل ذلك، فقد حافظ دروز التأثمقامية على هدوئهم ولم يتظاهروا بالعداء الصريح للدولة العثمانية، وان كانوا يقطمون، من حين لآخر طريق بيروت – دمشق، حيث «يوقفون القوافل التي يمرفون انها تخص الأتراك» (٢٧).

وقد أدّت مقاومة الدروز للجيش الشماني وصمودهم في وجه هذا الجيش إلى تراجع السلطة المثمانية عن قرارها بإخضاعهم، ورضيت بأن يجري القنصل الإنكليزي بدمشق (المستر وود) وساملة بينها وبينهم، خصوصاً بعد أن تمكن الدروز من أسر سبعين جندياً عشانياً ونزع سلاحهم وإرسالهم إلى بيمتعوا أصدر الباب العالي أوامره إلى «الحكام والسر عسكر» بأن «يمتنعوا عن أي تحريض يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات في الجبل»، حتى انه فرض عليهم وأن يتخذوا، عند الحاجة، التدابير اللازمة لمنع أي اصطدام بين أمله»، وذلك في إشارة إلى الحؤول دون تنفيذ المحاولات التي سبق أن حاولها الإثارة الفتنة بين دروز الجبل وموارنته، وقد تمّ ذلك بناءً لمسمى من السفير

الفرنسي في الأستانة، كما ورد في رسالة وزير الخارجية الفرنسي إلى فتصله ببيروت^(٢٦).

بدأ المستر وود وساطته، بين الدروز والسلطة المثمانية، بعد الحادث «المخجل» (حسب وصف القنصل الفرنسي) الذي حدث لجند الجيش المثماني بأسر عدد منهم ونزع سلاحهم، مما دفع بالأتراك إلى القبول بالوساطة، بل إن «السر عسكر» المثماني (محمد باشا) هو الذي طلب، وبإلحاح، هذه الوساطة (حسب رأى القنصل الفرنسي «دى ليسباردا»)(٤٠٠).

إنتقل «المستر وود» من دمشق إلى حاصبيا، حيث اجتمع برعماء المتمردين من الدروز وعلى رأسهم «سعيد جنبلاطه واصطحبهم إلى حوران لكي يفاوض الثوار⁽¹¹)، إلا ان وساطته فشلت، في البداية، إذ رفض الدروز المرض الذي عرضه «وود» عليهم، وهو استبدال الخدمة المسكرية الإلزامية ببدل مادي، وقرروا الاستمرار في تمرّدهم، «وغادروا الأراضي التي يمكن أن تكون سهلة على القوات العثمانية» إلى داخل اللجاه (⁽¹¹⁾)، مما جمل «السر عسكر» يطلب إلى «المستر وود» إيقاف وساطته.

ولكن المستر وود، ومعه سعيد جنبلاط، لم ييأسا من الوصول إلى ترتيبات معينة بين الدولة والمتمردين، خصوصاً أن دوود، كان يرى أن بإمكان الزعيم الدرزي الأكثر نفوذاً في الجبل «سعيد جنبلاط» أن يحقق الكثير في تعقيق المصالحة المبتغاة، فصحبه معه إلى دمشق وجمعه «بالسر عسكر» مما أثار عليه فريقاً من دروز الجبل، وخصوصاً من زعماء العائلات الدرزية الكبرى، آل تلحوق والمماد وعبد العلك، وكانوا، في الحقيقة، غيارى من الدور العهم الذي يقوم به الزعيم الجنبلاطي، وان كانوا قد تظاهروا بأنه خان قضية الدروز الإشباع طموحه الشخصي للزعامة، «وأرادوا، بأي ثمن، اغتنام هذه الفرصة للنيل من زعامته، (⁽¹⁷⁾.

ثم إن القائمقام أمين ارسلان أظهر تماطفاً، ولو بالسر، مع خصوم جنبلاط، خصوصاً أن إشاعةً سرت، في البلاد، بأن الانكليز يسعون لكي يحل الزعيم الجنبلاطي مكانه في منصب القائمقام (¹¹⁾.

وبيدو أن العثمانيين بسبوا من التغلب على الدروز، عسكرياً، فقرّروا اكتساب «صداقة سعيد حنيلاط» والاحتفاظ «بأمين ارسلان، قائمقاماً»(١٥). وكان سعيد جنبلاط قد عاد من دمشق إلى بيروت وقابل الباشا حاملاً إليه «رسالة توصية» من السر عسكر بدمشق، فأغتنم الباشأ هذه الفرصة «الذهبية» لكي يحتضن الزعيم الجنبلاطي. وبيدو أن «وود» كان يرغب، حقيقة، أن يدفع بسعيد جنبلاط إلى مركز القائمقامية، وذلك بعد أن زيَّن للسر عسكر محمد باشا بدمشق انه، أي سعيد جنبلاط، ما أن يصبح قائمقاماً، حتى ديعرف كيف يجعل إرادة السلطان محترمة، وتكره الدروز على الخضوع للتحنيد، كما أنه، هو وحده، القادر على إعادة الهدوء إلى بلاد حوران (٤٦). ولا يخفي القنصل المُرنسي «دي ليسباردا» ممارضته لوصول سميد جنبلاط إلى منصب المائمة أمية، باعتباره من حلفاء الإنكليز، فيكتب إلى وزير خارجية بلاده ملتمساً منه السعى، وبشدّة، لمنع حصول ذلك (٤٧). ويرد «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، على رسالة قتصله ببيروت، بهذا الشأن، بالقول إن هذا العرض (أي تسلم سعيد جنبلاط منصب القائمقامية الدرزية) «لم يجد تشجيعاً في الآستانة، وإنه ولن يوضع موضع التنفيذ، (١٨). وهكذا استطاع العثمانيون الاحتفاظ بأمين ارسلان فائمقاماً للدروز وحليفاً لهم، ثم كسبوا إلى جأنبهم الزعيم الدرزي القوى، سعيد جنبلاط.

ما أن وقعت حرب القرم عام ١٨٥٢ بين روسيا والسلطنة العثمانية، حتى رأت السلطنة نفسها مضطرة لتعميم التجنيد الإلزامي على جميع أقاليمها، ومنها حجيل لينان، حيث طلب باشا بيروت من قائمقام الدروز تجنيد ١٥٠٠ درزي مشاة و١٥٠٠ درزي خيَّالة للإشتراك بهذه الحرب إلى جانب العثمانيين، وقد توقع القنصل الفرنسي ببيروت «دي ليسباردا» أن يرفض الدروز ذلك، وكانت فرنسا قد دخلت هذه الحرب، مع يريطانيا، إلى حانب العثمانيين، إلا أن ما حصل كان عكس ذلك تماماً، إذ استطاع القائمقام الأمير أمين ارسلان جمع هذا العدد، حيث شكلت فرقة من المتطوعين الدروز بقيادة القائمقام نفسه، وحدَّد الراتب الشهرى لمجند المشاة بـ ٨٥ قرشاً وأقة من الخيز ، كما حدَّد الراتب الشهري للمجند الخيَّال بـ ١٠٠ قرش وأقة من الخبر له وحصة من الشعير لحصانه، وكان قد حدَّد عدد المجندين المطلوبين للخدمة، من سوريا كلها بـ ٦٠٠٠ مجند، منهم ٣٠٠٠ درزى من جبل لبنان(٤٩). إلا أن هؤلاء المجندين لم يغادروا بلادهم إلى ميادين القتال، وكان قد بدا للسلطات المثمانية أنهم جاهزون، وبقيادة أميرهم، لذلك، لولا أنه تبين لهذه السلطات، فيما بعد، انهم يتذرعون بذرائع عديدة لعدم السفر، منها انهم يرفضون السفر إلى الأناضول برأ، وانهم ينتظرون السفن التي وعدوا بها لكي تقلهم إلى ميدان القتال عن طريق البحر(٥٠). ورغم ان الباشا وزّع عليهم مليون قرش، إلا أنهم عادوا يطلبون المزيد(٥١)، ثم أعطوا نصف مليون قرش زيادة، ولكنهم ظلوا يجترحون الذرائع الواهية لعدم السفر والبقاء في الجبل «متقدمين من المشير بمطالب مالية جديدة»، إلا أن المشير رفض تلبية طلباتهم هذه المرة(٥٢). والحقيقة أن الزعماء الدروز لم يكونوا يرغبون بأن يسافر

شبابهم للقتال خارج بلادهم، مستذكرين، ولا شك، هجرتهم القسرية إلى حوران ووادي التيم في عهد ابراهيم باشا، بينما بقي الموارنة في الجبل. ويشرح القنصل الفرنسي هذه الحقيقة بقوله: وإذا بقي الموارنة في (جبل) لبنان، فإن الحدر الموجود، غريزياً، وبالدرجة نفسها، بين الدروز والمسيحيين، يؤدّي إلى أن ذهاب هؤلاء مرتبط بذهاب أولئك، وان الذرائع لا تنقص هؤلاء وأولئك لكي يبقوا في سورياء(٥٠٠). والذي يؤكّد هذه الحقيقة هو أن فوجاً من المجندين الدروز يقدّر بثلاثماية خيّال (بينهم مايتا أن زعماء الدروز (أرسلوا في أثر هذا النوج ساعياً خيّالاً) لحق به بجوار حمص وأمره بالعودة إلى الجبل(٥٠). ورغم ذلك فإن الملاقة الحميمة بين الدروز والسلطة المثمانية ظلت قائمة، بل إنها توطدت، ونسي الفريقان ما كان بينهما من خصومة وعداء.

وهكذا عادت العلاقات إلى مجراها الطبيعي بين الدروز في جبل لبنان وبين السلطة العثمانية، وقد لعب «خورشيد باشا، الذي عيّن والياً على بيروت عام ١٨٥٧، دوراً إيجابياً مهماً في تحسين العلاقات بين الجانبين(٥٠).

إلا أنه، ما أن بدأ عقد الغمسينات من هذا القرن (التاسع عشر) يشرف على نهايته، حتى بدأت تظهر، في آفاق جبل لبنان، بوادر حرب جديدة بين الموارنة والدروز، حرب أدّت إلى تدخل الدول الكبرى، من جديد، في شؤون الجبل، وبالتالي في شؤون الامبراطورية العثمانية نفسها، وإلى وضع نظام جديد لهذا الجبل يختلف، كلياً، عن نظام القائمقاميتين.

وسوف نعود إلى حديث هذه الحرب (حرب الستين) في فصل ٍ آخر من هذا الباب.

ب – شهادات في المقاتلين الدروز:

 يقول «دي تيستا De Testa: «في المعارك، غائباً ما كان النصر حليف الدروز، إنهم أقل عدداً، إلا انهم أقوى، وأكثر حيوية، وأكثر تنظيماً، ويتمنعون بقيادة جيدة من رؤسائهم التقليديين،(٥٠).

- ويقول «الكولونيل تشارلز تشرشل»: «كان الدروز (في الحرب الأهلية عام المحتددة لهم، بقيادة قادتهم الذين عام ١٨٦٠) يتقدّمون، بثبات، إلى الأهداف المحدّدة لهم، بقيادة قادتهم الذين كان مرؤوسوهم يطيعونهم طاعة عمياء. وكانوا يراقبون، بحدر، مواقعهم المهدّدة من قبل العدو، حتى إذا ما هوجمت، عزّزوا دفاعاتهم بقوة وبسرعة مدهشة، وهذا ما جعلهم يتفوقون تفوقاً كاملاً على خصومهم، إذ إن تنظيماتهم كانت أفضل، وكذلك انضناطهم،(٩٥).

- ويقول «إبكاريوس»: كان على الدروز (في فتائهم ضد دير القمر عام
١٨٦٠)، «سبعة بيارق خافقة، وأصوات الطبلات قدامهم زاعقة، وكل فرقة
مقدامها راكب قدامها»(٩٠٠)، وكان لكل فرقة بيرق يحمله أحد رجالها، ففي
ممركة دير القمر (عام ١٨٦٠)، «قتل حامل بيرق الدروز فعمله آخر، فقتل
أيضاً، ثم آخر، ثم آخر، حتى قتل تعته سعة أنفار»(٥٠).

- ويقول مؤلف كتاب دحسر اللثام»: كان الدروز يهاجمون خصومهم دعلى قواعد معلومة، وكان أكابرهم (أي قادتهم) قواعد معلومة، ويمملون بإمرة رئيس واحد»، وكان أكابرهم (أي قادتهم) وأسجع وأعقل من قواد، خصومهم، وهم دأميل إلى الحرب، ولهم كلمة نافذة في من دونهم من أهل طائفتهمه، (١٠٠).

حواشي الفصل الثاني

- (۱) سوید، پاسپن، (معرب)، فرنسا والموارنة ولینان (تقاریر ومراسلات الجملة المسكریة الفرنسیة علی سوریا عام ۱۸۲۰ – ۱۸۲۱) ص ۲۸۸ - ۲۸۹، وحقی بك، امساعیل، لبنان، مباحث علمیة واجتماعیة، ج ۱: ۶۱ – ۶۸، والشدیاق، طنوس، أخیار الأعیان فی جبل لبنان، ج ۱: ۲۵ – ۲۸، وراجع ، لمعانی أسماء هذه القری: الشدیاق، م. ن. ص. ن. وقد ذکر الشدیاق بلدة «البرغوثیة» فی اقلیمی الخروب وانتفاح مماً (م. ن. ص ۲۷ – ۲۸).
- (Y) رسالة «بوريه» فتصل فرنسا ببيروت، إلى «البارون دي بوركينيه»، سفير فرنسا في الأستانة،
 بتاريخ ۲۶ آب ۱۸۵۷ (Ismail, Doc. T.9, p. 103) ۱۸٤۷).
 - Ismaïi, Doc., diplomatiques et consulaires, T.27, pp. 71 72. (Y)
 - Ibid, pp. 57 61. (£)
- o lemaîl, Doc., Corresp. Commerciale, T.III, p. 228 (o). وانظر خارطة للقائمقاميتين أوفقها «بوريه» برسالته هذه (lbid, p. 232).
 - Ismaīl, Doc., T.9, p. 175 et 177. (1)
 - (٧) سويد، يأسين، المصدر السابق، ص ٢٨٨ ٢٨٩.
- (A) رسالة «بوريه» إلى «البارون دي بوريكينيه» بتاريخ ٢٤ أب ١٨٤٧). (Ismaïl, Doc., T.9, p. ١٨٤٧) (103).
- (٩) سويد، المصدر السابق، ص ٢٩١، بينما بلغ عدد المسلحين من المسلمين السنة ١١٢١٠ رجال ومن الشيعة ١٠٤٠٠ رجالاً (التقرير نفسه).
 - Edwards, R. La Syrie, 1840 1860, pp. 70 71. (\ \)
- Foreign office, Correspondence relating to the affairs of Syria 1860 1861. (۱۱)
 (Maps).
- (۱۲) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ۳۰ حزيران ۱۸۹۰
 (smail, Doc. T.10, pp. 190 192).
- Guys, Henri, Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth, T.1, p. 275. (17)

- (١٤) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ٢٩.
- Chevallier, D., La Société du Mont-Liban, p. 62. (10)
 - Ismaîl, Doc. T.10, p. 191. (11)
 - Ibid, pp. 191 193. (\v)
 - (۱۸) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٣١١.
- (۱۹) الخازن، فيليب وفريد، المحررات السياسية، ج ١: ٢٢٢ ٢٢٢.
- (۲۰) ملحق أول برسالة «بوجاد» فتصل فرنسا ببيروت، إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية.
 بتاريخ ۱۷ تشرين الثاني ۱۸٤٤ (41 38 Jamail, Doc. T.6, pp. 38).
 - (٢١) ملعق ثان بالرسالة المذكورة أعلاه (44 42 lbid, pp. 42).
 - Ismaïl, Ibid, T.9, p. 142. (YY)
- (٣٣) Ismaii, Ibid, T.8, p. 161 وتجدر الملاحظة أنه يدخل، في هذا الجدول، أعداد متوافرة في دير القمر وزحلة والبقاع والمتن، وهذه المقاطمات ليست داخلة في القائمقامية الدرزية، إلا أنه لا شيء يمنع تلك الأعداد من الانتقال إلى هذه القائمقامية عند الحاجة.
 - Ismaïl, Ibid, T.10, pp. 44 45. (Y£)
 - (٢٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص ٦٧ ٦٩.
 - (٢٦) الشدياق، طنوس، المصدر السابق، ج ٢: ٥٢٧.
 - (۲۷) م. ن. ص. ن.
- (۲۸) رسالة ودي ليسباردا، فقصل فرنسا ببيروت، إلى والمركيز دي تورغو، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ آذار ١٨٥٢ (١٨٥٣ (gemail, Doc., T.9, p. 427) ورسالته بتاريخ أول حزيران (bid, p. 432) ١٨٥٢).
 - Ibid, p. 427. (Y4)
- (٣٠) رسالة «دي ليسباردا» فقصل فرنسا ببيروت، إلى «المركيز دي تورغو»، بتاريخ أول حزيران ١٨٥٢.
 - .(Ismail, Doc., T.9, pp. 430 433)
 - Ibid, p. 433. (T1)
 - Ibid. (TT)
 - Ibid, p. 434. (TT)

- (٢٤) رسالة «دي ليسبارداء إلى «دروين دي لوي Dreuyn de Lhuys» وزير الخارجية الفرنسية، نتاريخ ١٨ أبلور ١٨٥٧ (Bbid, p. 436).
- (ro) lbid, وقد أيّد وزير الخارجية موقف القنصل إذ أشار عليه أن يتحاشى إثارة الموارنة ضد الدروز (bid, p. 440)، وإن على الموارنة أن «يتحاشوا» ما أمكن، اتخاذ موقف ضد الدروز» في هذا الصراع (bid, p. 443).
- (٣٦) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٨٥٢، (bid, p. 441).
 - Ibid, p. 442. (TV)
 - (٣٨) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ ك ١٨٥٢ (Ibid, p. 444).
- (٣٩) رسالة «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية إلى «دي ليسباردا» بتاريخ ٢٠ تشرين
 الثانى ١٨٥٧ (bid, p. 443).
 - (٤٠) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لويي» بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٥٢ (Ibid, p. 444).
 - Ibid, p. 445. (£1)
- (٤٢) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٨٥٧ (Bbid, p. 446)).
- (٤٣) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٨٥٧ (bid, p. 448)).
- (£1) bidl. وانظر: رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٤ شباط ١٨٥٣, ١٨٥٨) (bid T.10, ١٨٥٣)) (19. م.
 - (٤٥) الصليبي، المرجم السابق، ص ١١٣.
- (٤٦) رسالـة «دي ليسبـارداء إلى «دروين دي لـوي» بتـاريخ ٤ شبـاط ١٨٥٣ (Ismaïl, Doc., T.10, ١٨٥٣) (p. 19)
 - Ibid, p. 20. (٤٧)
 - (٤٨) رسالة مدروين دي لوي، إلى مدي ليسبارداه بتاريخ ١٧ اذار ١٨٥٣ (21 20 lbid, pp. 20).
- (٤٩) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٨٥٦ ١٥٥ (Ibid, p. 34) (35) (35) وانظر: الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٢. والأقة: نصف رطل.
- (٥٠) الصليبي، م. ن. ص. ن. وانظر رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٨٤ (١٥) (Ismail, Doc. T. 10, p. 38)، ورسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٨٥٢ (Ibid, p. 45).

- (٥١) رسالة «دي ليسبارداء إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ كانون الأول ١٨٥٢ (Ibid, p. 46).
 - (۵۲) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ۱۱ شباط ۱۸۵۶ (1bid, p. 50).
- (۵۲) رسالة «دي ليسبارداء إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٥٤ (47 46 46).
 - (٥٤) رسالة «دي ليسباردا» إلى «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٨٥٤ (lbid, p. 48).
 - (۵۵) الصليبي، المرجع السابق، ص ۱۱۳. - De Testa, Recueil des Traités de la Porte Ottomane T.6, p. 46. (۵۱)
 - Churchill, Ch., The Druzes and The Maronites, p. 148. (ev)
 - (۵۸) ایکاریوس، اسکندر بن یعقوب، نوادر الزمان فی وقائم جبل لبنان، ص ۲۱۳.
 - (٥٩) م. ن. ص ٢١٢.
 - (٦٠) مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكيات الشام، ص ١٤٠.

الفصل الثالث

القائمقامية النصرانية

تمتد القائمقامية النصرانية من طريق بيروت - دمشق جنوباً حتى البقاع شرقاً، فنهر البارد شمالاً، فساحل البحر غرباً، (باستثناء طرابلس)، وتضم المقاطعات التالية (أنظر الخارطة):

١ - مقاطعة الزاوية: تتوسط البحر غرباً والجبل شرقاً، وتمتد من نهر البارد شمالا إلى نهر أبي علي جنوباً، ومن بلداتها: عرجس وأرده وبشئين وكفرزينا وداريا وكفرياشيت وكفرحورا، ومن أشهر عائلاتها: آل الضاهر (موارنة) ويحكمها مشايخهم.

٧ - مقاطعة جية بشري: أي «جبة القاعدة» (والجبة هي المكان المرتفع)، تقع غرب الأرز، وتمتد منه، في أعالي جبل لبنان (في سفح جبل المكمل) شرقاً، إلى مقاطعة الزاوية غرباً، ومن مقاطعة الضنية شمالا إلى تقويين جنوياً. قاعدتها بشري، ومن بلداتها: بشري واهدن وزغرتا وحزرتا وحصرون وعينطورين (عين الجبل) وكفر صغاب ومزياره وأيطو (المصيف) وبان وبقاع كفرا وبقرقاشا (البرد القاسي) ويزعون (الثقب) والحدث وقناة وطورزا (جبل الزيتون، وأصلها: طور زيتا) وسرعل (أي عليها سور) وراس كيفا (رأس الصخرة) وبسلوقيت وتولا ومزرعة التقاح وأسلوت والحرف وحميص وبريش وطعمور وكرم سده وينشعي وسبعل وكربريبا وريش وبين وبرحليون وبلاً وبيحوا وبدين وقنهوران ودير

فتويين (الدير المشترك). ومن أشهر عائلاتها: آل كرم وآل الضاهر وآل عيسى الخوري وآل الشدياق (وكلهم موارنة)، ويحكم آل كرم (الذي ينتمي إليهم يوسف كرم) ثلث البلاد، بينما يحكم باقي المائلات الثاثين الآخرين.

 ٣ - مقاطعة الكورة: وتمتد من نهر أبي علي شمالاً إلى نهر العصفور جنوباً، وتقسم إلى قسمين:

- الكورة العليا: وتقع في المنطقة الجبلية، غرب جبة بشري، قاعدتها أميون (أي مصوِّنة)، ومن بلداتها: أميون، وكوسبا، وكفرحزير (الخنزير)، ودير بمشتار (جبل وعر)، وفيع (فيح أي مُهوي)، كفر عقا (قرية الخليِّ)، وبزيزا (منهوية)، ومن أشهر عاثلاتها: آل عازار وآل الشماس وآل غصن وآل بوضرغم (روم أرثوذكس)، ويحكمها مشايخ آل عازار.

- الكورة السفلى: وتقع على الساحل غرباً، من أهم مواقعها: دير البلمند (من بلومنت أي الجبل الجميل، أو اشتقاقاً من «بوهيمند» صاحب طرابلس في العهد الصليبي، وهو الذي بنى هذا الدير وسماه بهذا الإسم). ومن بلداتها: شكا وأنفه والقلمون ويصرما والبلمند.

٤ - مقاطعة القويطع: وتعتد من نهر العصفور شمالا إلى نهر الجوز جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى حدود الكورة شرقاً، ومن بلداتها: حامات وكفريا، ووجه الحجر، وراس نحاش (راس النحاس)، ومن أشهر عاثلاتها: آل زكريا (روم أرثوذكس)، وآل الخطيب (مسلمون سنة) وآل المتني وآل أبو صعب (موارنة)، ويحكمها آل أبو صعب.

 ه - مقاطعة البترون: وتمتد من نهر الجوز شمالاً إلى نهر المدفون جنوباً، ومن البحر غرباً إلى سطح جبل تنورين شرقاً، قاعدتها البترون، ومن بلداتها: البترون، ودوما وبشعلة ويقسميا (حذاء الماء) وعبرين (المجاز) وسورات (صورة) وأسيا (الطبيب) وتتورين (النتور) وجِلتا (القدر) وتولا (الثدر) وتولا (الثلاثية وأصلها تولتا) وبشتودار وكفرحي وسمر جبيل (ناب جبيل) وكفيفان (المحدبة)، وفيها قلمة المسيلحة (قلمة الرسل). ومن أشهر عائلاتها: آل أبو طربيه، وآل فريفر، وآل عشي (وكلهم موارنة). وقد حكمها أمراء من آل عساف ثم من آل سيفا ثم مشايخ آل حمادة من الشيعة. وكان قائمقام النصارى هو الذين يعكمون هذه المقاطعة ويستبد لهم متى يشاء، وكان يختارهم من أية عائلة يريد.

٦ - مقاطعة بلاد جبيل: وتمتد من نهر المدفون شمالاً إلى نهر الفيدار جنوباً ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل المنيطرة شرقاً، قاعدتها جبيل، ومن بلداتها: جبيل وعمشيت والعاقورة (المين الباردة) ولحفد وإهمج، والبربارة وغرزوز والمنصف وبخماز (بكاء الماعز) وحبالين (الفساد) وحاقل ومشمش وترتج (تاج الجبل) وجاج وعاد وبجة وفغال وينتاعل. ومن أشهر عائلاتها: أل الحسامي (سنة) وآل كلاب وآل الخوري وآل إده (موارنة). وقد حكمها آل عساف ثم آل سيفا ثم آل شهاب، ثم مشايخ آل حماده (شيمة) وآل الدحداح (موارنة). وكان قائمقام النصارى هو الذين يمين مشايخ هذه المقاطعة باستثناء بعض القرى التي يحكمها مشايخ من آل الخازن أو آل الهاشم.

وقد ألحقت بلاد جبيل بقائمقامية النصارى عام ١٨٤٢(١).

٧ - مقاطعة جبة المنيطرة (جبة الحافظة): وتمتد من نهر الفيدار شمالا إلى نهر ابراهيم جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل المنيطرة شرقاً، من أشهر بلداتها: المنيطرة والفساح وأفقا (المخرج) وكفرحيال (فرية القوة) وقهمز ولاسا والمغيرة ومزرعة السياد وقرطبا (القرطب). حكمها أمراء من آل عساف ثم من آل سيفا ثم مشايخ من آل حماده (شيمة). وقد وضع الجنرال «دي بوفور دوتبول» مقاطعة الهرمل مع جبة المنيطرة وذكر أن الهرمل هي أكبسر بلداتها، وفيها بلدة شمسطار، ومن أشهر عائلاتها: آل ملحم وآل شرف وآل زعيتر (وكلهم متاولة)، ويحكمها آل حماده المتاولة.

٨ - مقاطعة الفتوح: وتمتد من نهر ابراهيم شمالا إلى وادي المعاملتين جنوباً. من بلداتها: فتقا والبوار والفينة وغدراس والكفور وغبالة ويحشوش، وميناؤها طبرجا. وهي مقاطعة مارونية بكاملها، يحكمها مشايخ من آل الدحداح (موارنة)، وسميت «الفتوح» لأنها أول بلاد فتحها المسلمون في كسروان.

٩ - مقاطعة كسروان: وكانت تسمى قديماً «العاصية» لصعوبة مسالكها. وتمتد من المعاملتين شمالاً إلى نهر الكلب جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل صنين شرقاً، ولهذه المقاطعة قاعدتان احداهما: زوق مكايل على الساحل جنوباً، والثانية: غزير في الداخل شمالاً. وكانت هذه الأخيرة قاعدة البلاد في جنوباً، والثانية: غزير في الداخل شمالاً. وكانت هذه الأخيرة قاعدة البلاد في وعرمون (تلة صفيرة) وغدير ودرعون (دار الغنم) وغسطا (الموقدة) وعشتوت (الصعبة) وزوق مكايل وزوق مصبح وعجلتون (العجلة وهو اسم صنم) وفقيع (المشتوق وهي الآن القليمات) وجعيتا (الضجة) وكفرحباب وحارة صخر وصربا وبزمار (الترتيل) ووطا الجوز وميروبا (ماء عظيم) وحراجل وفاريا وفيطرون وريفون (اسم صنم) وداريا (التذريه) وبلونه (اسم صنم) وشنتير (راس الأنف) وعين الريحان ومراح الأمير وعينطورا (عين الجبل) وكفرذبيان، وحريصا، وفيها دير بكركي (بطريركية الموارنة) ودير الشرفه (بطريركية السريان الكاثوليك) ودير بزمار (بطريركية الأمين

الكاثوليك) وفيها مدرسة عين ورقة ومار عبدا الشهيرتان، وهما مدرستان للموارنة.

وكانت هذه المقاطعة تقسم، قديماً، إلى قسمين:

- القسم الداخلي: ويمتد من نهر ابراهيم شمالا إلى نهر الكلب جنوياً، إلا أن هذا القسم قد انحسر إلى ما بين المعاملتين شمالاً ونهر الكلب جنوياً، وذلك بعد فصل مقاطعة الفتوح عن كسروان.

 القسم الخارجي: ويمتد من نهر الكلب شمالاً إلى نهر الجعماني (أو نهر صليما) جنوباً، وهو الحد الذي يفصل بين هذه المقاطعة وبين المتن حنوباً.

ثم ضاقت هذه المقاطعة أكثر بعد أن فصل عنها «القاطع» جنوباً، فأصبحت مقاطعة كسروان، في النهاية، تعتد من المعاملتين شمالا إلى نهر الكلب جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى جبل صنين شرقاً.

من أشهر عائلات مقاطعة كسروان: أل صفير وآل يعقوب وآل بخور وآل نصر وآل البيطار وآل عساف وكلهم موارنة. ويحكمها آل الخازن وآل حبيش (موارنة أيضاً) وهي مقاطعة مارونية بكاملها.

١٠ - مقاطعة القاطع: وسميت كذلك لأنها اقتطعت من كسروان في عهد الأمير حيدر موسى الشهابي عام ١٩١٦، وتمتد من نهر الكلب شمالاً إلى نهر انطلباس جنوباً، ومن الساحل غرباً إلى بلدة «شويا» شرقاً، قاعدتها «بيت شباب وبكفيا». من بلداتها: بيت شباب، وبكفيا (المحجرة) وبحرصاف وزوق الخراب وزكريت وقرنة شهوان وديك المحدي (ديك الفرح) والصدر وبيت الشمار والعظيرة وحارة البلانة ومزرعة يشوع والفريكة والعبوس وبيت الكك وعين عار وقرنة الحمراء وعين علق والعطشانة والشاوية والمطلب ودير شمرا وعين

المسك وأبو ميزان وحملايا والسفيلا والميّاسة والدوّار والبالوع وزرعون والقمقور والقنابة والزاهرية والزغرين والدليبة والهدم والحصيص وعين الغروبة ووادي شاهين وشويا وساقية المسك والمحتية وعين التفاحة وعين الزينونة، ويحكمها إل قايد بيه اللميون.

١١ - مقاطعة المتن: وتمتد من نهر انطلياس شمالاً إلى نهر بيروت حنوباً، ومن الساحل غرباً إلى سطح جبل الكنيسة شرقاً. قاعدتها بلدة المتين، ومن أهم بلداتها: المتين وصليما (المصورة) وسكنتا وعين القبو وكفرعقاب ويتغرين والخنشارة والشوير وعين السنديانة وعينطورا وزرعون ويعيدات وبحنس وبرمانا ورومية وبيت مرى (بيت الساده) والمنصورية والعربانية وبزيدين (زينة الدين) وجور الحوز وكفرسلوان وقرنابل (قرن الأبل) وأرصون (الصنوبرة) وبتخنيه وفالوغا (القاسمة) وحمانا والخربية والشبانية وقبيم والقريَّة وراس الحرف وقتاله وبعلشميه (رب السماء) ورويسة البلوطة، والهلالية والعبادية وعاريا. من أشهر عائلاتها: آل أبي اللمع وآل قابد بيه وآل مراد وآل فارس (وكلهم موارنة) ويحكمها آل حاتم من حماناً. ويضع الجنرال «دوتبول» زحلة وبسكنتا وملحقاتهما مع مقاطعة المتن. وتقع مقاطعة «زحلة» غرب البقاع، وقاعدتها زحلة، ومن بلداتها: وادى المرايش والمعلِّقة وجديثا وثعلبايا وسعدنايل وتعنايل (حمل الله) ومكسه (العشر) وقب الياس (قيل إن أصلها قبر الياس) وعمّيق ودير طحنيش وكفريا والخربة والحيس وصفيين وعيتنيت ومشفرا وعين التينة وسحمر ويحمر. ويحكمها الأمراء اللمعيون (موارنة)^(۲).

١٢ - مقاطعة الساحل الشمالي: وتمتد من نهر بيروت شمالاً إلى الحدث
 وبعبدا ووادي شحرور عبر طريق بيروت - دمشق جنوباً، ومن البحر غرباً إلى

أرض القفل شرقاً، ومن بلداتها: الحدث ويعبدا ووادي شحرور. ويحكمها آل شهاب (موارنة).

بلغت مساحة قائمتامية النصارى، وفقاً لتقدير «بوريه» قنصل فرنسا ببيروت عام ١٩٤٧، ٤٢٣٤٤ كم ، وبلغ عدد سكانها نحو ١٤٠ ألف نسمة منهم ٦ ببيروت عام ١٩٤٧. ٤٢٣٤ كم ، وبلغ عدد سكانها نحو ١٤٠ ألف نسمة منهم ٦ آلاف من الدروز. ويقول «بوريه» في ذلك: «تمتد حكومة (جبل) لبنان من صيدا جنوباً، وتتوقف عند طرابلس شمالاً، وهي تشكل شريطاً من الأرض ينتهي بالبحر غرباً، وبسهل البقاع وبعليك شرقاً، ويبلغ عرض هذا الشريط ٨ أو ٩ أو ١٠ أو فراسخ، وتقع بيروت بين صيدا وطرابلس، وتبلغ المسافة بين بيروت وصيدا ٨ فراسخ ومن بيروت إلى طرابلس ١٦ فرسخاً. ووفقاً لاتفاق عام ١٩٨٢، وترتيبات شكيب أفندي، قسم (جبل) لبنان إلى قسمين: الأولى يقطنه المسيحيون ويشكل ثاني المثلث المذكور وعدد سكانه نحو ١٤٠ ألف نسمة (منهم ٦ آلاف تعريباً من الدروز)، (٢٠).

فإذا اعتبرنا أن الفرسخ يساوي ٤ كلم (مسير خيال لساعة وبخطوة عادية)، تكون مساحة جبل لبنان كله، بقائمقاميتيه الدرزية والنصرانية: ٣٤٥٦ كلم^٧.

(الطول: $3 \times 3 = 7 \,$ كلم. والمرض: $4 \times 3 = 77 \,$ كلم. والمساحة: $7 \times 77 = 77 \,$ كلم) وتكون مساحة فائمقامية النصارى ثلثي مساحة الجبل كله، أي: $7 \times 77 = 77 \,$ كلم\, ومساحة فائمقامية الدروز الثلث الباقي، أي: $7 \times 77 \,$ وتكون مساحة فائمقامية الدروز الثلث الباقي، أي 1107 كلم\, (وقد سبق أن قدرنا مساحة هذه القائمقامية، في الفصل السابق، بين $1 \times 77 \,$ كلم\, حيث يكون متوسط الرقمين: $1 \times 77 \,$ كلم\,

أما عدد سكان قائمقامية النصارى، فقد أحصاه «بوريه» على الشكل التالى (عام ١٨٤٨):

376	مسلمون	مسلمون	دروز	مسيحيون	346	اسم
السكان	(شيعة)	(سنّة)			القرى	المقاطعة
****	-	-	-	****	**	بشري
1710	-	-	-	1710	*1	الزاوية
0370	1790	-	-	70-	۱۷	بلاد المتاولة
Y-070	040	-	- 1	1990-	٧٦	البترون
141.	-	-	- '	141.	17	الفتوح
17190	-	071	- ,	۱۲۷۲۰	٤٤	جبيل
14.4.	70	-	:	170	**	كسروان
051-	-	70	-	0270	1.4	الساحل الشمالي
14440	-	-	TV-0	10-4-	01	القاطع
14400	-	١٠٠٠	Y1-0	1-00-	۸٥	المتن
18870	-	Y04.	۵۸۰۰	11770	11	بقاع الهرمل
179070	٥٩٦٥	797-	079.	11047+	۴۷۸	المجموع
نسمة(۱)	نسمة	نسمة	تسمة	نسمة	قرية	

(ملاحظة: بلغ المعموع عند «بوريه» ١٣٩٥٤٥ نسمة وليس ١٣٩٥٢٥ ، وقد تبيّن لنا الخطأ بعد إعادة الجمع فاقتضى التصحيح).

ويتحدث «بوريه» في الرسالة نفسها (إلى غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول (الى غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول (الم غيزو بتاريخ ٢٦ كانون الأول (الملا) عن تقدير آخر لعدد سكان جبل لبنان بنحو ٢٣٨٤٢٦ فيعتبره تقديراً فائق المبالغة، ويعزو شكه في صحة هذا التقدير إلى انه، بالإضافة إلى ما يتضمنه من مبالغة، قد أضيف إليه عدد سكان خمس مقاطعات «لم ترتبط به (أي بجبل لبنان) في السابق، إلا بالتزامات موقتة»، وهذه المقاطعات هي: مرجعيون وحاصبيا وراشيا واقليم البلان واقليم التفاح، ويذكر أنه لم تعد هذه

الأسماء تذكر، إلى جانب اسم جبل لبنان، ومنذ سبع سنوات، لا من الباب المالي، ولا من المملاء الأوروبيين، ولا من المسيحيين ولا من الدروزه (٥٠). ويرى وبوريه أنه، إذا حسم من هذا التقدير المبالغ فيه (٣٣٨٤٢٦) عدد سكان المقاطعات الخمس المضافة، يبقى الرقم ٣٣٧٩٦٣ الذي يجب أن يساوي مجموع سكان جبل لبنان. إلا أن المدد الحقيقي لسكان الجبل هو، في تقدير وبويه مجموع سكان القائمقاميتين، مضافاً إليهم عدد سكان مديرية دير المقرد، فيكون المدد الحقيقي لسكان جبل لبنان هو (في تقدير وبوريه دائماً):

- عدد سكان القائمقامية الدرزية : ٥٨٧٥٠

- عدد سكان القائمقامية النصرانية : ١٢٩٥٣٥

- عدد سكان مديرية دير القمر : ٥٦٥٠

الجموع : ١٩٣٩٣٥ نسمة

وليس ٢٧٧٩٦٣ نسمة، كما ظهر من الرقم السابق^(١).

ويصرّ «بوريه» على شكه في صحة الرقم الذي أرسل إلى الدوائر المثمانية والأجنبية كتقدير مؤكّد لسكان جبل لبنان (وهو الرقم ٢٣٨٤٢٦ نسمة)، «والذي اعتبر دائماً صحيحاً من قبل زملائي، ومن الباب المالي، والذي كان، غالباً، أساساً لمناقشاتنا»، ثم يؤكّد صحة التقدير الذي قدّمه هو، ملاحظاً أنه أثبت مصحة هذا العمل بتجربة قاسية، أجراها على مقاطمتي الجرد والغرب الأعلى، حيث أحصى «الرجال والنساء والأولاد، فرداً فرداً، فتبين له الفرق الشاسع بين التقديرين، ذلك المبالغ فيه، والآخر الذي أجراه بنفسه ().

ويلحق «بوريه» تقريره هذا بجداول تفصيلية لمدد سكان كل من القائمة اميتين مع خارطة تقصيلية لهما^(م)، ثم يضع جدولاً اجمالياً لمدد سكان الجبل وفقاً لطوائفهم، كما يلي:

المجموع العام لسكان جبل لبنان (القائمة اميتان ومديرية دير القمر):

عدد	عدد	عدد	عدد .	عدد	عدد
اليهود	السلمين الشيعة	السلمين السنّة	الدروز	المسيحيين	القرى
79.	0790	AYYo	Y7880	107.7.	777
نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	قرية

إحصاءات أخرى: ونجد احصاءات أخرى عديدة لسكان القائمقامية النصرانية، منها:

۱ - الإحصاءات التي وضعها الجنرال «دي بوفور دوتبول» في شباط عام المرا وقبيل انشاء المتصرفية، وذلك في التقرير الذي رفعه إلى وزارة الغارجية الفرنسية بتاريخ ١٥ من الشهر المذكور، والذي اقترح فيه إنشاء «حكومة لبنان»، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا التقرير في الفصل السابق. وقد قدّر «دوتبول» عدد سكان قائمقامية النصارى بـ ١٧٤٤٣٦ نسمة (عام ١٨٦١) بينما كان «بوريه» قد قدّره (عام ١٨٤٧) بـ ١٢٩٥٣ نسمة، أي بزيادة نحو ٥٥ ألف نسمة خلال ١٤ عاماً (١٨٤٧)، وفيما يلي الجدول الذي وضعه «دوتبول» موزعاً، من خلاله، سكان هذه القائمقامية على طوائفها:

المقاطعة	موارنة	cen	נפה	دروز	متاولة	سنة	يهود	مجموع	2.26
				درور	,	_	-345	_	
		أرثوذكس	كاثوثيك					السكان	البنادق
الزاوية	£	۲	-	-	_	1	-	27	0
جبة بشري	۲۰۰۰۰	-	-	-	-	-	-	T	• · · ·
الكورة المليا	14	į	-	-	٧.,	-	-	7	17
القويطع									
والمزارع	1	140.	-	-	-	۲0٠	-	Y7	0
البترون	12	****	۲٠٠	-	1	***	-	1747-	Y0
جبيل	170	10	-	-	-	٧	-	147	70
الهرمل									
وجبة المنيطرة									
ووادي علمان	-	-	-	-	٦	-	-	7	1
الفتوح	٥٣٠٠	-	-	-	-	-	-	07	۸٠٠
كسروان	Y0	-	7	-		۲٥	-	70770	0
المتن									
والقاطع							ı		
وزحلة									
وبسكنتا									
وملحقاتها	*····	1	۸۰۰۰	۰۰۰۰	17.	۲	-	0717.	1
سهل الشمال	10	۸۰۰	۰	٦	-	۰۰	-	1570	1
المجموع	1771	1990.	۸٦٠٥	٥٠٠٦	125.	1720	-		۳٠٠٠٠
_								نسمة	بندقية (۱۰)

 ٢ - الاحصاء الذي قدّمه «ريتشارد ادوارز» لعدد سكان قائمقامية النصارى، وقد قدّر عدد سكان هذه القائمقامية بـ ١٣٧٢٥٠ نسمة، موزّعين على المقاطعات ووفقاً لطوائفه، كالتالى:

اسم	موارنة	كاثوليك	أرثوذك <i>س</i>	ىروز	مسلمون (سنة وشيعة)	يهود	المجموع
المتن	170	0	۸٥٠٠	٧٤٠٠	-	-	771
ساحل بيروت	74	٧٥٠	11	17	to.	-	44
كسروان							
وبلاد جبيل							
وبلاد البترون							
وجبة بشري							
والكورة	001	10	170	-	70	-	٧٢٩٠٠
زحلة وغرب							
البقاع (الهرمل)	7	177	14	٦٥٠	۲٥٠٠	-	Y110.
المجموع	VŧV··	1710.	744	980.	760.	-	17770 .
	,						نسمة(۱۱)

ولا تظهر هي هذا الجدول مقاطعات الزاوية وجبة المنيطرة والفتوح والقاطع (وكانت الأخيرتان جزءاً من مقاطعة كسروان)، كما كانت المقاطعات الأربع تابعة لقائمقامية النصارى.

٢ - الإحصاء الذي وضعه العقيد برنابي (Lt. Col. Burnaby) في «المراسلات المتعلقة بشؤون سورياء لعامي ١٨٦٠ - ١٨٦١ والذي صدر عن موزارة الخارجية البريطانية، في آذار عام ١٨٦١. وقد قدّم العقيد برنابي نوعين من الإحصاء لعدد سكان جبل لبنان، وهما:

 أ - إحصاء مثبت في جدول يتضمن أسماء المقاطعات في كل من القائمقاميتين (الدرزية والنصرانية) ومديرية دير القمر. مع عدد السكان في كل من هذه المقاطعات (والمديرية) وفقاً لطوائفهم. (أنظر الجدول).

ب - إحصاء مثبت على خارطة تبين المقاطعات في كل من القاطعات القاطعات في كل من هذه المقاطعات (والمديرية) وفقاً لطوائفهم. (أنظر الجدول).

وقد أثبتنا، في الفصل السابق، الإحصاء الوارد في كل من الجدول والخارطة والمتعلق بالقائمقامية الدرزية، ولا نرى حاجة لإعادتها، لذا، سوف نكتفي بعرض الإحصاء المتعلق بالقائمقامية النصرانية في الجدول وفي الخارطة.

أ - في الجدول: إحصاء لسكان القائمقامية النصرانية وفقاً لطوائفهم:

المقاطعة	موارنة	دروز	روم كاثول يك	روم أرثوذك <i>س</i>	مسلمون (سنّة وشيعة)	المجموع
الكورة	٥٠٠	-	-	4	1	1.0
الزاوية						
وجبة بشري						
والبترون		. '				
وجبيل						
والمنيطرة						
والفتوح			ļ			
وكسروان	77	-	10	70	71	748
المتن والساحل	1440-	V41.	٥٧٥٠	11	٤٢٠	£TAT.
زحلة	7	7	10	۲	70	7.7.0
المجموع	۸۱۸۵۰	۸۵۱۰	7770.	Y00	07.0	۱٤٣٩٣٥ تسمة(۱۲)

فيكون عدد سكان قائمقامية النصاري، كما ظهر في هذا الجدول: ١٤٣٩٣٥ نسمة

ب - في الخارطة: أما عدد سكان هذه القائمقامية، كما ظهر في الخارطة، وفي التاريخ نفسه (آذار ١٨٦١) فهو كما يلي:

المقاطعة	موارنة	دروز	روم کاثوٹیك	روم أرثوذكس	مسلمون (سنّة وشيعة)	المجموع المجموع
- المتن	-	7	0	A0 · ·	-	140
- جبل لبنان	A170.	141.	440.	-	***	۸۹۲۲۰
- الكورة	-1	-	-	10	-	10
زحلة	٦	٦	100	٧	Y1-0	4.4.0
المجموع	۸۱۸۵۰	A01 ·	7770-	Y00	0970	۱٤٤٥٣ <i>٥</i> تسمة ^(۱۲)

فيكون عدد سكان قائمقامية النصارى وفقاً للإحصاء الوارد في خارطة برنابي (١٨٦١) ١٤٤٥٣٥ نسمة. ويظهر الفرق بين الإحصاءين (الجدول والخارطة) بزيادة ٢٠٠ نسمة أضيف منها في الخارطة، ٢٠٠ نسمة إلى عدد السكان المسلمين في زحلة (٢٠٠٥ في الجدول و٢٠٠٥ في الخارطة)، كما أضيف ٥٠٠ نسمة إلى عدد الروم الكاثوليك في المدينة نفسها (١٥٠٠٠ في الجدول و١٥٠٠٠ في الخارطة).

٤ - ويظهر أن هذا التقدير لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي وضعه «بنتيقوليو» قتصل فرنسا العام ببيروت، لعدد سكان هذه القائمقامية عام ١٨٦٠، وهو يراوح بين ١٢٥ و ١٤٠ ألف نسمة «معظمهم موارنة» (١١٠). وفي تقدير أخر لـ «بنتيقوليو»، في العام نفسه، فإن عدد المسيحيين في جبل لبنان يرتفع، وفقاً لأكثر الإحصاءات دقة، إلى نحو ١٥٠ ألف نسمة (١٥).

ونثبت، فيما يلي، جدولاً عاماً بعدد سكان قائمقامية النصارى وفقاً لمختلف التقديرات التي سجلناها في هذا البحث، على اختلافها، دون أن نلم بجميع التقديرات التي وضعت في هذا المجال:

المصدر	التاريخ	عدد السكان
بوريه	1457	۱۲۹۰۲۰ نسمة
بنتيڤوليو	187.	۱۵۰۰۰۰ نسمة
بوهور دوتبول	1581	١٧٤٤٣٦ نسمة
ریتشارد ادوارز	1781	۱۳۷۲۵۰ نسمة
برنابي (في الجدول)	1771	١٤٣٩٣٥ نسمة
برنابي (في الخارطة)	1771	۱٤٤٥٢٥ نسمة

إحصاءات الذكور وعدد القادرين على حمل السلاح في القالمقامية:

في الإحصاءات التي قدّمها الشدياق لمدد الذكور في جبل لبنان بقائمقاميتيه (عام ١٨٥٩) نجد أنه قدّر عدد الذكور في القائمقامية النصرانية بـ ١٧٦٥٨ رجلاً موزّعين على ١٢ مقاطمة، وحسب طوائفهم، كالتالي:

المقاطعة	النصارى	الدروز	المسلمون (سنة وشيعة)	المجموع
الزاوية	1771	_	٦٠	1741
الكورة	70	-	177	7777
القويطع	1804	-	179	1097
جبة بشري	1.7	-	-	1.7
بلاد البترون	7.45	-	144	1991
بلاد جبيل	٥٠٠٠	-	1	7
جبة المنيطرة	454-	-	7147	٤٦٦٦

المقاطعة	النصارى	الدروز	المسلمون	المجموع
			(سنة وشيعة)	
الفتوح	7.99	-	-	7-99
كسروان	1	-	14	751
القاطع	1113	-	-	1111
المتن	7799	4101	1.0	۸۹٥٨
ساحل بيروت	7	-	7	***
الشوف البياضي	11547	-	1	17277
المجموع	AeFVF	3017	٥١٣٢	63P3Y(FF)

تبقى الإشارة إلى أن الشدياق أغفل، في جدوله، التمييز بين الساحل الجنوبي التابع لقائمقامية الدروز والساحل الشمالي التابع لقائمقامية النصارى، وشمل الساحلين، على ما يبدو، تحت اسم «ساحل بيروت»، كما انه أغفل مقاطعة «الهرمل، التي كانت تابعة، كذلك، لقائمقامية النصارى، واغفل «دير القمر، التي كانت مديرية مستقلة.

ونجد في معفوظات القنصلية الفرنسية العامة ببيروت تقديرات وضعت عام ١٨٦٠ لعدد الذكور في كل مقاطعة من مقاطعات قائمقامية النصارى، أوردها «دومينيك شيقاليه»، وفيما يلى تقصيل ذلك:

LAU LIBKAKY BEIRUT

القاطعة	العدد	موارنة	أرثوذكس	دروز	كاثوليك	شيعة	سنة	مختلف	المجموع
	الإجمالي								
	للذكور								
المتن الشمالي	0-97								
والمتن الأعلى	091-								
والقاطع	2709								
والشوير	1997								
ويسكلتا	***								
والساحل	T010	17997	ETET	***	1707	744	٦٤	14	X\$177
زحلة	17703	YEE	040	-	7177	10	*1	-	2077
(مع خمس قری)						i			
الكورة العليا	1777								
والكورة السفلى	****			l					
والقويطع	A97	4-1	8841	-	٤	٧.	077	-	30.00
غزير	1144								
وكسروان	7741			1			İ		
رالفتوح	7774					ļ			
ربلاد جبيل	4.81					1			
والمنيطرة		1774.	۲۰۵	-	7.7	1734	141	-	7.740
الزاوية/اهدن	8789							l	
وبشري، و،حصرون	7114								
وكفرصفاب		}	ļ	ļ					
قتات	1001			ĺ				ļ	
البترون	V-T4			ļ		1			
الهرمل	٧٦٤	1777-	1.47		777	400	179		T-177
المجموع	V£ - 0 T	۵۱۰۷۸	11707	***	2777	44	47.	14	V£ - 0 T
بيت الدين									
ودير القمر	1704	1111	-	11	171	-	-	-	(14)
			•						

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال الساحل الجنوبي (التابع للقائمقامية الدرزية) في حساب القائمقامية النصرانية، كما انه لم تدخل بيت الدين في الجدول، بل تم دمجها بمديرية دير القمر.

أما عدد القادرين على حمل السلاح، في هذه القائمقامية، فقد قدّره «بنتيفوليو»، فتصل فرنسا العام ببيروت عام ١٨٦٠، بـ ٣٥ ألف رجل منهم: ٢٠٥٠٠ ماروني و٨٥٠٠ روم كاثوليك في (وخصوصاً في زحلة ودير القمر) و٦ الاف روم ارثوذكس (وخصوصاً في سكنتا والكورة،) أما الأرثوذكس المقيمون في القائمقامية الدرزية فهم «مع الدروز ضد أبناء طائفتهم، مثلما كانوا في أحداث عام ١٨٤٥ه(١٨). بينما قدّر «دوتبول» عدد البنادق في هذه القائمقامية تقديراً قريباً من ذلك، أي ٢٠ ألف بندقية(١١). ويذكر «هنري غيز» انه حصل على إحصاءات لا يدرى «حسب أية معطيات» وضعت، وقد ذكرت هذه الإحصاءات ان (جبل) لبنان يستطيع أن «يجهز (للقتال) مئة ألف رجل، على أن يؤخذوا من سن الخامسة عشرة إلى سن السبعين،، ويستطرد «غيز»: ووانه لمن المنطقى أن نخفض هذا العدد إلى ٦٠ ألفاً (ولم يذكر «غيز» حسب أية معطيات قرّر تخفيض العدد) يوزّعون كالآتى: ٣٥ ألفاً من الموارنة، و١٥ ألفاً من الدروز والمسلمين (السنة والشيعة) و٦ ألاف من الروم، و٤ آلاف من الكاثوليك». ثم يذكر انه «وفقاً لإحصاء أجرى عام ١٨٤٢، فإن عدد الرجال القادرين على حمل السلاح، من الشوف إلى الجبل ضمناً، كان ٤٥٠٥٠ رجلاً: ٣٤٠٠٠ مسيحي، ١٠٠٥٠ درزي» (٢٠). ولم يذكر «غيز» هوية الألف الباقى، ويظهر أنه كان من المواطنين الباقين، من غير الدروز والمسيحيين.

ويرى «ادوارز» أن «المسيحيين في سوريا، وخصوصاً الموارنة، هم رغم كل ما قيل عنهم، قليلو الكفاءة للقتال، ويتساءل: «هل ينقصهم الزعماء؟ أم ان ذلك جبن طبيعي؟، ثم يستطرد: «لا نريد أن نلقي اتهاماً كهذا ضد شعب بكامله، ولكن عامة الموارنة لا تتمتع، في نظر الناس، بأية شهرة لامعة في الشجاعة». وبعد أن يستشهد بقول «قولني» انهم «لا يتمتعون، أبداً، بهذه الصفات»، يقول انهم «ليسوا جسورين، ولا متدامين ولا شجعاناً كالدروز، وقد قدّمت الأحداث الأخيرة (أحداث ١٨٦١) تأكيداً قاطماً لهذا الحكم، ولكن «ادوارز» يعود فيستدرك: «علينا أن لا نستبق ما سوف يتبع» (٢١). وحسناً فعل «ادوارز» باستدراكه هذا، إذ أثبتت الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٧٥)

تقييم عام لنظام الحكم في القالمقامية النصرانية:

يقدّم «بنتيفوليو» تقييماً لنظام الحكم في القائمةامية النصرانية منذ نشوثها على أساس ترتيبات «شكيب أفندي» (عام ١٨٤٥) وحتى عام ١٨٥٧، فيمتبر أن هذه القائمةامية عرفت، في هذه الفترة «هدوءاً مستمراً إلى حد ما»، باستثناء بعض الشكاوى التي كانت ترفع، من حين لأخر، ضد «سوء استعمال السلطة من قبل المقاطعجيين المسيحيين الذين يمثلون، في هذه القائمةامية، الوجه المقابل للأريستوقراطية الدرزية في المناطق المختلطة (فائمقامية الدروز)»(٢٠٠). إلا أن القائمقامية المذكورة تفجرت، بعد هذا التاريح (١٨٥٧) تحت وطأة ثورة دامية سوف نفرد لها فصلاً خاصاً (الفصل القادم).

تسلّم الأمير حيدر بن اسماعيل أبي اللمع فائمقامية النصارى منذ إنشائها عام ١٨٥٤، وظل في منصبه هذا حتى وفاته عام ١٨٥٤. ورغم أن

مرحلة حكمه للقائمقامية كانت هادئة نسبياً، إلا أنها لم تخل من بعض الصراعات المحلية، خصوصاً بين الموارنية والروم الأرثوذكس الذيبين كانوا يطالبون بقائمة امية ثالثة لهم، في الكورة، حيث يشكِّلون أكثريــة سكانهــا (٩ آلاف من الروم الأرثوذكس مقابل ألف من المسلمين وخمسماية من الموارنة، وفقاً لإحصاءات برنابي) وبتحريض من الإنكليز ودعمهم. إلا انهم لم يوفقوا في ذلك اذ عارضت معظم الدول الكبرى، وخصوصاً فرنسا، مطلبهم هذا. ولكن الخلاف بين الموارنة أنفسهم، في هذه القائمقامية، طفى، بعد ذلك، على خلافهم مع الروم، ذلك انه، بعد وفاة الأمير حيدر، دبِّ الخلاف على وراثته في منصب القائمقامية بين اللمعيين أنفسهم، فانقسموا إلى فريقين متمارضين يتنافسان في السمى للوصول إلى حكم القائمقامية، فكان الأمير بشير عساف أبي اللمع ينافس نسيبه الأمير بشير أحمد أبي اللمع على منصب القائمقام، إلى أن حسمت الدولة الأمر بتكليف الأمير عساف القيام بمهام القائمقام بصورة موقتة، وذلك بعد وفاة عمه الأمير حيدر (في ١١ أباد ١٨٥٤).

ولكن بشير عساف أظهر، في حكمه للقائمقامية، ضعفاً وافتقاراً إلى الحد الأدنى من فوّة الشخصية التي تخوله ممارسة السلطة بشيء من المزم والحزم، مما دفع بقنصلي انكلترا وفرنسا مما إلى السعي لمزله وتعيين نسيبه الأمير بشير أحمد مكانه، حيث عين هذا الأخير فائمقاماً أصيلاً بتاريخ ١٣ آب ١٨٥٤، وقد أثار ذلك أنصار الأمير عساف وغضبهم، فلم يمترفوا به قائمقاماً عليهم. وهكذا انقسم الموارنة، في القائمقامية، إلى فريقين متنازعين للسلطة، هما: العسافيون أنصار الأمير بشير عساف، والأحمديون أنصار الأمير بشير عساف، والأحمديون أنصار الأمير بشير عصاف، والأحمديون أنصار الأمير بشير أحمد ولد مسلماً إلا أنه تنصّر، وكان

مقرّباً من الدولة، وقد اتهمه العسافيون، في محاربتهم له، بأنه غير خالص الانتماء إلى المسيحية وأنه عميل للسلطة(٣٠).

ويصف «دي ليسبس Poe Lesseps» بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٥٤ عملية اختيار الأمير بشير أحمد قائمةاماً على النصارى خلفاً للأمير حيدر، فيذكر أن الحاكم العثماني العام، المشير وامق (أو نامق) ببيروت، طلب الاجتماع المتاصل الدول الكبرى للتشاور معهم في هذا الأمر، وتعيين خلف للقائمةام المتوفى (وكان بشير عساف قد كلف القيام بمهمات القائمةام أشاء مرض هذا الأخير، وبعد وفاته، وبصورة موقتة، ريشما يتم تكليف قائمةام أصيل)، وقد قدّم الحاكم العام للقناصل لائحة بأسماء عدة أشخاص من آل أبي اللمع «معروفين، علناً، بأنهم غير جديرين بالمنصب أو صغار السن لعل منصب مماثل، ثم انتهى (أي الحاكم) بأن أصر على شخص «الأمير بشير أحمد، من برمانا باعتباره الأكثر جدارة لحكم الجبل، وكان جواب القناصل انه دليس لديهم أي باعتباره الأكثر جدارة لحكم الجبل، وكان جواب القناصل النه دليس لديهم أي اعتراض على هذا الاختيار، وخصوصاً ان «معلوماتنا كانت مطابقة فعلاً لمعلوماته (أي الحاكم العام)، فقد كان هذا الرجل (الأمير بشير أحمد)، بعواهيه، ومكانته، وسنه، يبدو، بنظر كل منا، الوحيد الكفء لحفظ السلام في الجبل، (٢٤).

وإذا كانت قائمقامية النصارى قد حافظت على هدوئها واستقرارها في الفترة الأولى لنشوئها (۱۸٤٧ – ۱۸٤٥) فنلك بفضل شخصية دينية قوية تسلمت زمام الأمور الدينية (والدنيوية) فيها، وهي البطريرك يوسف حبيش الذي استطاع «أن يوحد الموارنة تحت قيادته (⁷⁰⁾، إلى أن توفي عام ١٨٤٥ فانتقلت سدة البطريركية، بعده، إلى البطريرك يوسف الخازن، وكان ضعيف الشخصية، إلا أن وفاته في العام نفسه الذي توفي فيه الأمير حيدر (١٨٥٤)

وانتقال سدة البطريركية إلى خلفه البطريرك بولس مسعد الذي كان «ينتمي إلى أسرة من عامة الناس»، والذي بدا، من جراء ذلك، انه «مبغض لرجال الإقطاع»، كل ذلك جمل الاكليروس الماروني ينحاز علانية «إلى جانب الفلاحين في موقفهم ضد الأسر الإقطاعية»، مما أضاف إلى الشرخ الحاصل بين المعميين (المسافيين والأحمديين) شرخاً جديداً بين فلاحي الموارنة وكهنوتهم من جهة وإقطاعيهم من جهة أخرى(٢٦)، وخصوصاً بين القائمقام بشير أحمد والمشايخ الخازنيين والحبيشيين الذين رأوا في تميينه حاكماً، كما رأى سائر الأريستوقراطيين الموارنة «اغتصاباً لحقوقهم»، ونيلاً من امتيازاتهم، وممارسة لمهمات كانت مارستها، ولأجيال، وقفاً عليهم، دون سواهم،(٣٠).

وييدو أن القائمقام كان قد سلك، في ممارسته لسلطته، مسلكاً أثار الأرستوقراطية المارونية في القائمقامية وخصوصاً مشايخ آل الخازن وآل حبيش، فني عام ١٨٥٦ وقع خلاف بين أهالي غزير ومشايخهم من آل حبيش، فنم عالم ١٨٥٦ وقع خلاف بين أهالي غزير ومشايخهم من آل حبيش، فرمع الأهالي شكواهم إلى «قناصل الدول في بيروت» وإلى القائمقام، طالبين من غزير، هاستجاب القائمقام لمطلب الأهالي يحقدون على القائمقام ويتظاهرون ضده (١٨٥٠، وتكرر هذا الأمر عام ١٨٥٧، وخصوصاً بعد أن رقي حليفه وصديقه وإدمون دي ليسبس، فتصل عام فرنسا ببيروت إلى رتبة فتصل عام لفرنسا في سوريا كلها، فتقوى به وبدأ يشد ببيروت إلى رتبة قتصل عام لفرنسا الخناق على ممارضيه، ومنهم المشايخ، وكثرت المنازعات في البلاد، في زحلة «بين بيت الأعور وبيت هلال»، وبين بيت الأعور وبيت هلال»، وبي الماقورة، بين الأهالي والمشايخ الهاشميين، ووقع كذلك خلاف كبير بين

أهالي إهدن وأهالي بشري وصل إلى حد اطلاق النار «فقتل من بشري نفران ومن اهدن ثمانية، (٢٦)، وكان القائمقام يسمى، جاهداً، لفض هذه المنازعات بتحقيق العدالة بين المتنازعين حيناً والتوسط بينهم بالصلح حيناً آخر، إلا أن الاضطراب بدأ يمم البلاد، «وعدم الأمان يتزايد مع خُطَاف الطرقات»، مما اضطر القائمقام إلى رفع الأمر إلى الحاكم العام الذي شد ٌ أزره وحرّضه على أن «يتبض على المذنبين ويجري عليهم العقاب والقصاص»، وكان ذلك يعني أن يتجاوز القائمقام ما يحيط به المشايخ (الخازنيون والحبيشيون) أنفسهم من هيبة تمنع على أية سلطة اخترافها مهما أتوا من أعمال، فألقى القبض على أحد هؤلاء المشايخ (الشيخ خليل حمزه حبيش) بينما لجأ آخران إلى بيروت أملاء مراحه فيما بعد (٢٠).

كل هذه الأحداث جعلت المعارضين للقائمقام (الأمير بشير أحمد) من مشايخ وأنصار وأمراء لمعيين معارضين، يتداعون لتنظيم صفوفهم والوقوف في وجهه، ويبدو أن الانكليز كانوا يدعمون هؤلاء المعارضين ويحرّضونهم على تحدي الأمير، إذ يذكر «العتوني» أن «الكولونيل تشرشل» كان قد وصل إلى «جونية» في صف عام ١٨٥٦ وأخذ يقوّي التعصب في كسروان ضد الأمير أحمد، ويدرب أعمالهم (أي معارضي الأمير)»(٢١٦)، وهكذا فإنه، في أيار عام ١٨٥٧ «إجتمع أغصام الأمير من أمراء ومشايخ، في بحنس، برجالهم، وحملوا السلاح ضده، ومعهم جمهور من كسروان والقاطع والمتن... فخاف الأمير وانهزم إلى بيروت»، إلا أن الحاكم العام أعاده إلى مركز القائمقامية في برمانا، في أول حزيران، مصحوياً «بمايتي نفر من المسكر الشاهاني»، ولكن ذلك لم يكن إلا سبباً في ازدياد النقمة على الأمير، فأخذ معارضوه، وعلى رأسهم المشايخ الخازنيون

والحبيشيون المتحالفون مع المسافيين من الأمراء اللمعيين، يطالبون الدولة بعزل الأمير، ونظموا، لأجل ذلك، اجتماعاً حاشداً في «زوق الخراب» بغية «تكثير أحزاب المشتكين على الأمير» وكان ذلك في 10 آذار (١٨٥٧).

وفي هذه الأثناء، حاول القنصل الفرنسي العام «دي ليسبس» مساعدة حليفه الأمير بشير أحمد في فرض سلطته على البلاد، إذ أرسل إلى المشايخ والأمراء المعارضين تحذيراً بوجوب التفاهم مع الأمير والتعاون معه لمصلحة البلاد، مهدداً إياهم بعواقب وخيمة أن لم يذعنوا لنصائحه، إلا أنهم رفضوا تلك النصائح والتهديدات وظلوا مصرين على معارضتهم للأمير، بل إنهم لجأوا إلى القنصل الإنكليزي فقد موا إليه «معروضاً» يتضمن «التشكي المطرز بأختام المشايخ الخازنيين وغيرهم» ضد الأمير. وفي الوقت نفسه، حاول سعيد بلك جنبلاط (من قائمقامية الدروز) مساعدة قائمقام النصارى وذلك بأن أرسل إلى المعارضين تحذيراً بوجوب التفاهم مع الأمير بشير أحمد، لأن جبل لبنان» إلا أن هؤلاء رفضوا نصائحه وتحذيراته كما رفضوا، قبلها، نصائح القضل الفرنسي وتحذيراته(٣٠).

واستمرت الأمور تتفاقم في البلاد، والاضطرابات تتوالى، والممارضون يشددون الخناق على الأمير القائمقام، ضاغطين على الدولة كي تقيله من منصبه، مما اضطر الدولة إلى إرسال موفد من قبلها لكي يحقّق في الأمر، فأرسلت عطا بك، الذي استمع إلى أقوال الطرفين وتسلم شكاوى الممارضين على الأمير، وعاد قافلاً إلى الأستانة، وكان ذلك بعد أحداث فوضى دامية جرت في أنحاء مختلفة من القائمقامية في أيار وحزيران من العام ١٨٥٨ (في بتغرين وعين القبو وكفرعقاب وقرطبا والبوشرية)(١٣٠). وفي ٢٨ أيلول (١٨٥٨) أرسلت الأستانة أوامرها بعزل الأمير بشير أحمد عن القائمقامية وتكليف الأمير حسن اللمعي بهذا المنصب، مما دفع الأمير المعزول إلى الانتقام من خصومه، فسعى إلى تشكيل جبهة من أهالي كسروان لمحاربة المشايخ، وأوكل هذا الأمر إلى شخص يأتمنه ويثق به، من زوق مكايل، هو «الياس المنير» الذي سوف يلعب دوراً مهماً في الثورة التي مهدت لها تلك الأحداث التي جرت في عهد الأمير بشير أحمد اللمعي(٢٠٠).

أ - مديرية دير القمر:

تقع دير القمر في قلب منطقة الشوف، أي في قلب القائمقامية الدرزية، وهي بلدة مارونية في غالبيتها، لذا، تقرّر اعتبارها مديرية مستقلة عن القائمقاميتين الدرزية والنصرانية، يحكمها مسلم تركي يعينه والي صيدا، وذلك بعد قيام نظام القائمقاميتين (منذ عام ١٨٤٤). وقد حافظ شكيب أفندي، في الترتيبات التي وضعها لهذا النظام عام ١٨٤٥، على ذلك الوضع لدير القمر.

حظيت دير القمر، في عهد الأمير بشير الثاني الشهابي، بمناية خاصة، فقد كانت إقطاعاً لآل نكد الدرزية، وحرص الأمراء الشهابيون على تنميتها وتطويرها، لملهم يجدون فيها «نقطة ارتكاز ضد الإقطاعيين في (جبل) لبنان الجنوبي، (٢٦)، فازدهرت المدينة خلال حكمهم وأصبحت «مدينة مهمة يقطنها عدد كبير من المسيحيين وخصوصاً الموارنة والروم الكاثوليك، (٣٧)، ولما تسلم الأمير بشير الثالث حكم البلاد اتخذ منها عاصمة له.

كانت «مديرية دير القمر» تخضع، في عهد القائمقاميتين، لمتسلم تركي جعل مقر إقامته القصر الشهابي فيها، واستخدم، لتوطيد الأمن في المديرية محامية خاصة، به، وكانت هذه الحامية، عام ١٨٤٩، تتألف من قسم من الكتيبتين الأولى والثانية من الفوج الرابع التابع لجيش المربية (وهو الجيش المتمركز في مختلف أنحاء سوريا: الموصل ودير بكر وأضنة وبيروت ودمشق وحلب والقدس، وعديده ١٧ ألف جندي)، وكان عديد الكتيبة نحو ٤٥٠ جنديا (٢٠) (أي إن عديد العامية المتمركزة مع الحاكم التركي في دير القمر لم تكن تتعدى هذا الرقم باعتبار ان هذه العامية تساوي نصفي الكتيبتين، أو ما يعادل كتيبة واحدة).

وكان والي صيدا يميِّن، في هذه المديرية، وكيلين احدهما مسيحي والآخر درزي، مهمة كل منهما السهر على مصالح أبناء طائفته في المديرية(٢٩)، وذلك أسوة بما كان يجري في كلتا القائمقاميتين، على أن يميِّن كل من القائمقامين، الدرزي والنصراني، الوكيل العائد لطائفته والذي يعود إليه في شؤون هذه الطائفة من سكان المديرية(٤٠).

وقد خضع أمر إنشاء مديرية مستقلة في دير القمر إلى عملية تجاذب حاد بين فرنسا (ويمثلها «بوريه» قنصلها العام ببيروت) وانكلترا (ويمثلها الكولونيل روز الوكيل المعتمد في جبل لبنان)، فقد طالب الكولونيل روز بأن تبقى دير القمر مرتبطة بقائمقام الدروز، على أن يمين لها شيخ مسيحي من أهلها يحكمها، ويرتبط مباشرة بالقائمقام الدرزي، أما بوريه، فقد طالب بأن تعطى دير القمر وضعاً خاصاً وفقاً للنظام الذي تقرّر العمل به في الجبل (وهو نظام القائمقاميتين) فيحكم الدروز في دير القمر حاكم درزي، ويحكم المسيحيين فيها حاكم مسيحي، وإذ تذرع «بوريه» بأن أغلبية سكان المدينة من المسيحيين فيها حاكم مسيحي، وإذ تذرع «بوريه» بأن أغلبية سكان المدينة من المسيحيين (٢٦٠٥ نسمة منهم ٤٣٨٥ مسيحياً مقابل ٩٧٥ درزياً)، اقترح أن يعين للمدينة حاكم مسيحي يرتبط بقائمقام النروز،

i.

إلا أن روز عاد فاقترح تميين حاكم تركي للبلدة ولكن بوريه رفض هذا الاقتراح (١١).

واستمرت المناقشات حول وضع دير القمر فترة طويلة، إلى أن تقرّر وضع المدينة تحت حكم وكيلين من أهلها: واحد مسيحي وآخر درزي، إلا أنه اختلف على تحديد طبيعة الملاقة بين هذين الوكيلين والقائمةامين، وهل يجب تعيين الوكيلين بموافقة القائمةامين أو بدون موافقتهما. وكتب والي صيدا إلى الأستانة يمرض عليها الأمر ويطلب توجيهاتها بصدده، فقرّرت الأستانة وضع حد لهذا الجدل في أيلول عام ١٨٤٤ عندما قرّر الباب العالي أن «تحكم المدينة بوكيلين، واحد مسيحي وآخر درزي، يختاران من الطائفتين المسيحية والدرزية، ولكل منهما صلاحية السهر على مصالح أبناء طائفته، وكل منهما يرتبط بقائمتام طائفته، ولا يحق لأي من القائمقامين الإقامة في المدينة المذكورة أو أن يكون له ممثل فيها، (١٤).

وعندما أتى شكيب أفندي إلى سوريا، عام ١٨٤٥، للاهتمام بقضية الجبل، طلب من أهل دير القمر انتخاب وكلائهم، إلا أن أهلها، مسيحيين ودروزاً، رفعوا إلى شكيب أفندي استرحاماً يطلبون فيه أن «يُحكموا بواسطة حاكم مباشر من الباب العالي، لأن الوكلاء، وحدهم، لا يؤمنون لهم، كما يقولون، لا السلام الداخلي ولا الأمن الخارجي»، وكان هذا الطلب مفاجئاً لشكيب أفندي، ولم يكن بوحي منه ولا من أي ضابط عثماني(١٤٠).

إلا أن أهالي دير القمر طلبوا من الموفد العثماني:

 ١٠ – السماح لمن سيحكم المدينة مستقبلاً أن يلاحق، في الجبل، مسألة تحصيل ديونهم.

«٢ - إعفاءهم من إسكان العسكريين في مدينتهم.

٣١ - السماح لهم بالاحتفاظ، موقتاً، بعدد من البنادق (٤٠ بندفية) تسلم
 للحاكم بعد أن ينزع السلاح من الجبل بشكل تام.

«٤ - إنشاء محكمة ثلبت في منازعاتهم، (٤٤).

وقد أقرّ شكيب أفندي، بعد اجتماع مع القناصل للتشاور، أن يعيّن حاكم دير القمر، مباشرة، من قبل والي صيدا(١٥٠).

وقد تمرضت دير القمر، خلال المقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر (١٨٤٠ - ١٨٦٠) إلى ثلاث حركات كادت تقضي عليها وتدمّرها، وهذه الحركات هي:

١ - حركة عام ١٨٤٢، عندما هاجم الدروز المدينة وحاصروها ٣٣ يوماً
 حتى استسلمت، فدخلوها ونهبوها وأحرقوها وفتلوا العديد من أهلها، وكانت اقطاعاً لأل نكد يومذاك.

٢ - حركة عام ١٨٤٥، حيث «تربص» أهل دير القمر مكانهم «ومنموا عن التحرك رجالهم وفتيانهم، لأنهم قد صاروا إدارة منفصلة عن بقية المقاطعات، فلا يدخلون في ما دخل فيه غيرهم من الحركات» (٤١).

٣ - حركة عام ١٨٦٠، حيث هاجم الدروز المدينة بأربعة آلاف مقاتل(١٤٧) وأضرموا النار فيها، إلا أن مشايخ أل نكد طردوا من كان قد دخلها من الدروز ونادوا بين أهلها بالأمان، ووصل إلى المدينة من نابلس، وعن طريق صيدا، ثلاثماية نفر عثماني، مع مدفعين، لحماية البلدة، ولكن الدروز ظلوا يحاصرونها، وما لبثوا أن بدأوا يدخلونها، من جديد، فرادى، حتى إذا ما تكاثروا، بدأوا يدخلون البيوت وينهبونها، ثم عمدوا إلى جمع السلاح من أهلها الذين خافوا وصاروا يهربون منها إلى السراي حيث اجتمعت جماهير غفيرة منها، وفي صباح ٢٠ حزيران (١٨٦٠) أخذ المهاجمون الدروز يقتحمون منها، وفي صباح ٢٠ حزيران (١٨٦٠) أخذ المهاجمون الدروز يقتحمون

المنازل «وصاروا يقتلون كل من وجدوه في البيوت من الرجال والأولاد»، ثم توجهوا بعد ذلك إلى السراي «وهجموا على النصارى... وجعلوا يرمونهم بالرصاص، ويكسرون الأضلاع والرؤوس بضرب البلطات والقؤوس»، وقد قتل من نصارى دير القمر، في هذه المعركة ٢١٠٠ نسمة (٨٤).

ويحاول أبو شقرا تبرير فعلة الدروز بدير القمر في هذه الحركة، فيقول إنه، عندما قصد سعيد بك جنبلاط دير القمر برفقة الوزير المثماني طاهر باشا، ظن النكديون أن الزعيم الجنبلاطي يسعى إلى قصل دير القمر عن المناصف (مقاطعة آل جنبلاط) فأقدمها على ما أقدمها على ما أودمها على ويتربيرها وقتل أهلها(١٩).

أما مشاقة فيذكر انه، في أحداث عام ١٨٦٠، كان سعيد بك جنبلاط قد علم بقرار السلطان «بإعدام المسيحيين عن آخرهم»، فأتى إلى بيت الدين واصطحب معه، إلى المختارة، أصدقاءه المسيحيين، ومن بينهم مطران الكاؤليك وجبرائيل مشاقة وأخوه روفائيل(٥٠٠).

وقد نشر الدكتور سليم الهشي وثائق عن عرائض ورسائل وتقارير تتعلق بأحداث دير القمر، منها:

۱ - معريضة مرفوعة بتاريخ ۱۸٤٥/۱۲/۲۸ من أهالي دير القمر إلى أحد كبار رجال الاكليروس المسيحي يشرحون فيها أوضاعهم، ويتمنون التفاهم وإذالة أي سوء تفاهم كان قد حصل أو سيحصل فيما بعد مع اخوانهم الدروز»(٥٠).

٢ - «رسالة بتاريخ ١٢ صفر ١٢٧٦ هـ = ١٨٥٩م من أهالي دير القمر إلى
 سعيد بك جنبلاط يدعونه فيها لإعادة الوثام بين مختلف العائلات الروحية
 المتنافرة» وتتضمن هذه الرسالة تواقيع أعيان البلدة ورؤساء عائلاتهم (٢٠٠).

٣ - «تقرير عن وصول جماعة من نصارى دير القمر إلى صيدا سالمين بمعاونة سعيد بك جنبلاطه وذلك عام ١٨٦٠. ويتضمن هذا التقرير أختام أعضاء مجلس صيدا وجدولاً بأسماء المسيحيين الواصلين إلى صيدا من دير القمر وبيت الدين حيث «صار استقبالهم واستلامهم وأخذ أساميهم بمحضر ذاتهم» (١٥٠).

عدد سكان دير القمر:

راوحت تقديرات المؤرخين لعدد سكان دير القمر بين نحو ٥ آلاف نسمة (عام ١٨٤٧) و١٠ آلاف نسمة (عام ١٨٦٠)، وفيما يلي بعض هذه التقديرات:

	ائتاريخ		25 6				المجموع
المصدر	،سريح	مسيحيون	موارنة	עפא	دروز	. 1942	المجموع
		(کل		كاثوليك			
		الطوالث)					
– بوریه	1454	٤٣٨٥	-	-	9.40	44.	(01)070.
- بنتيفوليو	141.	-	-	-	-	-	(00)1
– ابكاريوس	147.	-	-	-	-	-	۰۰۰۸(۱۰۰)
- حسر اللثام							
(مؤلف مجهول)	177.	-	-	-	-	-	(ax)¥···
	بعد ۱۸٦٠	-	-	-	-	-	0
- ریتشارد ادوارز	1731	٥٨٥٠	77	Y00-	۸۰۰	٧	• 0 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
- برنابي (عن الجدول)	1871	0 Y0-	***	190.	٧٠٠	44.	(01)778.
- برنابي (عن الخارطة)	1771	040.	***	190.	v	-	(1.)040.

Ĺ.

إحصاء الذكور وعدد القادرين على حمل السلاح في دير القمر:

يقدّر المؤلف المجهول لكتاب «حسر اللثام عن نكبات الشام» (شاهين مكاريوس؟) عدد الذكور في دير القمر، وفقاً لإحصاء عام ١٨٦٢ بـ ١٠٤٠ ذكراً موزعين، طائفياً، كما يلي:

دروز ^(۱۱)	ر. كاثوثيك	موارنة
11	177	AOV

إلا أن هذا المؤرخ أغفل ذكر اليهود في دير القمر، وقد أجمع المؤرخون على أن عددهم كان في هذه الآونة ٢٩٠ يهودياً، فهل كانوا جميعهم اناثاً، بلا ذكور؟ ثم إن عدد الدروز في دير القمر كان يراوح، في هذه الأثناء، بين ٧٠٠ ١٠٠٨ نسمة، فهل يعقل أن يكون عدد الذكور فيهم ١١ فقط؟

ويذكر وصاح شرارة، أنه، في تشرين الأول عام ١٨٤١ هاجم الدروز المدينة بقصد القضاء على استقلالها وتأثيرها في المحيط، إلا أن «فرق الفلاحين المسيحية»، دافعت عنها، وقد اجتمعت هذه الفرق في القرى الكبرى من «عبيه ومعلقة الدامور وجزين وغيرها، كما تحركت فرق أخرى من الشمال إلى بعبدا التي أضحت، بدورها، مركزاً لحشود المقاتلين المسيحيين (١٣٠). ويشرح كل من «سميليا نسكايا» و«دومينيك شفائييه» أحداث دير القمر هذه (عام ١٩٨١)، فتذكر «سميليا نسكايا» أن «فرق الفلاحين المسيحيين» اجتمعت «في القرى المسيحية الكبرى مثل عبيه ومعلقة الدامور وجزين وغيرها» تأهباً للدفاع عن دير القمر، كما أن بعبدا أصبحت، وبإيعاز من البطريرك الماروني «مركزاً للفرق المارونية الأتية من لبنان الشمالي»، حتى بلغ عدد المسيحيين «مركزاً للفرق المارونية الأتية من لبنان الشمالي»، حتى بلغ عدد المسيحيين

المجتمعين في بعبدا والجاهزين للقتال نحو ٧ آلاف رجل، وتستطرد «سميليا نسكايا»: «ولكن لم يحاول أحد أن ينفذ إلى دير القمر سوى فلاحى مقاطعة العرقوب وقريتي معلقة الدامور وراشيا»، أما باقي الفرق المسيحية فاكتفت بأن «تشن الغارات على القرى الدرزية القريبة، متذرعة بالخلافات حول الأرض ومطامع الفريقين فيها»(٦٣). أما «شفالييه» فيذكر أن الأعيان الموارنة الذين حشدوا مقاتليهم في بعبدا (بين ٤ و٨ آلاف مقاتل) لم يكونوا جادين في الدفاع عن دير القمر وانقاذ الأمير بشير الثالث المحاصر فيها، بل كانوا «يحلمون بمصالحهم، ولديهم علاقات مع الأعيان الدروز»، فالأمير ملحم الشهابي، مثلاً «لم يفعل أي شيء لنجدة قريبه... المحاصر في السراي، وذلك لأنه «كان يأمل بخلافته»، كما كان يفاوض المشايخ الدروز بصدد المداخيل العائدة له من محاصيل البقاع، وأما الأمير حيدر أبي اللمع، والذي يأتي في الأهمية بعده» (أي بعد الأمير ملحم)، فقد كان «منهمكاً بالمشروع التركي للتقسيم الإداري للجبل» وكان «يتآمر لكي يوكّل إليه أمر القسم المسيحي». وهكذا فإن الجيش «المنشفل بالصراخ والتفاخر بدلاً من المواجهات الحقيقية، لم يذهب باتجاه دير القمر، وإنما قصد الدساكر المجاورة للشويفات دحيث يميش الدروز والروم الأرثوذكس، الذين حافظوا على حيادهم، حتى ذلك الحين. وقد فشل الموارنة في هجومهم الأول على هذه الدساكر، وانهزموا، في الثاني، أمام الدروز «قيل أن يقتل رجل واحد منهم»(٦٤).

ويذكر «الكولونيل تشرشل» أن دير القمر كانت، في مطلع الأربعينات (١٨٤١) تستطيع أن تحشد ألفي مقاتل جاهزين للقتال في أي وقت (١٥٥)، وان زحلة كانت تستطيع أن تحشد، في الفترة ذاتها، نحو ٢ آلاف مقاتل (٢٦٠)، وان المدينتين المسيحيتين قد عقدتا، فيما بينهما، نوعاً من التحالف «للحماية

العامة لمصالح المسيحيين، إذا ما هُدَّدت هذه المصالح، جدياً، من الدروزه (۱٬۲۰). إلا أن هذا التحالف بين المدينتين لم يوضع موضع التنفيذ عندما اجتاحهما الدروز، فقد استنجدت دير القمر بزحلة عندما هاجمها الدروز في تموز عام ۱۸۲۱. إلا أنها تلكأت في الاستجابة وتنفيذ عقد التحالف، ولم ترسل أكثر من ۵۰۰ مقاتل لم يتجهوا فوراً نحو دير القمر لنجدتها، وانما اتجهوا إلى بعبدا حيث احتشد الجيش الماروني الذي لم يتحرك، بدوره، لإنقاذ زحلة، كما هدّمنا (۱۸۰). وقد جرى الشيء نفسه بين المدينتين في باقي الحروب.

ب - مدينة زحلة،

في الثاني من تموز عام ١٨٥٩ تلقى قائمقام النصارى (الأمير بشير أحمد)، من مشير دمشق، أحمد باشا، قراراً سلطانياً (بيورلدي) بغصل زحلة عن القائمقامية وبشالق صيدا، وإلحاقها ببشائق دمشق(١٠٠١). وتعتبر زحلة إحدى أكبر بلدات الجبل، يملك أرضها أمراء لمميون من عائلة القائمقام، كما تمتبر «مفتاح الجبل وطريقه»، ويصفها القنصل الفرنسي العام ببيروت انها «أكثر القرى مستقبلاً ... وأكثرها ثقافة وأكثرها شعباً»، وأن انتزاعها من قائمقامية النصارى يعتبر «خرقاً للاستور» ويحرم القائمقام «من القليل مما تبقى له من السلطة»، حيث تصبح هذه البلدة، عندها «ملجاً لكل الغاضبين والمتمردين والممتنمين عن دفع الضرائب، (٢٠٠)، كما يعتبرها «بنتيفوليو» «بسبب موقعها وشجاعة سكانها، متراساً للجبل في وجه اجتياح من قبل الدروز أو البدو، وقد أثبتت أحداث عام ١٨٤٥ هذا الرأي، (١٠٠).

ويرى القنصل نفسه أن فصل زحلة عن فائمقامية النصارى ليس سوى مقدمة التجزئة الجبل وتفتيته (خصوصاً ان أوامر قد أعطيت لفصل أميون، كذلك، عن الجبل)(٢٣). وقد احتجت فرنسا على هذا التدبير واعتبرته خرقاً

لترتيبات عام ۱۸۶۲ (۱۷۳). إلا أن كل ذلك لم يجد نفعاً، فقد فصلت زحلة عن جبل لبنان حتى قيام المتصرفية عام ۱۸۲۱، حيث عادت، بعدها، لترتبط بالجبل في ظل النظام الجديد.

وييدو أن زحلة هي التي طالبت، عام ١٩٨٨، وعلى أثر انتفاضة شعبها ضد قائمقامية قائمقامية فائمقامية المسارى، الأمير بشير أحمد اللمعي، بأن تنفصل عن قائمقامية النصارى، كما طالبت بأن يحكمها والرتركي، فقد جاء في رسالة من المستر «مور» قنصل انكلترا ببيروت، إلى «هنري بوليقر» وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨، ان وقداً من مسيحيي زحلة (البالغ عددها ١٢ ألف نسمة) زاره ببيروت، وأخبره أنه جاء «لتقديم عريضة إلى خورشيد باشا (الباشا التركي ببيروت) التماساً لتميين حاكم تركي عليهم» (١٤٠). ويشرح القنصل البريطاني، في رسالته هذه، الأسباب التي أدلى بها الوقد الزحلي مبرراً طلبه هذا، وهي «نظلمهم» من القائمقام الأمير بشير أحمد اللمعي، والتهديد التركي المستمر بإرسال جنود عثمانيين لاحتلال مدينتهم (١٧٠).

ويذكر دموره، في رسالة أخرى، أن أهالي زحلة وقّموا عريضة بهذا الممنى ورفعوها إلى الباشا التركي ببيروت، وقد رفع الباشا هذه العريضة إلى الآستانة وهو ينتظر الرد عليها (٢٧).

تلقى، إذن، الأمير بشير أحمد، وبناء على ذلك، قراراً سلطانياً بفصل زحلة عن قائمقاميته (في تموز عام ١٨٥٩)، وفي أيلول من العام نفسه، عين وال تركي يدعى «صارم أفندي» لحكم هذه المدينة، ولكنها بقيت «تحت سلطة والي صيدا»(٧٧). إلا أنه، في أواخر العام نفسه، استدعى والي صيدا المدير التركي الذي كان قد عين لإدارة المدينة، مما جعل الزحليين «متروكين وشأنهم، أسوة بسائر أهالي القائمقامية المسيحية»، وكانوا منقسمين «بين ساع

١,

إلى البقاء تحت حكم القائمقام، وبين مواصل التماس الحكم التركي»، رغم ان الأكثرية كانت راغبة بالبقاء ضمن القائمقامية النصرانية «إذا أبدل القائمقام بنيره (^٧).

وكان قد سبق هذه الأحداث في زحلة انتفاضة الزحليين على أمراثهم اللمعيين (عام ١٨٥٨)، قبيل بدء الثورة الشمبية في كسروان بقيادة ،طانيوس شاهين،، وهو ما سيتم الحديث عنه في الفصل القادم.

ج - شهادات في المقاتلين الموارنة ،

يتحدث الرحالة الفرنسي «بوجولا Poujoulat» عن المقاتلين الموارنة في أواخر عهد القائمقامية النصرانية (١٨٦٠) فيقول: «حسب عاداتهم، كان الموارنة يتسلحون بكل أنواع الأسلحة: تلمع المسدسات، في نُطّقها، على خصورهم، ويبدو، على الجانب الأيسر، سيف محني، ويتدلى من الجانب الأيسر طبنجة محشوة دائماً، حتى الفوهة»، ويستطرد: «منذ زمن سحيق، تعوّد الموارنة أن يرفعوا العلم الفرنسي في الاحتفالات الكبرى، سواء كانت احتفالات بأشخاص مهمين من طائفتهم، أو بعيد كبير، حيث كانوا يرفعون علم فرنسا على أجراس كنائسهم، أو يحملونه بأليد في المواكب، وكانوا يسمون هذه المادة: إبراز علم الأمة الكاثوليكية الأكبر، أمام الأحياء والأموات (٢٧٠)، حتى ان عانوس شاهين، قائد الثورة الشعبية في كسروان عام ١٨٥٨ – ١٨٦٠، لم يتخل عن هذا التقليد، إذ انه كان «يرفع العلم الفرنسي وسط رفاقه» في المناسبات الاحتفالية (٨٠٠).

وفي مقارنة بين الدروز والموارنة في ميدان القتال، يقول الكولونيل تشرشل: «كان التفوق الدرزي، في التنظيم العسكري، على المسيحيين بارزاً، ففي التتال، كان المسيحيين بارزاً، ففي التتال، كان المسيحيون يتقدمون بلا أدنى نظام، ثم يتفرقون يساراً ويميناً، كأنما يتبع كل واحد منهم إلهامه الخاص... وبالمكس، كان الدروز يتقدمون بثبات، نحو نقاط مجدِّدة، ويأمرة قادتهم الذين كانوا يطيعونهم طاعة عمياء، كما كانت مراكزهم مراقبة جيداً، وإن هوجمت، كانت التعزيزات، لحمايتها، تتصل بسرعة استثنائية. وبهذا يكمن التفوق الدرزي على المسيحيين في ساحة المعركة، إذ إن تنظيماتهم، وكذلك انضباطهم، أفضل. وكان القادة الدروز أكثر جسارة من القادة المسيحيين، ولكن العامة من الفريقين، بالإجمال، متساويان.

ولو كان للمسيعيين قادة جيدون، ولو كان عندهم روح الانضباط، لما كان لدى الدروز ما يتباهون به عليهم، إذ إن هؤلاء قد اكتسبوا شهرة خيالية في الشجاعة الاستثنائية وفي الجرأة المبالغ بتقديرها، وذلك بسبب الفشل التكتيكي لخصومهم، (٨٠).

ويؤكّد مؤلف «حسر اللثام» ما ذكره تشرشل من أن المقاتلين النصارى «يسيرون بلا قائد ولا نظام» فقد كانوا «كلهم رؤساء، لا يخضع الواحد منهم لغيره، وهذا هو السبب في فشلهم» (٨٦).

حواشى الفصل الثالث

- (۲) سوید، یاسین، المصدر السابق، ص ۲۸۵ ۲۸۷، وانظر: الشدیاق، طنوس، المصدر السابق، ج ۱: ۱۹ – ۲۶، وحقي، اسماعیل، المصدر السابق، ج ۱: ۲۶ – ۶۱.
- (٣) رسالة «بوريه» إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ آب ١٨٤٧، (Ismaîl, op. cit., ١٨٤٧) (T.9, p. 101)
- (مع الإشارة إلى أنه يوجد خطأ في جمع أرقام هذا الجدول عند «بوريه» حيث أن الرقم الصحيح. هو ١٢٩٩٢٥ بدلاً من ١٢٩٩٤ نسية).
 - Ibid, p. 223. (0)
 - Ibid, p. 224. (1)
 - Ibid, p. 225. (Y)
 - Ibid, p. 227 -233 (A)
 - Ibid, p. 229. (4)
 - (١٠) سويد، المصدر السابق، ص ٢٨٤ ٢٨٧.
 - Edwards, R. La Syrie 1840 1860, p. 71. (11)

- Foreign Office, Correspondence relating to the affairs of Syria 1860 1861 (۱۲)
 (table).
 - Foreign office, Ibid (Map). (۱۲)
- (١٤) رسالة «بنتيفوليو» إلى توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٦٠ (lemail, ١٨٦٠) Doc., T.10, p. 193).
 - (١٥) رسالة «بنتيقوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٦ ك ١٨٦٠ (275 274).
 - (١٦) الشدياق، طنوس، المصدر السابق، ج ١: ٢٩.
 - Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 62. (۱٧)
- (۱۸) رسالة «بنتيقوليو» إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ۲۰ حزيران ۱۸۹۰ (Ibid, p. 274) ۱۸۹۰ له ورسالته بتاريخ ۱۲ ك ۱۸۹۱ (bid, p. 274).
 - (١٩) سويد، المصدر السابق، ص ٢٨٦.
 - Guys, H. Relation, T.1, pp. 275 276. (* *)
 - Edwards, R. Op. cit. p. 70. (Y1)
- (۲۲) رسالة «بنتیفولیو» إلی «توفنیل» بتاریخ ۲۰ حزیران ۱۸۹۰, p. ۱۸۱۰) (۱۳۵) (193).
- (٢٢) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠١ ١١٠. وطربين، أحمد، أزمة
 الحكم في لبنان، ص ٨٨. وانظر: الحتوني، منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة
 الكسروانية، ص ٢٢٧ ٢٢٣.
 - Ismail, op. cit., T.10, pp. 54 55. (Y1)
 - (٢٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١٠٩.
 - (٢٦) م. ن. ص. ن. وانظر: طربين، م. ن. ص ٨٨ ٨٨.
- Churchill, Charles, The Druzes and the Maronites, under the Turkish rule, (YY)
 pp. 122 123.
- ويقدم «المقيقي» هي كتابه «ثورة وفتنة هي لبنان» وصفأ دقيقاً لكل من: الأمير حيدر أبي اللمع والأمير بشير أحمد والبطريرك بولس مسمد فيقول:

- عن الأمير حيدر أبي اللمع: «كان ذو ديانة قوية وذو تقوى وذمة، حتى انه كني في «أبو مسيحة،، وكانت أكثر الناس تدعو له بالنصر وبطول العمر لكثرة ما كان محماً للرحمة والشفقة، وله سأن ذلك مقالات كثيرة، وقبل عنه: حكم كل هذه المدة بواسطة التقوي، (م. ن. ص ٥٢) وبذكر العقيقي أن خلافاً حصل بين الأمير حيدر والبطريرك يوسف الخازن إلا أنهما عادا فتصالحا وبعد المسالمة بعشرين يوماً، مرض الأمير حيدر بمرض الفالج وتوفى في قرية صربا وحضر البطرك مونته، (م. ن. ص. ن)، ثم ما لبث البطريرك أن توفي بعده، في ٢ تشرين الثاني، من العام نفسه (١٨٥٤) (م. ن. ص. ن.، حاشية١).

- وعن الأمير يشير أحمد: «استعمل القساوة الزايدة نظير الأمير يشير قاسم المالطاني، من تحاويل قاسية (جمع تحويلة، وهي حوالة الميرة التي كان يرسلها الأمير من خيالته لجمع الضرائب من الأهالي) وحيس وخساير على المذنبين، حتى انه أرهب الرعايا بحكومته... ومع ذلك حكم حكومة عدل وأخذ بتحصيل الحقوق التي كانت مداسة ومتروكة، وردع الأقوياء عن الضعفا بصرامته وشدّة بأسه، بخلاف ما كانت حارية حكومة الأمير حيدره (م. ن. ص ٥٣ – ٥٤).

- وعن البطريرك بولس مسعد: وأعظم حبر وأدهى زعيم عرفه الموارنة، وقد توفي في ١٨ نیسان ۱۸۹۰ (م. ن. ص ۵۲ حاشیة ۱).

(٢٨) العتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(۲۹) م. ن. ص ۲۲٦.

(۲۰) م. ن. ص ۲۲۱ – ۲۲۷.

(٣١) م. ن. ص ٣٢٥.

(۲۲) م. ن. ص ۲۲۷ – ۲۲۸.

(۲۲) م. ن. ص ۲۲۸ – ۲۲۹.

(۲٤) م. ن. ص ۲۳۰ - ۲۳۱.

(۲۵) م. ن. ص ۲۲۲ - ۲۲۲.

- Lammens, H. La Syrie, T.2, p. 172. (٢٦)

- Churchill, Charles, op. cit., p. 104 (TV)

(٢٨) رسالة «بوريه» إلى «دروين دى لوى» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٢ أذار ١٨٤٩، .(Ismaïl, Doc., T.9, pp. 328 - 329)

- Chevallier, D. op. cit., p 172 (۲۹). وانظر: الصليبي. المرجع السابق، ص ١٣١.
- (٤٠) حقي، اسماعيل، المصدر السابق، ج ١: ٣٥٩، وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لينان، ص ١٥٨.
 - Ismaïl, A. Histoire du Liban, T.IV, pp. 227 228. (£1)
 - Ibid, pp. 229 230. (£Y)
 - Ibid, pp. 294 295. (£T)
 - Ibid, p. 295. (££)
 - Ibid, p. 296. (₺∘)
 - (٤٦) ابكاريوس، اسكندر بن يعقوب، نوادر الزمان في وفائع جبل لبنان، ص ٢٠٩.
 - (٤٧) م. ن. ص ٢١٢.
 - (٤٨) م. ن. ص ۲۱٤ ۲۲۰.
 - (٤٩) أبو شقرا، يوسف، الحركات عي لبنان، ص ١١٧ ١١٨.
 - (٥٠) مشاقة، ميخائيل، مشهد العبان بحوادث جبل لبنان، ص ١٥٧ ١٥٨.
- (١٥) هشي، سليم. المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جيل لبنان خلال ثلاثة قرون.
 ج ٢: ٩٢ ٩٤.
 - (۵۲) م. ن. ص ۱۱۲ ۱۱۳.
 - (۵۳) م. ن. ص ۱۳۰ ~ ۱۳۲.
- (19) رسالة دوريه، فقصل فرنسا العام بيبروت إلى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول المهار (Ismaïl, Doc., Corresp. Commerciale, T.III, p. 229) الملاك .op. cit., p. 61
- (٥٥) رسالة «بنتيفوليو» فتصل فرنسا العام ببيروت إلى «توقفيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢١ أيار ١٨٦٠. (١٨٥، م. ٢.١٥). (smail, Doc., ٢.10, p. 176). ويتحدث «بنتيفوليو» في هذه الرسالة عن حصار الدروز لدير القمر مما يهدد عشرة آلاف مواطن للهلاك جوعاً، ولا شك في أن هذا الرقم مبالغ فيه.
 - (٥٦) ابكاريوس، المصدر السابق، ص ٢٠٩.
 - (٥٧) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟)، حسر اللثام في نكبات الشام، ص ١٦٩.
 - Edwards, op. cit., p. 71. (0A)

- Foreign office, op. cit., (table), (o4)
 - Ibid, (Map). (٦٠)
 - (٦١) حسر اللثام، ص ١٦٩.
- (٦٢) شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، ص ٧٣.
- (٦٢) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٤٢ ١٤٤.
 - Chevallier, op. cit., p. 164. (%)
 - Churchill, op. cit., p. 105. (10)
 - Ibid, p. 107. (11)
 - Ibid, pp. 107 108. (1V)
- (٦٨) المعلوف، عيسى اسكندر، تاريخ زحلة ص ١٦٠ ١٦٢.
- (٦٩) رسافة الكونت وبنتيقوليوه إلى الكونت والوسكي (Walewakl) وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩ نموز ١٨٥٩ (Ismail, Doc., T.10, p. 136).
 - (۷۰) الرسالة نفسها، 137 .lbid, p. 137
- (۷۱) رسالة «بنتيقوليو» إلى «توقنيل» وزير خارجية فرنسا، بتاريخ ۱۱ ك ۱۸٦٠، (Ibid, p. 274).
 - (٧٢) رسالة «بنتيفوليو» إلى والوسكي، بتاريخ ١٩ تموز ١٨٥٩ (Ibid, p. 140).
 - (٧٣) رسالة الوزير «والوسكي» إلى «بنتيفوليو» بتاريخ ١٥ آب ١٨٥٩ (bid, p. 144)).
 - (٧٤) الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٣٥١.
 - (٧٥) م. ن. ص. ن.
 - (٧٦) رسالة «مور» إلى «بولقر» في ٢٠ نيسان ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٢٥٩).
 - (۷۷) رسالة دموره إلى دبولقره في ٣٠ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٢٧٦).
 - (٧٨) رسالة دموره إلى دبولقره بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٨٩).
 - Poujoulat, Baptistin, La vérité sur la Syrie, pp. 59 60 (٧٩). والنَّطُق: جمع نطاق.
 - Ibid, p. 60. (A+)
 - Churchill, Op. cit. pp. 142 143. (٨١)
 - (٨٢) حسر اللثام، ص ١٤٠.



ضابط في عهد القائمقاميتين (سابق على عام ١٨٦٠)

الباب الثاني أحداث سياسية وعسكرية

.

الفصل الأول:

الثورة الشعبية في كسروان ثورة طانيوس شاهين (١٨٥٨ – ١٨٦٠)

أولاً – أسباب الثورة:

لم يطلّ عام ١٨٥٨ حتى كانت ظروف الثورة قد نضجت في أوساط الفلاحين ورجال الدين الموارنة في كسروان (قائمةامية النصاري)، فقد فقدت هذه القائمةامية (عام ١٨٥٤) قائمةامها وبطريركها (الأمير حيدر أبي اللمع والبطريرك يوسف الخازن)، وكان الأول قوي الشخصية استطاع، بدهائه وذكائه، أن يمنع «تزايد الانشقاق بين الفلاحين الموارنة (ومعهم رجال الدين الدين كان معظمهم من طبقة الفلاحين) وبين مشايخ الإقطاع (الخازنيين البعريرك المجيشين)، (١)، وذلك طوال فترة حكمه، بينما كان الثاني (البطريرك الخازن) ضعيف الشخصية غير قادر على الوقوف في وجه التحالف الفلاحي الكهنوتي، خصوصاً انه من أسرة إقطاعية متميزة ومعروفة في الجبل. وقد شاءت الأقدار أن يموتا، كلاهما، في وقت واحد، فيخلف الثاني بطريرك قوي الشخصية تميّز بالذكاء والنشاط والحيوية، وينتمي إلى طبقة الفلاحين كمعظم أترابه من رجال الدين الموارنة في الجبل، هو البطريرك (بولس

الأمراء اللمعيون بين «عسافيين» يدعمون الأمير بشير عسّاف أبي اللمع، ابن الأمير حيدر المتوفى لتبوّأ مركز القائمقام، وبين «أحمديين» يدعمون، لهذا المركز، الأمير بشير أحمد أبي اللمع، نسيب المتوفى. وقد تكرّس هذا الانقسام بين اللمعيين وانسحب على الطائفة المارونية، برمتها، في الجبل، رغم تكريس الأمير بشير أحمد قائمقاماً أصيلاً بعد أن كان الأمير بشير عساف قد تسلم المنصب بالوكالة فترة من الزمن قصيرة، ثم استبعد عنه، بعد ذلك، لعدم أمليته(٢).

إنقسم موارنة الجبل، إذن، بعد وفاة القائمقام الأمير حيدر أحمد أبي اللمع، إلى معسكرين متواجهين هما:

- معسكر العسافيين، ويضم شريحة من الأمراء اللمعيين الموالين للأمير عساف والمعارضين للأمير أحمد وشريحة من الفلاحين وأهل البلاد.

- ومعسكر الأحمديين، ويضم شريحة أخرى من الأمراء اللمعيين الموالين للأمير أحمد، ومن باقي الفلاحين وأهل البلاد.

ولكن الخلاف بين الممسكرين لم يصل إلى حد الحرب الأهلية في البلاد، إلا أنه كان واحداً من أهم الأسباب التي أدّت إلى اشتمال هذه الحرب.

لم يأت بشير أحمد إلى حكم القائمقامية باختيار حر من أهلها، وإنما أتى باتفاق تم بين قتصلي فرنسا وبريطانيا والباشا العثماني ببيروت^(۲)، بعد ثبوت فشل سلفه، بالوكالة، الأمير بشير عساف، وكان هذا الأخير قد كلف القيام بمهام القائمقامية خلال مرض الأمير الأصيل (حيدر أبي اللمم) (٤). لذا كان الانقسام حول هذا الأمر، بين أهالي القائمقامية، شديداً، وكان هذا الانقسام يجد قبولاً، بل استحساناً، لدى العثمانيين الحاكمين من جهة، ولدى مشايخ الإقطاع من جهة أخرى، ثم لدى القناصل الأوروبيين المقيمين ببيروت من جهة ثالثة. يمرَّز ذلك كله تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجبل، وتذمر الفلاحين الذين أنقلت الأصابة المعيشية والضريبية كواهلهم، بالإضافة إلى ما يمانونه من عسف مشايع الإقطاع وظلمهم، فثاروا.

وسوف نحاول أن نحدد، بإيجاز، أهم أسباب هذه الثورة:

١ - كان الصراع على القائمة أمية شديداً بين الخزبيري، العسافي والأحمدي، وكان يدعم كلُّ فريق قوى أخرى، محلية وأجنبية. يذكر والحتوني، أنه التقى، ذات يوم من أيام الثورة، زعيمها طانيوس شاهين، فأخبره أن خورشيد باشا سوف يرسل جنداً لتأديب الثوار، ولكن طانيوس ضحك من كلام الحتوني وقال له: «ألملك تصدق هذا الكلام؟ أما تعلم أنه هو المرشد لهذه الأعمال؟»(٥). ورغم أن المستر «مور»، فتصل انكلترا العام ببيروت، يشير، في تقاريره المتعددة إلى رؤسائه في الآستانة ولندن، أن دخورشيد باشاء الوالى العثماني ببيروت، يدعم، بقوة، القائمقام بشير أحمد، بل إنه يعتبره أحد أهم أنصاره، فهو (أي مور) لا يرى غضاضة في أن يتهم الوالي العثماني، نفسه، بإذكاء نار الثورة ضد هذا القائمقام، بل إنه يرى أن الأتراك العثمانيين ينتهجون سياسة «لم يحيدوا عنها قط، وقوامها توجيه المساعى إلى إبقاء الاضطراب في (جبل لبنان)، للتذرع إلى إلغاء إدارة حكمه الحالية،(١)، ويرى، كذلك أن السياسة التركية بدأ هي إمارة هذه الحركة (الثورة) لأنها ما برحت ناهجة ذات الخطة بتأجيل القطع (البت) فيها، راغبة في إبقاء الأمير بشير أحمد في مركزه، لأغراض سرية»(٧). وريما كان ذلك صحيحاً لو اقتنعنا بالتحليل الذي قدِّمه «دومينيك شيڤاليه»، والذي يرى أن هدف السلطة العثمانية هو، في الأساس «إلغاء سلطة الإقطاع» توافقاً مع مبادئ «الخط الهمايوني الشريف، الذي وضع قبل سنتين فقط (عام ١٨٥٦)، والتي تقضي بأن يكون الرعايا العثمانيون جميعاً «متساوين في نظر السلطان، مع تأكيد الامتيازات التي كانت ممنوحة، في السابق، للطوائف المسيحية في الامبراطورية الإسلامية،، إلا أنها، (هذه المبادئ) لا تسمح بأن يكون هناك «تمرد، أو خصوصية، للموارنة». لذلك، نرى أنه، بينما أرسل «خورشيد باشا»، والي بيروت، جنداً إلى القرى الثائرة في الجبل لمعالجة الوضع عسكرياً، كان، في الوقت نفسه، يرسل مبعوثين لكي «يعقدوا اجتماعات مشبوهة مع طانيوس شاهين، بهدف محاولة إدخال النظام المعمول به في الولايات العثمانية، إلى جبل لبنان، (٨).

لكن آثار الصراع لم تتحصر في الإطار المحلي، وفي إطار السلطة الحاكمة فحسب، بل تمدتهما إلى السلطات الأجنبية المقيمة في بيروت، والممثلة للقوى الأوروبية الكبرى، إذ انفمس فتاصل هذه الدول في حمأة ذلك الصراع وانقسموا بين مؤيد للقائمقام الأمير وممارض له، فيينما يتّهم القنصل المرسي المام ببيروت «دي لسبس» زميله الانكيزي القنصل «مور» بأنه خلف الأحداث التي تقع في الجبل ضد القائمقام، وانه يسمى لإدخال «البروتستانتية» إلى هذا الجبل عن طريق زرع «الثورات والنكبات والرعب التي تولدها الحملات المسكرية للكولونيل تشرشك معتبراً أنه يممل «من وحي مصالحه الخاصة وكرمه لفرنساه (۱)، يحذر، في الوقت نفسه، من اندلاع الثورة ضد القائمقام (الأمير بشير أحمد) حيث بدأ «الاضطراب العام والمقلق» وبدأت «المؤامرة» المتسترة «بتأثير الوعود الأجنبية»، وحيث بدأ المرشحون لخلافة هذا الأمير يتصرفون عاناً وبشكل ظاهر، وحيث بدأت الاجتماعات تتوالى، كل يوم، «المتآمر على الدولة»، ويتوقع «أن ثورة يمكن أن تندلم»، ثم يحث الدول الأوروبية على الدولة»، ويتوقع «أن ثورة يمكن أن تندلم»، ثم يحث الدول الأوروبية على

11.

«التدخل المعنوي» لمنع اندلاع هذه الثورة، أو «على الأقل، للحد من آثارها المحزنة» (١٠).

ويقدم لنا «دي لسبس» نفسه معلومات وافية «لا يرقى إليها الشك» عن اتجاهات القناصل الأوروبية ببيروت، فيقول إن هؤلاء ليسوا موحدي الرأي تجاه هذا الصراع، ويصنفهم في ثلاث فئات:

- الفئة الأولى، وهي التي تدعم القائمقام الأمير بشير أحمد، ويصنف، في هذه الفئة: هو نفسه (أي فتصل فرنسا) وبويكبكر Weckbeker، فتصل النمسا، وقد انضم إليهما، فيما بعد «دي موكين De Moukhine» ممثل روسيا. ويقول عن هؤلاء بأنهم «يمثلون القوى الكاثوليكية، وليسوا مقتمين إطلاقاً بالدسائس الموجهة ضد الأمير»، وأن الجميع يدركون «أننا ندافع عنه بكل إمكاناتنا، سواء تجاه حكوماتنا أم تجاه سفراثنا، ((۱۰).

الفئة الثانية، وهي التي تحارب القائمةام وتعمل ضد «دستور الجبل»
 أكثر من عملها ضد «شخص الأمير وممارساته»، ويصنف، في هذه الفئة:
 المستر «مور» فنصل انكلترا، وزميله الكولوبيل تشرشل.

 الفئة الثالثة، وهي الفئة التي لا تتخذ موقفاً إلى جانب أي من المعسكرين، بل ظلت على الحياد في هذا الصراع، ويصنف، في هذه الفئة: «ويبير Weber» ممثل بروسيا «الذي لم يظهر في أي من المعسكرين».

وهكذا بدأت دوامة الصراعات والانقسامات في الجبل المسيحي تشق طريقها نحو سفارات الدول الكبرى وحكوماتها، لتتحول من نزاع محلي أهلي ضيق إلى صراع دولي خفي واسع النطاق، وذلك بسبب التدخل السافر لقناصل الدول الكبرى في ذلك النزاع. ٢ - لم يكن من السهل على المشايخ الاقطاعيين القبول بالنظام الجديد الذي انتزع الكثير من صلاحياتهم وامتيازاتهم وكرّسها للحاكم الجديد (القائمقام)، الذي أصبح «يتولي ممارسة وظائفه الخاصة، مباشرة، في القضايا التي ظلت، لعصور خلت، عائدة لهم، دون سواهمه(١٢)، خصوصاً إذا كان القائمقام، كما كان الأمير حيدر اللمعي الذي شعر الناس «بكل راحة وأمنيّة (أمان)» طوال عهده الذي استمر اثني عشر عاماً (١٨٤٢ - ١٨٥٤)، حيث تمتعوا، خلالها، «بالراحة والسكينة»(١٢)، أو كما كان خلفه الأمير بشير أحمد الذي دحكم حكومة عدل وأخذ بتحصيل الحقوق التي كانت مداسة (من المشايخ الإقطاعيين) ومتروكة، كما انه «ردع الأقويا عن الضعفا بصرامته وبشدة بأسه»، وكان يختلف عن عمه الأمير حيدر بأنه «استعمل القساوة» ولم يساوم ولم يماليُّ «لا مقاطعجية ولا خلافه»، مما أعاد إلى الأذهان ذكري أيام الأمير بشير الثاني(١٤)، الأمر الذي جعل المشايخ الإقطاعيين يتآمرون ضده مع باقى المتضررين من حكمه، وخصوصاً الحزب المسافى الذي كان يناهض الأمير الحاكم ويمارضه. وزاد من نفور الناس منه وحقدهم عليه ما أشيم عنه أنه درزي المولد، حديث العهد بالمسيحية، مما دفع الموارنة إلى الشك بصدق إيمانه المسيحي. وقد استفل معارضوه من الموارنة ذلك أيما استفلال فاستخدموه سلاحاً ماضياً ضده، كما أن الروم الأرثوذكس لم يكونوا «أكثر ارتياحاً إليه من الموارنة، لأنهم كانوا يطمعون في «إسناد القائمقامية إلى ارثوذكس، (١٥). وكان الخازنيون يحرّضون كلا الحزبين، المسافى والأحمدى، أحدهما على الآخر، بغية دفعهما إلى الثقاتل فيما بينهم(١٦).

كان الفلاحون في كسروان وقائمقامية النصارى يضمرون كرهاً
 للمشايخ الإقطاعيين وضغينة عليهم، وذلك لما عانوه من أصناف العسف

والاضطهاد على أيديهم، ويسهب «المقيقي» في وصف أنواع هذا العسف والاضطهاد، فيقول إن الأهالي «صاروا كالعبيد بيد المقاطعجيه، وما عاد لهم قول ولا مشورة» مما دفع بالأهالي إلى التشاور فيما بينهم، سراً، لوقف هذا العسف، ورغم ذلك فقد كان الرعب واقعاً «في قلوب جميع الرعايا» المسف، ورغم ذلك فقد كان الرعب واقعاً «في قلوب جميع الرعايا» وخصوصاً من «بيت البخازن على أهالي كسروان»، إذ كان «أقل واحد» من آل الخازن «يهين أكبر واحد من الأهالي، عدا عن القتل والحبس وما شاكل ذلك، (۱۷). ثم يعدد المقيقي الكثير من أعمال الإهانة والضرب والحرق بالنار والقتل والدفن للأحياء التي كان المشايخ الإقطاعيون يقومون بها، مما يفوق كل تصور (۱۸). ويضيف الرحالة الفرنسي «بوجولا» على ذلك أن الفلاحين كان يتهمون المشايخ بأنهم «ليسوا، دائماً، عادلين ولطيفين تجاههم، حتى كانوا يتهمون المشايخ بأنهم «ليسوا، دائماً، عادلين ولطيفين تجاههم، حتى ان نساء المشايخ كن يقرّرن (عن أزواجهن) في المسائل التي تخصّ الذكلاحين، (۱۰).

وكان الفلاحون ديثنون من جشع رجال الإقطاع وصلفهم»، خصوصاً أن فريقاً من أبنائهم (أي أبناء الفلاحين) كان قد تعلم في دمدارس الإرساليات الأجنبية، وبلغ، بذلك، مستوى لا بأس به من الرقي الإجتماعي، كما كان البخبية، وبلغ، بذلك، مستوى لا بأس به من الرقي الإجتماعي، كما كان البخبريرك بولس مسعد، وهو من أصول فلاحية، يتعاملف مع أولئك الفلاحين ويشجعهم، سراً على مقاومة نظام جباية الضرائب وأعمال السخرة وكبت الحريات والاستفلال والاذلال، (٢٠)، مما شجع الفلاحين على المطالبة برفع العيف والمسف عنهم دوبالمساواة بينهم وبين العائلات الإقطاعية في الحقوق والواجبات، وبإلغاء السخرة والمدول عن ضرائب الزواج والأعياد التي كان المشايخ يفرضونها عليهم، وبأن يحاكم كل إقطاعي يعتدي على فلاح، تماماً

٤ - لعب الإكليروس الماروني، الذي تنتمي غالبيته إلى أصول فلاحية، دوراً مميزاً وحاسماً في الحركة الثورية الفلاحية على الإقطاع في كسروان، إذ انحاز رجاله إلى جانب الفلاحين وأخذوا يحرّضونهم على العصيان ضد المشايخ الإقطاعيين، في تنافس حاد بين رجال الدين الذين كانوا يرغبون في السيطرة على شؤون البلاد، والمقاطعيين الذين كانوا يسمون جاهدين السيطرة على ما كان لهم من حقوق وامتيازات، وقد بلغ تدخل رجال الدين في الإعداد للثورة درجة جعلت منهم المشرفين الحقيقيين على تنظيمها وإدارتها(۲۲).

ويرى «بنتيفوليو» فنصل فرنسا المام ببيروت، أن رجال الإكليروس يريدون، من دعمهم للفلاحين وسعيهم إلى كسر شوكة رجال الإقطاع «أن يعلّوا محل الأريستوقراطيين (رجال الإقطاع) ويخلقوا إدارة حكومية يكون البطريرك رئيسها والمطارنة محافظين فيها، كل منهم في أبرشيته، ويمين أصحاب الوجاهة من الفلاحين وصغار الأمراء مشايخ في القرى، (٢٣٠)، إلا أن «بنتيفوليو»، نفسه، يرى أن الشعب اكتشف «نيات رجال الإكليروس» فمال عنهم «وضعفت سلطتهم عليه»، وفقد رجال الدين، كما فقد المشايخ الإقطاعيون «كل وسائل التأثير والتوجيه، التي كانوا يمارسونها على الفلاحين (٢٤٠).

ويحاول «بوجولا» أن يحلِّل موقف الإكليروس الماروني تجاه المشايخ الإقطاعيين، وخصوصاً آل الخازن، كما يلي: «قبل عام ۱۷۸۷، عام تسلم الأمير بشير (الكبير) مقاليد الحكم في الجبل والذي استمر فيه حتى عام ۱۸٤٠، كان مشايخ كسروان، وخصوصاً آل الخازن منهم، يمارسون، في هذه المقاطعة التي يملكونها بالكامل تقريباً، تأثيراً حقيقياً في تسمية المطارنة. إلا أنه، منذ عام ۱۷۸۷، اختفى هذا التأثير بحكم السيطرة القوية للأمير بشير، إلا أن القوة

القديمة للمشايخ عادت تظهر، من جديد، بعد عام ١٨٤٠، عام السقوط الشهير الجبل، ولكنها وجدت، في مواجهتها، قوة جديدة هي: القوة الشعبية، كما كانت هناك مقاومة حقيقية، من قبل الكنيسة المارونية، لأن يستعيد المشايخ، الخازنيون خصوصاً، سيطرتهم التي كانت لهم سابقاً (٢٠٠٠. ثم إن الكنيسة لم تكن ترغب في أن تتبح لأي عنصر غريب أن يتدخل في شؤونها، وقد أدى ذلك إلى احتكاكات لم يكن من الممكن تحاشيها، وأحدثت هذه الاحتكاكات نوعاً من المداوة المتبادلة بين الفريقين (الكنيسة والمشايخ) خصوصاً أن الكنيسة المارونية كانت ترغب، وهي، من وجهة نظري، على حق في ذلك، في أن تحافظ على حريتها كاملة، (٢٠).

إلا أن الأمر قد انتهى بالكنيسة إلى الوضع الذي عبر عنه «دومينيك شيفاليه» بدفة بالغة، إذ قال: «لقد سعى البطريرك بولس مسعد، جاهداً، ليجمع حوله قطيمه الثائر، ولكنه لم يقد الثورة نفسها. وهو قد رضي، مع الإكليروس، بسلطة طانيوس شاهين والوكلاء، وهي سلطة فرضت نفسها بقوة التمرد، مما أكسبها نوعاً من الشرعية الجماعية، ولكنه (البطريرك) ظل محتفظاً بوظائفه التقليدية التحكيمية، حيث كان الفلاحون، كما الخازنيون، يطرحون أمامه شكاواهم المتبادلة، (٣٠).

ويزيدنا «توفيق توما» إيضاحاً لدور البطريرك بولس مسعد وأهدافه عندما يحدثنا عن «بطريرك الحرية والعدالة والمساواة» الذي وقف إلى جانب الفلاحين ضد الخازنيين عام ١٨٥٨، واعترض، بشدة، على استخدام القوة ضدهم، مما جمل الإقطاعيين وأنصارهم يتهمونه بأنه يريد «استغلال الحركة الشعبية لبسط سيطرة الإكليروس على البلاد»، والحقيقة أن ما جرى كان عكس ذلك تماماً، فقد استطاعت الثورة أن توهم البطريرك

(ومعه الإكليروس) الماروني أنها تممل بتوجيهاته وتتصرف وفقاً لرغباته، وذلك من خلال طلب قادتها مساندته ونصحه وإرشاده، خصوصاً أن قائدها وطانيوس شاهينه الملقب «بأميكوه أي (الصديق)، استطاع، بسلوكه تجاه البطريرك (والإكليروس)، أن يصوّر نفسه، وكذلك الثورة «مخلصاً جداً للبطريرك والشعب معاً»، إلا أنه «بقدر ما كانت الحركة الفلاحية تكسب على الأرض، وتجمع حولها الأنصار والمعازبين، بدأ القادة الشعبيون يتدوقون طعم السلطة، كما بدأت آمال الإكليروس تخبو، وتأثيره يضمعله (۲۸).

ويرى «شقالييه» أن نظرة الكنيسة المارونية للمقاطعجيين في جبل لبنان كانت تتوافق تماماً مع نظرة فرنسا إلى الإصلاحات التي يجب إجراؤها على العكم في الجبل، ومن أهم هذه الإصلاحات إضماف الإقطاع وتعزيز موقع القائمقامين ومجالسهم، ولهذا، فإنه «بقدر ما ينخفض شأن المقاطعجيين، يرتفع شأن المجالس ومعها الإكليروس، ذلك لأن رجال الدين هم الذين يسمون غالبية أعضاء هذه المجالس (٢٦)، ومن أجل ذلك، استقبل انتخاب البطريرك مسعد، في تشرين الثاني عام ١٨٥٤، استقبالاً حاراً من قبل القنصل الفرنسي ببيروت، ذلك أن اختيار هذا الرجل للمنصب الكبير، وهو القروي الأصل، عزّز موقع الفلاحين تجاه أسيادهم المقاطعجيين، وكان من أهم الدوافع التي نقلت الصراع من طوره الخفي إلى طوره العاني المسلح.

٥ - يشدّد «طربين» على اعتبار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي كان يميشها الفلاحون في كمروان من أهم أسباب الثورة التي اندلمت في عام ١٨٥٨، فهو يرى أن «الأحوال السيئة التي كان يميش في ظلها الفلاح في كسروان، والأعباء المالية التي كان يرزح تعتها، والأرض الصخرية الشحيحة التي كان يستنبتها ليقوم بأوده وأود أولاده العديدين»، كل ذلك كان يدفع الفلاح الكسرواني، إما إلى الهجرة (حيث هاجر، من خمسة قرى من كسروان عام الكسرواني، إما إلى الهجرة (واما إلى الثورة، ويبدو أن أولئك الذين ظلوا في كسروان ولم يهاجروا اضطروا إلى الثورة، شجّمهم على ذلك بعض الأبناء غير البكور للأسر الإقطاعية الذين انضموا إلى صفوفهم، لأنهم لا يرثون ما يرثه إخوتهم البكور من أرض وزعامة إقطاعية (٦٠٠).

آ - تضافرت مختلف الموامل التي سبق أن عددناها للإعداد للثورة، يضاف إلى ذلك تتازع مشايخ الإقطاع، فيما بينهم، على الزعامة، إذ انه «لم يضاف إلى ذلك تتازع مشايخ الإقطاع، فيما بينهم، على الزعامة، إذ انه «لم تكن هناك سلطة منقسمة وملغومة ومهتزة كسلطة النبلاء في (جبل) لبنان الماروني»، فقد كان هؤلاء «النبلاء» في نزاع مستمر ومفتوح فيما بينهم، وكذلك مع القائمقام، كذلك كان النزاع متأججاً داخل كل أسرة من أسر الإقطاع نفسه، حيث كان «الصغار» ينافسون «الكبار» على الزعامة. وهكذا بدت الأوضاع «السياسية والإقتصادية والإجتماعية» مهيئة، بامتياز، لاندلاع ثورة الفلاحين الموارنة على سادتهم(۲۱).

وتتلخص صورة الوضع في قائمقامية النصارى، عشية الثورة، بما يلي:

- صراع بين الحزبين المسافي والأحمدي، حيث استطاع كل منهما أن
يستميل إليه قسماً من أهالي البلاد، بالإضافة إلى الإكليروس الماروني،
وقناصل الدول الأوروبية الكبرى.

- صراع بين الدول الكبرى، خفيً على الأقل، حيث انحاز بعض ممثلي هذه الدول إلى فريق، بينما انحاز البعض الآخر إلى الفريق المقابل.

- صراع بين الفلاحين المتحالفين مع الإكليروس ضد القائمقام ومشايخ الإقطاع.

- صراع بين الإكليروس من جهة، ورجال الإقطاع من جهة أخرى.
- صراع بين مشايخ الإقطاع وحلفائهم التابعين لهم ضد القائمقام وحزبه.
 - صراع بين صفار المشايخ وكبارهم في الأسر الإقطاعية.
- أما السلطة المثمانية فكان دورها الظاهر مساندة الشرعية في القائمة امية، أما دورها الخفي فقد اختلف في تقديره.

وهكذا انخرط الناس جميعاً، في قائمقامية النصارى، ومعهم القوى الأجنبية والسلطة المثمانية، في حمأة هذا الصراع المرير الذي كان لا بد من أن ينفجر في ثورة عارمة تطال كل الناس في هذه القائمقامية المضطرمة والمضطربة.

ثانياً – مقدمات الثورة:

بعد أن نضجت الأسباب المؤدية إلى الثورة، بدأت إماراتها تظهر في الجو العام الذي أخذ يسود مجتمع القائمقامية، بدءاً من العام ١٨٥٦، حين تكتل المشايخ الخازنيون والحبيشيون وباقي اقطاعيي القائمقامية ضد القائمقام الأمير بشير أحمد، ويتحريض من ممثلي انكلترا (القنصل مور وزميله الكولونيل تشرشل)، وقد تطور الصراع بين القائمقام ومعارضيه إلى درجة اتهامه بصحة عقيدته المسيحية، وبأنه «مسيحي بالاسم فقط»، وذلك لأنه درزي المولد «وعقيدة الدروز تبيح معارسة شعائر غير مذهبهم، متى كانت السياسة تقتضي ذلك»، كما يزعم «المستر مور» قنصل انكلترا العام ببيروت(٢٢)، ومعا زاد من حدة الصراع بين المشايخ والقائمقام ممارسة

القائمقام صلاحياته بشدة وحزم، حتى في وجه المشايخ أنفسهم. مما جعلهم يشعرون بأنهم قد فقدوا، فعلاً، سلطتهم وسطوتهم التي انتزعها منهم النظام الجديد لصالح القائمقام نفسه، وخصوصاً عندما استجاب القائمقام لمطالب أهالي غزير بعزل ولاية المشايخ الحبيشيين عن بلدتهم، فعزل أحدهم (الشيخ خليل حمزة حبيش) عن ولاية غزير «فصعب هذا الأمر على الحبيشيين جداً، ونهض الشيخ خليل متظاهراً ضد القائمقام،(٣٠).

ما أن أطل عام ١٨٥٧، حتى بدأت الأحداث تتوالى في أنحاء مختلفة من القائمقامية، فقد جرى فتال في زحلة «بين بيت المعلوف وبيت أبي خاطر» فتل من جرّائه «ستة أنفار، من كلا الفريقين»، وجرى قتال في «قرنايل» بالمتين «بين بيت الأعور وبيت هلال» قتل من حرّائه «نحو ٢٠ شخصاً، من الطرفين»، وجرى قتال «بين أهل اهدن وأهل بشرى» قتل، من جرّائه «من بشرى نفران ومن اهدن ثمانية»، وجرى قتال في «العاقورة» قتل، من جرّائه، «واحد من المشايخ الهاشميين، وواحد من الأهلين، (٢٤). وازدادت الفوضي في البلاد وتكاثرت الأعمال المخلة بالأمن، ووقعت أعمال خطف في الطرقات، مما جعل القائمقام «عاجزاً» عن وضع حد لهذه الفوضى، ولكن الوالي (خورشيد باشا) حرَّضه على الضرب بيد من حديد، مبدياً دعمه له ومساندته لسلطته، فأرسل القائمقام رجاله لكي يقبضوا على من يعتبرهم أخصاماً له ومسببين للفوضي في البلاد، ومنهم «الشيخ أسد ابر اهيم الخازن وابن عمه فارس، والشيخ خليل حمزة حبيش» فقبضوا على الشيخ خليل الذي «أودعه الأمير السجن ثم أطلقه»، أما الشيخ أسد وابن عمه «فانهزما إلى بيروت، ودخلا دار تشرشل بك... واختىيا بها»(٢٥). وكان لا بد من أن يتحرك المشايخ، متّحدين، للوقوف في وجه القائمقام الذي عاد يسط سلطانه، من حديد، على البلاد، بل انه قد تحرأ فأوقف أحدهم وطارد آخرين منهم بقصد توقيفهم، فاجتمعوا في «زوق الخراب، بكسروان (في ١٥ آذار ١٨٥٧)، وبدأوا يحشدون الناس للتحرك ضد القائمقام، وذلك «بتكثير أحزاب المشتكين» منه، ثم عيّنوا «وكلاء لقرى كسروان الجنوبية» وزودوا هؤلاء الوكلاء بأختام لكي يسهّلوا عملية رفع عرائض الشكاوي ضده(٢٦)، وقد اشترك في هذا الاجتماع، ضد القائمقام، «أناس من بيت الخازن، وأمراء من بيت أبي اللمع مثل الأمير بشير عساف، واتصل المجتمعون بزحلة وطلبوا من زعمائها الاشتراك معهم في المطالبة بعزل القائمقام(٢٧)، ولما سمع البطريرك الماروني بولس مسعد بما جري في «زوق الخراب» من اتفاق بين المشايخ وبعض العامة على مناهضة القائمقام والمطالبة بعزله، حاول التدخل بأن حذَّر الذين شاركوا في الاجتماع، وفي اتخاذ القرار بالتحرك ضد القائمقام، من منبة تصرفهم، ونصحهم «بالانكفاف عن هذه الأعمال» إلا أنهم «لم يذعنوا لنصائحه» (۲۸).

ويذكر المقيقي أن اجتماع «زوق الخراب» قد جرى عام ١٨٥٦، وأن اجتماعاً آخر قد تلاه في «ريفون» في العام نفسه، حيث انبثقت عنه جمعية سميت «جمعية الأخوية»، وقد تألفت هذه الجمعية على الشكل التالى:

- الشيخ أسد ابراهيم الخازن، رئيساً عاماً.
- الشيخ حصن بشارة الخازن، مديراً أول.
 - الشيخ صقر حريقة، مديراً ثانياً.
- الأمير بشير عساف أبي اللمع، قائمقاماً منتخباً (من الجمعية) (٢٦).

ولكن العقيقي يتحدث عن وجود انقسام حاد بين المشايخ الخازنيين حول القائمقام، فبينما يشكّل قسم من هؤلاء المشايخ، ومعهم لمعيون وحبيشيون، جمعية تهدف إلى إزاحة الأمير بشير أحمد عن منصب القائمقامية وتنصيب الأمير بشير عساف مكانه، يشكل قسم آخر، من الخازنيين أنفسهم، فريق عمل متماسك ومتفان في الدفاع عن القائمقام، وتقديم «معروضات مديح» في أعماله ومنجزاته، مما أوقع الفتنة بين الذه بقن في الأس قاله العاجدة «كانها، بالعدد، مناصيفة». وصاد الف بقان

الفريقين في الأسرة الواحدة ووكانوا، بالعدد، مناصفة، وصار الفريقان يتنافسان في السعي لكي يحقّق كل منهما الهدف الذي يصبو إليه وهو: عزل الأمير عن القائمقامية أو إبقاؤه فيها، ووبقي الحال على هذا الأسلوب نحو سنتين زمان، لحد سنة ١٨٥٧، ثم صدر أمر من الوالي بتوقيف حكومة سمادة الأمير، (٤٠)، دون أن يحدّد المقيقي إذا كان هذا الأمر قد صدر عام ١٨٥٧ أو

العام الذي تلاه.
إلا أن تحرك المشايخ والإقطاعيين ضد القائمقام لن يكون مجدياً إن لم يقترن بتحرك فلاحي مماثل، وهذا ما دعا المشايخ للإتصال بالفلاحين المعارضين للقائمقام، عارضين عليهم تحالفاً في وجه القائمقام وأنصاره، وكان الفلاحون ينظرون إلى تحرك المشايخ ضد القائمقام بكثير من الاعجاب والانبهار، خصوصاً أن الفساد كان قد عم كل البلاد، «حتى خشي الناس، وقت مرورهم في الطرقات، لقلة الأمان، ولكثرة التعديات والعصيان، وتحفظوا على مساكنهم من كثرة اللصوص، وعلى حفظ حياتهم من أعدائهم، (11). وكما جرى، في العام ١٨٥٧، من قتال بين الأهالي، وقتل أعدائهم، واضطراب في الأمن، جرى، كذلك، الشيء نفسه عام ١٨٥٨، حيث قتل رجل من بتغرين (في 10 أيار ١٨٥٨)، ورجل من عين القبو (١٧ منه)،

وجرى قتال بين أهالي قرطبا والمشايخ العماديين المتاولة (في ٥ حزيران) فقتل رجل من قرطبا، مما حدا بالشيخ قعدان الخازن إلى التصدي للمشايخ العماديين وطردهم من البلدة (٤٠٠).

خلال هذه الأحداث (عامي ١٨٥٧ - ١٨٥٨) كانت زحلة تتحرك لكي تنتفض على الأمير بشير أحمد، فتقيم عليها «شيخ شياب» وتعيّن «محلساً... من ستة أنفار» بشكل «المحلس الاختياري» للمدينة، يرئاسة «شيخ الشياب» نفسه، وقرّر أهالي البلدة رفض حكم الأمير القائمقام، مما اضطره للتوجه إلى زحلة لإصلاح الأمور، موبقي هناك نحو ثلاثة أشهر... ولم أمكنه أن يلاشي هذا العمل»(٤٢). ويذكر العقيقي نفسه أن أهالي زحلة وقعوا في حبائل السلطة العثمانية فطالبوا بتعيين وال تركى عليهم «وأُلحق الزحليون أولاً بولاية سوريا، ثم بولاية صيداه(٤٤١). ويشير القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي لسبس» إلى هذا الحدث فيقول إن الأتراك «بذلوا جميع الجهود السرية لكي يفصلوا زحلة عن القائمقامية المسيحية، ووفقوا في ذلك، لأنه، بعد ذلك ببعض الوقت، شكل أهالي زحلة نوعاً من الجمهورية، ولم تتمكن السلطة، كما أنها لم ترغب، في مساعدة القائمقام الذي كان راغباً في إدخال زحلة بطاعته، ولهذا، بقي الزحلاويون،... غير خاضعين للقائمقام، إلا أنهم ليسوا في ثورة مفتوحة» (10)، ويستطرد القنصل الفرنسي، بعد ذلك، فيذكر أن أهالي زحلة والذين كانوا يتحاشون صراعاً مع السلطة، أرسلوا وفداً منهم إلى بيروت «لطلب حاكم تركى» لحكم مدينتهم، ويعلق على ذلك بقوله: «إن طلباً كهذا من قبل المسيحيين يجب أن لا يفاجئنا، إطلاقاً، إذا ما تخيلنا الجهود والمؤامرات المستمرة التي قامت بها السلطة المحلية لكي تثبط عزيمة الشعب وتضعف زعماءه، مما يجعلها في وضع يسمح لها بالتدخل»(٤٦). ويبدو أن غزير اقتدت بزحلة وانتفضت، بدورها، إلا أن انتفاضتها لم تكن ضد القائمقام، بل ضد مشايخها، وهم من آل حبيش، وكتب أهالي غزير «حجج وروابط فيما بينهم على هذا الممله و،عملوا شيخ شباب نظير زحلة»، واصطدم المعارضون للمشايخ في البلدة بالمؤيدين لهم، مما اضطر القائمقام للتدخل ووضع حد للنزاع(١٤٠).

ويتهم القنصل الفرنسي ددي لسبس، القنصل الإنكليزي دموره بافتعال المشاكل للأمير بشير أحمد، فهو الذي هدّد خورشيد باشا «بندر الحرب، والحرب العامة» إن هو أصر على إبقاء بشير أحمد في منصبه، بينما كان يرسل، في الوقت نفسه، درسائل عاجلة» إلى الجبل، نتضمن أوامر إلى أتباعه بوجوب التحرك ضد القائمقام إذا ما عاد إلى مقرّه في برمانا، وذلك «لإثبات أن تهديداته (للوالي) لم تكن عبثاً (۱۸۰۸). وكان القائمقام قد غادر مقرّه في برمانا، إلى بيروت، هرباً من ضغط الممارضة وتهديداتها، إلا أن الوالي برمانا، أعاده إلى برمانا بتاريخ ۲۸ أيار (۱۸۸۸)، مع قلة من جنده (٥٠ باش بوزك و ۲۰ مشاة) حيث استقبل «من الأمراء والمشايخ ورهط من الموارنة والدروز والكاثوليك، ومن كل الملل، ودون حدوث ما يعكّر صفو الأمير بشير في البلاد. ذلك ما أبلغه الباشا إلى القنصل الفرنسي فور وصول الأمير بشير أحمد إلى برمانا (١٠).

ويروي القنصل نفسه، في رسالته إلى وزير خارجيته، بتاريخ ١٧ حزيران، قصة العصيان الذي جرى، في قائمقامية النصارى، ضد قائمقامها، وكيف اضطر القائمقام إلى مغادرة مقره تحت ضغط المتمردين، ثم إعادته إلى برمانا مصحوباً «بجند من الأتراك، على رأسهم «الكيخيا» الذي لم يأل جهداً لإنهاء التمرد، فجمع «الأمراء المتمردين» ونقل إليهم «أوامر الباشا» بوجوب وقف تمرّدهم على أن يتبع خضوعهم للأمير عفوٌ من الباشا. واستطاع الكيخيا «بعد بعض الصعوبات» أن يقنع الأمراء المتمردين بالخضوع «للأمير الكبير» أي «القائمقام»، فجاء «ثلاثة عشر منهم» إلى قصر الأمير «في أبهة ظاهرة» وقدّموا خضوعهم له، أما الأمير بشير عساف، زعيم التمرد، فقد لجأ إلى بعض أنصاره في إحدى القرى.

مقابل ذلك، قرّر الباب العالي إيفاد مأمور من قبله يدعى عطا بلك، وقد وصل هذا المأمور إلى بيروت (في ١٠ حزيران) حيث باشر مهمته وهي «فحص أحوال قائمقامية النصارى، وسبب الاضطرابات فيها (١٠٠٠)، لكن ذلك لم يمنع المشايخ من متابعة معارضتهم لوجود الأمير بشير أحمد في منصب القائمقامية، وكان هذا الأخير قد اجتمع بالموفد العثماني، في بيروت، حيث أوضح له أسباب الفوضى التي عمّت البلاد في العامين الأخيرين، وعزا ذلك كله إلى «بعض الأمراء والمشايخ» بل إن هؤلاء اغتنموا فرصة وجود الموفد المثماني ببيروت، فقاموا في ١٦ تموز، ومعهم جماعة من الأهالي، بمظاهرة أمام مقر الموفد العثماني، وأخذوا «يضجون ويصيحون ويتشكون من أعمال الأمير»، وكان الموفد قد استمع إلى أقوال كل من القائمقام ومعارضيه، فعاد إلى الأستانة وهو يحمل إفادات الفريقين، حيث قدّم تقريراً بالوضع في القائمقامية(١٥).

ويذكر والحتوني، أنه وهي ٢٨ أيلول (١٨٥٨) صدر أمر سامي بتوقيف الأمير بشير أحمد، القائمقام، عن الأعمال، وتوكيل الأمير حسن اللمعي مكانه، ففرحت الأخصام وانسرت جداً، تشفياً به، واستبشروا بعزله عن قرب،(٥٠٠).

ربما كان التاريخ الذي حدّده «الحتوني» صحيحاً، لولا أن المستر «مور» القنصل الانكليزي العام ببيروت، قد ذكر، في رسالة منه إلى الكونت دي ملمسبوري ((Comte De Malmesbury) وزير الخارجية الانكليزية، بتاريخ 14 أيلول (1004)، انه قد جرى، في القائمقامية النصرانية، «تبديلان أولهما: تعيين وكيل عن القائمقام أثناء التحقيق المزعوم في سلوكه، دون كف يده عن الجمل... وقد عهد بهذه الوكالة إلى الأمير حسن أبي اللمع، من أنسباء القائمقام، ومن أشد أنصاره... وثانيهما: اعتماد الحكومة على فصل الأمير بشير عساف من منصب الإقطاعة، (٥٠)، فلا يعقل، والحالة هذه، أن يكون القائمقام الأمير بشير أحمد قد أوقف عن العمل بتاريخ لاحق على تاريخ رسالة القائمقام الأمير بشير أحمد قد أوقف عن العمل بتاريخ لاحق على تاريخ رسالة دي لسبس، القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ نيسان ١٨٥٨، ان الأمير بشير عساف، حاكم إقطاعة بكنيا، قد تلقى، من خورشيد باشا، والي بيروت، أمراً بوجوب حضوره إلى بيروت «وإذا لم يحضر، خلال خمسة أيام، لكي يبرد مسلكه، فسوف يمزل عن مقاطعته، ويعتبر متمرداً، هو وكل من يؤيد قضيته، (١٥٠).

إلا أن حادثاً مهماً وقع في القائمةامية، في مكان ما قرب بيروت، ذهب ضحيته عائلة مسيحية بكاملها، حيث قتل جماعة من الدروز هذه العائلة طلباً لثأر قديم، وقد نقل مموره خبر هذه الحادثة في رسالته إلى الكونت دي لثأر قديم، وقد نقل أمرنا إليها (بتاريخ ١٤ أيلول)، متهماً «الحكومة المحلية» (أي حكومة القائمةام الأمير بشير احمد) بالضعف البالغ «لا سيما تجاه الجبليين» نافياً الأمل «بتسليم الجناة للمدالة»، ومشيراً إلى أنه «كان لهذا العادث وقع عظيم بين مسيحيي (جبل) لبنان عموماً» (٥٠٠). فهل يكون هذا الحادث، الذي وقع قبل كتابة القنصل الانكليزي رسائته هذه بنحو اسبوع فقط المعادث، الذي وقع قبل كتابة القنصل الانكليزي رسائته هذه بنحو اسبوع فقط (أي في الأسبوع الأول من أيلول ١٨٥٨) الشعرة التي قصمت ظهر البعير

بالنسبة إلى الخصمين المتنافسين على مكان الصدارة في القائمقامية، الأمير بشير أحمد القائمقام، والأمير بشير عساف حاكم إقطاعة بكفيا، فأوقف الأول عن العمل وعزل الثاني، في الوقت نفسه؟

لم يكن توقيف الأمير بشير أحمد عن العمل كافياً لاعتباره، في نظر معارضيه، معزولاً من منصبه، خصوصاً أن نسيباً له، من حزيه، قد عنَّ: وكيلاً على القائمقامية مكانه، (هو الأمير حسن اللمعي)، لذا، لم يوقف المشايخ المعارضون للأمير مساعيهم لعزله نهائياً عن القائمقامية، وسعوا، هذه المرة، لكسب الفلاحين والعامة إلى جانبهم، بغية عزل كل من الأمير. تشير أحمد ونسيته الأمير حبين عن القائمقامية نهائياً، ولكن الفلاحين كانوا يسمون إلى هدف بميد جداً ومختلف جداً عن ذلك الذي كان المشايخ والإقطاعيون يسعون إليه، إذ إنهم كانوا يعانون من ظلم الإقطاع وعسفه. ويحدثنا «العقيقي» عن بعض نماذج هذا الظلم والعسف، من هذه النماذج أن «أقل واحد من بيت الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي، عدا عن القتل والحبس وما شاكل ذلك»، وان «شمسين الخازن أخذ مال الخواجة شاهين القاموع في عجلتون» ثم «قتله ورمي فوقه النار» وان الشيخ «ملحم دعييس (الخازن) من غوسطاء أراد أن ينازل «ابن يبوس الشنيمي» في «تجربة القوة»، فلما غلب ابن يبوس الشيخ ملحماً أقدم هذا الأخير على ضرب ابن يبوس «بالصبخ، وقتله»، كما أن الشبخ ملحماً نفسه «وضع ابن فارس البيطار في المقبرة وهو حي، مع انه من أعيان البلاد»، وان «الشيخ يونس البدوي، من المزرعة، عرّى نادر القسيم من غير ثياب... وأخذ يضربه في القضبان على الأعضاء المستترة»، حتى «مات نادر»(٥٦).

من جهته، لم يكن الأمير بشير أحمد راضياً عما حلّ به على بد السلطة المثمانية، فسعى إلى درء الخطر عنه واستعادة سلطته، وذلك بأن جمع حوله عصية من المناهضين للأمير حيين، الأمير العديد، وكان على رأسها رحل يدعى «الياس المنيّر» من «زوق مكايل»، وكانت خطة الأمير بشير أحمد أن بضرب المشايخ الذين ناصبوه العداء، وذلك بأن يحرّض الأهالي عليهم لكي برفعوا عنهم ظلم المشايخ وعسفهم. وعهد الأمير إلى «الياس المنيّر» تنفيذ هذه الخطة، فشرع «المنيّر» يجول في القرى والدساكر موضحاً، بسرية تامة، أهداف هذه الحركة وداعياً الأهالي إلى الانتفاض على المشابخ الذين يذلُّونهم ويستعيدونهم ويذيقونهم «رق العبودية» بحيث لا بعود لآل الخازن أنة سيادة عليهم، ويحثِّهم، لذلك، على طلب إقالتهم جميعاً من الإقطاعات التي يحكمونها ويتحكمون بها وبأهلها. وانتشرت هذه الأفكار في صفوف الفلاحين، الذين كانوا يعانون صنوف العذاب من مشايخهم، انتشار النار في الهشيم، في زوق مكايل، وفي عجلتون وريفون وعشقوت والقليعات ومزرعة كفرذبيان وغيرها من قري كسروان الجنوبية، ثم أخذ الفلاحون، في كل قرية، بنظمون صفوفهم، فجعلوا لكل قرية وكيلاً سموه «شيخ شباب» مهمته نشر مبادئ هذه الحركة لدى شباب القرية وبين أهلها، ثم جملوا «وكيلاً عاماً» أو «وكيلاً أول، على شيوخ الشباب جميماً، هو «صالح بن جرجس منصور صفير» من عجلتون، كما جعلوا «داود محبوب القاموع، وكيلاً ثانياً، فكان كل ما يهم الثورة ينتقل من شيوخ الشباب في القرى إلى الوكيل العام (صالح بن جرجس) في عجلتون، ثم إلى المدير العام (الياس المنيّر) في الزوق، الذي ينقله، بدوره، إلى القائمقام بشير أحمد ببيروت، أما أوامر الأمير فكانت تنتقل منه إلى «المدير العام» الذي ينقلها بدوره إلى «الوكيل العام» الذي يعمِّمها على «شيوخ الشباب» في القرى(٥٠). وكما كان المشايخ يرون في الفلاحين الإدارة التي يستطيعون تحريكها، والعصا التي يمكنهم رفعها في وجه القائمقام، كذلك، كان القائمقام يرى في الفلاحين الشيء نفسه، ولكن في وجه المشايخ والإقطاعيين المناوئين له، أما الفلاحون فكانوا يعملون لهدف آخر مختلف تماماً عن أهداف كل من المشايخ والقائقهام، إذ انهم كانوا يعملون لكي يتحرّروا من نير الإقطاع الذي يستعدهم ويذلهم. وهكذا، ما إن انقضى صيف ١٨٥٨، حتى كانت أجواء البلاد

ثالثاً – الثورة:

قرِّر الفلاحون تحدي المشايخ بإعلان مطالبهم، فإما أن يقبلوها واما الثورة، فاجتمع زعماؤهم في عجلتون، في أول تشرين الأول (١٨٥٨)، في بيت الوكيل العام (صالح صفير)، وحضر الاجتماع المدير العام (الياس المنيّر) وبعض «شيوخ الشباب» المعتمدين في القرى، ومن الذين حضروا الاجتماع:

- صالح جرجس صفير، ويوسف الزغبي، ويوسف البسكتاوي، ومخلوف بريدي، وسعد غصن، ويوسف طنوس ثابت، عن أهالي عجلتون.
 - حسان صفير، وبطرس كنعان كساب، عن أهالي القليعات.
 - باخوس أبي غالب، ويوسف أنطون نصر، عن أهالي عشقوت.
- الياس المنيّر، وأنطوان بشارة قطان، والياس خضرا، وحبيب
 الجاماتي، ويوسف حبيلين، عن أهالي زوق مكايل.
- هابيل الخوري، وحبيب يزبك، والياس حبق، وضاهر الخوري، عن أهائى مزرعة كفرذبيان.

- سجمان المضيمي، وبشارة غانم، عن أهالي جونية.
 - حناديب، ويوسف اغناطيوس، عن أهالي درعون.
- صليبي القاعي، ومارون مقيم، عن أهالي سهيلة وجعيتا والمزارع المجاورة(٥٥).

يذكر والمقيقي، أن المشايخ كانوا يشجعون حركة الفلاحين هذه، وفي تصورهم انها حركة موجّهة ضد القائمقام بشير أحمد ومنافسه بشير عساف، ويأنهم، بتشجيعهم لهذه الحركة، سوف يضربون الاثنين مما لكي يتسنى لهم استدادة صلاحياتهم وسلطاتهم على الفلاحين أنفسهم الذين فاجأوا المشايخ بموقفهم المناوئ للإقطاء، وذلك في اجتماعهم المملن في عجلتون، في أول شهر أيلول (١٨٥٨)، فكان «بيت الخازن» يحثون الفريق المناوئ للقائمقام بشير أحمد على الاجتماع وتقديم المرائض برفض القائمقام، ويحثون، في الوقت نفسه، الفريق المناوئ للأمير بشير عساف على عمل الشيء نفسه، ولكن اجتماع عجلتون الذي ضمّ ممثلي معظم القرى فاجأ أولئك المشايخ بأنه كان ضدهم وليس ضد القائمقام بشير أحمد ومنافسه بشير عساف (١٥٠٠).

ويبدو، وفقاً لرواية المقيقي أيضاً، أن عدداً من المشايخ «من أوجه البلاد»، مع «بعض الكهنة المعتبرين والخواجات»، قد حضر اجتماع عجلتون حيث تظاهر المجتمعون أمام المشايخ بأنهم سوف «يكونون» كما كانوا أولاً، وليس عندهم فكر مضر أو تغيير»، ولكن المشايخ انقسموا على أنفسهم، فبينما راعى فريق منهم الأهالي ولاطفهم واستمع إلى شكاواهم، وقف فريق آخر منهم موقف المتشدد، فهددهم بالقتل وبالطرد من البلاد (١٠٠٠)، واغتنم «المدير العام، الياس المنير» هذه الفرصة المتاحة فحرض على العصيان والثورة، وانشر التذمر بين الفلاحين في عدد من القرى، في المزرعة وزوق مكايل

وجونية وغيرها، فاعتدى الأهالي، في الزوق، على الشيخ عباس الخازن، وحاولوا ضربه فهرب ولجأ إلى إلى دير يدعى «دير البشارة، (٢١٠). إلا أن الشرارة التي أشملت نار الثورة كانت تلك الحادثة التي جرت في ٩ كانون الأول، لرجل من «زوق مكايل» أقدم «الشيخ يوسف وردان الخازن» على إهانته وشتمه في ساحة جونية، فماد هذا الرجل (ويدعى يوسف العجوي) إلى الزوق حيث «شرع يصبح» في أسواقها شارحاً ما حدث له على يد الشيخ الخازني، وكان «الياس المنيّر» قد هياً الأنفس، في هذه البلدة، للثورة، فسار فريق من شبابها إلى جونية حيث تصدّوا للشيخ الخازني فأهانوه وضربوه، ثم عادوا أدراجهم إلى بلدتهم(٢٢).

ويروي «الحتوني» الحادثة الأخيرة التي شهدها بنفسه، في جونية، فيذكر ان شباب الزوق شتموا الشيخ يوسف وردان الغازن وأهانوه «حتى توصلوا إلى أن يضربوه» ولم يكفوا عنه إلا احتراماً للحتوني نفسه، ويقول: «فقبضته (الشيخ الخازني) بيدي وأخذته وذهبت به إلى أعلى مساكن رهبان الأرمن... وتركته ورجعت إلى الرجال المذكورين أنبههم وأويخ الجهال منهم... حتى أمكنني إقناعهم، فرجعوا إلى الزوق وهم يصيحون بالتهديدات ضد المشايخ والتشكيات من تعدياتهم» (۱۲).

أقلقت الحادثتان اللتان مر ذكرهما (هي زوق مكايل وجونية) المشايخ والإقطاعيين جميعاً، خصوصاً أن حوادث أخرى مماثلة وقعت في عدَّة قرى من كسروان مثل «عشقوت وريفون وفيترون وميروبا وكامل القرايا» (١٤٠). ونشط أهالي القرى التي وقعت فيها تلك الحوادث في تنظيم أمورهم وترتيبها لمواجهة كل حدث يمكن أن يستجد مع المشايخ، فيندوا، في قراهم، «شيوخ شباب» مهمتهم إعداد شباب القرية للمواجهة عند الضرورة، فكان «سجعان

العضيمي» شيخ شباب جونية، و«باخوس أبي غالب» شيخ شباب عشقوت، و«ناصیف الخوری» شیخ شیاب میرویا، و«حسان صفیر» شیخ شیاب القليعات⁽¹⁰⁾، أما المشايخ الخازنيون فقد اجتمعوا في قرية «غسطا» وألفوا رجملة جمعيات» للمواجهة، ثم كاتبوا «كامل الأمراء والمشايخ» كما كاتبوا المشايخ الدروز «مثل بيت جنبلاط وبيت تلحوق وخلافهم»(٦٦)، للتباحث فيما بحب عمله تجاه العصيان المرتقب من الفلاحين ضد مشايخهم، ثم كتبوا رسالة إلى البطريرك بولس مسعد «يخبرونه بما جرى وحدث»(١٧). ويذكر العقيقي أن اجتماع المشايخ الخازنيين لم يسفر عن شيء و«لم يتفق لهم رأي»، ولكن المؤرخ «يوسف يزبك»، محمِّق مذكرات العقيقي، يذكر أن الخازنيين اتفقوا على «سحق الروح الشعبية» وسجلوا اتفاقهم هذا في ميثاق نشره في ملاحق الكتاب (ملحق رقم ١) وقد جاء فيه أن المشايخ الخازنيين اتفقوا فيما بينهم على أن يكونوا يدأ واحدة «لكافة ما به مصالحنا، لرفع التعدي، إن كان علينا أو منا، على أحد» وأقاموا، لذلك، وكلاء عليهم هم «اخواننا حصن وقمدان» الخازن، ووقَّموا اتفاقهم هذا في بيت «أبو نوفل الخازن» بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٨٥٨ (١٨).

ويبدو أن المشايخ المجتمعين في غوسطا قد أخذتهم الحمية، خصوصاً بعد أن اجتذبوا إليهم بعضاً من أهل البلدة الذين استثكروا ما حدث للشيخ الخازني في الزوق، فقرد أولئك المشايخ تجريد حملة على الزوق لتأديبها، الأمر الذي دعا إلى تدخل بعض العقلاء من أهالي «دلبتا وعرمون وشننعير»، وسعوا لإقتاع المشايخ بالعودة عن قرارهم هذا وثنيهم عن مهاجمة البلدة. وعلم أهل الزوق بما جرى في غوسطا، وخصوصاً استدعاء هؤلاء المشايخ لخوري البلدة، وهو خازني، (يوسف راجي الخازن، رئيس دير البشارة وكاهن الرعية في الزوق) إلى غوسطا للانضمام إليهم، وهو ما فعله الخوري يوسف (رغم نصيحة زميله الخوري بطرس مسعد شقيق البطريرك، بعدم تلبية الدعوة، والبقاء في الزوق لتهدئة الأهلين) (٦٠)، فقرّ روا الاستعداد للقتال دفاعاً عن بلدتهم، وشرعوا بجمع الأسلحة، وكتبوا إلى أهالي عجلتون وباقي القرى التي كانوا قد اتفقوا معها، لتحريضهم «على القيام والثبات على المعاهدة التي عقدت فيما بينهم». فاجتمع «أهل عجلتون وريفون وعشقوت والقليمات» مع وكيلهم «صالح جرجس» وقرّروا، بالإجماع، حمل السلاح والثورة على المشايخ(٧٠). وبذل بعض رجال الدين، أمثال المطران يوسف رزق والمطران نقولا مراد والخوري فرنسيس زوين، جهداً كبيراً لإصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر بين الفريقين (الفلاحين والمشايخ) وذلك بتوجيه من البطريرك الماروني بولس مسعد الذي سعى، بنفسه، لإخماد نار الثورة قبل اشتعالها، مستعيناً، لذلك، «بمطارين الطائفة (المارونية) ومعتمديها من إكليروس وعوام، من كسروان (٧١)، وأمر الخوري يوسف راجي الخازن بالمودة إلى رعيته في زوق مكايل فأطاع ونفذ، كما أمر الرعية في البلدة أن تبدى، بدورها، للخورى «مزيد الإكرام والطاعة» فأذعنت لأوامر البطريرك وحضر منها «جمهور غفير، إلى بكركي، وأخذوا الأب المشار إليه، إلى مقر خدمته في الزوق(٧٢).

ويبدو أن المساعي التي بذلها البطريرك والإكليروس المارونيان، لإصلاح ذات البين، لم تسفر عن أية نتيجة، كما أنها لم تكن كافية لإقتاع معظم الباحثين والمؤرخين والمراقبين (القناصل الأوروبيين) بأن الإكليروس الماروني بريء من التحريض على هذه الأحداث، وفي ذلك الأمر شهادات للعديد من هؤلاء، نذكر منهم، على سبيل المثال: الرحالة الفرنسي «بوجولا»، والقنصل الفرنسي ببيروت «الكونت بنتيقوليو» والقنصل الإنكليزي العام ببيروت «المستر مور» وكثيرون غيرهم» (ونجد شهادات الهؤلاء في سياق البحث). حتى أن «ادوارز» لم يتورع عن أن يتهم الإكليروس المسيحي بالتحريض على الثورة «ضد المشايخ الخازنيين والحبيشيين» وطردهم من منازلهم، حتى إذا ما تخلصوا منهم «وكانوا يمتبرونهم أعداء لهم» صبّ بدأوا يدعون لحرب مقدّسة ضد أعداء الدين وضد المسلمين»، وان «غرورهم بدأوا يدعون لحرب مقدّسة ضد أعداء الدين وضد المسلمين»، وأن «غرورهم الماهم إلى الاعتقاد بأن باستطاعتهم أن يطردوا، من سوريا، كل الشعوب غير المسيحية، لكي يسيطروا عليها، لوحدهم» (۳۷). وفي معرض ردّه على «ادوارز» لدفاعاً عن الإكليروس الماروني، يؤكّد «جوبلان» أن هذا الإكليروس «أسهم» بالتأكيد، وإلى حدّ كبير، في الحركة الديموقراطية»، إلا أنه يستطرد: «أما القول بأن هذه الحركة كانت تظاهرة للتعصب الديني فهو جهل تام لطبيعة هذه الحركة، فهي كانت، بعكس ذلك، حركة سياسية واجتماعية أصلاً، موجّهة ضد الإقطاعيين الموارنة أكثر منها ضد الإقطاعيين الدرون (۱۷۰).

وكان الوكيل العام (صالح جرجس صفير) ميالاً، على ما يبدو، للمسائمة، أو أنه كان يخشى عواقب هذه الثورة (وفقاً لرواية العتوني) فاستقال من الوكالة، عندما فشلت مساعي المصالحة (^{٧٧})، وقصد ريفون ومعه كل من هابيل المقيقي (من المزرعة) وناصيف الغوري (من ميروبا) وباخوس أبي غالب (من عشقوت) ومعهم بعض رجالهم، وطلبوا من «طانيوس شاهين» أن ينضم إلى الحركة، فوافق بعد «مجادلة عظيمة… وأقاموه وكيلاً على قرية ريفون» ثم على «قرايا كسروان الجروده(^{٧٧}).

ولد طانيوس شاهين في ريفون بكسروان عام ١٨١٥، وهو من آل سعاده، كان «طويل القامة، قوي البنية، في الثالثة والأربعين من عمره،... اشتهر يش اسة خلقه وميله إلى العنف»(٧٧)، وكان يتميز بالنشاط والاندفاع، إلا أنه أمي يحهل القراءة والكتابة، وذو نزعة دينية واضحة. وقد حمل لواء الثورة ضد المشايخ «لكي ينتقم من شيخ سرق منه مبلغ عشرة آلاف قرش». وقد بدأ حياته «مكارياً، ثم بيطرياً»(٧٨)، بعد أن تعلم مهنة البيطرة من أبيه، واحترفها حتى تميينه قائداً للثورة الشعبية في كسروان، حيث أبدى شجاعة وحنكة مميزتين في قيادته للجماهير الثائرة على الإقطاع في هذه المنطقة، وصار «يخاطب بيت الخازن بخطابات رسمية»، حتى حاز على احترام الجميع وتقديرهم وأطلق عليه لقب «بك» وصار يستقبل «بالتشريفات التي كانت مخصّصة للخازنيين»(٢١)، وتعامل من قبل الأهالي كرجل دولة من الطراز الرضع «تصنعون له الملاقاة الحيِّدة بالفرح والسرور، وطلق البارود المتواصل، نظير زيارة الحكام لرعاياها»، أما هو، فقد تمهد رعاياه وعاهدهم بأن يشد أزرهم و«يريحهم من المشايخ بحسب مأربهم»(٨٠)، وكان لا يفتأ يتفقدهم في القرى المختلفة من كسروان، ويسهر على تنظيمهم وتمزيز روحهم المعنوية في وجه مشايخ الاقطاء.

هل كان انتقال الوكالة العامة للحركة من جرجس صالح صفير إلى طانيوس شاهين سعاده، ومن زوق مكايل (مركز المدير العام الياس المنيّر) إلى ريفون، حدثاً غير عادي، كما يعتبره مسعود ضاهر؟ إذ انتقلت مسؤولية هذه الحركة من رجل أغ يستطع استكمال المسيرة، ضعفاً أم خوفاً أم تردداً، إلى رجل عرف «بصلابته ضد مشايخ آل الخازن، وبعلاقاته الممتازة مع جماهير الفلاحين والأهالي»، ومن الساحل، حيث الولاء للمشايخ مشوب بالكثير من الساحر، حيث الولاء للمشايخ مشوب بالكثير من التحرد والللامبالاة، إلى الجرد، عقر دار المشيخة الخازنية ومعقل زعامتها؟(١٨).

نعتقد أن في الأمر كثيراً من الحقيقة، خصوصاً بالنسبة إلى شخصية القائد الجديد للحركة، طانيوس شاهين، يدلنا على ذلك ما أورده الحتوني من هياج بلغ حد الثورة عندما أشيع بين الأهالي أن المشايخ قد أطلقوا النار على القائد الجديد، إذ انه «حدث هيجان وضوضاء في ريفون، وامتد صياحهم إلى القائد الجديد، واجتمع، في تلك الليلة، في ريفون «نحو ألف رجل» استكاراً للحادث واستعداداً للدفاع عن طانيوس شاهين وما يعثله من مواقف متصلبة ضد الإقطاع والاستبداد، مما أثار قلق المشايخ وخوفهم. لكن الشيء نفسه حدث، في اليوم التالي، ولشخص آخر غير طانيوس شاهين، هو «اسرائيل بن الخوري الياس»، ولم يكن معروفاً في أوساط الثورة الفلاحية في كسروان، ومع ذلك فقد اهتاج أهالي عجلتون بمجرد سماعهم بشائمة اطلاق النار عليه، مع انشار الزعم، في صفوف الأهلين، بأن الهدف من إطلاق هذه الشائعات، غير المثايخ، (٨٥).

في أي حال، كانت هذه الشائمات مناسبة اغتنمها المدير العام الياس المنير (وكان لا يزال مرشد العركة وموجّهها) فأوعز إلى وكلاء القرى أن يتوجّهوا، مع وكيلهم العام طانيوس شاهين، إلى بيروت، لكي يقدّموا الشكاوى إلى الوالي (خورشيد باشا) ضد المشايخ باعتبارهم مصدر ما يحدث في الجبل من اضطرابات، وآخرها إطلاق النار على طانيوس شاهين واسرائيل بن الحنوري الياس، وقد نقّد الوكلاء تعليمات مديرهم العام، فقصدوا بيروت وعلى رأسهم «الوكيل العام طانيوس شاهين» حيث استقبلهم خورشيد باشا واستمع إلى شكاواهم ومطالبتهم برفع ولاية المشايخ الخازنيين عنهم، وكان ذلك دليلاً كان شكاواهم وخوفهم على مستقبل وضعهم السياسي في الجبل، فتقدّموا، بدورهم، المشايخ وخوفهم على مستقبل وضعهم السياسي في الجبل، فتقدّموا، بدورهم،

من خورشيد باشا، بعريضة يطالبونه فيها بوضع حد لتعديات الفلاحين عليهم، فأوفد الباشا «الأمير يوسف علي مراد» إلى الزوق، ومعه ٢٠٠ خيّال ارناؤوطي، لمعالجة هذه المشكلة ومحاولة التوفيق بين الفريقين المتنازعين، وكان ذلك في السابع من كانون الثاني عام ١٨٥٩ (٨٤).

لم يتمكن مبعوث الباشا من الوصول إلى أي حل للخلاف القائم بين الفلاحين والمشايخ الخازنيين، مما دعا المشايخ للتداعي إلى عقد اجتماع في غوسطا لتدارس أوضاعهم، وكان ذلك يوم ١٩ من الشهر نفسه، (كانون الثاني)، فاغتنم مبعوث الباشا فرصة اجتماعهم وتوجّه بخيّالته الارناؤوط إلى غوسطا للتداول معهم بشأن المصالحة مع الفلاحين، وما إن علم الفلاحون بذلك حتى «زادوا هيجاناً» واجتمع منهم «نحو ثمانماية رجل» من مختلف قرى كسروان «مدجِّجين بالأسلحة» واتجهوا إلى غوسطا حيث طالبوا المشايخ الخازنيين بمفادرة كسروان كلها، وحاول مبعوث الباشا تهدئة الفلاحين الثائرين، إلا أنه لم يفلح، فازداد الفلاحون «صياحاً وهيجاناً، وهجموا على دور المشايخ، وأطلقوا الرصاص عليهم،، عندها، نزح المشايخ «من أوطانهم، مع كامل حريمهم وأولادهم» (٥٥)، فنزح المشايخ الذين كانوا في غوسطا ودلبتا وعرمون وغزير إلى بلاد جبيل وبيروت، ونزح الذين كانوا في عجلتون وريفون والمزرعة وغيرها إلى قاطع بيت شباب. ثم نهب الأهلون دور هؤلاء المشايخ «في عجلتون والقليمات ومزرعة كفرذبيان وبلونة»، وحجز طانيوس شاهين غلالهم وأرزاقهم(٨٦).

وتختلف رواية الحتوني عن رواية المقيقي لحادثة تهجير المشايخ الخازنيين من غوسطا، إذ يذكر العقيقي أن المشايخ، عندما اجتمعوا بغوسطا «خاطبوا وكلاء البلاد» لكي يعلنوا مطالبهم، فتقدّم وكلاء القرى بالمطالب التالية: ان يرفع المشايخ أثقالهم وباقي مطاليبهم عن الفلاحين وأهالي
 القه...

أن يكون من المشايخ ثلاثة مأمورين فقط «عن كل عهدة مأمور واحد»
 ويكون باقى المشايخ مساوين للأهالى.

وما أن قبل المشايخ بمطالب الفلاحين حتى تراجع الفلاحون عن ذلك وطالبوا بأن يكون من المشايخ على كسروان، مأمور واحد، يماونه مماون واحد، على أن يُنتخب الاثنان من الأمالي. وقد رفض المشايخ مطالب الفلاحين هذه، وقرّروا رفع ظلامتهم إلى والي بيروت (خورشيد باشا)، وعندما علم الفلاحون بذلك تتادوا للاجتماع حيث قرّروا بأن «يقيموا كامل بيت الخازن من كسروان» نساء ورجالاً، وقد اختار طانيوس شاهين الوسيلة فأخذ «يتحايل على المشايخ ليتيمهم من كسروان»، فكان يدّعي أحياناً «انهم أرادوا قتله»، ويدعي أحياناً أخرى «انهم كبسوه في بيته وأطلقوا عليه الرصاص»، وكان يبغي من كل ذلك خلق «المداوة بين المشايخ والأهالي» حيث «كانت البغضة تتماظم والشر يزداد»، إلى أن تداعى المشايخ للاجتماع في غوسطا والتداول في أمورهم، هياجمهم «سجمان المضايم»، شيخ شباب جونية، وممه جمهور من ساحل علما عرمون» حيث تفرقوا منها، بعد ذلك، في نواحي مختلفة من البلاد (۱۸۰).

- لجأ فريق من المشايخ إلى «دير سيدة بزمار» فعرف بهم طانيوس شاهين وتوجّه إليهم برجاله وهو ينوي الهجوم عليهم وهم في الدير، لولا أن منعه وجود البطريرك الأرمني (غريغوريوس الثامن) فيه، فرحل المشايخ عن الدير، في الليل، خفية، ولجأوا إلى قاطع بيت شباب. - لجأ فريق منهم إلى الكرسي البطريركي في بكركي، فتوجّه إليهم فريق من الأهالي «وأقاموهم من هناك»، فلجأوا إلى حالات وبلاد جبيل.

- بعد أن اعتدى الفلاحون على امرأة أحد المشايخ وابنته في عجلتون (الشيخ دياب) فقتلوهما وانتزعوا منهما حلاهما ومصاغهما، رحل كل المشايخ الخازنيين عن بلاد كسروان ولجأوا إلى بيت شباب وبسكنتا وبيروت وبلاد جبيل وغيرها(^^).

ويحدّد محقّق المذكرات، المؤرخ يوسف يزبك، زمن حصول هذه الأحداث، في شهر كانون الثاني عام ١٨٥٩ (٨٩٠)، إذ يذكر أن اجتماع الفلاحين تمّ في «دلبتا، بتاريخ ١٣ كانون الثاني (وردت ٣ خطأ في الحاشية ١ من ص ٨٤) حيث بحثوا مطالبهم وأفروها نهائياً (في اليوم الرابع، ١٧ ك٢)، إلا أن المشايخ رفضوا هذه المطالب، عندها عقد الفلاحون اجتماعاً آخر قرّروا فيه طرد الخازنيين من كسروان.

يتضح، مما تقدم، أن روايتي الحتوني والعقيقي تتفقان في خطوطهما الرئيسية، باستثناء بعض التفاصيل التي يتفرد العقيقي بنقلها، كما يقدم محقق مذكراته، المؤرخ يوسف يزبك، في ملحق الكتاب، وثائق في غاية الأهمية، نخص منها:

وثيقة رقم ٣: مطالب الشعب من المشايخ، وتتلخص في ست نقاط: ١ - ما يتعلق بتوزيع الأموال الأميرية، ومال الأعناق، حيث يُطلب توزيعها،

وفقاً للأصول، ودون تحميل الأهالي أية زوائد.

 ٢ - ما يتعلق بالتعديات والمظالم وما يؤخذ من الأهالي من زوائد خارجة عن القوانين.

٣ - ما يتعلق بالمعايدات ورسوم النكاح حيث يجب إبطالها وإزالتها نهائياً.

٤ - ما يتعلق بالمأمورية، حيث يجب أن يكون المأمور المكلف سياسة أحوال الأهالي أهلاً لهذه الوظيفة وكفؤاً للقيام بها وفقاً لأحكام العدل والقانون، وعندها، يجب على الأهالي أن يقدموا له واجب الطاعة والاعتبار، وأن يقام في كل قرية وكيل أو اثنان بغية تنفيذ أوامر المأمور وتسهيل أعماله.

 ما يتعلق بالمساواة والحرية، حيث يجب أن يتغير أسلوب المكاتبة والتخاطب بين الأهالي والمشايخ، فلا يكون هناك تمييز أو احتقار في الحفاطة.

٦ - ما يتعلق بمأموري كسروان الذين يجب أن يكون أمرهم نافذاً على الجميع «من دون استثناء»، أما باقي المشايخ فيتم التعامل معهم كما يتم التعامل مع الأهالي، بحيث «تجري عليهم التأديبات بموجب القوانين» كما تجري على من يعتدى من الأهالي. (٩٠).

وثيقة رقم ١٦: أورد المؤرخ يزبك، في الوثيقة رقم ١٦ في كتاب العقيقي، نصاً ذكر أنه نقله عن سجلات البطريركية المارونية، ويتضمن «البنود المطلوبة لنا (أي الفلاحين) من بني خازن، وهي:

 بند أول: الدعاوى العمومية تجري محاسبتها عن يد شخصين منتخبين أولهما منتخب من قبلنا والثاني منتخب من قبل المشايخ، وقدر ما يتمقب بذمتهم يندفع حالاً.

 «- بند ثاني: يدفعوا المشايخ أكلافنا التي تكلفناها بسببهم من مصاريف التحويلات ومصاريف الوكلا.

«- بند ثالث: تكون منزلة المشايخ بمنزلتنا في كل شيء بدون استثناء البتة.
 «- بند رابم: إن المشايخ لا يكون منهم أحد مأموراً علينا.

«- بند خامس: رسومات المعايدات التي مسنينها علينا بسندات عند
 مبيعهم لنا محلات من أرزاقهم، فهذه حيث كانت تحصل جبراً فتكون باطلة
 ماضياً وحاضراً ومستقبلاً». (بدون تاريخ)(۱۱).

وثيقة رقم ٤: شكوى مرفوعة من آل الخازن إلى البطريرك بولس مسعد بصدد تعديات الأهالي عليهم.

ونتهم هذه الشكوى الفلاحين بأنهم يتحركون «بحكمة غريبة شيطانية» نتصل ببيروت حيث كلّ يفعل «ما يناسبه من الغايات، فالحاكم ما يوافقه، والقيمقام شرحه، والمسلم يتشرب ما يهواه، والإفرنجي كذلك، والنصراني المختلف المذهب شرحه، والهدف من كل ذلك هو انقراض ولاية الأسرة الخازنية وليس تهذيبها واصلاحها كما يدّعون، كما تتهم طانيوس شاهين بأنه يطلق النار ليلاً على منزله ثم يزعم أن المشايخ الخازنيين يطلقون النار عليه بقصد قتله. ثم يطلب المشايخ المشتكون من البطريرك الماروني أن يقوم بزيارتهم لأن تأخره في الزيارة سوف يفسّر من الفلاحين وعموم الناس بأنه «عدم اكتراث، بهم. وان تأخره في زيارتهم يزيد «الهيجان ساعة بساعة» (٢٠).

بعد أن طرد المشايخ الخازنيون من كسروان انتشرت قوة من الجيش النظامي المثماني في تلك البلاد، وكانت تقدر بنحو ماية وخمسين جندياً (مايتي جندي عند الحتوني) (۱۹۳ من الأرناؤوط والباش بوزك، وقد انتشرت في جونية والزوق وعجلتون وكفرذبيان. وتقدم المشايخ بمريضة إلى الوالي خورشيد باشا يشكون فيها الظلم الذي أحاق بهم من جرّاء الثورة الفلاحية التي قامت في البلاد ضدهم، فأمر خورشيد باشا بإحضار طانيوس شاهين وبعض وكلاء وبعض زعماء الثورة، فحضر إلى بيروت كل من طانيوس شاهين وبعض وكلاء القرى مثل صالح جرجس صفير من عجلتون وهابيل عقيقي من المزرعة

والياس حبالين من زوق مكايل وحسان صفير من القليمات، ووكلاء آخرون عن باقي القرى، وامتثل الجميع أمام الباشا حيث كان القائمقام الأمير بشير أحمد يدافع عن الفلاحين بينما كان المشايخ يمرضون ظلامتهم، وكان المشايخ يمرضون ظلامتهم، وكان المشايخ يمرضون ظلامتهم، وكان واضحاً القناصل الأجانب، كمادتهم، بين مؤيد للفلاحين ومؤيد للمشايخ، وكان واضحاً أن ما يقوم به الوالي إن هو إلا مناورة مكشوفة، وان السلطة كانت موافقة، عنما أنتقاء ذات يوم، إذ أخبره أن الباشا دهو المرشد لهذه الأعمال، (أي عندما التقاه ذات يوم، إذ أخبره أن الباشا دهو المرشد لهذه الأعمال، (أي أعمال الثورة) (١٤٠)، كما يؤكّده انسحاب الجيش النظامي المثماني من كسروان بعد شهر ونصف الشهر فقط من إقامته في تلك البلاد، وما جرى بعد ذلك من تدمير لمنازل المشايخ ونهب لغلالهم وكرومهم، وحكم طانيوس شاهين البلاد بعد ذلك وأعلن دالجمهورية، وذاع صيته في البلاد وأخذ يصدر الأوامر فيأمر دبتحصيل الحقوق وقصاص المذنبيين كيفما يشاء من دون معارض، (١٠٠).

يتحدث العديد من المؤرخين عن هذه الثورة ويعتبرونها أول ثورة شعبية إصلاحية في البلاد منذ قرون، وان قائدها وطانيوس شاهين، كان رجل دولة من الطراز الرفيح، فهو قد حكم البلاد بأسلوب ديموقراطي جمهوري يختلف الختلافاً كلياً عن الأساليب التي كان الإقطاع يمارسها في ذلك الحين، فأنشأ ما يمكن اعتباره وأقدم جمهورية في الشرق، (۱۱۰)، إلا أن هذه والجمهورية، ما لبثت أن سقطت بغمل تكتل الإقطاع في كل مناطق الجبل (الدرزي والمسيحي)، وبفعل حركات التمرد التي قامت في عدد من القرى ضد وكلاء هذه القرى، وبفعل تخلي الإكليروس الماروني عنها، وبفعل الحرب الطائفية الدرزية والمسيحية التي عمت الجبل بعد عام واحد من قيامها (عام ۱۸۲۰) (۱۸۰، حيث

لم تستمر «جمهورية» طانيوس شاهين الفلاحية سوى عام واحد فقط (عام ١٨٥٩)، عاد، بعدها، الفلاحون الثائرون إلى جذورهم الطائفية.

ونحن، إذ نوافق على القول بأن هذه الحركة حملت الكثير من المذابا التقدمية التي جعلتها مناوئة لأي حكم اقطاعي، ومتقدمة على ما سبقها من أنظمة في هذه المنطقة من بلاد الشام، لا يمكننا الا أن نعتبر أن القول بديموقر اطبتها ونظامها الجمهوري بتضمن الكثير من المبالغة، إذ أنه من المؤكّد أن طانيوس شاهين لم يكن ديموقراطياً ولا جمهورياً، وإنما كان قائد انتفاضة فلاحية ضد الحكام الإقطاعيين المستبدين في كسروان، بل إنه تصرف، بدوره، تجاه أولئك الإقطاعيين، تصرف الحاكم المستبد، يؤكّد ذلك ما نجده عند العقيقي من قول بأن الأهالي عطلوا «أملاك المشايخ من قطم أحراش وتكسير أبواب حارات المشايخ وأخذ حاصلاتهم من حرير وحنطة وزيت وكروم وكلما يمكنهم أخذه، والمشايخ الذين كانوا يشيلو قز بأيديهم قسموا توتهم على الأهالي، وكانوا إذا وجدوا أحد شُركات (شركاء) المشايخ آخذ إلى معلمه شي، كانوا يترصدونه ويأخذونه ويأخذون منه كلما بكون معه ويأكلونه ويعملوا له بهدلة... حتى أن طانيوس شاهين جمع جانب من أملاك المشايخ في الساحل والجرد إنكان من الحرير أو من الحنطة ووضعها في بيته، وكان يأخذ ذلك بقوة الجمهور، وفتح خروجه في بيته إلى الشارد والوارد، وعمل منازيل وفرق جباخانات، وعمل مثلما تعمل الدور الواسعة. حتى إن اسمه شاع في كل الجهات، وكل قرية لا تسمع لمقاله كان يرسل إليها جمهور من باقي القرايا لأجل تطبيعها «(٩٨). فالثورة قد قضت، إذن، على المشايخ (بطردهم) وعلى أملاك المشايخ ودورهم وغلالهم (بتدمير الدور وقطع أشجار الأملاك ونهب الغلال)، وكان الفلاحون يترصدون من بقى من المشايخ في البلاد فيقاسمونهم أرزاقهم إن لم ينتزعوها منهم كلياً، وأما قائد الثورة (طانيوس شاهين) فقد كان الآمر الناهي، يصادر الغلال ويحتجزها في منزله ليوزعها على هواه، ويرسل فرقاً تأديبية لكل قرية تخرج عن طاعته، وإذ كان «يقطع أوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما شاء من دون معارض»، فذلك لا يعني أنه كان ديموقراطي النزعة جمهوري الحكم، طالما أنه هو الذي يصدر الأوامر بتحصيل الحقوق وعقاب المذنبين، دون أية محاكمة، ولو كانت بدائية، فهو، لوحده، السلطة الإدارية والقضائية والتنفيذية، ولا يحق لأحد غيره ممارسة أي من هذه السلطات.

جمهورية ديموقراطية شعبية؟

سماها العقيقي «الحكومة الجمهورية» (١٠٠)، وسماها يزبك «أقدم جمه وربة في الشرق» (١٠٠)، وسماها ريتشارد ادوارز «شورة ديموقراطية» (١٠٠)، وسماها ، ريتشارد ادوارز «شورة ديموقراطية» (١٠٠)، وسماها ، ريل نجيم» أو (جويلان): «جمهورية شمبية حقيقية، حيث تسلم الإدارة رؤساء اعترف الشعب بهم، وحيث سادت الحرية والمساواة السياسية الكاملة، وألفي الإقطاع في الواقع، وأصبح تحرر الفلاحين وانمتاقهم حقيقة، واختفى التمييز بين الطبقات الاجتماعية، ووزعت أملاك السادة الهاربين على الفلاحين، (١٠٠٠)، كما سماها «حركة تمور الشعب الماروني الذي توصل، في غالبيته، إلى رفض الانصياع للنبلاء، وطالب بإلغاز امتيازات الإقطاع، وهي امتيازات بدت له ظالمة وجائرة، كما طالب بالمساواة بين طبقات المجتمع، (١٠٠٠). وسمتها «سميليا نسكايا» «جمهورية فلاحية مستقلة» مستندة، لهذه التسمية، على ما رافق سلوك الثوار

من ممارسات تتصف بالعمومية وبالاختيار الديموقراطي الحر، فالجهاز الأعلى للسلطة هو «الاجتماع العام الذي يضم ممثلي القري، الوكلاء الذين بناهز عددهم التسمين شخصاً،، وكان هذا المحلس بعقد احتماعاته «شكل خاص، خلال الأيام الأولى من طرد المشايخ، ثم أخذ يعقد حاساته، بعد ذلك، لمناقشة قضابا العصبيان المهمة»، وكانت قرارات هذا المجلس تؤخذ «بالاحماع» إن هي اتخذت صفة «الأهمية الكبري»، فتوقّع «من قبل الوكلاء المشاركين في الاجتماع كافةً،، ومع ذلك، فقد كانت القرارات التي توخذ «بالأكثرية» تتمتع، بدورها «بالصفة القانونية». ولكن سميليا نسكايا نفسها، تمود فتستطرد، في حديثها عن هذه الثورة، بأن «الوكيل العام طانيوس شاهين، المنتخب من قبل اجتماع الوكلاء... والمتمتع بنفوذ لا حدود له بين المتمر دين، مما حمل المماصرين بسمونه والدكتاتور، شاهين، (كما أطلق عليه لقب دبك» ولقب دأميكو، أي «الصديق»)، وذلك نتيجة دمنح الشعب طانيوس شاهين مطلق الصلاحية في توجيه المفاوضات مع الحكومة والاشراف عليها»، إلا أنه «وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها... فإنه لم يكن يستطيع أن يتخذ القرارات المهمة بنفسه،، إلا أنه كان يتمتع «بحق دعوة الوكلاء للاجتماع، وبالسلطة القضائية، بالرغم من وجود جهاز قضائي في منطقة المصيان، وهو «الديوان» في الزوق. وكان لديه «جهاز إداري» يتصرف به، كما كان بإمرته «فرقة مسلحة تضم بضع مئات من الرجال»، وكانت تؤخذ مصاريف هذه الفرقة «من الرصيد المام الموجود في بيت طانيوس شاهين، ومن الرسوم الاستثنائية التي فرضها المتمردون، وكان الثوار يطبقون، على خصومهم وعلى المخلين بالأمن العام، «مختلف العقوبات، بما فيها السجن، وذلك حسب النظام الثوري الذي يمارسونه (١٠٤). هل يمكن الاعتماد على تفسير «سميليا نسكايا» للمصادر التي استقت منها أحكامها، لكي نعتبر أن النظام الذي طبقه طانيوس شاهين هو نظام جمهوري بالفعل؟ خصوصاً أن هذا النظام لم يعرف تشكيل أية مؤسسة جمهورية باستثناء «مجلس الوكلاء» الذي مارس مهماته بنجاح كبير في الفترة الأولى من الثورة، ثم تخلى عن وظائفه بعد نجاح الثورة، وبعد أن سلم مقاليد الحكم إلى «الديكتاتور» شاهين؟ نحن نعتقد أن سميليا نسكايا قد بالنت، إلى حد كبير، في تفسير النصوص التي اعتمدتها (وقد اعتمدت العقيقي كمصدر رئيسي)، وأولتها، بل وحمّلتها ما لا تحتمل من معاني وتأويلات.

أما باقي المؤرخين أمثال يزبك والمقيقي وادوارز، فلم يتمكنوا من أن يدعموا تسمياتهم بالأسانيد اللازمة لصحتها.

وأما «جويلان» الذي منح «الجمهورية الشعبية» أوسافاً عديدة تلاثم هذه التسمية، فهو لا يلبث أن يتناقض مع نفسه عندما يذكر أن الشعب «لم يكن سعيداً في اختياره لزعمائه، إذ إنه وضع ثقته، ليس، فقط، برجال عقلاء ومتزنين ورصينين، وإنما، كذلك، برجال مهووسين وعنيفين، لا يتميزون سوى بتبجعهم وقوتهم البدنية ووحشيتهم»، ويصف قائد هذه «الجمهورية» وزعيمها «طانيوس شاهين» بأنه «بيطري، ... لا يشفع، للثقة به، سوى قامته المالية، وقوة عضلاته، وعنفه»، وانه «ارتكب تجاوزات مؤسفة» مستشهداً بقول اللورد عضلاته، وعنفه، التي ارتكبه المسيحيون من أعوان طانيوس شاهين ضد بعض النسوة التعيسات من آل الخازن، تجاوزت كل ما قيل ضد الطائفة الدرزية، (۱۰۵).

رابعاً – تقييم القناصل الأوروبيين للثورة:

كيف كان القناصل الأوروبيون في بيروت ينظرون إلى هذه الثورة. وكيف كانوا يقيّمونها؟

بين يدينا تقرير مسهب بعثه «الكونت بنتيقوليو» قتصل فرنسا العام ببيروت، إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٦٠، يتحدث فيه عن ثورة فلاحي كسروان على مشايخهم من آل الخازن، عام ١٨٥٩، مع تقييم عام للأوضاع في كسروان خلال هذه الثورة.

يصف التقرير حكم المشايخ الخازنيين «بالطفيان»، فهم «سادة اقطاعيون بالوراثة، تقلدوا، منذ القدم، وبموجب نظام ١٨٤٥»، حكم كسروان «المقاطعة التي تتألف من أراضي هي، بمجلمها، ملك لهم».

أما الثوار فهم فلاحون بطالبون «بمطالب بسيطة» يرون أن إدراجها في نظام الحكم الإقطاعي السائد في البلاد أضحى أمراً حتمياً، وأهم هذه المطالب: تعديل نظام جباية الميري، وشروط إيجار الأراضي المائدة للمشايخ، وإلغاء بعض الحقوق الإقطاعية (مثل إلغاء عقوبة الجلد والحبس الكيفي وأعمال السخرة).

من الطبيعي أن تفاجئ الثورة المشايخ الذين كانوا مطمئنين إلى استكانة الفلاحين واذعانهم، فقد «أدهشتهم» هذه الثورة التي قام بها «أناس تعودوا، منذ الولادة، على أن يرتعدوا خوفاً منهم»، لذلك، لم يحسب المشايخ لها حساباً، بل إنهم ظنوا أن بإمكانهم قمعها «ببعض التدابير الصارمة» ولكن، «وكما يحدث في حالات مماثلة»، لم تزد هذه التدابير الثوار إلا قوة وعناداً، كما إن «التدابير التعسفية التي مورست على الفلاحين... استدعت تدخلاً فورياً للإكليروس الماروني». وللقنصل الفرنسي رأي مهم في هذا الإكليروس، فهو، كما يراه، والأكثر تتوراً من إكليروس جميع المداهب الشرقية في سوريا، لذا، فهؤ يتمتع باحترام عميق واعتبار كبير»، وقد سمى البطريرك الماروني (بولس مسعد) ومظارنته إلى التوصل ولإيقاف الشر في مصدره»، لولا أن المشايخ والذين أعماهم غرورهم، وقوتهم السالفة، والذين لم يقتتموا بأن خطراً جدياً يتهددهم، رفضوا أي تنازل».

استمر الوضع في كسروان على هذه الحال عدّة أشهر، حيث بدأ الفلاحون يزدادون قوّة وتنظيماً، كما بدأوا «يسمّون رؤساءهم أو وكلاءهم»، وبدأت الثورة تضم إليها، كل يوم، قرى جديدة، حيث تنتظم هذه القرى «في اتحاد فيما بينها». وهكذا، ففي كل يوم يمر، كان يبدو حلِّ المشكلة، بالشكل الذي يلائم المشايخ، أكثر تعذراً، و«تصبح التنازلات (المطلوبة من المشايخ)... أكثر ضرورة».

لم يكن الفلاحون، في البدء، ينقون بقوتهم، لذا اكتفوا، وبنظاهرات سلمية وبسيطة، بينما استمر المشايخ في النصلك وبما يسمونه حقوقاً لهم،، وما أن بدأ الفلاحون ينقون بقوتهم حتى بدأوا يصمدون مطالبهم، مما حدا بالبطريرك الماروني إلى أن يكون منسجماً مع الواقع والمنطق، فيوافق على بعض المطالب الجديدة للفلاحين ومما جعل المشايخ يتهمونه بالإنحياز إلى الشعب الذي خرج، هو، من أحشائه».

إلا أن الوضع لم يلبث أن انفجر، حيث تعرضت منازل المشايخ للسلب والنهب، «وقتلت امرأتان من آل الخازن في هياج شعبي ليلي، وكل فريق يرمي مسؤولية الجريمة على الفريق الآخر، ووقف البطريرك موقفاً معارضاً لتعديات الفلاحين على المشايخ، فتوجه إليهم «بالتوبيخ الممزوج بالتهديد»، معتبراً أن من واجبه وووفقاً للسلطة التي يمنحه إياها منصبهه، أن يتدخل لوقف تدهور العلاقات بين الفريقين، إلا أن الفلاحين اتهموه دكما فعل المشايخ تماماً، بأنه انحاز إلى صف خصومهم، وهكذا وأصبح غبطته في موقع لا يسمح له بأن يكرّر التجربة،.

وعندها، تدخل القناصل والذين ظلوا، حتى هذا العين، متفرجين على الأحداث، فطلبوا من الوالي (خورشيد باشا) وأن يسمح للأمير المكلف مهام القائمة ما بأن يسمح للأمير المكلف مهام القائمة ما بأن يوقف المشايخ الخازنيين عن متابعة وظائفهم في حكم المقاطعة، وأن يمين على كسروان حاكماً موقتاً، وأن يأمر كلاً من الفريقين المتنازعين بأن يسمي ممثليه لصياغة شكاواه ضد الفريق الآخر أمام مجلس يشكل لهذا الفرض، وأن يرسل فوجاً من الجند النظامي إلى كسروان لتأمين تتفيذ هذه الأوامره.

ولكن «كما يحدث عادة في كل أرجاء الامبراطورية المثمانية، في مثل هذه الأحوال» لم ينفذ «سوى جزء من هذه الأوامر»، إذ إنه «عُيّن أميرٌ لحكم كسروان، مركزه جونية»، ولكن الفلاحين «لم يرسلوا ممثليهم إلى المجلس، وبدلاً من أن يرغمهم الجند على ذلك ظلوا مسكرين في سفح الجبل، على الساحل»، بينما حاول «كيخيا المشير (الباشا) نفسه أن يقنع طانيوس شاهين «بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا الوضع، ولكي يستحق الاعتراف بدوره من قبل السلطة» هي «أن يقوم بالخطوات اللازمة لطلب متسلمين أتراك».

في أي حال، ذهبت كل هذه الجهود سدى، فقد وتظاهر الفلاحون بالانصياع، وأوفدوا ممثلين عنهم إلى بيروت، وانسحب الجند النظامي من الجبل، وتبع هذا الوقت العاصف فترة من الهدوء استمرت شهراً»، إلا أن الفلاحين ما لبثوا أن انتضوا، وطردوا، في وقت واحد، «كل مشايخهم»، وقد وصل هؤلاء المشايخ، مع عائلاتهم، إلى بيروت، ولم يكن باستطاعتهم، بسبب المفاجأة غير المتوقعة التي تم بها طردهم، أن يحملوا معهم شيئاً، فخرجوا خالي الوفاض، دون أية موارد لديهم،، وكان قسم من هؤلاء المشايخ قد تمكن من النجاة «بواسطة الأديرة التي وفرت لهم الملجأ، كما أن قسماً منهم «لم يتمكن من الخروج إلا بحماية الآباء أنفسهم».

أما الإكليروس، فقد كان قلقاً جداً، ذلك ان الثورة كانت على وشك الدخول «في مرحلة يصبح فيها هو (الإكليروس) نفسه، غير محترم»، وقد صادر الفلاحون «باسم المنفعة العامة» كل المحاصيل العائدة للمشايخ.

وصلت هذه الأنباء إلى الحاكم العام «خورشيد باشاء، وكان هذا مهتماً أن بتثبيت الأمن «في المناطق المختلطة»، حيث بدأ هذا الأمن يتزعزع بين الدروز والموارنة، فغرق «في قلق عميق»، وكان «بطريرك الموارنة ومطارنته» يطلبون من (القنصل) بإلحاح، أن يتدخل مباشرة في هذه المسألة، وكانت قنصلية فرنسا تتجنب، دائماً، التدخل في هذه الأحداث، منذ بدء الإضطرابات في كسروان، وقد اعتبر الفلاحون سكوتها بمثابة تشجيع لهم، إلى درجة أنهم كانوا يرفعون العلم الفرنسي في اجتماعاتهم».

ولا يخفى ما لفرنسا من تأثير قوي في هذه المنطقة، لذا، فإن تدخل القنصلية الفرنسية «واستنكارها لما يجري» يمكن أن «يحدث مفمولاً جيداً ويوقف الثورة»، حتى أن الفلاحين أنفسهم «المندهشين لما في تلك الأعمال من جرأة» بدأوا يخشون نتائجها، وقد طلب المعتدلون منهم، من القنصل الفرنسي، «ما سبق أن طلبه الإكليروس بالضبط». عندها، «اعتقدت (يقول القنصل) أن من واجبي أن استجيب للتمنيات العامة، حتى لو لم أحصل على نتائج مرضية، فإن في ذلك مصلحة للهدوء العام في البلاد، لذا، فقد توصلت،

وبجهد، إلى إقناع خورشيد باشا بالخطر الذي يمكن أن يقع إذا ما ترك المناطق المختلطة لوحدها قبل أن يجري مصالحة نهائية بين الفريقين، وقد التفقنا، فيما بيننا، أن أوقد، بطلب من الإكليروس الماروني، موفداً من القنصلية، بمهمة إلى كسروان، لكي يسعى إلى تهدئة الخواطر وإعداد الطرق الملائمة لسلام عام،.

وقد أوفد القنصل واحداً من أركان القنصلية ويتقن اللغة العربية ويلمّ بقضايا الجبل. وكان قد أقام في كسروان عاماً كاملاً، وهو (السيد سان شافري بقضايا الجبل. وكان قد أقام في كسروان عاماً كاملاً، وهو (السيد سان شافري Saint Chaffray)، وقد قام هذا الموفد بالمهمة خير قيام، ووكانت النتائج التي حصلنا عليها مرضية بشكل لا مثيل له، في مثل هذه الأمور، حتى أن قسماً من الإقطاعة الثائرة تقدم بطلبات يلتمس فيها هدنة عامة، كما يلتمس عودة العالمية إلى منازلهم،. أما قائد الثورة، طانيوس شاهين، وأنصاره من «أهالي القرى في أعلى الجبل»، فلم يرضوا بعودة المشايخ «إلا ضمن بعض الشروط»، كما انهم لم يقبلوا بأي حاكم «إلا إذا تم أختياره من صفوفهم».

ويستطرد القنصل الفرنسي: ويفضل هذا الانشقاق الذي ما لبث أن وقع بين الفلاحين أنفسهم، استطعت أن أتوصل، خلال الشهرين الآخرين، إلى أن أقوم بمعلية تقارب بين المشايخ والفلاحين، وهو ما سمح لي بأن آمل في التوصل إلى نوع من المصالحة التامة، بين الفريقين المتنازعين(١٠٠١).

ويضيف القنصل «بنتيقوليو» مواقف أخرى أكثر وضوحاً تجاه الإكليروس، وذلك في التقريرين اللذين رفعهما إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ حزيران و١٠ آب ١٨٦٠، يقول «بنتيقوليو» في تقريره بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٦٠ إن الإكليروس «لعب دوراً لا يتناسب» تقريباً، مع مهمته للسلام،

فهو قد رغب في السيطرة على الوضع والحلول محل الأريستوفراطية واستلام زمام الأمور، ولكن طبيعة الأشياء نفسها، ومقاومة الأريستوقر اطبة، والتكتيك الذى اتبعته السلطة العثمانية، والذي يقضى بإضعاف البعض بواسطة البعض الآخر، عطِّل مشاريع الاكليروس. ولم تتأخر السياسة العثمانية عن أن تحنى ثمار تكتيكها هذا، فالأريستوقراطيون والإكليروس، كلاهما، تجاوزهما الشعب الذي لم يعد بإمكانهم أن يمارسوا عليه سوى تأثير وهمى، ولم يعد بإمكانهم قيادته»(١٠٧). ويستطرد «بنتيڤوليو»، في تقريره بتاريخ ١٠ آب، متحدثاً عن الإكليروس الماروني ودوره في إذكاء الخلاف بين الموارنة أنفسهم من جهة، وبينهم وبين الدروز من جهة أخرى، فيقول: «منذ عام ١٨٤٠، تغير الوضع (في جبل لبنان)، إذ إنه، بعد أحداث عام ١٨٤١، وخصوصاً عام ١٨٤٥، أصبح الإكليروس (الماروني) يتدخل، بنشاط، في الشؤون العامة، ذلك أن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، درزية ونصرانية، أضعف هيبة السلطة التي حلَّت سلطة الإكليروس محلها، سريعاً. كما أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الفلاحين المسيحيين (من قبل الإقطاع) في المناطق المختلطة اضطرت المطارنة الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس للتدخل بطريقة ما، ورفع الصوت لمصلحة رعاياهم ضد المقاطعجيين الذين يضطهدونهم. وانتهى هذا التدخل، الذي بدأ غير رسمى إلى أن أصبح رسمياً، بعد ذلك، إلى قبول مستمر من قبل سلطات الحكم. وقد ظل سلوك الرهبان والمطارنة من مختلف المذاهب، محموداً تماماً، حتى هذا الحد، إلى درجة أن قنصلية الاميراطورية (الفرنسية) ظلت، دائماً، تمدُّ بد المساعدة لإنجاح الخطوات التي يقومون بها في هذا المجال. إلا أنه، ومنذ خمس سنوات (١٨٥٥)، بدأ هذا التسلط الذي يمارسه الإكليروس يتخذ منحي آخر لأهداف أخرى... اذ ان هؤلاء المطارنة (وخصوصاً المطران طويية مطر ان بيروت)، مأخوذين بقوة الدعم الشعبي الذي يزيد من سيطرتهم يوماً بعد يوم...، زادوا من طموحاتهم ولم يعد يزعجهم أن يخفوا رغبتهم في الوصول، يوماً، إلى حكم (جيل) لبنان (١٠٨). إلا أن المؤرخ الدكتور عادل اسماعيل ينتقد آراء القنصل الفرنسي هذه في الإكليروس، معتبراً انها تصدر عن «أريستوقراطي» متحدر من «بيت ايطالي عريق لعب دوراً في أيام جمهورية البندقية، لذا، ومن الطبيعي أن تكون أحكامه وآراؤه في الأمور أقرب إلى مصلحة الإقطاعيين منها إلى حقوق الفلاحين والإكليروس، (١٠٩)، ولكن الدكتور اسماعيل لم يقدم البراهين التي تنقض رأى القنصل الفرنسي بالإكليروس، وإن كان مصيباً، ربما، في اتهامه له بالانحياز إلى الإقطاع. كما أن الرحالة الفرنسي «بوجولا» ينتقد القول بأن الإكليروس الماروني هو الذي «حرّك ثورة الفلاحين ضد المشايخ، وأثارها»، وذلك يهدف «تأسيس دولة دبنية» في الجبل، فيرى أن هذا «مشروع صغير» لا يصدق، ولكنه يمتقد بأن «الأسقفية المارونية، كانت تريد «ضرب تأثير بعض المشايخ، الذي كان يبدو ثقيلاً «حتى على الكنيسة نفسها»(١١٠).

مقابل هذه التقارير الفرنسية التي عرضناها، والتي تسرد أحداث الثورة بشكل ربما كان حيادياً إلى درجة ما، لم نجد، فيما بين يدينا من مصادر، ما يساعدنا على استكشاف وجهة النظر الانكليزية في هذه الأحداث، باستثناء ما ورد في «المحررات السياسية» للأخوين الخازنيين: فيليب وفريد، من تقارير للقنصل الانكليزي المام ببيروت، المستر «مور»، وما ورد في مذكرات «الكولونيل شارلز تشرشل»، وقد رافق كلاهما هذه الأحداث بكاملها.

يتحدث «المستر مور» القنصل الإنكليزي المام ببيروت، في تقارير عديدة، موجهة منه إلى رؤسائه في سفارة انكلترا بالأستانة، أو وزارة الخارجية الإنكليزية بلندن، عن «دسائس» الحكومة العثمانية ضد قائمقامية النصاري، وذلك بتحريض الشعب على «القيام على مشايخه» حتى أن كل المشايخ هجروا «قراهم وبيوتهم، وطلبوا ملجأ يكونون فيه بمأمن من اعتداء الفلاحين ونهيهم»(١١١)، وإزاء هذه الأحداث، رأى القنصل «مور» انه لا بد من التدخل ولفت نظر خورشيد باشا «إلى هذه الأعمال، انتصاراً للإنسانية»، ولكن الباشا تظاهر «بحهل تلك الأحداث»، ووعد «بإرسال سرية من رجاله» إلى كسروان ولأعادة الأمن إلى نصبابه، وقد أرسلت، بالفعل، كوكية من الجنود غير النظاميين «قوامها ستون فارساً... قسمت فرقاً وأرسلت على مثيري الفتنة»، كما كتب الباشا، في الوقت نفسه «بيورلدياً ينهي به الفلاحين عن معاودة الإعتداءات على المشايخ»(١١٢). ويتهم «مور» كذلك «الحكومة التركية» بأنها تَغَضَ الطرف عن تلك الأحداث لسببين، الأول: إحداث «قلاقل» بالبلاد، والثاني: والانتقام من أسرتي خازن وحبيش اللتين استجلبتا غضبها بما لهما من يد طولى في الحركة على القائمقام المسيحي» (١١٢). ويصرّ «مور»، في رسالة أخرى، على اتهامه الحكومة التركية بالتآمر إذ يقول: «لا أبدِّل حرفاً مما قلته إن للسياسة التركية بدأ في إدارة هذه الحركة»، وإنها استخدمت «كل الوسائل الممكنة لتكريه الأهالي من طريقة الحكم الحالية وتنفيرهم منها» وذلك «بإثارة طبقة على أخرى، تحريضاً للشعب على المشايخ طوراً، ومساعدة المشايخ للتغلب على الشعب تارةه(١١٤)، ثم يؤكِّد اعتقاده هذا بقوله ان طانيوس شاهين «منذ طرد المشايخ الخازنيين، يتمتع بسلطة مطلقة لم يضع لها خورشيد باشا حداً» وان «الإكليروس الماروني» يمدّ الثوار بالمال، وأن أموال الثورة تأتى من مصدرين: أجنبى ووطني «والمرجح أن المصدر الأخير هو الإكليروس الماروني لأنه بساعد الثوار»(١١٥). ويصف موره فلاحي الثورة الشعبية في كسروان «برعاع القوم» الذين «ازدادوا جرأة من عدم عقابهم» ودام يكفهم طرد زعماء المشايخ وتشتهم، بل تجاوزوا الحد إلى الاعتداء الفظيع على النساء والأولاد الذين بقوا في البلاد». كما يصف أمل المشايخ الغازنيين، المطرودين من كسروان، بمساعدة من خورشيد باشا، بأنه «وهم»، ويتحدث عن «الأعمال البربرية» التي يقوم بها «زعيم الثوار طانيوس شاهين»، إذ إنه دخل إلى بيت أحد المشايخ في عجلتون «وقتل امرأته وابنته البائفة من العمر ١٧ سنة، وجرح ابنة أخرى» ثم هاجم بيتاً آخر للمشايخ، في البلدة نفسها، و«أضرم النار فيه»، ويعتبر المشايخ الغازنيون أن القصد من هذه «الأعمال البربرية» هو «إلقاء الرعب والهلع في قلوب ساثر أفراد الأسرة الغازنية، بحيث لا يجسرون على العودة إلى إقطاعهم» و«تمهيد السبيل للحكومة التركية، لكي تدلّل، من خلال هذه العركة، على «بيان ضرر إبقاء الحكم الإقطاعي بيد المشايخ الخازنيين، تحت حكم الإدارة الحالية» (١١٠٠).

ويتحدث «مور» في إحدى رسائله، عن ما حلّ بالمشايخ المطرودين من شقاء بعد أن طردوا، وعائلاتهم، من منازلهم، وصودرت مداخيل أملاكهم «بحيث أمسوا، وعددهم زهاء ٥٠٠ نسمة، في حالة شقاء عظيم، وتموزهم العاجات المعيشية الأولية»، وقد رفع هؤلاء المشايخ «عريضة اجماعية إلى قناصل الدول الخمس، بسطوا فيها شكاواهم، وسألوهم أن يشفعوا فيهم إلى الباشا، ليساعدهم على الرجوع إلى بيوتهم واستلام أملاكهم»، ويذكر «مور» أنه أخبر الباشا بتسلمه هذه العريضة، وأنه يأمل أن يتخذ الباشا «الوسائل الإساف المشايخ» (١١٠).

ويكرّر «مور، في رسالة أخرى، شكواه من حالة القلق السائدة في كسروان، حيث إن الفلاحين «لم يكبح جماحهم» وإن استغاثة المشابخ بالحكومة والإعادتهم إلى بيوتهم أو تمكينهم من استرجاع أملاكهم المفصوبة» لم تؤد إلى أية نتيجة، حتى أمسى هؤلاء المشايخ «في فاقة شديدة، بحيث يضطرون إلى الاستعطاء في الأماكن المختلفة التي لجأوا إليهاء (١١٨٨).

ويبدو أن عريضة المشايخ المطرودين إلى القناصل الخمسة قد لقيت تحاوياً لدى هؤلاء القناصل، وبالتالي لدى خورشيد باشا نفسه، إذ كان جوابه على حديث القنصل الإنكليزي «مور» معه بشأن هذه العريضة، وبشأن وضع أولتك المشايخ، أنه كتب إلى حكومته بهذا الشأن، وأنه ينتظر جواباً منها، وأن دفى نبته أن يذهب، بذاته، إلى القضاء المضطرب (كسروان) في الربيع القادم (ربيع ١٨٦٠) بقوة عسكرية، لإعادة الأمن إلى نصابه،(١١٩). ولكن خورشيد باشا لم ينفذ ما وعد به، إذ صرّح «بأن السر عسكر أبي أن يسمح لقوة عسكرية بغشيان كسروان، لإعادة الأمن إلى نصابه، كما وعد خورشيد باشا، لذا، فإنه «لم يحدث (في آذار ١٨٦٠) أقل تغيير في حالة المشايخ الخازنيين المطرودين من بلادهم، ولا أمل بأن يبرّ خورشيد باشا بوعده، فيعيدهم إلى بيوتهم» (١٢٠)، الأمر الذي أدّى إلى «تشتت» هؤلاء المشايخ ووقوعهم «في عسر عظیم»، ولا یری القنصل الإنكلیزی «إمكان تسویة مسائلهم قریباً»(۱۲۱). وقد بعث المشايخ بعريضة جديدة إلى القناصل الأوروبيين يحثونهم فيها على التوسط «لدى الحكومة التركية» لإعادتهم إلى ديارهم وأملاكهم، وراجع «مور» خورشيد باشا بشأنهم من جديد، رغم أنه غير مقتنع بأنه، أي خورشيد باشا، «يرغب، حقيقة، في إعادة الراحة إلى القضاء المضطرب»، خصوصاً أن لديه ممن الوسائل، ما بُبلغه هذا الغرض، دون معاونة قوة عسكرية، إذ يتعذر الافتراض بأن شرذمة من الفلاحين، لا عضد لها، تخاطر بمعاكسة سلطة الباب العالى»(١٢٢). وقد صحَّ توقع «مور»، إذ أبلغه «حبيب مشاقة» رسوله إلى خورشيد باشا، باعتذار هذا الأخير عن عدم تمكنه من «إفناع حكومته والسر عسكر في دمشق، بأن يضما قوة عسكرية قيد أوامره لقمم فتنة أهالي كسروان اذا اقتضت الحالة، وأنه لا يستطيع أن يفرز قوة لهذه الغاية، لأن حكومته سحبت كل جنودها من أيالة الشام إلى الآستانة، وأن السر عسكر سأله أن يرسل إلى دمشق طابوراً من جنود حامية بيروت القليلة العدد فرفض دولته

إجابة سؤاله»، ويستطرد «مشاقة» في رسالته إلى «مور» أن خورشيد باشا يشمر بأن موقفه، ازاء هذه الأحداث «أضحى... مذلاً لحكومته وله»، وانه، أي خورشيد باشا ومستاء من حالته الحاضرة، لذا، فهو قد «رفع كتاباً إلى الباب

المالي بشرح فيه، باسهاب، حالة هذه الأبالة، وسأله إقالته من منصبه، إذ إنه يهون عليه أن يترك هذه البلاد على حالتها الحاضرة، من أن يغادرها في حالة أسوأ منها»(١٢٣). ولم يتورع «الكولونيل تشرشل» عن أن يصف أعمال الثورة «خلال عامي ١٨٥٨ و١٨٥٩» بأنها أعمال «سلب ونهب» ارتكبت «بشجاعة»، ويصف قائدها، طانيوس شاهين، «بالدكتاتور» الذي تعهد مناصروه أن يطيعوه «طاعة عمياء»، بينما عين هو «قادة» يعملون لإنجاح «دعوته»، وعين «لجنة تنفيذية، لأجل «تنظيم الدعاوي القضائية، وأخذ العلم بأعمال العصيان»، ثم لم يلبث أن اتهم المشايخ الخازنيين بأنهم «اقترفوا إساءة لا تفتفر بالتماسهم دعم الحكومة البريطانية في شكاواهم أمام الباب العالي، معتبراً أن «هذا الخروج الفاضح من قبلهم، وهم الموارنة الرئيسيون الموالون لفرنسا، لم يكن غير مغفور فحسب، بل كان يجب تحاشى أن يصبح نموذ جاً سيئاً ينتشر، لذا، كان يجب معاقبته بشكل علني». وفي اتهام مبطن لفرنسا بالوقوف وراء الثورة

ضد أولئك المشايخ، يقول تشرشل: «وفي الحال، ثار عليهم (أي على الخازنيين) فلاحوهم، ثورة مسلحة، وقد أوعز القائمقام إليهم علناً أن يقتلوا

مشايخهم ويستولوا على أملاكهم... فانتشرت فرق مسلحة في كل الاتجاهات، وأخذت تهدد المشايخ بالموت المحتم (١٢٤).

خامساً – نهاية الثورة:

ما أن انقضى عام ١٨٥٩ حتى بدأت هيكلية الثورة الفلاحية في كسروان تهتز أمام ضربات التقارب الديني (الإكليروس) - الإقطاعي (المشايخ) -المثماني (خورشيد باشا)، بالإضافة إلى اهتزاز القاعدة الفلاحية التي قامت عليها هذه الثورة بتأثير من المشاعر الطائفية التي بدأت تنتشر، بسرعة، في المناطق المختلطة من القائمقامية الدرزية. فالإكليروس الماروني، وعلى رأسه البطريرك بولس مسعد الذي كان، في البدء، مؤيداً للثورة، بدأ يتحسّس موقعه منها، وما إذا كانت تشكل خطراً على الكنيسة وسلطتها وعلى مصالح الأكليروس، خصوصاً إن الكنيسة المارونية تمثلك من العقارات، في كسروان، ما لا يمتلكه أي اقطاعي. صحيح أن البطريرك الماروني، بولس مسعد، وهو ذو أصول فلاحية، كان يرغب في كسر شوكة الإقطاعيين من المشايخ الخازنيين، إلا أنه، في الوقت ذاته، كان حريصاً على أن يظل، بالتالي، السلطة النافذة الوحيدة على الشعب في البلاد، ولكن الثورة، وقد أخذت تقوى وتسيطر، بتماسك واتحاد لا مثيل له بين الفلاحين، بدأت تنتزع منه تلك السلطة، بل بدأت تدير الظهر له، وربما كان ممكناً أن تتحول، في وقت قريب، إلى ممتلكات الكنيسة فتصادرها، كما فعلت بممتلكات الإقطاعيين، خصوصاً أن عدداً كبيراً من الفلاحين، المنضمين للثورة والمؤيدين لها، كان يعمل في تلك الممتلكات، فلا مصلحة للكنيسة، إذن، بأن بتحرّر الفلاحون «تحرراً جذرياً» لأن هذا التحرر «ينسف ركائز سلطة الكنيسة المارونية»(١٢٥). وقد بدت إمارات هذا

التحول الغطير عندما لاحظ البطريرك الماروني أن «أوامره لا تنفذ، ولا النصابحة ولا إرشاداته تأتي بفائدة، ومع بذل جهده لتخميد هذه الثورة، كان يظن البعض به سوء الظن، وهذا كان يزيده ألماً وغيظاً،، وهذا ما جمل البطريرك مشعوناً «بالحزن والشجن والقلق والاضطراب»(١٣٦)، فقد بدأت الطبقة الفلاحية الثائرة تنزلق، فعلاً، من سلطة الكنيسة، سلطته، إلى سلطة الشعب الذي تمثله.

وحاول الإقطاعيون المشايخ التأثير على الكنيسة من جهة، وعلى السلطة العثمانية من جهة أخرى، ونجعوا في تحقيق تقدم على هذين الصعيدين، فالكنيسة أخذت تسمى، بطريركاً ومطارنة ورجال دين كافة، «لإرجاع الفلاحين الى الطاعة تحت ستار تكتيل الطائفة المارونية ضد أعدائها»(١٢٧)، مع أن الغاية الحقيقية هي منع استثمار الانتصار الذي حقّقه الفلاحون، بثورتهم، على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، مما سيوفر لسلطة الكنيسة الحصانة اللازمة، والموروثة أصلاً، في المجتمع الفلاحي المتأجج والمتفجر. وقد تجاوز الفلاحون حدود المألوف، في نظر الكرسي البطريركي، عندما طلبوا من البطريرك الماروني طرد المشايخ الخازنيين اللاجئين إلى البطريركية، وذلك في رسالة بعثوا بها إلى البطريرك مسعد جاء فيها انه محاصل فلقلة كبيرة في وجود المشايخ في كرسي الطايفة المارونية، وذلك من جميع الأهالي، ثم نترجا غبطتكم الرجا التام بقيامهم من المحل المرقوم» (١٢٨)، ولم يكن قد حصل مثل هذا الأمر، في السابق، على الإطلاق، إضافة إلى أن أحد الأديرة (دير البشارة) تقدم بطلب إلى قائد الثورة، طانيوس شاهين، يلتمس منه تحصيل دين له من المدعو «جرجس جبران» من «مراح المير» بالبقاع، وذلك لأن «حضرتكم (أي طانيوس شاهين) لكم التسلط... وعمالين تحصلوا الحقوق الميتة، فنرجو من غيرتكم الشهيرة تعصيل حق ديركم، (١٣٠)، مما حدا بالبطريرك إلى اتخاذ المبادرة بتقديم اقتراحات تنهي الوضع الثوري للفلاحين وتعيد للمشايخ سلطتهم، وتعيدهم إلى ديارهم.

بدأت المفاوضات بين البطريرك والفلاحين، لإنهاء النزاع القائم بينهم وبين المشايخ، بعد طرد المشايخ من كسروان، مباشرة (ك 1۸۰۹) (۱۲۰۰)، إذ دما البطريرك وكلاء القراياء لبحث موضوع المصالحة، وكان افتراحه أن ينتخب ووكلاء القراياء مأموراً واحداً من ثلاثة من الخازنيين اليتعاطى الأحكام وحده، وباقي الخازنيين لا يكون لهم سلطةه (۱۳۱۱)، وقد قبل الوكلاء هذا الاقتراح، إلا أن المشايخ رفضوه لأنه الا يوافقهم أن يجعلوا للأهالي حق الانتخاب في تتصيب أولياء الأموره، ولأن ذلك «يخفض شرفهم وينقص سلطتهم» (۱۳۲۰).

وفي آذار من العام نفسه، كرّر البطريرك المحاولة، فاستدعى إليه بعضاً من وكلاء القرى، وفاوضهم بشأن تعيين ثلاثة مأمورين «من كل عهدة (فثة) مأموره (۱۳۳)، ولكن أهالي القرى كتبوا إلى البطريرك كتاباً يرفضون فيه «مأمورية» آل الخازن عليهم، ومما جاء في الكتاب: «لا نحن ستقر (نقر) بمأموريتهم، ولا نحرّر لهم حجة (وثيقة) على أنفسنا»، ثم يحيلون أمر البت بهذا الموضوع إلى «وكيلهم العام» طانيوس شاهين (۱۳۲).

وهي الوقت نفسه، أرسل الفلاحون إلى البطريرك مذكرة بمطالبهم (وهي المذكرة الواردة في الوثيقة رقم ١٦ التي سبق أن أوردناها) وخلاصة بنود هذه المذكرة: أن يدفع المشايخ نفقات الحركة، وأن يتساوى الفلاحون بهم في المنزلة، وأن لا يكون واحد من المشايخ «مأموراً» عليهم، وأن تلفى رسوم المعايدات، وأن يتم التقاضي بينهم وبين المشايخ، في الدعاوى العمومية، بواسطة شخصين منتخبين، واحد من قبلهم، وواحد من قبل المشايخ (٢٥٠).

وبيدو أن وساطة البطريرك قد تعثرت، إذ إنه، في أيار من العام نفسه، أرسل أحد الأهلين (يعقوب البيطري) رسالة إلى البطريرك بنبئه فيها أن الفلاحين ليسوا قابلين «بمأمور من جناب المشايخ»، وأن لهم حقوقاً يريده أخذها من دون واسطة أحد»، وأن والهيجان الكلي» يسود أوساما الفلاحين، مما يهدّد بوقوع أحداث «بأقرب وقت»، ثم يطلب من البطريرك التدخل «لمنع هذا الهيجانه(١٣٦). إلا أن البطريرك لم بيأس، بل عاد يفاوض من جديد، لعله يتمكن من التوصل، مع الطرفين المتنازعين، إلى حل يرضيهما، فاستدعى إليه، في تشرين الأول ١٨٥٩، الوكيل العام للفلاحين مطانيوس شاهين، وكلف كاتم أسراره «الخوري يوحنا حبيب» تمثيله في المفاوضات، كما حضر الإجتماع كل من ممثل القنصل الفرنسي العام ببيروت، و«الأب فرنسيس لوروا اللعازاري» رئيس ارسالية اللعازاريين، وعميل القائمقام «عيد حاتم»(١٣٧). واقترح البطريرك، عبر ممثله الخوري بوحنا حبيب، أن يتم انتخاب «مأمورَيْن من الفلاحين، ومعهم ثالث براني، كيوسف كرم أو غيره (١٣٨)، (وكان يوسف كرم يقيم علاقات حميمة مع البطريركية المارونية من جهة، ومع فرنسا من جهة أخرى)، إلا أن طانيوس شاهين اعترض على ذلك وأصر على أن يكون الثالث من الشعب أيضاً، وقد مال رجال الدين إلى رأى طانيوس شاهين، مشترطين أن لا بكون وهوه هذا المأمور، وذلك بغية وتجريده من سلطته ونفوذه في كسروانه (١٢٩)، وحاول البطريرك والقنصل الفرنسي الضفط على شاهين، إلا أنهم لم يفلحوا في إقتاعه، ففشل المتفاوضون في الوصول إلى الحل المرتجي. وفي محاولة أخرى، وبعد أن وافق كل من البطريرك الماروني والسلطات التركية على «تنحية مشايخ آل الخازن عن السلطة في كسروان»(١٤٠)، أقدم البطريرك على دعوة «وكلاء الزوق وأهالي السهل وغيرهم من العقلاء» التفاوض من جديد، عارضاً عليهم اقتراحاً يقضي «بانتخاب مأمور من أوساط الشعب، وإعادة آل الخازن إلى مقاطعاتهم فيما بعد»^(۱۴۱)، وقد قبل الوكلاء المذكورون بهذا الاقتراح، إلا أنه لم يُعبل من باقي وكلاء القرايا، مما أنذر بوجود انقسام خطير بدأ يهدُد كيان الثورة برمتها.

ولكن الأمور تكشفت، بعد ذلك، عن أن «طانيوس شاهين» كان يطلب
«مأمورية كسروان» لنفسه، ذلك أن «الأميكو» (وهو الاسم الشائع لطانيوس
شاهين بين أتباعه وأنصاره) كان قد صرّح بذلك إلى العديد من الشخصيات
العاملة في الشأن السياسي العام، ومن بينها شخصية قريبة من كاتم أسرار
البطريرك (الخوري يوحنا حبيب) ومن «البادري فرنسيس لوروا اللعازاري»
ومن عميل القائمقام «عيد حاتم»، (وهذه الشخصية هي صاحبة الرسالة
السرية التي أرفقها «الخوري يوحنا حبيب» برسالة منه إلى البطريرك
الماروني، والتي يشرح فيها، بإسهاب، قرار طانيوس شاهين هذا) (١٩٤٠). كما
أنه (أي الاميكو) كان قد هياً الأجواء المامة لهذا القرار بين أتباعه من
الفلاحين.

ويبدو أن طانيوس شاهين استطاع إقتاع كاتب الرسالة السرية، (وهو مجهول وغير ظاهر في الوثيقة) بوجهة نظره، فدافع عنها بحرارة، إذ جاء في تلك الرسالة ما يلي: دعندي أنه لا يصطلح حال كسروان إلا إما بقوة جبرية تكبح التمرد الحاصل والمتزايد، لأنه، على فرض ارتضوا بمأمور من الحكومة وطلبوه، لا يطيموه، وإما بأن «الاميكو» يفك ويحلل التمصب، وإما أن تتم مأموريته، وهذا هو الوجه الأقرب لسكون الحال، وهو الأصلح للمشايخ، لأنه إذا كان المأمور غيره فلا يطمئنوا على رجوعهم لمحلاتهم ولا على أرزاقهم، وأما إذا كان هو المأمور فيمكنهم أن يرجموا ويحصلوا مسلوباتهم وغلال أرزاقهم،

لأن «الاميكو» متى صار مأموراً فيترسمل ويصير ينصف، ويحصل التفكيك، لأنه لا يعود يطبخ بالخلاقين، ولا يعود يسمع للجهلة، والعقلاء يحوطوه ويصير يسمع لهم، وهذا الوجه هو أيمن من غيره، وكل الوجوه لها محذورات، وأما هذا فما له محذوره(١٤٢٦).

ونجد في الملاحق التي أوردها المؤرخ والمحقق ديوسف يزبك»، في نهاية مذكرات المقيقي، عدداً من الرسائل التي تؤكّد توجّه دطانيوس شاهين، ومطالبته دبمأمورية كسروان، لنفسه (١٩٤١)، وربما كان ذلك هو سبب موقفه المعارض لأي اقتراح كان يطرحه البطريرك الماروني لمصالحة الثورة مع المشايخ.

ولم يتوان المشايخ المطرودون عن السعي الحثيث للتوصل إلى إقتاع خورشيد باشا بإرسال جند إلى كسروان لإيقاف الفلاحين الثائرين عند حدهم، وإعادتهم إلى بيت الطاعة الإقطاعي، وإعادة المشايخ إلى ديارهم في الجبل، وكان الباشا قد سبق أن أرسل إلى كسروان نحو مايتي جندي من الأرناؤوط والباش بوزك حيث عسكروا في جونية، وكانت مهمتهم حفظ النظام في المنطقة، إلا أن هؤلاء كانوا أضعف من أن يتصدوا للثوار، فلبثوا، طوال مدة أنه لم يكن لدى هؤلاء الجند أوامر لضرب الثورة وقمعها (10). وقد وصلت إلى طانيوس شاهين، في تموز عام ١٨٥٩، رسالة من شخص يدعى «عبدالله خوري» يحظره فيها بأن قوة من الجند العثماني تقدر «بمايتين وخمسين نفر، ووهوره (هواره) وارنواط (أرناؤوط) تسمين نفر، سوف تصل إلى كسروان لإخماد الثورة (١٤٠١). وذكر كاتب الرسالة أنه علم من «نفس المسكر» أنهم غير مستحدين لقتال الثوار، وأنهم «من فتوح الحرب» أي من بدئها، سوف يستسلمون

لهم(١٤٧)، ولكن ذلك لم يمنع الثوار من أن يستعدوا للمواجهة المحتملة. وكان طانيوس شاهين قد بدأ يحشد قواته، منذ أن شعر باستعداد السلطة للمواجهة، فأصدر أوامره، في أيار ١٨٥٩، بأن تدفع كل قرية «مايتين أقة خبز وعلى كل نفر قرش» وذلك لصالح المقاتلين (١٨٥٠، مما حدا بأهالي بعض القرى (الجديدة وشنة عير ودلبتا، وعرمون، وغوسطا) إلى أن يرفعوا الصوت شاكين إلى البطريرك عجزهم عن تلبية مطالب الثوار (١٤٩٠).

وقد أثار التحرك المسكري للسلطة العثمانية قلق الإكليروس الذي رأى فيه إشارات لاحتلال كسروان من قبل هذه السلطة وتهديداً، بالتالي، لسلطة القائمة المن المسلطة وتهديداً، بالتالي، لسلطة القائمة المناسبة المارونية فيها، وخصوصاً ما تمتلكه هذه الكنيسة من أديرة وأراضي (١٥٠)، وهذا ما جعل البطريرك الماروني يحث الخطى ساعياً لتدارك خطورة هذا الاحتلال، وذلك بمحاولته الدؤوبة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين: الفلاحين والمشايخ، وهو ما لم يوفق إليه، فاتجه البطريرك، بجهوده، صوب القنصل الفرنسي يستحته للضغط على السلطة كي تسحب جندها من الجبل، وتدخل القنصل الفرنسي بناء لرغبة البطريرك الماروني، فاحتج على دخول الجيش العثماني إلى الجبل واعتبر ذلك خرقاً دليق (جبل) لبنان في الحكم الذاتي»، ودعمه، في هذا، «القائمةام المسيحي وأعضاء مجلسه»، فقررت الحكومة سحب جندها من الزوق وجونية، الأمر الذي اعتبره الفلاحون «نصراً لهم» ونظموا لقائد الثورة أناشيد النصر بهذه المناسية (١٠٠١).

إلا أن الحتوني يذكر أن خورشيد باشا كان قد أرسل قوة تقدر بمايتي جندي إلى كسروان بقيادة ،وصفي أفتدي، كاخيته ومدير أعماله، الذي عسكر بهذا الجند في جونية، ثم انتقل منها إلى عجلتون حيث تلا على أهاليها «البيلوردي التي بيده من الباشا» والتي تتضمن «التهديد والوعيد على أصحاب الهياج والمصيان»، ثم قفل عائداً بجنده إلى بيروت، مما جعل طانيوس شاهين. وقد شعر بالإطمئنان من جانب السلطة، يهاجم عجلتون ويقتل زوجة الشيخ دياب الخازن وابنته (كما مرّ معنا)، عندها، قرّر خورشيد باشا، من حديد، دخول كسروان عن طريق المديرج، فقصد المديرج بفرقة من الجيش وفي نيته دخول كسروان عن طريق الجرد، وما أن علم البطريرك الماروني بذلك حتى تحرّك لمنه هذا الأمر، فطلب من «سعادة جنرال؟ دولة فرنسا الفخيمة في بيروت» لكي يمنع دخول الجيش العثماني إلى كسروان، فكتب «الجنرال» كتاباً إلى «خورشيد باشا» يبين له فيه مفية دخوله بالجيش إلى كسروان، وأن ذلك هو «ضد نظامات وترتيبات جبل لبنان»، مما اضطر الباشا للتراجع عن قراره بمهاجمة كسروان، والمودة بجيشه إلى بيت مرى للتشاور مع «ديوان فاتمقامية النصاري، في هذا الأمر، وقد أشار عليه محلس القائمقامية أن بيادر إلى حل قضية كسروان بالطرق السلمية «قبل استعمال القوة»، وأن يرسل إلى كسروان معتمداً من قبله لمفاوضة الثوار، فأرسل والشيخ عيد حاتم، لهذا الفرض، إلا أن هذا الأخير تأخر في المودة إلى بيت مرى، مما حدا بخورشيد باشا للمودة بجيشه إلى بيروت. ويستطرد الحتوني: «وعند ذلك أخذ البعض يلومون غبطة البطريرك... وينسبونه إلى التفرّض (الفرضية)... كل ذلك لمنمه دخول المساكر الشاهانية الى كبيروان»(١٥٢).

كانت الثورة قد نظمت نفسها في القرى كافة، وذلك عن طريق «الوكلاء» الذين كانوا «يمثلون السلطة في بلادهم»، وكانت كل قرية تنتخب «عدداً من الوكلاء يراوح بين اثنين وسبمة» يهتمون «بالأمن العام والنظام وبدور المرجع القضائي الأول لتسوية النزاعات بين الفلاحين»(١٥٥).

وكان صفار الملاكين من الفلاحين، أو أولئك «الذين لا يملكون أرضاً»، قد استولوا على ممتلكات المشايخ المطرودين (وعلى محوهراتهم وأسلحتهم ونقودهم ومنتجاتهم الزراعية وأدواتهم المنزلية)، كما وضم الفلاحون اليد على الأراضي التي كانوا يعملون فيها، والمملوكة من المشايخ. وكان قد اشترك في حركة الفلاحين هذه خليط من مختلف الطبقات، من صفار رجال الدين، ومن الموسرين من أعيان الريف، ومن الفقراء، الأمر الذي أتاح، بالتالي، لنوع من الصراع الخفي أن يبرز بين هذه الطبقات بعد مرور نحو عام على استتباب الحكم للثورة في كسروان، وكانت بوادر هذا الصراع قد بدأت تظهر «بشدة» بين الفلاحين «وموسري الريف» حيث كان الفلاحون متمسكين، بإصرار، بطانيوس شاهين الذي ارتبط اسمه في أذهانهم وبالتدابير التي اتخذت بشأن الأرض، والتي استفاد الفلاحون منها إلى حد كبير، وكانت أولى بوادر هذا الصراع ذلك الخلاف الذي ظهر بين «وكلاء الزوق وأهالي السهل... والعقلاء»، وبين الفلاحين الذي وصفهم كاتم أسرار البطريرك «الخوري يوحنا حبيب، بالجهلة، حين اقترح البطريرك وانتخاب مأمور من أوساط الشعب» على أن يعود آل الخازن، بعدها، إلى إقطاعاتهم، فوافق «العقلاء» من «أعيان الريف» و«وكلاء الزوق وأهالي السهل» وعارض «الجهلة» أي الفلاحون(١٥٤). ثم بدأ الصراع يتصاعد ويتطور من المشادات الكلامية إلى الاصطدامات المسلحة، وخصوصاً في القرى التي كان أهلها يرفضون الخضوع للوكيــل العام للثورة (طانيــوس شاهين). ومنذ ذلك الحين، أصبحت الثورة معبّرة، بشكل حصري، عن «مصالح الفلاحين الذين يملكون أراض فليلة والذين لا يملكون شيئاً»، وهؤلاء أنفسهم هم الذين استفادوا من وضع اليد على أملاك المشايخ الخازنيين وعقاراتهم. في هذه الأجواء المضطربة التي بدأت تعيط بالثورة في مطلع العام المدا، بدأت أجواء أخرى تتلبد بنوع آخر من الأحداث أقسى وأمرّ، هي أجواء والمغتلطة، في قائمقامية الدروز، حيث بدأت إمارات «الحرب الطاقية» بين الدروز والموارنة تظهر جلية، دون أن تتمكن (أو أن ترغب) أية قوة اقليمية، مادية (السلطة) أو معنوية (الاكليروس)، من الحؤول دون حديثها، وهذا ما جمل الكنيسة المارونية في قائمقامية النصارى تدعو جميع رعاياها، فلاحين ومشايخ، إلى الالتقاء والتضامن والاتحاد لدرء الخطر القادم من الجنوب، أي من الشوف.

وهكذا، ما أن انتصف عام ١٨٦٠ حتى كان الفلاحون يجتمعون (في ٢٩ تموز) برئاسة قائدهم «طانيوس شاهين»، وبناء لأمرٍ من البطريرك الماروني بولس مسعد، وبحضور المطران «طوبيا عون» مطران بيروت، الذي حمل إليهم «انذاراً» من البطريرك «ونصحاً» بوجوب وضع حدًّ «لهذا الاختلاف الحاصل بيننا وبين المشايخ»، وذلك كي «يرجموا (أي المشايخ) إلى أوطانهم ويتصرفوا بأملاكهم وأرزاقهم وسائر حاصلاتهم دون معارضة منا»، وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى الوكيل العام (طانيوس شاهين) الوكلاء والوجهاء ورجال الدين في قرى كسروان كافة، وهذه القرى هي: غوسطا ومزارعها، وعرمون ومزارعها، ومشقوت، وساحل علما، ودرعون وتوابعها، والتعليمات، وميروبا، وعجلتون وتوابعها، وريفون، وفيطرون، وكندزبيان ومزارعها، وحراجل، وصربا، وعادير، وعينطورة، وبندر زوق مكايل،

«نعلن بأننا خاضعون وطائعون للأوامر وقوانين... الدولة العلية، وقد اقتبلنا النصح والانذار السابق ذكرهما المقدمين لنا عن الأمر العالى، وأنه لا يوجد منا من يمنع أو يعارض رجوع المشايخ المومي إليهم إلى أوطانهم وتصرفهم بكامل أرزاقهم وأملاكهم وسائر حاصلاتهم، ومن ثم يمكنهم، متى أرادوا، أن يرجعوا وينصرفوا كما ذكر، اذ ليس لهم من قبلنا أدني مانع بمنعهم عن ذلك، وإذا كان لهم ديون أو موجودات عينية عند أحدنا أو كان لأحدنا ديون أو متأخرات حساب عند أحدهم فملزوم المديون من الطرفين أن يقيم (يقوم) يوفاء ما بذمته للآخر، ولدى التردِّد والإنكار والاحتجاج يصير إمضاء المنكر والمتردِّد والمحتج به بالوجه الشرعي، أما يقية الدعاوي الناتجة عن هذا الاختلاف فلدى الاجتماع مع المشايخ المومي إليهم تصير المصالحة عليها والمسامحة عنها والإبراء منها من الطرفين» (١٥٥). ويفصِّل «توما» ما جرى في تلك الفترة من أحداث، فيذكر أنه، في تموز عام ١٨٦٠، شكلت «لجنة تحقيق ومصالحة، قوامها: المطران طويبا عون مطران بيروت، وفرانكو أفتدي، ترجمان فؤاد باشا، مبعوث السلطنة العثمانية إلى الحيل، (وفرانكو أفتدي هو نفسه الذي أصبح متصرفاً على جبل لبنان فيما بعد)، وحنا بك أبو صعب، وكانت مهمة هذه اللجنة تحقيق المصالحة بين الفلاحين والمشايخ، إلا أنه، في ٢٩ تموز (١٨٦٠) وقّع الاتفاق الذي سبق أن أشرنا إليه (وقّعه ممثلو ٢١ قرية وحمل ٨٥ توقيعاً) وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:

- موافقة الفلاحين على عودة المشايخ إلى منازلهم وممتلكاتهم.
 - العفو العام للفريقين المتنازعين.
- تنظر المحاكم في المنازعات المادية العالقة بين الفريقين. ولكن المشايخ لم يعودوا إلى منازلهم وأملاكهم حتى عام ١٨٦١، كما أنهم لم يستطيعوا الحصول على أملاكهم وعقاراتهم إلا بعد ذلك بوقت طويل(١٥٠١). وينهى «توما» شرحه هذا بالقول:

«كل شيء انقطع بسبب حرب الإفناء (هكذا يسميها) التي أعلنت على المسيحيين عام ١٨٦٠ في المناطق المختلطة في (جبل) لبنان وفي الامبراطورية العثمانية. وقد غيهرت هذه الأحداث الدامية، تغييراً جذرياً، مجرى التاريخ اللبناني،(١٥٧٠).

وهكذا طويت صفحة تاريخية مهمة من صفحات الصراع بين الطبقات، حملت أحلام المقهورين والمستفين في منطقة خضمت لاستبداد الإقطاع زمناً طويلاً، إلا أن هؤلاء المقهورين والمستفلين طووا أحلامهم وأمانيهم لكي ينخرطوا في صراع جديد ليس من مصلحتهم الانخراط فيه، هو الصراع الطائفي، أو ما سمي دبحرب الستين،.

من «الصراع بين الطبقات» إلى «الصراع بين الطوائف»، تلك هي السمة الأساسية التي اتسمت بها الحياة الإجتماعية في «جبل لبنان» بعد ثورة طانيوس شاهين، والتي لا تزال، إلى اليوم، سمة الصراع الحقيقي في المجتمع اللبناني، مهما حاول المعنيون إخفاء سماته بمختلف المساحيق المجمّلة لوجه لبنان الحضاري.

أما زعيم الثورة، طانيوس شاهين، فقد خاض الحرب الأهلية الطائفية بين الدروز والموارنة، في جبل لبنان، كواحد من أبناء الطائفة المارونية، وليس كزعيم ثورة للفلاحين المستغلين والمقهورين، إلى أية طائفة انتموا، حتى انه لم يتردد في أن يعرض على موارنة الشوف، المهددين من قبل الدروز، في المناطق المختلطة، أن يمدّهم «بخمسين الف» مقاتل من كسروان، إذا اقتضى الأمر (۱۹۵۰)، إلا أنه اصطدم بيوسف كرم الذي عُيِّن، عام ١٨٦٠، من قبل فؤاد باشا المبعوث العثماني إلى الجبل، قائمقاماً على النصارى بدلاً من الأمير بشير أحمد (۱۵۹۰)، فعاول أن يكون الزعيم البديل للطائفة المارونية في الجبل، وغزا طانيوس شاهين في عقر داره بكسروان، مما اضطره إلى الهرب من ريفون، فأمر كرم بهدم منزله ونهبه. واختفى طانيوس شاهين فترة من الزمن(١٦٠) ثم عاد فتسلم وظيفة عامل (وكيل إداري منتدب) على منطقة كسروان العليا (الجرد) وذلك خلال حكم المتحسرف داود باشا (١٨٦١ – ١٨٦٨)، حيث كان المشايخ الخازنيون، أنفسهم، يراجعونه بالكثير من الأمور الخاصة ويتقاضون عنده، ويكاتبونه مطلقين عليه لقب «شيخ»، ومن هؤلاء: سرحان الخازن (أيلول ١٨٦٣)، واسطفان الخازن، مطران دمشق (أيلول ١٨٦٣)، وقانصوه الخازن (كانون الأول ١٨٦٥)،

إلا أن طانيوس شاهين عاش، بعد ذلك، في حالة من الفقر المدقع، زمناً طويلاً (١٦٣)، ثم قضى الفترة الأخيرة من عمره «منعزلاً عن الناس، حتى توفي مفموراً في ٣ شباط ١٨٩٥ه(١٩٢٠).

هل ندم «الماروني طانيوس شاهين» على انخراطه في الثورة وقيادته لها ضد «المشايخ الخازنيين الموارنة»؟ ذلك ما يحاول «بوجولا» أن يوحي به عندما يتول في مذكراته، وهو الشاهد الحي على ثورة طانيوس شاهين: «لقد رأيت طانيوس شاهين مثقلاً بالندم. لم يكن هادئاً تماماً في ذلك الحين (أيلول على النهاب إلى بيروت، بل كان ينتظر كل شيء، عندما قال لي: إذا كنت أستحق الشنق، فليشنقوني، ولكن ليس في تركيا، على الأقل. وليحكم علي قضاة فرنسيون، وليعاقبوني، هم أنفسهم، إن وجدني مننياً، (١٦٦). ويعلق «بوجولا» على قول «طانيوس شاهين» هذا، بقوله: «لنكن منصفين، فإن كل الناس أسهموا، ولو قليلاً، بهذه الثورة الحقيرة في كسروان، حتى ان قنصلنا (القنصل الفرنسي ببيروت) عام ١٨٥٨، لم يكن ربما، غريباً

عنها تماماً، ولكن طانيوس شاهين لم يكن يرغب في التلميح إلى ذلك عندما تفوه بالعبارات التي أوردتها حرفياً (١٦٥).

هل يستحق وطانيوس شاهين، مثل هذا المصير؟ وهل يستحق أن يعاني من «عذاب الضمير» الذي عبر عنه «بوجولا» (وكان معادياً للثورة) بالكثير من التشفي؟ لا نمتقد ذلك، بل إننا نظل نرى في «طانيوس شاهين» بطلاً فذاً من أبطال صراع الشعوب المستغلة والمقهورة ضد قاهريها ومستغليها، في أي زمان، وفي كل مكان.

سادساً – التنظيم العسكري للثورة الشعبية في كسروان:

يرى العديد من الباحثين أن جذور التنظيم العسكري لهذه الثورة تعود إلى فترة الأربعينات من الباحثين أن جذور التنظيم العسكري لهذه الثورة تعود إلى فترة الخروب الأهلية بين الدروز والنصارى في الجبل، والتي رافقت بداية عهد القائمقاميتين (أي ما بين ١٨٤٠ و ١٨٤٠)، كما يرى آخرون أنه كان للكنيسة اليد الطولى في تأسيس تلك التنظيمات التي قامت على مدى عشرين عاماً (١٨٤٠ - ١٨٦٠)، وفي تمويلها وتسليحها.

لم تكن حالة «الجيش المسيحي»، في بداية الأحداث بين المسيحيين والدروز (عام ١٨٤١)، بالمستوى الذي يخولنا منحه صفة «الجيش» بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك بسبب افتقار هذا الجيش إلى قيادة حقيقية وقادة أكفاء، وإلى تنظيم عسكري حقيقي، مما دفع بأحد ممثلي البطريرك الماروني «يوسف حبيش» إلى وصف حالة الجيش بأنها «ميؤوس منها، لأن كل فرد فيه يعتبر نفسه قائداً» (١٦٠١) (وهو يتحدث عن الجيش المسيحي الذي احتشد في بعبدا عام ١٨٤١ بهدف مواصلة الزحف نحو الشوف ودير القمر وزحلة لإنقاذ

الأمير الشهابي وإنقاذ المدينتين المحاصرتين من الدروز يومذاك)، وذلك رغم وجود بعض الأعلام المعروفة، في ذلك الزمن، أمثال: الأمير ملحم الشهابي (الذي تسلم فيادة ذلك الجيش، إلا أن فيادته الم تكن فعّالة») (١٩٧٠)، وأبو سمرا غانم، والشنتيري، وسواهم، بالإضافة إلى أن المقاطمجيين المسيحيين لم يكونوا متحمسين للحرب بسبب ما كان يربطهم بالمقاطمجيين الدروز من روابط وعلاقات مصلحية (١٩٨٨).

إلا أنه كان لا بد من أن يتطور الاستعداد للقتال لدى المسيحيين، طوال عهد القائمةاميتين، بسبب الحذر المتبادل بين الفريقين، الدرزي والمسيحي، خصوصاً أن الكنيسة قد دخلت كمنصر فمّال وحاسم في هذا الصراع، بحيث أضحت «فاعلة وناشطة داخل الحركة المسكرية التي رافقت الحركة الشعبية، وكانت عاملاً من عوامل تماسك هذه الأخيرة وامتدادهاه (۱۳۱۰)، حتى السياسية، وكانت عاملاً من عوامل تماسك هذه الأخيرة وامتدادهاه (۱۳۱۰)، حتى لهذه «الأخويات» مطران هو «المطران يوسف أبو رزق»، كما أن «المطران طوبيا عون» مطران بيروت، لعب دوراً مهماً وحاسماً في الإعداد للثورة الشعبية التي عون» مطران بيروت، لعب دوراً مهماً وحاسماً في الإعداد للثورة الشعبية التي نحن بصددها (۱۸۵۸ – ۱۸۲۸)، فهو قد كان رئيساً «للرابطة المسيحية المحلية» التي كانت، في ظاهرها، جمعية خيرية انسانية تهتم «بمساعدة المرضى والمحتاجين»، إلا أنها كانت، في الحقيقة، الحاضنة الرئيسية للإعداد المسيحي تمويلاً وتجهيزاً وتسليحاً (۱۸۰۰).

في الحروب التي جرت بين الدروز والموارنة، في مطلع الأربعينات (١٨٤٠ - ١٨٤٥)، اتخذت القوات المسيحية المسلحة أشكالاً مختلفة من التنظيمات المسكرية وقد شكل «أبو سمرا غانم» مجلساً عسكرياً ويتولى مهام التعبئة والتدريب والتسيق، (١٨٤١)، وسار، عام ١٨٤١، على

رأس جيش من «١٥٠٠ فلاح ماروني» لإنقاذ زحلة المحاصرة من الدروز (۱۷۰۰). وهكذا بدأت تتشكل، في المجتمعات المسيحية، المارونية خصوصاً، «فرق اجتماعية» تتخذ شكل الفرق العسكرية وطابعها، حيث تكون غالبيتها من الفلاحين المقاتلين الأشداء، وتكون عناصرها القيادية من «التجار والحرفيين والكهنة»(۱۷۲۰).

ومنذ مطلع الأربعينات، كان لدى دير القمر قوة مسلحة تبلغ زهاء ألفي مقاتل، وكان لدى زحلة قوة مماثلة تبلغ زهاء ثلاثة آلاف(١٧٤)، وعقدت المدينتان معاهدة تحالف بينهما، إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ.

وفي العام ١٨٤١، عندما أضحت دير القمر مهدّدة بخطر هجوم درزي عليها، شكلت، للدفاع عنها، «فرق الفلاحين المسلحة، (١٧٥)، وكان هـولاء الفلاحون قد وفدوا إليها من القرى المجاورة (عبيه والدامور وجزين وغيرها)، مدفوعين بعامل الحمية الدينية، وفي العام نفسه، عندما هدّدت زحلة وحوصرت، شكّت المدينة البقاعية، للدفاع عنها، فرقاً مماثلة لتلك التي ألّت في دير القمر.

وفي عامي ١٨٤٤ - ١٨٤٥، بدأ مسيعيو «المناطق المختلطة» يشكلون جمعيات عسكرية مسلحة يسمونها «جمعيات الحرب الشعبية»، (ربما كانت هي «الأخوية» نفسها التي ذكرها ووصفها أبو شقرا في كتابه «الحركات») وكانت هذه الجمعيات تتألف على الشكل التالي:

- قائد ناحية، ويأمر عدداً من آمري القرى يساوي عدد قرى الناحية.

- آمر قرية، ويأمر عشرة آمري فرق، كل فرقة تضم عشرة رجال يُسأل آمر الفرقة عن تدريبهم، أي أن آمر القرية يأمر ماية رجل. وكان آمر الفرق الريفية (أو آمر القرية) يسمى «شيخ الشباب»، كما كان قائد الناحية يسمى «شيخ مشايخ الشباب» وكان كل شيخ من مشايخ القرى يرفع إلى شيخ المشايخ الائحة بعدد شبان القرية جميعاً، بعيث يصبح لدى «شيخ المشايخ» بيان عن عدد شبان الناحية جميعاً (۱۷۲).

وكانت «جمعيات الحرب الشعبية» كافة تأتمر بأوامر لجنة سرية هي «اللجنة المركزية»، مركزها «دير القمر»، وهي تعتبر بمثابة «جهاز للإدارة الذاتية، للموارنة، يديرها أشخاص مأجورون، ويمولها الموارنة بوسائلهم الذاتية(١٧٧). ويتحدث «بازيلي» عن هذه اللجنة فيقول: «مركز الاستعدادات الحربية المسيحية كان في دير القمر... وكانت تجتمع، في هذه المدينة، لجنة سرية تتمتع بحقوق الأشراف على كل جمعيات المؤامرة الشعبية التي امتدت بخيوطها إلى السناجق الجنوبية، وكانت هذه اللجنة تصدر الأحكام بالموت، ينفذها أفراد تدفع لهم الرواتب، وكأنهم جلادو جمهورية البندقية،(١٧٨). وقد عدُّد وأبو شقراه أسماء بعض والمقدمين العسكريين الرئيسيين، الذين يأتمرون بأوامر هذه اللجنة وهم: «يوسف بك المبيض، ويوسف الشنتيري، وأبو سمرا غانم، والمطران يوسف أبو رزق، والأمير حسن أسعد شهاب»(١٧٩). ولا شك في أن وجود «المطران يوسف أبو رزق، بين القادة العسكريين يدل على ضلوع الكنيسة في الأعمال المسكرية، بضاف إلى ذلك أن الكنيسة المارونية كانت تقوم بدور رئيسي في جمع الأموال لشراء الأسلحة، وذلك بواسطة «الرابطة المسيحية المحلية»، كما كان الكهنة يحرضون المسيحيين، في الكنائس، على الاستعداد لخوض «الحرب المقدسة» ضد أعداء الدين. وذكرت وثائق السفارة الروسية في القسطنطينية أن السلطات العثمانية عثرت، عام ١٨٤٥، وأثناء قيامها بعملية نزع السلاح، على مستودع للبنادق في إحدى كنائس الجبل^(١٨٠). ورغم أن هذه التنظيمات العسكرية المسيحية التي ذكرناها لم تصمد أمام هجمات الدروز، فإنها تظل تصلح كمدخل، لا بد منه، للحديث عن التنظيمات العسكرية الفلاحية التي استخدمها الفلاحون في كسروان ضد مشايخهم، وذلك لأنها انتقلت ومع انتقال مركز الثقل في الصراع من المناطق المختلطة إلى كسروان، (١٨١١). ففي ربيع ١٨٥٨ شكل بعض شباب «عجلتون» تحالفاً سرياً فيما بينهم بأن «لا أحد يخون الآخر، وإذا تعدى أحد المشايخ على واحد منهم «كونوا الجميع مسعفين له حتى الدم»، ورأسوا عليهم وكيلاً أول «الخواجة صالح جرجس صفير، ووكيلاً ثانياً «داود محبوب القاموع»، وتماهد هؤلاء الشباب، فيما بينهم، على أن لا يفشوا سر هذا الاتحاد، وأنه «أي كان أفشى هذا السر، أو تأخر عن المساعدة، يكونوا الجميع ضده (١٨٠٠).

وتلا هذا الاتحاد اتحاد مماثل في بلدة «كفرذبيان» حيث تحالف بعض شباب البلدة، فيما بينهم، «وكانوا، أولاً، ثلاثة عشر نفراً لا غير، ورأسوا عليهم وكيلاً هو «هابيل الخوري المقيقية»، وظل الأمر سراً بين هؤلاء الشباب، ولم يتم أي اتصال بين هذين الاتحادين، (اتحاد عجلتون واتحاد كفرذبيان)، طوال ثمانية أشهر إلى أن علم شباب «كفرذبيان» بالاتحاد القائم في «عجلتون فخابروهم سراً، وتم الاتفاق بين الاتحادين على أهداف الاتحاد ومبادئة وأسس عمله، ثم بدأ هذا التنظيم الخليوي (الاجتماعي السياسي المسكري) يشمل قدى كسروان كافة، ولما عرف الخازنيون بأمر هذه التحالفات في القرى انقسموا إلى فريقين، كلاهما مؤيد لها ومحرض، إذ إن فريقاً منهم كان يعرص على معارضة القائمقام (الأمير بشير احمد) ويحث الشباب على تقديم عرائض ضده، وفريق آخر كان يحرص على معارضة الأمير بشير عساف ويحث الشباب على تقديم عرائض ضده، وفريق آخر كان يحرص على معارضة الأمير بشير عساف

الشباب، في القرى كافة، على إنشاء هذه الخلايا والاتحادات، وتعيين شيوخ شباب في القرى، ولم يكن هؤلاء المشايخ يعلمون «أن نهاية الأمر تعود على رؤوسهم»، وهكذا، فإنه، «بعد عدة أيام... اشتهرت هذه العملية، وكان أول ما «اشتهر» هو اجتماع «عجلتون» حيث أعلن المجتمعون بأن غاية الاجتماع ليست «مضادة الأمير بشير أحمد أو عساف، بل هي ضد المشيخة»(١٨٢).

في هذه الأثناء، كانت هذه الخلايا، أو الاتحادات، تتسع وتنتشر في مختلف القرى والبلدات في كسروان، وكانت تنتظم في «فرق شعبية» تتخذ شكلاً فرمياً قاعدته من الفلاحين، وقمته، أو قادته من المتتورين (الحرفيين أو التجار أو الكهنة)، وكان هناك تنسيق وتماسك بين القمة والقاعدة في كل فرقة، وتوافق على الأهداف والمبادئ وأساليب العمل، كما كان هناك اتصال وترابط عضوي بين هذه «الفرق الشعبية» في مختلف القرى، بالشكل نفسه في كل قرية، هو المسؤول عن توعية شباب القرية وتدريبهم وتوجيههم وفقاً في كل قرية، هو المسؤول عن توعية شباب القرية وتدريبهم وتوجيههم وقتاً شيوخ الشباب في «القصية» أو «القضاء» وكان شيخ شياب الشرية والشباب الذي يلتقي، تحت رايته، شيوخ الشباب هي القرية، يعتقط بلائعة بأسماء الشباب المنضوين في فرقته، الشباب، في القرية، يعتقط بلائعة بأسماء الشباب المنضوين في فرقته، مشايخ الشباب، واحدة مثلها، فيكون لدى «شيخ مشايخ الشباب المنضوين في الخلايا أو ويزود، في الوقت نفسه، شيخ مشايخ الشباب، بواحدة مثلها، فيكون لدى «شيخ مشايخ الشباب المنضوين في الخلايا أو الاتحادات في المنطقة التابعة له.

وهكذا اتخذت هذه «الفرق الشعبية» التي بدأت تتسلح، بإيماز من الكنيسة وبمساعدة منها، شكل «الفصائل النظامية» التي «تتزاوج مع التنظيم السياسي» الذي بدأ يقوم ضد الإقطاع برمته، وكان يرأس هذه الفصائل قادة عسكريون معروفون منذ الأربعينات أمثال «أبوسمرا غانم» والشنتيري» وغيرهما (۱۸۰۱)، كما كان يطلق على المقاتل في هذه الفرق اسم «الجهالي»، وكان مقاتلوها «يرتدون ملابس خاصة بهم» (۱۸۰۵). وكانت «الرابطة المسيحية المحلية»، المنبثةة عن الكنيسة والمتمركزة ببيروت، قد أنشأت فروعاً عديدة لها في جبل لبنان، وتولت عند هذه الفرق عسكرياً، وذلك «بإرسال المنظمين المسكريين إلى القرى» كما كانت «تشتري الأسلحة وتوزعها، بالمجان، على اللجان المحلية التي كانت، بدورها، توزعها على فرق الفلاحين، (۱۸۰۱). أما الأموال فكانت «الرابطة» تتمهد بجمعها من مصادر مختلفة أهمها المرابون والتجار الموارنة أمثال «التاجر البيروتي نقولا نقاش، والمصرفي نموم فيقانو، والتاجر والمصرفي ميشال فرج اللج، والتاجر أيوب طرابلسي من دير القمر، وغيرهم» وكان هؤلاء أعضاء في «اللجنة المركزية» للرابطة التي كان يرأسها المطران طوبيا عون، وكان «اللجنة المركزية» للرابطة التي كان يرأسها المطران طوبيا عون، وكان الشساوسة القرويون يلعبون «دوراً فعالاً في لجانها الضرعية، (۱۸۰۷).

وإذا كانت هذه الرابطة قد نشأت، أصلاً، للإعداد للقتال ضد وأعداء الدين، وخصوصاً الدروز منهم، إلا أنها استغلت مشاعر العداء للمشايخ، هذه المشاعر التي أطلقتها والخلايا السرية، التي شكلها الشباب الفلاحون في القرى، ثم وفرقهم الشعبية، المسلحة بعد ذلك، فإذا بهذه الفرق تششط وتعم كسروان كلها، وتتعهد والرابطة، بتزويدها بالسلاح والمال، ثم بالتدريب العسكري، (بين أيار وأيلول من العام ١٨٥٨)، ثم تتطلق بعد ذلك، (وبدءاً من تشرين الأول من العام السرية إلى العمل المعلن في نواحي كسروان كلها(١٨٨٨).

وهكذا، يمكن القول إن التنظيمات المسكريــة للثورة الشعبية الفلاحية في كسروان، والتي عرفت جذورها في مطلع الأربعينات، تشكلت من طبقات أربع هى: ١ - طبقة الفلاحين الذين كانوا القاعدة الفاعلة والمقاتلة في هذه التنظيمات، فقد كانوا يشكلون القاعدة الإجتماعية «ولكنهم لم يشكلوا القاعدة التنظيمية ولا القيادة السياسية والأيديولوجية للحركة التي غذّوها بدمهم وسواعدهم».

٢ - طبقة البورجوازية القيادية، التنظيمية والعسكرية والسياسية والأيديولوجية، وتدخل في هذه الطبقة فئات القياديين التنظيميين والعسكريين والسياسيين والأيديولوجيين، التي كانت لها سلطة إعطاء الأوامر والتوجيهات اللازمة التي تتحرك، بموجبها، الطبقة العاملة المقاتلة، أي طبقة الفلاحين. وكان الدور البارز لهذه الطبقة يتجسد في دائممل المسكري وتنظيم الجهاز المحارب، كما كان يتجسد في إعداد «الحشد المعنوي والسياسي والأيديولوجي، للحركة، ولا يغفى أن هذه الأدوار، كلها، متجانسة ومترابطة بل ومتعدة.

٣ - طبقة البورجوازية التقنية (أو المتخصصة)، الحرفية والمهنية والإدارية والمائية، وتدخل في هذه الطبقة فثات والتجار والفلاحين الموسرين والحرفيين، وكان الدور البارز لهذه الطبقة يتجسد في إدارة الثورة وتدبيرها البومى، بصورة مادية، وفي تمويلها وتجهيزها وتسليحها.

٤ - طبقة الكهنة والإكليروس، وكانت هذه الطبقة تنتشر في الطبقتين السابقتين بشكل كثيف، كما كانت تنتشر في الطبقة الأولى (طبقة الفلاحين) بالنظر للأصول الفلاحيـة لمعظم الكهنة (١٨٨١). وقد جعل هذا الوضع الكنيسة في موقع متميز بالنسبة إلى باقي الطبقـات، حيث شكلت «الفريق الوحيد الذي يملك صلة عضوية» بمناصر الشـورة من الفلاحين، كما شكلت «الفريق الوحيد الذي يراكم الوظائف التنظيمية والمسكرية والأيديولوجية والإقتصادية» في

الحركة (١٩٠). ولهذا، فهي قد لعبت دوراً بارزاً في مطلع نشوء الحركة الثورية في البلاد، وخصوصاً في مجال إنشاء التنظيمات العسكرية وإعدادها وتمويلها وتسليحها، ولم يتقلص هذا الدور إلا بعد أن برز التناقض الكبير بين مصالحها ومصالح الفلاحين، وكذلك بين أهدافها وأهداف الثورة.

وإذا كانت هذه التنظيمات المسكرية الشعبية قد نشأت في رحم الصراع الطائفي في الجبل في مطلع الأربعينات، كما قدمنا، وانهزمت على يد الدروز، فإنها تحولت، في نهاية الخمسينات، من ميدان الصراع الطائفي إلى ميدان الصراع الطبقي، في كسروان، وانتصرت بواسطتها، طبقة العامة والفلاحين على طبقة النبلاء والإقطاع، ولكنها، أي هذه التنظيمات، عادت لتنغمس، من جديد، في حمأة الصراع الطائفي (حرب الستين)، حيث انهزمت، من جديد كذاك، وكما في الأربعينات، على يد الدروز أنفسهم.

وتلك الحرب هي موضوع بحثنا في الفصل القادم.

حواشى الفصل الأول

- (١) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٩.
- (٢) م. ن. ص ١١٠، وكان الأمير بشير عساف قائمقاماً بالوكالة عند وفاة عمه الأمير حيدر بتاريخ ١١ أيار ١٨٥٤ (م. ن. ص ١٠٠١).
 - (۲) م. ن. ص۱۱۱.
- (٤) رسالة ددي لسبس، القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى ددروين دي لوي، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ۲۷ أيار ۱۸۵٤, (Ismail, A. Doc., diplomatiques et consulaires, ۱۸۵٤)
 (٤, 2.10, p.55.)
 - (٥) الحتوني، منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٧.
- (٦) رسالة «مور» إلى «المستر أليسون» وكيل سفارة انكلترا في الأستانة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني
 ١٨٥٦ (الخازن، فينيب وفريد، المحررات السياسية، ج ١: ٣٩٧ ٢٩٤).
- (۷) رسالة دموره إلى اللورد دهنري بولقر H. Bulwer وزير خارجية انكلترا، بتاريخ ۲۰ نيسان ۱۸۵۹ (م. ن. ج ۱: ۲۵۹).
 - Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 278. (A)
- (﴾) رسالة «دي لسبس» إلى الكونت «والوسكي» وزير الطارجية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تموز ١٨٥٧ (94 - 93 (Ismail, Doc. T.10, p. 93).
- (١٠) رسالة ددي لسبس، إلى دوالوسكي، بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٨٥٨ (Ismaīl, Ibid, p. 95).
 - (١١) الرسالة نفسها (lbid, p. 96).
 - Churchill, The Druzes and The Maronites, pp. 122 123. (١٢)
- (١٢) المقيقي، أنطون ضاهر، ثورة وفقتة هي لبنان، ص ٥٠. إلا أن «بوريه» القنصل الفرنسي العام ببيروت. يصف الأمير حيدر بأنه «رجل ضعيف، ومتردّه، ولا قيمة له إلا بسبب عدم كضاءة باقي الأمراء المسيحيين، (رسالة بوريه إلى غيزو، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩ ك ١ ك٢ ١٨٣٤ (Cismail, Doc., T.7, p. 290 المدود)

- (١٤) المقيقي، م. ن. ص ٥٣ ٥٤، ورغم ذلك، يصف دجوبلانه الأمير بشير أحمد بأنه «متآمر بلا تر دد و حقود، وبلا أخلاق، وفاسده (Jouplain, La question du Liban, p. 343).
- (١٥) الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٦، وانظر: اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق المربي، ج ٣: ٢٥٤.
 - (١٦) العقيقي، المصدر السابق، ص٧٨٠ ٧٩.
 - (۱۷) م. ن. ص ۷۲.
 - (۱۸) م. ن. ص ۷۲ ۷۷.
 - Poujoulat, la Vérité sur la Syrie p. 51. (١٩)
 - (۲۰) امساعیل، السیاسة الدولیة، ج ۳: ۲۵۲ ۲۵۰.
 - (٢١) م. ن. ص ٢٥٥.
 - Jouplain, Op. cit., p. 344. (YY)
- (٣٣) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ آب ١٨٦٠ (Ismaīl, ١٨٦٠). (Doc., T.10, p. 234).
 - (٢٤) رسالة «بنتيفوليو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٦٠ Ibid, p. 193
- (٧٥) يؤكّد هذا الرأي الوثيقة التي نشرها المؤرخ ، يوسف يزبك، هي ، أوراق لبنانية، وهي عريضة بعثها المشايخ الخازنيون في كسروان إلى البابا بروما، عام ١٨٤٣ ، مطالبين منه أن يمنع الإكثيروس الماروني من التدخل في أمور الأحكام السياسية، (أنظر الوثيقة نفسها في: أوراق لبنانية، ج ٢٠ ، ٢٨٨ - ٢٩٠).
 - Poujoulat, La Vérité sur la Syrie, p. 63. (۲٦)
 - Chevallier, La Société du Mont-Liban, p. 277. (YV)
- Touma, Toufic, Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les (YA)

 Maronites du Liban, T.1, pp. 264 266.
- Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 177 (۲۹). نقلاً عن دبوریه، فتصل فرنسا المام ببیروت، فی تقریر له بتاریخ ۲۹ اب ۱۸۶۲.
 - (٣٠) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ١٠٨ ١٠٩.
 - Jouplain, la question du Liban, p. 345. (T1)

- (٣٢) رسالة المستر «مور»، قنصل انكلترا العام ببيروت، إلى المستر «أليسون» وكيل سفارة انكلترا في الأستانة، بتاريخ ٨٨ ك.١ ١٨٥٨ (الخازن، المحررات السياسية، ج ١٤ ٤٩٤).
- (٣٣) العتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٥، وقد أدرج العتوني هذا العادث ضمن أحداث المام ١٨٥٦.
 - (۲٤) م. ن. ص ۲۲٦.
 - (۲۵) م. ن. ص ۲۲۱ ۲۲۷.
 - (٣٦) م. ن. ص ٣٢٨.
 - (٣٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٧.
 - (٣٨) العتوني، المصدر السابق، ص ٣٢٨.
 - (٢٩) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦ ٦٨.
 - (٤٠) م. ن. ص ٧٠.
 - (٤١) العتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
 - (٤٢) م. ن. ص. ن.
 - (٤٢) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦.
 - (٤٤) م. ن. ص ٦٢.
- (٤٥) رسالة القنصل الفرنسي ددي لسبس، إلى الكونت دوالوسكي، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ١ ٩ كانون الأول ١٨٥٨ (Ismaii, Doc., T.10, p. 121).
 - (٤٦) الرسالة نفسها، lbid.
 - (٤٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٦٦، وانظر: الصليبي، المرجع السابق، ص ١١٧ ١١٨.
- (£A) رسالة ددي لسبس، إلى الكونت دوالوسكي، بتاريخ ٢٨ أيار ١٨٥٨. (T.10, p. 113)
- (٤٩) أنظر رسالة «دي لسبس» إلى الكونت ووالوسكي، بتاريخ ٢٨ أيار ١٨٥٨ (bid, p. 114).
 وانظر رسالتيه بتاريخ ٢٩ أيار و١٧ حزيران ١٨٥٨ (119 116, pp. 116).
- (٥٠) رسالة «دي لسبس» إلى «والوسكي» بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٥٨، (119 117 119).
 وانظر: العتوني، المصدر السابق، ص ٣٣١.
 - (٥١) الحثوني، م. ن. ص. ن.

- (۵۲) م. ن. ص. ن.
- (٥٣) الخازن، المحررات السياسية، ج ١: ٣٢٣.
 - Ismaïl, Doc., T.10, p. 107. (ot)
 - (٥٥) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٣٣٢.
- (٥٦) العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٧ ٧٠.
- (٥٧) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٧ ٣٣٤. وانظر: العقيقي، العصدر السابق، ص ٧٧.
 - (٥٨) الخازن، المصدر السابق، ج ١: ٣٨٩ ٣٩٠ حاشية (١).
- (٩٩) المقيقي، المصدر السابق، ص ٧٨ ٧٩. وقد جمل المقيقي اجتماع عجلتون في شهر أيلول
 (ص ٧٩) وليس في شهر تشرين الأول كما ذكر الحتوني (ص ٣٣٥).
 - (٦٠) العقيقي، م. ن. ص ٧٩.
 - (٦١) م. ن. ص ٧٩ ٨٠. والحتوني، م. ن. ص ٣٣٥.
- (۲۲) المقيقي، م. ن. ص ۸۰. والحتوني، م. ن. ص ۲۳۵ ۲۳۲. وقد ذكر المقيقي أن هذه الحادثة وقعت في تشرين الثاني (ص ۸۰) بينما ذكر الحتوني أنها وقعت في ٩ كانون الأول من العام نفسه (۱۸۵۸).
- (٦٢) العتوني، م. ن. ص ٣٣٦، والجدير ذكره هو أن الحادثثين المذكورتين اللتين جرتا للشيخ على عباس والشيخ يوسف الخازن في الزوق وجونية، كاننا نتيجة تعدّي هذين الشيخين على مواطنين من أهالي البلدتين المذكورتين (أنظر: العتوني، م. ن. ص ٣٣٥ ٣٣٦)، ولم تكونا بمبادرة من شباب البلدتين، وبلا سبب.
 - (٦٤) المقيقى، المصدر السابق، ص ٨١.
 - (٦٥) م. ن. ص. ن.
- (٦٦) م. ن. ص. ن. والعتوني، م. ن. ص ٣٦٠، وقد أقلقت أحداث كسروان الزعيم الدرزي سعيد جنيلاط، فأوفد في أواخر آب (١٨٥٩) اثنين من أمناء سره إلى آل الخازن لكي بيبر لهم عن قلقه من أن النزاع القائم (بينهم وبين القلاحين في كسروان) سوف ينتهي، في رأيه، الى ضرب كل الجهاز الإقطاعي، وكان من نتيجة ذلك، وكرد فغل دهاعي، أن اتحد النشائخ الدروز، جنبلاطبين ويزبكيين وتكديين، تحسباً لما يمكن أن يطرأ، في قائمقامية الدروز، تماثلاً مع ما يجري في قائمقامية النصاري (Touma, Op. cit. T.1, p. 2010). ويعلق المؤرث بوسف يزبكه محقق مذكرات العقيقي، على مراسلات الشنايخ الخازنيين إلى المشايخ الدروز بصدد ثورة الغلاجين ضندهم في كسروان، بتوله، هذا أصدق برهان على فوتنا إن

الإقطاعية المارونية والإقطاعية الدرزية كانتا متضامنتين على ارهاق الفلاح الماروني والفلاح الدرزي معاً، (المقيقي، م. ن. ٨١ حاشية (٣))، بينما يذكر العقيقي أن رسائل الخازنيين إلى آل جنبلاط وتلجوق لم تأت بنتيجة (ص ٨١).

- (٦٧) الحتوني، م. ن. ص. ن.
- (٦٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٥٩ ١٦٠، وثيقة رقم (١).
 - (٦٩) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٣٧ ٣٣٨.
 - (۷۰) م. ن. ص ۲۲۸.
 - (۷۱) م. ن. ص ۳٤٠.
 - (۷۲) م. ن. ص. ن.
 - Edwards R., La Syrie, 1840 1862, p. 132. (YT)
 - Jouplain, Op. cit. p. 352. (Vt)
- (٧٥) العتوني، المصدر السابق، ص ٢٤٠ ٣٤١. إلا أن ما عرفتاه عن الوكيل العام صالح جرجس صفير كان عكس ذلك تماماً، ولكننا لم نجد مبرراً لتنازله عن الوكالة العامة لصالح طانيوس شاهين.
 - (٧٦) المقيقي، المصدر السابق، ص ٨٢، والحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤١.
- (۷۷) الصليبي، المرجع السابق، ص ۱۲۰ ۱۲۱. و: طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ۹۸.
 - Edwards, R., Op. cit., p. 124. & Poujoulat, B. La Vérité sur la Syrie, p. 53. (VA)
 - Chevallier, D., La Société du Mont-Liban, p. 275. (V1)
 - (٨٠) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٣.
 - (٨١) ضاهر، مسمود، الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، ص ١٦٧.
 - (٨٢) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤١.
 - (۸۲) م. ن. ص. ن.
 - (۸٤) م. ن. ص ۲٤٢.
 - (۸۵) م. ن. ص. ن.
 - (٨٦) م. ن. ص ٢٤٢ ٢٤٣.

- (٨٧) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٣ ٨٥.
 - (۸۸) م. ن. ص ۸۵ ۸۱.
 - (٨٩) م. ن. ص ٨٤ حاشية رقم (١).
 - (٩٠) م. ن. ص ١٦١ ١٦٢.
 - (٩١) م. ن. ص ١٧٨.
 - (٩٢) م. ن. ص ١٦٣ ١٦٥.
- (٩٣) العقيقي، م. ن. ص ٨٦. وانظر: الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
 - (٩٤) الحتوني، م. ن.، ص ٣٤٦ ٣٤٧.
 - (٩٥) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٧.
 - (٩٦) يوسف يزبك في مقدمته لكتاب المقيقي، م. ن. ص ١٥.
- (٩٧) راجع: ضاهر، مسمود، المرجع السابق، ص ١٧٦ ١٨١ (من ضرب انتفاضة كسروان؟).
 - (٩٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ٨٦ ٨٧.
- (٩٩) العقيقي، م. ن. ص ٨٧، وتقول «سميليا نسكايا»، نقلاً عن العقيقي، أن طانبوس شاهين «كان يخطب باسم العكومة الجمهورية (الشبيية)» (سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية للإلينان، ص ٢١٨)، ولكن ما ورد عند العقيقي، هو أن طانبوس شاهين كان يقول «بقوة الحكومة الجمهورية» (العقيقي ص ٨٧).
 - (١٠٠) م. ن. ص ١٥ (مقدمة الكتاب للمؤرخ يوسف يزبك).
 - Edwards, r., Op. cit, p. 124, () ·)
 - Jouplain, La guestion du Liban, p. 347, (1-Y)
 - Ibid, p. 351. (1.7)
 - (١٠٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٨ ٢٢٠.
 - Jouplain, Op., cit. p. 347. (۱ · o)
 - Ismaïl, Doc., T.10, pp. 162 168. (١٠٦)
 - Ibid, p. 193. (1.Y)
 - Ibid, pp. 233 234. (١٠٨)

- (١٠٩) اسماعيل، عادل، السياسة الدولية، ج ٢: ٢٥٧.
 - Poujoulat, Op. cit., T.1, p. 62. (11.)
- (١١١) رسالة موره إلى مولفره سفير انكلترا في الأستانة، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٨٥٩ (الخازن، المحررات، ج ١: ٣٥٥).
 - (۱۱۲) رسالة دموره إلى دبونقره بتاريخ ١٤ آذار ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٢٥٦).
 - (۱۱۲) رسالة دمور، إلى دبولشر، بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٥٧).
- (۱۱٤) رسالة «موره إلى «بولشر» بتاريخ ۲۰ نيسان ۱۸۵۹ (م. ن. ج ۱؛ ۲۰۹)، وانظر: Le Baron De Testa, Recueil, T.VI, pp. 57 - 58
 - (١١٥) رسالة مموره إلى اللورد مجون رسل، بتاريخ ١٥ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ص ٣٧١ ٣٧٢).
- (۱۱۲) رسالة مموره إلى موتقره بتاريخ ۱۶ تموز ۱۸۵۹ (م. ن. ج ۱: ۲۱۲) وانظر: De Testa, 09. ch., pp. 59 - 60
- (۱۱۷) رسالة موره إلى بولفره بتاريخ ۲ أيلول ۱۸۵۹ (م. ن. ج ۱: ۲۷۲) وانظر: De Testa,) اbid, p. 61 وقد نشرت هذه العريضة في (م. ن. ج ۱: ۲۸۵ – ۲۸۵).
 - (۱۱۸) رسالة دموره إلى دبولقره بتاريخ ٣٠ أيلول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٢٧٨).
 - (١١٩) رسالة معوره إلى دبولقره بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٨٥٩ (م. ن. ج ١: ٣٨٢ ٣٨٤).
 - (۱۲۰) رسالة مموره إلى دبولقره بتاريخ ٣٠ آذار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ١ ٢).
 - (۱۲۱) رسالة دموره إلى دبولفره بتاريخ ۲ نيسان ۱۸۹۰ (م. ن. ج ۲: ۳).
 - (۱۲۲) رسالة «مور» إلى «بولقر» بتاريخ ٩ أيار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٥ ٦).
 - (۱۲۳) رسالة محبيب مشاقة، إلى «مور» بتاريخ ٧ أيار ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٦ ٧).
- (١٢٤) 172 125 172 (Churchill, Charles, The Druzes and The Maronites, pp. 125 127 (١٢٤). ويدزو دُنوفيق توماء سبب انعياز انصار الأمير بشير عساف وحلفائه من المشايخ الخازنيين والحبيشيين خصوم القائمقام الأمير بشير أحمد، للإنكليز، إلى أن القائمقام المذكور استطاع أن يسكب ود القنصل الفرنسي العام بييروت، دي لسبس، وخلفه الكونت بنتيفوليوه مما دهع اولئك الخصوم إلى «الارتماء في أحضان العملاء الإنكليز ببيروت» وإلى إعطاء «اذن صاغية لإبعاءات الكولونيل تشرشل».
 - (Tourna, T. paysans et institutions féodales, T.1, p. 251).

- (١٢٥) ضاهر، مسعود، المرجع السابق، ص ١٧٨.
 - (١٢٦) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٣.
 - (١٢٧) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٧٨.
- (١٢٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٦٩ (وثيقة رقم ٨).
 - (١٢٩) م. ن. ص ١٧٤ (وثيقة رقم ١٣).
- (۱۳۰) عارد المشايخ من كسروان بعد ۱۹ ك۲ ۱۸۵۹ (الحتوني، المصدر السابق، ص ۲٤٧) فتكون وساطة البطريرك قد بدأت بعد هذا التاريخ.
 - (١٣١) الحتوني، م. ن.، ص ٣٤٢ ٣٤٤.
 - (١٣٢) م. ن. ص ٢٤٤.
 - (١٣٣) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٧٢ (وثيقة رقم ١٢).
- (١٣٤) م. ن. ص. ن. ولم نتيين ما إذا كانت المحاولة الأولى من البطريرك هي نفسها المحاولة الثانية، فقد ذكر الأولى والعتوني، كما مرّ معنا، ورفضها المشابخ، أما الثانية فذكرها والمقيقي، ورفضها الأهالي.
 - (١٣٥) المقيقي، م. ن. ص ١٧٨ (وثيقة رقم ١٦).
 - (١٣٦) م. ن. ص ١٨٠ ١٨١ (وثيقة رقم ١٨).
 - (١٢٧) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٦.
- (١٣٨) العقيقي، المصدر السايق، ص ١٩٠ (وليقة رقم ٢٨)، وقد ورد في الوثيقة منص مهم، هو التالي: ويتضني، أولاً، أن الأهالي يتفقون على رأي إن كان بانتخاب مأمورين من الفلاحين ومعهم ثالث براني كيوسف كرم أو غيره، وغب الاتفاق يقومون الإعراض بذلك...، (م. ن. ص. ن.) وقد فسرت «سميليا نسكايا» هذا النص بأن البطريرك اقترح على «المتمردين» انتخاب مأمورين من الفلاحين ومعهم ثالث براني، وذلك بدل ثلاثة مأمورين من أل الخازن، إلا أن طانيوس شاهين «أصر على انتخاب مأمور من الشدب، (سميليا نسكايا، المتحالف المتحالف من المنابع من المنابع من المنابع من المنابع من المنابع من المنابع من من المنابع من من المنابع، من ١٦٨)، أما مسمود ضاهر، (المرجع السابق، من ١٦٧) فقسر اللصن النص نقسه على أن اقتراح البطريرك كان ءأن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين؛ منهم واحد النص نقسة على أن اقتراح البطريك أن أن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين؛ منهم واحد المنابع المنابع أن اقتراح البطريك أن أن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين؛ منهم واحد اللص نقسة على أن اقتراح البطريك أن أن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين؛ منهم واحد اللسابق، من ١٨٠ إلى الإستاد نفسة من القلاحين، واستند، في ذلك، إلى الإستاد نفسة (المنقيق، من من ص ١٠٤).
 - (۱۳۹) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص٢١٧.

- (۱٤٠) م. ن. ص ۲۲۲.
 - (١٤١) م. ن. ص. ن.
- (١٤٢) المقيقي، المصدر السابق، ص ١٩٢ ١٩٥ (وثيقة رقم ٣٠).
- (١٤٢) م. ن. ص ١٩٤. والخلافين: مفردها ،خلقينة، وهي وعاء كبير يستخدم لطهي القمح.
- (۱٤٤) أنظر: العقيقـي، م. ن. ص ١٩٦ ١٩٧ (وثيقـة رقم ٣١) وص ١٩٧ ٢٠٠ (وثيقـة رقـم ٣٢).
 - (١٤٥) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٧٧.
 - (١٤٦) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٨٤ (وثيقة رقم ٢٢).
 - (١٤٧) م. ن. ص. ن.
 - (۱۱۸) م. ن. ص ۱۸۱ (وثیقة رقم ۱۹).
 - (١٤٩) م. ن. ص ١٨٢ (وثيقة رقم ١٩).
- (۱۵۰) كان هي كسروان، خلال هذه الفترة: ۲۶ ديراً تضم ٤٤٠ راهباً، وكان هي المتن المجاور: ۵۳ ديراً تضم ٤٠٧ رهبان (بتكوڤيتش، ك. م. لبنان واللبنانيون، ص ١٦٥ – ١٦٨).
 - (١٥١) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢١٦، وانظر: 57 93 Poujoulat, Op. cit., pp. 53 57
 - (١٥٢) الحتوني، المصدر السابق، ص ٣٤٥ ٣٥٠.
 - (١٥٣) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٢٠.
 - (١٥٤) م. ن. ص ٢٢٢.
 - (١٥٥) العقيقي، المرجع السابق، ص ٢١٤ ٢١٧ (وثيقة رقم ٤٧).
 - Tourna, Op. cit., T.1, pp. 271 272. (101)
 - Ibid, p. 272. (10Y)
 - (١٥٨) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (١٥٩) عين يوسف كرم فائمقاماً على فائمقامية النصارى بتاريخ ١ ٨ تشرين الثاني ١٨٦٠. واستعر في هذا المنصب حتى ٤ تعوز عام ١٨٦١، تاريخ تنصيب داود باشا كأول متصرف على جبل لبنان (296 - 294 - 709. Cit, T.1, pp. 294).
 - (١٦٠) العقيقي، المصدر السابق، ص ١٣٥.
 - (١٦١) م. ن.، ص. ن..

- (۱٦١) م. ن. ص ۲۱۸ ۲۲۰ وانظر: (Touma, Op., cit., p. 296).
 - Touma, Ibid. (177)
 - (١٦٣) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٨١.
 - Poujoulat, Op. cit., pp. 61 62. (\71)
 - Ibid, p. 62. (170)
- (١٦٦) حريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص ١٨٧ (عن أوراق حبيش. مخطوطة رقم ٢٤٢٤).
 - (١٦٧) م. ن. ص. ن.
 - (١٦٨) م. ن. ص ١٨٨.
 - (١٦٩) شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، ص ٦٨.
- (۱۷۰) م. ن. ص ٦٨ ٦٩، والأخويات: تشكيلات فلاحية قروية بدأها أهل جزين، حيث كانوا يسمون «شيخ شباب» على رأس مجموعة من شباب القرية، يقوم هو بتدريبهم، وكانت كل قرية تسمي على شبابها «شيخاً»، وعلى مشايخ القصبة «شيخ مشايخ». (أبو شقرا، العركات، ص ٢٠٢ - ١٠٤).
 - (۱۷۱) شراره، م. ن. ص ۱۷ (حاشية رقم ٥٦).
 - (۱۷۲) م. ن. ص ۷۳.
 - (۱۷۳) م. ن. ص ۷۳.
 - (١٧٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٠.
 - (١٧٥) م. ن. ص ١٤٣.
 - (١٧٦) م. ن. ص ١٦٥. (نقلاً عن أرشيف السفارة الروسية في القسطنطينية).
 - (١٧٧) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٦٥ ١٦٦، وانظر: Churchill, Op. cit., p. 85
- (۱۷۸) بازيلي، سوريا ولينان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ۲۹۱ ۲۹۲، وانظر: , الاستخداث (۱۷۸) . (انظر: , Op., cit, p. 85 Op., cit, p. 85، واللافت أن «بازيلي» يسمي «جمعيات الحرب الشعبية»، باسم «جمعيات العرام ة الشعبية»، كما هو وارد هي النص المعرّب أعلاه.
 - (١٧٩) أبو شقرا، الحركات، ص ٥٣ ٥٤.
 - (١٨٠) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٦٦ وانظر: Churchill, Op. cit., p. 90.

- (١٨١) شرارة، المرجع السابق، ص ٧٧.
- (١٨٢) العقيقي، المصدر السابق، ص ٧٧.
 - (۱۸۲) م. ن. ص ۷۸ ۷۹.
- (۱۸٤) شرارة، المرجع السابق، ص ۷۷ ۷۸. ویذکر ،شرارة، وکذلك ،دوماء ان أبو سمرا غانم شكل معجلساً عسكریاً بهتم بالتعبثة والتدریب والتنسیق، (شرارة، م. ن. ص ۱۷، حاشیة ۵. و Touma, Op., et. T.1, p. 183).
 - (١٨٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣١.
 - (۱۸٦) شرارة، م. ن. ص ۷۸، وسمیلیا نسکایا، م. ن. ص ۲۳۱.
 - (۱۸۷) سمیلیا نسکایا، م. ن. ص ۲۲۱.
 - Tourna, Op., cit. T.1, p. 262. (۱۸۸)
- (۱۸۹) شرارة، المرجع السابق، ص ۱۰۶ ۱۰۹، (مع بعض الاختلاف في تقسيم العلبقات وعددها).
 - (۱۹۰) شرارة، م. ن. ص ۱۰۷ ۱۰۸.

الفصل الثانى

الحرب الأهلية أو (حرب الستين) (١٨٦٠ – ١٨٦٠)

أولاً — العوامل التي أدّت إلى الحرب:

هل يمكن اعتبار الثورة الشعبية في كسروان، عام ١٨٥٨ – ١٨٦٠، سبباً من أسباب الحرب الأهلية في الشوف عام ١٨٦٠ – ١٨٦١؟

لقد أدّت ثورة الشلاحين في كسروان، إلى اهتزاز البنية الأساسية للإقطاع في هذه الإقطاعة، بعد أن طرد المشايخ الخازنيون من ديارهم وانتزعت منهم أملاكهم. كما أن هذه الثورة، التي بدأت في كسروان، أحدثت فقلة عميقاً لدى المقاطعجيين الدروز، فمدّوا يد العون والمساعدة للمقاطعجيين الموارنة، وقد جمعتهم «المصالح المشتركة»(١). ولم يكن ذلك دعماً لهؤلاء، بقدر ما كان خشية أولئك (المقاطعجيين الدروز) من أحداث مماثلة في مناطقهم.

كان المقاطعجيون الدروز أسياداً، في إقطاعاتهم المختلطة، على الفلاحين الموارنة والدروز معاً، وكان من الطبيعي أن يخشى أولئك المقاطعجيون من انتشار عدوى الثورة وانتقالها من الفلاحين الموارنة، في كسروان، إلى الفلاحين الموارنة والدروز في الشوف، فسعوا إلى وقف هذا المد الثوري المتحفز للانتقال، جنوباً، نحو العرين الدرزي المتحصن في جبل الشوف (أو جبل الدروز).

وكمادة كل البنى الفوقية التسلطية، فهي تتحالف دوماً، عندما يعيق بإحداها خطر ما، وإن تخاصمت قواعدها، ويكون تحالفها متيناً بقدر ما يكون الخطر الذي تواجهه جسيماً، لذا، فهي لا تتورع عن أن تستخدم كل الوسائل لدرء هذا الخطر، بل وأسوء هذه الوسائل، وهي: الطائفية، فتستثيرها لكي تحمي مرتكزاتها.

لذا، لا نشك اطلاقاً في أن الحرب الأهلية (الطائفية) التي اندلعت، في الشوف، عام ١٨٦٠، كانت، في أحد وجوهها، إحدى الوسائل التي توسلها الإقطاع بوجهيه، الماروني والدرزي، لرد أخطار الثورة الشعبية عنه، بحيث يتحول القتال من المستوى الأفقي، أي الطبقي، إلى المستوى الممودي، أي الطائفي، وبحيث أصبح اقتتالاً بين الطوائف، قاعدة وقيادات، بدلاً من أن يظل الفتالاً بين الشرائح الإجتماعية المتمايزة.

والذي لا يرقى إليه الشك، كذلك، هو أن عوامل عديدة دخلت على خطوط متعددة، في هذه الحرب، وأهمها: التدخل الأجنبي الأوروبي السافر، على مستوى القناصل والسفراء، والسلطة العثمانية الحاكمة، خصوصاً أن حروياً ثلاثاً، بين الدروز والموارنة، كانت قد سبقت هذه الحرب، في الشوف (أعوام 1۸۲0 و۱۸٤۲ و۱۸٤۵) مما جمل الجرح الطائفي، في هذه المنطقة، نازفاً باستمرار.

كان الموارنة، في المناطق المختلطة في قائمقامية الدروز، على تواصل مستمر مع أبناء ملتهم في كسروان، وكانوا، في الوقت نفسه، في صراع مستمر مع أبناء ملتهم في الشوف، وقد شجمت هزيمة المقاطعجيين الموارنة من مشايخ آل الخازن، أمام الفلاحين في كسروان، فلاحي المناطق المختلطة، من الموارنة، على التفكير في التصدي للمشايخ المقاطعجيين

الدروز والثورة عليهم، فبدأوا يسعون للحد من تسلط المقاطعجيين وللحصول على مكاسب وحقوق لم يكن من الممكن أن ينالوها قبل اندلاع ثورة كسروان، وهذا ما دفع أولئك المقاطعجيين، كما دفع مقاطعجيي كسروان، لبث روح التفرقة الطائفية وتغذية الأحقاد بين الفلاحين الموارنة ومشايخهم الدروز، يقول «العقيقي»: «ولم يزل البغض يتزايد بين المشايخ والأهالي، إلى أن وقعت الخلفة بين النصاري والدروز في ناحية بلاد الشوف، وسبب ذلك هو «ان البعض من أهل تلك الناحية (الشوف) راموا رفع المقاطعجية... وأخذوا في ابتداء الحركة المفسدة، ولكن مشايخ الدروز، أخذوا «يضطهدوا الأهالي... ويوقعوا الفتن بين الطايفتين» (٢). يضاف إلى ذلك ما تركه نظام «شكيب أفتدى، في المناطق المختلطة، من آثار سيئة في العلاقة بين المقاطعجيين وفلاحيهم، حيث فشل في تنظيم هذه الملاقة تنظيماً جيداً، فأضعف سلطة المقاطعجيين (الدروز) ولم يقدّم للفلاحين (الموارنة) مكاسب ذات قيمة (٦)، بينما ظلت العلاقة بين الفلاحين الدروز وأسيادهم وثيقة ومتينة. وكما لعب الإقطاع الماروني والدرزي دوراً في إعداد هذه الحرب وتغذية المشاعر الطائفية بين الدروز والموارنة، لإشعالها، فقد لعب الإكليروس الماروني دوراً مماثلاً. ويذكر الباحث الفرنسي «دومينيك شفالييه» أن أهم ما كان يشفل المطران «طوبيا عون» هو «محو آثار الدروز»(٤)، كما يذكر العقيقي أن المطران عون نفسه «شدُّد النصاري» وعرض قضيتهم «على القناصل»(٥). وفي مناقشة في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ آب ١٨٥٩، أعلن اللورد «بالمرستون» أن أسقف بيروت «المطران طوبيا عون» شكل «لحنة مارونية» برئاسته، وكانت مهمة هذه اللجنة السمى إلى وإثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة (1)الدروز عن البلاد مقابل ذلك، سرت شائعات في البلاد بأن السلطان أمر «خورشيد باشاء واليه ببيروت «باعدام المستحيين» و«باطلاق أبدى الأوباش، وذبح النصاري عن آخرهم»، وأن خورشيد بأشأ نقل هذا الأمر إلى الزعيم الدرزي «سعيد حنيلاط» وطلب اليه ايلاغ «الدروز والمسلمين» بأن عليهم «الفتك بالمسيحيين وقطع دابرهم»، كما انه «ألحُّ عليه أن يصدع بالأمر ويباشر المذابح»، وكان ذلك في نيسان عام ١٨٦٠(٧). وفي الشهر نفسه (نيسان)، كتب القنصل العام البريطاني في حلب إلى سفير بلاده في الآستانة (هنري بولفر) يخبره بأن مجهولين قاموا ليل ٢٤ الجاري بلصق اعلانات على أبواب المساجد في المدينة تحرّض المسلمين «على ذبح المسيحيين»، مما أثار ذعراً في نفوس مسيحيى المدينة (٨)، كما يخبره، في تقرير آخر بتاريخ أول أيار من العام نفسه (١٨٦٠) ان مسلمين تظاهروا، في انطاكيا، ودخلوا الكنائس وهزئوا بالمسيحيين «خلال إقامة الذبيعة الإلهية»، ويذكر أنه تمّ القبض «على عدة أشخاص» ويجرى تحقيق معهم «ربما آل إلى كشف جانب من الستار المسدل على هذه المسألة»(٩).

كشف «الستار المسدل على هذه المسألة»؟ هذا ما حاول الباحثون تعقيقه طوال قرن ونصف القرن من الزمن، وقد توصلوا إلى الكثير من الخيوط التي تؤدّي إلى اكتشاف الدور المهم الذي لمبه الأجانب وممهم العثمانيون، في هذه الحرب.

لقد بلغ التنافس بين الدولتين الكبريين، فرنسا وانكلترا، على اكتساب إحدى الطائفتين الرئيسيتين في الشوف وجبل لبنان، الدروز والموارنة، حداً جعل كلاً من هاتين الدولتين تجند كل طاقاتها لاجتداب إحدى تينك الطائفتين، ولو أدَّى ذلك إلى خرابهما معاً. ولم تكن الأحقاد الطائفية

وجراحها، التي خلفتها حروب الأربعينات، قد اندملت بعد، لذا كانت تعتبر إثارتها وتحريكها أسهل السبل وأيسرها للوصول إلى النتائج المبتغاة: السيطرة على أي من الطائفتين وتوجيهها حسب أهوائها ومصالحها. وهكذا لم يأل هناصل كل من الدولتين، ومبعوثوهما إلى الجبل، جهداً لتحريك هذه الأحقاد وإثارتها، فكان القنصل الإنكليزي العام ببيروت المستر «مور» ومعه الكولونيل متشارلز تشرشل» يحرضان الدوز، وكان القنصل الغرنسي الكونت «بنتيفوليو» وقبله «دي لسبس» يحرضان الموارنة، مستفيدين من الاثار التي خلفتها حروب الأربعينات، لدى الطائفتين، وساعين إلى خلق جو من الخوف والقلق لدى كل منهما تجاه الأخرى، إلى أن انفجر الصراع الدامى، من جديد عام ١٨٦٠.

وقد لمب الرحالة والقناصل، الفرنسيون والإنكليز. دوراً رئيسياً في إذكاء روح الفتنة من جهة، وفي توجيه الرأي العام الفرنسي والإنكليزي، وكذلك الرسمي، في كل من فرنسا وإنكلترا، من جهة أخرى، ففي يومياته عن رحلته إلى منطقة «جبل لبنان» التي زارها عام ١٨٦٠، يكتب الرحالة الفرنسي «بوجولا»، من «غزير» بتاريخ ٩ أيلول عام ١٨٦٠، محرّضاً المسيحيين على الدروز بقوله: «يجب، قبل كل شيء.... تطهير (جبل) لبنان من كل ما هو دريء، مردّداً مقولة ينسبها إلى المطران «نقولا مراد» وينقلها عن لسانه، وهي: «إما الدروز وإما الموارنة»، ويستطرد «بوجولا»: «لا هدوء ممكناً في الجبل ما دام هناك طائفتان، إحداهما في مواجهة الأخرى... ولن نحتار في اختيار أيهما نطرد» (١٠٠٠). وينسب «بوجولا» إلى «ماروني بيروتي» قولاً يفسر به نوايا المطران مراد، إذ يقول فيه: «يريد المطران مراد أن يقول، بكل بساطة، إنه يجب أن تقوم، في الجبل، إما حكومة درزية تسيطر على الوثنيين (يقصد الدروز)، وعلى المسيحيين، وفي ذلك دمار تام لهؤلاء... وإما حكومة مسيحية

تسيطر على الجميع، كما في عهد الأمير بشيره. إلا أن هذا والماروني البيروتي، يضيف، مستطرداً: ولا أحد يعلم بأن يطرد طائفة بكاملها من بلادها، فليس الشعب الدرزي هو سبب كل ويلات سوريا، بل كل الشر هو في زعماء هذه الطائفة،(١١).

ها، فكِّ الموادنة، حقاً، بطرد الدروز من الجبل، كما يرى «بوجولا»؟ ذلك ما يشير إليه العديد من الباحثين والدبلوماسيين الأجانب في ذلك العصر، ففي مناقشات لمجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ اب ١٨٦٠، ذكر «اللورد بالمرستون، أن القتال الجارى بين الموارنة والدروز في الشوف كان نتيجة «هجوم الأولين (الموارنة) على بعض قرى مأهولة بكلتا الطائفتين لطرد الدروز منها»، وأن لجنة (أو رابطة) مسيحية (مارونية) قد تأسّست في بيروت برئاسة مطرانها (طوبيا عون)، وقد سمت هذه اللجنة إلى وإثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة القصاء الدروز عن البلاد»(١٢)، كما أنها «انشغلت بتسمية شيوخ الشباب القادرين على حمل السلاح، وتأمين الذخيرة والسلاح للمحتاجين اليهاء من موارنة الحيل، وقد أحرت «مشتريات ضخمة» من الأسلحة في بيروت «طوال عام ١٨٥٩ وفي مطلع العام ١٨٦٠»، وكان الكهنة يقومون بتوزيع هذه الأسلحة على الأهلين، كما كان يقوم بتدريبهم على السلاح، في القرى، رجال متخصصون، أرسلوا خصيصاً، للقيام بهذه المهمة. وهكذا «بدأت مشاعر العداء لدى المسيحيين تزداد في الظهور أكثر فأكثر، ووصل الغليان، في القائمقاميتين، إلى أوجه». وفي المقابل أخذ الدروز يتسلحون، وقد حاول مشايخهم التفاوض مع المشايخ المسيحيين لتهدئة الأحوال بين الطائفتين، لأنهم يعلمون جيداً أن أية انتفاضة ضد إقطاعهم ستجعلهم «يخسرون كل شيء، ولن يربحوا شيئاً»، ولكن هؤلاء المشايخ لم يستجيبوا

للمرض الدرزي بذريعة أنهم لا يملكون أية سلطة على الفلاحين، وانه «لن يطرأ أي شيء جدّي في هذا المجال، لحاجتهم (أي الفلاحين) للقادة»^(١٢).

وفي دير القمر، البلدة التي كانت ملكاً لآل نكد من الدروز، وكان الموارنة فيها وأجراء لمشايخ بيت معن ومن عقبهم من أهل هذه الطائفة، حتى دبيت أبي نكد، استطاع الموارنة أن يمتلكوا البلدة بعد أن أثروا وأصبحوا أسيادها، وأصبح الدروز من والعطابين والخدامين، إلى أن أفرغت البلدة من الدروز بعد طردهم منها(١١).

وفي تقرير منه إلى الصدر الأعظم، حلل «خورشيد باشا»، الحاكم العام لبيروت، الوضع في الجيل من وجهة نظره هو (التي تعبر، بالتالي، عن وجهة النظر العثمانية)، فذكر أن الاضطرابات الحاصلة في الجبل هي «نتيجة حركة عامة قامت بقرار من الرؤساء الروحيين الموارنة وموافقة المطران طوبيا، ومشاركة اللجنة المسماة: اللجنة الوطنية، وأعضاؤها، جميعهم، من الموارنة. وهدف هذه اللجنة هو «تعكير العلاقات الجيدة القائمة بين السكان المسيحيين والدروز في مقاطعة المتن، في القائمقامية المسيحية، وكذلك في القائمقامية الدرزية»، وذلك «بإثارة الدروز ضد المسيحيين» عن طريق إدخال نحو «ألف إلى ألفين، من كسروان إلى إنطلياس الواقعة خارج كسروان وبمحاذاة فائمقامية الدروز (مما يشكل تهديداً مباشراً لهذه القائمقامية)، وبتدخل واضح من الرهبان لإثارة الشعب المسيحي في قائمقامية الدروز، بعد أن وعدوه بمساعدة من «البحرية الحربية الفرنسية»، وزيَّنوا له أن «قوَّة جيش عربستان قليلة الأهمية» وأن «الوقت قد حان للأمل بتدمير كامل للدروز»، مما جمل الأمير محمد ارسلان، قائمقام الدروز، قلقاً من أن «تتقدم الحشود المسيحية، التي خرجت من مقاطعاتها نحو فائمقاميته»، وعندها «سوف يكون الدروز مضطرين، إذا ما تقدم المسيحيون أكثر، إلى ملاقاتهم، حفاظاً على أنفسهم. وبناءً عليه، طلب الأمير محمد، من خورشيد باشا، تفريق هذه الحشود المسيحية. ويستطرد خورشيد باشا قائلاً: «أرسلت موفدين مهمتهم تفريق هذه العشود، وذلك لمنع حدوث أية اضطرابات، وطلبت ذلك من المطران (طوبيا) الذي أجابني بقوله إن هناك تقارير تشير إلى أن المسيحيين، في القائمقامية الدرزية، يعيشون كمحاصرين، وان هدف هذه الحركة ليس سوى تحرير اخوان في الدين من العبودية، وان نداءات قد أطلقت في كل البلاد، تدعو الموارنة للإنضمام إلى هذه الحركة. وقد أبى المطران المذكور تفريق تلك الحشود، بل إن جماعته رفعوا السلاح في وجه موفدي من المسلمين، (١٥).

ويتبادر إلى الذهن السؤال التالي:

هل فكر الموارنة حقاً بإقامة دولة مسيحية، تابعة لفرنسا، أو «تيوقر اطية» شبيهة بالفاتيكان، يحكمها الإكليروس؟ لا شك في أن من يتابع اهتمام فرنسا بموارنة الجبل وسعيها الحثيث لإعادة الشهابيين الموارنة إلى حكمه، في ذلك بعورن الجبن له بوضوح، أنها كانت تطمع فعلاً، إلى إقامة «كيان مسيحي ما» ليرتبط بها مباشرة (١٦٠). يقول «دي لسبس» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إن «البطاركة والمطارنة والأمراء والمشايخ يرون، في خلع الأمير المسيحي الكبير، خراب ديانتهم، وتدمير البنية المستقلة التي يدينون بها إلى تدخل الدول الخمس الكبري، (١٧٠)، وقد سبق أن ذكرنا أن الإكليروس الماروني كان يطمح إلى القيام بدور سياسي في الجبل بحيث يتمكن من أن «يسيطر على الوضع ويحل الأريستوقراطية، ويدير شؤون البلاء، (١٨)، بل إنه كان يطمح إلى إقامة كيان سياسي رئيسه البطريرك وحكومته من رجال الإكليروس الماروني نفسه (١٠).

الا أننا لا يمكن أن نحمًا الموارنة، فقط، مسؤولية تدهور الأوضاع في الشوف، بل إن الدروز يتحمّلون بدورهم، المسؤولية نفسها، ذلك انهم ذوو باع طويل في استتارة الموارنة وتوريطهم في الحروب المتتابعة التي جرت خلال الأربعينات وكذلك، في الحرب الأخيرة التي جرت عام ١٨٦٠. ففي رسالة من المطران عبدالله البستاني، رئيس أساقفة صيدا، إلى نساء فرنسا، بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٨٤٦، يصف المطران الماروني الشقاء الذي أحاط بالموارنة من جرًّاء «الفظائم التي أرهقنا بها الدروز وخلافهم من غير المؤمنين، نحن وسائر كاثوليك سورياء(٢٠)، كما يصف ما لحق به، شخصياً، من اعتداء اضطره «إلى الفرار، وليس على سوى الثياب التي تستر جسمي»، وما لحق بعائلته كذلك، حيث قتل «الدروز» منها «مايتي عضو... خلا الذين ماتوا من الشقاء»، ثم يصف ما هدم، في أبرشيته، من كنائس وأديرة ومدارس، وما ذبح من كهنة ورهبان. وينهى المطران البستاني رسالته هذه إلى «نساء فرنسا النبيلات، أن «تتحنن علينا، وتعملن على إعادة أميرنا وأسرته البنا، وتساعدننا بكل ما لديكن من وسائل، لإنالتنا بفيتنا»(٢١).

إعادة أميرنا؟ هل تكون هي المسألة؟

هي أي حال، لم تكن الحروب التي جرت بين الدروز والموارنة سجالاً بين الطائفتين فقط، بل تعدتهما إلى مشاركة همّالة من قبل الفرنسيين والإنكليز، خصوصاً عن طريق الدسائس والمؤامرات، وتزويد الفريقين بالسلاح.

كانت فرنسا ترغب في أن يكون لها رأس جسر في المشرق العربي، فاختارت جبل لبنان، والطائفة المارونية فيه بالذات، لكي تكون رأس هذا الجسر، ورغبت إنكلترا بما رغبت به فرنسا، فاختارت الشوف، والطائفة الدرزية كذلك. وكانت الطائفتان تجتمعان في الشوف وامتداده شمالاً، فكان

التواصل بين الطائفتين، يومياً، ومن خلال التعايش، فالاحتكاك فاختلاف المصالح فالعروب، وهكذا أصبحت الدولتان الكبريان، فرنسا وإنكلترا، على تواصل مستمر، بل واحتكاك، بواسطة هاتين الطائفتين. وكانت الأرض خصبة للمناورات والدسائس والمؤامرات، وكانت الطائفتان، المارونية والدرزية، هما اللتان تدفعان الثمن الباهط لكل ذلك.

يرى «أبو شترا» في كتابه «الحركات في لبنان» أن فرنسا بلفت، في عهد امبراطورها نابليون الثالث، مجداً رفيعاً، وأن هذا الامبراطور توجّه، في أطماعه، نحو جبل لبنان، بقصد «ضمه إلى ملكه»، وقد جذبه إلى ذلك وجود «الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الفرنسية»، فأخذت فرنسا تبث «روح الشقاق والنزاع بين سكان الجبل، بغية نشوب «حرب ضروس بين الدروز والنصارى، سبيلا إلى احتلال (جبل) لبنان ووضع سيطرتهم بين الدروز والنصارى، سبيلا إلى احتلال (جبل) لبنان ووضع سيطرتهم وتختصهم بالنعم، حتى نالت نتتهم وأكدوا لها «تعلقهم بالعرش العثماني». وهكذا ظلت «المنافسة بين الطائفتين المذكورتين تتعاظم، وأسباب المباينة شقرا» المبادرة بالقتال إلى الموارنة الذين «قدحوها شرارة، فكانت شرارات شطايرن في ساثر الأنحاء، فأبلين معظم الجبل بنيران الحروب الأهلية، (٢٠).

هل كانت فرنسا طامعة حقاً، باحتلال جبل لبنان وضمه إلى أملاكها، كما يرى أبو شقرا؟ وهل انه، لأجل ذلك، كانت حملتها إلى سوريا، وإلى جبل لبنان بالذات، عام ١٨٦٠؟ نشك في ذلك، وإن كنا واثقين أنها كانت تطمح إلى الحفاظ على تحالفها المتين مع الموارنة باعتبارهم «فرنسيين»، كما كان يحلو للكثيرين منهم أن يدّعي ويزعم.

وكان المثمانيون، أصحاب السلطة في بلادنا يومذاك، يتفرّجون على هذا الصراع، بين الدولتين الكبيرتين، ثم بين الطائفتين الرئيسيتين، ويتصرفون، إزاءه، وفقاً للقواعد التائية:

 ١ - لا بد من مجاراة هاتين الدولتين اللتين أسهمتا، إلى حد كبير، في أسقاط نظام ابراهيم باشا في بلاد الشام، وإعادة السلطة العثمانية إلى هذه البلاد.

٢ - في الوقت نفسه، لا بد من الإعتراف بأن السلطة المركزية، في الأستانة، عاجزة عن التأثير على أي من هاتين الدولتين أو إيقافها عند حد معين من التصرف (الذي كاد أن يكون مقلقاً) في الجبل.

٣ - طفى، لدى الطائفتين المتصارعتين، شعور بعجز السلطة المركزية (المشمانية) عن إدارة شؤون البلاد ووضع حد للتدخل الدولي (الفرنسي والإنكليزي خصوصاً) في هذه الشؤون، لذا، أضحت كل من هاتين الطائفتين تحتمي وتستظل بالدولة الحامية أو الداعمة لها.

٤ - كانت السلطنة ميّالة، بل وتوّاقة، إلى الحد من امتيازات الموارنة في جبل لبنان، بل وانتزاعها كلها، وبما أنه لم يكن بإمكان سلطاتها المحلية أن يتدخل مباشرة في هذا الشأن، فإنها، أي هذه السلطات، تفاضت عن تصرف الموظفين الأتراك الذين كانوا يظهرون ميلاً إلى الدروز وتماطفاً معهم، بل إنها كانت، في أعماقها، تبارك هذا التصرف، وذلك بسبب اقتناعها بأن الامتيازات

التي أعطيت لموارنة الجبل رمتهم في أحضان فرنسا بدلاً من أن تقرّبهم من السلطنة، وذلك بدافع طائفي بحت.

٥ – يذكر «برانت» قتصل فرنسا العام بدمشق، نقلاً عن واليها أحمد باشا، قوله: «في سوريا آفتان هما: المسيحيون والدروز، فكلما ذبح أحدهما الآخر استفاد الباب العالي، (٢٣٠). ربما كان هذا القول صحيحاً، إلا أن الصحيح، في كل حال، هو أن حال الفوضى في الجبل، بين الدروز والموارنة، أعطت الفرنسيين والإنكليز ذريعة للعمل، بشكل مكشوف، لمصلحة الطائفة التي يتولون حمايتها، وأعطت العشانيين ذريعة لمطالبة كل الفرقاء، المتحاربين والمتدخلين، على حدِّ سواء، بأفساح المجال للدولة لكي تحكم، إلا أن تجربتها هذه باءت بالفشل، إذ إن حرب عام ١٨٦٠ أقصت السلطنة، بشكل يكاد نهائياً، عن حكم الجبل، وذلك بقيام نظام جديد فرضته الدول الكبرى على السلطنة، بدلًا من السلطنة، بدلًا من السلطنة، بدلًا من السلطنة، بدلًا من نظام القائمةاميتين، وهو ما سمي بنظام «المتصرفية».

ولكن، كيف ينظر كل من الأتراك والفرنسيين إلى هذه الحرب، وعلى من تقع مسؤولية إيقاد نارها، في نظرهم؟ حول هذه المسألة، كتب «المركيز دي لاقاليت» سفير فرنسا في الأستانة، إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ حزيران ١٨٦٠، تقريراً جاء فيه:

"وفقاً للتقارير التركية، فإن الموارنة هم المعتدون، ذلك انهم حُرّضوا على القتال من قبل بطريركهم ومشايخهم الذين وجدوا الفرصة مناسبة للتحرك ضد الباب العالي... وبعكس ذلك، ووفقاً لرأي «بنتيفوليو» (قنصل فرنسا العام ببيروت)، فإن سلوك الموظفين الأتراك كان باطلاً وعديم التبصر، كما أن التحركات العسكرية لعاكم بيروت كانت بلا معنى... ووفقاً لرأي وكيل القنصلية الفرنسية بدمشق... فإن العشير العسكري أحمد باشا،

وهو الآن مستقيل، استُخدم، بفعالية، في إدارة الحركات وإعداد النصر للدون(٢٤).

ثانياً – بداية الحرب:

سبق انفجار الوضع في البلاد استعداد للقتال من قبل الطائفتين، فبينما كانت «لجنة بيروت المارونية» برئاسة المطران طوبيا عون، تجيّش مشاعر الموارنة للقتال وتجهزهم بالأسلحة والدخائر اللازمة، وهي أوروبية المصدر، كما أعلن «اللورد بالمرستون» في مجلس العموم البريطاني (٢٠٠)، ورغم أن «بالمرستون» تجنّب، في خطابه هذا، اتهام أي من الدول الأوروبية، بالإسم، في تزويد الموارنة بالسلاح، فإن أصابع الإتهام كانت موجّهة، في الحقيقة، إلى هرنسا، خصوصاً أن «بالمرستون»، نفسه، كان يعرف، تماماً، الملاقة الوطيدة بين فرنسا والموارنة، وانها، أي فرنسا، أرسلت إليهم، خلال الأربعينات، عدّة شحنات من الأسلحة، وان «يوسف كرم قد اشترى بنادق من مرسيليا» (٢٠٠). لذا، لم يكن لدى الحكومة البريطانية أدنى شك في أن فرنسا «هي التي أرسلت الأسلحة إلى (الموارنة في جبل) لبنان عام ١٨٦٠ (٢٠٠).

مقابل ذلك، كانت انكلترا تحرّض الدروز على القتال وتجهزهم بالأسلحة والنخائر اللازمة، حتى أن قتصلها العام ببيروت المستر «مور» كان يوجّه قادة الدروز وزعماءهم، كما كان الكولونيل «تشرشل» يساعدهم في وصع الخطط، الحربية(۲۸).

وتختلف روايات الدروز عن روايات النصارى في تعليل أحداث هذه الحرب وسرد وقائعها ومجرياتها، وتحديد المحركين لها والبادئين بإشعال نارها، كما أنه لا يمكن الاعتماد، بصورة كلية، على روايات «مشاهدي العيان»، الأجانب أو المحليين، الذين كانوا ينحازون، بصورة أو بأخرى، لأي من الفريقين المتنازعين، مما يجعل الباحث الرصين في شك من تلك الروايات، على اختلافها، كما يجعله يتوخّى الحذر، كل الحذر، في نقل تفاصيل وقائع تلك الأحداث، ويدفعه إلى التوقف، طويلاً، عند كل مصدر لهذه الأحداث، مع توخّي الدقة في البحث والتدفيق والتحليل والمناقشة، وهذا ما سوف نعتمده في محاولتنا هذه لتأريخ أهم أحداث الحرب التي نحن بصددها.

بين أيدينا عدّة مصادر تروي أحداث هذه العرب ووقائمها، وأهم هذه المصادر:

- تقارير القناصل والمعتمدين الأوروبيين في بيروت، وأهمها: تقارير قنصلي إنكلترا وفرنسا.
 - مراسلات وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بأحداث هذه الحرب.
- مذكرات بعض الرحّالة الأجانب أمثال: ادوارز وبوجولا وروشمنتيكس
 (مذكرات الجنرال ديكرو) ولونورمان.
- مذكرات بعض «مشاهدي العيان» المحليين أمثال: العقيقي ومشاقة وأبو شقرا وصاحب كتاب «حسر اللثام».

وسوف نحاول تأريخ هذه الأحداث من خلال تلك المصادر وغيرها من المراجع التي نرى فائدة في اعتمادها.

بدأت ندر العرب يوم الخامس عشر من آب عام ۱۸۵۹ (۲۹) عندما جرت، في بيت مري، بالمتن، مشاجرة بين درزي ونصراني من البلدة نفسها (۳۰)، وقد أدّت هذه المشاجرة إلى مشاجرة أوسع بين أهليهما، ثم بين الدروز والنصارى في البلدة نفسها، ثم بين الدروز والنصارى في القرى المجاورة، مما أدّى إلى وقوع عشرين فتيلاً من الدروز وتسعة فتلى من النصارى «عدا الجرحى من الطوفين»^(٢١).

بعد هذه الحادثة، تكرّرت المناوشات بين الطائفتين، مما زاد من تلبد الأجواء بينهما إلى درجة أن الاعتقاد كان سائداً، في دواثر القنصلية الروسية بييروت، والسفارة الروسية في القسطنطينية، ان «الحرب الأهلية سوف تندلع، في الجبل، بعد جمع المحصول» (٢٦)، أي خلال صيف العام ١٨٦٠، كما إن القنصل الفرنسي العام بييروت «دي لسبس» تنبأ، في كانون الأول عام ١٨٥٩، وفي مجال حديثه عن خلفه في القنصلية «الكونت بنتيفوليو» بأنه «خلال سنة شهور، سوف يفرق (جبل) لبنان بالنار والدماء، وسيسهم «بنتيفولي»، بذلك» (٣٦).

وما لبث الصراع أن تفجّر، بشكل جدّي، بين الدروز والموارنة، في إقطاعة جزين، التابعة للشيخ سعيد جنبلاط، إذ إنه، بتاريخ ١٤ أيار (١٨٦٠) والأيام التي تلت، قتل درزيان وجرح ثالث من «المماصر» على طريق جزين صيدا، كما قتل ثلاثة مسيحيين من «قيتوله» على طريق الكحلونية - دير القمر (٢١)، وإذ كان المقاطعجيون الدروز قد قرّروا تأجيل الممركة الحقيقية لفترة من الزمن بسبب انشغالهم بجني موسم الحرير (جمع الشرائق) لفترة من الزمن بسبب انشغالهم بجني موسم الحرير (جمع الشرائق) لتأجيلها، لذا، فإنهم رفضوا أية تسوية مع الدروز، بل إنهم صعّدوا الموقف «بضغط من أبي سمرا غانم»، وطردوا مبعوثي «الشيخ سعيد جنبلاط» الذي كان قد أرسلهم للتهدئة، وتداعوا لحمل السلاح بتوجيه من «الرابطة المسيحية» أو «لجنة بيروت» وتحريض منها(٢٠). ويذكر «ادوارز» أن أهالي «قيتوله» الذين سقط منهم ضحايا، في هذه الحادثة، أخذوا يطلقون أغاني

الحرب، ثم «تركوا أعمالهم في الحقول، وبدأوا يستعدون للقتال بتظاهرات عسكرية،(٢٦).

ويذكر «المستر مور» القنصل الإنكليزي العام ببيروت، في رسالة منه إلى «السير بولقر» سفير انكلترا في الآستانة، بتاريخ ١٨ أيار (١٨٦٠) أنه «منز يومين» قتل الدروز أربعة من المسيحيين بينهم «كاهن ماروني» بينما كان هؤلاء منتقلين «من دير القمر إلى جزين»، وقيل إن عدد القتلي كان تسعة (٢٧). كما يذكر «مشاقة» أنه في نيسان من العام ١٨٦٠ صدر أمر سلطاني بقتل جميع المسيحيين في جبل لبنان، وأن هذا الأمر قد أبلغ إلى سعيد بك جنبلاط الذي عمَّمه على الدروز الذين تحرَّكوا، فوراً، لتنفيذه، فقتلوا «بضعة عشر شخصًاً من النصاري في الطرقات»، ثم قصدوا «دير عميّق» «حيث فتلوا رئيسه، وهو على فراشه، وبضعة من خدام الدير، ونهبوه»(٢٨). إلا أنه، مع شكنا في صدور أمر سلطاني كذلك الذي تحدث عنه مشاقة، نظل نتساءل عما إذا كانت الحادثة التي تحدّث عنها كل من «ادوارز» و«لونورمان» والمائدة لمقتل دروز من «المعاصر» ومسيحيين من «فيتوله» هي نفسها هذه التي تحدث عنها «مور» و«مشاقة»، بل إننا نرجح ذلك، إذ إن روايات الرواة الأربعة للأحداث تدل على أنها قد جرت في القترة نفسها (بين ١٤ و١٦ أيار) وفي الأمكنة نفسها (في اقليمي جزين والشوف، بين قبتوله والمعاصر ودير القمر وعمِّيق)، ويروى «أيو شقرا» أحداث جزين وعميق بشكل مختلف تماماً، فيذكر ما كان بعانيه الدروز من إهانة وتحقير من «أرذال جزين» إن هم مرّوا في منطقتهم، كما أن أهل دير. القمر صاروا «يتفننون في سوء معاملة من رأوه من الدروز منفرداً»، ثم يروى حادثة مقتل «مكاريين درزيين» كانا نائمين في «خان الوروار»، إذ دخل عليهما مسيحيان فقتلاهما طعناً بالخناجر، وأراد أهل القتيلين الدرزيين الانتقام اقتيليهما فقتلوا رجلين من «قيتوله» وقطموا أذني ثالث، عندها قرّر مسيعيو واقليم جزين» الانتقام فكمنوا «لثلاثة مكاريين ضعفاء فقراء من معاصر الفخار يسوقون حميرهم» فقتلوا اثنين منهم وقطعوا أذني الثالث، مما أهاج أهل القتلى الدروز فممدوا، بدورهم، إلى حشد قواتهم وقرّروا الهجوم على «اظهم جزين»، وصادف مرور أربعة مسيعيين (بينهم خوري) عائدين من بيت الدين إلى اقليم جزين على طريق «الكعلونية»، فقبض الدروز على ثلاثة منهم، بيشهم الخوري، وقتلوهم بينما قرّ الرابع (٢٦). أما قضية مقتل «رئيس دير بيشهم فإن «أبو شقرا» ينفي تهمة قتله عن الدروز، بل ينسبها إلى ثلاثة من «بريح» قتلوه بهدف السرقة وبتحريض من راهب آخر زميل له في الدير يدعى «متى»، وإن ذلك ثابت بشهادة «الخوري أبوب خادم كنيسة المحاربية» (٤٠).

ثالثاً – أحداث الحرب:

وتتالت الأحداث بعد ذلك:

- بتاريخ ٢١ أيار، قتل مسلم من قرية «البرجين» بالشوف على يد «ضاهر ناصيف»، وهو زعيم مسيحي «قاد فرقة مسلحة وأعلن الحرب على الدروز»، وكان قد حشد مقاتلين في البلدة نفسها» (١٤). وفي اليوم نفسه، قامت فرقة من الخيالة المسيحيين، من أهالي زحلة، بالتمركز في قب الياس، وأخذت تهاجم الرعاة الدروز (والمسلمين) وتصادر قطعانهم (١٤).
- وبتاريخ ٢٥ أيار، وقعت حادثة بين الدروز والموارنة، عند نهر الكلب، بالقرب من بيروت، ذهب ضحيتها فتيل درزي وجريحان، توفي احدهما في اليوم التالي، متأثراً بجراحه، كما جرح مسيحيان (٢٠٠)، وفي اليوم التالي، فتل

مسيعي بالقرب من دير القمر، وقد قتله أهل القتيل الدرزي في الحادثة السابقة، انتقاماً، مما أثار أهالي دير القمر، فهاجموا منزلاً درزياً في «كفرفاقود» وقتلوا صاحبه (¹¹⁾. وبدأت حدّة الحرب تتفاقم، من المسيحيين، كما من الدروز.

ويذكر «مور» في رسالة منه إلى «بولقر» بتاريخ ٣١ أيار (١٨٦٠) أن
«الحرب الأهلية في (جبل) لبنان تزداد اضطراماً»، وأن القتال بدأ «بعد ظهر
٢١ الجاري، بهجوم فريق من مسيحيي المتن على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه
٢١ الجاري، بهجوم فريق من مسيحيي المتن على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه
المختلطة السكان، وهم طردوا منها سكانها الدروز. أما الدروز فأغاروا على قرية
بيت مري وحرقوا دار الأمير، وفي اليوم التالي أضرموا النار في عدّة قرى من
المتن وفي سهل بيروت، (١٠٠٠). ثم أردف «مور» هذه الرسالة برسالة أخرى، في
التاريخ نفسه، إلى «بولقر»، ذكر له فيها أن المسيحيين هزموا في معركة المتن
موتشنتوا في كل ناحية»، وأضرم الدروز النار «في القرى المسيحية التي لم
تحرق بعده (١٠٠٠).

وفي التاريخ نفسه (٢١ أيار)، كتب «الكونت بنتيقوليو» القنصل العام الفرنسي ببيروت، إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، رسالة مقتضبة جاء فيها: «إندلمت الحرب الأهلية، فالمسيحيون والدروز يتقاتلون منذ ثلاثة أيام، والحاكم المحلي، رغم الدعوات الملحة التي أطلقها القناصل تجاهه، لم يتخذ أي تدبير فمّال لمنع القتال، ويتمذر عليّ، في الوقت الحاضر، إعطاء تفاصيل دقيقة عن هذه الحرب، لأن الأنباء التي تصلنا متضاربة تماماً»(٤٠٠).

وفي رسالة منه إلى «بولقر» بتاريخ ١ حزيران (١٨٦٠)، تحدث «مور» عن زيارة قام بها قناصل كل من فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وانكلترا إلى «خورشيد باشا» لكي «يعرضوا عليه مساعدتهم والعمل معاً لإيقاف رحى القتل وتخريب الأملاك في (جبل) لبنان»، وقد انحى الباشا العثماني باللأثمة على المعطران طوبيا عون ولجنة بيروت» واتهمهما بأنهما «مثيرا الفتنة وأول النافخين في بوقها»، ووعد ببذل أقصى جهده «لإيقاف رحى الحرب»، بينما وعد القناصل بأن يكلموا المطران عون «ومن يلقونه من أعضاء اللجنة» في الأمر «ويحدرونهم من شر مفبة أعمالهم»، ويذكر «مور» أنه تحدث مع المطران طوبيا عون، ومع «أحد أعضاء اللجنة»، بالأمر، إلا أنهما «ادّعيا البراءة»، مع وعد من المطران عون بالسمي لأن يحمل المسيحيين «على التزام جانب السكينة» (۱۸).

ولم تخرج رسالة «بنتيقوليو» التي كتبها إلى «توقنيل» بتاريخ ٣ حزيران عن هذا المضمون، إذ إنه كتب يقول: «تطورت الحرب (بين الدروز والمسيحيين) بشكل هائل، خلال ثلاثة أيام، ولم تعمل الحكومة المحلية لمنع المآسي الناتجة عن الوضع الحاضر، إلا بشكل ضعيف، وذلك إما بسبب عجزها، أو بسوء نية منها. وحتى الساعة، أحرقت نحو ثلاثين، إلى أربعين، قرية لكلا الفريقين». ويستطرد، في مكان آخر من الرسالة: «الدروز يحاصرون دير القمر بعد أن اطمأنوا لوضعهم في المناطق المختلطة، وأصبحوا يستطيعون، منذ الآن، حشد كل قواتهم ضد هذه المدينة، وضد زحلة، المدينتين الحصينتين، (٤٩).

ويدأت وساطات فناصل الدول الكبرى لوقف الحرب، فاجتمع فناصل كل من فرنسا وانكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا، وقصدوا «خورشيد باشا، ليطالبوه «باتخاذ التدابير الضرورية لإحلال السلام، ووقف المذابع وأعمال الحرق والنهب» (٥٠)، وكان جواب الوالي العثماني على طلب القناصل «أن السوء يأتي من بيروت، حيث تقوم لجنة مارونية بإثارة الناس للحرب»، وأن هذه اللجنة «مؤلفة، في معظمها، من أناس محميين» (من بعض القناصل)، وعندها، أعلن

القناصل أمام الوالي بأنهم يرفعون «كل حق بالحماية عن هؤلاء الأشخاص» الذين «يسببون هذه الماسي»، ووعدوا خورشيد باشا بأن يستخدموا كل نفوذهم «ليس فقط لأجل حل هذه اللجنة، ولكن، أيضاً، لكي يضمنوا عدم استمرار المسيحيين في إثارة المداوات»، على أن يتكفل الوالي، من جانبه «بأن يستخدم كل نفوذه المعهود، تجاه الدروز، لكي يوقفوا أعمالهم التخريبية».

ووعد «الباشا» بذلك، إلا أن دير القمر ظلت محاصرة، واتصل مبعوثون منها بالقناصل يشكون إليهم افتقار أهالي البلدة المحاصّرين للمؤن، وان نحو «عشرة الاف من أهلها مهدّدون بالموت جوعاً»((٥).

وبدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وعاد القناصل يسمون، من جديد، لوقف تدهور الوضع وامتناع الفريقين عن الاستمرار في المواجهة (⁰⁷). ويرى الدكتور عادل اسماعيل ان الحكومة المثمانية كانت «عاجزة عن فعل أقل ما يمكن من الخير أو أن تقدم أقل ما يمكن من تخفيف لكل هذه الآلام، (⁰⁷⁾، إلا أن ذلك يظل بحاجة إلى إثبات.

وتحرّك خورشيد باشا، بعد ذلك، بناءً لطلب القناصل، وسار بغرقة من الجيش إلى «المديرج» حيث استطاع فرض «سلام» على المتعاربين، على أن «ينسحب الدروز إلى مناطقهم، ويبقى المسيحيون ضمن حدود مناطقهم وتنظل طريق دمشق حرّة، وأن تسيّر قوة كافية لمنع أي صدام بين المتخاصمين، (٤٥).

في هذه الأنتاء، كانت فرقة من المقاتلين المسيحيين، بقيادة طانيوس شاهين، قد وصلت إلى المتن (في ٢٨ أيار)، ولكنها لم تتمكن من التقدم نحو دير القمر لفك الحصار عنها، بسبب وجود الجيش العثماني على الحدود الفاصلة بين القائمقاميتين (طريق بيروت -دمشق)(٥٥).

إلا أن التدابير التي ادّعت السلطات العثمانية اتخاذها لمنع القتال بين الطائفتين لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية، فقد ظل الدروز يحاصرون دير القمر ويشدّدون الخناق عليها، حتى أمسى أهلها، «في أشد حالات ضيق الميش»، كما ان الأخبار التي كانت ترد من «مواقع القتال» لم تكن تبشر «بانقطاع الحرب»، كما قال «موره في رسالته إلى «بولشر» بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠.

أخذ الدروز يشدّدون الحصار على دير القمر، فهاجموها (في ا حزيران) وحاولوا اختراق دفاعاتها من جهات مختلفة، ودار بين الفريقين فتال شديّد أدّى إلى إحراق بعض ضواحي المدينة التي أصبحت ،في خطر دائم»، حتى أن أهلها ،عرضوا أن يستسلمواء مشترطين أن ،توقى حياتهم، ولكن الدروز رفضوا إجابتهم إلى ذلك، وكان في المدينة حامية تركية لم تلبث، عند بدء الفتال، أن احتمت في ثكنتها ،بالقصر، ورفضت أن تتدخل(٧٠).

ويتحدث القنصل الإنكليزي «مور» عن مقابلة القناصل الأوروبيين الخمسة إلى «خورشيد باشا» إثر حصار دير القمر سعياً لفك الحصار عنها (وهي المقابلة التي تحدث عنها بنتيغوليو)، وكان «مور» عميد هؤلاء القناصل، فتحدث أمامه باسمهم، وأخبر «خورشيد باشا» المجتمعين أنه علم بحصار الدروز للبلدة ومهاجمتهم لها، وأنهم خسروا، هي ذلك، الهجوم، عدداً كبيراً من القتلى، وأنه أرسل «مهرداره» للتدخل بين الفريقين وهو بانتظار النتائج، وحضر هذا اللقاء «طاهر باشا» قائد جند الوالي الذي تردّد في النهاب لنجدة دير القمر مدّعياً أنه يخشى فلتان الأمن ببيروت إن هو تركها مع جنده، إلا أنه، بعد تشاور منفرد بين الوالي وقائده، أبدى «طاهر باشا» استعداده للذهاب إلى دير القمر لوقف القتال و«حقن الدماء». في المقابل، طالب «خورشيد باشا»

القناصل أمام الوالي بأنهم يرفعون «كل حق بالحماية عن هؤلاء الأشخاص» الذين «يسببون هذه المآسي»، ووعدوا خورشيد باشا بأن يستخدموا كل نفوذهم «ليس فقط لأجل حلّ هذه اللجنة، ولكن، أيضاً، لكي يضمنوا عدم استمرار المسيحيين في إثارة المداوات»، على أن يتكفل الوالي، من جانبه «بأن يستخدم كل نفوذه المعهود، تجاه الدروز، لكي يوقفوا أعمالهم التخريبية».

ووعد «الباشا» بذلك، إلا أن دير القمر ظلت محاصرة، واتصل مبعوثون منها بالقناصل يشكون إليهم افتقار أهالي البلدة المحاصرين للمؤن، وان نحو «عشرة الاف من أهلها مهدّدون بالموت جوعاً»(١٥٠).

وبدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وعاد القناصل يسعون، من جديد، لوقف تدهور الوضع وامتناع الفريقين عن الاستمرار في المواجهة (^{ce)}، ويرى الدكتور عادل اسماعيل ان الحكومة العثمانية كانت عاجزة عن فعل أقل ما يمكن من الخير أو أن تقدم أقل ما يمكن من تخفيف لكل هذه الآلام، (^{ce)}، إلا أن يظل بحاجة إلى إثبات.

وتحرّك خورشيد باشا، بعد ذلك، بناء لطلب القناصل، وسار بغرقة من الجيش إلى «المديرج» حيث استطاع فرض «سلام» على المتعاربين، على أن «ينسحب الدروز إلى مناطقهم، ويبقى المسيحيون ضمن حدود مناطقهم وتشل طريق دمشق حرّة، وأن تسيّر قوة كافية لمنع أي صدام بين المتخاصمين» (١٠٥).

في هذه الأثناء، كانت فرقة من المقاتلين المسيحيين، بقيادة طانيوس شاهين، قد وصلت إلى المتن (في ٢٨ أيار)، ولكنها لم تتمكن من التقدم نحو دير القمر لفك الحصار عنها، بسبب وجود الجيش العثماني على الحدود الفاصلة بين القائمةاميتين (طريق بيروت -دمشق)(٥٠).

إلا أن التدابير التي ادَّعت السلطات العثمانية اتخاذها لمنع القتال بين الطائفتين لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية، فقد ظل الدروز يحاصرون دير القمر ويشدَّدون الخناق عليها، حتى أمسى أهلها، وهي أشد حالات ضيق الميش، كما ان الأخبار التي كانت ترد من «مواقع القتال، لم تكن تبشر «بانقطاع الحرب»، كما قال «موره في رسالته إلى «بولشر» بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠.

أخذ الدروز يشدّدون الحصار على دير القمر، فهاجموها (في ا حزيران) وحاولوا اختراق دفاعاتها من جهات مختلفة، ودار بين الفريقين قتال شدّيّدُ أدّى إلى إحراق بعض ضواحي المدينة التي أصبحت «في خطر دائم»، حتى أن أهلها «عرضوا أن يستسلموا» مشترطين أن «توقى حياتهم» ولكن الدروز رفضوا إجابتهم إلى ذلك، وكان في المدينة حامية تركية لم تلبث، عند بدء القتال، أن احتمت في ثكنتها «بالقصر» ورفضت أن تتدخل(٧٠).

ويتحدث القنصل الإنكليزي «موره عن مقابلة القناصل الأوروبيين الخمسة إلى «خورشيد باشاء إثر حصار دير القمر سعياً لفك العصار عنها (وغي المقابلة التي تعدث عنها بنتيقوليو)، وكان «موره عميد هؤلاء القناصل، وتعدث أمامه باسمهم، وأخير «خورشيد باشا» المجتمعين أنه علم بحصار الدروز للبلدة ومهاجمتهم لها، وأنهم خسروا، في ذلك، الهجوم، عدداً كبيراً من القتلى، وأنه أرسل «مهرداره» للتدخل بين الفريقين وهو بانتظار النتائج، وحضر هذا اللقاء «طاهر باشا» قائد جند الوالي الذي تردّد في الذهاب لنجدة دير القمر مدّعياً أنه يخشى فلتان الأمن ببيروت إن هو تركها مع جنده، إلا أنه، بعد تشاور منفرد بين الوالي وقائده، أبدى «طاهر باشا» استعداده للذهاب إلى دير القمر لوقف القتال و«حقن الدماء». في المقابل، طالب «خورشيد باشا»

التناصل المجتمعين بوجوب «تشتيت شمل أعضاء (لجنة بيروت) بإبعادهم عن البلاد، فوافقه القناصل على رأيه (٩٥٠). إلا أن دير القمر لم تقاوم طويلاً، إذ استسلمت للمهاجمين الدروز بتاريخ ٢ حزيران (١٨٦٠)، وكان على رأس المهاجمين «بشير بك نكد». وقدّر «مور» خسائر المهاجمين، وفقاً للشائمات، بماية قتيل، وخسارة الديريين بخمسة وعشرين قتيلاً، بالإضافة إلى نهب المهاجمين لـ ١٣٢ بيتاً ثم حرفها، كما أشار إلى أن الديريين يستعدون لهجرة مدينتهم والتي أصابتها حطمة لا تنهض من تحتها،، وأن الحامية التركية في المدينة لزمت الحياد أثناء القتال، وأن بعض المصادر تشير إلى مساعدة الحامية الدوز في هجومهم على المدينة (٩٥٠).

ويتحدث «مور» في الرسالة نفسها (إلى بولقر بتاريخ ٦ حزيران) عن الوضع العام في البلاد، فيشير إلى ما يلى:

- جمع المسيحيون قواتهم في كسروان بقيادة «يوسف بك كرم» الذي استطاع جمع ألف مقاتل مجرب ومدرب، وأن هذا الجيش مسلح «ببنادق وبمدفعين».
- جمع الشيخ خليل حبيش فرقة من خمسماية مقاتل وقصد بها «زحلة»
 المهدّدة من قبل الدروز، للدفاع عنها.
- أشيع أن الدروز عازمون على مهاجمة زحلة والقرى المسيعية المحيطة
 بها، وقد أبلغ القناصل الأوروبيون «خورشيد باشا» بذلك ظم «يحصلوا من دولته
 على غير وعود فارغة بأنه سيبذل جهده «١٠٠).

ويقول الكولونيل تشرشل إنه، في الوقت الذي كان الدروز يحاصرون دير القمر، كان «سعيد بك جنبلاط» يمهّد «لتوسيع رقعة عملياته»، فهو قد أرسل، إلى جزين، ممثلاً له لكن يطمئن أهلها الموارنة ويؤكّد لهم مسؤوليته التامة عن أمنهم وسلامتهم، إلا أنه، ما كاد ممثله يغادر البلدة، بعد أن اطمأن أهلها للتأكيدات التي تضمنتها رسالة «سعيد بك جنبلاطه» حتى دخلها نحو ألفي مسلح درزي بقيادة «سليم بك جنبلاطه» حيث دارت معركة بين الطائفتين انتهت بمقتل نحو ۱۲۰۰ مسيحي(۲۰۱) وفرار نحو ثلاثماية منهم من جزين إلى صيدا «للاحتماء بها»، إلا أنهم «قتلوا عن بكرة أبيهم، على مرأى من سكان صيدا، بعد تسليم سلاحهم واستسلامهم»، وكان بين القتلى «نحو عشرين كاهناً، وراهبة أو راهبين». ويذكر المرسلان الأميركيان «فورد وإدي» اللذان نقلا هذه الأنباء إلى قتصلية أميركا ببيروت، أن مسلمي المدينة شاركوا الدروز «في ذبح هذا الشعب (المسيحي) المستأمن الأعزل»(۲۰۱).

ويمتبر المرسلان الأميركيان «فورد وإدي» وصول البارجة الإنكليزية «فيريفلي» إلى ميناء صيدا، من أهم أسباب عودة الأمن إلى المدينة، إلا أن هذا الأمن لم يستتب خارج أسوارها، بل إن «المجزرة والنهب» قد تزايدا «حوالي الأسوار، خارج المدينة»، وأن «خمسة من الإكليركيين، في دير مجاوره قد قتوا(١٣).

ولكن قائد البارجة الإنكليزية، الضابط «مانسل» تدخل مع زعيم الدروز «قاسم بك يوسف حماده» الذي كان مسكراً برجاله خارج أسوار المدينة، عند نهر الأولي، وأخذ منه تعهداً خطياً بوقف أعمال القتل خارج الأسوار، وقد بارك هذا التعهد كل من مفتي المدينة وقائد الجيش النظامي ومدير المدينة الذي لم تكن سلطته تتعدى «مدى عشر دقائق» عن أسوارها، وقد نعمت المدينة، داخل الأسوار وخارجها، بعد ذلك، بالهدوم (۱۲).

ما أن هدأت الأحوال في صيدا، حتى بدأت الأنباء تنتشر عن اضطرابات يمكن أن تحدث في حاصبيا وراشيا، وأن مسلحين من دروز اللجاة، بحوران، يمكن أن يقوموا بهجوم على المدينتين، بقيادة زعيمهم اسماعيل الأطرش. ولكن «برانت» القنصل الإنكليزي المام في دمشق، كتب إلى وزير خارجية بلاده «اللورد جون روسل»، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠، رسالة بكذب فيها الشائمات التي انتشرت، وأنه قد تأكّد لديه أن «دروز اللجأة» لن يحرّكوا ساكناً، إلا أنه يخبره، في الرسالة نفسها، أن «الشيخ كنج»، زعيم الدروز في البقاع، قد أقدم على حرق عدّة قرى مسيحية، وأن سكانها قد غادروها وهربوا، بعيالهم وأموالهم، إلى زحلة (١٥٠).

ولكن تأكيدات «برانت» لم تثبت لأكثر من أيام، إذ إنه لم يمر أسبوع عليها حتى اندلع القتال في راشيا وحاصبيا، إذ هاجمت راشيا فرقة من دروز حوران بقيادة «اسماعيل الأطرش» حيث «دمروا مدينة راشيا وأهلكوا القسم الأعظم من سكانها المسيحيين الدكور، مع بعض أعضاء من أسرة الأمراء (الشهابيين) حاكميها، وذبحوا بعض النساء وهن يحاولن انقاذ أولادهن» (١٠٠٠) ويحاول «برانت» أن يُحل المهاجمين من نية «قتل النساء» عمداً فيقول: «بيد أنه يظهر أن لم يكن في النية قتل النساء» كما يذكر أن المهاجمين قتلوا «الذين تزيد أعمارهم عن «السادسة والثامنة وما فوق، وعفوا «عن الأطفال»، وندّ «برانت» بموقف الجنود العثمانيين الذين لم يحاولوا «حماية المسيحيين الذين لجأوا إلى هنا (دمشق)»(١٠٠).

أما حاصبيا، فقد هاجمها، دعلي بك حماده، كاخية «سعيد بك جنبلاطه» ومعه فرقة من دروز الشوف. ويزعم «برانت» أن «الشيخ كنج عماد، مأمور الحكومة في البقاع، قد تعاون مع المهاجمين، وكان المشير قد أرسله لحماية الأمراء الشهابيين والمسيحيين في البلدة، «فقبض على سبعين شخصاً وذبحهم على مقربة من حاصبياه (١٨).

ويتحدث «برانت» عن مناورة قام بها «عثمان بك» قائد حامية حاصبيا، اذ إنه أقدم، في اليوم الأول من الهجوم، على محاولة صد المهاجمين الدروز «وأطلق النار عليهم»، وكان قد أبلغ الأمراء الشهابيين والمسيحيين في البلدة «أن يسلموا أسلحتهم، لأن الدروز لا يمسونهم»، فسلمه هؤلاء السلاح الذي نقله عثمان بك الى دمشق وفاستولى عليه الدروز عند خروجه من حاصيبا» (١١). إلا أن «تشرشل» يذكر أن «عثمان بك» عندما خبر نوايا الدروز بالهجوم على السراي، طلب من المسيحيين أن «يخرجوا للدفاع عن أنفسهم» وانه «سيدعمهم عند الضرورة»، فخرج بضع مئات منهم وأخذوا مواقع دفاعية لهم حول البلدة، أما قادتهم «الذين كان عليهم أن يكونوا في المقدمة لكي يصدروا إليهم الأوامر، فقد ظلوا في السراي، بلا عمل، تحت حماية الأتراك. وتبادل الفريقان إطلاق النار لمدة نصف ساعة قبل أن يتقدم الدروز، بكثافة، نحو المدافعين الذين بدأوا ينهزمون، يدفع بعضهم بعضاً، نحو السراي. أما «عثمان بك»، فلكي يبدو صادقاً تجاه أولئك الذين وعدهم بالدفاع عنهم، أطلق، عشوائياً، عدَّة قذائف من مدافعه، فأصاب بعضاً من المسيحيين المنهزمين والدروز المهاجمين. ولم تمض ساعتان حتى كان الدروز قد انتشروا في المدينة وأشعلوها بالحرائق.

وعندها، قصد عثمان بك «الست نايفة» ليقف على رغباتها، فطلبت بأن يستسلم المسيحيون، بلا قيد ولا شرط، ويلقوا سلاحهم. وبموافقة منها، أعطاهم «عثمان بك» عهداً خطياً بأن تضمن الحكومة سلامتهم الشخصية. وفي صباح اليوم التالي، أتت «الست نايفة» مع عثمان بك، إلى السراي، حيث كان المسيحيون المعدومو الحيلة، يوافقون، بأسى، على أي تدبير يعرض عليهم، فجمعت أسلحتهم في وسط ساحة السراي، حيث اختار الأتراك والدروز أفضلها، أما الباقي، وكان نحو ثمانماية قطعة، فقد نقلت على البغال إلى دمشق، إلا أن الدروز استولوا عليها في الطريق(٧٠).

ويتهم «تشرشل» الست نايفة، بأنها كانت «ذا قلب بارد وقاس، كالرخام،
أمام تضرعات «أرامل المسيحيين وبناتهم» اللواتي جئن إلى بيتها يتوسلنها
دلكي تعطي أوامرها بإطلاق سراح أزواجهن وآبائهن»، ويدّعي أنها تلقت رسالة
من أخيها «سعيد بك» بأن «لا يبقى على قيد الحياة أي مسيحي ما بين السبعة
أعوام والسبعين عاماً»، ثم يروي كيف قام الجنود الأتراك بجمع المسيحيين في
باحة السراي، وفتحوا أبوابها للدروز الذين اندفهوا إلى داخلها حيث «بدأت
المجزرة»، وبدأ الدروز، من مواقعهم، يطلقون وابلاً من نيران أسلحتهم، ثم
دوثبوا على المسيحيين بسيوفهم وفؤوسهم وختاجرهم». ويتابع «تشرشل» وصف
المجزرة بأسلوب بالغ التأثير حتى أنه يكاد لا يصدق(١٧).

ويتحدث «برانت» عن عدد القتلى من الأمراء الشهابيين ومن المسيحيين في البلدة، فيذكر أن الأنباء الأولى التي أشيعت عن مقتل «جميع أسر الأمراء والمسيحيين بأجمعهم لم تثبت، والحقيقة أنه قد قتل خمسة أو ستة من الأمراء، وبمض مثات من المسيحيين المنكودي الحظ، والباقون لجأوا إلى دار الست نايفة شقيقة سعيد بك جنبلاطه، وقد ظل هؤلاء المسيحيون آمنين في دارها إلى أن نفذت المؤونة ولم تعد قادرة على إعالتهم، «حتى إذا خرجوا ذبحوا في الحال». وقد قدر عدد الذين كانوا لاجثين إلى دار الأميرة نايفة «بين أسر الحال». وقد قدر عدد الذين كانوا لاجثين إلى دار الأميرة نايفة «بين أسر الأمراء (الشهابيين) والمسيحيين، (بما) يناهز المائتين»، أما الباقون من المسيحيين الناجين فقد لجأوا إلى دمشق وعددهم يراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ نسمة بالإضافة إلى أميرين شهابيين، وقد لجأوا إليها «بمساعدة بعض دروز حاصبيا لقاء مكافأة مالية كبيرة، (٧٠).

وتختلف الروايات حول مجريات أحداث حاصبيا وراشيا وحول تقدير عدد القتلى فيها، كما تختلف حول مجريات باقي أحداث هذه العرب وتقديرات أعداد القتلى فيها، وذلك باختلاف الرواة واتجاهاتهم، لذا، تظل روايات القناصل أقرب إلى المنطق والواقع من باقي الروايات، باعتبار أن هؤلاء مسؤولون، أمام حكوماتهم، عن حقيقة الروايات التي ينقلونها إلى هذه الحكومات، ومن هنا كان اعتمادنا، غالباً، على روايات القناصل عن أحداث هذه الحرب.

يقدر «لونورمان» عدد القتلى المسيحيين في حاصبيا بنحو ٩٧٥ نسمة، ويذكر أن اسماعيل الأطرش وصل، بتاريخ ٢ حزيران، إلى جوار حاصبيا مع فرقة من دروز حوران، بعد أن كان قد اجتاح الكفير وشويا وأحرقهما، وان معثمان بك»، قائد الحامية في البلدة، حرّد المسيحيين في حاصبيا من أسلحتهم وأدخلهم إلى سراي الحكومة، بذريعة أنه يريد أن يحميهم فيها من هجمات الدروز، وأنهم سوف يتعرضون، كما يتعرض هو نفسه، لخطر كبير إن هولم ينفذ مطلب الدروز، بتجريدهم من السلاح، وقد أذعن الأهالي المسيحيون لرغبته وسلموه سلاحهم، فما كان منه إلا أن «وزَّع قسماً من هذا السلاح على الدروز الذين يحتلون المدينة، وأرسل الباقي إلى الدروز في راشيا لكي يستخدموه في ذبح المسيحيين في هذه الناحية»(٧٢). وفي ١١ حزيران، وبعد أسبوع من بقاء المسيحيين في السراي، وصل سعيد بك جنبلاط على رأس ثلاثماية درزى من الشوف، ومعه على بك حماده وكنج العماد وحسن آغا الطويل، وانضموا جميعاً إلى اسماعيل الأطرش، واجتمعوا بقائد الحامية «عثمان بك»، حيث دار بينهم نقاش طويل انتهى بأن دخل عثمان بك السراي، حيث يلجأ المسيحيون، وفتح أبوابها للدروز الذين أجهزوا على المسيحيين العزل الذين كانوا بداخلها، وشاركهم الجنود العثمانيون بهذه المجزرة وقلّدوا الدروز في تنفيذها (^{۷۷)}.

في هذه الأثناء، كان الدروز يتحشدون حول راشيا، فاحتمى أهلها المسيحيون في السراي، وبعد ثلاثة أيام من وجودهم فيها، وبتاريخ ١١ حزيران، طلب منهم حاكم البلدة أن يسلموه أسلحتهم، حفاظاً على سلامتهم، حزيران، طلب منهم حاكم البلدة أن يسلموه أسلحتهم، حفاظاً على سلامتهم، تماماً كما حصل في حاصبيا، فأذعنوا لرغبته، وسلموه ما كان بحوزتهم من أسلحة. وبعد يومين أي في ١٣ منه، دخل الدروز، الذين كانوا قد «قضوا على المسيحيين في حاصبيا»، البلدة واتجهوا نحو السراي مباشرة حيث «تكررت المشاهد نفسها التي جرت في حاصبيا»، إذ فتح حاكم البلدة أبوابها لهم «ويدأت المذبحة على مرأى من الحاكم والجنود النظاميين»، وبلغ عدد القتلى في هذه «المذبحة»، من الذين كانوا قد لجأوا إلى السراي، نحو ٨٠٠ قتيل، «قتلاء وحد السيف»(٥٠).

ويتحدث كتاب «حسر اللثام» عن أحداث حاصبيا وراشيا بكثير من التضيل (والمبالغة) حيث يصف أعمالاً تقشعر لها الأبدان إلى درجة أنه يصعب تصديقها(۲۷)، ويقدّر عدد القتلى من المسيحيين في حاصبيا والقرى المجاورة (الكفير وراشيا الفخار وأبو قمعة وميمس وقرى مسيحية أخرى) بنحو ۲۷۶ شخصاً، وعدد القتلى من الدروز بأربمين رجلاً (۳۷). أما عدد القتلى من المسيحيين في «مذبحة راشيا الوادي» فيقدّره بنحو ۵۰۱ قتيل منهم «۲۷۰ ذكراً داخل القلمة و۲۲۱ خارجها... هذا غير الذين قتلوا في قرى أخرى من وادى التيم» (۲۷۰).

أما «الحتوني» فأخذ أعداد القتلى في كل من حاصبيا وراشيا عن «لونورمان»(٧٠١).

ف، الحهة المقابلة، نجد «أبو شقرا» يحدثنا عن «حادثة حاصبيا» فيقول إنه: إثر القتال الذي جرى بين الطائفتين في البلدة «تقهقر النصاري... مستجيرين بالأمراء آل شهاب، ففتح لهم الأمراء «بوابتي السراي الضخمة المشهورة التي هي أشبه بحصن حصين»، فدخلها المسيحيون «وتفرقوا في حوانبها وغدوا، هم والأمراء، يداً واحدة، يطلقون، من معتصمهم، على الدروز ناراً حامية»، وبادلهم الدروز النار إلى أن أنتهم نجدة من أهل «مجدل شمس» بعوران، ومن دروز القرى المجاورة، كما خف، لنجدة النصاري، من كان منهم في قرى تلك الناحية، واستمرت محاصرة الدروز للسراي أباماً فتل خلالها، من الدروز «الشيخ كنج أبو صالح زعيم المجادلة، وعشرة فرسان أخر، ولم يقتل أحد من اللائذين، بالسراي، وعندما علم «سعيد بك جنبلاط» بأخبار المعارك في حاصبيا، أوفد، من قبله، «الشيخ كنج الممادي» مع «شرذمة من رجاله»، ورعلى بك حماده» ومعه «دروز عين قنية الشوف»، وما أن وصلت هذه النجدة إلى حاصبيا، حتى اقتحم الدروز الشوفيون، وممهم المجادلة، البوابة الكبرى للسراي «وشرعوا في تكسيرها بالفؤوس»، حتى إذا ما حطموها اقتعموا السراي وأعملوا في المحاصرين السيوف والخناجر، ذابحين ثلاثة وعشرين من الأمراء، أولهم الأمير سعد الدين شهاب، سبب هذه الثورة ونافخ ضرم هذه الفتنة، وذبحوا من النصاري ستماية رجل ($^{(\Lambda^{+})}$.

ويقول «أبو شقرا» عن حادثة راشيا إنه: بينما كان الشيخ «اسماعيل الأطرش» متوجها إلى زحلة على رأس فرقة من «ستماية فارس حوراني»، اعترضه أمراء راشيا الشهابيون «وناضلوه القتال، وهم يقودون نصارى تلك الناحية»، فغلب الدروز النصارى «وشتتوا شمل أولئك الأمراء ومن معهم من العساكر، فطاروا في جميع الأنحاء، واستمر الحوارنة نحو زحلة سائرين»(١٨).

ولم يتحدث «أبو شقرا» عن اقتحام الدروز لراشيا وقتل جماهير المسيحيين في السراي كما ورد عند «لونورمان» و«حسر اللثام» وغيرهما، إلا أن الرسائل المتبادلة بين الشيخ اسماعيل الأطرش والقنصل الإنكليزي «مور» بتاريخ ١٦ و١٩ حزيران، تنم عن حصول أحداث مروّعة قام بها الشيخ الدرزي في كل من حاصبها وراشيا، إذ يقول «مور» في رسالته إلى الشيخ اسماعيل الأطرش: «لقد اتصل بي خير وصولكم يجمهور كبير من رجال حوران وسائر الأماكن قصد مهاجمة زحلة، بعد أن أفظعتم في أذي مسيحيي حاصبيا وراشيا وغير أماكن، ولم يكن ليخطر في بالى أن زعيماً درزياً يقترف هذه الأعمال الذميمة...». ثم بدعوه إلى العدول عن مهاجمة زحلة لأن «تبعتها ثقيلة عليكم»(٨٢). ويقول الشيخ اسماعيل الأطرش للقنصل دمور، في رسالته الجوابية إن قدومه إلى هذه البلاد (حاصبيا وراشيا وزحلة) كان بسبب ما ثبت له من أن «رؤساء الطائفة المارونية نشروا أوامرهم في جميع المسيحيين، واجتمعت قواهم من حوار طرابلس حتى هذه الجهات، ونشبت عدّة مواقع، وانتشرت غيوم القلق على نواحينا، واعتزم الشعب على المجيء إلى هنا لاستطلاع حالة أنسبائه واخوانه، فرأيت من المناسب أن أصحبهم لتسكين فائر أكثرهم هياجاً. لكن المسيحيين هم الذين تحرشوا بإخواننا وبادرونا القتال، فعاقبهم القدير المتعال...،(AT).

وكما كتب «موره إلى «اسماعيل الأطرش» يدعوه إلى عدم مهاجمة زحلة، فهو قد كتب، أيضاً، إلى الأمير «محمد ارسلان» بتاريخ ٢٠ حزيران (١٨٦٠) رسالة يدعوه فيها إلى عدم مهاجمة دير القمر، وذلك بعد أن سمع أن «جمهوراً من الدروز أحاط مجدداً» بها «مهدداً أهاليها»، ويهيب به أن يسعى، بما له من نفوذ وهيبة، «لإيقاف هذه القوات، حالاً، عن زحفها، ومنعها من مهاجمة هذه المدينة»، ويذكّره بوعده له بأنه سوف يكون، هو «وسائر زعماء الدروز»، جميماً،

خيد إشارتي، وتعملون بنصائحي». وأرفق «مور» رسالته هذه إلى الأمير محمد ارسلان، برسالتين مماثلتين، وبالمعنى نفسه، إلى كل من «سعيد بك جنبلاط» ودشير بك نكد»(⁽¹⁴⁾).

الا أن كل ذلك لم يحد نفعاً، إذ إن المقاتلين الدروز كانوا قد اتجهوا، بعد انتهائهم من حاصبيا وراشيا، إلى زحلة، فحاصروها، ويتحدث «المستر مور» عن هذا الحصار، في رسالة منه إلى السير «هنري بولقر» بتاريخ ٢٠ حزيران (١٨٦٠) فيذكر أن الفريقين يتفانيان «في الدفاع والهجوم»، ولكن المدينة بقيت وفي بد أهلها، رغم الإشاعات التي انتشرت بأن الدروز قد اجتاحوها وأحرقوها «من أساسها». كما يتحدث «مور» عن هجوم شنَّه الدروز على البلدة، يوم الاثثين في ١٨ حزيران، حيث دخلوا «بعض بيوتها، وقتلوا راهباً وبعض نساء في كنيسة الآياء اليسوعيين، وذبحوا تلامذة مدرستهم،، وقد أدَّى ذلك القتال إلى التلاحم بين الفريقين المتقاتلين بحيث «ترك المحاصرون والمحصورون سلاحهم الناري وأعملوا السيوف والخناجري، وكانت نتيجة هذا القتال أن صُد الدروز «وطوردوا إلى مسافة ساعتين من المدينة» بعد أن خسروا نحو ١٥٠٠ فتيل، بينما خسر المسيحيون نحو سبعماية، وفقاً لأخبار «ليست بثابتة». أما الحامية التركية، التي كانت متمركزة على بعد «ساعتين عن المدينة»، فلم تبد، إزاء هذا القتال، أي رد فعل(٨٥).

في هذه الأثناء، كان وبنتيقوليوه القنصل الفرنسي العام ببيروت، يناقش، «على مدى ثلاث ساعات»، الوالي العثماني «خورشيد باشا»، حول «ضرورة انقاذ زحلة»، كما يحاول أن يقوم، مع القناصل الأوروبيين مجتمعين، بعمل جماعي لوقف القتال في هذه المدينة، وبالفعل، قصد هولاء القناصل مقر «خورشيد باشا، حيث النتوا بالوالي العثماني الذي وعدهم بما يلي:

- أن يرسل إلى زحلة «كل القوات (العثمانية) الجاهزة» مع التعليمات اللازمة «لضمان انسحاب الدروز» أو «دفعهم بواسطة قوات السلطان» إن هم قاوموا.
- أن يسمح للقوات المسيحية الكسروانية بالنقدم إلى زحلة، وكان قد
 طلب، قبل أيام، من القناصل «تفريقها من مراكزها ببكفيا».
 - أن يميد إلى «مسيحيي الجبل» الأسلحة التي سبق أن صودرت منهم.

وانتهى الوالي بأن طمأن القناصل إلى «مصير زحلة، وفقاً للمعلومات التي كان قد تلقاها»، منوهاً بأن المدينة قادرة على «الدفاع، بحماسة، عن نفسها»(٨٦).

كان «بنتيفوليو» قد رفع تقريره، المشار إليه، عن اللقاء الذي تم مع خورشيد باشا، إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٧ حزيران، وكان «مور» قد تحدث عن هجوم درزي على زحلة بتاريخ ١٨ منه، تمكن الزحليون من صدّه، وتحدث تقرير جماعي، رفعه القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت إلى دولهم، عن لقاء أجروه مع خورشيد باشا في معسكره بالحازمية بتاريخ ١٩ منه، وذلك بعد أن تلقوا أنباء عن سقوط زحلة بيد الدروز، وقد جاء في هذا التقرير كلام، لخورشيد باشا، مختلف تماماً عن ذلك الذي ورد في تقرير «بنتيفوليو» إلى «توڤنيل»، إذ جاء فيه أنه «أي خورشيد باشا» لا يملك القوات الكافية للتدخل تدخلاً «نافماً»، وان سلطته «لا تمتد إلى دروز حوران»، وبالتالي فهو لا يستطيع إقتاع زعمائهم «بالانقياد إلى أوامر»، وان الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها هي الدعوة إلى «الصلح» بين الفرقاء المتنازعين، على قاعدة «مضى ما مضى» دون أن يكون بوسعه إلزام «الباب العالي» بالموافقة على هذا الصلح. وقد وقّع على هذا التقرير القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت، جميعهم (٨٧).

ولكن كان الأمر قد قضي، في زحلة، وسبق السيف العدل، فالكتاب الذي أرسله القناصل، مجتمعين، لخورشيد باشا، في اليوم التالي لاجتماعهم به، أي بتاريخ ٢٠ حزيران، والذي طالبوه فيه، بناء لتعليمات من سفاراتهم، «بوجوب التعجل في حقن الدماء»، لم يُجد فتيلاً (١٨٨٨). إذ كانت زحلة قد «سقطت في أيدي الدروز، بعد الهجوم الذي شنّوه عليها بتاريخ ١٨ حزيران، والذي أدّى، كما يذكر «موره في رسالة منه إلى سفير بلاده في الاستانة «السير هنري بولقر» بتاريخ ٢١ حزيران، إلى أن «غادرها أهلوها مصطحبين النساء والأولاد»، فدخلها الدروز وأحرقوها، «ويقال إن الجنود التركية اشتركت مع الدروز في مهاحمة المسيحيين، (٨٠١).

ويفصّل «بنتيفونيو» في رسالة إلى «توفنيل» بالتاريخ نفسه (٢٠ حزيران) أحداث زحلة، فيذكر أنه، بعد اجتماع القناصل الأوروبيين بخورشيد باشا (وهو الإجتماع موضوع تقرير «بنتيفونيو» إلى «توفنيل» بتاريخ ١٧ حزيران والذي مرّ ذكره)، وبتاريخ ١٦ حزيران، أرسل خورشيد باشا إلى زحلة ٢٠٠ جندي تركي بقيادة ضابط (كولونيل)، وكانت مهمته تقضي بأن ينسحب الدروز من زحلة، إلا أن هذه القوة وصلت، في اليوم التالي «إلى مكسة، على مسافة ساعتين من زحلة، وظلت هناك حتى هذه الساعة، (١٠). وفي اليوم التالي من وصول القوة التركية إلى مكسة (أي بتاريخ ١٨ منه) هاجم «الدروز والمتاولة والأكراد» زحلة فاحتلوها بعد أن خسروا ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠ رجلاً، بينما انهزم المسيحيون، متخلين عن آخر «مواقعهم الدفاعية» ولجأوا إلى جبال «بسكنتا وصنين»، ولم تصل إلى زحلة أية تعزيزات من «المسيحيين الأخرين المحتشدين في بكنيا» (١١).

ويشبّه «أبو شقرا» ساعة دخول الدروز زحلة «بساعة ينفخ في الصور»، حيث الصراخ والصياح والمويل والنواح، وحيث «تأججت النيران وتلدت غيوم

- أن يرسل إلى زحلة «كل القوات (العثمانية) الجاهزة» مع التعليمات اللازمة «لضمان انسحاب الدروز» أو «دفعهم بواسطة قوات السلطان» إن هم قاوموا.
- أن يسمح للقوات المسيحية الكسروانية بالتقدم إلى زحلة، وكان قد
 طلب، قبل أيام، من القناصل «تفريقها،... من مراكزها ببكفيا».
 - أن يعيد إلى «مسيحيي الجبل» الأسلحة التي سبق أن صودرت منهم.

وانتهى الوالي بأن طمأن القناصل إلى دمصير زحلة، وفقاً للمعلومات التي كان قد تلقاها،، منوهاً بأن المدينة قادرة على دالدفاع، بحماسة، عن نفسها،(٨٦).

كان «بنتيفوليو» قد رفع تقريره، المشار إليه، عن اللقاء الذي تم مع خورشيد باشا، إلى «توفنيل» بتاريخ ١٧ حزيران، وكان «مور» قد تحدث عن هجوم درزي على زحلة بتاريخ ١٨ منه، تمكن الزحليون من صدة، وتحدث تقرير جماعي، رفعه القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت إلى دولهم، عن لقاء أجروه مع خورشيد باشا في معسكره بالحازمية بتاريخ ١٩ منه، وذلك بعد أن تلقوا أنباء عن سقوط زحلة بيد الدروز، وقد جاء في هذا التقرير كلام، لخورشيد باشا، مختلف تماماً عن ذلك الذي ورد في تقرير «بنتيفوليو» إلى «توفنيل»، إذ جاء فيه أنه «أي خورشيد باشا» لا يملك القوات الكافية للتدخل تدخلاً «نافماً»، وان سلطته «لا تمتد إلى دروز حوران»، وبالتالي فهو لا يستطيع إقناع زعمائهم «بالانقياد إلى أوامره»، وان الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها هي الدعوة إلى «الانقياد إلى أوامره»، وإن الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها هي الدعوة إلى «الصلح» بين الفرقاء المتنازعين، على قاعدة «مضى ما مضى»، دون أن يكون بوسعه إلزام «الباب العالي» بالموافقة على هذا الصلح، وقد وقع على هذا التقرير القناصل الأوروبيون الخمسة ببيروت، جميعهم (١٨٠).

ولكن كان الأمر قد قضي، في زحلة، وسبق السيف العذل، فالكتاب الذي أرسله القناصل، مجتمعين، لخورشيد باشا، في اليوم التالي لاجتماعهم به، أي بتاريخ ٢٠ حزيران، والذي طالبوه فيه، بناءً لتعليمات من سفاراتهم، «بوجوب التعجل في حقن الدماء»، لم يُجد فتيلاً (٨٠٠)، إذ كانت زحلة قد «سقطت في أيدي الدروز» بعد الهجوم الذي شتّوه عليها بتاريخ ١٨ حزيران، والذي أدّى، كما يذكر «مور» في رسالة منه إلى سفير بلاده في الأستانة «السير هنري بولقر» بتاريخ ٢١ حزيران، إلى أن «غادرها أهلوها مصطحبين النساء والأولاد»، فدخلها الدروز وأحرقوها، «ويقال إن الجنود التركية اشتركت مع الدروز في مهاجمة المسيحيين، (٨٠).

ويفصل «بنتيفوليو» في رسالة إلى «توقنيل» بالتاريخ نفسه (٢٠ حزيران) أحداث زحلة، فيذكر أنه، بعد اجتماع القناصل الأوروبيين بخورشيد باشا (وهو الإجتماع موضوع تقرير «بنتيفوليو» إلى «توقنيل» بتاريخ ١٧ حزيران والذي مر ذكره)، وبتاريخ ١٦ حزيران، أرسل خورشيد باشا إلى زحلة ٢٠٠ جندي تركي بقيادة ضابط (كولونيل)، وكانت مهمته تقضي بأن ينسحب الدروز من زحلة، إلا أن هذه القوة وصلت، في اليوم التالي «إلى مكسة، على مسافة ساعتين من زحلة، إلا وظلت هناك حتى هذه الساعة» (١٠٠٠. وفي اليوم التالي من وصول القوة التركية إلى مكسة (أي بتاريخ ١٨ منه) هاجم «الدروز والمتاولة والأكراد» زحلة فاحتلوها بعد أن خسروا ما بين ٢٠٠ و ٢٠٠ رجلاً، بينما انهزم المسيحيون، متخلين عن آخر «مواقعهم الدفاعية» ولجاوا إلى جبال «بسكنتا وصنين»، ولم تصل إلى زحلة أية تمزيزات من «المسيحيين الأخرين المحتشدين في بكنيا» (١٠٠).

ويشبّه «أبو شقرا» ساعة دخول الدروز زحلة «بساعة ينفخ في الصور»، حيث الصراخ والصياح والعويل والنواح، وحيث «تأججت النيران وتلبدت غيوم الدخان... وأصوات البارود تقصف ورعود البنادق تهدر» و«رجال زحلة... أمام الدروز هاربين»، وخرج الدروز، بعد ذلك، من زحلة، بإشراف «خطار بك النعمان والشيخ اسماعيل الأطرش» وباتوا في «قب الياس»، وفي اليوم التالي، عاد الدروز إلى زحلة «فألفوا النار خامدة والمدينة خالية، فأكملوا حريقها... وعادوا منتشين بخمرة ذلك الإنتصار المظيم» (١٧٠).

ويحدّد أبو شقرا عدد قتلى الدروز في موقعة زحلة بـ ٣٧٠ فتيلاً، وأما «قتلى النصارى، فلم يتجاوزوا التسعماية، (٢٢٠)، وذلك لأن الزحليين كانوا قد أخلوا المدينة قبل أن يدخلها الدروز (٢٤٠)، لذا، لم يتسن للدروز «الإيقاع بأكثر ممن أوقعوا بهم»، كما يعترف أبو شقرا نفسه (٨٥٠).

في الوقت الذي كان القتال مستمراً حول زحلة وفيها، كان الدروز يشددون الحصار على دير القمر التي لم تلبث أن سقطت بأيديهم في ٢٠ حزيران (١٨٦٠). ويصف القنصل الإنكيزي العام دموره سقوط هذه البلدة بقوله إن أنباء وصلته عن تضليل الحامية التركية لأهاليها حيث دعتهم إلى تسليم أسلحتهم وأدخلتهم السراي بحجة حمايتهم، ثم اقتحم الدروز السراي وأعملوا المتوفهم بالأهالي العزل من السلاح حتى دغصت (السراي) بجثث القتلى المتراكمة أكداساً فوق بعضهاء ويدت وآثار ضرب السيوف ظاهرة في أيدي ممظم المقتولين الذين حاولوا اتقاء الضربات بأيديهم وهم عزّل». ويقدر دموره عدد قتلى دير القمر في هذه «المذبحة»، كما يصفها، بأنه «يزيد على الألف»، عدد قتلى دير القمر في هذه والمذبحة»، كما يصفها، بأنه «يزيد على الألف»، فيه أن الشائمات تردّد أنه «يتجاوز الألفين»، ولكنه يمتقد وأن هذا العدد مبالغ فيه «١٢٠). إلا أن «موره يذكر، في الوقت نفسه، أن «جميع سكان دير القمر الذكور» قد «ذبحوا في ٢٠ الجاري»، وان المهاجمين «عفوا عن النساء والأطفال» الذين «فروا إلى السهل» واجتمعوا «عند مصب نهر الدامور»، حيث

توجهت السفينة «غانيت» فنقلت منهم، إلى بيروت، نحو «سبعماية نفس، نساءً وأولاداً، في حالة يرثى لها من العري والجوع»، بينما ذهبت البارجة «موهوك» لتنقل الباقين وعددهم نحو ٤٠٠ نسمة(٩٧).

وقد تعددت الشهادات المؤيدة لشهادة «مورة فيما جرى للمسيحيين بدير القمر، ففي أثناء زيارة قام بها «حمود دريان»، (وهو «مسلم» موظف في القنصلية البروسية ببيروت)، إلى «دير القمر» بتاريخ ٢٥ حزيران (١٨٦٠)، ذكر أنه وجد فيها الدروز «ونساءهم وأولادهم» وهم منشغلون «بنهب منازل المسيحيين التي كانوا يحرقونها بعد ذلك»، كما شاهد الجث، وقد قدّر عددها بنحو «ألفي» جثة، منتشرة في شوارع البلدة وأزقتها، «ويحمل معظمها جروحاً في اليد اليمنى، وأخرى في المنق، من جراء سكاكين أو أسلحة قاطعة أخرى»، ولكن «معظم هذه الجث موجود داخل ثكنة الحامية التركية أو في السراي، حيث يقيم المتسلم (الحاكم التركي للمدينة)، وقائد الحامية نفسها، (١٨٠).

إلا أن شهادة أخرى، أكثر دقة وتفصيلاً، كتبها شاهدا عيان للأحداث هما: شاكر وفتح الله جهامي الحلبيان، وكيلا «المستر برد» المرسل الأميركي بدير القمر، وقد جاء في هذه الشهادة ما يلي:

- صباح الأربعاء في ١٩ حزيران (١٨٦٠) دخل «ماثنا درزي مسلح» دير القمر وتجمعوا عند «عين المزاريب، مفتاح المدينة».

- بعد ذلك، بدأ الدروز يدخلون البلدة بأعداد كبيرة، آتين من القرى الدرزية المجاورة، فدخلوا بعض الأحياء وأحاطوا ببعض الأماكن، وظن الجميع أنهم «مرسلون، من قبل زعمائهم، لحماية ببوت أهم أسر البلدة».

- عند الظهر، بدأ الدروز يجمعون أسلحة المسيحيين الذين «لم يبدوا ممانعة»، ثم أخذوا يقتحمون «الحوانيت والمخازن» بعد أن يخلعوا أبوابها، وينهبون ما فيها من بضائع وسلع.
- في هذه الأثناء، تحركت فرقة من الجنود الأتراك، تقدر بنحو ١٥ جندياً، وعلى رأسها يوزباشي من الجند النظامي (يدعى موره آغا)، ويرافقه الشيخ خطار نكد»، وأخذت تجول في البلدة طالبة (بلطف) من الدروز أن يفادروها، مما طمأن المسيحيين الذين لم يمارضوا «كل هذه الحركات».
- بعد ذلك، بدأ الدروز ينهبون «كل بيت في المدينة، بمشاركة الجنود
 التركية»، وما أن أزفت الساعة الرابعة بعد الظهر حتى كان الرصاص قد بدأ
 يدوي في أرجاء البلدة، وكان الجنود الأتراك يشاركون الدروز في إطلاق النار.
- قبل الغروب، قتل كاهن مسيحي (يدعى حسيب ديبان) فدب الرعب في البلدة وهرع المسيحيون إلى «دار الحكومة» ليحتموا بها، بينما احتمى الكثيرون منهم «بالبيوت الحصينة»، وهرب نحو مايتين منهم إلى بيت الدين ولجأوا إلى ثكنتها المسكرية.
- خلات حشود الدروز تتوافد إلى دير القمر طوال الليل (ليل ١٩ ٢٠ حزيران)، وقد ساد النهب كل أحياء البلدة، وكان الجميع ينهبون، دروزاً وجنوداً أتراك.
- صباح ٢٠ حزيران، «أضرمت النار في البيوت، وبدئ بذبع الرجال وبتمزيق الأولاد الذكور واغتصاب النساء على دوي البنادق وأصوات الصخب والتجديف، فحجب الدخان السماء، ولقد كان المشهد هاثلاً جداً بحيث يصعب على أفصح خطيب أن يصفه إلقاءً أو كتابة. ثم أشرقت الشمس والمذبحة مستمرة، وحينتُذ نفخ بالبوق استدعاءً للجنود التركية، فاحتشدوا في

ممسكراتهم، لكن الدروز وثبوا على دار الحكومة بكثرة، فاستقبلهم أرباب السلطة المسكرية، ومتسلم البلدة، بمزيد من التودّد والحفاوة، وأخذوا يسلمونهم المسيحيين فيذبحونهم ذبح الشاة، ولم ينج منهم سوى رجل اسمه بولس صوما لاذ ببيت المستر برد»، وهكذا فإن «جميع الرجال والأولاد الذين لاذوا بدار الحكومة، فتلوا عن بكرة أبيهم».

- إنتقل الدروز، بعد ذلك، إلى «ثكة بيت الدين» حيث «قتلوا كل اللائذين بها، وأضرموا النار في البيوت الخاصة المجاورة، دون أن يلاقوا أدنى مقاومة من الجنود التركية».

- إستمر القتل «في عدة أماكن» وبمختلف أنواع الأسلحة، طوال نهار الخميس في ٢٠ حزيران وطوال ليل ٢٠ - ٢١ منه، وحتى طلوع شمس الجمعة في ٢١ منه، وكان «خورشيد باشا، قد وصل إلى بيت الدين مساء الخميس، ثم أصدر، صباح الجمعة، أمراً صارماً «بإيقاف النار والذبح، وبوجوب مغادرة الدرة (المدينة،(٩٠)).

أما الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد «الحملة الفرنسية على سوريا،
Corps expéditionnaire de Syrie وهي الحملة التي أرسلت إلى هذه البلاد
إثر هذه الأحداث، فقد وصل إلى دير القمر بعد نحو شهرين ونصف الشهر من
الأحداث التي جرت فيها، وكتب تقريراً عن تلك الأحداث رفعه إلى وزارة
الحربية الفرنسية بباريس، بتاريخ ٩ أيلول ١٨٦٠، ومما جاء في هذا التقرير
(الذي هو عبارة عن شهادات جمعها القائد الفرنسي من أهل البلدة):

«في ۲۱ (حزيران) عاد الدروز إلى دير القمر، وكان أهلها قد وثقوا بوعود
 طاهر باشا (المتسلم التركي) وسلموا أسلحتهم، فلم يكن بإمكانهم التصدي

للمهاجمين عند دخولهم المدينة. فبدأ الذبح والنهب خلال الليل واستمر طوال يوم ٢٧ منه، دون أن يحاول مصطفى شاكر أفندي، قائد الموقع التركي، التصدي للمهاجمين، وقد طارد المهاجمون المسيحيين حتى السراي، حيث لبجأوا، فقتلوهم على مرأى من الجنود الأتراك الذين كانوا يحرضون القتلة. أما خورشيد باشا، فقد رتب الأمر على أن لا يصل إلى دير القمر إلا مساء ٢٣، حيث كان كل شيء قد انتهى، ولم يبق له إلا أن يشهد ذبح ٣٤ مسيحياً لجأوا إلى أحد المسلمين الذي أحرق منزله، (١٠٠٠).

ويتحدث ،أبو شقرا، عن أحداث دير القمر بكثير من الألم والأسى، فيقول إن «كتاثب الدروز، عادت من زحلة «يوم الأربعاء»، وفي اليوم التالي «الخميس»، زحف الدروز على دير القمر «وأجروا ما أجروه مما يسمى ذبحة الدير، وقد كانت حادثة مشؤومة لم يسبق لها نظير في تاريخ (جبل) لبنان الحديث، وإن قلمي ليأنف عن تسطير ماجريات معمعة مثلها لولا ما يضطره إلى ذلك استقصاء الحقائق التاريخية، (١٠١). ويعزو سبب هذه الأحداث إلى رجلين «من وجوه عامة الدروز هما: مصطفى الدويك وسليمان أحمد عبد الصمد، اللذان أخذا يزينان ذلك للدروز الراجعين من زحلة، خصوصاً انهما «من الشيوخ الرحيين المعترف لهما بطول الباع في العلوم الدينية»، مع ما يتميزان به من «ضصاحة لسانيهما وعظيم دهائهما واقتدارهما، وما لهما من المنزلة الرفيعة في أعين القوم، (١٠٠).

ويحمل «أبو شقرا»، في حديثه، على هذين الرجلين، وينمتهما بأسوء النموت، فهما شريران يتظاهران «بظواهر الخير» ويدعيان «الديانة»، ويرى أن «معظم الشرور هي نتيجة أعمال من يتظاهرون بظواهر الخير ومدعى الديانة» تحتذي العامة حذوه، ويقتدون بفعله، ثم يصف ما لدى الدروز ضد الديريين من «حزازات تغلي مراجلها، انتقاماً»، ذلك أنه سبق للديريين أن قتلوا «عدداً ليس بقليل، حتى ما قلما خلت عائلة أو قرية (درزية) لم يكن لها ثأر عند الديريين، (۱۳۰). وحرّك الشيخان المذكوران عوامل الضغينة هذه في قلوب الدروز ضد أهل الدير، فاتفقوا، جميعاً على مهاجمة دير القمر، ويرى «أبو شقراء أن هذا الأمر لم يكن سوى «نكاية بسعيد بك جنبلاط، نقضاً لما كان يبومه، ودحضاً لما كان ينويه، (۱۰۰).

وكان يوم الخميس (٢٠ حزيران) «ميعاداً للزحف إلى دير القمر» حيث تأبت عليها حضود الدروز من كل حدب وصوب، هكان «البعقلينيون يتبعهم مقاتلة عينبال وغريفة والسمقانية، وكان المناصفيون والشحاريون كلهم، ودروز المرقوب الجنوبي، وبعض الأفراد من دروز عماطور وعين فنية والمختارة وبعلمة الجديدة، أما دير القمر فكانت لا تزال على حصانتها، وكان الديريون لا يزالون محتفظين بأسلحتهم «وبين أيديهم المؤن والذخائر الجزيلة، إلا أن عدد المقاتلين فيها كان قد تقاقص بسبب مفادرة معظم الرجال، الذين كانوا قد لجأوا إليها، إلى قراهم المجاورة، ولم يبق في الدير سوى نحو «أربعة آلاف معارب أكثرهم ديارنة»، ولكن الهزيمة التي حاقت بالزحليين جملت الديريين، على كثرتهم، يرتعدون خوهاً، «فاندكت قواهم، وانحلت عزائمهم»، ودخل الدروز البلدة واقتحموا «حصونها المنيمة دون مكابرة أو شديد دفاع»، من قبل الملها(١٠٠).

ويذكر «أبو شقرا» أن الذين نجوا من مذبحة «دير القمر» كانوا من أولئك الذين حماهم أعيان الدروز، ومن هؤلاء:

- خمسون رجلاً حماهم قاسم بك الحمود.
- «مثل هذا العدد حماهم بشير بك النصيف».
- سبعون رجلاً حماهم رجل ورع تقي من «كفرقطره» يدعى «أبو يوسف محمود».
 - بنو أفرام وقد حماهم بنو حماده من بعقلين.
- وغيرهم كثير من نصارى الدير الذين حماهم أصدقاء لهم من الدروز.

وولولا ذلك، والحمدلله، لدمرت الدير وقضي على جميع أهلها، وبقيت قاعاً صفصفاً،(١٩٠٦).

ويتحدث «أبو شقرا» عما حلَّ بنساء دير القمر وأولادها فيقول إنه «لم تسمع ديرية من رجل درزي كلمة يرفضها الأدب أو تمجها اذن الإنسانية، بل رب درزي، من قرية نائية عن الدير، رأى ديرية مكشوفة الرأس، فتزع عمامته ملقياً بها على رأسها، متوهماً كون ذلك غير مباح للنصرانيات، كالدرزيات» (۱۰۷).

بعد كل هذه الأحداث، وأحداث مماثلة غيرها، جرت في أماكن مختلفة من الشوف (في نيحا وبعنران والمعاصر وبطما وبعقلين وعينبال وغريفة ومزرعة الشوف وبيقون والسمقانية، وفي عماطور وجباع الشوف ومرستى والجديدة، حيث بلغ عدد القتلى من النصارى ٧٧ قتيلاً، ومن الدروز أربعين). وفي بعبدا، حيث قتل الدروز الأمير بشيراً الثالث، البالغ من العمر ٨٥ عاماً، وكان ضريراً، وقد هاجموه «بينما كان خدمه يقودونه من بيته... ففر الخدم تاركينه وحده»، وعندها «ذبحه المهاجمون، وقطعوا جسده بالسيوف». هذا ما

أوردته جريدة «التايمس» اللندنية في عددها بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٨٦٠، إثر ممركة بعبدا (١٠٨٠). بعد كل ذلك، تداعت الدول الكبرى الخمس (روسيا وبروسيا وفرنسا والنمسا وانكلترا) لعقد مؤتمر لها لتدارس الأوضاع في سوريا، وعقدت هذه الدول مؤتمرها بباريس، في مطلع آب من العام نفسه (١٨٦٠). حيث وضعت «بروتوكولاً» أوصت، بموجبه، أن «توجه وحدة عسكرية أوروبية، يمكن أن يبلغ تعدادها ١٢ أنف رجل، إلى سوريا، للإسهام في إعادة الهدوء إليها» (١٠٠٠). وقد عهد إلى فرنسا أمر تتفيذ هذه التوصية، فأرسلت إلى بيروت حملة عسكرية بقيادة «الجنرال دي بوفور دوتبول» جاوز عديدها السبعة آلاف رجل(١٠١٠). وستكون هذه الحملة المسكرية على سوريا «Corps Expéditionnaire de Syrie»،

رابعاً – التنظيم العسكري للدروز في حرب الستين:

هل كان للدروز تنظيم عسكري محدد في حربهم مع المواونة عام ١٩٦٠؟
يصعب الإجابة عن هذا السؤال، إذ إنه لم يصلنا، من كل ما كتب عن هذه
الحرب، ما ينبئ بوجود مثل هذا التنظيم، وذلك بمكس المقاتلين المسيحيين
الذين كانوا ينتظمون في وحدات وفرق، على مستوى القرية في البدء، ثم على
مستوى الناحية، وهي ما عرف «بفرق الشباب» التي كان يتزعمها من كانوا
يسمون «بشيوخ الشباب»، وقد سبق أن تحدثنا عن هذه الفرق في أثناء حديثنا
عن ثورة الفلاحين في كسروان، في الفصل السابق.

إلا أن ما يمكن الجزم به في هذا المجال، هو أن الدروز كانوا يحتشدون، للقتال، وينتظمون في فرق تتكون من مقاتلين من العائلة ثم البلدة



سعيد بك جنبلاط

ثم الناحية، ويرأس كل فرقة زعيم أو شيخ من العائلة أو البلدة، أو الناحية نفسها، فنجد مثلاً، أن زعيماً من آل عبد الصمد، يقود مقاتلي بلدة مماطور، وسعيد بك جنبلاط يقود مقاتلي الشوف، ويشاركه، في القيادة، زعيم أو أكثر من زعماء العائلات الدرزية النافذة في الشوف. واسماعيل الأطرش يقود مقاتلي حوران، ويشاركه في القيادة زعيم أو أكثر من زعماء العائلات النافذة بحوران.

وإذا كان المسيحيون (الموارنة خصوصاً) قد تميّزوا بتنظيماتهم المسكرية المتقنة، خلال حروبهم مع الدروز، فإن هذه التنظيمات لم تكن قادرة على تأمين التماسك اللازم، وبالتالي الانتصار على خصومهم، لذا، رأينا هذه التنظيمات تتلاشى أمام أول صدام بينها وبين المقاتلين الدروز. في المقابل، كان الدروز يستعيضون عن التنظيم العسكري، الذي تقوّق الموارنة به عليهم، بتماسك وتراص لا مثيل لهما، كان يؤمِّن للدروز تفوقاً عسكرياً ملعوظاً، وذلك رغم بعض الثغرات التي كانت تنتاب هذا التماسك والتراص الدرزيين بسبب «الغرضية» التي اشتهر بها الدروز في عهد الإقطاع، والتي كانت تعود إما إلى الخلافات المتجذرة بين الأسرتين الدرزيتين العريقتين في الجبل: آل جنبلاط وآل عماد، والتي نشأ عنها ما سمي «باليزبكية والجنبلاطية»(۱۱۱۱)، أو إلى مغرضيات، أخرى أقل منها أهمية وشأناً، كتلك التي كانت تقوم بين الماثلات الدرزية الأخرى.

خامساً – مشاريع تهجير الموارنة إلى الجزائر:

كان من نتائج الحروب المتواصلة، بين الدروز والموارنة، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٦٠، أن عمد العديد من الموارنة إلى ترك ديارهم وأملاكهم، في الجبل، مهاجرين إلى بلاد بعيدة، هرباً من تلك الحروب، وطلباً للرزق، ومن بين هؤلاء من هاجر إلى مصر، حيث شكلت الجالية «الشامية» ومنها «المارونية»، في هذه البلاد، قوة ذات تأثير هارا").

وقد رغب فريق من هؤلاء المهاجرين بالانتقال إلى الجزائر لكي يستقروا فيها، بصورة نهائية، وفي ظل الحكم الفرنسي لها، فقصدوا فتصل فرنسا العام في الإسكندرية (في أيلول/سبتمبر عام ١٨٤٥) وطلبوا منه الترخيص لهم بالانتقال إلى الجزائر لكي يكونوا «مزارعين أو جنوداً» في خدمة الدولة الفرنسية، ولكن القنصل الفرنسي لم يبت بالأمر، بل كتب إلى وزير خارجية بلاده «غيزو Guizot» الذي رأى أن يستشير، بدوره، وزير الحارجية بالده «غيزو Soult»، ودارت بين وزارتي الخارجية والحربية الفرنسيتين والمارشال «بوجو Bugeaud» الحاكم العام للجزائر، مراسلات بهذا الصدد، انتهت إلى عدم الموافقة على طلب أولئك المهاجرين العوارنة «خوفاً من دفع بعض المصاريف التي لم تلحظها الموازنة الفرنسية، ولأن المصلحة الفرنسية تقضي بإبقاء الموازنة في الشرق كتلة واحدة في خدمة نفوذها»(١١٣).

وكانت هذه المبادرة، من قبل المهاجرين الموارنة في مصر، فاتعة لمبادرات عدة، إذ إنه، بتاريخ ٢٤ آدار/مارس عام ١٨٤٧، كتب «لويس دي بو ديكور Louis de Baudicour، وهو أحد الإقتصاديين الفرنسيين الفافنين، رسالة إلى «دي لامارتين Po Lamartine وهو أحد بيعوه الفرنسية، يدعوه فيها إلى تجميع «الأهالي المضطهدين في جبل لبنان» في الجزائر، حيث يمكن استخدام رجالهم «كأول قـوم من الجنود الموارنة» في تلك يمكن استخدام رجالهم «كأول قـوم من الجنود الموارنة» في تلك البلاد (۱۱۱۱). وقد اقترح «بوديكور» لأجل ذلك، إنشاء شركة تجارية باسم «شركة افريقيا والشرق»، تقوم، على حسابها «بإسكان عائلات مارونية في كل مواقعنا المتقدمة، وحتى في القرى الداخلية التي لم تحتلها جيوشنا بعد، بحيث تشكل هذه المائلات، ليس في (التل) فحسب، بل في بعداء الجزائرية) كذلك، شبكة واسعة من التجار الذين يكونون عملاء أمناء مخلصين لفرنسا، ووسطاء نافعين لعلاقاتنا، كافة، مع أهل اللهاده (۱۱۰).

ويشير «بوديكور»، في الرسالة نفسها، إلى موافقة «الدوق دومال Duc D'Aumale العاكم العام في الجزائر، والبابا «بي Pie» التاسع، على هذا المشروع، وإسهام البابا نفسه بعشرة أسهم (ألف فرنك فرنسي) فيه، بغية المساعدة في «توطين المسيحيين في إفريقيا، وإسكان الموارنة،(١١٦).

ولكن حظ هذا المشروع في النجاح والتنفيذ كان كسابقه، إذ إنه قد تعمَّر، ثم تجمَّد، بسبب اختلاف الرأي بين المسؤولين الفرنسيين، فظل «مدة طويلة، بلا جواب» حتى عام ۱۸۵۰ حين علق عليه الحاكم المسكري الفرنسي في الجزائر بقوله: «طرح في غير وقته، (۱۱۷)، وكان ذلك صحيحاً، إذ إن فرنسا لم تكن قادرة، في ذلك الحين، على «تأسيس مستعمرات زراعية» للموارنة في الجزائر، لما يكلفه ذلك من «مبالغ طائلة»، وهو ما كانت تحجبه «حتى عن الفرنسيين» أنفسهم، (وفقاً لما ورد في تعليق إحدى الدوائر الفرنسية على مذكرة قدَّمها المدعو «فهيم الشدياة»، يطلب فيها تسهيلات لتوطين الموارنة في الجزائر، وذلك بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٨٥٠)، بالإضافة إلى استمرار السياسة الفرنسية الرافضة لهذا التوطين (۱۱۸).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأستانة لم تكن موافقة على تهجير الموارنة من الجبل، ففي رسالة من «بوريه Bouré» فنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «باستيد Bastide» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٨، ذكر القنصل العام انه قصد الأستانة والتقى «رشيد باشا» الصدر الأعظم، و«عالي باشا» وزير الخارجية، في السلطنة، وكانت تربطه بهما علاقة صداقة حميمة، وفاتحهما بشأن وضع الموارنة في الجبل، وأنهى حديثه معهما بأنه «إذا لم تحقق تركيا، لمسيحيي المناطق المختلطة، ما يستحقونه من مصير، وما يحق لنا أن نطالب به لأجلهم، فلدي كل الأسباب التي تجملني أفكر بأن الجمهورية (الفرنسية) سوف تتخذ قراراً بأن يمنح هذا الشعب، في إحدى مناطق الجزائر، ما رفض الباب العالي، منذ زمن طويل، أن يمنحه له».

ويستطرد القنصل الفرنسي، بعد ذلك، قائلاً: «كنت أدرك، مسبقاً، قوة هذه العجة، لذا، كنت مضطراً للتخفيف من شكلها، ورغم ذلك، فقد صعد الدم إلى وجه رشيد باشا، وبالكاد، أجابني، بهدوء، أنه، بتعاوننا الودّي، سيتدبر كل شيء في (جبل) لبنان، بما يرضي أصحاب العلاقة،(١١١). وكان ذلك كافياً للإشارة إلى عدم رضى الباب العالي عن مسألة التهجير التي أشار القنصل إليها.

إلا أنه ما لبثت مشاريع التهجير أن بدأت نظهر، من جديد، وكانت هذه المرّة على يد واحد من أقرب الناس إلى البطريرك الماروني «يوسف الخازن»، هو الأب «جان عازار»، الوكيل العام لمطرانية صيدا المارونية، والمكلف «كامل سلطات بطريرك انطاكية الماروني» (١٢٠)، فهو، إذن، يتحدث باسم بطريرك الموارنة، وبالنيابة عنه. وقد أعاد الأب «عازار» طرح مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر في رسالة منه إلى وزير الحربية الفرنسية، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠. وقد عدّد، في رسالته هذه، ميزات اقتراحه، كما يلي:

- ١ يتكلم الموارنة اللغة العربية، كالجزائريين، ويتكلمون الفرنسية، كالفرنسيين، لذا، فإن بوسعهم أن يكونوا صلة وصل بين الشعبين الجزائري والفرنسي.
 - ٢ يتشابه المناخ الذي عاش فيه الموارنة في الشرق بمناخ الجزائر.
- ٣ تتشابه انتقاليد والعادات بين الشعبين الجزائري والعاروني، وهي تقاليد عربية أساساً، يضاف إليها ما اكتسبه الموارنة من حضارة متجانسة «مع الروح الأوروبية والكاثوليكية».
- ٤ يتقن الموارنة أنواعاً من الزراعة تحتاجها فرنسا مثل: القطن، كما يتقنون إنتاج «الحرير والتبغ والزيت والفاكهة الجافة» والحبوب، وتربية الماشية، «وكل ما يؤاتي مناخهم».

٥ - يمارس الموارنة التنظيمات الإدارية والمسكرية والدينية التي هي منوع من النظام الإقطاعي، مما يتبع للسلطات المحلية (الفرنسية) أن تمارس سيادتها عليهم بكل سهولة ودون عراقيل، إذ إنها «ستجد فيهم كل استعداد للخضوع لسلطتها، ولاحترام القوانين، وكل التسهيلات لإدارتهم»، كما أنهم «سيكونون حلفاء مخلصين ونافعين للسكان الأوروبيين، لتعودهم حمل السلاح، ولتفانيهم في سبيل أفكارهم الدينية».

 ٦ - ستكون تكاليف إقامة الموارنة في موطنهم الجديد «أقل كثيراً من التكاليف التي اقتضتها المراكز التي سبق إنشاؤها»، وذلك بسبب «بساطة عيشهم وتقشفهم، وتعودهم المناخ، وتقاليدهم».

ولتأكيد وجهة نظره من ناحية التكاليف المادية، يقترح الأب دعازاره القيام بتجربة أولى، في هذا المجال، وهي تتلغص بنقل دعشرة أعيان من الموارنة، متوسطي الثروة، إلى الجزائر، بعيث يمكنهم أن ينقلوا معهم دما أمكنهم من المتاع والأثاث والأدوات الحرفية، وحيث تضع السلطة، بتصرفهم، أرضاً يختارونها، ثم تمنحهم قروضاً لا يسددونها لها، فيما بعد، بل يسدونها لمهاجرين جدد ديأتون للإقامة في جوارهمه(۱۲۰). ثم يقترح إنشاء «مركزين سكنيين» لهؤلاء المهاجرين دفي مقاطمة الجزائر الماصمة، على الطريق بين بليدا وميليانا، أو بين ميليانا وشرشل، بعيث يضم كل مركز خمسين عائلة بفيكن المجموع مثة عائلة)، وتمنح كل عائلة، من خمسة أفراد، خمسماية فرنك هرسي «وبذلك، فإن خمسين أنف فرنك ستكون مبلغاً كافياً لإنجاز فرنسي «وبذلك، فإن خمسين أنف فرنك ستكون مبلغاً كافياً لإنجاز مساعدة، بحيث «واصلها القسم الميسور من السكان، حالما تتكشف له مناهعها». ويحرص الأب «عازار» على أن يشير إلى أن من واجب هؤلاء

المهاجرين أن يضمنوا أمن الطريق التي تقوم عليها مراكزهم السكنية «بين بليدا وميليانا، أو بين ميليانا وشرشل»(١٣٣).

وقد لقي مشروع الأب «عازار» موافقة مدير «إدارة شؤون الجزائر» الجزائر» الجنرال «دوما Daumas» بل إن كلاً من الجنرال «دوما» و«تستو Testu»، بل إن كلاً من «دوما» و«تستو» أرفقا المشروع باقتراحات تسهّل تبنيه واعتماده من قبل السلطات الفرنسية بباريس، وقد رفعا المشروع، مع اقتراحاتهما، إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠، وطلباً، في نهايته، ما يلي:

 ١٥ – الطلب إلى وزير الخارجية اتخاذ الإجراءات الضرورية كيلا يؤدي تنفيذ المشروع إلى صعوبات دبلوماسية.

 ٢٥ - دعوة السيد الحاكم العام (للجزائر) إلى تعيين الأماكن التي تناسب، أفضل المناسبة، توطين الموارنة، (١٣٣).

وقد لقي هذا المشروع موافقة كل من وزيري الحربية والبحرية الفرنسيين، والحاكم العام الفرنسي للجزائر (١٢٤)، إلا أن وزير الخارجية الفرنسية، الذي كان قد استمزج رأي السلطات المثمانية بهذا الموضوع ولقي صداً كاملاً منها، وفض المشروع رفضاً باتاً، ثم رفضته الحكومة الفرنسية، من بعده، كيلا «تسوء علاقتها مع الأستانة،(١٥٥).

وبعد أقل من عامين، في ٢ أيار/مايو عام ١٨٥٧، أعاد القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى الأذمان، قضية تهجير الموارنة إلى الجزائر، ففي رسالة منه إلى «المركيز دي تورغو Marquis de Turgo» وزير الخارجية الفرنسية، بالتاريخ نفسه، يذكر القنصل الفرنسي أن رسولاً من قبل الأمير «أسعد» الشهابي جاء يستفسره عما إذا كانت الحكومة الفرنسية «مستعدة لقبول

الفلاحين الموارنة... كمستوطنين، على أرض الحزائر»، وفي حال الموافقة، «ما هي الشروط المطلوبة منهم؟ وما هي النفقات الأولية التي سوف تدفع لاسكانهم؟»(١٢٦). وبعد أن يذكر القنصل الفرنسي، في رسالته، أنه يتعذر عليه اعطاء جواب على سؤال الأمير، وأنه يكتفي بنقل اقتراحه، يستطرد، مبدياً رأياً قاطعاً بالمشروع، فيقول: وإلا أن من واجبي أن ألفتكم إلى أن الفوائد المتوخاة من هذه الهجرة لا تعادل النفقات التي تستوجيها»، ذلك أن الفلاحين الموارنة «لا يتمتمون، بحسب رأيي، بالمزايا الضرورية لنجاح مشروع كهذا» (١٢٧)، مما حمل باريس ترفض محدداً، هذا المشروع، إذ كتب وزير الحربية الفرنسية، إلى زميله وزير الخارجية، رداً على استمزاجه رأيه بالمشروع، فقال: «لا يمكن للحكومة (الفرنسية) أن تسهّل هجرة الأمير أسعد شهاب وبعض العائلات المهيأة لتلحق به إلى الجزائر، وذلك للأسباب التي كانت وراء رفضها طلب مطران صيدا، وإذا أصر الأمير أسعد على الانتقال إلى الجزائر، فما عليه الا أن يقوم بذلك على نفقته الخاصة». ويحدُّد الوزير موجيات كل عائلة مارونية ترغب في الهجرة إلى الجزائر ، فيقول: «يجب على كل عائلة تريد أن تستقر في . الجزائر أن يكون في تصرّفها رأس مال لا يقل عن ١٢٠٠ فرنك (فرنسي)، ولن يسلّم فتصل فرنسا في لبنان جوازات سفر إلا إلى العائلات التي ثبت أنها تملك هذا المبلغ من المال»(١٢٨).

وهي ٢٨ تشرين الثاني/نوهمبر عام ١٨٥٤، دعا «هيليكس والماس Felix الموارنة «Walmas»، في رسالة وجّهها إلى الامبراطور نابوليون الثانث، لتهجير الموارنة إلى الجزائر، وذلك لكي «يؤمن خضوع العربي في الجزائر، وينقذ مسيحيي سوريا من الظلم» (٢٠١٠)، واقترح، لأجل تنفيذ مشروعه، تشكيل «جمعية من أجل إنشاء مستعمرة للشرقيين في افريقيا»، على أن تبدأ هذه الجمعية بتنفيذ

برنامجها التهجيري عن طريق نقل «مثّة عائلة» إلى الجزائر، وتقوم هذه العائلات المثّة، فيما بعد، بالمساعدة على اجتذاب «مواطنيها، للالتحاق بها». ويحسب «والماس» الكلفة التقديرية لنقل الدفعة الأولى من العائلات المهجِّرة (من جبل لبنان إلى الجزائر)، وهي مثّة عائلة، بستين ألف فرنك فرنسي(١٣٠٠).

وإذ يقدّر «والماس» ما لدى الموارنة من صفات قتالية، فيرى فيهم
«المحاربين البواسل، المعتادين الميش والسلاح على الكتف باستمرار»، مما
يجعلهم جديرين بأن يقدموا، لفرنسا «فرقة جيش مدرية على الطريقة
الأوروبية»، فإنه يرى في هؤلاء المهجَّرين المقاتلين أداة تستُطيع فرنسا أن
تستخدمها لقتال اخوانهم من أهل الجزائر في المغرب العربي، كما انها
تستطيع أن تستخدم الباقين من مسيحيي المشرق أداة لقتال اخوانهم عرب
الشام، إن هي قرّرت غزو هذه البلاد (١٣٠٠).

ولكن فرنسا لم تهتم بمشروع «والماس»، وذلك لأسباب يقدّرها وأبو زيد» كالتالي:

 ا - إحكام السيطرة الفرنسية على كامل الأراضي الجزائرية بعد اعتقال الثاثر «عبد القادر الجزائري» عام ١٨٤٧، وتمكنها من إخماد ثورته، مما جملها تستغني عن أية عملية تهجير للموارنة من سوريا.

٢ - طموح فرنسا الإقامة دولة في سوريا بقيادة دعبد القادره نفسه، وذلك بعد أن استقر في دمشق (عام ١٨٥٥) واستطاع أن ينال شهرة قومية ومكانة عالية في بلاد الشام، كما انه اجتذب إليه عدداً كبيراً من أنصاره الجزائريين الذين شكلوا، حوله، نواة قوة كانت فرنسا تطمح إلى تعزيزها بغية إنشاء «سلطة عربية» بقيادة عبد القادر نفسه، تجمل منها أداة لتهديد السلطنة العثمانية، إذا ما عرقلت مساعيها للبدء بمشروع حفر قناة

السويس(١٣٢)، مما جعلها «ترفض أية هجرة مارونية إلى الخارج، لكي تستفيد من وجود الموارنة في لبنانه(١٣٢).

هل كانت لفرنسا أحلامٌ تجعلها تتصور صديقها «الأمير عبد القادر الجزائري»، الذي ويحب فرنسا ويخلص لها» (١٢٤) حاكماً لسوريا؟

يبدو أن في ذلك الكثير من الصحة، ففي التقارير التي كان يرسلها الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد العملة المسكرية الفرنسية إلى سوريا عام الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد العملة المسكرية الفرنسية إلى سوريا عام الجنرال «دوتبول»، يذكر القائد الفرنسي أن عبد القادر «ممتمض من سلوك الأتراك في سوريا، ويسمى إلى طردهم من هذه البلاد»، وأنه «رغم كل الجهود التي يبذلها لتورية قصده الخفي… يحاول خلق وضع له لم يتبلور، بعد، في فكره، بصورة نهائية»، مما جمل القائد الفرنسي يفترض أنه (أي عبد القادر) «يسمى إلى أن يخلق لنفسه، بينهم، نفوذاً أو حزباً» (١٨٦٠) وهذا ما جمل «دوتبول» يتجاوب مع «الحلم الفرنسي»، فيفترض أن «سلطة مسلمة يجب أن تحل محل السلطة المثمانية في كل ولاية دمشق الحالية (١٨٦٠)»، وان «عبد القادر…

٣ - حاجة فرنسا إلى تلافي الكارثة الإقتصادية التي حلّت بها، من جرّاء ضياع موسم الحرير عام ١٨٥٢ - ١٨٥٤ (بسبب دودة الحرير التي أتلفت ذلك الموسم)، مما اضطر أصحاب معامل الحرير إلى تخفيض أجور العمال. ومما أذى إلى تفاقم حدّة الأزمة، عام ١٨٥٦ «ارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوية الحصول عليها من الخارج»، ومطالبة أصحاب المعامل بوجوب تأمين هذه المواد من أي مصدر، «من الصين أو من سوريا»، فكانت تلك الأزمة أحد أهم أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة أسباب التدخل العسكري الفرنسي المباشر، في سوريا، عام ١٨٦٠ (بالإضافة المبارك ا



الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٦٠)

إلى المبرر الظاهري: إنقاذ الموارنة)، خصوصاً أن معامل الغزل، في جبل لبنان، والتي يمتلك معظمها فرنسيون، كانت قد منيت، أثناء الأحداث، بخسائر فادحة، مما دفع الجنرال «دي بوفور دوتبول»، إلى تركيز امتمامه على «إعادة تشغيل» معامل الغزل الفرنسية في الجبل «وإيجاد العمال الضروريين» لهذه المعامل(١٣٧). وكان للفرنسيين معامل للغزل في أماكن عدة من الجبل والبقاع الغربي: في «عين صوفر»، حيث ركز الجنرال «دوتبول» كتيبتي مشاة «بقيادة المعال، وكذلك معامل الغزل الفرنسية» (١٣٨)، وفي «حمانا» حيث أقام الجنرال المرانسي معسكره مع مواكبته من الخيّالة، «و٤ سرايا زواف»، وقد أقام معسكره وركز مواكبته وسراياه في ذلك الموقع حيث يوجد معمل فرنسي مهم للغزل» (١٣٨)، وفي «بتاتر» حيث توجد «مخازن كبيرة لفيالج معمل الغزل العائد للسيد بورتاليس Portalis»، وهذا معمل «دناب»، وفي «المختار»، حيث يوجد معمل للغزل عائد من فوج القتال الخامس، (١٤١)، وفي «المختار»، حيث يوجد معمل للغزل عائد لمواطن أوروبي يدعى «بورل» (١٤١٠).

وعادت نغمة تهجير الموارنة إلى الجزائر تتكرر إثر أحداث عام ١٨٦٠، فقد اقترحت «الكونتيسة كليمانس دوكورنيًان - لاجوكير La Comtesse فقد اقترحت «الكونتيسة كليمانس دوكورنيًان - لاجوكير Clémence de Corneillan Lajoukaire الفرنسية، إثر تلك الأحداث وتدخل الجيش الفرنسية في سوريا، نقل الموارنة إلى الجزائر وتوطينهم في القرى التي لا يستوطن فيها أوروبيون، ولكن وزير الحربية الفرنسية رفض هذا الاقتراح في رسالة منه إلى الكونتيسة بتاريخ ١١ أبر أغسطس عام ١٨٦٠(١٤١٠). ونشر سياسي فرنسي يدعى «قايسيت أبرأغسين العارفية العام نفسه (١٨٦٠) كراساً (من ٢٤ صفحة) يدعو

فيه فرنسا إلى إنقاذ «الموارنة، بواسطة الجزائر، ومن أجل الجزائر، وهو يعرض، في هذا الكرّاس، المشكلة المارونية في سوريا ويظهر محاسن تهجير الموارنة منها إلى الجزائر، ويردّ على ممارضي هذا التهجير (١٥٥). ويبدو أن هذه الطروحات أعادت المسألة، من جديد، إلى ذهن وزير الحربية الفرنسية الذي ما لبث أن كتب يستثير قائد الحملة الفرنسية في سوريا (الجنرال دوتبول) بالأمر، فكان جواب القائد الفرنسي، في رسالة منه إلى المارشال وزير الحربية، بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٨٦١، كما يلي:

دسيدي المارشال،

القد شرفتموني بأن طلبتم مني، في رسالتكم بتاريخ ٢١ كانون الثاني المنصرم، رقم ٢٣٧ (الديوان)، ماذا يمكن أن تكون حسنات مشروع يقضي بإنشاء مراكز سكانية للموارنة في الجزاش، وحظوظ النجاح لهذا المشروع.

«صحيح أنه، خلال أحداث ١٨٦٠، ترك قسم كبير من مسيحيي سوريا، من الروم والموارنة، البلاد، ولجأوا إلى مصر وآسيا الصغرى واليونان وجزر البحر المتوسط، كي يفلتوا من المجازر، إلا أنه، منذ وصول حملتنا، عاد معظم هؤلاء، وهم ينتظرون اليوم، بثقة، المدالة وضمانات المستقبل التي يأملونها من التدخل الأوروبي. قلم تكن ألهجرة، إذن، سوى موقتة، وأولئك الذين هربوا لم يحملوا ممهم شيئاً، وقد حملهم البؤس وضرورة مراعاة مصالحهم، على العودة. ربما نجد، منذ الآن، أناساً قد أفلسوا تماماً، ويدفعهم الأمل بالانقاذ إلى اتخاذ قرار بالهجرة، ولكني أشك في أن تقرر عاشلات، تأمنت مواردها الضرورية، الإقامة النهائية في مستعمراتنا بإغريقيا، في الظروف الحالية.

«إن إشاعة هذه الفكرة، اليوم، سوف تعرّض، بل تبث روح التخاذل عند كل المطاقف المسيحية التي لن تتردد هي تفسيرها كأنها اعتراف بمجزنا عن حمايتهم بفعالية هي بلادهم بالذات، وهذا يعطي أملاً جديداً للتعصب الذي يكبحه وجودنا، ولكنه لن يكبّح مستقبلاً إلا إذا برهنت لهم الوقائم أن كل مساعيهم للتخلص من المسيحيين ستكون عاجزة هي المستقبل، لأن هؤلاء سيكونون تحت حماية أوروبا.

ولا أظن أن الوقت قد حان لدفع الموارنة إلى الهجرة، وخصوصاً عندما يأملون بالمدالة وبأن مستقبلهم سيكون مضموناً بنظام جدي. وإذا لم يكن العصول على هذا النظام ممكناً، رغم جهود هرسا التي لا تسمى هنا إلا لهدف إنساني، وإذا كان سيُضحى بالمسيحيين من أجل ادعاءات حسودة تسمى إليها انكلترا لمصلحة تتعلق بنفوذها، مستسلمة، بذلك، للوعود الخلابة التي يفدقها الباب العالي العاجز، بدوره، عن تحقيقها، ولو أنه قد يرغب في ذلك بصدق. عندها، سيأتي هذا التدبير كمملية انقاذ جديدة من فرنسا، وإني مقتنع بأن الموارنة سوف يتلقونها كخشبة أخيرة للخلاص.

«لن أهمل هذا المشروع، وسوف أدرسه باعتناء، متعاشياً إعلانه. وسوف أكون جاهزاً، عند الاقتضاء، وفي الوقت المناسب، لإعطائكم كل المعلومات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

ولا يسمني إلا أن أختم رسالتي هذه بإضافة ملاحظة ربما تكون قد غابت عن فكر صاحب الإقتراح الذي هو بين أيديكم، وهي أننا إذا ما بحثنا اليوم عن المهاجرين، فإننا لن نجدهم إلا بين موارنة لبنان، الطائفة التي سيتقرر اختيارها، بالأفضلية، لمستعمرة فرنسية. إلا أن هذه الطائفة، باستثناء القليل جداً منها، ليست هي التي تقوم بزراعة القطن الذي لا يُهتم به إلا في السهول، بل إن زراعتها الصناعية تقوم على التوت والتبغ، وصناعتها الرئيسية هي الحرير. ولا أظن أننا سنجني هائدة كبيرة من استيراد هذه الطائفة إلى الجزائر، وذلك من ناحية الإنتاج الخاص بالقطن الذي نسمى إلى تتميته.

وتفضلوا.....»

بوهور(۱٤٦)

واستمرت هذه المحاولات إلى ما بعد انتهاء الحرب الأهلية ومغادرة الحملة العسكرية الفرنسية سوريا، وقيام النظام الجديد (نظام المتصرفية) في جبل لبنان، إذ كتب «الكونت ادوارد وارن. Comte E. Warren»، بتاریخ ۲۰ حزیران/پونیو عام ۱۸۸۱، رسالهٔ الی «موکار Moquard» رئيس الحكومة الفرنسية، يقول له فيها إن «موارنة زحلة وبعلبك وحاصبيا وراشيا، (وعددهم ٦ آلاف نسمة)، وكذلك «أهالي دير القمر ودمشق» (وعددهم ۲۵۰۰ نسمة)، لن يعودوا إلى ديارهم، وإنهم قرّروا الهجرة من سوريا إلى أي مكان آخر، وإن في نية موارنة دير القمر ودمشق الهجرة إلى جزر «الأرخبيل اليوناني»، ويقترح «وارن»، في رسالته هذه، أن يتم تهجيرهم، جميعاً، إلى الجزائر، لما في ذلك من «مكاسب لا يمكن تجاهلها، وأهمها تحاشى «تقوية العنصر اليوناني الذي سيحدث مزاحمة مخيفة للنفوذ الفرنسي (١٤٧). واهتم وزير الحربية الفرنسية بالإقتراح وأبدى موافقته عليه، وأرسل يستشير المارشال «باليسيه Palisser» الحاكم الفرنسي العام في الجزائر، الذي «طالب بمليون فرنك (فرنسي) لتأمين الإقامة لألف عائلة مارونية، في الجزائر (١٤٨)، مما جعل الحكومة الفرنسية تصرف النظر عن هذا المشروع، نهائياً. ويطرح «سركيس أبو زيد» في كتابه «تهجير الموارنة إلى الجزائر» (الذي استفدنا منه كثيراً في دراستنا لهذه المسألة) قضية إبعاد الزعيم الماروني «يوسف كرم» إلى الجزائر، إذ إنه كان يأمل في أن يستقطب هذا الزعيم الماروني عدداً كبيراً من الموارنة «المتخصّصين بزراعة القطن» الى تلك البلاد، وخصوصاً بعد «أزمة الحرير» التي أصابت فرنسا، والتي سبة، أن تحدثنا عنها(١٤٩). وقد مكث «يوسف كرم» في الجزائر عاماً كاملاً (من شياط/فيراير عام ١٨٦٧ إلى شياط عام ١٨٦٨) وكان الحاكم الفرنسي المام في الجزائر، يومذاك، (المارشال دي ماكماهون Mal De Mac-Mahon) من مؤيدي هجرة الموارنة إلى الجزائر، فحاول استمالته للبقاء في الجزائر، بصورة نهاية، لعل ذلك يؤدِّي إلى استيطان قسم كبير من أنصاره الموارنة معه، بل إنه أقطعه «أراضي في منطقة قسنطينة» بهدف استحلاب موارنة «متخصّصين بزراعة القطن»، ولكن الأزمة الاقتصادية التي كانت الجزائر تمرّ بها، في ذلك الحين، لم تدع هذا المشروع يبصر النور (۱۵۰).

وكان نظام المتصرفية قد بدأ يخطو خطوات واسعة في طريق الاستقرار والنجاح، فلم يعد التفكير في تهجير الموارنة ممكناً، خصوصاً ان النظام الجديد، لجبل لبنان، منحهم من الامتيازات ما جعلهم يطمئنون إلى مستقبلهم في الجبل، وفي سوريا بالذات.

ما هي الدوافع التي حدت بهواة تهجير الموارنة، إلى الجزائر، من فرنسيين وموارنة، إلى إثارة هذه المسألة والسمي لتنفيذها، طوال عقدين من الزمن؟ وما هي الدفوعات التي أدلى بها معارضو مسألة التهجير هذه، لكي يمنعوا تنفيذها؟ من خلال المراسلات المتبادلة بين الفعاليات، المارونية والفرنسية, المؤيّدة لمسألة التهجير، وبين السلطات الفرنسية في كل من باريس والجزائر, نستطيع أن نستنتج ما يلي:

١ - كان مؤيدو التهجير يدلون بالحجج التألية:

أ - إنقاذ الموارنة مما يدّعونه من ظلم واضطهاد، سواء أكان ذلك على يد السلطة العثمانية، أم على يد مواطنيهم المسلمين، الدروز في الجبل، والسنّة في دمشق.

ب – الاستفادة من قدراتهم المسكرية، كمحاربين أشداء، لمساعدة الفرنسيين المعتلين، في الجزائر، في صراعهم مع أهل البلاد.

ج - وفي الوقت نفسه، إمكان قيام الموارنة بمهمة الوساطة بين المواطنين الجزائريين والمعتلين الفرنسيين، نظراً للغة (العربية) والعادات والتقاليد المشتركة، والمناخ المشترك، بينهم وبين عرب الجزائر، ولما اكتسبوه من ثقافة أوروبية، فرنسية خصوصاً، على يد الإرساليات الفرنسية في الجبل، مما يسهل عيشهم إلى جانب الجزائريين والفرنسيين مماً.

 د - الإستفادة من خبراتهم في زراعة القطن وصناعة العرير التي كانوا يمارسونها في وطنهم الأم.

ص - سهولة انقيادهم للسلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر، بسبب
تماطفهم معهم من جهة، وبسبب «النظام الإقطاعي» الذي كان يشكّل الهيكلية
الأساسية لنظامهم الإجتماعي في الجبل، مما يسهّل عليهم الإنقياد والخضوع
للسلطة الحاكمة، أية كانت هذه السلطة.

و - محاولة رد دفوع المعترضين المتعلقة بالتكاليف الباهظة التي لا يسع
 الدولة الفرنسية أن تتحملها، وذلك بإيجاد وسائل تخفّف من هذه التكاليف،

مثل إنشاء شركة «الشرق وافريقيا» لتوطين الموارنة (مشروع بوديكور)، أو اختبار الهجرة بواسطة نقل عدد محدود من العائلات، على سبيل التجربة، بحيث يدفع لهذه العائلات مبالغ محدودة، كقروض تساعدهم على الاستيطان، على أن يتم تسديد هذه القروض، فيما بعد، لمساعدة مهاجرين جدد (مشروع الأب عازار).

ز - ضرورة تكاثر المسيحيين في افريقيا عموماً، والجزائر خصوصاً، وذلك لتعزيز الوجود الفرنسي في هذه البلدان المحتلة، خصوصاً أن هجرة الأوروبيين إلى هذه البلاد لم تكن فاعلة ولم تأت ِ بالنتائج المتوخاة، نظراً لاختلاف اللغات والعادات والتقائيد والمناخ.

ح - الضرب على الوتر الطائفي العاطفي، حيث استثيرت نخوة الفرنسيين لنجدة إخوتهم الموارنة الذين هم دجزء من الأمة الفرنسية في الشرق، وذلك بهدف تجميع دالأمة المارونية في الجزائر، وهو أقل ما يمكن أن تقدمه فرنسا دللثوار المغلوبين، الذين يمكن أن يشكلوا عنصراً مهماً للوقوف في وجه دالمنصر اليهودي والعنصر الإسلامي، في الجزائر (مشروع بوديكور).

٢ - أما دفوع المعترضين فيمكن تلخيصها بما يلى:

أ – تكاليف التهجير التي لا يمكن للدولة الفرنسية أن تتحملها (حتى ولو حاول مؤيد التهجير التخفيف منها كما فعل الأب عازار).

ب - رفض إفراغ سوريا من المناصر المسيحية (المارونية خصوصاً)
 الموالية لفرنسا، والتي تعتبر، في نظر الدولة الفرنسية، ركناً أساسياً من أركان
 أي تدخل فرنسي محتمل في الشرق.

ج - عدم الوثوق بخبرات الموارنة في زراعة القطن وصناعة الحرير، بل حاجة فرنسا لأن تظل هذه الخبرات، (إن وجدت)، في الجبل، حيث يوجد العديد من معامل الغزل التي يملكها فرنسيون، والتي هي بحاجة إلى عمال وإلى مهارات فنية في هذا المجال.

 د - الخشية من أن يستعيد الموارنة حنينهم إلى الأرض المفقودة والوطن الأم فلا يستمرون مقيمين في الوطن البديل.

هـ - عدم حاجة فرنسا إلى عناصر جديدة في الجزائر، ولو كانت موالية،
 خصوصاً بعد أن استتب الأمر لها، في تلك البلاد، بعد استسلام عبد القادر.

و - الوضع الإقتصادي المهتز في فرنسا بسبب «أزمة الحرير» والأزمة
 الإقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر، في تلك المرحلة (خلال ثورة عبد
 القادر، وبعدها، حتى عام ١٨٦٧).

ز - عدم إفساد العلاقة بين فرنسا والسلطنة التي رفضت مبدأ الهجرة
 رفضاً مطلقاً.

وانتصر المعارضون للتهجير على المؤيدين له، وبقي الموارنة في موطنهم الأصلي، وكان على الساعين للهجرة، بعد هذه التجربة الواضحة، أن يعوا أن الذي يحكم العلاقة بين أية دولة وأخرى، أو بين أية دولة وشعب، أي شعب، مهما كانت انتماءاتهما الطائفية، والمنصرية، متقاربة، هو مصالح تلك الدول، وليس عواطفها، خصوصاً إذا كانت تلك الدولة أوروبية، كفرنسا، متجذرة في تقاليد أوروبا وعاداتها، وقيمها الأخلاقية والإجتماعية، ومبادئها السياسية العامة، وليست مجتمعاً شرقياً تحكمه العواطف، وتتحكم فيه العصبيات والنزعات، على اختلاف أنواعها.

حواشي الفصل الثانى

- Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 279. (1)
 - (٢) العقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، ص ١٠٦.
- (τ) Chevallier, Op. cit. p. 279. وانظر، لتنظيمات شكيب أهندي، الفصل الأول من هذا العاب.
 - Chevallier, Ibid. (1)
 - (٥) العقيقي، المصدر السابق، ص١٠٦.
 - (٦) الخازن، فيليب وفريد، المحررات السياسية، ج ٢: ٢٩١.
- (۷) مشاقه، مخائيل، مشهد العيان بحوادث جيل لبنان، ص ۱۵۷، وانظر: حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ۲۸۸ ۱۲۹. إلا أن الكولونيل تشرشل يرى أن السبب الأساسي لهذه الحرب هو «شجار عادي بين غلامين أحدهما درزي وآخر ماروني». Churchill, The Druzes and.

 The Maronites, p. 132).
- (A) تقرير القنصل الإنكليزي العام بحلب إلى السير «هنري بولقر» في ٢٨ نيسان ١٨٦٠ (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٤).
 - (٩) م.ن. ص ٥.
 - Poujoulat, B., La Vérité sur la Syrie, T.1, p. 79. (1.)
 - Ibid, T.2, p. 413. (11)
 - (۱۲) الخازن، المصدر السابق، ج ۲: ۲۹۰ ۲۹۱.
 - Edwards, La Syrie 1840 1862, p. 134. (17)
 - (١٤) حسر اللثام، ص ١٢٥ ١٢٦.
 - Ismaïl, A. Documents Diplomatiques et Consulaires, T.28, pp. 364 365. (10)
- (١٦) أنظر: خطاب «دي ملفيل» في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ١٥ حزيران ١٨٤٦ (الخازن، المصدر السابق، ج ١ : ٢٤٢ - ٢١٣)، وخطاب لامارتين في المجلس نفسه، في اليوم التالي، بتاريخ ١٦ منه (م. ن. ص ٢٦٦ – ٢٧٠) وخطاب الكونت «دي كاثر بارب» في المجلس نفسه

بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٨٤٧، (م. ن. ص ٣٧٠ – ٢٧٣)، وانظر تقارير الجنرال «دي بوفور دوتبرل»، قائد الحملة الفرنسية إلى سوريا عام ١٨٦٠، وسعيه العثيث لإعادة الشهابيين إلى حكم الجبل (كتابنا: هرنسا والموارنة ولبنان)، وكتابنا Corps expéditionnaire de

- (١٧) رسالة «دي لسبس» إلى «الكونت والوسكي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ ك ١٨٥٨ (١٣)
 (Ismaï, Doc., T.10, p. 101).
- (۱۸) رسالة «الكونت بنتيفوليو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «توقنيل» وزير الخارجية
 الفرنسية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٨٥٠، 193 (bid, p. 193).
- (۱۹) يذكر «بنتيفوليو» ان «الهيكلية» التي كان الإكليروس الماروني يراها صالحة لإدارة البلاد تتألف من البطريرك رئيساً والمطارنة نواباً للرئيس، كل هي أبرشيته، ويكون «الأعيان» من الفلاحين أو من صغار الأمراء هم الذين يحكمون القرى (تقرير «الكونت بنتيفوليو» إلى «توقفيل» بتاريخ ١٠ آب ١٨٦٠، ١٥٩٤، [ismail, lbid, p. 234، ١٨٦٠ لأول من هذا الباب (الثورة الشميهة هي كسروان).
 - (۲۰) الخازن، المصدر السابق، ج ۱: ۲٦٢.
 - (۲۱) م. ن. ص ۲۲۵ ۲۲۱.
- (۲۲) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٩٩. وفي تحليل لكارل ماركس عن دوافع التدخل الفرنسي في النزاعات الطائفية بسوريا، رأى ماركس أنه كان لا بد لنابوليون الثالث، لكي يتفادى الثورة، من وإحداث المجازر الفظيمة في سوريا، لكي تتخذ ذريعة للتدخل الفرنسيه. (سمهليا نسكايا، الحركات الفلاحية ص ٣٣٣ – ٣٣٤، عن: ماركس وانفلز، المؤلفات، ط ٧٠ ج. ١٠٠١).
 - (٢٣) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: (ز)، نقلاً عن المحررات الإنكليزية.
 - Ismaîl, Doc., T.28, pp. 352 353. (Yt)
- (٣٥) خطاب اللورد بالمرستون في مناقشات مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ آب ١٨٦٠،
 (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٢٩٠ ٢٩١).
- (۲۲) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ۲۳۳ نقلاً عن: , The Times, 6, XI, نقلاً عن: 1860.

- (۲۷) سمیلیا نسکایا، م. ن. ص. ن.
- (۲۸) م.ن. ص ۲۷۰، وتذكر مسميليا نسكايا، أن القنصل الإنكليزي «مور» كان يتشاور» باستمرار» مع الشيخ سعيد جنبلاط، «الذي يعتبر دعامة للنفوذ الإنكليزي» في الجبل، وانه تضحه بأن لا يظهر علناً في العرب الدائرة بين الدروز والموارنة، لذا، امتتم سعيد جنبلاط عن الإشتراك في العمليات الخربية، بينما كان «بقود» سرا، جميع العمليات الحربية ضد المسيحيين» (م.ن من من، ، نقلاً عن مالفتات السفارة الروسية في القسطنطينية). إلا أن الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد العملة المسكرية الفرنسية إلى سورياعام ۱۹۸۰، يذكر، في رسالة منه إلى وزير الحربية الفرنسية، أن سعيد جنبلاط «هو الذين نظم مجازر عام ۱۹۸۰، وقد تأكّد ذلك برسائل خطية كتبها إلى الزعماء الدروز الأخرين، وسلمت إلى وجبهي باشا مشير صبيدا، بواسطة السيد بوجاد، نقصل فرنسا بيروت»، وأن دلا يمكن الإقتناع بأن أحداث عام ۱۹۸۰، التي جرت وقتاً امتخلط مدير تماماً، ونقد بدقة، قد أعدت بدون علمه (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ۲۰۱ ۲۱۲، وانظر النص الفرنسي في: Soueid, Y, corpe expéditionnaire de Syrie, PP. 226 280.
- Lenormant, F. Les événements confessionnels au Liban, p. 17 (۲۹). وذكر مصير اللثام، هذه الحادثة هي ۳۰ آب ۱۸۵۹ (ص ۱۳۵)، كما ذكرها الحتوني يوم أول أيلول من العام نفسه (الحتوني، نبذة تاريخيَّة، ص ۲۵۷).
- (۲۰) یذکر «لونورمان» وکذلك «ادوارز» أن الخلاف كان بسیب رأس من الفتم (أنظر: (۲۰) Edwards, La Syrie, p. 130 et Lenormant, Op. cit., p. 17 يينما يذكر «أبو شقرا» أنه کان بسیب اصطدام حمار لمكاري درزي بصبي نصراني (أبو شقرا، الحركات، من ۱۰۰).
- (۲۱) العتوني، نبذة تاريخية، ص ۳۵۰، ويذكر ،حسر اللثام، أن عدد فتلى الدروز، في هذه العادلة، كان أكثر من عدد فتلى النصارى (ص ۲۵۰). أما أبو شقرا فيذكر أن عدد فتلى الدروز كان ۱۸ آهيلاً بينما كان عدد فتلى النصارى ۱۱ فتيلاً (الحركات، ص ۱۰۰)، ويعزو محسر اللثام، سبب كثرة عدد الفتلى من الدروز إلى مهاجمتهم لبلدة بيت مري من القرى الدرزية المجاورة ومحاولتهم اقتحامها، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وخسروا، لأجل ذلك، هذا العدد الكبير من الفتلى (حسر اللثام، ص ۲۵۰)، وانظر: Ismail, Doc., T.10, p. 149).
- (٣٢) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٦، نقلاً عن ملفات السفارة الروسية في القسطنطينية.

- Rochemonteix, p. Le liban et l'expédition française en Syrie. (TT)
- (٣٤) يذكر «ادوارز» سبب هذه الحادثة بأن ثلاثة مكاريين دروز من قرية «المعاصر» كانوا متّجهين نحو صيدا، فهاجمهم جماعة من موارنة بلدة «قيتول» في اقليم جزين، فتتلوا اثنين منهم وجرحوا الثالث، ويتابع «ادوارز» «ويروي بلوتورمان» الواقعة على هوا» فيدعي أن الدروز هاجموا النوازية، كان من الممكن الظرن بأن ثلاثة رجال، مهما كانوا شجماناً يتجرأون على مهاجمة مجموعة من عشرين رجلاً مسلحة، (135، 150, 150). (Edwards, Op. cit., p. 19) وانظر: «المناصلة على المكاريين الدروز وانظر: «المناصلة على ماجموا عند مسيعيين من أهل جزين كانوا يمرّون في الشوف فقتلوا ثلاثة منهم، وما أن علم سهد جنبلاط بذلك حتى تدخل لوقف الصراع، ورضي أهالي الضحايا الدروز، أما أهالي الضحايا الدروز، أما أهالي الشحايا دلك ويكن «أبو سمرا غانم» يحرّضهم على ذلك ذلك ذلك لا كان «أبو سمرا غانم» يحرّضهم على ذلك ذلك ذلك ذلك المناصلة المناسبة المسلمين فلم يرضوا، وكان «أبو سمرا غانم» يحرّضهم على ذلك ذلك ذلك ذلك دلك أن أبو سمرا غانم» يحرّضهم على ذلك ذلك للدورة، أما أهالي الضحايا.
 - (٣٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٢٣٦، وانظر: Edwards, Op. cit., p. 135.
 - Edwards, ibid. (T1)
- (۳۷) الخازن، المحررات السياسية، ج ۲: ۷، وانظر: Porte ottomane, T.VI, pp. 68 69
 - (٢٨) مشاقة، مشهد العبان، ص ١٥٧.
 - (٢٩) أبو شقرا، الحركات، ص ١٠١ ١٠٥.
 - (٤٠) م.ن. ص ١٠٢.
 - Edwards, Op. cit., p. 135. (٤١)
 - Ibid. (£Y)
- (٤٢) رسالة «المستر موره إلى «السير بولفر» بتاريخ ٢٦ أيار (١٨٦٠)، (الخازن، المصدر السابق، ج ٢٪ ١٢)، و 6. الدرثة وقعت السابق، ج ٢٪ ١٢)، و 7٪ كما أورد روايتين للحادثة، احدامما درزية والأخرى بتاريخ ٢٦ أيار (وليس في ٢٥ منه) كما أورد روايتين للحادثة، احدامما درزية والأخرى فرنسية. والروايتان متشابهتان، وتبينان، كلتاهما، أن المسيحيين هم الذين بادروا بالإعتداء واطلاق النار على الدروز، وتقول الرواية الفرنسية: ويجب أن نعترف أن الرصاصات الأولى أطلقها المسيحين محصروا... (bid).
 - Edwards, ibid., p. 140. (£ £)

- (٤٥) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ١٣.
 - (٤٦) م. ن. ص ١٥.
 - Ismaïl, Doc., T.10, p. 175. (£Y)
- (٤٨) الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ١٦ ١٧.
- Ismail, Op. cit., T 10, p. 175 176. (£4)
 - Ibid, p. 176. (0·)
 - Ibid. (01)
 - Ibid, pp. 176 177. (or)
 - Ibid, p. 179. (or)
- (٤٤) رسالة «بنتيفونيو» إلى «توڤنيل» بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦٠ (181 180).
- (٥٥) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ٣٣٧، وكان قد مرّ معنا، في الفصل السابق، أن مسيحيي الشوف استغاثوا بقائد الثورة الشعبية في كسروان، طانبوس شاهين، فوعدهم بأن يتجدهم بخمسين ألف مقائل (العقيقي، المصدر السابق، ص ١٠١).
 - (٥٦) الخازن، المحررات، ج ٢ : ٢٤.
- (۷۷) رسالة «نویل تامبل» نائب فقصل انکلترا ببیروت إلى «بولفر» بتاریخ ۲ حزیران ۱۸۹۰ (م. ن. ج ۲: ۲۵ - ۲۱).
 - (٥٨) رسالة «مور» إلى «بولڤر» بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٢٦ ٢٨).
 - (٥٩) رسالة مموره إلى دبولقره بتاريخ ٦ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٢٨).
 - (٦٠) م. ن. ص ۲۸ ۲۹، وانظر: Lenormant, Op. cit. pp. 49 53
 - Churchill, The Druzes and The Maronites. pp. 155 156. (71)
- (٦٢) رسائل من «فورد وادي» المرسلين الأميركيين في صيدا، إلى قنصلية أميركا ببيروت،
 بتاريخ ٢ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٢٠ ٢٠). وانظر: تفصيلاً لأحداث صيدا عند: 49 180, Op. cit. pp. 38 19. وانظر كذلك: .Churchill, Op. cit. pp. 36 156
- (٦٣) رسالة من المرسلين الأميركيين «فورد وادي» إلى فتصلية أميركا بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٣٠ - ٣١).

- (٦٤) رسالة الضابط ممانسل قائد البارجة الإنكليزية «فيريفلي» إلى نائب الأميرال (اللواء البحري) فانسهوي، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٢١ - ٣٣).
 - (٦٥) م. ن. ج ۲: ۲۲.
- (٦٦) رسالة القنصل «برانت» إلى اللورد «روسيل» بتاريخ ١٨ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٤٤).
 - (٦٧) الرسالة نفسها (م. ن. ج ٢: ٤٤ ٤٥).
 - (٦٨) الرسالة نفسها (م. ن. ج ٢: ٤٥).
- (٦٩) الرسالة نفسها (م. ن. ص ٥٠) ويذكر وتشرشل أن المسيحيين دهنوا لمشان بك ٥٠٠ ليرة لحمايته لهم، حتى إن نساءهم قدمن له هدايا من مجوهراتهن، (Churchill, Op. cit.) (pp. 161 - 162).
 - Churchill, Op. cit. pp. 162 164 (٧٠). والست نايفة: شقيقة سميد بك جنبلاط.
 - Ibid, pp. 165 173. (VI)
 - (٧٢) الرسالة نفسها (الخازن، المحررات، ج ٢: ٤٥ ٤١).
 - Lenormant, Op. cit. p. 56. (VT)
 - Ibid, pp. 56 57. (Y£)
 - Ibid, pp. 60 61. (vo)
 - (٧٦) راجع: حسر اللثام، ص ١٤٥ ١٦٨.
 - (۷۷) م. ن. ص ۱۵۸.
 - (۷۸) م. ن. ص ۱۳۸.
 - (٧٩) العتوني، المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (٨٠) أبوشقرا، الحركات، ص١١٩، ويذكر دحسر الثنام، أن ءهثمان بك، قائد الحامية هو الذي سلم الدروز الأمير سعد الدين شهاب فقطعوا رأسه وأرسلوه إلى سعيد بك جنبلاط في المختارة، ثم أخذ عثمان بك يسلم الدروز المطلوبين وواحداً فواحداً، مبتدئاً من النصاري، (حسر الثلام، ص١٥٧ - ١٥٥).
 - (٨١) أبو شقرا، المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- (٨٢) رسالة القنصل معوره إلى الشيخ اسماعيل الأطرش بتاريخ ١٦ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المحررات، ج ٢: ٢٦).

- (٨٢) رسالة جوابية من الشيخ اسماعيل الأطرش إلى القنصل «مور» بتاريخ ١٩ حزيران ١٨٦٠ (م. ن. ج ٢: ٦٢).
 - (١٤) م. ن. ج ٢: ٢٢ ٦٥.
- (٨٥) م. ن. ج ٢: ٦٥ ٢٦. وقد قضت المحكمة العسكرية التي شكلت في دمشق لمحاكمة العسكريين المتهمين بهذه الأحداث بإعدام كل من: السر عسكر السابق أحمد باشا، ورئيس أركانه الكولونيل علي بك، وعشان بك قائد موقع حاصبيا وقد نقد فههم حكم الإعدام، رمياً بالرصاص، في دمشق، بعد ظهر ٨ أيلول/سبتمر ١٨٦٠. (gsmail, Doc., T.10, p. 258).
- (٨٦) تقرير «بنتيفوليو» إلى «توڤنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٦٠ (smañ, Doc., T.10, pp. 182 - 183)).
- (Av) التقرير الجماعي الذي رفعه القناصل الأوروبيون الخسنة إلى دولهم بتاريخ ١٩ حزيران (الخازن، المصدر السابق، ج ٢: ٦٦ - ٦٧). وانظر النص نفسه في: .no. 187 - 188 .no. 187 - 188
- (۸۸) الخازن، م .ن . ج ۲: ۲۷ ۸۲ وانظر: 190 189 بالخازن، م .ن . ج ۲: ۸۷ ۸۳ وانظر: Op. cit. T. 6, p. 77
 - (۸۹) الخازن، م. ن.، ج ۲: ۲۸.
- (٩٠) رسالــة «بنتيقوليــو» إلى «توڤنيل» بتاريــخ ٢١ حــزيــران ١٨٦٠ ,DD. 186 (الmaïl, Doc., T.10, ١٨٦٠)
 - Ibid, p. 186. (41)
 - (٩٢) أبو شقرا، الحركات، ص ١٢٨ ١٢٩.
 - (۹۲) م. ن. ص ۱۲۹.
 - (٩٤) م. ن. ص ١٢٨.
 - (٩٥) م. ن. ص ١٢٩.
- (٩٩) رسالة «مور» إلى سفير بلاده في الأستانة «السير هنري بولفر» بتاريخ ٢٣ حزيران ١٨٦٠ (الخازن، المصدر السابق، ص ٧٠).
 - (٩٧) الرسالة نفسها (م. ن. ص ٦٩).

- De Testa, Op. cit. T.6, pp. 77 78. (٩٨)
 - (٩٩) الخازن، المدر السابق، ج ٢: ٧٢ ٧٦.
- (۱۰۰) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ۱۱۰ ۱۱۹، وانظر النص الفرنسي للتقرير في Soueid, y. corps expéditionnaires de Syrie, 1860 1861, pp. 89 92 في عدورول، إلى منزل «الغواجة خليل جاويش، أمين سر قائمقام الدروز الذي كان قد لجأ إليه عدد من مسيحيي البلدة، وكان يقوم على حراسته «الشيخ بشير مرعي نكد وبعض الجنور، فهاجمه الدروز ونهبوه «وقتلوا كل الرجال، وأضرموا النار بالبيت، إنما عفوا عن الخواجة خليل وشقيقه» (شهادة شاكر وفتح الله جهامي الحلبيان، الخازن، المصدر السابق، ج ٢؛ ٥٠).
 - (١٠١) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٠.
 - (۱۰۲) م.ن. ص.ن.
 - (۱۰۳) م. ن. ص. ن.
 - (١٠٤) م. ن. ص ١٣١.
 - (۱۰۵) م. ن. ص. ن.
 - (١٠٦) م. ن. ص. ن.
 - (۱۰۷) م. ن. ص. ن.
- (۱۰۸) سويد، ياسين، هرنسا والموارنة ولبنان (الوثائق العربية، وثيقة رقم ۱۵ ص ۵۸۹ ۵۹۰). والصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ۱۲۸.
- (۱۰۹) م. ن. ص ٥٨ (المادة الأولى من البروتوكول)، وانظر النص الفرنسي للبروتوكول هي Soueid, op. cit. PP. 12 - 13.
- (١١٠) م. ن. ص ٤٨٨ ٤٨٩ (البيان العددي لقوات الحملة العسكرية على سوريا بتاريخ أول أبار ١٨٦١). وانظر النص الفرنسي لهذا البيان في 439 - 438 .Soueid, op. cit. PP. 438 .
- (١١١) راجع: الجزء الأول، الإمارة المعنية، الفصل الثاني من الباب الأول (الإطار الإجتماعي)، واليزبكية: سبة إلى الشيخ ،يزبك، جد أل عماد الذين تزعموا الحزب اليزبكي الذي سمي باسمه، وقد خلفت هذه «الفرضية» غرضيةً سابقة عليها هي: القيسية والهمنية (راجع: م. ن.).

- (١١٢) أنظر بحثاً لمسعود ضاهر عن «هجرة الشوام إلى مصد في النصف الأول من القرن
 التاسع عشر» في كتابه: الهجرة اللبنانية إلى مصر، ص ١٢٧ ١٥٥.
- (۱۱۲) أبو زيد، سركيس، تهجير الموارنة إلى الجزائر، ص ٤٠، وانظر، عن هذا المشروع بالدات: م. ن. ص ٣٥ - ٤٢ وص ٨٣ - ٧٨ (عن: المجلة الإفريقية، مجلد ١٦ عام ١٩٢٠، ومصفوظات الحكومة العامة للجزائر).
 - (١١٤) رسالة «بوديكور» إلى وزير الخارجية الفرنسية 269 Ismaïl, Doc., T.9, pp. 268.
 - (bid, p. 269 (110). وانظر نظام هذه الشركة في (280 272 (lbid, pp. 272).
- (١١٦) 270 1908. ilbid, pp. 269 واقترح «بوديكور» أن يدير هذا المشروع، في الجزائر ماروني يدعى «مرعي دحداح» مقيم في مرسيليا، وكان قد اتصل به واتفق معه على هذا الأمر (bid).
 - (١١٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٥٠.
 - (١١٨) م. ن. ص ٥١ ٥٢، وانظر، عن هذا المشروع بالذات، م. ن. ص ٤٣ ٥٠.
 - Ismail, Op. cit. T.9, p. 300. (111)
 - (١٢٠) أبو زيد، المرجع السابق، ص ١١٥.
- (۱۲۱) م. ن. ص ۱۱۵ ۱۱۸، وانظر نص مشروع الأب عازار كاملاً في: م. ن. ص ۱۱۵ ۱۲۰، (عن المجلة الإفريقية، مجلد ۲۱ عام ۱۹۲۰).
 - (۱۲۲) م. ن. ص ۱۱۹ ۱۲۰.
- (١٢٣) م. ن. ص ١٢٤، وانظر النص الكامل لدراسة «دوماس» و«تستو» عن المشروع، في: م. ن. ص ١٢١ – ١٢٤، (عن المجلة الإفريقية، مجلد ٦١ عام ١٩٢٠).
 - (۱۲٤) م. ن. ص ٥٩ ٦١.
 - (١٢٥) م. ن. ص ٦٢.
 - Ismaïl, Op. cit. T.9, p. 429. (۱۲٦)
 - Ibid. (YYY)
- (١٢٨) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٢٥، وقد سمى أبو زيد الأمير الشهابي الذي ورد اسمه في رسالتي القنالم نجد، في رسالتي القنصل ووزير الحربية، الأمير وأسده، وليس الأمير وأسمده، إلا أننا لم نجد، في كتاب الشدياق خصوصاً (أخبار الأعيان، ج ١: ٤٧ ٥٤)، أي أمير شهابي باسم وأسده، وإنما وجدنا المديد من الأمراء الشهابيين باسم وأسعد،
 - (١٢٩) أبو زيد، المرجع السابق، ص٦٦.

- (۱۳۰) م. ن. ص ۱۷ ۱۸.
 - (۱۲۱) م. ن. ص ۱۸.
- (۱۳۲) م. ن. ص ۷۰ ۷۲.
 - (١٣٣) م. ن. ص ٧٤.
- (۱۳٤) رسالة «الجنرال دي بوفور دوتبول»، قائد الحملة المسكرية الفرنسية إلى سوريا عام ۱۸۲۰ (سويد، ۱۸۲۰)، إلى وزير الحربية الفرنسية، بتاريخ ۱۲ كانون الثاني/يناير عام ۱۸٦۱ (سويد، پاسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ۲۷۷)، وانظر، للنص الفرنسي؛
- Soueid, y. corps expéditionnaire de Syrie, 1860 1861, P. 187.
 - (١٣٥) سويد، المصدر السابق، ص ٢٧٦، وانظر، للنص الفرنسي:
- Soueid, op. cit. PP. 235 236.
- (۱۳۲) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمير عام ۱۸۲۰ ، (م. ن. ص ۱۲۸) . وانظر، للنص الفرنسي: Soueid, op. cit. P 138.
 - (١٣٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٣ ٧٤.
- (۱۳۸) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ۲۲ أيلول/سبتمبر عام ۱۸۲۰ (سويد، المرجع السابق، ص ۱۲۰)، وانظر، للنص الفرنسي: Soueid, op. cit. P. 104.
- (١٣٩) رسالة الجنرال دوتيول؛ إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٥١)، وانظر، للنص الفرنسي: Lbid, P. 122.
- (١٤٠) رسالة الجنرال «دوتبول» إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفعبر عام ١٨٦٠ (م.ن. ص ١٦٤) وانظر، للنص الفرنسي: ١٦٥٠ 104 (bid, PP. 134). والفياليع: مفردها فيلجة (Cocon) وهي الشرنقة التي تتمو دودة القز بداخلها، وبورتالس: مواطن فرنسي ورد اسمه مراراً في تقارير الجنرال «دوتبول» وبيدو أنه كان صاحب معامل مهمة للفزل في الجبل، وذا شأن اجتماعي وسياسي مهم.
- (۱٤۱) رسالة الجنرال دوتبول، إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٨٥)، وانظر، للنص الفرنسي: blid, P. 156.
- (١٤٢) رسالة الجنرال «دوتبول إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٠ أيار/مايو عام ١٨٦١ (م. ن. ص ٢٣٧)، وانظر، للنص الفرنسي: bbid, P. 329.
- (١٤٣) ، عضو شرف في مجمع الرهبان الملكي للبروتستانت في بروسيا، (أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٥).
 - (١٤٤) م. ن. ص. ن.

- (١٤٥) م. ن. ص ٧٦ ٧٧.
- (١٤٦) سويد، المصدر السابق، ص ٣١٤ ٣١٥، وانظر، للنص الفرنسي:

Soueid, op. cit. pp. 271 - 272.

- (١٤٧) أبو زيد، المرجع السابق، ص ٧٧ ٧٨.
 - (١٤٨) م. ن. ص ٧٨.
- (۱٤٩) م. ن. ص ٧٩ (عن المحفوظات الوطنية الفرنسية Archives matinales من وزير الخارجية إلى وزير الحربية، باريس في ٢ شباطا/فيراير عام ١٨٦٧، وعن المجلة التاريخيّة الفرنسية، مرجم رفم ١٦).
- (۱۰۰) م. ن. ص ۷۹ ۸۰ (عن المجلة التاريخية الفرنسية، السنة السبمون، المجلد ۱۰۷، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس عام ۱۹۵۷).

الفصل الثالث

التدخّل العسكري الفرنسي أو

الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (١٨٦٠ – ١٨٦١)

أولاً – المقدمات التاريخية:

كانت أنباء الأحداث الدامية التي تجري في سوريا تصل تباعاً إلى أوروبا، وإلى باريس خصوصاً، وكانت باريس أكثر عواصم الدول الأوروبية اهتماماً بهذه الأحداث وانفعالاً بها، وذلك لما بين فرنسا وموارنة لبنان من روابط قديمة المهد، تعود إلى الحملات الصليبية على هذه البلاد (في القرنين الميلاديين: الحادي عشر والثاني عشر)، بالإضافة إلى ما هو معروف عن اهتمام فرنسا، وخصوصاً نابوليون الثالث، بجبل لبنان، إلى درجة أنه كان يطمع «في ضمّه إلى ملكه، ويؤنسه فيه وجود الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الإفرنسية، كما يرى «أبو شقرا»(۱).

وضمه إلى ملكه؟ وربما كان في ذلك مبالغة أداد وأبو شقراه من خلالها أن يظهر مدى اهتمام فرنسا بمسيحيي بلاد الشام عموماً، وموارنة جبل لبنان خصوصاً، إلى درجة أن ملك فرنسا ولويس الرابع عشر» (١٦٤٣ - ١٧١٥)، ومن خَلَفه من الملوك الفرنسيين، كانوا يدعون حماية هذه الطائفة خصوصاً، من المسيحيين المشرقيين، ويزعمون أنها تنتمي إليهم (٢)، وذلك خصوصاً، من المسيحيين المشرقيين، ويزعمون أنها تنتمي إليهم (٢)، بغية أن يشكّل كيان مسيحي (ماروني خصوصاً) يقام في هذه المنطقة، جسر عبور لفرنسا إلى المشرق العربي المسلم، تماماً كما كانت هي تبغي، من وراء تشبثها بالجزائر، أن يشكل هذا البلد جسر عبور لها إلى المغرب العربي المسلم.

وكانت الأحداث التي جرت في دمشق بتاريخ ٩ تموز/يوليو عام ١٨٦٠ وذهب ضحيتها نحو ستة آلاف^(٢) من مسيحيي المدينة، بالإضافة إلى أحداث الشوف وحاصبيا وراشيا وزحلة، وخصوصاً دير القمر، هي السبب المباشر الذي دعا فرنسا إلى التهديد بالتدخل المسكري المباشر ولإيقاف المذابح،(1).

وإذا كان الهدف الظاهر للحملة الفرنسية المزمع إرسالها إلى سوريا هو «حماية موارنة جبل لبنان وكاثوليك سوريا»، فإن خلف هذه «الأهداف المعلنة» أهداهاً أخرى دغير معلنة، أهمها:

ا - «حماية رؤوس الأموال الفرنسية في سوريا، وإعادة النظام والأمن إلى
 جبل لبنان، لإنقاذ موسم الحرير»، الذي كانت معامل فرنسا ومصانع النسيج
 فيها، وخصوصاً في ليون، تحتاج إليه.

٢ - «خلق دولة عربية تابعة لفرنسا، بين الأناضول ومصر»، أي في سوريا،
 بقيادة «الأمير عبد القادر الجزائري» الذي كان مقيماً في دمشق آنذاك.

ويبدو أن بريطانيا كانت تعارض الهدف الثاني لأنه يؤدّي إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية، وهو ما كانت تعرص بريطانيا على أن لا يتم قبل أن تكون قادرة على امتلاك بعض أجزائها إن هي قُسّمت، كما أن الشعور القومي لم يكن قد بلغ بعد، لدى الجماهير العربية (المسلمة) درجة تجعلها تطالب بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية (المسلمة) لتكوين كيان عربي مستقل.

مقابل ذلك، تقلص المشروع الفرنسي (العربي) حتى أضحى مشروعاً (مسيحياً) صغيراً يعبِّر عنه، في الأوساط الثاثوليكية (المارونية خصوصاً)، بالرغبة في إنشاء كيان مسيحي في جبل لبنان^(ه).

ولكن بعض المؤرخين يرون أهدافاً أخرى لهذه الحملة، ومن هذه الأهداف:

١ - «الحد من نقمة الأحزاب والأوساط الكاثوليكية في فرنساء على الامبراطور، وذلك بسبب «تبنيه فكرة الوحدة الإيطالية» ومساندة «الاستقلاليين الطلبان ضد البابا ودولته الزمنية».

٢ - «محو اثار الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الشرق، عام ١٨٤٠ على
 يد «بالمرستون» رئيس الحكومة البريطانية آنذاك.

٣ - صرف أنظار «الباب المالي» عن بريطانيا وإفهامه «أن الجيش الفرنسي... يملك من أسباب القوة والعزم» ما يجعله قادراً على «فرض احترام المصالح الفرنسية» أينما كان، مما يدفع بالباب العالي إلى الموافقة على شق قناة السويس بواسطة فرنسا، متخلصاً، بذلك، من الهيمنة والنفوذ البريطانيين.

٤ - حاجة الجيش الفرنسي للخيول العربية، وخصوصاً السورية منها،
 باعتبارها «أفضل جياد العالم على الإطلاق».

هذا ولم نظهر الوثائق الفرنسية الرسمية أي أثر للأسباب الدينية في هذه الحملة، كما أن بعض الصحف الفرنسية الكاثوليكية رأت في التذرع بحماية المسيحيين «مظهراً من مظاهر الخبث والرياء» وانتقدت، لأجل ذلك، الامبراطور الفرنسي «انتقاداً مراً»⁽¹⁾.

في أي حال، قررت فرنسا التدخل، عسكرياً، ومن جانب واحد، بعد أن بلغتها أحداث جبل لبنان، إلا أنها رغبت في أن تدعم مبادرتها هذه بموقف أوروبي مؤيّد لها، فاتصل وزير خارجيتها «توقنيل» بسفراء كل من انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا بباريس، كما أرسل تعليمات إلى سفرائه في كل من عواصم الدول المذكورة، بوجوب إخطار هذه الدول بالأمر، في محاولة لإقتاعها بالموافقة على المبادرة الفرنسية، وكانت السلطات العثمانية قد بادرت، في الوقت نفسه، إلى إيفاد وزير خارجيتها «قؤاد باشا» وبصحبته جيش من «الفرق النظامية» ووحدات «من الأسطول المثماني» بهدف تهدئة الأوضاع في الجبل، ومعاقبة الممتدين، فوصل إلى بيروت في ١٧ تموز/يوليو (١٨٦٠)، ثم إلى صرامة، وشنق كثيراً ممن ظهرت لهم يد عاملة فيها، سواء أكانوا من الدروز أو صرامة، وشنق كثيراً ممن ظهرت لهم يد عاملة فيها، سواء أكانوا من الدروز أو المسيحيين أو المسلمين، أو من كبار مستخدمي الدولة أنفسهم، وبذل همته في إعادة الأمن إلى البلاده(١٧).

ولكن ذلك لم يقنع نابوليون الثالث الذي أصر على التدخل العسكري وأرسل قطعاً من بحريته إلى الساحل السوري آمراً قادتها أن يضعوا أنفسهم بتصرف القناصل الأوروبيين المعتمدين في بيروت. ولما كانت قواته البحرية هذه لن تتمكن من «الوصول إلى عمق الجبل، حيث مراكز الفتنة»، فهو قد قرّر إرسال «فرقة عسكرية» برية مقاتلة للقيام بهذه المهمة (١٨)، متجاهلاً، بذلك، المادة التاسعة من معاهدة باريس (بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٨٥٦) التي تتص على أنه لا يحق للدول «في أي حال كان» أن «تتمرض، كلا أو بعضاً، لما يتعلق بالسلطان ورعاياه، أو بإدارة سلطنته الداخلية، (١١)، ومتذرعاً «بالإصلاحات الخيرية» أو ما يسمى «بالخط الهمايوني الشريف» الذي أصدره السلطان في ١٨

شباط/فبراير من العام نفسه (100٦) وأبلغه إلى الدول الأوروبية التي اعتبرته جزءاً من المعاهدة المشار إليها (ويعترف الخط الهمايوني الشريف بوجوب تتأمين رعايا السلطنة، إلى أي دين انتموا، دعلى الأرواح والأموال وحفظ الناموس، وتأمين المساواة بين الرعايا بلا استثناء)، ومعتبراً، بالتالي، ما يجري في سوريا، خروجاً على القواعد الملزمة الواجب اتباعها من قبل السلطنة، وفقاً لهذا «الخطه(۱۰).

إلا أن الدول الأوروبية الكبرى الأربع (انكلترا وبروسيا وروسيا والنمسا) كان لها، تجاه المبادرة الفرنسية، مواقف متباينة:

- بدا «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، غير مقتنع بهذه المبادرة، وكان، في الحقيقة، يخشى أن يؤدّي هذا التدخل الفرنسي في سوريا إلى احتلال دائم، فحاول إقتاع السفير الفرنسي «بعدم فائدة الحملة» وبقناعته بأن فؤاد باشا، وزير الخارجية العثمانية، سيكون، بما لديه من قوات، قادراً على فرض الأمن والنظام في البلاد.

- رفضت النمسا المواققة على هذه المبادرة، فتملّت فرنسا بأنها لا تستند، في تدخلها المسكري في سوريا «على نصوص معاهدة باريس والغط الهمايوني، بل على مقرّرات السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، التي كرّست اتفاق الباب العالي والدول الخمس على نظام تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، مما يبرّر تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية للسلطنة، وذلك «لوضع اتفاق جديد يصلح ما أفسده الإتفاق القديم،، وبذلك أقصيت «سردينيا» عن التدخل في شؤون السلطنة، باعتبارها غير موقّعة على هذا الاتفاق(١١١)، وبإقصاء سردينيا، تراجمت النمسا عن تحفظاتها، ووافقت.

- وافقت، كذلك، كل من روسيا ويروسيا، وأبلغت فرنسا بذلك.

أمام موافقة الدول الثلاث، النمسا وبروسيا وروسيا، وأمام إصرار نابوليون الثالث، ملك فرنسا، خصوصاً بعد أن وصلت إلى باريس، بتاريخ ١٦ تموز (١٨٦٠)، أنباء مقلقة عن مجزرة المسيحيين في مدينة دمشق، قرر نابوليون تجاوز «كل الاعتبارات القانونية» واوضع أوروبا أمام الأمر الواقع»، وذلك بأن أمر بإعداد حملة عسكرية للسفر إلى سوريا «بالإضافة إلى الوحدات البحرية» التي كانت قد أبحرت إلى الشواطئ السورية (١٣٠).

إلا أنه، وفي الوقت نفسه، وصلت إلى لندن أنباء مماثلة عن المجزرة التي جرت بدمشق وذهب ضحيتها الآلاف من مسيحيي المدينة، ففي ٢٣ تموز (١٨٦٠) أرسل اللورد رسل (وزير الخارجية البريطانية) إلى اللورد كولى ــا) (Cowley سفيره بباريس، رسالة يخبره فيها أن عدد القتلي في مذابح دمشق بلغت «٥٥٠٠ قتيل خلفوا وراءهم نحو ٢٠ ألف من الأرامل والأطفال المشر دين. والجائمين»، وقد وقفت السلطات التركية، إزاء هذه المذابح «متفرجة وغير فاعلة، وإن لم تشترك فيها»(١٢)، وانه، في «دير القمر» نزع عثمان باشا، القائد المسكري المثماني للمدينة، سلاح النصاري، وبعد أن احتجزهم ثمانية أيام، سلمهم إلى أعدائهم «المتوحشين» الذين «قطعوهم إرباً إرباً». ويستطرد «رسل»: «ويبدو أن سلوك الأتراك، في مواقع أخرى، يمرضهم للشك في أنهم يحبذون القتل الجماعي للمسيحيين». ثم يعلن وزير الخارجية البريطانية أنه، بناءً على ذلك وقبلت حكومة صاحبة الجلالة اقتراح امير اطور فرنسا بإرسال قوات أوروبية إلى سوريا لمنع تكر إر ما حدث، ويتم التفاهم على ذلك بمؤتمر يعقد بين الدول الكبرى والباب العالى،(١٤). وبدا، من رسالة وزير الخارجية البريطانية هذه إلى سفيره بباريس، أن المملكة المتحدة لم تكن، رغم كل ما وصلها من أنباء الأحداث في سوريا، متحمسة للتدخل العسكري المباشر، سواء أكان ذلك من قبلها أم من قبل أية دولة أوروبية أخرى، لذا، رأت «حكومة جلالتها» أن تحدّد مدّة إقامة الجيوش المتدخلة في سوريا بـ ٢ شهور، بحيث تجلو هذه الجيوش عن البلاد، عند انقضاء هذه المدّة، دون تأخير، وذلك لأنه وإذا لم تهدأ الأحوال في سوريا في انقضاء هذه المددّ، فسيكون واضحاً أن أية مدّة، مهما كانت طويلة، لن تكون كافية لإعادة السلام والنظام إليهاه (١٠٠). وعلى هذا، فقد قرّرت حكومة صاحبة الجلالة إرسال أسطول إلى شواطئ سوريا، وولكن ليس في نية حكومة جلالتها إرسال قوات برية لبذل جهد في منع المذابح وإعادة النظام (١٠١٠)، وذلك لأن مثل هذا الأمر «ربما يخلق تمصياً في صفوف المسلمين، وربما يكون سبباً في تأخير التهدثة في سوريا، لذا، «يجب أن لا يكون هناك تدخل يكون سبباً في تأخير التهدثة في سوريا، لذا، «يجب أن لا يكون هناك تدخل الضرورة الثابنة بوضوح، ويجب أن ينتهي التدخل فور انتهاء هذه الضرورة (١٠٠).

وحاولت السلطنة المثمانية أن تمنع التدخل المسكري الفرنسي إذ إنها أبلغت الدول الأوروبية بأن القوات التي اصطحبها وزير خارجيتها، فؤاد باشا، ممه، كافية لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد، وعلى هذا، فإن الباب العالي «لا يجد أقل مبرر للجوء إلى تدبير ينذر بأشد الأخطار، ويشكل إجحاها بسيادة جلالة السلطان» (١٨) . إلا أن ذلك لم يشن الحكومة الفرنسية عن قرارها، خصوصاً أن نابوليون كان يرى أن السلطان «يتلكا ويتردد» (١١) في وضع حدً لإراقة الدماء في سوريا، كما أن بريطانيا قبلت، تحت ضغط الأحداث، بالتدخل الفرنسي، ولكن وقتاً لشروط هي:

- ١ أن تكون للحملة «صفة دولية».
- ٢ أن ترسل بناءً لطلب من الباب العالي.

٣ - أن لا تزيد مدّة بقائها في تلك البلاد عن ستة شهور (٢٠).

لقد حركت أحداث دمشق وإثارتها، في صحف أوروبا، بشكل تحريضي حاد، الرأي العام الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، فأخذ يطالب بالتدخل العسكري لحماية المسيحيين في سوريا، وكانت فرنسا تحرّض الإعلام والرأي العام لكي تتمكن، بواسطتهما، من الضغط على الدول الأوروبية المتردّدة في التدخل والرافضة له، وخصوصاً بريطانيا. وقد نجحت في الوصول إلى غاياتها، إذ انتهى الحوار بين باريس ولندن ويطرسبرغ وبرلين وقبينا إلى عقد مؤتمر دولي في باريس في أول آب من العام نفسه (١٨٦٠) وذلك دلتقرير شروط الحملة الفرنسية، فكان ذلك انتصاراً لفرنسا التي استطاعت فرض إرادتها على الدول الأوروبية، كما كان انتصاراً لبريطانيا التي استطاعت تقييد الإرادة الفرنسية بتدويل الحملة، ووضع شروط لها.

ثانياً – مؤتمر باريس (أب ١٨٦٠):

عقد المؤتمر الدولي بباريس في الأول من آب (١٨٦٠)، وحضره، كممثلين عن الدول المشاركة فيه، كل من:

– توڤنيل	Touvenel	ممثلاً عن فرنسا
- كولي	Cowley	ممثلاً عن بريطانيا
– رویس	Reuss	ممثلاً عن بروسيا
– كيسليف	Kisselef	ممثلاً عن روسيا
- مترنيخ	Metternich	ممثلاً عن النمسا
– أحمد وفيق أفندي		ممثلاً عن الباب العالي(٢١).

وفي ٣ آب، صدر عن المؤتمر البروتوكول التالي نصّه: وزارة الحربية ديوان الوزير

بروتوكول .

باریس فی ۳ آب ۱۸۹۰

«بناءً لرغبة صاحب الجلالة السلطان في أن يوقف، بتدابير سريعة وفعّالة، نزف الدم في سوريا، ويؤكّد قراره الحاسم في تأمين النظام والسلام للشعوب الخاضعة لسلطانه. وبناءً لرغبة أصحاب الجلالة كل من: امبراطور النمسا، والمبراطور الفرنسيين، وملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وصاحب السمو الملكي الأمير الوصي على عرش بروسيا، وجلالة امبراطور كل البلاد الروسية، في تقديم العون الفعال الذي قبله جلالة السلطان. فإن ممثلي كل من أصحاب الجلالة والسمو الملكي قد اتفقوا على ما يلى:

«المادة الأولى؛ توجّه وحدة عسكرية أوروبية، يمكن أن يبلغ تعدادها ١٢ ألف رجل، إلى سوريا، للإسهام في إعادة الهدوء إليها.

«المادة الثانية: وافق صاحب الجلالة امبراطور الفرنسيين على أن يقدم، مباشرة، نصف عديد هذه الوحدة السكرية. وإذا أصبح ضرورياً رفع العديد إلى الرقم المنصوص عنه في المادة السابقة، فإن الدول الكبرى سوف تتفق، بلا تأخير، مع الباب العالي، وبالطرق الدبلوماسية العادية، على تعيين أي منها سوف تكلّف تأمينه.

«المادة الثالثة: يتَصل قائد الحملة العسكرية، فور وصوله، بالمفوض فوق العادة للباب العالي، بفية تتسيق كل التدابير التي تتطلبها الظروف، ولأخذ المواقع التي يجب احتلالها لتحقيق هذه الحملة. «المادة الرابعة: إن أصحاب الجلالة: امبراطور النمسا، وامبراطور الفرنسيين، وملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وصاحب السمو الملكي الأمير الوصي على عرش بروسيا، وجلالة امبراطور كل البلاد الروسية، يتعهدون، بأن يُبقوا، على الساحل السوري، القوات البحرية الكافية للإسهام في إنجاح الجهود المشتركة بفية إعادة الهدوء إلى البلاد.

«المادة الخامسة؛ حدّدت الدول الكبرى المتعاقدة مدّة احتلال القوات الأوروبية لسوريا بسنة أشهر، اقتناعاً منها أن هذه المدة ستكون كافية لبلوغ هدف التهدئة الذي تصبو إليه.

«المادة السادسة؛ يتعهد الباب العالي بتقديم كل ما يتوجب عليه من تسهيلات لتموين الحملة المسكرية وإعاشتها.

«ومن المتفق عليه أن تصاغ المواد الستة السابقة، بحرفيتها، بشكل اتفاقية توقّع من قبل الممثلين الموقعين أدناه، حالما يعظون بالسلطات الكاملة من ملوكهم، إلا أن شروط هذا البروتوكول سوف تدخل مباشرة حيّز التنفيذ. وقد لفت القائم بأعمال بروسيا إلى أن التوزيع الحالي للسفن الحربية البروسية يمكن أن لا يسمح لحكومته بالإسهام، في الوقت الحاضر، في تنفيذ المادة الرابعة..

وضع في باريس بتاريخ ٢ آب ١٨٦٠ (٢٢)

وقد ورد في الوثائق التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل مادة سابعة في البروتوكول الأساسي، وبروتوكولان إضافيان عليه، كما يلي:

- «المادة السابعة: (في البروتوكول الأساسي): توفّع هذه الإتفاقية،
 ويجرى تبادل التواقيم في باريس خلال خمسة أسابيم أو بأسرع ما يمكن. وإثباتاً

لذلك، فإن المفوضين المعنيين مطلقي الصلاحية قد وقُعوها ومهّروها بأختامهم،(٢٣).

- البروتوكول الأول: وهو الفقرة الأخيرة من البروتوكول الأساسي كما وجدناه في وثائق مصلحة جيش البر الفرنسي، وكما أوردناه هنا (الفقرة: ومن المنقق عليه...).

- البروتوكول الثاني: ويتملق بتمهد الدول الموقّعة على البروتوكول الأساسي بأنها لا تبني، من وراء اتفاقها هذا، الحصول على «أي مكسب أرضي أو أي تأثير استثنائي أو أي امتياز يمس تجارة أفراد احداها ولا يمكن أن يمنح إلى أفراد باقى الدول،(۲۷).

ورغم ذلك، فقد كان الباب العالي غير موافق، ضمناً، على إرسال حملة عسكرية أجنبية إلى سوريا، وقد صرّح بذلك «صفوت باشا، في رسالة منه إلى «موزوروس» سفير الباب العالي في لندن، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس عام ١٨٦٠، وموزوروس» سفير الباب العالي في لندن، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس عام ١٨٦٠، إذ كتب إليه يقول: «في الوقت نفسه الذي أعطينا موافقتنا (على هذه الحملة) كان من واجبنا أن نعرض، بصراحة، للدول الكبرى تخوفاتنا، وكفاية التدابير التي قمنا بها. إذ إن ما فعله «فؤاد باشا» في دمشق، وفي أيام قليلة، بيرهن أننا أقوياء لدرجة أنه بإمكاننا احتواء الفوضى ومعاقبة المجرمين. وقد جعلتنا البداية السعيدة لوزير خارجيتنا نأمل بأن لا تجد الحملة المسكرية، حين وصولها إلى سوريا، إلا بلادأ هادئة تماماً ومطمئنة. ومكذا، فإذا تم إبرار القوات الفرنسية دون أن يكون هناك سبب كاف يحتم وجودها، فهي، بالأحرى، لن تجد أي مبرر للتوغل داخل البلاد».

ويستطرد «صفوت» في رسالته:

«إن جهودنا، في الوقت الحاضر، تنصب على هدف أن نحصر الاحتلال في نقطة ملائمة على الساحل، وأن نحرص على أن لا يندفع نحو الداخل، فإذا حُلّت هذه النقطة كما نرغب، فليس هدوء سوريا فحسب هو الذي سيتم، بالتأكيد، وإنما ستم تحييد النتائج الخطيرة التي يمكن أن نترتب على التدخل العسكرى الأجنبي، وهذا ما لن نتمكن من منعه، (٢٠ مكد).

إلا أنه، بعد المؤتمر، أصدر فؤاد باشا، بتاريخ ٨ آب/أغسطس (١٨٦٠).
بياناً أعلن فيه: وإن قوات فرنسية وانكليزية سوف تصل إلى هذه المنطقة
(سوريا)، وإن الدول الأوروبية الكبرى، بناءً على رغبتها الثاتبة في أن ترى
بلادنا متمتمة بالهدوء، أرادت مساعدتنا على قمع الإضطرابات التي جرت في
هذه البلاد، وقد قبلت الحكومة العثمانية هذه المساعدة تأكيداً منها على إظهار
ثقتها بحلفائها، واستطرد فؤاد باشا، في بيانه، مخاطباً قواته:

«إنكم لا تجهلون أن هذه القوات تعود إلى تلك الدول نفسها التي قدّمت إلينا، ذات يوم، معونة كبرى (في إشارة إلى مساعدة الدول الأوروبية للسلطنة في استعادتها لبلاد الشام)، فعليكم، إذن، أن تقوموا، نحوها، بواجب الزمالة. إنكم في وطنكم، وهذه القوات ضيوف عليكم، فعليكم، إذن، أن تلتزموا بالواجبات التي تفرضها أصول الضيافة. وسوف ترى (هذه القوات)، من خلال ممارستكم لمشاعر العدالة... واحترامكم للانضباط والشرف العسكري... أنكم لستم بحاجة للمساعدة أو للتشجيع على معاقبة مرتكبي الجرائم ضد المسيحيين، مواطنيكم الذين هم متساوون معكم، وعلى الانتقام لهم باسم الإنسانية، (٢٠).

من جهة أخرى، نرى اللورد «منري بولڤر» (H. Bolwer) سفير انكلترا في الأستانة، يكتب إلى وزير خارجية بلاده «اللورد رسل» تقريراً يحذّر فيه من أنه

دما أن يصل الجيش الفرنسي إلى بيروت، حتى ينضم إليه قسم كبير من الشعب الذي يعتبر نفسه فرنسياً (موارنة الجبل)، ويصبح، فوراً، جزءاً من الجيش الفرنسي. وبما أن الهدف من هذه الحملة، هو ترويع القسم الآخر من الشعب السوري واخضاعه، فإن ما يجب أخذه بالإعتبار هو أن القوة الفرنسية سوف تزداد، مادياً ومعنوياً، زيادة ملحوظة، مما سوف يؤدّي إلى تدمير، أو قهر أونتك الذين يشكو الموارنة منهم، (٣٦).

هل كان الباب العالي مقتنعاً بسلامة الموقف الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، كما عبر عن ذلك وزير خارجيته «فؤاد باشا» في بيانه المشار إليه أعلاه النشاف في ذلك، بل إننا نؤكد عكس ذلك تماماً، إذ إنه، ما أن وصل فؤاد باشا إلى سوريا، حتى أعلن أنه قادر على «إعادة الأمن والنظام بالقوة المثمانية وحدها، وبمعزل عن كل فوّة أوروبية»، كما قدّم سفير تركيا في لندن «موزوروس» إلى «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، وإلى باقي سفراء الدول الكبرى، مذكرة تشرح «الأخطار» التي يمكن أن تلحق «بالأوضاع في الشرق» إن أصرّت أوروبا على التدخل المسكري في سوريا(٢٧)، ولكن فرنسا ظلت مصرة على التدخل، ووافقتها الدول الأوروبية الأخرى، فرضخ الباب المالى مكرهاً.

ثالثاً – الحملة العسكرية الفرنسية:

في الرابع من تموز/يوليو (١٨٦٠) نشرت الصحف العالمية، والفرنسية خصوصاً، الأنباء الأولى عن أحداث سوريا، وفي الخامس منه أعلن «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية «ضرورة التدخل في الشؤون السورية»، وفي ١٨ منه أعلن الكونت «برسيني» سفير فرنسا في لندن، «حتمية إرسال جيوش أوروبية

إلى سوريا، وفي ٢١ منه، كانت الإعدادات تتخذ في تولون بفرنسا، لإرسال قوات فرنسية برية إلى سوريا، على أن تبحر هذه القوات بعد التشاور مع الدول الكبرى الحليفة (انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا)(٢٨٨).

هذه هي المراحل التمهيدية الأولى لإيفاد الحملة المسكرية الفرنسية إلى سوريا، إلا أن هذه الحملة سبقتها، هي أواخر حزيران/يونيو (١٨٦٠) سفن حربية، فرنسية وانكليزية، كانت تجوب الشاطئ السوري «لاحتواء الدروز هي عنة مواقع، ولحماية اللاجئين المسيحيين، (٢٦٠). ولكننا نعلم أن الامبراطور الفرنسي دنابوليون الثالث، كان السباق إلى اصدار أوامره للإسطول الفرنسي بالتوجه، فوراً، إلى الشواطئ السورية، دون أن ينتظر انتهاء التشاور مع حلفائه الأوروبيين.

بعد ذلك، باشر «توقنيل»، وزير الخارجية الفرنسية، اتصالاته بسفراء الدول الكبرى الحليفة، عليه يستطيع اقتاعهم بتدخل عسكري في سوريا، بادثاً بالسفير الانكليزي بباريس (الكونت كولي)، وفي هذه الأثناء، وصلت أخبار الأحداث المؤلمة في دمشق. وفي ١٦ تموز/يوليو قرر الامبراطور التصرف، من جانب واحد، والإعداد لإرسال قوات فرنسية إلى سوريا «بالإضافة إلى الوحدات البحرية التي سبق أن أعطاها أمراً بالإبحار إلى المياه السورية، (١٠٠)، وذلك بانتظار الموقف الذي سوف تتخذه الدول الحليفة بصدد هذه الحملة.

وكان الباب المالي، قبل الموافقة على هذه الحملة، قد اشترط ما يلي: ١ - أن يحدّد عدد أفر اد الحملة «وفقاً لمقتضيات الحالة الراهنة».

٢ - أن يحدّد وقت رحيلها عن سوريا.

 7 - أن تحدد تحركاتها «بالاتفاق مع مندوب الباب العالي» في سوريا (فؤاد باشا)^(۱۱). إلا أن فرنسا لم تتفيد بهذه الشروط خلال إقامة قواتها في سوريا.

وسوف نمتمد، اعتماداً أساسياً، على الوثائق التي بين أيدينا، والتي حصلنا عليها من «مصلحة جيش البر الفرنسي بقنسين Service historique و لفرنسي بقنسين Service historique و كتاب بمنوان «فرنسا والموارنة ولبنان - تعارير مراسلات الحملة المسكرية الفرنسية على سوويا، ١٨٦٠ - ١٨٦١ - كما نشرناها، بالفرنسية، بمنوان «Corps»، وذيك المحمد (المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد و وذلك لتفصيل مختلف نشاطات هذه الحملة، من خلال التقارير والمراسلات التي كان قائدها (الجنرال دي بوفور دوببول) يوجهها إلى السلطة المسكرية المهادر الموثوقة الأخرى.

بي شهر تموز/يوليو (۱۸٦٠) كتب الامبراطور (نابوليون الثالث) رسالة الى «دي برسينيي» سفيره في لندن، يقول فيها إنه قد عقد العزم «على مساعدة مسيحيي سوريا»، وأن ليس لديه «أية أفكار طموحة أو تتعلق بانتصار ما على مساكترا»، واتصل برسينيي بوزارة الخارجية البريطانية وأطلعها على قرار الامبراطور ونواياه، وانه «يريد أن يرسل إلى سوريا جيشاً لاحتلالها»، مضيفا إلى ذلك أن «كل شيء محسوب لتبديد الشكوك»، وأن هذه العملة «لن تتم إلا وفقاً لمعاهدات تعقد بالاتفاق مع الدول الكبرى والباب العالي نفسه»، وأن هرسا «لن تكون سوى منفذة لإرادة أوروبا». وأنهى «نابوليون» رسالته هذه بقران أن لا أضطر للقيام بهذه العملة، وفي أي حال أن لا

بها بمفردي، لأن ذلك مكلف جداً... إلا أنني، من جهة ثانية، لا أرى كيف يمكنني مواجهة الرأي العام في بلادي، الذي لا يفهم، أبداً، أن يُترك بلا عقاب، ليس فقط من قتل المسيعيين، بل من أحرق فنصلياتنا، ومزَّق علمنا، وسلب أديرتنا التي كانت في حمايتنا، (٣٠).

بهذه الروح، دخل الامبراطور نابوليون الثالث، امبراطور فرنسا، معركة الدفاع عن المسيحيين في سوريا عام ١٨٦٠ – ١٨٦١، ولسنا ندري إن كان من المفيد أن نتصور أهدافاً أخرى (غير معلنة) لحملته المسكرية على سوريا، في تلك الأونة، كتلك التي ذكرها المديد من الباحثين والمؤرخين (والتي مرت ممنا في مطلع هذا الفصل)، والتي ربما كانت، في نظرنا، تصوراً من الدواثر السياسية الفرنسية آنذاك، أكثر منها تصوراً من الامبراطور نفسه.

ولم تكن رسالة الامبراطور إلى سفيره في لندن، في أواخر تموز/يوليو، هي الاعلان الأول عن نواياه تجاه مسيحيي الشرق، فهو قد بدأ يعد العدّة لهذه المحملة منذ أوائل شهر تموز، كما سبق أن مرّ معنا، وكان قد قرّر إرسالها لمساعدتهم سواء رضيت الدول الكبرى الحليفة له أم لم ترض، ولم يأت «بروتوكول ٣ آب/أغسطس، سوى مكمل للإرادة الامبراطورية السامية بإنجاز المهمة، بل منفذ لهذه الإرادة، إذ إنه وكان بإمكان الامبراطور أن يتدخل، لوحده، ويدون موافقة بأقي الدول الكبرى، بل بدون استشارتهم، على الأقل لأجل مسيحيي (جبل) لبنان، حيث يمكن لفرنسا أن تتحرك «وفقاً لحق لا يعارضها فيه أحد بصراحة، أما إذا أرادت أن تتدخل «لحماية مسيحيي سوريا وساعدتهم، فربما كان ذلك يتطلب موافقة الدول الكبرى»، وعلى هذا، فقد فضل الامبراطور «لكي يعطي تدخله سلطة قوية، ولكي يزيل الشكوك التي تتتاب الأنانية الإنكليزية، ولكي يتحاشى بعض الصعوبات التي يمكن أن تظهر... أن

يسمى للتعاون مع انكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا وتركياء حسب قول روشمنتكس^{(٢٣}).

في العشرين من تموز/يوليو ١٨٦٠، صدر بلاغ عن وزارة الحربية الفرنسية يعلن عزم فرنسا على إرسال «حملة عسكرية» على سوريا، مؤلّفة من:

١٨٥ ضابطاً و٤٤٥ عسكرياً (رتباء وأفراد) و١٠٨٧ حيواناً (جواداً وبغلاً) على أن تتجه إلى «مرسيليا» للإبحار^(٢١). وقد تم تشكيل هذه الحملة على الوجه التالى:

- قائد الحملة: الجنرال دي بوهور دوتبول Gal Du Beaufort) d'Hautpoul)
 - الأركان (رئيس الأركان الكولونيل اوسمون Col. Osmont)
 - القوامة (L'Intendance)
 - الشرطة (الجندرمه).
- المشاة: الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلة، وفوجا القتال الخامس وانثالث عشر.
 - الخيّالة: السرية الأولى من فوج الهوسار Hussards الأول.
- المدفعية: بطارية جبلية من فوج المدفعية الأول وبطارية راكبة من فوج
 المدفعية الماشر.
 - الهندسة: سرية من الكتيبة الثانية من فوج الهندسة الثاني.
- الإدارة: عدّة عسكرية (Equipage militaire) وسلاحيون (Armuriers).
 - أطباء وأطباء بيطريون وممرضون^(٢٥).



الجنرال دي بوفور دوتبول قائد الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠

وقد سبق هذه الحملة إلى سوريا رئيس أركانها (الكولونيل أوسمون) مع مفرزة من أركانه، حيث وصل إلى بيروت بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو (١٨٦٠) وكانت مهمته استطلاعية تتضمن «استطلاع وسائل التمركز والإقامة لحملة عسكرية من آ إلى ١٢ ألف رجل، حول بيروت. وقد وجد «أوسمون» مكاناً «ملائماً لسكرة القوات» هو «حرش الصنوير» الواقع على مسافة «كيلومترين من المدينة (بيروت) على طريق دمشق» (٢٠)، أو «في المكان الحالي للمتحف وسباق الخيل»، كما بدا للكولونيل بورجيه (Col. Bourget). وينتقد الجنرال «ديكرو Ducrot» الذي التحق بالحملة بقرار امبراطوري صادر بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٦٨٠، هذا التمركز، في رسالة منه إلى زوجته، إذ يقول عنه إنه «تمركز معيب»، وعسكرة حقيرة (٢٨).

وهي الثالث من شهر آب/أغسطس ١٨٦٠، أقرت الدول الكبرى الخمس البروتوكول المتعلق بإرسال الحملة إلى سوريا، وفي الرابع منه، وجة وزير الخارجية الفرنسية «توڤنيل»، إلى زميله الأميرال «غاملان» وزير الحربية بالغارجية الفرنسية «توڤنيل»، إلى زميله الأميرال «غاملان» وزير الحربية بالوكالة، رسالة يخبره فيها بأن «البروتوكول» المذكور قد وقع منه ومن ممثلي الدول الكبرى ومن سفير تركيا، وهو، إذ يرفق رسالته بنسخة من البروتوكول الذي أصبح نافذاً، يشير، في هذه الرسالة، إلى صلاحيات قائد الحملة الذي «يظل محتفظاً بحرية كاملة للتقدير في كل ما يتعلق بشرف علمنا، وأمن قواتشا في الحملة المسكرية»، كما أنه «يبتى حراً في اعتماد التدابير التي يرى فائدة في احتلالها، على أن يوضح ذلك في اتخاذها، واحتلال المواقع التي يرى فائدة في احتلالها، على أن يوضح ذلك لممثل الحكومة التركية» (١٩٠).

أ - إبحار الحملة،

إثر ذلك، أعطيت الأوامر للقوات المعدّة للإبحار إلى سوريا، بالتجمع في مسكر مشالون Chalon، وفي ٧ آب/أغسطس، إجتمعت، في هذا المعسكر، القوات التالية:

- فوج القتال الخامس، بقيادة الكولونيل كوبير (Col. Caubert)
- فوج القتال الثالث عشر، بقيادة الكولونيل داريكو (Col. d'Arricau)
- سرية من فوج الهوسار الأول، بقيادة النقيب ستوكلي (Cne Stokly)
 حبث استعرضها الامير اطور، وألقى فيها خطاباً هذا نصّه:
 - «أيّها الجنود،

 وإنكم مسافرون إلى سورية، ففرنسا تعيي بسرور، حملةً غايتها الوحيدة نصر حقوق العدالة والإنسانية.

«لستم بذاهبين لمحاربة إحدى الدول، بل لمساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الفابرة.

«ستقومون بواجبكم، في هذه الأرض السعيقة الغنية بتذكارات مجيدة، فتبرهنون على أنكم أولاد أولئك الأبطال الذين حملوا علم المسيح (ويقصد الصليبيين) في تلك البلاد، بهز وشرف.

«إن عددكم قليل، إنما أنا واثق بأن بسالتكم وسطوتكم تفنيانكم عن كثرة العدد، لأن الأمم تعلم أن حيثما يمر علم فرنسا، فهناك قضية كبرى تتقدمه، وشعب عظيم يتبعه،(١٤٠٠).

وأصدر في اليوم نفسه (٧ آب) الجنرال «بوفور» قائد الحملة، أمراً عاماً (رقم ١) هذا نصّه: وأيّها الدائدون عن كل القضايا الكبيرة والنبيلة، لقد قرّر الامبراطور أن تذهبوا إلى سوريا، باسم أوروبا المتعضرة، لكي تساعدوا قوات السلطان في الانتقام للإنسانية المهانة، إنها لمهمة جميلة تعتزون بها، وستكونون أهلاً لها، ففي هذه المناطق التي اشتهرت بأنها مهد المسيحية، والتي اشتهر فيها، تباعاً، غورفروادي بويون والصليبيون، والجنرال بونابرت، وجنود الجمهورية الأبطال، سوف تجدون، أيضاً، ذكريات وطنية مجيدة.

«إن أوروبا بأسرها تتابعكم بتمنياتها، ومهما جرى، فإن أملي وطيد ان الامبراطور وفرنسا سوف يسعدان بكم».

مرسيليا في ٧ آب ١٨٦٠ الجنرال قائد الحملة العسكرية⁽¹¹⁾

وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (٨ آب) أبعر الجنرال «دي بوفور دوتبول» من مرسيليا إلى بيروت، على متن الباخرة «أميركا - L'Amérique» مع ضباط أركانه ومعداتهم وخيولهم (٢٤)، ومصلحة الخزينة والبريد، ومعهم:

السرية السادسة من الكتيبة الثانية لفوج الهندسة الثاني (٤ ضباط و٥٠٠ رتيباً وجندياً).

- وقسم من فوج القتال الخامس (٣١٧ ضابطاً ورتيباً وجندياً).

- وقسم من كتيبة القناصة السادسة عشرة (٣٨٦ ضابطاً ورتيباً وجندياً).

- و١٤٨ عامل إدارة و٤٢ ممرضاً عسكرياً.

ووصل إلى بيروت بتاريخ ١٦ آب ظهراً (٤٢).

وكانت القوات قد بدأت تبحر، تباعاً، على الشكل التالي:

- بتاريخ ٥ آب، أبحرت الباخرة «الإيون L'Yonne» من تولون إلى الجزائر، حيث حملت على متنها «البطارية الخامسة من فوج المدفعية الأول (بطارية جبلية)، والسرية الأولى (مكرر) من الكتيبة الأولى لقفل المدفعية». ومفرزة من «عشرين رجلاً وعشرين بغلاً» من قفل النقل والتموين، وعديد هذه الوحدات: ٧ ضباط و ٢١٠ رجال و ٣٦ حصاناً و ٢٠٠ بغل. ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢١ منه.

- بتاريخ ٦ آب، أبحرت الباخرة «البوريستين Le Borysthène» من مرسيليا وعلى متنها «مساعد قيّم عسكري» و٩ ضباط صحة، و١٥ ضابطاً من مختلف المصالح الإدارية، و٤١٨ ضابطاً ورتيباً وجندياً من كتيبة القناصة السادسة عشرة»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ١٦ منه فجراً.

بتاريخ ۱۰ آب، أبحرت الباخرة «لاسيريس La Cérès» من تولون، وعلى
 منتها: «۸٤٥ رجلاً من فوج القتال الثالث عشر»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ۲۲ منه مساء، كما وصلت الباخرة «لوب L'Aube» وعلى متنها قسم من فوج الهوسار الأول وبطارية الميدان.

- بتاريخ ۱۱ آب، أبحرت الباخرة «الموغادور Le Mogador» من تولون وعلى منتها: د ٤٠٨ ضباط ورتباء وجنود من فوج القتال الثالث عشر، و١٦ ضابطاً ورتباً وجندياً من المدفعية، ومعدات تصف بطارية من فوج المدفعية الماشر»، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٠ منه صباحاً.

- بتاريخ ۱۲ آب، أبحرت الباخرة «السيمويس Simoïs» من مرسيليا،
 وعلى منتها: «۵۷۷ ضابطاً ورتيباً وجندياً من فوج القتال الخامس» ووصلت إلى
 بيروت بتاريخ ۱۹ منه مساء.
- وبالتاريخ نفسه (۱۲ آب) أبحرت الباخرة «الاسموديه Asmodée!»
 من تولون وعلى منتها: «۲۰ صابطا ورتيباً وجندياً من فوج القتال الثالث عشر،
 و٤ ضباط وجنود من المدفعية، ووصلت إلى بيروت بتاريخ ۲۱ منه صباحاً(۱۵).

ولم يبزغ فجر يوم ٢٢ آب (١٨٦٠) حتى كان قد وصل إلى بيروت من قوات الحملة

- ١٠ كل الممرضين وعاملي الإدارة.
 - «٢ سرية هندسة.
- «٣ كتيبة القناصة السادسة عشرة، بكاملها.
- ٤٥ فوج القتال الخامس، ناقص: القسم الذي أبحر على الباخرة
 دالفانج «Le Gange» والتي لم تكن قد وصلت بعد.
 - «٥ فوج القتال الثالث عشر، بكامله.
 - «٦ البطارية الجبلية، بكاملها (رجالاً وعتاداً وبفالاً).
 - «٧ نصف عتاد بطارية الميدان (بلا رجال ولا خيول).
- أما الباخرة «الفانج» التي كانت قد أبحرت من مرسيليا بتاريخ ١٠ آب والتي كان يجب أن تصل إلى بيروت قبل تاريخ ٢٧ منه، فلم تكن قد وصلت بعد، وقد تبيّن أنها تعرضت لعطل ميكانيكي اضطرها للتوقف في ناڤارين الإصلاح ذلك العطل(10).

وبتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ظهراً، وصلت الباخرة «الفينيستير Le وبتاريخ ٢٤ أب/أغسطس ظهراً، وصلت الباخرة «الفيانية» وسرية

خفيفة من الكتيبة الثالثة من قفل النقل والتموين، وبعد ساعات، وصلت الباخرة «الآردن Ardenne)، وعلى متنها «خمسماية رجل من كتيبة الزواف». وقد غادرت «الفينيستير» بيروت بتاريخ ٢٩ آب ظهراً، عائدة إلى الجزائر (٢٠١). ويذكر «بوفور» في رسالته إلى وزير الحربية، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٦٠ أن الباخرة «الفينيستير» نفسها وصلت (ثانية) إلى بيروت بتاريخ ٣٣ أيلول صباحاً وعلى متنها ٤ سرايا من كتيبة الزواف وسرية من الفوج الأول لتناصة افريقيا (٢١ مكرد).

واستمر إرسال القوات من فرنسا إلى بيروت تباعاً، حتى فاق عديد الحملة، في أول كانون الثاني/يناير ١٨٦١، السبعة آلاف رجل، ذكرهم، بالتفصيل، البيان العدد الذي رفعه «بوفور» إلى قيادته بباريس، في أول كانون الثانى عام ١٨٦١، كما يلى:

السلاح	العديد					
	رجال			خيول وبغال		
	ضباط	رتباء وأطراد	الجموع	للضباط	للقوات والجو	المجموع
الأركان	۱۸	-	1.4	77	11	٤٧
المشاة	178	077.	3.470	٤٦	171	177
الخيّالة	44	7.41	٧٢٠	vv	177	794
المدفعية	18	200	279	44	717	771
الهندسة	۰	19.	140	1.	14	44
عدة عسكرية	٩	٤٠٢	111	۲٠	T10	770
عمال إداريون	١	۱۳۱	١٣٢	-	١	١
خدمات إدارية	79	٧٢	117	-	٤٥	٤٥
جندرمه	۲	47	YA	۲	17	10
المجموع	141	۱۷۸ رتیباً	۷٤٦٩ رجلاً	717	۱۳۹۲ بفلاً	۱۹۰۸ جواداً
	ضابطأ	وفردا		جوادأ	•	وبفلاً (١٧)

وصل «بوفور» إلى بيروت في ١٦ آب (١٨٦٠) وتمركز، مع رجاله، في حرس بيروت، وبدأ يستقبل البواخر التي تصل تباعاً حاملة ما تبقى من قوات الحملة، كما سبق أن قدمنا. وقد دأب «بوفور» على إرسال تقارير ومراسلات إلى قيادته بباريس (وزارة الحربية) بشكل أسبوعي تقريباً، وكانت هذه التقارير تتضمن الكثير من الأمور المتعلقة بأوضاع الحملة وأوضاع البلاد ومقترحات بشأن تنظيمها، بحيث تشكل مصدراً مهماً للباحثين والمؤرخين لهذه الفترة.

وكان أبرز القادة الذين شاركوا «بوفور» في هذه الحملة:

- العميد (الجنرال) ديكرو Ducrot قائد لواء المشاة في الحملة.
 - العقيد (الكولونيل) أوسمون Osmont رئيس أركان الحملة.
 - العقيد (الكولونيل) كوبير Caubert قائد فوج القتال الخامس.
- المقيد (الكولونيل) داريكو d'Arricau قائد فوج القتال الثالث عشر.

ب - الوحدات المشاركة في الحملة:

أما الوحدات المشاركة في الحملة فهي (في ١٦ آب ١٨٦٠):

١ - المقر العام:

- المقر العام : الجنرال قائد الحملة ومرافقان ومترجم.

- الأركان وضباط الأركان وضباط الأركان.

والفوج الحادي عشر للمدفعية الراكبة).

- الهندسة في الحملة.

- القوات العسكرية : مساعد قيم عسكري.

- ضابط أموال وبريد : أمين صندوق الحملة.

القوة العمومية : ضابط جندرمة (ضابط شرطة عسكرية).

- إدارة ومحاسبة : ضابط إدارة ومحاسبة.

مصلحة الصحة : رئيس طبابة، ورئيس مصلحة الاسعاف.

- مصلحة الطب البيطري: رئيس مصلحة.

۲ – القوات: -- الشاة -- الشاة

: فوحا القتال الخامس والثالث عشر .

الكتيبة السادسة عشرة من القناصة الراجلة.

الكتيبة الأولى من فوج الزواف الأول.

- الخيّالة : سرية من فوج الهوسار الأول.

سرية من الفوج الأول لقناصة افريقيا.

سرية من الفوج الثاني لقناصة افريقيا.

سرية من فوج السياهي الثاني.

- المدفعية : البطارية الخامسة من الفوج الأول الراجل.

السرية الأولى (مكرر) 1ère Cie (bis) من السرية الأولى (1er Escadron) لقفل المدفعية. البطارية الأولى من الفوج العاشر للمدفعية المحمولة.

رحبة المدفعية (Parc d'Aie) من الفوج الثالث عشر للمدفعية المحمولة.



إبرار القوات الفرنسية ببيروت ١٨٦٠

-الهندسة

-القوة العمومية

- الإدارة

: السرية السادسة من الكتيبة الثانية لفوج الهندسة الثاني.

: رهطان من الجندرمة الراجلة ورهط من الحندرمة الخيّالة.

: فقل النقل والتموين (Train des équipages):

- السرية الأولى من الكتيبة الثانية.

السرية الأولى من الكتيبة الثالثة.

عمال إداريون:

- المفرزة الأولى من الفصيلة الحادية عشرة.

- المفرزة الأولى من الفصيلة الخامسة عشرة.

- ممرضون: مفرزة^(٤٨).

ج - وصول الحملة إلى بيروت،

كان على «بوفور» أن يعمل بالتنسيق مع «فؤاد باشا» وزير الخارجية المثمانية، والموفد المثماني إلى سوريا، وذلك وفقاً للمادة الثالثة من البروتوكول التي نصّت على أن «يتصل قائد العملة العسكرية، فور وصوله، بالمفوض فوق العادة للباب العالي، بفية تنسيق كل التدابير التي تتطلبها الظروف، ولأخذ المواقع التي يجب احتلالها لتحقيق هدف هذه الحملة»، فلم يكن باستطاعة الجنرال الفرنسي، إذن، أن يقوم بأن نشاط (عسكري خصوصاً) أو أن يحتل أي موقع، إلا بالتنسيق مع ممثل الباب المالي.

وكان فؤاد باشا لا بزال في دمشق يوم وصول «الجنرال دي بوفور» إلى بيروت في 17 أب، وكان منهمكاً بالإجراءات القاسية التي بادر إلى اتخاذها فور وصوله إلى هذه المدينة (في ١٧ تموز)، تجاه الذين ارتكبوا المجازر ضد المسيحيين فيها، حتى إنه نفذ في دمشق نفسها، وبتاريخ ٢٠ آب، أحكاما المسيحيين فيها، حتى إنه نفذ في دمشق نفسها، وبتاريخ ٢٠ آب، أحكاما الأخيرة (٤١). ويرى «بوفور» أن وصوله قد «حفز فؤاد باشا على العمل... إذ إنه قرر، كما يبدو، أن يتحرك بنشاها، وذلك بعد تردد يسير يُعزى إلى التأخر في إرسال الحملة». ويذكر «بوفور» أن «فؤاد باشا» قد «أجلى حياً مسلماً بكامله، من دمشق، لكي يقدم أكثر من ثمانين بيتاً للمسيحيين الذين هدمت بيوتهم» (٥٠). ولكننا نعرف أن «فؤاد باشا» كان قد نشطه، منذ وصوله إلى سوريا، في العمل على وأد الفتنة وإنهاء الإضطرابات، بادثاً بدمشق. وقد ورد ذلك في تصريحات على وأد الفتنة وإنهاء الإضطرابات، بادثاً بدمشق. وقد ورد ذلك في تصريحات

وفور وصوله إلى بيروت، كتب «الجنرال «دي بوفور» إلى «فؤاد باشا» رسالة ينبئه فيها بوصوله، ويعلن عن رغبته «بالذهاب إلى دمشق للتقاهم معه»^{(٥٠}). إلا أنه لم يتمكن من الذهاب بنفسه، فأناب عنه أحد مساعديه (المقدم شانزي) الذي اجتمع بفؤاد باشا في دمشق وأبلغه رسالة الجنرال، وهي «الوضع الصعب للحملة العسكرية في بيروت، وضرورة الاهتمام، بلا تأخير، بمسيحيي (جبل) لبنان»، ثم التفاهم معه على المساعدة التي يمكن أن يقدمها لإعادة هؤلاء إلى منازلهم، ووعد فؤاد باشا بالعودة إلى بيروت بتاريخ ٢ أو ٧ أيلول ليبحث مع الجنرال في هذا الموضوع، وقد مرّ هذا التاريخ ولم يصل فؤاد باشا إلى بيروت، مما اضطر الجنرال لأن ينتظر الموعد الجديد الذي حدّده فؤاد باشا، من جديد، وهو مساء ٩ أيلول أو صباح ١٠ منه، ولكن الشك ساور الجنرال بنوايا فؤاد باشا، فهو «إما أن يكون جدياً»، أو أن ما يفعله «ليس سوى ذريعة لكسب الوقت، نتيجة للأفكار الأولى لمفوض السلطان» (١٥٠).

وهكذا مرّ نحو شهر دون أن يتمكن «بوفور» من البدء في القيام بالمهمة الموكولة إليه، إما لأنه كان مضطراً للبقاء في الممسكر لاستقبال الأفواج القادمة من قواته، أو لأنه كان مضطراً لانتظار عودة المفوض المثماني إلى بيروت للتنسيق معه، كما تقضى التعليمات المعطاة إليه والتي نصّ عليها البروتوكول نفسه.

ولكن «فؤاد باشا» وصل إلى بيروت صباح ١٠ أيلول كما وعد. وكان قد تأخر في دمشق بسبب انشفاله مع اللورد «ديفرين» المفوض الإنكليزي بسوريا، وبسبب انهماكه «بتنفيذ حكم الإعدام بأحمد باشا، وثلاثة من العقداء، وبقائد كتيبة من جيش العربية»، حيث تم تنفيذ الأحكام بهم جميعاً بتاريخ ٧ أيلول «في باحة ثكنة دمشق»(٥٠).

ويقدم «بوفور» في رسالته إلى المارشال وزير الحربية، بتاريخ ٩ أيلول، حصيلة الأحكام التي فرضت بحق المتورطين في مجازر دمشق، وهي:

- أعدم ٥٧ شخصاً شنقاً و١٣٢ شخصاً رمياً بالرصاص (بتاريخ ٢٠ آب).
- حكم على ٢٨٤ شخصاً بالأشفال الشاقة المؤبِّدة، «وسيقوا إلى الاستانة».
 - صدرت أحكام غيابية على ٨٣ شخصاً.
- احتجز ۱۸٦ شخصاً في سوريا لكي يقوموا «إما بشق الطرقات أو بأشغال مفيدة في بيروت».
- سيق ١٢٠٠ شاب إلى تركيا ولإدخالهم في الجيش، وسوف يرتفع هذا العدد إلى ألفين، (٥٥).

هذا بالإضافة إلى إعدام أحمد باشا، والي دمشق، وضباطه الأربعة الكبار (الذين أعدموا يوم ٧ أيلول) مما يؤكّد جدية عمل «فؤاد باشا» وحزمه والقبض، بيد من حديد، على الأمن في البلاد، ومما يجعل وجود القوات الأجنبية، في سوريا، بلا فائدة.

وفور وصول «فؤاد باشاء إلى بيروت، عقد «الجنرال دي بوفوره معه جلستين انتهتا بالاتفاق على «مجمل التدابير» التي سيتخذانها مماً، وعلى «تقاصيل التنفيذ» لكي يميد المسيحيين، اللاجئين إلى بيروت، إلى قراهم «قبل حلول فصل الشتاء». وكان «فؤاد باشا» قد أنذر الدروز الذين هربوا إلى «حوران واللجاة» بوجوب العودة إلى بيروت وتسليم أنفسهم «خلال خمسة أيام»، إلا أن أحداً من الزعماء الفارين لم يردّ على هذا الإنذار، ولم يستجب له(١٠٠)، مما اضطر المسؤولين، المثماني والفرنسي، للإتفاق على القيام بعملية عسكرية مشتركة ضد الدروز المتمردين، ورغم ذلك، فقد بدا الجنرال غير واثق من صدق نوايا حليفه العثماني، إذ يقول إن هدف «فؤاد باشا» يبدو واضحاً «وهو الغاء كل تحرك وكل تأثير من قبلنا»، وإنه يفتش عن «سبل جديدة للمماطلة» إلا



فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية وموفد الباب العالي إلى سوريا

أنه (أي الجنرال) يرى ضرورة في أن يكون «في أحسن حال مع فؤاد باشا» وأن تكون علاقاتهما «ودية وممتازة» (٩٠٠).

ورغم أن عدداً من زعماء الدروز استسلموا لدهؤاد باشا، بعد انتهاء المهلة التي سبق أن حدّدها لهم، إذ استسلم إليه، بتاريخ ٢١ أيلول، كل من: قائمقام الدروز، وسعيد بك جنبلاط، وحسين تلحوق، ويوسف عبد الملك، وقاسم بك أبو نكد، والشيخ وليد الفاعور، والشيخ أسعد عماد، وقاسم حسام الدين، والأمير ملحم، والأمير حامد، «فأوقفهم جميعاً لكي يحاكموا أمام المحكمة الاستثنافية التي أنشأها ببيروت (٥٠٠)، فإن ذلك لم ينير من الأمر شيئاً، وظلت الخطة الموضوعة لتنفيذ العملية العثمانية – الفرنسية المشتركة ضد دروز الجبل قائمة، وكانت الخطة كما يلي:

- ينطلق «فؤاد باشا»، مع أربع كتائب، من صيدا إلى دير القمر.
- ينطلق «الجنرال دي بوفور»، مع الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلين،
 وسرايا الزواف الأربع، وسرايا النخبة الأربع من فوج القتال الخامس، وسرايا
 النخبة الأربع من فوج القتال ١٣، والبطارية الجبلية، ومفرزة من ٤٠ خيّالاً، من
 بيروت إلى دير القمر.

وتكون مهمتهما: حصر الدروز ما بين خطي صيدا - دير القمر وبيروت -دير القمر، والإطباق عليهم بشكل كماشة، ومنعهم من الفرار شرقاً، نجو حوران.

- تتحرك كتائب من دمشق، بقيادة «حليم باشا ومصطفى باشا»، وكذلك البدو الذين جنّدهم «فؤاد باشا»، لسدّ المنافذ التي يمكن أن يسلكها الدروز من جبل الشيخ إلى حوران. ويذكر «بوفور» في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠، والتي يتحدث فيها عن العملية نفسها، أن «فؤاد باشا» وعد بأن يسدّ هذه المنافذ «بخطين من المخافر: الأول في وادي الليطاني، عند السفح الشرقي (لجبل) لبنان، والثاني شرق جبل الشيخ، عند قطنا سمسح الشنيطرة» (ومو ما لم يذكره في رسالته عن العملية نفسها بتاريخ ٢٧ أيلول).
- يتمركز العقيد قائد فوج القتال ١٦، ومعه السرايا الإثنتي عشرة من
 «قلب فوجه» في «عين صوفر» على طريق بيروت دمشق، وتكون مهمته: حماية
 بلاد الموارنة شمالاً، وحماية معامل الغزل الموجودة في تلك المنطقة.
- تقوم سريتا الهوسار والسباهي بالتحرك بين بيروت ونهر الدامور جنوياً، في السهل الممتد من سفح الجبل حتى البحر، باتجاء صيدا، ثم العودة إلى بيروت، وذلك لنقل الرجال مع خيلهم، «وجعلهم يستكملون تنظيم سيرهم».

- يبدأ التحرك لتنفيذ هذه العملية يوم الثلاثاء في ٢٥ أيلول، وبعد إشعارٍ من «فؤاد باشا» (الموجود في صيدا منذ ٢١ أيلول).
- يتولى العقيد «أسمون» مهام القيادة العليا ببيروت في أثناء غياب القائد. الأصسار(٥٠).

د - العمليات التي نفذتها الحملة ،

بدأ «فؤاد باشا» تحركه نحو دير القمر، تنفيذاً للعملية، يوم ٢٤ أيلول، بعد أن أشعر الجنرال بذلك، وانطلق «بوفور» بدوره، من بيروت نعو دير القمر، صباح ٢٥ أيلـول (الساعة السابعة)، ومعــه ٢٤٠٠٠ من المشأة، ويطارية مدفية جبلية، وأربعون خيالاً للمواكبة، كما انطلق العقيد «داريكو» (قاد فوج القتال ١٣) مع سراياه الاثنتي عشرة، إلى عين صوفر (١٠) حيث تمركز.

بدأ الفريقان، العثماني والفرنسي، تنفيذ العملية وفقاً للخطة المرسومة، إلا أن تعديلاً طرأ على مسار تنفيذها جعلها بلا فائدة، إذ اتجه «فؤاد باشا» بقواته نحو جزين(١٦)، بدلاً من أن يتّجه إلى دير القمر، مما أبقى «الكماشة» مفتوحة أمام الدروز الذين استطاعوا الإفلات منها، وكانت تجمعاتهم قد لحظت في نيحا وبعدران، إلا أنها ما لبثت أن تقرقت ما أن علمت بتحرك القوات المشتركة نحوها، وأما دروز جزين والشوف، فقد حاولوا الهرب، فرادى، إما جنوباً بشرق نحو مرجعيون، وإما شرقاً نحو شبعا، في سفح جبل الشيخ. وأما «فؤاد باشا» الذي ترك مشاته في جزين وتقدّم بحيًالته إلى مشغره، فقد ظل فيها، وأرسل أحد قادته «اسماعيل باشا»، مع بعض قواته، إلى المختارة، لكي يؤمن الإتصال بقوات الجنرال.

ما أن اطمأن «بوفور» إلى أن الدروز أضحوا بعيدين عن حدود المناطق المسيحية (شمال طريق الشام)، إذ إنهم هربوا في الاتجاء المعاكس (نحو الجنوب أو نحو جبل الشيخ)، حتى استدعى إليه القوة التي كانت بقيادة المقيد داريكو، في عين صوفر، وأمرها بالتمركز في «بيت الدين»⁽¹⁷⁾.

وفي ٣٩ أيلول كانت القوات الفرنسية والعثمانية قد أحكمت قبضتها على الجبل الدرزي بكامله، بدءاً من طريق الشام شمالاً، حتى بيت الدين والمختارة وجزين جنوباً، ومن قمة الجبل شرقاً إلى ساحل البحر غرباً، مما شكّل «ضماناً للمسيحيين العائدين؛ إلى ديارهم(٦٣).

واستكمالاً للعصار الذي قرر «بوقور» ضربه حول الجبل الدرزي ومنع الدروز الفارين من المودة إليه، رأى أن يحتل البقاع الفربي، فأمر خيّالته التي كانت قد بقيت ببيروت، وكذلك السرية الثانية لقناصة أفريقيا (وكانت قد وصلت إلى بيروت بتاريخ ٢٥ أيلول) أن تنتقل إلى «قب الياس» على طريق دمشق، لكي تتمركز فيها، وتكون جاهزة «للندخل في سهل البقاع، أو للإلتفاف حول جبل الشيخ، وفقاً للظروف» (١٠).

أما هو هانتقل، ومعه الرئل الرئيسي، من دير القمر إلى الباروك، واجتاز قمة جبل الباروك شرقاً، واتجه إلى «جب جنين» في البقاع الغربي، حيث تمركز. ومن «جب جنين» استطاع «بوفور» أن يتحكم بالطريقين اللتين تقودان إلى راشيا جنوباً بشرق، وإلى دمشق شرقاً.

وكان في نية «بوفور» أن ينفذ الخطة التالية:

- يتمركز «فؤاد باشا» في مشغرة أو في ضواحيها، فيشكّل الجناح الأيمن للقوات الفرنسية التى انطلقت من بيروت شرقاً.

- يتمركز «بوفور» في «قب الياس» و«جب جنين»، فيشكل الجناح الأيسر
 للقوات العثمانية التي انطلقت من صيدا شرقاً.
- يتقدّم الجناحان، بشكل دائري، شرقاً كذلك، نحو جبل الشيخ، بحيث تضيق هذه الدائرة كلما اقتربت من الهدف، مما يؤمن لقوات الجناحين سهولة التحرك والانتقال وإلى أي مكان يسمى فيه الدروز للاجتماع أو لإبداء المقاومة (٢٠٠).

إلا أن هذه الخطة ظلت بلا تنفيذ، وظلت قوات «بوفور، في مراكزها.

إذاء هذا الوضع، نرى «بوفور» يحلّل موقف «فؤاد باشا» وتصرفه، مستنتجاً، من خلال ذلك، تقييماً لهذا الموقف ورأياً فيه لا يخلو من الشك والريبة، فهويرى أنه: كان أمام «فؤاد باشا»، المكلف، من قبل السلطان، بإنهاء الفتلة في سوريا، والذي يتمتع، لأجل ذلك «بصلاحيات مطلقة»، واحداً من أمرين:

۱ - إما أن يرضى بالتدخل الفرنسي «كأمر واقع»، وأن يتعاون مع «الحملة العسكرية» الفرنسية «لاستتباب النظام ومعاقبة المذنبين»، فيبرئ، بذلك، حكومته من الاتهامات الملصقة بها، وهي أنها «أعدّت تلك الأحداث، وحرّضت على الفوضى والمجازر».

٢ - وإما أن يعطل عمل «الحملة الفرنسية» ويمنعها من التدخل المجدي، موفراً، بذلك، أسباب النجاح لخطة حكومته التي تقضي «بإلغاء الامتيازات التي يتمتع بها مسيحيو (جبل) لبنان منذ قرون»، لما في هذه الامتيازات من خطر على سيطرة السلطة العثمانية.

ويقرّر «بوفور» أن «فؤاد باشا» اعتمد «وجهة النظر الثانية، مع تظاهره بأنه يتبع الأولى»، ويعلّل قراره هذا بما يلي: هناك في سوريا، مسألتان: مسألة «دمشق» ومسألة «جبل لبنان»، وقد استطاع «فؤاد باشا» أن يحل مسألة «دمشق» بما أجراء من تدابير زجرية وقاسية، فعم الهدوء فيها، واستتب الأمن والنظام، وهو، بهذه الطريقة، حقق أحد أهم غاياته وهي منع القوات الفرنسية «من الظهور في هذه المدينة، بأي ثمن». أما في «جبل لبنان» حيث لا يزال الدروز يظهرون العداء للمسيحيين، ويستمرون في تهديدهم، فالأمر يختلف في نظر «فؤاد باشا»، لذا، فهو سعى إلى إهشال أهداف الحملة وغاياتها الأساسية وهي توفير الأمن للمسيحيين، وإعادتهم إلى ديارهم، ومعاقبة الذين اعتدوا عليهم، ويقدم «بوفور» بمض المظاهر التي حملته على سوء الظن بتصرفات «فؤاد باشا» تجاه الحملة، ومنها؛

 سعى «فؤاد باشا» للتباطؤ كسباً للوقت، وهو «لم يقرّر العودة إلى بيروت في ١٤ أيلول (وكان «بوفور» قد وصل إليها في ١٦ آب) إلا بعد التهديد بأن أعمل دون مشاركته».

- في الاتفاق الذي تم بين «بوفور» و«ؤاد باشا» للقيام بعملية مشتركة ضد الدروز، كان على القوات الفرنسية أن تعمل في البقعة الواقعة «بين بيروت وطريق دمشق ودير القمر»، وكانت مهمة هذه القوات «التغلب على مقاومة الدروز، وإعادة المسيحيين إلى قراهم، وتأمين سلامتهم التي يحتاجون إليها لكي يستقروا في قراهم». وكان على القوات المثمانية التي احتشدت في صيدا «أن تعمل، ضمن الهدف نفسه، في القسم الجنوبي من الجبل الدرزي»، وكان على القوات الآتية من دمشق «أن تسد... المنافذ التي يمكن للدروز أن يهربوا منها، للوصول إلى «ملاجئهم التقليدية في جبل الشيخ وحوران».

- تمكنت القوات الفرنسية من القيام بالمهمة الموكولة إليها «خلال شهر واحد»، فظهرت «في كل مكان كان يبدو أن الدروز سوف يقاومون فيه»، رغم أن هذه المقاومة «لم تحدث في أي مكان».
- بعكس ذلك، سهلت القوات العثمانية الهرب للدروز «الأكثر تورطاً» في الأحداث، وذلك عبر خطوطها. وهكذا، فإن «العملية المسكرية» انتهت بلا نتيجة، ولم يبق إلا مسألة القمع القضائي والتعويضات التي كانت من صلاحيات السلطة العثمانية».
- بعد هذه العملية الفاشلة، انحصر دور الحملة العسكرية الفرنسية في «المحافظة على الأمن» الذي وفّرته للمسيحيين، وفي مساعدتهم «على إعادة إسكانهم»(۲۰۰).

وهكذا، فقد انهمك رجال الحملة، فيما تبقى لهم من وقت في الجبل، في مساعدة المسيحيين المائدين على دفن موتاهم وترميم منازلهم وتأمين الغذاء والكساء والطبابة لهم(^{٧٧}).

وكانت قوات الحملة الفرنسية قد استقرت، في النصف الأول من تشرين الأول/اكتوبر (١٨٦٠)، على النحو التالي:

١ - في بعبدا والحدث : ٤ سرايا مشاة تعمل ضمن نطاق هاتين القريتين
 وضمن نطاق «قرى وادي شحرور وناحية الغرب
 التحتاني».

٢ - في حمانا : سرية واحدة تعمل ضمن نطاق قرى المتن كله.

٣- في خان المديرج : سريتان تعملان على فتح طريق الشام، وباقي
 المسالك والمعابر في فصل الشتاء.

٤ - في بتاتر : سرية.

0 - في زحلة : ٢ سرايا تعمل ضمن نطاق «المدينة والقرى المحيطة بها».

.

لياس : ٩ سرايا مشاة، وفصيلة مدفعية، وسرينا خيّالة، وهي

٦ – في قب الياس

تممل ضمن نطاق البقاع «من زحلة إلى كفريًا» وتؤمن حراسة «المؤن والذخائر المجموعة في هذا الموقع».

٧ - في دير القمر

 ٦ سرايا مشاة «تقوم بإعمار المدينة التي سندين لنا باعادة اعمارها، بصورة كاملة».

۸ – في بيت الدين

٦ سرايا مشاة تعمل على حفظ النظام في منطقتي
 «المناصف والعرقوب».

٩ - في جبيل

ا سرية مشاة تساعد «السيد رينان» في مهمة «التنقيب
 عن الآفار».

١٠ - في بيروت : كتيبتان وسريتا خيّالة، والمدفعيّة: احتياط.

وبالإضافة إلى المهمات التي سبق ذكرها لهذه الوحدات في مراكزها ومواقعها المشار إليها، فقد كانت تهتم «بإعادة الأشياء التي سرقها الدروز من المسيحيين، ومساعدتهم «على إعادة بناء منازلهم»، وعلى استتباب النظام وتعبّد أمن المسيحيين فيهاء.

وينهي «بوفور» مذكراته هذه عن «الوضع في سوريا» بأنه:

«يجب أن يقوم في (جبل) لبنان نظام مسيحي هو، في الوقت نفسه، ضمان للمسيحيين في كل سوريا. وهذا النظام هو الذي كان قائماً قبل عام ١٨٤٠، على أن يصبح أكثر جذرية، وذلك بأن تُلحق موانئ صيدا وبيروت وطرابلس، وكذلك سهل البقاع، ونواحي حاصبيا، وراشيا، بهذه الحكومة الصغيرة التي ستنطلق ما أن تضمن أوروبا قيامها. وإذا ما حصلنا على هذه الحكومة، فإننا نكون قد فعلنا الشيء الكثير لمستقبل مسألة لا يمكن أن تسوّى بشكل كامل إلا بالتفاهم الأوروبي التام، وهي المسألة الشرقية، (١٨٠).

ترى، ألا يستعق الجنرال ددي بوفور دوتبول، بسبب هذا الافتراح، أن يكون دالأب الروحي، للكيان السياسي اللبناني الذي قام بعد ستين عاماً (عام ١٩٢٠) والذي نُسب، خطأ، إلى الجنرال دغورو، ٩ هذا ما سوف نؤكّده خلال ما تبقى من البحث.

بعد هذه العملية المشتركة بين القوات العثمانية والفرنسية في الجبل، بدأ
«بوفور» يتحرك، إما لوحده أو مع قواته، بشكل مستقل عن تحرك القوات
العثمانية التي تخضع لأوامر «فؤاد باشا»، وهكذا نراه يزور زحلة بتاريخ ٧
تشرين الأول/اكتوبر (١٨٦٠)، ثم يرسل كتيبة فناصة إلى «بتلون» بتاريخ ٩
منه، وسرية فناصة مع سريتين من فوج القتال الخامس إلى «بتاتر»، بينما يبقي
«المقيد كوبيره في قب الياس، ومعه ما تبقى من فوج القتال الخامس ومن «باقي
المشاقه، مع «سريتي خيّالة، والإسعاف والقافلة والتموين»، ثم يعود إلى بيروت
في مساء اليوم نفسه (٩ تشرين الأول)، مصدراً أوامره، قبل مفادرته قب
الياس، إلى المقدم برويل «الانتقال، مع سريتين أخريين من الخيّالة،
إلى «كفريّا» بتاريخ ١٠ منه، لمراقبة السهل «في ضواحي جب جنين»، ومراقبة
«المنافذ التي سوف نجدها خلف البلدان التي يجب أن نحتلها في الجبل»، ويعود
«المنافذ التي سوف نجدها خلف البلدان التي يجب أن نحتلها في الجبل»، ويعود
والى بيروت، في مساء اليوم نفسه (٩ تشرين الأول)(١٠٠٠).

ولم نطل إقامة «بوفور» ببيروت، إذ إنه النحق، مساء ١٢ تشرين الأول، بالرثل الذي كان قد أرسله إلى بتاتر «لكي يجتاز البلاد الواقعة ما بين بيروت ودير القمر وقب الياس»، إلا أن معلومات وصلته بأن المسلحين الدروز يتجمعون في «بيصور وعبيه» بقيادة «زعماء مهمين» منهم، مما «يثير القلق لدى المسيحيين، ويجعل طريق بيروت – دير القمر غير آمنة»، فقرّر أن ينفذ الخطة التالية:

- الافتراض؛ إذا طُرد الدروز من بيصور وعبيه فسيكون عليهم إما أن ينهبوا نزولاً، جنوباً بشرق، وهيلقوا بأنفسهم هي وادي نهر القاضيء، أو أن هيذهبوا صعوداً (شرقاً) هي وادي الصفاء ليبلغوا القمم الشرقية لجبل لبنان، «ويجتازوها، عند الحاجة، إلى جبل الشيخ... رغم وجود المخافر التركية، (٧٠).

لذلك، ينبغي «سد كل المنافذ» التي ربما يحاولون الهروب منها.

- الخطة: «تتقدم ٣ سرايا من كتيبة القناصة المتمركزة في معسكر
 بتلون، حتى كفرنبرخ التي تشرف على نهر الصفا، فوق وادي هذا النهر.
- «يتقدم العقيد «أوسمون» (رئيس الأركان) مع ٣ سرايا من الزواف، لكي يتمركز في عين تراز، فوق نهر الصفا.
- «يتمركز العقيد «داريكو»، من فوج القتال ١٣، مع إحدى الكتيبتين (اللتين معه في بيت الدين) في كفرفاقود، بحيث يسدّ وادي نهر القاضي.
 - «تكون جميع هذه المفارز في مواقعها فجر يوم ١٤ تشرين الأول».
- المهمة: «رد الدروز الذين يحاولون اختراق الحصار، ومطاردتهم، على
 أن لا يستعمل السلاح إلا ضد الذين يهربون أو يقاومون»(٧١).
- التنفيد: صباح ١٤ تشرين الأول، ترك «بوفور» بتاتر «مع رتل متحرك مؤلف من سرية قناصة راجلين و٢ سرايا زواق... وفصيلة هندسة، وقطعتي مدفعية جبلية»، فكان «قبالة بيصور» عند ظهر الليوم نفسه، ودخل بيصور والتقى «عقالها» بينما هرب «جميم الأهالي... باستثناء هؤلاء النفر من

المسنين»، وقد أنذر المقّال بوجوب «عودة جميع الأهالي إلى القرية قبل حلول الظلام».

- صباح يوم 10 تشرين الأول، توجّه «بوفور» بالرتل نفسه، إلى عبيه، فوصلها عند التاسعة صباحاً، وكما في بيصور، «هرب كل شباب هذه القرية بسلاحهم، عندما رأوا الرتل يتقدم، «وتفرقوا بين الصخور حيث لم تعد مطاردتهم ممكنة».

- من عبيه، توجه «بوفور» إلى كفرمتى، وهي قرية عرف أهلها بطباعهم السيئة جداً، وقد أنبئت أن فيها مقاومة، إلا أنني وجدت هناك، كما في كل مكان، أناساً يعلنون خضوعهم، ويمترف «بوفور»، بعد هذه الجولة، انه لم يجد مقاومة منذ خروجه من بيروت في ٢٧ أيلول، وكان قد اجتاز «كل الأماكن التي يمكن أن تبدى مثل تلك المقاومة».

من جهة أخرى، وتعرضت الكتيبة التي خرجت من بيت الدين، في أثناء انتقالها إلى عبيه، وعند وصولها إلى كفرفافود، حيث يجب أن تتمركز، إلى إطلاق نار من مسلحين، من هذه القرية، كانوا يهربون عند اقتراب قواتنا، وقد ردّ جنودنا بطلقتين قتلت احداهما درزياً، وكان هذا الدرس كافياً لكي يأتي الأهالي، جميمهم، ليقدّموا اعتذارهم ويخلدوا إلى التعقل. أما باقي الأرتال فلم تتعرض لشيء، وكانت تدخل معسكراتها عند وصولي إلى بيت الدين مساء» (۱۷٪).

إنتقل «بوفور» من كفرمتى إلى دير القمر فوصلها صباح في ١٦ تشرين الأول حيث عزم على أن يقضي النهار فيها، إلا أنه لم يجد في دير القمر سوى ١٤٠١ مواطناً من أصل نحو أربعة الاف» كان قد أعادهم إليها، وذلك رغم وجود مصلم تركى كان قد تركه «فؤاد باشا» فيها، ولكن هذا المتسلم لم يقدم أية مساعدة إلى شعب دير القمر «البائس الذي يموت من الجوع، والذي عاد فتزح إلى بيروت»، لذا، قرّر «بوفور» متابعة جولته إلى المختارة، فوصلها صباح اليوم نفسه، حيث قابل «أحمد باشا»، والي صيدا، الذي كان يقيم في قصر سعيد بك جنبلاط.

في صباح ۱۷ منه، وصل «بوفور» إلى «بتلون» حيث سحب منها «كتيبة القناصة التي أصبح وجودها هناك بلا فائدة»، ثم زار «كنرنبرخ والفريديس والباروك» وهي «قرى مختلطة» كان «بوفور» قد أعاد إليها «قسماً كبيراً من أهلها المسيحين»، ثم تابع جواته إلى «عين زحلتاً» حيث بأت ليلته هناك.

وفي ۱۸ منه، التحق «بوفور» بالقوات التي كانت قد اجتمعت «بمجدل معوش» بعد الممليات التي نفذتها يومي ۱۳ و۱۶ المنصرمين^(۷۲). ويذكر «بوفور» في رسالته بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر انه زار، كذلك، في هذه الجولة: عين وزين، وشوريت، وبريح، والعزونية، وعين دارا^(۷۷).

بعد هذه الجولة التي قام بها «بوقور» على قرى المثلث الممتد من بتاتر إلى بيصور فعييه فكفرمتى فدير القمر فالمختارة فبتلون فعين زحلتا فمجدل مموش، والتي استمرت نحو أسبوع (من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول) انتقل، مع مواكبته «من الخيالة، و٤ سرايا زواف» كان قد احتفظ بها تحت امرته، إلى حمانا، «حيث يوجد معمل فرنمني مهم للغزل»، فوصلها يوم ١٩ منه، ولكنه نقي اليوم نفسه، رسالة من أوتري (Outrey) القنصل الفرنسي بدمشق، ينبئه فيها أن رحيله عن قب الياس ترك أثراً سيئاً للغاية لدى المسيحيين المهاجرين من دمشق والمنتقلين إلى ببروت، حيث اكتظت بهم طريق بيروت - دمشق، فاضطر للمودة إلى قب الياس ووصلها صباح ٢٠ منه. ولما رأى أن هذا الوضع «غير مقبول على الإطلاق»، وان دمشق، «سوف تصبح فارغة تماماً من

المسيحيين، وتصبح بيروت مزدحمة أكثر من أي وقت مضى»، قرّر السفر إلى دمشق لمقابلة «فؤاد باشا» الذي كان لا يزال مقيماً فيها، واستدعى، لمرافقته في رحلته هذه «الزواف الذين كانوا قد توجهوا إلى بيروت»، كما قرّر أن يصطحب معه ٤٠ سرايا و٤ قطع مدفعية وسريتي قناصة، على أن يصل إلى دمشق صباح يوم ٢٣ منه، ولكنه لن يدخل دمشق إلا مع الغيالة المواكبة له، أما باقي الوحدات فستنتظره في الديماس(٥٠٠). إلا أنه عاد فألغى رحلته إلى دمشق بعد أن تلقى رسالة من «أوتري» تنبثه بأن «فؤاد باشا» «في طريقه إلى بيروت» وأن «عبد القادر الجزائري» الذي كان ينوي لقاءه في الديماس «مريض للغاية» ولا يستطيم لقاءه (٢٧).

ولكن «فؤاد باشا» وصل إلى قب الياس مساء ٢٣ منه، فاجتمع به «بوفور» صباح ٢٤، ثم تابع «فؤاد باشا»، بعدها، سفره إلى بيروت. وفي اليوم نفسه، عاد «بوفور» إلى بيروت بعد أن وجد أن بقاءه في معسكر قب الياس، «لم يعد ضرورياً»(٣).

ومن بيروت وبتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوهمبر ١٨٦٠، عاد «بوفور» ليطرح، من جديد، في رسالة منه إلى المارشال وزير الحربية الفرنسية، اقتراحه بمشروع دولة مسيحية في جبل لبنان، على أن تُلحق به «لتصريف منتجاته، موانى طرابلس وبيروت وصيدا»، وأن تشمل هذه الدولة «كل الجبل، من عكار إلى القاسمية، ومن البحر إلى الليطاني، مع قسم من سهل البقاع... مضافاً إليه نواحي حاصبيا وراشيا»، وعلى أن توضع هذه البلاد «تحت القيادة المسيحية نفسها»، كما يقترح أن يحكم هذه الدولة أمير من الأسرة الشهابية «التي ينتمي إليها الأمير بشير الذي يدين له (جبل) لبنان بالهدوء النسبي طوال ٤٥ عاماً».

الأمير بشير الثاني الشهابي، وابن الأمير خليل^(٧٨). كما يقترح «لاستكمال تنظيم سوريا... سلطة مسلمة يجب أن تحل محل السلطة العثمانية في كل ولاية. دمشق، ويقترح حاكماً لها «الأمير عبد القادر الجزائري»^(٧٨).

أما الوضع الميداني لقوات الحملة في مطلع تشرين الثاني (١٨٦٠)، فقد حدّده «بوفور» لوزير الحربية على الشكل التالي:

- في دير القمر: ست سرايا «من قلب فوج القتال ١٣»، ومهمتها: الإسهام في إعادة بناء المدينة.
- في بعبدا: ٤ سرايا نخبة من فوج القتال ١٣، ومهمتها: الإسراع في إصلاح منازل البلدة.
- مستوصف «للناقهين… وكل الضعفاء الخارجين من المستشفى»
 والذين هم بحاجة إلى نقاهة طويلة».
- سريتان من سرايا النخبة من «فوج القتال الخامس» آتيتان من قب الياس، لتمضية فصل الشتاء مع سرايا النخبة من «فوج القتال ١٣».
- في زحلة: ٢ سرايا من «قلب فوج القتال الخامس» آتية من قب الياس ومهمتها: إعادة بناء المدينة.
- في قب الياس: سريتان تقيمان في قلعة قديمة تشرف على البلدة، مع
 مستوصف ومخازن للمؤن. (كان في قب الياس ١٢ سرية من قلب الفوج ١٣،
 أرسل ٣ منها إلى زحلة، و٢ إلى بعبدا، وبقي ٧ سرايا: ٢ منها في القلعة و٥ ظلت
 تحت الخيام في البلدة).

- سرية من كل من الفوجين، الأول والثاني، من قناصة افرينيا (سريتان).

- فصيلة مدفعية جبلية.
- مفرزة هندسة بقيادة العقيد كوبير.
- في حمانا: سرية نخبة (أتت من بيروت إلى حمانا بمهمة خاصة).
 - في بتاتر: مماثل لحمانا.
- في حرش الصنوبر ببيروت: الكتيبة ١٦ من القناصة الراجلين.
 - كتيبة الزواف.
 - سرية فوج الهوسار الأول.
 - سرية فوج السباهي الثاني.
 - مفرزة هندسة.
- في بيت الدين: بقي الوضع على حاله كما كان في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر (٦ سرايا مشاة + مفرزة هندسة، بقيادة المقيد داريكو).
 - مفارز نقل تؤمن مختلف الخدمات في مختلف المواقع (A.).
- ويذكر «بوفور» في رسالة تالية إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن لديه، في معسكر الصنوير ببيروت، «كتيبة الزواف، وكتيبة القناصين، وسرية النقابين، وسلاح النقل البري»، كما يذكر أن لديه «مستشفى وملحقاته... ومصالح ووحدات إدارية، (٨١).

ويبدو أن الوضع الميداني لقوات الحملة قد استقر على ما ورد أعلام، إذ إننا لم نمد نمثر، في الرسائل والتقارير التي كان يرسلها قائد الحملة إلى وزارة الحربية، ما ينبئ بأي تحرك جوهري، بل كانت معظم تقاريره تتعلق بأحوال البلاد وأوضاعها السياسية ورالإجتماعية والاقتصادية والطائفية وغيرها، مما ليس له أية علاقة بمهمته الأساسية. وأهم ما ورد في هذه التقارير «مذكرات ومعلومات عن البلاد التي يجب أن تشكل حكومة لبنان» التي سبق أن اقترحها، ويدرس، في هذه المذكرات، أحوال مختلف الطوائف الواقعة ضمن الحدود الجغرافية للمناطق التي يقترح قيام دولة لبنان فيها (٨٠٠)، ويخلص، من كل ذلك، إلى اقتراح مشروع متكامل «لتشكيل حكومة لبنان» التي يجب أن تكون حدودها:

-- شمالاً: النهر الكبير.

 - شرقاً: قمم جبال لبنان الشرقية وجبل الشيخ بعيث يتم الاحتفاظ بالحدود الحالية (أي بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٨٦١ تاريخ وضع التقرير) لنواحي بعلبك والبقاع وحاصبها وراشها.

-- جنوباً: الحدود الحالية للحولة وبلاد بشارة.

-- غرباً: البحر المتوسط.

وعلى أن تُضم بيروت وطراباس وصيدا وضواحيها، إلى هذه العكومة(٨٣).

وأكثر من ذلك فهو يقدّم جدولاً إحصائياً «للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان»، فيعصي عدد السكان من كل طائفة وفي كل ناحية من هذه النواحي (الشمال والجبل والبقاع والجنوب وبيروت) مع أسماء الأسر النافذة والأسر الحاكمة في كل ناحية، وعدد الرجال المسلحين الذي يمكن أن يتوافر لكل طائفة في كل ناحية (٨٠٠)، بالإضافة إلى المداخيل المقدرة للدولة العتيدة. وعلى سبيل المثال، نراه يحسب:

```
عدد السكان (في الدولة المقترح تشكيلها):
 ۲۰۸۱۸۰ نسمة.
                                      - موارنة
   ۲۸۰٤۰ نسمة.
                      - روم منشقون (أرثوذوكس)
   ٣٢٤٧٥ نسمة.
                                   روم كاثوليك
   ٠٤١٦٠ نسمة.
                                          دروز
 ٥٥١٧١ نسمة.
                         - متاولة (مسلمون شبعة)
   ٥٢٨٦٥ نسمة.
                              - مسلمون (سنة)
    ۲۰۹۰ نسمة.
                                  - اسر ائىليون
  ٠ ٥ ٤٨٧٩ نسمة.
                                 مجموع السكان
 ٠ ٨٣٨٥ بندقية.
                                   عدد البنادق
   ١٧٢٩٧ قرضاً.
                              الضرائب المحياة
                                مدخول الدولة:
۲۲,۲۹۷,۰۰۰ قرش
                                 ضريبة الميرى
                     الجمارك ومداخيل مختلفة:
 ۲۰۱۰,۰۰۰ قرش
                                   – من بيروت
 ٠٠٠,٠٠٠ قرش
                                  - من طرابلس
 ٠٠٠, ٢٠,٠٦٠ قوش
                                    – من صيدا
۲۱٫۸٦۷٫۰۰۰ قرش
                                مجموع المداخيل
     توزيع الرجال المسلحين على مختلف الطوائف:
      ٥٢٢٩٠ رجلاً
                                    - مسيحيون
       ۹۹۵۰ رجلاً
                                        - دروز
      ۱۱۲۱۰ رحال
                               - مسلمون (سنة)
                         - متاولة (مسلمون شيعة)
       ۱۰٤۰۰ رجل
  ۸۳۸۵۰ رجلاً (۸۵)
```

بيروت في ١٨٦١ شباط ١٨٦١

بوفور

الجنرال قائد الحملة العسكرية على سوريا

المجموع

وبلغت الحماسة بالجنرال الفرنسي درجة جعلته ينصرف إلى جمع التواقيع على عرائض من الأهلين (المسيحيين) تطالب «بحكومة مسيحية في البنان»، وقد قدّم لوزارة الحربية الفرنسية وثيقة تحمل ٣٥٧١٢ توقيعاً من مختلف المناطق التي تدخل ضمن «الدولة» التي يقترحها (٨١).

ه . محاولات التمديد للحملة:

كان من المتفق عليه، وفقاً لبروتوكول ٢ آب/أغسطس، أن تنتهي مهمة الحملة العسكرية على سوريا بتاريخ ٥ آذار/مارس ١٨٦١ (إذ إن المدة المحددة لمهمتها هي ستة أشهر فقط، ابتداءً من تاريخ اكتمال عديدها ببيروت، وذلك باتفاق تم بين الدول الست في ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠).

إلا أنه، منذ أن وطأت أقدام جنود الحملة أرض سوريا، وبدأت بتنفيذ مهمتها، بدأ «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، التفكير في التمديد لها. وما أن طرح موضوع التمديد للبحث، من قبل فرنسا، حتى سارع «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠، إلى رفض اقتراح التمديد جملة وتفصيلاً، ثم أعلن، في ٤ شباط/فبراير ١٨٦١، عن وجوب أن تفادر الحملة الفرنسية سوريا، وفقاً للاتفاق الذي تم بين الدول في ٥ أيلول/سبتمبر ١٨٦١، أي في ٥ آذار/مارس عام ١٨٦١، ولكنه اشترط أن يوافق الباب المالي على أي تمديد يمكن أن يقترح. ولم يعدم «توڤنيل» وسيلة للحصول على تأييد من بعض الدول الكبرى المعنية بالأمر، إذ دعا إلى مؤتمر للدول السب، يمقد في باريس بتاريخ ١٠ شباط/فبراير (١٨٦١) لدراسة هذه المعنية، وقد رفض الباب العالي، في هذا المؤتمر، رفضاً قاطعاً، أي تمديد للعملة إلى ما بعد ٥ آذار/مارس ١٨٦١، وفقاً لما جاء في البروتوكول الذي حدد للعملة إلى ما بعد ٥ آذار/مارس ١٨٦١، وفقاً لما جاء في البروتوكول الذي حدد

مدّة بقائها سبتة أشهر، ووفقاً لاتفاق ٥ أيلول، متحملاً مسؤولية استتباب النظام والأمن في هذه البلاد (سوريا) بلا أبة مساعدة خارجية، وأبده، في ذلك، مندوب انكلترا، ولكن باقي المؤتمرين (روسيا وبروسيا والنمسا) خذلوا كلاً من انكلترا والباب العالى، ووافقوا على التمديد للحملة لمدة شهر بن آخرين اعتباراً من ٥ آذار/مارس ١٨٦١ ولغاية ٥ أيار/مايو ١٨٦١، ورغم ذلك، فقد رفض «توقنيا» هذا القرار وأصر على أن يربط رحيل القوات الفرنسية من سوريا بانهاء اللجنة الدولية مهمتها ببيروت، ووضع نظام جديد لجبل لبنان يحفظ استقراره واستتباب الأمن فيه. ولكن كلاً من الباب المالي وانكلترا رفضا ربط مهمة اللحنة الدولية بمهمة الحملة العسكرية، وأصرا على أن أهداف اللحنة تختلف عن أهداف الحملة، مع اصرارهما على رفض التمديد لشهرين، كما أقره المؤتمر في اجتماعه الأخير، وهكذا بدأت المفاوضات من جديد، تتقدم تارة وتتعثر أخرى، فمن جهة يصر «توڤنيل» على ربط مهمة الحملة بمهمة اللجنة، والتمديد للأولى حتى انتهاء الأخيرة من مهمتها، بينما ترفض انكلترا والباب العالى هذا الطرح رفضاً باتاً، بذريعة أن لا علاقة لمهمة الحملة بمهمة اللجنة من جهة، وأن بوسم الباب المالي تأمين الهدوء والاستقرار والنظام في الجبل، من جهة أخرى(٨٧).

وكان ممثلون للدول التي وقعت بروتوكول باريس (في ٢ آب) قد بدأوا يجتمعون ببيروت للبحث في أسباب الفتنة وتعديد مسؤوليات زعمائها، وتقدير الخسائر وتحديد العقوبات، وفي وضع نظام جديد لجبل لبنان يكنى، بموجبه، نظام القائمقاميتين، وكان «بوفور» يتابع نشاط هذه اللجنة، ويضمّن تقاريره إلى وزير الحربية خلاصة لهذا النشاط، بالإضافة إلى العديد من المواضيع التي تضمنتها هذه التقارير (ويحسن العودة إليها بالتفصيل في كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان أو في كتابنا: 16 - Corps expéditionnaire de Syrie 1860 (فو كتابنا: 16 - Corps والتي لا تمت، بأية صلة، إلى مهمته الأساسية. وفي الحقيقة، فقد تدخل «بوفور» في كل الشؤون الداخلية لأهالي جبل لبنان، حتى أدق التفاصيل وأصغرها، وكان مستفرزاً لفريق من الأهالي في تحيزه وتعصبه لطائفة دون أخرى في الجبل.

وبعد جولات عديدة من النقاش والحوار بين العواصم الست (باريس ولندن والاستانة وبطرسبرغ وبرلين وقيينا)، وبعد أن تحرّج الموقف، من جديد، تحرجاً خطيراً، اقترح وزير خارجية بروسيا أن تعدّد مهمة الحملة ثلاثة أشهر فقط، كحد أقصى للاحتلال لا تمديد بعده. وعلى هذا الأساس، المقتد المؤتمر من جديد، في باريس بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٨٦١، وناقش المؤتمرون الأمر، ثم انتهوا إلى قرار بأن تمدّد مهمة الحملة ثلاثة أشهر، كحد أقصى غير قابل للتعديل، على أن تنتهي اللجنة الدولية من أعمالها مع انتهاء مدة الاحتلال هذه. وحدّد المؤتمر تاريخ ٥ حزيران/يونيو كحد أقصى لهذا الاحتلال، بحيث لا يبقى، بعده، أي جندي فرنسي على أرض سوريا(٨٨). وقد وضعت الدول المشتركة في المؤتمر بروتوكولاً ألحقته باتفاقية حملت تاريخ ١٨ آذار/مارس ١٨٦١ ونصّت على التمديد لقوات الحملة حتى التاريخ المذكور (٥ حزيران) وذلك بموافقة جميح الدول المشاركة، باستثناء حكومتي بريطانيا والباب العالي، اللتين وافقتا مع التحفظ، وأصرتا على عدم حكومتي بريطانيا والباب العالي، اللتين وافقتا مع التحفظ، وأصرتا على عدم الربط بين مهمة الحملة ومهمة اللجنة الأوروبية (٨٠).

وهكذا أنهى المؤتمر أكثر المشاكل تعقيداً، وإن لم يكن الحل مرضياً تماماً لفرنسا، مما اضطر اللجنة الدولية التي تجتمع ببيروت إلى تكثيف حاساتها لانهاء عملها في الوقت المحدّد. وبالفعل، انتهت اللجنة من مهمتها، بعد انتهاء المدّة المحدّدة للحملة بأيام، حيث وضعت نظام المتصرفية لجبل لبنان، وأقرته بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦١ (١٠٠).

ويبدو من التقارير التي دأب قائد الحملة الجنرال «بوفور» على إرسالها إلى وزير الحربية الفرنسية، منذ آخر عملية عسكرية له في الجبل، وآخر توزيع تكتيكي لقواته فيه (مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠)، أن هذه القوات ظلت بعيدة عن القيام بأي نشاط عسكري ملموس طوال ما كان قد تبقى لها من مدة إقامتها في هذه البلاد، لذا، أخذت هذه القوات تتلهى بمساعدة الأهلين المهجرين من منازلهم وقراهم، للمودة إلى هذه المنازل والقرى، ومساعدتهم في الترميم وإعادة البناء لما تهدم منها، وإعادة المسروقات إلى أصحابها، ومساعدة المحتاجين والمعوزين، كما أخذت قيادتها تدبّع التقارير التي تتحدث عن أوضاع البلاد وأحوالها المعيشية والاجتماعية والطائفية وسواها، وتتلقى مختلف الشكاوى والعرائض وتعالج أسبابها (١١٠).

أما أهم الأعمال التي قامت بها قوات الحملة في هذه الفترة، فهي تلك التي قامت بها القوات المتمركزة في دير القمر، حيث ساعدت على إعادة أهل هذه البلدة إليها، بعد إعادة إعمارها، ويبدو، من خلال التقارير المرسلة من قيادة القوة المتمركزة في هذه البلدة إلى قيادة الحملة، مدى اهتمام قيادة الحملة بدير القمر وسعيها لأن تستعيد هذه البلدة نشاطها وحيويتها وأهلها، وذلك بسبب ما تحظى به هذه البلدة المسيحية من موقع متميز في قلب الجبل الدرزي، وكانت تمرز حاميتها، دوماً، بما تحتاجه من جند، حتى بلغ عدد السرايا في دير القمر، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٨٦٠ «خمس سرايا، ٢٠٠)، كما كانت الحامية تزود أهالى البلدة بحاجاتهم للطبابة والدواء

والغذاء^(٩٣). إلا أن الحملة لم تتوانَ، في الوقت نفسه، عن ملاحقة تجمعات الدروز أينما كانت^(٩٤).

وقد دأبت قيادة الحامية في دير القمر على رفع بيان عددي مفصل لقيادة الحملة، كل شهر، عن عدد السكان الذين عادوا من أهائي دير القمر إلى بلدتهم، وذلك بحسب مهنة كل منهم، ونثبت، فيما يلي، كنموذج لهذه البيانات العددة، بيانين:

الأول: البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ أول تشرين الثاني/نوهمبر ١٨٦٠.

والأخير: البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٨٦١.

ويتبين، من هذين البيانين اللذين تفصل بينهما فترة تمتد نحو ستة أشهر، أن عدد العائدين، من أهالي دير القمر، خلال هذه الفترة، قد بلغ نحو خمسماية نسمة، باعتبار أن عدد الأهالي الذين كانوا في البلدة، عند وضع البيان الأول، هو ٧٩٨ نسمة، وقد ارتفع هذا العدد عند وضع البيان الأخير (وهو البيان الذي وضعه قائد الحامية قبل مضادرة البلدة) إلى ١٣٦٧ نسمة.

وفيما يلى البيانان المذكوران:

و (أ) - البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ أول تشرين الثاني/١٨٦٠

في ١ تشرين الثاني	المائدون خلال ه أيام	في ٢٦ تشرين الأول	العائدون بحسب مهنتهم
١	-	١	سلاحيون
۰	٣	۲	حلاقون
٦	١	٥	لحامون
٣	-	۲	خبازون
١	-	١	طرازون
٦	١	٥	أصحاب مقاهي
Ĺ	١	٣	صانعو أدوات مطبخية
79	٩.	٣٠	صانمو أحذية
۲	١	١	عطارون وبقالون
*	١	١	مبيضون
۲	١	١	صانعو صابون
٨	١	٧	حدادون
١	١	-	صائمو فراء
*7	-	77	فلاحون
12	£	١٠	بناؤون
18	١	14	بائمو مأكولات
Y4	19	1.	بائعو أشياء مصنعة
Y	-	١	بائعو فول وحمص
11	٦	٥	بيطريون
٥	۲	7	نجارون

الفالدون بحسب مهنتهم	في ٢٦ تشرين الأول	العائدون خلال ه أيام	في ١ تشرين الثاني
بغالون	12	٦	۲.
تجار	11	٣	١٤
صاغة	٨	٨	١٦
صانعو فياطين+	٨	٧	10
سراجون	-	١	١
خياطون	٤	٥	4
دباغون	٧ .	-	۲
صباغون	۲	-	4
حياكون	٦٠	70	40
بلا مهنة	17	£	17
المجموع	Pay	141	۳۸۰
نساء مع أزواجهن			
وبناتهن	٥٧	17	٧٠
أرامل	٧٥	££	114
أطفال من الجنسين			
مع أهلهم	177	79	177
يتامى	۲٥	71	70
المجموع العام	019	TEA	VAV

بيت الدين في ٣ تشرين الثاني/١٨٦٠ المقيد قائد فوج القتال الثالث عشر

داریکو^(۱۰)

و (ب) - البيان العددي لأهالي دير القمر بتاريخ ٢٦ أيار/ ١٨٦١

المالدون بحسب مهنتهم	في ۲۱ أيار	المائدون خلال ه أيام	في ٢٦ أيار
سلاحيون	۲	_	۲
حلاقون	٧	-	٧
لحامون	٧	-	٧
خيازون	۲	-	۲
طرازون	1	-	١
أصحاب مقاهي	٥	-	٥
صانعو أدوات مطبخية	٦	-	٦
صانعو أحذية	٤١	١	٤٢
مبيضون	۲	-	۲
صانعو صابون	١٠	-	١٠
سنكريون	١,	-	١
حدادون	18	-	18
فلاحون	77	-	77
بناؤون	١٥	-	10
باثمو مأكولات	17	-	17
بائعو أشياء مصنعة	٤٧	-	٤٧
بائعو فول وحمص	٧ .	-	۲
بيطريون	٨	-	٨
نجارون	٨	-	٨
1	1	1	

	F 4 5		
العائدون بحسب مهنتهم	في ۲۱ أيار	العائدون خلال ه أيام	في ٢٦ أيار
بغالون	۲۱	-	41
تجار	**	-	**
صباغة	۲۱	۲	**
صانعو فياطين	YA	١	74
سراجون	١	-	٧
خياطون	٧٠	١	*1
دباغون	v	-	-
صباغون	٧	-	٧
حياكون	11.	Ł	118
بلا مهنة	**	۲	Y£
المجموع	£AA	11	899
نساء مع أزواجهن وبناتهن	127	٣	120
أرامل	777	٨	777
أطفال من الجنسين مع أهلهم	79.	17	٣٠٢
يتامى	۸۰	_	٨٥
المجموع العام	1777	71	1777

بيت الدين في ٢٦ أيار/مايو ١٨٦١

العقيد فائد فوج القتال الثالث عشر

داریکو^(۱۱)

ز - رحيل الحملة،

ما أن شاع خير قرب رحيل القوات الفرنسية عن الجبل حتى عمّت القرى المسيحية موجة من الحزن العميق، وبدأ المسيحيون يتهيأون «ليوم الرحيل» بشكل أقلق «الجنرال دي بوفور» قائد الحملة، مما جعله يكتب إلى وزير الحربية بياريس عارضاً له، بالتفصيل، الوضع المقلق للمسيحيين في الجبل، إذ جاء في إحدى رسائله:

«كلما اقترب موعد رحيانا ازداد إحباط المسيحيين، وعبثاً نسمى إلى إفهامهم بأن سحب القوات الفرنسية لا يمني، إطلاقاً، التخلي عنهم، وأن عمل أوروبا سيستمر بشكل يؤمن لهم مستقبلهم، ولكنهم لا يستطيعون الركون إلى الأمن والإطمئنان إذا ما تركناهم في الأوضاع التي هم فيها، بلا حماية أخرى سوى هؤلاء الجنود المثمانيين أنفسهم، الذين يخشون منهم أكثر من خشيتهم لمسلمي البلاد، وأكثر من خشيتهم للدروز أنفسهم. وينتظر الجميع، بقلق، الحل الذي سوف يقرّر في القسطنطينية، كما أن معظمهم يستعد لمفادرة البلاد إذا لم تقدم له ضمانات جديّة، (٧٧).

وجاء في رسالة أخرى:

«يستحيل علينا أن نصف الحزن المبرح لهؤلاء التمساء، ومشاهد الأسى التي بدت عليهم عندما بدأت طلائع قواتنا تتجه نحو المرفأ لتبحر مفادرة. فقد ظل مقري العام، طوال يومين، محاطأ بحشود اللاجئين الذين كان يستحيل إبعادهم بدون استخدام القوة، وكانوا، جميعهم، يبكون ويتضرعون إلينا أن لا نتركهم أبداً، كما كان الأرامل واليتامي، من دمشق ودير القمر، بطلقون صرخات ممزقة، ويتعلقون بجنودنا الذين يمرون، وهم يريدون أن يبحروا معهم، ويتركوا البلاد.

وفي صور وصيدا، تكررت المشاهد نفسها عند رحيل السرايا التي كانت تحتل هاتين المدينتين. وفي حمانا، ورغم الجهود التي بذلها الضابط قائد المفرزة، فقد أتى كل الأهالي، تقريباً، إلى بيروت، وقد تمكن، بمناء شديد، أن يُبقي بعض النسوة لإملمام دود الحرير، المورد الوحيد لهؤلاء الأهالي.

وفي دير القمر، لم يكن ممكناً منع الذعر بين الأهالي، فلا وجود قواتنا التي كان عليها أن تبقى، بعد، لبضعة أيام، في هذا الموقع، ولا نصائح ضباطئا، استطاعت منعه، إذ توقفت الأعمال فوراً، وتُركت الأنوال، وبدأ كل واحد يستعد للذهاب إلى بيروت. وفي ٢٩ أيار ترك قسم من الأهالي البلدة، مخلفين وراءهم المنازل التي أعادوا بناءها بكثير من العناء، وتاركين محاصيلهم ودود الحرير، ليناجأوا إلى الساحل، وهم مصمّون على أن يبحروا مع قواتنا مفادرين، (١٨٠).

وجاء في رسالة ثالثة:

وأما دير القمر، فلم يبق فيها، حتى الأمس (٦ حزيران)، سوى ماية من الرجال ونحو مايتي أمرأة، وقد اتخذ هؤلاء قراراً بالبقاء في البلدة لرعاية دود الحجوبر، مما يؤكّد أن عودة أهالي دير القمر إلى بلدتهم، كما ورد في الإحصاءات التي قدّمنا، لم يكن إلا بسبب ما شعروا به من أمن وطمأنينة لوجود القوات الفرنسية في البلدة،.

ويستطرد «بوفور» في الرسالة نفسها:

«كان وداع المسيحيين، الذين تجمهروا على الطرق التي سلكتها مفارزنا نحو بيروت، ويأسهم ودموعهم، وكذلك المظاهر اللطيفة التي أبداها الدروز أنفسهم، برهاناً كافياً على التعاطف الذي أوحى به جنودنا الشجعان للجميع، وعلى الحسرة التي تركتها فرنسا في هذه البلاد التعيسة، حيث لن تمحى، إلى الأبد، ذكرى تدخلها الكريم، والخير الذي صنعته،(^^).

البلاد التعيسة؟

حقاً، إنها بلاد تعيسة، ودليل ذلك ان الحرب - الفتنة التي اندلمت عام ١٨٦٠ والتي أدّت إلى احتلال القوات الفرنسية لجبل لبنان، اندلمت، هي نفسها، هي فترات متلاحقة بعد ذلك (١٩٢٠ و١٩٥٨ و ١٩٥٧) وآخرها تلك الحرب المريرة التي لا نزال نعاني من آثارها إلى اليوم.

وستظل «البلاد التميسة، عرضة لهذه الحروب ما دام يحكمها نظام طائني بغيض لم نجد، بعد، حاكماً جريئاً مقداماً ينقذ الشعب والوطن منه ومن ويلاته وسيئاته، حاضراً ومستقبلاً.

وكان عديد قوات الحملة الفرنسية على سوريا قد بلغ، عشية مغادرتها للبلاد، وبالتحديد في أول أيار/مايو ١٨٦١، ٧٢١٨ رجلاً، موزَّعين على الشكل التألى:

الفوج	العديد
- القناصة الراجلون: الكتيبة السادسة عشرة	YAY
- فوج القتال الخامس:	
- الأركان	4٧
- الكتيبة الأولى	AVT
- قسم من الكتيبة الثانية	٨٥٧
- فوج القتال الثالث عشر:	
- الأركان	۸۹
- الكتيبة الأولى	AOY
- الكتيبة الثانية	AOŁ
- فوج الزواف الأول: (الكتيبة الأولى)	477

الفوج	العديد
- هوج الهوسار الأول: (السرية الأولى)	171
- الفوج الأول من فناصة افريقيا:	197
- الأركان	
– السرية الثالثة	
 الفوج الثالث من قناصة افريقيا: 	144
- الأركان	
- السرية الثالثة	
– فوج السباهي الثاني	107
 فوج المدفعية الأول: (البطارية الخامسة) 	48
- السرية الأولى من قفل المدهمية	١٤١
 فوج المدفعية العاشر: (البطارية الأولى) 	7.1
- فوج الهندسة الثاني: (الكتيبة الثانية، السرية السادسة)	١٥٦
– سواقون	71
- عمال المدفعية (السرية السادسة)	10
– سلاحي (قرداحي) مدفعية	17
 قفل النقل والتموين المسكري: 	
- السرية الثانية	717
– السرية الثالثة	197
- عمال الإدارة:	
- الفصيلة الأولى	77
- الفصيلة الحادية عشرة	111
- الفصيلة الخامسة عشرة	19
المجموع	VI \$4(1)

وبما أن الحملة المسكرية على سوريا «لا يمكنها أن تبقى بعد ٥ حزيران»، فقد أصدر المارشال «راندون» وزير الحربية الفرنسية، أمراً إلى البحرية الفرنسية بالاستعداد «لكي تبحر بقوات هذه الحملة، حتى ذلك التاريخ، وعلى المحه التالي:

إلى بلوا إلى تولون إلى تولون إلى كليرمون فيرّان إلى تولون إلى أراس إلى آراس تجد هذه القوات، عند إبرارها، الأوامر التي توجهها إلى مراكزها.

- إلى فرقة الجزائر

- إلى فرقة وهران

۱ - إلى فرنسا: - فوج القتال الخامس

- فوج القتال الثالث عشر
- الكتيبة السادسة عشرة من القناصة الراجلين
 - السرية الأولى من هوج الهوسار الأول - السرية الأولى من هوج الهوسار الأول
 - البطارية الأولى من فوج المدفعية الماشر
 - مفرزة من السرية السأدسة لعمال المدفعية
 - سرية من النقابين ومفرزة من النقابين
- السواقين من الفوج الثاني للهندسة - ٢ مفارز من الفصائل الأولى والحادية عشرة والخامسة عشرة لعمال الإدارة، ومفرزة مشاة،
 - ومفرزة جندرمة. ٢ - إلى الجزائر:
 - كتيبة من هوج الزواف الأول
 - سرية من فوج فناصة افريقيا الأول
 - بطارية من فوج المدفعية الأول
- سرية من الكتيبة الأولى لقفل المدفعية
 سرية من الكتيبة الثانية لقفل النقل والتموين العسكرى
 - سريه من الميبه النائية لففل ال
 - مفرزة من سلاحيي المدفعية
 - سرية من هوج الزواف الثاني
- سرية من الكتيبة الثالثة لقفل النقل والتموين المسكري

(وكانت الفرقة الأولى في مدينة الجزائر والفرقة الثانية في مدينة وهران والفرقة الثالثة في مدينة فسنطينة)(١٠٢).

ويبدي المارشال «راندون»، وزير الحربية الفرنسية، في أمره هذا إلى الجنرال دي بوفوره قائد الحملة، إصراراً واضحاً على أن يأخذ «كل الاستعدادات اللازمة لجمع الأشخاص والمعدات في المرفأ بشكل يمكنهم من الإبحار قبل انتهاء الفترة المحددة لبقائنا في سوريا، وإفادته «بشكل صحيح حداً، عن تنفيذ التدابير بهذا الصدده (١٠٠٠).

وتتفيداً لهذا الأمر، أبحرت قوات العملة، في الوقت المحدّد، إلى كل من فرنسا والجزائر، كما خطّط لها، فأبحر:

١ - إلى فرنسا: ٢١٥ ضابطاً و٢١٦٥ رتيباً وفرداً و٥٩٩ جواداً وبغلاً.

٢ - إلى الجزائر: ٧٥ ضابطاً و٢٠٧٧ رتيباً وفرداً و١٠٢٦ جواداً
 وبغلاً (١٠٤).

وبعد رحيل القوات البرية الفرنسية، بقي الأسطول الفرنسي، بقيادة الأميرال (الفريق البحري) ، لوياربييه دي تينان Le Barbier de Tinan ، في المياه السورية، حيث جعل مقر قيادته في الباخرة «لابريتاني Gioquel des وكان يساعده في القيادة كل من: النقيب «جيكل دي توش dos والنقيب «دي لاغريناديير obuches ، والنقيب «دي لاغريناديير eDe la Grenadière مقائد سفينة «الموغادور Mogador) (وقد رقي هذان الضابطان، في الفترة نفسها، إلى رتبة مساعد أميرال (عميد بحري Contre-Amiral) وكان هذا الأسطول يضم السحن الحربية التالية:

لابريتاني، والموغادور، والإيلو (L'Eylau)، والكولبير (Le Colbert) ولوفونتينوا (Le Cotton)، ولوكاتون (Le Cotton) وكانت مهمته: مراقبة الشواطئ السورية، وحماية المسيحيين الذين كانوا ضعايا مجازر المدادد التي المدادد التي المدادد التي المدادد التي المتابعة، عن قرب، للأحداث التي ستجري، في لبنان، بعد رحيل الجيش (الفرنسي)، وخصوصاً تركيز النظام الجديد (لجبل) لبنان، المدادد المبل البنان، المدادد المبل المنان، المدادد المبل المنان، المنان، المنان، المدادد المبل المنان، المن

ويقول الجنرال «ديكرو» في مذكراته؛ «عند رحيلنا، كان الأسطول الإنكليزي قد كبر كثيراً، حتى أن الجيش الفرنسي بدا، وهو مغادر، كأنه يقوم باستمراض أمام ذلك الأسطول. وقد ظل الإنكليز أسياد البحر والساحل السوري على الإطلاق، بينما رحلنا، نحن، دون أن نترك، ولو ذكرى، لمرورنا...

ولقد قام جنود الجيش الفرنسي بمهمة رحمة أكثر منها حملة عسكرية،(۱۰۷).

وكان اللورد «رسل» وزير الخارجية البريطانية، قد أخبر سفيره بباريس، اللورد «كولي»، في رسالة منه بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٨٦١، ان الحكومة البريطانية قد أمرت «بإعداد أسطول بحري للمرابطة على طول السواحل (السورية) بدءاً من أول أيار وحتى نهاية الصيف»، وذلك بهدف «تخويف أولئك الدين يمكن أن يكونوا مستمدين لاستثناف المجازر التي جرت في العام المنصرم»، ويستطرد اللورد «رسل» قائلاً، في رسالته، إن الحكومة البريطانية ستكون سعيدة «إذا عملت بالإتفاق مع الحكومة الفرنسية، لتحقيق هذا العدف» (١٠٨).

ح - نتائج الحملة ،

وفي نقد لسلوك قوات الحملة الفرنسية على سوريا، نستمع إلى المؤرخ الإنكليزي الكولونيل تشرشل، الذي عاصر تلك الأحداث يقول، بتهكم شديد: وأخيراً، حان اليوم الذي تأجل طويلاً ولم يكن ممكناً تجنبه، وأشرقت شمس الخامس من حزيران على العلم الفرنسي المثلث الألوان، تطرح أشعتها اللماعة على خزيهم، ويبحر الزواف الشجمان، مستترين بظلام الليل، خلسة. لقد كان هناك شعور عام بالرثاء لهذا التراجع المثير للشفقه، لحرس متقدم لأمة عظيمة، (١٠٠٠).

ويصف الأميرال «دي توش» رئيس أركان الأسطول الفرنسي على سواحل سوريا، الجنرال دي بوفوره بقوله: «كان من الصعب أن تعهد قيادة الحملة الفرنسية إلى أيد أكثر عجزاً (((())) ويعلق «روشمونتكس» على ذلك بقوله: «بيدو هذا الحكم، لأكثر المؤرخين، قاسياً أكثر من اللازم، خصوصاً أنه لم يأخذ بالاعتبار وضع الجنرال الذي غادر فرنسا دون توجيهات محدّدة، وقد أعطي السلطات الكاملة فهما يتعلق بالعمليات المسكرية، وفي الوقت نفسه، نُصح بأن يتعاشى كل عمل يمكن أن يثير انفعال الحكومة الإنكليزية،(((())). وفي هذا السياق نفسه، يرى «بوجولا» أن الامبراطور «قمّط (كبّل) الجنرال وجنوده، وانتزع منهم حرية الحركة،(((())).

أما الجنرال «ديكرو»، وهو قائد المشاة في الحملة والرجل الثاني بعد «دي بوفور»، فهو يرى أنه كان على الجنرال أن يعمل بنصيحة اللورد «ديفرين» الذي افترح «أن نسير إلى دمشق مباشرة»، وفي هذه الحالة، «كان يمكننا أن نأخذ دمشق كهدف، فنصل إليها بسير سريع، وننذر المدينة بالاستسلام، مطالبين بتسليم المجرمين الرئيسيين، ونقدم لهم، في المكان نفسه، مثلاً صارخاً، إذ نعسكر، بخيالتنا، في الجامع الكبير، خلال ٤٨ ساعة، ثم نعود إلى بيروت، وبعدها نستطيع الإبحار عائدين، تاركين لمؤتمر الممثلين مسألة تسوية شؤون إعادة تنظيم (جبل) لبنان، (١٠٠٠).

وفي رسالته إلى زوجته بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠، يذكر الجنرال «ديكرو» أن المسكريين الفرنسيين يأتون إليه ويشكون من تقصير الجنرال «بوفور» في القيام بواجباته تجاه جيشه، وانشغاله بأمور ليست من مهمته، وأنه خاضع لفؤاد باشا ومنساق إليه «الأمر الذي يهدّد تدخلنا بأن يصبح مسيئاً لنفوذنا، وللسبب الذي أتينا ندافع عنه،(١١١). ثم إنه لا يتردّد في وصفه (في رسالته لزوجته بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه) بأنه «ذو تفكير متوسط... يشعر أنه مسحوق بالصعوبات التي تكتفه... ومثل كل ذوي الطباع الضعيفة، فهو يخشى من تسلط القريبين منه، ويفضل أن يمنح ثقته لمن دونه رتبة بدلاً من أن يستمع إلى مستشاريه الطبيعيين... وهو يتراجع أمام فكرة أن يجد في مساعداً له،(١١٥).

ويتابع «ديكرو» وصف رئيسه، في رسالة أخرى لزوجته بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ قائلاً: «ليس لديه إلا قليل من الاستمرارية في أقكاره، ينقصه التركيز، ولا يمكن الاستفاد إلى كلامه وأفعاله لاعتماد رأي ماء(١١١). ويتحدث «ديكرو» في إحدى رسائله إلى زوجته (بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوير ١٨٦٠) بغضب ظاهر، إذ يقول «إن قواتنا لم تظهر إلا حيث أراد فؤاد باشا توجيهها»، ثم يستطرد «في الحقيقة، ما أراه هنا يثير الغضب، لأن هذا التدخل الفرنسي الذي كان يمكن أن تكون له نتائج جدية على صعيد نفوذنا في الشرق، ستكون نتيجته انعدام هذا النفوذ كليأه(١١٧).

وفي رسالة منه إلى أخيه، يقول «ديكرو» عن رئيسه الجنرال «دي بوفور»: «ناسياً تماماً دوره العسكري، تدخل الجنرال في كل المهاترات وكل المناقشات غير المجدية في اللجنة (الدولية)»(۱۱۸). كذلك ينتقد الأميرال «دي توش» الجنرال «دي بوفور» لأنه لم يتقدم، بحملته، إلى دمشق، ويعاقبها، ويشاطره «اوتري»، قنصل فرنسا بدمشق، رأيه هذا (۱۱۹).

وينتقد «روشمونتكس» بدوره، الجنرال «دي بوفور» خصوصاً عندما قام بالعملية المشتركة، مع فؤاد باشا، باتجاه دير القمر (فؤاد باشا من صيدا والجنرال من بيروت)، حيث «انتظم الأتراك على طول المنافذ التي توصل إلى حوران، ولكنهم وصلوا متأخرين بالقدر الذي يسمح للدروز بالهرب، وقد استاء حتى الانكليز، من هذا السلوك». أما الجنرال «دي بوفور» «الذي أُهين وأُذل»، فقد «شعر، متأخراً، بأنه قد خُدع من قبل الماكر فؤاد باشا الذي كانت مهمته محاسرة الدروز، فقعل المكس بالقدر الذي سمح للدروز بالهرب واللجوء إلى حوران، (۱۲۰).

ويستطرد «روشمونتكس» أن الجنرال كان قد تلقى معلومات من القنصل «اوتري» عن الحالة المزرية التي يعيشها مسيحيو دمشق، فقرّر الذهاب إلى دمشق «لتدارك الأمر وتطمين المسيحيين»، ولكن فؤاد باشا، الذي كان عائداً من دمشق إلى بيروت، حديثاً، علم بنوايا الجنرال، فطمأنه «بأن النظام والهدوء مستبان في دمشق»، وانه يرفض أن يقوم الجنرال بهذه الرحلة، لأن «الأسباب التي يجب أن تبرر ظهور الجنرال «دي بوفور» في دمشق غير متوافرة»، وبعدها «لم يغادر الجنرال بيروت للقيام بأية عملية عسكرية، وآلى على نفسه أن لا يهتم، من الأن وصاعداً، إلا بالسياسة والأمن والوضع المادي، وتنظيم لبنان»، وفي الواقع، فإنه «منذ هذا الوقت، صرف الجنرال «دي بوفور» جهده لمهمته السياسية، وصار يهتم ظيلاً بتواته» (۱۲۰).

فهل كان «بوفور» يمتبر «أن مهمته انسانية - كما قال مؤرخه: لويه Louet - لذا، فهو أراد أن يضع نفسه فوق المجد الهزيل الذي يمنحه إياه انتصار جيشه على الدرون؟(١٣١).

وهل صحيح أن الجنر ال ودي يوفور، قائد الحملة السكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ كان سيئاً إلى هذا الحد؟ أم أن ما يكتف هذه الآراء من مشاعر الكره والحقد والفيرة، بالإضافة إلى التعصب الطائفي البغيض الأعمى، هو الذي سمِّر مشاعر المقربين منه، بل أعوانه الذين يلونه مباشرة في الرتبة والمسؤولية؟ أسئلة ما زالت مطروحة منذ قرن وثلث القرن، والحواب الوحيد الممكن عليها هو أن «دي يوفور» كان، كزملائه في الحملة، مليئاً بمشاعر الحقد والكره للمسلمين، وللدروز خصوصاً، ولكن لم يكن لديه من الذكاء والدهاء والحنكة ما يحمله بمستوى ممثل السلطنة، فؤاد باشا، الذي وصفه «ديكرو» بقوله إنه كان «رجلاً متفوقاً بلا جدال، فهو يجمع نسبة عالية من الذكاء إلى نسبة عالية من الثقافة، إلى إدراك تام لكل المسائل الأوروبية المعاصرة، وأخيراً، إلى نشاط ملحوظ»(١٣٣)، مما جعل المقارنة غير متكافئة، إطلاقاً، بين القائد الفرنسي المحدود والسياسي العثماني المحنك. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه الحملة، وقائدها، قد تركا، في التاريخ اللبناني، بصمات لم تُنُسُ بعد، وريما لن تنسى أبداً، خصوصاً أن «الجنرال دي يوفور دوتبول، نفسه، هو الذي اقترح إنشاء الكيان الليناني الذي أنشي بعد اقتراحه ينحو ستين عاماً.

الحواشي

- (١) أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان، ص ٩٩.
- (٣) راجع «رسائل العماية» التي وجهها الملك لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، وحامي الموارنة»
 إلى موارنة جبل لبنان بتاريخ ٢٨ أياز/مايو ١٦٤٨.

(Ristelhueber, R. Les Traditions françaises au Liban, pp. 117 - 118).

(٣) فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية الشمانية، من ٥٧٧، وقد أرسل «المركيز دي لالحاليت». سفير هرنسا في الأستانة، إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، من بهرا Péra بتاريخ ١٥ تموز/يوليو، وبأن عدداً تموز/يوليو، وبأن عدداً من الرجال قد قتل، وأن النساء قد اخذن سبايا، وأن القنصليات قد أحرقت، باستثناء قتصلية انكترا، وأن النساء قد اخذن سبايا، وأن القنصليات قد أحرقت، باستثناء قتصلية انكترا، وأن قتاصل كل من هرنسا وروسيا واليونان قد لجأوا إلى (الأمير) عبد القادر (الجزائري)، وأن موقف السلطات التشانية متعدم، كما أرسلت برقيات مماثلة بهذا الشأن إلى «وقفنيل» من قائدي السفينتين؛ لارونسيير B Roncière والأجاكسيو L'Ajaccio

(Foreign office, correspondence, Affairs of Syria, 1860-1861, part I, No.11, p. 9).

- (٤) حتى، فيليب، لبنان في التاريخ، ص ٥٣٣.
- (0) كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٧١ - ٧٧. وانظر: اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في المشرق العربي، ج: ٣ : ٣٦٧ و٧٦١ -٢٧٧ ٢٧٧. ه:

Chevallier, D. La Société du Mont-Liban, p. 284.

والأمير عبد القادر الجزائري هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى الحسني الجزائري، ولد في ناحية وهران، ثم زار الجزائر عام ١٨٠٧ حيث تلقى علومه في وهران، ثم زار مكد المكرمة، والمدينة المنورة حاجاً، وزار دمشق وبغداد عام ١٨٢٥، وقد بايعه الجزائريون أميراً عليهم (خلفاً نوالده محي الدين الذي كان طاعناً في السن) وقائداً لجهادهم ضد الاحتلال الفرنسي عام ١٨٢٧، فخاض، ضد الفرنسيين، ممارك تعيزت بالبطولة والبسالة حتى ذاع صيته في العالم، ولكن اتفاق سلطان مراكش (عبد الرحمن بن

هشام) مع الفرنسيين ومهادنته لهم أضعفا قدرة عبد القادر وأنصاره على المقاومة، فاستسلم السلطات الفرنسية عام ١٩٤٧، ونفته هذه السلطات إلى تولون ثم آميواز بغرنسا، حيث أقام فيها أربع سنوات ونيف أملق نابوليون الثالث، بعدها، سراحه على أن يظل في المنفية فاختار دمشق مقراً له عام ١٩٥٤، وتوفي فيها عام ١٩٨٧، عن عمر يناهز الخامسة والسيعين، وقد دهن في المدينة نفسها، في سفح جبل قاسيون، وبجواز مشريح الشيخ محي الدين بن عربي، إلى أن نفلت رفاته إلى الجزائر عام ١٩٦٦ (بعد الاستقلال)، وقد اشتهر بحمايته لمسيعين دمشق في أحداث عام ١٩٦٠ (الزركلي، خير الدين، الاعلام، ج ١٤٠٤).

- (٦) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٢: ٢٦٦ ٢٦٧.
- (٧) فريد بك، محمد، المرجع السابق، ص ٥٢٨.
 - (٨) اسماعيل، المرجع السابق، ج ٢: ٢٦٠.
- (٩) فريد بك، المرجع السابق، ص ٥١٥، وانظر: اسماعيل، م. ن. ج ٢: ٢٥٩.
 - (۱۰) فرید بك، م. ن. ص ٤٨٤ ٤٨٩، وانظر اسماعیل، م. ن. ص. ن.
 - (۱۱) اسماعیل، م. ن. ج ۲: ۲۲۲.

(١٢) م. ن. ص ٢٦٠ ، وكانت فرنسا قد طلبت، في الوقت نفسه، من السنطنة الشمانية السماح بإيفاد لجنة أوروبية إلى سوريا «للتحقيق» وذلك بموافقة الباب العالي، وبهدف وإدخال التعديلات، التي أضحت ضرورية، على ترتيبات ١٨٤٥، كما طلبت إرسال حملة عسكرية إلى سوريا «للإسهام في إعادة النظام في هذه الولاية»، على أن يتم اتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى «لتنظيم هاتين النظام في هذه الولاية»، على أن يتم اتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى «لتنظيم هاتين النقطتين». (مذكرة من «توقفيل» وزير خارجية فرنسا، إلى الباب العالي بالأستانة، بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٨٦٠).

(De Testa, Recueil, T.VI, pp. 93 - 94).

وقد وافق الباب المالي على إرسال هذه اللجنة ضمن شروط (Ibid, p. 94).

ويذكر «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، في رسالة منه إلى الكونت «برسينيي» سفير فرنسا بلندن، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٨٦٠ (نقلت إلى رئيس الوزارة البريطانية، اللورد رسل، في ٢٥ منه)، أن «ليست، فقط، أحداث (جبل) لبنان هي التي أملت علينا قراراتنا، وإنما، كذلك، مجازر دمشق هي التي جعلتنا نقرر أن نلفت انتباه الدول الكبرى لضرورة التيام بعمل مباشر وحيوى.

(Foreign office, Op. cit. part I, No. 30, p. 19).

- Foreign office, Op. cit. No. 23, p. 15. (17)
 - Ibid. (1£)
 - Ibid. (10)
 - Ibid. (١٦)
 - Ibid, p. 16. (1V)
- (١٨) اسماعيل، المرجع السابق، جـ ٣: ص ٢٦٤. وفي رسالة (برقية) من السلطان العثماني إلى امبراطور فرنسا بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٨٥٠، أعرب السلطان عن ألمه للأحداث التي تجري في سوريا، وأبلغ الامبراطور الفرنسي أنه سوف يستخدم كل قوته لاستبباب الأمن والنظام ومعاقبة المجرمين بقساوة، وتأمين العدالة للجميع، وأنه أوكل إلى وزير خارجيته «فؤاد باشاء تثفيذ هذه المهمة.
 - (Foreign office, Op. cit. Part I, incl. 3 in No. 57, p. 27).
 - وكان السلطان قد أرسل برقية مماثلة إلى ملكة انكلترا بتاريخ ١٦ تموز/يوليو.
 - (Ibid, part I, incl. in No. 42, p. 32).
 - (۱۹) اسماعیل، م. ن. ص ۲۰۹.
- (۲۰) م. ن. ص ۲۲۲، وأنظر، بهذا الصدد، رسالة «الكونت برسينيي C. Persigny» سفير فرنسا
 بلندن، إلى «توقفيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ۲۵ تموز/يوليو ۱۸۲۰.
 - (De Testa, Recueil, T. VI, pp. 97 98).
 - Ismaïl, A. Documents dipl. et consulaires, T. 29, p. 50. (Y1)
- Ismaîl, Ibid, pp. 49 51 et: Foreign office, Op. cit. part I, Incl. 39, pp. 20 30. (٢٢) وانظر كتابنا: «فرنسا والموازنة ولبنان، ص ٥٨ ٥٩، وهو تعريب للوثائق الفرنسية للعملة

السكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ مأخوذة من وثائق وقسين - مصلحة «Service Historique de L'Armée de Terre» التاريخ لجيش البر الفرنسي، - Vincennes». وVincennes واخذاك ، النص الفرنسي للبروتوكول في «Soueid, Y. corps عنداك» (... في في المرتبع المبروتوكول في «expéditionnaire de Svrie. 1860 - 1861, PP. 36 - 37.

- Ismaïl, Ibid, p. 51, (YY)
- ibid, pp. 52 53, et: Foreign office, Op. cit. incl. in No. 41, p. 32. (YE)

- Foreign office, Op. cit. part I, No. 142, p. 131, (مكر د ۲٤)

وقد أحيلت هذه الرسالة إلى اللورد «رسل» بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠.

- De Testa, Op. cit. pp. 101 - 102. (Yo)

- Foreign office, Op. cit. No. 130, p. 114. (٢٦)

ويبدو أن شيئاً من ذلك قد تحقّق، فقد جاه في رسالة وجَهها «بورتالي» إلى الجنرال «دي بوقور، بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ انه، خلال صمود قوات الحملة إلى الجبل «ارتكب السبتمبر ٢٩٠٠ جريمة قتل ضد الدروز، كما نهبت قرى درزية مختلفة تتع على مسافة قريبة من الطريق التي سلكتها قواتنا، وكان المسيحيون يقولون لمن بريد أن يسمع انهم مدعومين من الجنرال، وأن هذه الأفعال تتم بأمره، ولكنه لا يريد أن يبيدو مشاركاً بهاه. (حيد، باسين، هزنيا والمهارئة ولنائن، من ٢٩٤١)، وانظر، 2415 و Soueld, Op, oit. P. 415.

ويؤكّد ، المقيقي، ذلك إذ يقول: «طلعت العساكر الفرنساوية إلى دير القمر... وكان معهم جمهور من نصارى تلك الناحية، وأما الدروز فقروا هاربين من أمامهم، وكانوا يصطادون البعض منهم وقتلوا منهم أناس، (العقيقي، فورة وفقة، ص ١٩٦١). كما يذكر «طربين» أن «فؤاد باشاء احتج لدى «بوفور دوتبول» بسبب ما يرتكبه المسيحيون من «الجرائم والتعديات في اعقاب الحملة، وطربين، أرض لا الحكم في لبنان، ص ١٤٢). وقد أكد هذه التعديات «المركيز دي لأفاليت» سغير فرنسا في الأستانة، في رسالة منه إلى «توقيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، إذ قال «إن المسيحيين، الذين سبقوا جيشاء أو بعوه، الركيا أهنالاً مخزية ضد الشيوخ والنساء الدروز الذين كانوا يهربون أمام جيشاء أن أنه «مشى، خلف القوات الفرنسية، بضع مثات من المسيحيين الذين والموارنة إذ ذكر أنه «مشى، خلف القوات الفرنسية، بضع مثات من المسيحيين الذين أقدموا على ارتكاب تجاوزات» بحق الدروز، هذيحوا ما يقارب الماية درزي، بينهم بعض النسوة.

(Churchill, the Druzes and the Maronites, p. 247).

وقد شجبت تلك الأفعال جريدة «التايمس» اللندنية بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠.

- (٢٧) اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢: ٢٦٢.
- (٢٨) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لينان، ص ٢٤٠.
- Chevallier, Dominique, la Société du Mont-Liban, p. 281. (Y4)

- (۲۰) اسماعیل، المرجع السابق، ج ۲: ۲٦٠.
- (٣١) طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، ص ١٣٤.
- Rochemonteix, Camille, Le Liban et l'Expédition française en Syrie 1860 (۲۲)
 1861 (Documents inedits du GL Ducrot) pp. 94 95.
 - Ibid, pp. 95 96. (TT)
- (٣٤) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٣٨ ٢٩. و: Soueid, op. cit. PP. 17 18.
- (٣٥) م.ن. ص ٣٥ ٣٦ وص ٤٠ ٤١ وللتفصيل، أنظر: م. ن. ص ٤٤ ٤٨. و: Soueid, op. .Tarente ولد الجنر ال ددي بوفور دوتبول، في «تارنت cit. PP. 15 et 19 - 20, et 23 - 27. عام ١٨٠٤، وهو تلميذ مدرسة وسان سير St. Cyr، المسكرية، انتسب اليها عام ١٨٢٠، حيث تخرج منها ضابطاً برتبة ملازم (S/Lieutenant) وكان عام ١٨٣٠ في عداد حملة الجزائر. وفي عام ١٨٣٧ كلفه المارشال سولت (Soult) مهمات في مصر وسوريا، حيث أصبح مرافقاً (Aide de Camps) لسليمان باشا الفرنساوي (وهو ضابط فرنسي برتبة كولونيل، يدعي (Octave - Josephe - Anthèlme de Sêves) كان مشرفاً على المدرسة العربية التي أنشأها محمد على باشا في مصر برعاية فرنسية، ثم رافق ابراهيم باشا في حملته على سوريا حيث لعب دوراً بارزاً فيها - أنظر الجزء الثالث، الفصل السادس من الباب الثاني (الحملة المصرية على بلاد الشام). وفي عام ١٨٣٧ عاد «بوفوره إلى الجزائر وأصبح مرافقاً للدوق دومال (Daumale) ثم رئيساً لأركان الجنر ال بيليسبيه (Pelissier)، وقد رقي إلى رتبة عقيد (كولونيل) عام ١٨٥٠ ثم إلى رتبة عميد (قائد لواء Gal de Brigade) عام ١٨٥٤ حيث قاد قسماً من فرقة (Subdivision) من فرقة موستا غانم (Mostaganem) وتلمسان (Tiemcen). وفي شهر آب ١٨٦٠ قاد الحملة الفرنسية (التي نحن بصددها) على سوريا، وقد كان ببيروت عندما تبيلم المرسوم الأمير اطوري الصيادر بتاريخ ١٤ من الشهر نفسه (آب) والذي ينص على ترقيته إلى رتبة لواء (جنر ال فرقة (Gal de Division) فعمّه على الفرقة «بأمر عام» رقم ١٤ تاريخ٣٠ آب ١٨٦٠ (أنظر نص الأمر المام في كتابنا: فرنسا والموارنة وليتان، ص ٨٢). وانظر كذلك: Soueid, op. cit. P. 58

وغادر «بوفور دوتبول» بيروت بتاريخ ۱۷ حزيران/بونيد ۱۸۹۱، إلى فرنسا، وكان آخر من غادر سوريا من رجال حملته. وقد توفي الجنرال «دوتبول» في ۱۷ أيار/مايو عام ۱۸۹۰ عن عمر يناهز السادسة والثمانين. وقد وصفه «الجنرال ديكرو (Gal Ducrot) قائد لواء المشاة في الحملة، بأنه كان «سريم الفضب، ميالاً إلى الحنق الفجائي، انطباعياً، متردداً، وذا ضعف كبيره. راجع لهذه المعلومات عن الجنرال دوتبول»، بالإضافة إلى كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، كتاب: 107 - Rochemonteix, Op. cit. pp. 106 - 107. وانظر كذلك:

- Louet, E. Expédition française de Syrie, pp. 8 - 9 et p. 106.

- La vie Mre du Gal Ducrot, T.1, pp. 107, 417, 419, 432 et 473. : 4

والهوسار Hussards: أقواج من الخيّالة الخفيفة كان الهنفاريون قد أنشأوها عام ١٤٨٥، لكي يصدوا هجوماً تركياً، وقد تميزت هذه الأفواج في معارك عديدة ضد الشمانيين.

(Dictionnaire encyclopédique Quillet: Hussard).

(٢٦) رسالة الكولونيل «أوسمون» إلى وزير الحربية الفرنسية (المارشال راندون Mal. بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٨٦٠ (سويد، المصدر السابق، ص ٥٠ - ٥٥) وقد شرح «أوسمون»، في هذه الرسالة، ورسالة ثانية، بالتاريخ نفسه (ص ٥٦ - ٥٧) المشاكل المائية والمعيشية وسواها، التي ستصادفها الحملة من جراء تمركزها في هذا الموقع، فارحم اليها، وانظ، للرسالترن: 35 - Sould, op. oit. PP. 32 - 32.

- Revue des troupes du Levant No. 9, Janvier 1938, p. 29. (YY)

(مقالة للكولونيل بورجيه).

- Rochemonteix, C., le Liban et l'Expédition française, p. 113. (YA)

وانظر نص مذكرة مارشال هزنسا، وزير الدولة للشؤون الحربية، العارشال راندون، إلى الجنرال ديكروه فألد قسم الجنرال ديكروه فألد قسم الجنرال ديكروه فألد قسم في هادة لواء المشاة هي الحملة، (كتابنا: هرنسا والموارنة ولبنان، س ٨٨)، وانظر، كذلك، الأمر المام الذي كلّف، بموجبه، الجنرال «دوتبول» الجنرال «ديكرو» «القيادة العليا للقوات الباهية بيبروت» اعتباراً من تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٨٣)، وانظر: وانظر:

ولد الجنرال «أوغست ألكسندر ديكرو، هني بلدة «نيفر Nevers» بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير
۱۸۷۱، ودخل مدرسة «سان سيره السكرية بتاريخ ١٤ شرين الثاني/نوفسير ۱۸۷۵، وقد
مضى كل خدمته العسكرية، تقريباً في الجزائر. وهو ابن وحفيد السكريين، ترعرع في بيئة
عسكرية «فاكتسب منها حب الجيش وحب الوطن». رقع إلى رتبة عميد (كولونيل) بتاريخ ٢٦
كانون الأول/ديسمبر ۱۸۵۳ وكان عمره ٣٦ سنة، ورقي إلى رتبة عميد (قائد لواء Gal de
كانون (الأول/ديسمبر ۱۸۵۳ وكان عمره ٣٦ سنة، ورقي إلى رتبة عميد (قائد لواء)، واشترك
شهرب إيطانيا (بدءاً من نيسان/ابريل من المام نفسه) وبعد أن عاد منها، خصة
هني جرب إيطانيا (بدءاً من نيسان/ابريل من المام نفسه وبعد أن عاد منها، خصة

الامبراطور (نابوليون الثالث)، بتقدير كبير عندما عينه فائداً للواء المشاة في هذه الحملة. رقي الجنرال «ديكرو» إلى رتبة لواء (جنرال فرقة Gal de Division) بتاريخ ٧ حزيران عام ١٨٦٧، ولعب دوراً مهماً في حرب عام ١٨٠٧، (بين فرنسا وألمانيا)، ثم انتخب نائباً عن «النيهر Nièvre، بتاريخ ٨ شباط عام ١٨٠١، إلا أنه استقال من النيابة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٧٧ وتسلم فيادة الجيش الثامن في بورج (Bourges)، وتوفي في قرساي بتاريخ ١٦ أب/أغسطس عام ١٨٨٢،

(Rochemonteix, Op. cit. pp. 125 - 126).

- (۲۹) سويد، المصدر السابق، ص ٦٠ ٦١ (رسالة بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٨٦٠). و: , Soueid
 op. cit. PP. 38 39
- (+2) نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٦٣ (مع بعض التصوف وهقاً لما ورد في النص الفرنسي الأصلي).
 - (٤١) سويد، المصدر السابق، ص ٦٨. و: Soueid, op. cit. P. 46
- (٤٢) م. ن. ص ٦٩ (برقية تلفرافية من مرسيليا بتاريخ ٨ آب ١٨٦٠). و: Soueid, Ibid, P. 47
- (٤٣) م. ن. ص ٩٨ (رسالة من الجنرال «بوفور دوتبول» إلى المارشال «راندون» وزير الحربية بتاريخ ٢٣ آب ١٨٦٠). و: 56 - 75 .Soueid, Ibid, PP.
- (13) الرسالة نفسها أعلاه، م. ن.، ص ٩٨ ١٠، ورسالة النقيب، دي كريني، إلى القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، بلا تاريخ (م. ن. ص ٤١١ و ٤١٠). وانظر: Soueid, Ibid, .
 - (٤٥) م. ن. ص ١٠٠. ورسالة النقيب «دي كريني» المشار إلهيا انفأ (م. ن. ص ٤١٣).

وقفل المدفعية Train d'artillerie

وقفل الثقل والتموين Train des équipages

والسرية الأولى (مكرر) (1ère cie (bis

- وقد اعتمدنا، لتعريب المصطلحات العسكرية، القاموس العسكري الموحّد (فرنسي -عربي) الصادر عن جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحّدة، القاهرة ١٩٧٠.
- (٤٦) رسالة النقيب «دي كريني» المشار إليها أنشأ (م. ن. ص ٤١٣ ٤١٥). و: Soueid, Ibid, .
 - (٤٦ مكرر) م. ن. ص ١٣٢. و: Soueid, Ibid, P. 106.

والزواف Zouave اسم قبيلة كان منها الأولون الذين تطوعوا في هذا الفوج.

والزواف Zouave عسكريون ينتمون إلى فوج من المشأة أنشئ في الجزائر عام ١٨٢٠، وهو يتألف مبدئياً، من قوات محلية يأمرها ضياط ورتباء فرنسيون، إلا أن هذا الفوج أصبح، فيما بعد، مؤلفاً من فرنسيين فقط، وذلك بعد إنشاء وحدات الرماة المحليين. وقد تميزت وحدات الزواف بشجاعتها في العديد من المعارك.

(Dictionnaire encyclopédique Quillet, Zouave).

- (٤٧) البيان المددي لقوات العملة المسكرية على سوريا بتاريخ أول كانون الثاني/يتاير ١٨٦١ (م. ن. ص 41\$ - ٤٩٥). و 435 - 643 . Soueid, Ibid, PP. 434
- (٤٨) سويد، المصدر السابق، ص ٧٨ ٨٠ (أمر عام رقم ٢ صادر عن إدارة الجنرال فائد العملة بييروت، بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٨٦٠، استناداً إلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٨٦٠). و: 55 - 55 . Soueld, Ibld, PP, 55.
- (٤٩) رسالة الجغرال «بوفور» إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ٢٢ آب ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٠٣). و: 79 - 77 - Soueld, Ibid, PP. 77
 - (۵۰) م. ن. ص. ن. و: Ibid.
- (٥١) ما أن كلّف فؤاد باشا مهمة إخماد الفتلة هي سوريا حتى سارع إلى الإعلان أن قواته كفيلة بإعادة النظام إلى البلاد. كما أن سفير تركيا هي لندن شرح لسفراء الدول الكبرى، بمذكرة منه، الأخطار التي يمكن أن تتجم عن التدخل العسكري الخارجي في سوريا (اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢: ٢٢٣).
- (۲۷) رسالة الجنرال «بوفور» إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ۲۷ آب/أغسطس ۱۸۹۰ (سويد، المصدر السابق، ص ۱۰۵). و Soueid, op. cit. P. 80.
- (٣٠) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٢١ - ١٧٤). و: 88 - 95 . Soueid, Ibid, PP.
- (٥٤) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ١٢ أيلول (م. ن. ص ١٢٥). و: . lbid, P. 99]
- (٥٥) م. ن. ص ١٣٢. و: 77 60 bid, pp. 96. وفي رسالة من «فؤاد باشاء من دمشق إلى معالي باشاء في الأستانة، بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٨٦٠، يفيد «فؤاد باشا» حكومته أنه قد نفّذ، في دمشق، أحكاماً بالإعدام في ١٦٧ شخصاً، حيث أعدم:

- ٥٦ شخصاً، شنقاً في الساحة العامة بدمشق.

~ و١١١ شخصاً، رمياً بالرصاص في الساحة نفسها.

ومن بين هؤلاء ورجال من عائلات مرموقة في البلاد،.

(Foreign office, Op. cit. part I, incl. in No. 134, p. 117).

كما أنه يعدد، في تقرير له (بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٨٦٠) أعماله في دمشق، فيذكر أنه أوقف، في يوم واحد ٢٧٩ مجرماً، واستماد ما بين ٦ و٧ آلاف حمل حصان من الأشياء المسروقة، وبالإضافة إلى أحكام الإعدام التي نفذت (وسيق ذكرها)، فهو قد حكم بالأشفال الشاقة المؤيدة على ١٤٩ شخصاً، وبالنفي على ١٤٥ شخصاً، وبالأشفال الشاقة المؤيدة على ١٨٦ شخصاً، وبالموت غيابياً على ٨٣ شخصاً، فيكون مجموع من حكم عليهم، في دمشق، بسبب الأحداث التي جرت بها: ٧٠ شخصاً.

(Foreign office, Op. cit. part I, incl. 2 in. No. 155, p. 142).

(٩٥) رسالة الجنرال إلى المارشال وزير الحربية بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمر (م.ن. ص ١٧٥ – ١٨٦).
ورسالته إلى وزير الحربية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ١٩٧).
وانظر: 101 - 99 . cit. pp. 99

(۷۷) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ۲۱ أيلول/سبتمبر (م. ن. ص ۱۲۷ - ۱۲۸). و: 101- 101 .-101 .-101

(۸۰) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ۲۲ أيلول/سبتمبر (م. ن. ص ۱۲۹ - ۱۳۰). و: 104 - 103 .Bid. PP.

وسعيد جنبلاط هو سعيد بن بشير بن قاسم بن علي باشا جنبلاط، والدء الشيخ بشير الشهير بحربه ضد الأمير بشير الشهابي عام ١٨٢٥، وجدّه الأول هو علي باشا والي حلب، وحليف الأمير فخر الدين الممنى الثاني، في مطلع القرن السابع عشر.

ولد سعيد جنبلاط في المختارة عام ۱۸۱۳، وكان قد بلغ الثانية عشرة عندما هزم والده، الشيخ بشير، أمام الأمير بشير، عام ۱۸۲۵، وتم اعتقاله وإعدامه في عكا، في العام نفسه، فتولت والدته (الست خولا) وعمه (الشيخ حسن) تربيته، مع أخويه نممان واسماعيل، بعد أن هزّوا جميعاً إلى حوران، ثم إلى الشام، حيث تمهّد والي عكا هذه الأسرة ورتّب لها معاشاً. وعندما دخلت الجيوش المصرية بلاد الشام، التحق سعيد بالجيش المثماني وحارب المصريين في صفوف، ثم فرّ مع قلول هذا الجيش إلى الأستانة بعد هزيمة المثمانيين عام (۹۹) رسالة الجنرال إلى وزير الحربية بتاريخ ۲۲ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ۱۳۱) - ۱۳۱ وزير الحربية بتاريخ ۲۷ أيلول/سبتمبر (ص ۱۳۱) د 106. PP. 105 و يتاريخ ۲۷ أيلول/سبتمبر (ص ۱۳۱) و المال.

والسباهي (Spahis) فوع من الخيّالة الخفيفة مسلح بالرماح أو السيوف أو الجريد. استخدمه الأتراك الشغائيون، وأخذه الأوروبيون عليم ملذ عام ۱۸۲۱ فأخذ يشكل جزءاً من الخيّالة النظاميين، وقد اعتمدته فرنسا عام ۱۸۲۱، بعد احتلالها للجزائر، واستخدمته في الحربين المالميتين ۱۹۱۶، ثم ألفي بعد استقلال الجزائر، (Oictionnaire ...

- (Oictionnaire ...) وencyclooédique Quillet Sachis)

- (٦٠) رسالة «بوقور» إلى وزير الحربية (من مخيم دير القمر) بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر (سويد، المصدر السابق، ص ١٣٢). و: Soueid, op. cit. P. 107.
- (۱۱) م. ن. ص ۱۳۶، و: blid, P. 108. ويوجد تناقض في تتارير «بوفور» عن هذه المملية، فيينما يذكر، في رسالته بتاريخ ۲۷ أيلول/سيتمبر، أن فؤاد باشا «بدلاً من أن يتّجه إلى دير القمر، كما سبق أن اتفقتنا فيل ذهابه من بيروت، إنّجه نحو جزين حيث وصلها في ۲۵

أيلول/سبتمبره (ص ١٣٤، و: blid, P. 108)، نراه يذكر، في رسالة أخرى بتاريخ ؛ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه تم التفاهم مع فؤاد باشا على أن تتنظم قواته «في صيدا، ثم تملق منها إلى جزين فالمختارة لكي تعيد مسيحيي الجنوب اللاجئين إلى صيدا، (م. ن. ص ١٥٧). و: blid, P. 128.

- (٦٢) سويد، م. ن. ص ١٣٤. و: Soueid, Ibid, P. 108
 - (٦٢) م. ن. ص ١٣٥. و: Ibid, P. 109.
 - (٦٤) م. ن. ص. ن. و: bidl.
 - (٦٥) م. ن. ص. ن. و: Ibid.
- (٦٦) مذكرة عن الوضع في سوريا، سويد، المصدر نفسه، ص ١٣٧ ١٣٩. و: Soueid, (bid, . و . ١٣٩ ١٣٩. 114 - 110 - PP. 110.
- (٦٧) أنظر الفقرة الأخيرة من رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية، من مخيم دير القمر، بتاريخ ٧٧ أيلول (م. ن. ص ١٦٥ - ١٣٦). و: 109 - 108، lbid, PP. 108.
- (٦٨) مذكرة عن الوضع في سوريا، المصدر نفسه، ص ١٤٠ ١٤١. و: 114 112. المصدر المسادر المصدر المسادر المصدر المسادر المصدر المسادر الم
- (٦٩) رسالة ديوفوره إلى وزير الحربية بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٤٢–١٤٤). و: 116 - 115 - 199. (bid. PP. الخرية التاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٤٤
- (٧٠) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (م. ن. ص ١٤٧). و: ,bid
 .P. 119
 - (۷۱) م. ن. ص ۱٤٨. و: Ibid, P. 120.
 - (۷۲) م. ن. ص ۱٤٨ ١٤٨. و: 121 120 Nbid, PP. 120 121

ويتناقض «بوقور» مع نفسه من خلال رسالتيه؛ الأولى بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، والثانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك عندما يتحدث عن جولته ما بين بتاتر ومجدل مموش، فيذكر، في الرسالة الثانية، أنه غادر بتاتر إلى بيصور في ١٢ أيلول/سبتيمر وكان في بيت الدين مساء ١٤، وذلك «بعد أن اجتزت عبيه وكفرمتى ويشتقين دون أن ألاقي أية مقاومة، (راجع الرسالة في م. ن. ص ١٦٠ – ١٦١). و: 123 - 113 المال.

- (۷۲) م. ن. ص ۱٤٩ ١٥٠ و: 122 121 101.
- (۷٤) رسالة «بوفوره إلى وزير الحربية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٦١). و: Ibid, P. 132.

- (٧٥) م. ن. ص ١٥٠ -١٥١. و: 122 121 101.
- (٧٦) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٥٣). و: bbid, P. 124.
- (۷۷) م. ن. ص ۱۵۵، ورسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر (م. ن. ص ١٦١). و: 132 bid, PP. 125 et
 - (۷۸) م. ن. ص ۱۹۷. و: 187 . Hbid, P. 137
 - (۷۹) م. ن. ص ۱٦٨. و: Ibid, P. 138.
- (٨٠) رسالة ثانية من ، بوهور، إلى وزير الحربية بيتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوهمبر (م. ن. ص ١٧٠)
 ١٧١). و: 140). و: 140 (bid, PP. 139 140)
- وانظر، لممسكر بيت الدين: رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفير ١٨٦٠ (م. ن. ص ١٨٥). و: 156 - 155, blid, PP. 155.
- (۱۸) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ۲۲ تشرين الثاني/نوفمبر ۱۸٦٠ (م. ن. ص ۱۸۲).
 و: Ibid, P. 153.
- (٨٢) مذكرات ومعلومات عن البلاد التي يجب أن تشكل حكومة لبنان (م. ن. ص ٢٤٤ ٢٦٩). ه: 203 - 101 Jbid, PP. 210.
 - (AT) م. ن. ص ٢٤٥ ٢٤٦. و: 212 211.
- (٨٤) جدول احصائي للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان (م. ن. ص ٢٧٩ ٢٩٥). و: 525 - 1608, PP. 239 الفار.
 - (٨٥) الجدول نفسته، (م. ن. ص ٢٩٦. و: 1bid, P. 254).
- (٨٦) التواقيع التي جمعت على العريضة للمطالبة بحكومة مسيحية في جبل لبنان، م. ن. ص ٢٥٨ - ٢٦٨). و: 342 - 337 . المالية على العريضة للمطالبة بحكومة مسيحية في جبل لبنان، م. ن. ص
- (٨٧) رسالة من اللورد «رسل» وزير خارجية انكلترا إلى اللورد «كولي» سفيره بباريس، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/بناير ١٨٦١ (De Testa, Op. cit. T.VI, p. 302).
- وانظر كذلك: مذكرة ،موزوروس Mosurus، سفير تركيا هي لندن، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ والمتعلقة بسؤال وزير خارجية انكلترا عن رأي حكومته في المؤتمر الذي تطلب فرنسا عقده للبحث في التمديد لقواتها هي سوريا، مع العلم أن بوسع حكومة السلطان المحافظة، لوحدها، على الأمن هي هذه المنطقة، يهج

(De Testa, Ibid, p. 305).

(٨٨) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢١ - ٢٢. وكان وقوع انتهاء أجل الحملة في فصل الشتاء (آذاد) حيث يصعب استخدام البحر لنقل الجنود عبره إلى بلادهم، أحد أهم أسباب القبول بهذا التمديد (طربين، أزمة الحكم في لنبان، ص ١٨٤).

> وانظر المناقشات بين انكلترا وفرنسا وتركيا حول هذا الموضوع في: (De Testa, Op. cht. T.VI, pp. 319 - 326)

.lsmaïl, Doc., T.30, pp. 32 - 35 في: 35 منافر نص البروتوكول والاتفاقية في: 35 منافر نص البروتوكول والاتفاقية

(٩٠) أنظر نص النظام الإداري (نظام المتصوفية) الذي وضعته اللجنة لجبل لبنان. مع

البروتوكول الملحق به، وبند ملحق بالبروتوكول يتملق بعدم السماح بزيارة الضرائب في الجبل إلا بإذن من الباب المالي.

(Ismaïl, Ibid, T.31, pp. 290 - 297).

(٩١) راجع كتابنا: فرنسا والموارنة ولبنان، وخصوصاً القسم الأخير منه: الوثائق المربية (ص. ٥٥٧ - ٨٥٧). و: Soueid, op. cit. PP. 467 - 586

(٩٣) رسالة الكولونيل «داريكو» قائد حامية دير القمر إلى الجنرال «بوفور» قائد الحملة، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٤٥١). و: 395 - 994. Bid, PP. 394.

(٩٣) كما كان للقرى المسيحية الأخرى، في الجبل، نصيب من هذه المطاءات، أنظر رسائل اخرى من دداريكو، إلى بوفور، بتاريخ ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ (م. ن. ص ٤٥٠ – ٤٥٤). وانظر: 398 - 933 .blid, PP.

(٩٤) نجد، في العديد من الرسائل، نماذج من هذه الملاحقات، أنظر رسائل الكولونيل دداريكو، إلى الحنرال «يوفور» قائد الحملة (م. ن. ص ٤٢٠ – ٤٦٦). و 409 - 680. [bld, PP. 362

(٩٥) م. ن. ص ٥١٦ - ٥١٧. و: bid, P. 448.

(١٩) م.ن. ص عاد ٥٤٠ و : 10. و : 10. و : 10. و : 10. و يذكر «بوفور» في رسالة منه إلى وزير الحربية، أن عدد أهالي دير القمر يتناقص بسبب رحيلهم عنها ، من جديد ، إذ انخفض عدد الأهالي» في هذه البلدة، من ١٠٤١ نسبة أبل ١٣٣٢ نسبة «في يضمة أيام» وذلك بسبب خوفهم من اعتباد أحدث الدروز، بعد رحيل الحملة، من جهة، وبسبب عجزهم عن ترميم منازلهم، من جهة أخارى، حيث أن أعمال البناء ، في البلدة، «تتباطأ بسبب نقص المال اللازم لاستعرارها ورسالة بوفوره إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٨٦١ سويد ، م ن ص ٢٠٠ ولنظر: 840 - 847 (Soueid, lbid, PP. 947 - 348)

- (٩٧) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٨٦١ (م. ن. ص ٤٠٣). وانظر: 348 - 347 ـ bid. PP. 347.
- (۹۸) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ۲ حزيران/يونيو ۱۸۲۱ (م. ن. ص ٤٠٥ ٤٠٦). و: 311 - 1989, Ibid, PP. 349.
- (۹۹) رسالة «بوفور» إلى وزير الحربية بتاريخ ۷ حزيران/يونيو ۱۸۹۱ (م. ن. ص ۴۰۸ ٤١٠). و: 353 - 352 (hbid, PP. 352 - 353).
 - (۱۰۰) م. ن. ص ۵۰۱ ۵۰۲ و: Bild, P. 441)
- (۱۰۱) الأمر الصادر عن المارشال دراندون، وزير الحربية، بتاريخ ۱۱ أيار/مايو ۱۸٦٠، إلى قيادة العملة (م. ن. ص ۱۵۹ Bid, PP. 459 460).
 - (۱۰۲) م.ن. ص ۵۵ه. و: Ibid, P. 463.
- (١٠٣) الأمر نفسه، الصنادر عن المارشال وزير العربية بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٨٦١، (م. ن. ص ٥٤٩ – ٥٥١). و: 460 / 469. (bid, PP. 459)
 - (۱۰٤) م. ن. ص ٥٥٢ و ٥٥٤. و: Ibid, PP. 461 462 et 463.
 - Rochemonteix, Op. cit. p. 219. (1.0)
- ۱۸۲۱ وقد ورد في نشرة «Boniteur français» بتاريخ ۲۶ أيار/مايو ۱۸۲۱ أن أسطول البحر المتوسط بقيادة الأميرال «لو باربيه دي تينان» والمؤلف من فرقتين بقيادة كل من مساعدي الأميرال شويار Chopart وبارس Paris قد غادر، الاثنين المنصرم، تولون إلى بيروت. (Oe Testa, T.VI, p. 335)
 - Rochemonteix, Op. cit. pp. 212 213. (1-V)
 - De Testa, Op. cit. T.VI, p. 330. (۱-۸)
 - Churchill, the Druzes and the Maronites, pp. 249 250. (\.\)
 - Rochemonteix, Op. cit. p. 107. (۱۱۰)
 - Ibid, p. 108. (111)
 - Ibid, pp. 108 109. (۱۱۲)
 - lbid, p. 114 (١١٢) . واللورد «ديفرين» هو ممثل انكلترا هي اللجنة الدولية.
 - Ibid, pp. 127 128. (۱۱٤)

- Ibid, p. 129. (110)
- Ibid, p. 130. (117)
- Ibid, p. 132. (11V)
- Ibid, p. 135. (11A)
- Ibid, pp. 117 118. (114)
- Ibid, pp. 121 122. (171)
- Ibid, pp. 123 124. (171)
- النار Louet, Expédition de Syrie p. 126 عن: 1bid, p. 124 (۱۲۲)
 - Rochemonteix, Ibid, p. 111. (177)

الباب الثالث المقاطعات الأخرى

فصل وحيد

المقاطعات الأخرى

عندما وضعت الدول الكبرى نظام القائمقاميتين لجبل لبنان وجبل الدوز بغية الفصل الجغرافي بين الطائفتين المتناحرتين: الموارنة والدروز، حرصت على أن تظل بيروت وصيدا، وطرابلس وعكار، وجبل عامل، وبعلبك والبقاع، ووادي التيم، خارج حدود هاتين القائمقاميتين، فظلت هذه المناطق تابعة للولايات السورية التي فصلت القائمقاميتان عنها، وكانتا تشكلان جزءاً منها، وهي ولايات صيدا ودمشق وحلب والقدس، كما منعت دير القمر نظاماً خاصاً بها، باعتبارها جزيرة نصرانية (مارونية) في منطقة درزية خالصة.

وسنحاول، في هذا البحث، إلقاء الضوء على تاريخ هذه المناطق في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٦١)، وذلك لأنها أضحت، بمد نحو ستة عقود من انتهاء هذا المهد، أي بعد انتهاء نظام المتصرفية، ومنذ عام ١٩٢٠، جزءاً من «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية».

أُوّلاً - بيروت وصيدا:

أ - بيروت: يظل تاريخ بيروت مشوشاً وغير واضح المعالم في هذه الحقبة التي ابتدأت بانتقال مركز دولاية صيدا، إلى بيروت (عام ١٨٤٠) حتى تاريخ إلغاء هذه الولاية وضمها إلى «متصرفية بيروت» عام ١٨٦٤. ذلك أنه، بعد خروج ابراهيم باشا المصرى من سوريا (عام ١٨٤٠) وإعادة تكوين

الإمارة الشهابية بقيادة الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ - ١٨٤٢)، بدأت السلطة العثمانية (التي كانت قد أعيدت إلى سوريا بفضل الدول الأوروبية التي تحالفت معها لإخراج محمد على من بلاد الشام) بإعادة ترميم نظامها الإداري والسياسي في هذه البلاد. ولما كانت بيروت قد بدأت تتخذ، خلال حكم ابراهيم باشا، طابعاً مميزاً واستثنائياً، حيث بدأت تحتل مركزاً اجتماعياً واقتصادياً مرموقاً على الساحل الشامي، فقد تمَّ نقل مركز «ولاية صيدا» البها، مع احتفاظ الولاية باسمها «ولاية صيدا». وقد فقدت صيدا، من حرّاء ذلك، الكثير من حيوبتها وأهميتها، فتحولت من «ولاية ضخمة إلى بلدة متواضعة... وأصبحت تابعة لبيروت كلياً، (١). ولكن المستشرق الفرنسي. «هنرى لامنس» يجاوز، في تفكيره، هذا التعليل لتقدم بيروت وتطورها، وانتقال مركز الولاية إليها، إلى القول إن الدولة المثمانية كانت تبغى، من وراء ذلك، مراقبة جبل لبنان كي تتاح لها الفرصة «للتدخل، بفعالية أكبر، في شؤونه(٢)، ولكن هذا القول لا يستند إلى أساس وجيه. وفي أي حال، فقد أتاح ذلك لبيروت أن تنمو وتزدهر على حساب مدن سوريا الداخلية، إذ إنها أضحت، بعد ذلك، مركزاً تجارياً مهماً بين الشرق والغرب، وأهم مرفأ على الساحل الشامي، بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط هذا الساحل، وبفضل «تيقظ أبنائها ومهارتهم في التجارة، وانتشارهم في أمهات مدن أوروبا، كما يرى المؤرخ أسد رستم^(٢)، كما أضحت «بوابة لدخول النفوذ الأجنبي، لا إلى (جبل) لبنان فحسب، بل إلى سوريا كذلك، كما ترى المؤرخة السوفياتية «سميليا نسكايا»(٤)، وهذا ما يفسر اتخاذها، منذ ذلك الحين، مركزاً لقناصل أوروبا ورعاياها(٥)، وكانوا يقيمون في صيدا، قبل ذلك، كما يفسّر تسارع وتيرة ازدياد عدد سكانها، خلال هذه الفترة، إذ ارتفع من ٦ آلاف نسمة (عام الم ١٩٨١) إلى ٩ آلاف نسمة (عام ١٨٢١) فـ ٢٠٥٠٠ نسمة (عام ١٨٤٠) فـ ٤٠ ألف نسمة (عام ١٨٤٠)، وتشعل هذه الأعداد سكان ضواحي المدينة التي كانت قد بدأت بالاتساع بدورها^{(١٦}). ويقول «الشدياق» في ذلك إنه، في عام ١٨٤٥ ووقع اختلاف بين الأمير حيدر (اللمعي، وهو قائمقام النصارى) والأمير أمين (الارسلاني، وهو قائمقام الدروز) على ولاية الشياح ووادي شحرور الفوقية، وكان كل منهما يدّعي أنها في ولايته، ولم يتنقا على فصل الدعوى في ديوان، فوضع الوزير (شكيب أفندي) بده على القريتين، وخصصهما بولاية بيروت» (١٠).

ويتحدث الدبلوماسي والرحالة الفرنسي «هنري غيز» عن أسباب تقدم بيروت وتطورها، في تلك الحقية، وخلال «أربعة عشر» عاماً (١٨٢٤ – ١٨٢٨) (^^)، وهي الأعوام التي قضاها في هذه المدينة، هيذكر أن تلك الحقية كانت «الحقية الحقيقية التي نمت فيها الصناعة وازدهرت الثروة لدى أهلها»، وهيشر إلى أن هذه المدينة هي «الرابعة في سوريا، من حيث السكان، فهي أقل من طرابلس التي يأتي ترتيبها بعد دمشق وحلب». وهو إذ يذكر أن عدد سكانها لا يجاوز الد ١٥٥٠٠ نسمة، لا يحدد التاريخ الذي بلغ فيه سكان بيروت هذا الرقم، مما يجعلنا نشاءل عن صحة هذا التقدير، خصوصاً أن المؤرِّخة السوفياتية «سميليا نسكايا» كانت قد قدمت إحصاءات لسكان بيروت خلال المتورة من ١٨٧٢ إلى ١٨٦٠ استقتها من مصادر متعددة (وقد سبق أن أشرنا إليها في هذا البحث)، وتختلف هذه الأرقام، بمجملها، عن الرقم الذي قدّمه غيرة» والذي نرجح أن يكون غير دقيق البتة. ومع ذلك فلا بد من ملاحظة ما أورده «غيز» من توزيع لهؤلاء السكان على الطوائف، حيث ذكر أن هذا العدد موزم، طائفياً، كما يلى: «مسلمون ٧ آلاف، وروم (ارثوذكس) ٤ آلاف، وموارنة

۱۵۰۰، وروم کاتولیك ۱۲۰۰، ودروز ۸۰۰، وأرمن وسریان کاتولیك ۴۰۰، ویهود ۲۰۰، وأوروبیون ۴۵۰،^(۱).

ويذكر «غيز» عدّة أسباب ساعدت على نمو بيروت وازدهارها وجعلها «النقطة الأكثر أهمية في الساحل، وهذه الأسباب هي: «موقعها الوسطي، وقربها من دمشق (عاصمة سوريا)، وجودة حريرها، وصلاح مرفثها»، بالإضافة إلى «قربها من الجبل، وما حفظه لها الأمراء، حكامه السابقون، من تأثير،(١٠).

ولكن الجنرال «دي بوفور دوتبول»، قائد الحملة المسكرية على سوريا عام ١٨٦١، رفع إلى وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، تقريراً يتضمن إحصاء السكان في المشروع الذي اقترحه لإنشاء «حكومة لبنان»، وقد جاء في هذا الإحصاء أن عدد سكان بيروت وضواحيها هو: ٢٦٠٠ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ١٠ آلاف نسمة، وروم أرثوذكس ١٣٥٠٠ نسمة، ودروز ٢٠٠ نسمة، ومسلمون (سنة) ١٨ ألف نسمة (ولا يوجد شيعة)، ويهود: ألف نسمة، وأن عدد القادرين على حمل السلاح، في هذه المدينة، هو ٥ آلاف رجل، وأن أهم عائلاتها: أل الجبلي، وطراد، وفياض، وشلفون، وتيان، وملحمي، وثابت، ويارد، ودهان. ويذكر «بوفور» أن بيروت تقسم إلى أحياء، وأنه لا يوجد في ضاحيتها سوى منازل منطخة والأحياء، وأنها تابعة لمشير صيدا (١٠٠٠/د).

والذي ساعد على توسع بيروت، عمرانياً، هو تهدَّم أسوارها القديمة، مما أتاح لسكانها والوافدين إليها البناء خارج تلك الأسوار، «فاتسعت المدينة، أولاً، من جانبها الشرقي إلى جهات نهرها (شمالاً)، ثم... في غربها وجنوبها»^(۱۱)، أما الذى ساعدها على النمو والازدهار، اقتصادياً واجتماعياً، فهو، بالإضافة إلى ما سبق، تدفق الأجانب إليها، حيث «استوطنوها... وأنشأوا فيها المحلات التجارية والشركات المالية» وخصوصاً «معامل العرير» حتى أنها أضعت «مركزاً للأعمال التجارية لكل سواحل الشام» (٦١٦). ولا شك في أن انتقال مركز الولاية، ثم القناصل الأوروبيين، وأولهم قناصل فرنسا وانكلترا والنمسا، من صيدا إليها، قد عزّز مكانتها السياسية وقوّى علاقاتها بالخارج.

وبالإضافة إلى مركزها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اكتسبت بيروت، خلال هذه الفترة، مكانة علمية وأدبية ودينية، فهي قد كانت، في بداية الأمر، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، مدينة إسلامية تكتظ بالمساجد والجمعيات والمؤسسات التجارية الإسلامية، بسبب كون غالبية أهلها من المسلمين، إلا أن نزوح المسيحيين إليها، من الجبل، خلال أحداث عام ١٨٤٢، وكذلك انفتاحها على الفرب، يسبب كونها مركز ولاية استقر فيها فتاصل الدول الأجنبية جميعهم، جعل متها مدينة مختلطة، متعددة الطوائف، بامتياز، وقد ظلت، خلال هذه الفترة وما بعدها، مدينة نموذجية للميش المشترك بين الطؤائف والأديان.

وقد استقبلت بيروت، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مختلف الطوائف المسيحية، حيث شيّدت فيها الكنائس والأديرة وأقامت فيها الإرساليات الأجنبية وأنشئت المدارس والمطابع، إلا أن المقدين، الرابع والخامس، من هذا القرن (التاسع عشر) تميزا بازدهار الحركة الثقافية والاجتماعية ببيروت، حيث أنشئت فيها النوادي والجمعيات العلمية والأدبية(١٢١). مما جعل من هذه المدينة مركزاً لنهضة علمية وثقافية يستقطب اهتمام الشرق المسلم والغرب المسيحي، ويؤسّس، فيما بعد، لنهضة سياسية استقلالية تحررية نضجت، في عهد المتصرفية وأواخر العهد العثماني، كما سنري.

ومن أهم الجمعيات التي عرفتها بيروت، في هذه الحقبة:

- «جمعية الآداب والعلوم» التي أسّمها ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني، عام ١٨٤٧، وقد ضمّت نعو خمسين عضواً، وكانت تهدف إلى نشر المبالمة والمعرفة في ربوع البلاد وفي الأجيال الطالعة، وانضم إليها أجانب مشهورون أمثال: الكولونيل تشرش، وايلي سميث، وكورنيليو فان دايك، وأعضاء أخرون أميركيون، إلا أن هذه الجمعية لم تعمّر أكثر من خمس سنوات، حلّت بعدها(١٠).

- «الجمعية العلمية السورية» التي أنشئت عام ١٨٥٧ وضمّت، بالإضافة إلى منشئيها من الزعماء البيروتيين، زعماء عرباً وسوريين «من مختلف المقائد»، وكانت تهدف إلى الاهتمام «بالتراث العربي» فكان إنشاؤها «أول مظهر للوعي الوطني الجماعي» كما كانت «مهد حركة سياسية جديدة، و«أول صوت ظهر لحركة العرب القومية،، ومن أعضائها: الأمير محمد إرسلان، وحسين بيهم، وابراهيم اليازجي، وقد ضمت نحو ١٥٠ عضوا(١٥٠).

وفي عام ١٨٥٨ أنشئ أول خط للمواصلات بين بيروت ودمشق، وقد أنشأته شركة فرنسية، وفي عام ١٨٦١ أنشئ أول خط تلفرافي بين المدنتين، وفي عام ١٨٦٣ أنشئت أول طريق معبدة بينهما(١٦٠). ولم يكن لبيروت قوّة عسكرية ما، بل كانت حاميتها مؤلّفة من الجند العثماني، إذ كانت تتمركز فيها (عام ١٨٤٩) كتبية من دجيش العربية، المنتشر في الولايات السورية، وهي الكتبية الأولى من الفوج الرابع من هذا الجيش، وعديدها ٤٥٠ عسكريأ(١٧٠).

إلا أن الحكومة المثمانية كانت تعمد إلى تطبيق «التجنيد الإجباري» في الولايات السورية كافة، وفي بيروت كذلك، حيث كان الوالي يعيّن لجنة مؤلّمة من ستة من أعيان المدينة بعهد إليها اختيار الشباب الصالحين للخدمة

المسكرية، وتدعى «قومسيون (لجنة) لمّ المسكر» وكان من بين الأعضاء الدائمين في هذه اللجنة، في عهد الوالي خورشيد باشا (منتصف القرن التاسع عشر)، الحاج حسين بيهم، من كبار وجهاء بيروت وعلمائها المشهورين، وكانت هذه اللجنة قادرة، بفضل وجود الحاج حسين بيهم فيها، على فرض رأيها، رغم وجود ضابط تركي «مولج بجمع المسكر» يشترك معها في اختيار المجندين (۱۸)، وكان على سوريا أن تقدم (عام ۱۸۵۰) عشرة آلاف مجند موزيين على مختلف الولايات، وكان نصيب ولاية صيدا منها ٢٤٢٣ مجنداً (١١٠).

كانت الخدمة المسكرية إجبارية للمسلمين، من التبعية المثمانية، وكانت مدتها عشرين عاماً (من سن الفشرين إلى سن الأربعين) بحيث يبقى المجند، في الخدمة الفعلية، طوال ست سنوات، ثم يسرّح بعدها على أن يظل في الاحتياط (الرديف) لمدة ثماني سنوات يستدعى خلالها، عند الحاجة، ثم يبقى، بعد ذلك، لمدة ست سنوات ضمن «العساكر المتحفظة» يستدعى، خلالها، عند الحاحة القصيمى، (۲۰).

وكان مسيحيو سوريا معفيين من الخدمة المسكرية في الجيش الشماني، إلا أنه كان عليهم أن يدفعوا «البدل المسكري» لعدد معدد هو عدد الشبان الذين تصيبهم «القرعة» في كل عام، وقد وصل المبلغ الذي فرض على كل مسيحي أصابته «القرعة» للخدمة المسكرية، عام ١٨٥٩، خمسة آلاف قرش، ويتحدد المدد المطلوب وفقاً لحاجات الخدمة و«للنظام المسكري المعموم به في السلطنة». ورغم أن «الخط الهمايوني» الذي صدر عام ١٨٥٦ كان قد أذن بقبول المسيحيين في الجيش السلطاني، إلا أن ذلك لم يكن يطبق فعلاً، وظل المسيحيون في الولايات السورية خاضعين

وقد تعاقب على ولاية صيدا، منذ أن أصبحت بيروت مركزاً لها، عام (٢٢) المدهم، وقد (٢٢) عدد من الولاة اختلف في تسميتهم وترتبيهم وتحديد عددهم، وقد أخذنا ثلاث نماذج من هذه التسميات نذكرها كما وردت عند معتمديها:

١ - الدكتور عادل اسماعيل: الذي أحصى هؤلاء الولاة كما يلي: عزت محمد باشا (۱۸٤٠) ثم زكريا باشا (۱۸٤٠) ثم عزت أحمد باشا (۱۸٤١) ثم سليم محمد باشا (١٨٤١) ثم ابراهيم أدهم أفندى (١٨٤١) ثم أسعد مخلص باشا (١٨٤٣) ثم محمد فائق أفندي (١٨٤٥) ثم نوري أفندي (١٨٤٥) ثم وجيهي باشا (١٨٤٥) ثم محمد كامل باشا (١٨٤٥) ثم مصطفى أفتدى (١٨٤٦) ثم عبدالله باشا (١٨٤٦) ثم مصطفى رضا أفتدى (١٨٤٦) ثم مصطفى شريف باشا (١٨٤٦) ثم عزمي أفندي (١٨٤٦) ثم محمد هداية أفتدي (١٨٤٦) ثم وامق صالح باشا (١٨٤٧) ثم محمد أمين مخلص باشا (١٨٤٨) ثم عبد الوهاب أفندي (١٨٤٨) ثم شاكر أفندي (١٨٤٩) ثم محمد أمين باشا (١٨٥٠) ثم هاشم بك (١٨٥١) ثم أمين بك (١٨٥١) ثم صالح وامق باشا (١٨٥١) ثم محمد نديم باشا (١٨٤٥) ثم صالح وامق باشا (۱۸۵۵) ثم خورشید باشا (۱۸۵۹) ثم مصطفی عارف أفندی (۱۸۵۸) ثم فؤاد باشا (۱۸۵۹) ثم فؤاد باشا (۱۸٦٠) ثم خورشید باشا (۱۸٦٠) ثم أحمد باشا (۱۸٦٠) ثم متولى محمد باشا (۱۸٦٢) ثم محمد خورشيد باشا (١٨٦٢) ثم ابراهيم باشا (١٨٦٦) (٢٢). إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن ولاية صيدا ألفيت عام ١٨٦٤، لذا، لا يمكن أن يكون «ابراهيم باشا» والياً عليها عام . ۱۸٦٦

٢ – الدكتور منير الخوري: الذي استند، في تسميته لهؤلاء الولاة، على
 السائنامة التركية التي طبعت ببيروت عام ١٣١٩هـ = ١٩٠١م، وهم كما يلي:

عزت باشا (۱۸٤۰) ثم سليم باشا (۱۸٤۱) ثم الغريق عزت باشا (۱۸٤۲) ثم مصطفى باشا (۱۸٤۲) ثم أسعد مخلص باشا (۱۸٤۳) ثم كامل باشا (۱۸٤٥) ثم مصطفى باشا اسقودره لي (۱۸٤۱) ثم صالح وامق باشا (۱۸۵۵) ثم محمد نديم باشا (۱۸۵۵) ثم صالح وامق باشا (۱۸۵۵) ثم أخورشيد باشا (۱۸۵۷) ثم خورشيد باشا (۱۸۵۷) ثم أحمد باشا (۱۸۵۷) ثم قبولي باشا (۱۸۱۷) ثم خورشيد باشا (۱۸۲۱) ثم خورشيد باشا (۱۸۱۲)

٣ - وثيقة عن «تاريخ حوادث بيروت منذ سنة ١٥١٧»: محفوظة لدى الحاج عبد الرزاق محي الدين حماده، حفيد متسلم بيروت عبد الفتاح آغا حماده المعروف (بفتيحه)، وتتضمن «أسماء الحكام الذين تولوا الحكم في بيروت، بالتسلسل، وقد جاء فيها أنه، في عام ١٨٤٠ «قل تخت الوزارة من صيدا إلى بيروت» حيث «عزل زكريا باشا ونصب عوضاً عنه سليم باشا، ثم خفد هذا عزت باشاء. ثم يعدد أسماء الولاة الذين تسلموا الولاية بعد ذلك وهم: أسعد باشا (١٨٤٧) ثم وجيهي باشا، ثم أسعد باشا، ثم كامل باشا (١٨٤٥) ثم مصطفى وامق باشا (١٨٤٥)

إلا أن لدينا ملاحظات على الجداول الثلاثة وفقاً لما وجدناه في مراسلات القناصل المامين الفرنسيين ببيروت، في هذه الحقبة، ومن هذه الملاحظات:

۱ - يذكر القنصل الفرنسي العام ببيروت «دي ليسبس» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ۲ نيسان/ابريل عام ١٨٥٥ أن «نامق باشا» (وهو وامق باشا) قد «غادر بيروت قاصداً دمشق حيث سمى مشيراً وأن أهالي بيروت «رفعوا إلى الباب العالي استرحامات تطالب بإعادته. وإذ يتحدث هذا القنصل عن إدارة نامق باشا «المستنيرة والذكية»، يذكر انه رافقه خلال عام من إدارته للبلاد «وليس له إلا أن يمتدحه، وإذ يذكر «دي ليسبس»، في رسالته هذه، أنه لم يُعرف بعد من سيخلف منامق باشا، في منصبه، يعود فيذكر، في رسالة تالية بتاريخ ١٤ أيار/مايو عام ١٨٥٥، ان الحاكم الجديد هو «محمود باشاء، وقد وصل إلى بيروت بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل من العام نفسه(٢٠).

٢ - يذكر القنصل نفسه، في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية، الكونت ووالوسكي Walewski بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٦ أن «نامق باشاء أعيد، من جديد، إلى ولاية صيدا، بينما أعيد «محمود باشا» بدوره إلى ولاية دمشق(٢٧).

٣ - ويذكر القنصل نفسه، في رسالة منه إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٨٥٧، أنه عهد إلى «خورشيد باشا» بولاية صيدا خلفاً لنامق باشا. ويبدو أن «دي ليسبس» يعود فيتخذ موقفاً مناقضاً لموقفه الأول من «نامق باشا» فيصفه بأنه «من العزب التركي القديم» مع كل ما فيه من مساوئ، وأنه يتصف «بالريا» والفساد والضعف والكره العميق لأوروبا، وفرنسا خصوصاً»، ومن خورشيد باشا» سوف «يضمد الكثير من الجراح»، وأن هذا الأخير «يتميز، بعكس سلفه، بالاستقامة والنزاهة اللتين برهن عنهما في الإوسنة» (١٨٥٠). ويبدو أن «خورشيد باشا» استمر في منصبه بولاية صيدا حتى عام ١٨٦٠، عام الحرب الأهلية في الجبل. وأما «فؤاد باشا» وكان «ناظر خارجية الباب العالي»، فقد كان وجوده ببيروت، في هذه الفترة، كموفد من قبل الباب العالي لحل أزمة الجبل وليس كوال على صيدا، حيث ظل «خورشيد باشا»

في منصبه هذا، خلال وجود «فؤاد باشا» ببيروت، إلى أن خلمه هذا الأخير، من منصبه (في تموز/يوليو عام ١٨٦٠)، وأرسله، موقوفاً، إلى الأستانة، ثم عين، بدلاً منه، في ولاية صيدا، «الأميرال مصطفى باشا»، وبصورة موقتة (٢٠٠). وفي ١٩ آب/أغسطس من العام نفسه (١٨٦٠) وصل إلى بيروت الوالي الجديد لولاية صيدا «أحمد باشا القيصرلي» (٢٠٠).

2 - يبدو أن «قبولي أفندي» الذي كان قد أوقد من قبل الأستانة، عام ١٨٦٢، كمفوض فوق العادة، للباب العالي، في سوريا، وأقام ببيروت(٢١)، قد رقي فيما بعد (عام ١٩٦٣؟) إلى رتبة باشا(٢٢)، وولّي على صيدا خلفاً لأحمد باشا القيصرلي، ذلك أنه، وفي رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ١٧ شباط/فبراير عام ١٨٦٦، يذكر القنصل العام الفرنسي ببيروت «سيكالدي» أن «الحاكم العام للولاية» قد نقل إلى «أزمير» وحلّ محله، ببيروت، «خورشيد باشاء الذي كان في القدس. ويستطرد «سيكالدي»: «عندما عين قبولي باشا، كحاكم ولاية، لم ينظر، لا إلى سوابقه ولا إلى كفاءاته، حتى عندما ندورشد باشاء استمر، في منصبه هذا، حتى عام ١٨٦٤، عام إلغاء الولاية.

يبقى على الباحث أن يقارن بين هذه الملاحظات وتلك الجداول.

ب - صيدا: قلنا، في مطلع هذا البحث، إن انتقال مركز الولاية من صيدا إلى بيروت جعل الأولى تفقد حيويتها ونشاطها ومكانتها الإجتماعية والسياسية، فتصبح بلدة متواضعة «يراوح عدد سكانها بين ٦ و٧ آلاف نسمة، فقط، و«تابعة لبيروت كلياً، (٢٠). ولكن الولاية التي ظلت تحمل اسم صيدا حتى إلغائها والحاقها بمتصرفية بيروت، عام ١٨٦٤، اكتسبت أهمية أكبر، بعد ذلك، إذ

ضمّت إليها ولاية طرابلس عام ١٨٤٧، بعد أن ألفيت، وأصبحت سوريا مقسّمة إلى ولايتين: ولاية دمشق وولاية صيدا. إلا أن قانون الولايات الذي صدر عن الأستانة عام ١٨٦٤، ألفي هاتين الولايتين وأنشأ «ولاية سوريا» التي تألفت من اسناجق كان «سنجق بيروت» واحداً منها. وأصبحت صيدا، بموجب هذا القانون، مركزاً لقضاء سمي باسمها (قضاء صيدا) ويتألف من ٤٨ قرية(١٠٥). ولم تسعف التقسيمات الإدارية الجديدة لسوريا صيدا التي أضحت، بموجب هذه التقسيمات، مركزاً لقضاء يتبع سنجق بيروت الذي يتبع، بدوره، دمشق عاصمة ولاية سوريا.

ويذكر الجنرال «دي بوفور دوتبول» في تقريره المشار إليه آنفاً، والذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، أن عدد سكان صيدا وضاحيتها هو ١٦ ألف نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة: ألف نسمة، وروم أرتوذكس ٢٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ١٨٠٠ نسمة، (ولا يوجد دروز)، ومتاولة (شيعة) ٢٠٠ نسمة، ومسلمون (سنة) ٨ آلاف نسمة، ويهود ٢٠٠ نسمة، وعدد القادرين على حمل السلاح: ألف نسمة، وأن أهم عائلاتها هي: آل كشبو أو كشتور؟) وغزي، ورزق الله، ونمور، وخلاط، ودبو؟ (وربما كانت: ببو)، وصاصي، كما ذكر أن المدينة يحكمها مشير تركي(٢١).

وهكذا ظلت صيدا، بعد بروز بيروت ونموها، بهذا الشكل، بلدة تابعة لها، وإن كانت تجمع، في قضائها عدداً من القرى لا يزيدها غني ولا جاهاً.

ثانياً – طرابلس وعكار:

أ - طرابلس: ما أن خرج ابراهيم باشا من طرابلس عام ١٨٤٠ حتى عادت إلى عهدة الدولة المثمانية، وأصبحت «سنجقية» أو «قائمقامية» في «ولاية صيدا»، وقد ظلت، بعد ذلك، خارج نظام القائمقاميتين. سنجق طرابلس؛ كان واحداً من السناجق التي شكلت «ولاية صيدا»، وظل على هذه الحال حتى ألنيت هذه الولاية عام ١٩٦٤، وقد عين للسنجق متسلم (أو متصرف، أو قائمقام)، وأقامت في المدينة (عام ١٩٨٤) حامية مؤلفة من ٤٠٤ عسكرياً يشكلون الكتيبة الثانية من الفوج الرابع من «جيش المربية» المرابط في بلاد الشام (٢٣)، كما أعيد إليها تطبيق نظام «التجنيد الإجباري» الذي طبق على جميع الولايات في بلاد الشام، وكان عدد المطلوبين للتجنيد الإجباري، من سنجق طرابلس، عام ١٩٥٠: ١٥٥ مجندين (٢٦).

كان «سنجق طرابلس» (عام ١٨٥٦) مؤلفاً من سنة أقاليم (أو أقضية أو مناطق إدارية) هي: مدينة طرابلس، وعكار، وصافيتا، والضنية، وشعرا، وطرطوس، وكان عدد سكان هذا السنجق نحو ١٢٠ ألف نسمة «وهو أكثر السناجق سكاناً في سوريا». وتعتبر مدينة «طرابلس» عاصمة هذا السنجق المسمى باسمها، يقيم فيها المتسلم أو القائمقام، وهو يحكم المدينة، مباشرة، بينما يحكم بافي الأقاليم «مديرون» يعينهم الوالي ويتبعون لمتسلم طرابلس، وهم مواطنون من هذه الأقاليم يهتمون بجباية الضرائب وتنفيذ القوانين وحفظ الأمن في البلاد (٢٠٠). أما علاقة الباب المالي بهذا السنجق «فتتحصر بجباية الضرائب، وليس له، حتى الآن، أية اهتمامات أخرى تجاه أهاليه، ولا يتدخل في تفاصيل حياتهم الداخلية وتنظيمهم الإجتماعي» (١٠٠٠).

أما مدينة طرابلس فهي مؤلّفة من المدينة نفسها، ومن مرفقها «الميناء» الذي يشكل ضاحية المدينة، إلا أنه لا يوجد حدود واضعة بين المدينة والميناء، وكان المتسلم يقيم في المدينة نفسها. أما عدد سكان طرابلس، بكاملها، فكان «نحو ٢٤ ألف نسمة، منهم ١٨ ألف نسمة في طرابلس المدينة و٤ آلاف نسمة في الميناء». ويتصف الطرابلسي بأنه «ككل الشرقيين، صبور، وبسيط، ويكتفي بالقليل ليسد حاجاته، لذا، فهو «يعيش بهدوء حسبما يتوافر له:(١١).

وتتميز طراباس عن غيرها من المدن في المنطقة بأبنيتها ذات الطراز الشرقي «فبناؤها جيد، بصورة عامة، إلا أنه بلا فن، وضمن الذوق الشرقي»، أما شوارعها فهي «غير منظمة، ولكنها واسمة كفاية للتهوية، وهي مكسوّة بالبلاط، ومياهها غزيرة،(١٢).

أما أهم أبنية طرابلس فهو «جامعها الكبير» وأما باقي الأبنية فهي أقل أهمية منه وأقل مساحة، وأهمها «الخانات» التي تشكل «مخازن حقيقية محصنة ومنشأة منذ عصور متأخرة». وتظل «قلعة طرابلس» الواقعة خارج حدود المدينة، عند أبوابها، «والمبنية منذ أيام الصليبيين» والمشرفة على المدينة، مباشرة (٢٢)، أحد أهم آثار هذه المدنية.

وكانت طرابلس، في تلك العقبة، مدينة تجارية أساساً، وكان سكانها موذّعين بين مسلمين (ثلثي سكان المدينة تقريباً) ومسيحيين (الثلث الباقي من السكان)، وكان أكثر مسيحيي طرابلس من طائفة الروم، أما الموارنة فكانوا قلة «ليس أكثر من ٢٠٠ إلى ٧٠٠ نسمة، وكانت هذه الطوائف (الإسلامية والمسيحية) تتمايش، في المدينة، «في أحياء» خاصة بها «إلا أنها غير منفصلة تماماً» (١٤٠).

ويذكر الجنرال «دي بوفور دوتبول» في التقرير الذي أشرنا إليه آنفاً، والذي رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، أن عدد سكان طرابلس وضواحيها هو: ٢٤٠٨ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ١٢٠٠ نسمة، وروم كاثوليك ٢٠ نسمة، وروم كاثوليك ٢٠ نسمة، (لا يوجد دروز ولا شيعة)، ومسلمون (سنة) ١٨ ألف نسمة، ويهود ٢٠ نسمة،

NOBILIS 481

وعدد القادرين على حمل السلاح: ألفا نسمة. وأن أهم بلداتها: طرابلس المدينة، والمينا، والمنية، وأهم عائلاتها: آل خضر آغا، وكرامي، ونوفل، ويني، وفيل، وطربيه. وذكر بوفور أن باشا صيدا يعين حاكم طرابلس من حاشيته، ويستبدله «كل عام أو اثنين، وهو يحمل لقب «بك»⁽¹³⁾.

ب ـ عكار والضنية؛ كانت عكار أو «بلاد عكار»، في هذه العقبة، قضاء من الأقضية الستة التي تكوّن سنجق طرابلس، كما كانت «الضنية» قضاء مماثلاً. وكان عدد سكان قضاء عكار عام ١٨٦٠ نحو ١٢٥٠٠ نسمة موزّعين طائفياً كما يلي: موارنة ٥٠٠٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٥٠٠٠ نسمة، ومتاولة (شيعة) ٢٠٠٠ نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح في قضاء عكار نحو ٢٠٠٠ رجل. وكان يقسم إلى ٢ نواحي تضم ١٢٠ قرية، وهي النواحي هي: القيطع، والجومة والدريب، وكانت أهم عائلاته: آل عكرا (روم أرثوذكس) وآل عبده الخوري (موارنة) وآل المرعبي (مسلمون سنة). وكان آل المرعبي هم الذين يمارسون السلطة في القضاء الذي كانت أهم قراه بينو وعرقة وعكار والقيبات أله، وكار، من السنة (آل المرعبي)، ولا يلحظ «بوفور» وجود «مسلمين سنة» في عكار، من السنة (آل المرعبي)، ولا يلحظ «بوفور» وجود «مسلمين سنة» في هذا القضاء.

أما قضاء الضنية، فكان عدد سكانه ٨ آلاف نسمة، موزّعين طائفياً كما يلي: موارنة ألف نسمة، وروم أرثوذكس ألف نسمة، ومسلمون (سنّة) ٦ آلاف نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح في هذا القضاء ألفا رجل. وأما أهم عائلاته فكانت: آل الخوري (موارنة) وآل ابراهيم (روم أرثوذكس) وآل رعد (مسلمون سنّة)، وكان آل رعد هم الذين يمارسون السلطة في القضاء الذي كانت أهم قراه: كفرحبو، وبخعون، وسير. وكان في القضاء نحو عشرين

ثالثاً – جبل عامل:

ظل جبل عامل تابعاً لولاية صيدا حتى إلغائها عام ١٨٦٤، وكان زعيمه «حمد البك المحمود»، وهو «أشهر زعيم عاملي بعد عمه ناصيف النصاري(١٨)، قد أسهم في الثورة ضد الحكم المصري(٤٩)، حتى إذا ما خرج المصريون من بلاد الشام (عام ١٨٤٠)، كافأه العثمانيون بتسليمه حكم جبل عامل وتسميته «شیخ مشایخ بلاد بشارة»(۵۰) ومنحه رتبة «اسطیل عامرة مدیری»، وأهداه شاه إيران شالاً من الكشمير الثمين وطائراً من البزاة(٥١). وما أن انتهت حرب العثمانيين مع المصريين حتى كلفت الدولة العثمانية «حمد البك» إعداد حملة إلى «اللجاة» بحوران لمقاتلة العصاة هناك، وجهَّز «حمد البك» حملة من رجال جبل عامل لهذا الفرض وسار إلى اللحاة، إلا أنه تلقى أوامر بالمودة إلى بلاده بعد أن انشفلت الامير اطورية العثمانية بحربها مع روسيا (حرب القرم). وظل «حمد البك» في حكم جبل عامل مدة ١٢ عاماً (من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٥٧) كان الجبل، خلالها، مستقراً، حيث خضع للدولة العثمانية وكان يؤدَّى ما يترتب عليه من ضرائب في مواعيدها. وقد خلفه، في الحكم، أحد أحفاد أخيه، ويدعى «على بك الأسعد» الذي استمر في حكمه للجبل حتى عام ١٨٦٥، وكان يعاونه فيه أخوه (أو ابن عمه) «محمد بك الأسعد»^(٥٢). وقد توفي الإثنان معاً، في دمشق، إثر طلبهما من قبل واليها «شرواني زاده محمد رشدي باشا» بحجة «إعطائهما بعض الأوامر» إلا أن المنية وافتهما، واحداً بعد الآخر، إذ توفي على ا بك (في ربيع الأول عام ١٢٨٢هـ = آب عام ١٨٦٥م) بوياء «الهواء الأصفر»، ثم توفي محمد، بعده بأربعة أيام، بالوباء نفسه، وقيل أنهما «ماتا مسمومين» (٥٠). وقد دفن محمد بدمشق «بمقبرة باب الصغير، بجوار القبور المنسوبة لأهل البيت... وكان شهماً فارساً شحاعا،(٥٤). ويحدثنا «آل فقيه» عن سيرة حكم علي بك الأسعد فيقول إنه «كان الزعيم المطاع الذي يقف آل الصنير وآل منكر وآل الصعبي عند أوامره، وكان له قدم راسخة عند الدولة العثمانية، حتى كانت الأيالة تستعين به على تسكين الثورات وتأديب المصاة، كما كانت تستعين بعم أبيه حمد البك وبعم جدّه ناصيف النصاره(٥٥).

كما يحدثنا (آل فقيه) نقلاً عن محمد جابر آل صفا (العرفان مجلد ٧٧ ص ٢٩٦)، «وقد وافقه... الأمين (السيد محسن) في أعيان الشبعة، وشبيب باشا في الديوان»، أن حرباً وقمت بين علي بك الأسعد وتامر العسين، وقد أذكى نار هذه الحرب وأجع أوراها المبعوث العثماني إلى سوريا «قؤاد باشا»، وكان علي بك الأسعد قد زاره «ومعه ما يزيد على ألف فارس من خيرة فرسان الشيعة»، فأقلقه نفوذ علي بك «وسلطته الواسعة، ووفرة جنوده وأعوانه، وكانت الدولة بدأت بإصلاح نظام الإدارة والغاء الحكم الإقطاعي، لذا، كان فؤاد باشا يلاطفه، وقد استصدر له فرماناً سلطانياً بمنحه رتبة «قويجي باشا»، ولكنه كان، في الواقع «يرسم الخطط سراً لتلب حكومته والقضاء على نفوذه.

وكان هناك «خلاف قديم وتنافس على الزعامة الأولى، بين علي بك وابن عمه تامر بك الحسين، وقد أذكى فؤاد باشا هذا الخلاف، فكانت بين الاثنين حرب جرت عام ١٩٦٢، كان النصر فيها حليف علي بك، مما اضطر تامر بك إلى مغادرة البلاد «قاصداً مصر، بطريق البر» ومعه «حاشية كبيرة»، وقد نزل ضيفاً على الحكومة المصرية، ثم ذهب من مصر إلى الأستانة حيث توسط مع المسؤولين فيها لعله ينال حكومة «جبل عامل» بدلاً من «على بك» فمنح رتبة «سردار كاه عالى» وحمل معه أمراً «بإبقائه

مقاطعجي، أي صاحب مقاطعة، وقيل بحكومة جبل عامل كلها، فاشتد النزاع بينه وبين علي بك، وجرت بينهما معارك في سهل تبنين وفي مرجميون، وطلب علي بك تدخل «حكومة بيروت وكانت مركز أيالة صيداء، فأرسلت أحمد بك الصلح على رأس فرقة للفصل بين المتحاربين، وهكذا «بقيت الرئاسة المامة لعلي بك واكتفى تامر بك بمقاطعته». إلا أن الخلاف تجدّد عام ١٨٦٤، فأصدر علي بك منشوراً بعزل تامر بك من مقاطعتي «هونين ومرجميون» وعين بدلاً منه محمد بك الأسعد»، إلا أن «خورشيد باشا» والي صيدا لم يوافق على هذا التعيين، فقصده علي بك ومحمد بك مماً، في محاولة الإثناء التاهيان، في الله الله (عام الماكة) النيت ولاية صيدا وأنشت ولاية سوريا، وأصبح جبل عامل تابماً لسنجق بيروت، وعين «شرواني زاده محمد رشدي باشا» والياً، قطلبهما إلى لسنجق بيروت، وعين «شرواني زاده محمد رشدي باشا» والياً، قطلبهما إلى دمشق حيث توفيا(١٩).

ويموت علي بك الأسعد ومحمد بك الأسعد، إنتهى حكم الإقطاع في جبل عامل، وانتهت ممه الحياة السياسية لهذا الجبل، إذ انتقل حكمه، مباشرة، إلى الدولة المثمانية.

وقد بلغ عدد سكان جبل عامل عام ١٨٦٠ وفقاً لإحصاءات قيادة الحملة المسكرية الفرنسية على سوريا، وفي التقرير الذي رفعه الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة، إلى وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١، ما يلي:

١ - توزيع السكان على الطوائف

عدد السكان									
عدد	المجموع	يهود	سئة	متاولة	دروز	كاثو ليك	أرثوذكس	موارنة	المنطقة والاقليم
القادرين	ļ								
على حمل									
السلاح									_
£ · · ·	٧٠٠٠٠	~	-	10		1		٤٠٠٠	بلاد بشارة
									بلاد الشقيف
****	170	-	-	100	-	۲٥٠	-	٧٥٠	واقليم الشومر
									جباع وقسم
									من اقليم
۲	٧٥٠٠	-	-	T0	-	۲	-	۲	التفاح
10	7.70	-	٧٩٠	1	7	140	470.	۸٦٠	مرجميون
1.7	01-10	-	٧٩٠	To	1	7770	440.	V11+	المجموع
رجل			نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	

عدد سکان جبل عامل ۱ ۵۰۰۲۰ نسمة

عدد القادرين على حمل السلاح: ١٠٧٠٠ رجل

٢ - أهم القرى والبلدات وأهم العائلات

المنطقة أو الاقليم	أهم القرى والبلدات	أهم العائلات	الحاكم والأسرة الحاكمة
بلاد بشاره	تبنین – حونین – بنت	- آل علي الصفير	علي بك الصغير
	جبيل - قانا - معركة		
بلاد الشقيف	البابلية - خرطوم -	- آل علي الصفير، وآل منكر	من عائلة علي الصغير
وافليم الشومر	الزرارية - النبطية -	وآل الصعبي.	
ì	كفررمان		
جباع وقسم من	جباع - كفرمتى -	آل نعمه وحرب والحر	من أل منكر
اقليم التفاح	عيتنيت		
مرجعيون	الجديدة - الخيام -	-	من عائلة علي الصفير ^(٥٧)
1	دير ميماس		
i		I	

رابعاً – إمارة وادي التيم:

كان وادي التيم لا يزال يشكّل جزءاً من ولاية دمشق قبل الاحتلال المصري لبلاد الشام، وظل كذلك بعد خروج المصريين منها. كما أنه ظل يخضع، قبل الإحتلال المصري وبعده، لحكم الأمراء الشهابيين، وظلت بعضاء، وهي قاعدة وادي التيم الأسفل، و«راشيا» وهي قاعدة وادي التيم الأعلى، إمارتين مستقلتين، ولكن متجاورتين ومتحالفتين، ويخضعان للتقسيم الإداري والجغرافي نفسه. وكان المصريون قد انتزعوا إمارة حاصبيا من الأمير سعد الدين الشهابي، وإمارة راشيا من الأمير أفندي الشهابي، لوفضهما التماون معهم، ولكن العثمانيين أعادوهما إلى منصبيهما، بعد خروج المصريين من البلاد(٩٥).

أ - إمارة حاصبيا، أعيد الأمير سعد الدين الشهابي إلى حاصبيا، إذن، بعد خروج المصريين، وكان هذا الأمير ضعيناً (٥٠) فلم يتمكن من الحزم في إدارة إمارته، مما دفع بباشا دمشق إلى عزله (عام ١٨٤٣)، وتعيين حاكم كردي بدلاً منه يدعى دمحمد بوظوه الذي أساء التصرف مع مسيحيي حاصبيا ولم يحسن معاملتهم، مما خلق جواً من النذمر بينهم ضده. وتختلف رواية أحداث حاصبيا في هذه الفترة، إذ يتول القنصل العام الروسي ببيروت «بازيلي» إن خلافاً جرى في البلدة بين مسيحييها «بسبب التوزيع الجديد للأتاوة، وإن مشايخ آل شمس وقيس استفلوا هذا الخلاف ليوقعوا بين «الحزبين» المسيحيين، وإنهم، أي مشايخ الدروز، «طلبوا مساعدة المرسلين الأميركيين البروتستانت» الذين كانوا مستعدين دوماً لتأجيج «الخلافات بين المؤاثف والعائلات، والاصطياد في الماء المكر»، فتدخل هؤلاء المرسلون في الطوائف والعائلات، والاصطياد في الماء المكر»، فتدخل هؤلاء المرسلون في الخلاف ونجحوا في اجتذاب نحو ٥٠٠ من الناقمين إلى جانبهم، معلينهم

بخيرات ومنن وفيرة، ومساعدات مالية وحسومات في الأتاوة»، وهكذا تحول الخلاف بين المسيحيين على الأتاوة إلى خلاف عقيدي، إذ إن «مئة عائلة أرثوذكسية تحولت عن مذهبها واعتنقت البروتستانية (١٠). إلا أننا نجد في وثائق القنصلية العامة الفرنسية ببيروت رواية أخرى تقول ان سكان حاصبيا المسيحيين، من الأرثوذكس، اشتكوا إلى رؤسائهم الروحيين في دمشق وبيروت سلوك الحاكم «محمد بوظو» تجاههم، ولما لم يستطع هؤلاء الرؤساء تلبية مطالب رعاياهم، استنجدوا بالمرسلين الأمير كبين لمساعدتهم، ولكن هؤلاء استنكفوا، بدورهم، بحجة أنهم لا يخدمون سوى رعاياهم الذين هم من طائفتهم، مما دفع بأولئك الشاكين إلى التحول عن مذهبهم الأرثوذكسي واعتناق المذهب البروتستانتي. ويذكر «بوجاد» القنصل العام الفرنسي ببيروت، أن المرسل الأميركي «طومسون» وزميلاً له «ذهبا، مع الشاكين، إلى حاصبيا، ونجحا في إقناع أكثر من مئة عائلة بالتحول إلى المذهب البروتستانتي، وقد تمّ، بعدها، عزل «محمد يوظو» عن إمارة حاصبيا (عام ١٨٤٤) وتسليمها إلى الأمير سعد الدين الشهابي، وكان قد سبق لهذا الأمير أن حكم حاصبيا منذ ٢٠ عاماً(١١).

ولكن الذي جرى في حاصبيا، لم يكن ليمر بسلام، فقد ثار بطريرك الأرثوذكس إلى مذهبهم الأول، الأرثوذكس إلى مذهبهم الأول، ثم إن الذين تحولوا إلى البروتستانية «وكانوا قلقة» كما يقول «بوجاد» لم يستطيعوا البقاء في البلدة بسبب ما نائهم من اضطهاد على يد اخوانهم من المسيحيين الذين ظلوا على أرثوذكسيتهم، فأثروا ترك البلدة والهجرة إلى «عبيه» حيث توجد مؤسسة للأميركيين(٢٦).

كما أن ما جرى أثار المشاكل بين القناصل، فقد كتب «ويلدنبروك «Wildenbruck» القنصل البروسي ببيروت، رسالة إلى الأمير سعد الدين الشهابي بلومه فيها لوماً قاسياً لتدخله في مسألة طائفية لا علاقة له يها، ويدافع عن حق المرتدين عن المذهب الأرثوذكسي، في اختيار المذهب الذي يريدون دون أن يكون للسلطنة حق التدخل في شأنهم الطائفي، طالما انهم لا يز الون «رعايا مخلصين وخاضعين للحكومة العثمانية». لذا، فإن «الإضطهادات والإهانات التي يتعرضون لها، تحت أيصارنا، والتي تعرفها، دون أن تقدم لهم المساعدة أو أن تحميهم، تحملنا نفكر بأنك لم تمد تمتقد بأنك ملائم للمحافظة على نهجك الأول، والاستمرار في الأفعال الجيدة التي كنت صاحبها» (١٣). وفي الوقت نفسه، كتب القنصل الأميركي «شاسو Chasseaud» رسالة إلى الأمير ، بالمعنى ذاته، يعلمه فيها أنه «متألم لعلمه بأن البروتستانت، في حاصبيا، يتعرضون للمكائد والإهانات، ثم يخاطبه قائلاً: "واعلم أن هذا غير لائق، وأنه مخالف لأوامر الباب العالى الذي يسمح لكل الرعايا بأن يمتلكوا حرية أن يعتنقوا الديانة التي تعجيهم» (٦٤). وأما رسالة القنصل الروسي فإنها تدعو الأمير الشهابي إلى التقيد بتعليمات الباب العالى الذي أعلن أنه «سيحمى الكنائس الموجودة» وأن انكلترا وروسيا تعتبران المرسلين «أشخاصاً خطرين»، وأن عليه أن لا يفرط في أن «يطهّر حاصبيا من النز اعات»(٦٥).

وسواء أصحت رواية «بازيلي» أم رواية «بوجاد»، فإن الأمير سعد الدين لم يستمر في العكم طويلاً، إذ إنه عزل، في العام نفسه (١٨٤٤) وعين على إمارة حاصبيا، بدلاً منه، ابنه الأمير خليلاً الشهابي، وكان هذا مقرباً جداً من الأمير كيين وذا علاقة قديمة بهم، لذا، فإنه، ما أن تسلم حكم الإمارة حتى أوفد الشيخ «محمود قيس» إلى عبيه، حيث «أعاد البروتستانت والأميركان منتصرين، إلى حاصبيا»، مما جعل أبناء دينهم من «الأرثوذكس والكاثوليك والموارنة»، يقصدون بيروت لمقابلة المشير «والمطالبة بعزل الأمير خليل» (١١٠).

وفي هذا العام بالذات، هاجم الشيخ ناصيف أبي نكد حاصبيا بثلاثة ألاف مقاتل من دروز حوران، فحاول مسيحيوها الهرب نحو دمشق، ولكن الدروز قطعوا عليهم الطريق وحاصروهم وفتكوا بهم(^(۱۷).

وفي عام ١٨٤٥ تعرّض مسيحيو حاصبيا لتهديد جديد من قبل الدروز، فهربوا منها نحو زحلة، إلا أنهم، ما أن وصلوا إلى جوار راشيا حتى لقيهم دروزها وفتكوا بهم، وكان معهم الأمير بشير الشهابي شقيق الأمير سعد الدين، وقد حاول الدفاع عن المسيحيين، ضد الدروز المهاجمين، قدر طاقته، ثم تابع سيره، مع من بقي منهم، إلى زحلة. وبعد أيام، عين والي دمشق الأمير بشيراً الإمارة، إلا أنه، في أواخر أيار عام ١٨٠٠، وفي أثناء أحداث هذا العام بين الدروز والموارنة، طلب إعفاءه من الحكم، فلبني والي دمشق «أحمد باشا، طلبه، وكان يعامله كوالده، ثم كلف الأمير أحمد (ابن الأمير سعد الدين) تسلم إمارة حاصبيا، وقد قتل الدروز، في أحداث حاصبيا، الأمير سعد الدين وصهره والأمير جهجاء الشهابي، (١٩٠)، ثم «قُطع رأس الأمير سعد الدين، وأرسل إلى سعيد بك (جنبلاط) في الحاله. (١٠)

لقد سبق أن تحدثنا عن أحداث حاصبيا في حرب ١٨٦٠ في فصل سابق، (الفصل الثاني من الباب الثاني) من هذا الجزء. وقد وضعت اللجنة الدولية التي شكلت من الدول الكبري الخمس، إثر أحداث الستين، وهي: انكلترا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، مشروعاً لتنظيم «جبل لبنان». واقترح هذا المشروع الفصل بين الطائفتين: المسيحية والدرزية في الجبل، وأن يستفيد، من هذا المشروع، مسيحيو حاصبيا وراشيا ومرجميون، بحيث يهجرون من تلك المناطق «تحت مراقبة السلطات المحلية، ممثلي الدول

الغمس الكبرى، ولجنة مغتلطة تمثل فيها الطوائف، وأما الذين يرفضون الهجرة ويفضلون البقاء في مناطقهم، من المسيحيين والدروز، فلا يكرهون على عكس ذلك(۱۷).

وكان سكان بلدة حاصبيا يعدُون، هذا العام (١٨٦٠) وفقاً لتقديرات الكولونيل تشارلز تشرشل، ٦ آلاف مسيحي (روم) و١٥٠٠ درزي(٢٧) بينما كانت بلاد حاصبيا جميعها (إمارة حاصبيا) تعد، في العام نفسه، ووفقاً لإحصاءات الجنرال «دي بوفور دوتبول»، ١٣٨٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي:

موارنة ۸۲۰ نسمة، وروم أرثوذكس ۴٦١٠ نسمات، وروم كاثوليك ۱۷۰ نسمة، ودروز ۵۰۸۰ نسمة، ومسلمون (سنّة) ۲۱٤۰ نسمة، وكان عدد القادرين على حمل السلاح: ۲۰۰۰ رجل^(۲۲).

وكانت حامية بلدة حاصبيا من الجيش العثماني، وكان عديدها ٥٠٠ عسكري (٢٤) أما قائدها «القائمقام عثمان بك» الذي كان قد تآمر مع الدروز على ذبح المسيحيين في البلدة والسراي، فقد حوكم في محكمة عسكرية بدمشق وحكم بالإعدام رمياً بالرصاص، ونفّذ الحكم فيه، في ساحة دمشق، في العام نفسه (١٨٦٠).

ب - إمارة راشيا: سبق أن ذكرنا أن العثمانيين أعادوا الأمير أفتدي
 الشهابي، أمير راشيا، إلى إمارته، بعد أن كان المصريون قد انتزعوها منه، في
 أثناء حكمهم لبلاد الشام، بسبب رفضه التعاون معهم (٢٠٠).

وظل الشهابيون في حكم راشيا، إلى أن جرت أحداث عام ١٨٦٠، حيث هاجم الدروز البلدة، وكان أمراؤها الشهابيون قد اختبأوا في قلمتها (أي السراى)، وحاول بعض مسيحييها الخروج منها ولكن الجنود العثمانيين

المحيطين بالبلدة منعوهم من ذلك، فلجأوا إلى القلعة حيث لجأ الشهابيين، وحاصر الدروز القلعة، ثم انقضوا عليها، وقضوا على من فيها من الشهابيين والمسيحيين(٢٦)، (سبق أن تحدثنا عن أحداث راشيا عام ١٨٦٠، في الفصل الثانى من هذا الجزء).

وقد سُمح، في المشروع الذي وضعته لجنة الدول الخمس الكبرى لتنظيم جبل لبنان، لمسيحيي راشيا بالهجرة من البلدة، أسوة بأبناء طائفتهم من سكان حاصبيا.

وكان عدد سكان إمارة راشيا قد بلغ، هذا العام (۱۸٦٠)، وفقاً الإحصاءات الجنرال «دوتبول» قائد العملة المسكرية الفرنسية على سوريا: ١٨٣٠ نسمة موزّعين، طائفياً، كما يلي: موارنة ٨٠٠ نسمة، وروم أرثوذكس ٤ آلاف نسمة، ودروز ٧ آلاف نسمة، ومسلمون (سنّة) ٥٠٠ نسمة (٧٧).

أما بلدة «راشياه نفسها، فقد بلغ عدد سكانها، عام ١٨٦٠، وفقاً لما ذكره مؤلف كتاب «حسر اللثام، عن نكبات الشام»، ٤٥٠٠ نسمة «أكثرهم نصارى من طائفة الروم الأرثوذكس، وبعضهم بروتستانته(٧٨).

وفي العام ١٨٦٤ تحولت إمارة وادي التيم إلى قضائين هما: قضاء حاصبيا وقضاء راشيا، في سنجق الشام (دمشق)، وسلم الحكم في كل منهما إلى دمتسلم، أو قائمقام.

خامساً - بلاد بعلبك والبقاع:

لم يكن الحكم مستتباً للأمراء الحرفوشيين في بلاد بعلبك والبقاع طوال الحكم المصري في بلاد الشام، إذ كان يتبادله بعض أمرائهم الموالين الحكم الدين يعينهم والى دمشق، من جهة

أخرى (أحمد آغا الدزدار وخليل آغا ورده)، إذا ما غضب على حكامه العروضيين الذين ما لبثوا أن انقلبوا على الحكم المصري وأصبحوا عرضة لمطاردته (الأمير أمين وابنه الأمير قبلان، والأمير جواد، ثم الأمير خنجر وأخوه الأمير سلمان)، إلا أن حكم تلك البلاد استتب، أخيراً، للأمير حمد الحروض، الذي ظل حاكماً عليها من قبل ابراهيم باشا، حتى خروج هذا الأخير من بلاد الشام عام 181٠.

كان الأمير حمد الحرفوش حاكماً، إذن، على بلاد بعليك والبقاع في أواخر عهد ابراهيم باشا في هذه البلاد، وكان قريبه الأمير خنجر الحرفوش، ومعه أخوه الأمير سلمان، قد انضما، مع نحو أربعماية فارس، إلى الأمير علي اللمعي الذي كان يقاتل المصريين المنسحبين من البقاع، لذا، ما أن خرج ابراهيم باشا من هذه البلاد وتولت السلطة العثمانية، من جديد، الحكم فيها، حتى ولّت على بلاد بعلبك والبقاع الأمير خنجر الحرفوش، مكافأة له على تحالفه معها في أثناء حربها مع ابراهيم باشا.

وما أن استتبّ الحكم للأمراء الحرفوشيين في بلاد بمليك والبقاع، في ظل الدولة المثمانية، حتى بدأ الصراع فيما بينهم، حيث كان بمضهم، الذي هو خارج الحكم، يهرع إلى دمشق كي يحرّض واليها على بعضهم الآخر الذي هو في الحكم ليحكم، يهرع إلى دمشق كي يحرّض واليها على بعضهم الأخر الذي هو في الحكم قريبهم الأمير خنجر، وقصدوا دمشق طالبين من واليها أن يستد حكم البلاد إلى الأمير حسين ابن الأمير قبلان، فتم لهم ذلك، وعزل الأمير خنجر وولي، بدلاً منه، الأمير حسين، وبما أنه كان صغير السن، فقد تسلم الحكم، بالوصاية، الأمير سعدون الذي ما لبث أن توفي (عام ١٨٤٣)، فتسلم الإمارة، بعد وفاته، الأمير حمد (الذي سبق أن مر ذكره)، وظل فيها حتى عام ١٨٤٥ (٢٠).

في هذه الأنتاء، كان أمير آخر، من آل الحرفوش، طامح للحكم، هو الأمير محمد (ابن الأمير جواد الحرفوش) الذي قصد والي دمشق وطلب منه الولاية على البلاد، عام ١٨٤٥، فأرسل الوالي معه جيشاً من ١٥٠٠ فارس (من الأكراد) بقيادة مخمد آغا بوظوء لكي ينتزع الحكم من ابن عمه الأمير حمد.

- وقعة الدلهمية (عام ١٨٤٥)،

وصل جيش محمد آغا بوظو من دمشق، وممه الأمير محمد، إلى بلدة «بر الياس» ولما علم الأمير حمد بذلك، سار بجيش من أنصاره وعسكر في «تمنين التحتاء لمدة ثلاثة أيام يترصد تحركات خصميه، فعلم أن بوظو والأمير محمد قد اتجها بجيشهما نحو بعلبك لاحتلالها، فقرّر أن يمترضهما في بلدة «الدلهمية» حيث جرت الوقعة بين الفريقين.

كان عسكر الأمير حمد مؤلفاً من فرسان ومشاة، وقد نشب القتال، في البدء، بين فرسان الفريقين، فتقهقرت فرسان الأمير حمد، إلا أنه استطاع أن يمزّزها بالمشاة الذين ما لبنوا أن صمدوا في وجه فرسان بوظو، مما أتاح للأمير حمد أن يستعيد قوته ويجمع فرسانه من جديد، ثم ينقض على جيش بوظو فيهزمه دوولى عسكر الأكراد هاريا، بعد أن ترك نحو ستين قتلاً في ساحة القتال، أما رجال الأمير فقتل منهم ثلاثة فقط دمنهم الشيخ شبئي حيدر، وأصيب عدة آخرون بجراح، وعاد الأمير حمد إلى بملبك ظافراً، واستقر حكمه، في البلاد، طوال نصف عام (٨٠٠).

ولكن هزيمة «الدلهمية» لم تثبط من عزيمة الأمير محمد، بل إنه عاد يسعى، من جديد، لدى والي دمشق كي يخلع ابن عمه عن إمارة بعلبك ويوليه إياها، واستطاع إقتاع الوالي بذلك، لولا أن تدارك الأمراء الموالون للأمير حمد الأمر (وهم الأمير يوسف بن حمد، والأميران شديد وخنجر) وهرعوا إلى الوالي فأثنوه عن عزمه، وعندها قرّر الوالي تقسيم بلاد بعلبك والبقاع «إلى مقاطعات صغيرة يتولاها هؤلاء الأمراء،(٨١).

وقعة معلولا (عام ١٨٥٠)،

لم يرض الأمير محمد بتوزيع الأنصبة الذي فرضه الوالي، إذ كان يطالب، لنفسه، بالإمارة كلها، فتمرد على الدولة وحمل السلاح في وجهها، وكان معه وإخوته الأمراء، عساف وعيسى وخليل، وأولاد عمه أل حسن، فجرّد عليه الوالي حملة من ٢ آلاف جندي، بقيادة ممصطفى باشاء، وما أن علم الأمير محمد بذلك حتى لجأ، مع أقاربه ورجاله، إلى قرية «معلولا» وتحصن فيها، محمد بذلك حتى لجأ، مع أقاربه ورجاله، إلى قرية «معلولا» وتحصن فيها، فعاصره مصطفى باشا، ولكن بعض الأمراء استطاعوا الإفلات من الحصار، وهم والأمير خليل وأولاد عمه، أما باقي الأمراء فظلوا ضمن الحصار في البلدة. واستطاع مصطفى باشا، بتعاون خفي مع بعض أهالي البلدة، من اقتحامها، حيث هاجم الحرافشة الذين كانوا قد لجأوا إلى كهف في البلدة، فقتل الأمير عيسى وأسر الأميرين محمداً وعساف، ودخل مصطفى باشا، بعد ذلك، مدينة بعلبك، حيث استسلم إليه أمراؤها، فأمر بالقبض عليهم جيمماً، ذلك، مدينة بعلبك، حيث استسلم إليه أمراؤها، فأمر بالقبض عليهم جيمماً، ووفاعور وشديد». ومن دمشق، ففي هؤلاء الأمراء، وعلى رأسهم الأميران محمد وعساف، إلى جزيرة «كريت»، وسلّم الوالي حكم بعلبك إلى «تيمور باشا» (٢٨).

إلا أن لوقعة «معلولا» رواية أخرى عند «دي لسباردا De Lesparda. القنصل العام الفرنسي ببيروت، فقد كتب هذا القنصل، إلى وزير خارجية بلاده «القيكونت دى لاهيت Vicomte de la Hitte، رسالة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٠ يقول فيها إنه «في ١٧ الشهر المنصرم (تشرين الأول/أكتوبر)، وبينما كانت الثورة مشتملة في حلب، ثار الأمسراء العرفوشيون في بعلبك والبقاع، وساروا نعو دمشق، إلا أنهم حوصروا في مكان يدعى «معلولا»، وهي بلدة ذات أكثرية مسيحية، حيث هزموا وأوقفوا واقتيدوا إلى دمشق. وقد عمد العسكر التركي، كعادته، إلى القتل والنهب. أما الأمراء المرفوشيون فقد وصلوا إلى بيروت، مقيدين، بالسلاسل، واقتيدوا إلى متن باخرة تركية حملتهم إلى الأستانة. وقد قال أحد هؤلاء الأمراء وهو الأمير خنجر، إنه ليس مذنباً، وإنه لم يكن سوى أداة، ويجب أن يعاقب من هو أعلى منه (١٨٠).

وهناك رواية ثانثة تعزو ثورة الأمراء العرافشة، في هذا الوقت بالذات، إلى تذمرهم من عمليات التجنيد الإجباري التي بدأ تطبيقها في بلاد الشام في صيف عام ١٨٥٠، ويذكر هذه الرواية قنصل هرنسا بدمشق، في تقرير له بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٥٠، إذ يقول إنه: «في الأيام الأخيرة لممليات التجنيد في دمشق، جمع الأمراء الحرفوشيون (وعلى رأسهم الأميران محمد وعساف) عصابة من نحو ٥٠٠ فارس، وتقدّموا إلى مسافة ثلاث ساعات من دمشق، ينهبون القرى ويجندون الأنصار، آملين في أن يؤدي زحفهم نحو دمشق إلى قيام حركة ثورية في العاصمة، ولكن خاب أملهم، إذ إن المدينة لم بسهولة بعد مناوشتين سيطتين قرب دمشق، وتابعت تلك القوات زحفها نحو بعلبك، عاصمة التمرد، فدخلتها بلا مقاومة تقريبا، (١٨٤).

واختفى الأميران محمد وعساف، ووصل ستة أمراء حرفوشيون إلى دمشق ليملنوا خضوعهم للدولة، إلا أنه ما لبث أن ظهر الأمراء المتمردون، من جديد، بجوار دمشق، على رأس ثلاثة آلاف فارس، «فطوردوا وحوصروا، في شماب معلولا»، بواسطة قوات تركية مؤلّفة من «كتيبتي مشاة وسريتي خيّالة وأربعة مدافع»، وجرى فتال بين الفريقين، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وجرت مطاردات في شوارع القرية، حيث «نهبت القوات النظامية المنازل والكنائس، والأديرة، وقتل رجال دين مسيعيون وجرحوا.

ويتاريخ ١٦ منه، ألتي القبض على الأميرين الحرفوشيين (محمد وحساف) حيث سجنا ثم «ملوف بهما في شوارع دمشق، بعد أن كبلت أرجلهما بالحديد، وهما يرتديان قمصاناً، ويحملان مكانس على أكتافهما». وكان سيستمر إذلالهما، بهذه الطريقة «لمدة خمسة أيام، حيث كان الحكم عليهما بالإعدام مؤكداً، لولا أن الوالي تلقى، فجأة، أمراً «بإرسالهما إلى الأستانة، مع أفراد آخرين من آل حرفوش كانوا قد أتوا إلى دمشق ليقدموا خضوعهم للسلطة، (٨٥)، وقد تمّت، بعد ذلك، عمليات التجنيد، في بعلبك ذاتها (٨١)، بلا مقاومة.

وفي رسالة تالية من «دي ليسبادرا» إلى «دروين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٦، يذكر القنصل العام الفرنسي أنه علم «هذا الصباح، أن أمراء بعلبك المتاولة، الذين استسلموا، منذ ١٨ شهراً، أعلنوا، من جديد، المصيان في وجه السلطات التركية، (٨٠٠)، وذلك في ممرض حديثه عن ثورة حوران والدروز، ضد الدولة العثمانية، بسبب التجنيد الإجباري.

ويشير «شيقالييه Chevallier» إلى أن الأمراء الحرفوشيين عقدوا، في أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٠، اجتماعات سرية مع الدروز «ضد مسح الأراضي، وضد التجنيد، وانهم «بدأوا يستعدون للمقاومة، ويتسلحون خفية»، وكانوا

يرمون، من وراء ذلك، إلى السمي للحد من التدخل المباشر للحكومة العثمانية في شؤونهم، وخصوصاً في مجال «الجباية»، إلا أنهم هزموا في حربهم مع سلطات دمشق^(M).

وكان تعيين «تيمور باشا» حاكماً على بلاد بعلبك وشرق البقاع، وسعق بعض الأمراء الحرفوشيين ونفي بعضهم الآخر، ومطاردة من تبقى منهم داخل البلاد، بعد وقمة «معلولا» عام ۱۸۵۰، دليلاً جدياً على عزم الدولة المثمانية على البلاد، بعد وقمة «معلولا» عام ۱۸۵۰، دليلاً جدياً على عزم الدولة المثمانية على المهاء حكم الحرفوشيين في هذه المنطقة، وبالفعل، فقد أنشأت الدولة لواء دعي لواء أو (قائمقامية) «بعلبك وشرق البقاع»، حث أقامت دوائر حكومية، مدنية وحسكرية، ومحاكم، كما وضمت، في بعلبك (المدينة) مركزاً عسكرياً من البيش المثماني «بعدافعه وذخائره وخيوله»، وذلك في الثكنة التي كان قد بناها «إبراهيم باشا المصري»، وبدأت الدولة تطارد ظلول الحرفوشيين «التي لم تطلها عامياً وشكل عصابة أخذت تنهب البلاد إلى أن أمنته الدولة هماد إلى بعلبك)، ولكن حكم «تيمور باشاء لبعلبك وشرق البقاع لم يستمر طويلاً، إذ إنه سرعان ما عزل وكلف «قرحات باشا» استلام الحكم بدلاً منه، ثم عزل فرحات باشا بدوره، عام ۱۸۵۲، وتولى «صالح زاكي بك» الحكم مكانه «كوكيل للقائقمامية»، وأتى «صالح زاكي بك» الى بعلبك «مصحوباً بسكر شاهاني» (۱۸).

وقعة طاريا (عام ١٨٥٢)،

وصادف أن قتل الأمير معمود، في العام نفسه (عام ١٨٥٢)، واتهم ابن عمه الأمير سلمان (أخو الأمير خنجر) بقتله، فطاردته عساكر الدولة، والتمس الأمير منصور (عم الأمير القتيل معمود) والشيخ أحمد حمية، من والي دمشق، السماح لهم بمؤازرة الدولة في السعي للقبض على الأمير القائل الذي كان قد جمع حوله عصبة من خمسين فارساً وهام على وجهه في البلاد، وكان الأمير منصور والشيخ أحمد حمية قد جمعا حولهما مايتي فارس لقتال الأمير سلمان، وأخذا يطاردانه، إلى أن التقى الفريقان في أراضي قرية «طاريا» حيث دار بينهما قال عنيف انتهى بهزيمة الأمير منصور والشيخ حمية ورجالهما، ولما علم القائمقام «صالح زاكي بك» بذلك، سيّر قوة عسكرية عثمانية لمطاردة الأمير سلمان الذي فرّ «إلى القرى الشمالية» وعاد عسكر الدولة إلى بعلبك.

ولكن الأمير سلمان ملِّ التمرد والعصيان فاستسلم بعد عامين من تمرَّده (أي عام ١٨٥٤)، وكان قد تولَّى لواء بعلبك وشرق البقاع «مصطفى راشد أفتدي» بدلاً من «صالح زاكي بك»، فاستقبل الأمير المستسلم بحفاوة وطلب من الدولة أن تمنحه العفو، فتمَّ له ذلك، ومنع، علاوة على ذلك لقب «سرهزار».

وكان أن دب الخلاف بين الحليفين السابقين الأمير منصور والشيخ أحمد حمية، إذ تبين للأمير منصور أن حليفه السابق (الشيخ أحمد حمية) وليس الأمير سلمان، هو القائل الحقيقي لابن عمه الأمير محمود، فأقدم الأمير منصور على قتل الشيخ حمية.

وفي العام نفسه (١٨٥٤) استطاع الأميران الأخوان، محمد وعساف، الهرب من منفاهما في جزيرة «كريت» حيث عادا إلى بعلبك ولبثا متخفيين إلى حين حصولهما على عفو الدولة فخرجا إلى العلن(١١٠).

والملاحظ أن الحاكم الذي كان يميّن لحكم لواء بعلبك وشرق البقاع لم يكن يستمر في الحكم طويلاً بل لأشهر، أو لسنة ونيف، على الأكثر، وهكذا نرى مصطفى راشد أفتدي، يعزل عن الولاية (عام ١٨٥٥) ويولّى، بدلاً منه، محمد آغا، ثم عبد الرحمن بك، ثم عبدالله بك العظم.

وقعة مقام ،زين العابدين، قرب حماة (عام ١٨٥٨)؛

جرت هذه الوقعة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٨، وسببها أن قتالاً جرى بين «محمد الخرفان» أحد زعماء قبيلة «الموالي» وبين عرب «الحديدية»، حيث هزم «الخرفان» ولحق به خصومه حتى قرية «القاع»، فاستنجد «الخرفان» بحليفه الأمير سلمان الحرفوش، الذي ما لبث أن أنجد حليفه بقوة من رجاله «من بلاد بعلبك» وسار لملاقاة خصومه من عرب الحديدية الذين انسحبوا من طريقه حتى مقام «زين العابدين» على مسافة ثلاث ساعات من حماة»، وجرى بين الغريقين قتال أسفر عن هزيمة عرب العديدية الذين خسروا نحو ثلاثماية قتيل، ولكن المنهزمين عادوا فجمعوا صفوفهم وارتدوا على الأمير سلمان ورجاله (وكان هؤلاء قد انهمكوا بالسلب صفوفهم وارتدوا على الأمير سلمان ورجاله (وكان هؤلاء قد انهمكوا بالسلب أدبارهم فارين باتجاه حماة، وتبمهم عرب الحديدية إلى حماة نفسها، إلا أنهم لم يدخلوها. ورجع الأمير سلمان ومن تبقى من رجاله، منهزمين، إلى بعلبك لم يدخلوها. وجو تسمين قتيلاً (۱۷).

الصراع بين الأميرين سليمان ومحمد الحرفوشيين (عام ١٨٥٨)،

كان الأمير محمد الحرفوش قد فرّ من منفاه بقبرص (في مطلع شهر كانون الثاني/بناير عام ١٨٥٨) حيث أبرّ في يافا، وانتقل، لتوه، من يافا إلى زحلة، حيث حرّض أهلها على حمل السلاح معه ضد ابن عمه الأمير سليمان الحرفوش «الممين من قبل والي دمشق محافظاً على توطيد الراحة، في قضاء بعلبك «لقاء راتب أربمين فارساً»، وقد اتخذ الأمير محمد ذريعة، لتحريض أهل زحلة، ومعهم أهل دير القمر، وهم مسيحيون، أن الأُهير سليمان يمنع مسيحيي

زحلة من «حراثة الأراضي حول بعلبك» ويهدّدهم «بالطرد والقتل»، فتحمس أهل زحلة لذلك، وحشدوا لنصرة الأمير محمد، وقتال الأمير سليمان، نحو «ألف مقاتل، بين راجل وفارس»، وما أن علم الأمير سليمان بالأمر حتى أعلن التعبئة المامة هي بلاد بملبك، وانتقل من قرية «المين» إلى «بملبك» استمداداً للمواجهة، بينما كلّف أخاه (هي العين) استكمال الحشد والاستعداد للحرب، واللحاق به، بعد ذلك، إلى بعلبك.

ويذكر القنصل الإنكليزي بدمشق «برانت» أنه أرسل ترجمانه إلى والي دمشق بطلب منه السمي لوقف الاستنفار، واقترح أن يعرض الوالي على الأميرين المستنفرين أن تقسم عطية الأميز سليمان، مناصفة، بينه وبين الأمير محمد (٢٠ راتب فارس للأمير سليمان ومثلها للأمير محمد)، على أن تكون مهمة المحافظة على القضاء (بعلبك) مناصفة بينهما كذلك، ووافق الأمير سليمان على هذا الاقتراح، ولكن يبدو أنه لم يكن في نيته تنفيذه إطلاقاً، لاعتقاده «أن الباشا لا يوافق عليه».

إلا أنه، وفي أثناء المفاوضات، تمكن الأمير سليمان من إقناع الزحليين بالتخلي عن الأمير محمد والإنحياز إليه، مما جعل موقفه التفاوضي أقوى بكثير من معقفه الأمير محمد، خصنوصاً أن الأمير محمد لم يكن سوى فار من منفاه بقبرص، ويميش، مع أتباعه، على حساب القرى التي يحل فيها «يفتصب الأموال منهم قسراً ويستولي على مداخيلهم، (٢٦). ويبدو أن القتال قد نشب بين الضريقين، إذ إنه، في رسالة تالية من القنصل نفسه إلى «الكونت دي كلاراندون» بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/بناير عام ١٨٥٨، يبدو القنصل قلقاً من استعرار القتال بين الأميرين، وذلك لأن القتال ظلّ مستعراً بينهما، دون أن يتحرار باشا دمشق لوقفه، وأن هذا القتال سوف يدمر «قضاء بعلبك» ويخرب

مزروعاته، «بحيث تتعذر جباية الضرائب»، وهو يعزو تردّد الباشا في التدخل لوقف القتال إلى ضعفه «ووهن عزيمته»⁽¹⁴⁾.

إلا أن القتال توقف، بعد ذلك، وانصرف الأمير سليمان للقتال على جبهة أخرى.

وقعة حماة (١٨٥٨)،

كان والي دمشق قد أناط بمحمد الخرفان أمر المحافظة على الأمن حول حمص، وهو زعيم قبيلة «الموالي» كما سبق أن أشرنا، فثار عليه زعيم قبيلة عربية يدعى «فارس المزيد» وهاجمه، فاستنجد بحليفه الأمير سليمان المجوية يدعى «فارس المزيد» وهاجمه، فاستنجد بحليفه الأمير سليمان ومسيحيين، فانسحب فارس المزيد ورجاله من أمام الأمير باتجاه حماة، إلا أن الأمير سليمان، ومعه الخرفان، طارداه «إلى ما وراء حماة، حيث جرى، بين المريقين، قتال انتهى بهزيمة المزيد. وكانت قبيلة «الحديدة»، من قضاء حلب، فد علمت بأمر الحرب، فاحتشدت لنصرة فارس المزيد، وما أن تلقى فارس المزيد النجدة الآتية من عرب العديدية حتى كرّ، من جديد، على عسكر الأمير سليمان وعسكر الخرفان، وكان هؤلاء قد انشغلوا بالفنائم والإسلاب، فباغتهم سليمان وعسكر الخرفان، وكان هؤلاء قد انشغلوا بالفنائم والإسلاب، فباغتهم قتيلاً بينهم الخرفان نفسه وواحد من الأمراء الحرافشة، وقيل إن خسائر قبيلتي المزيد والحديدية كانت «أعظم» من خسائر «الفريق الآخر»، وقد عاد الأمير سليمان، بعد هزيمته هذه، إلى قريته «المين» (١٥٠).

وفي هذه الأثناء (عام ١٨٥٨) عزل عبدالله بك العظيم عن لواء بعلبك وشرق البقاع، وولّي عليه فارس أغا القدور الذي أوقف الراتب الذي كان يعطى للأمير سليمان. ووصل القائمقام الجديد إلى بعلبك ومعه ١٥٠ هارساً، وساد الاعتقاد بأن هذه القوة معدّة «لطرد الأمير سليمان من بعلبك» بناءً لأوامر من الباب العالى(٢٦).

وبالفعل، فقد صدر أمر بالقبض على الأمير سليمان، وذلك في مطلع العام ١٨٥٩. ويسرد القنصل «برانت» في رسالته إلى السير «بولقر» بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٩، كيفية إلقاء القبض على الأمير، فيقول إن الأمير كان برتاد أحد المنازل في زحلة «وكانت تابعة لأبالة بيروت»، وكان أحد الرجال وهو «يوزياشي متنكر من فرقة الفرسان المنظمة المقيمة في بعليك» يامرة حسني بك (سر عسكر الفرقة المتمركزة في بعليك) يراقبه باستمرار، وعندما اكتشف اليوزباشي مخبأ الأمير في زحلة عاد إلى بعلبك وأفاد حسني بك بالأمر، فانطلق حسني بك ومعه اليوزباشي وتابع آخر، وذهبوا إلى المعلقة، (وهي تابعة لأيالة دمشق، وتشكل الحدّ بين أيالتي دمشق وبيروت) ثم أخذ حسنى بك مفرزة من الجند المقيمين في زحلة وطوق، بواسطتهم، المنزل الذي يختبيُّ فيه الأمير سليمان، وأنذره بالاستسلام فرفض، وعندها قرّر حسنى بك أن يحرق المنزل، وأعد العدة ليضرم النار فيه لولا أن قرّر الأمير الاستسلام أخيراً، فخرج من المنزل، ومعه بعض أتباعه، وتقدموا من حسنى بك مستسلمين، فأوثقهم واقتادهم مخفورين إلى بعلبك (٩٧). ويذكر القنصل نفسه، في رسالة تالية إلى «الكونت دي ملمسبوري» بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٨٥٩، أن الأمير مسجون في سراى بعلبك المسكرية، وأما أتباعه فقد وضعوا في السجن العمومي، في دار الولاية. ويستطرد القنصل نفسه: «وفى نية السر عسكر، إذا أمكنه، أن يقبض على كل فرد من أسرة حرفوش، محقاً لسيطرة سلالة هؤلاء الأمراء القوية، وقد ظلموا الفلاحين، وقاموا بعدّة ثورات على سلطة السلطان، وإن كانوا ساعدوا قواد جلالته في محاريتهم محمد على، باشا مصره(٩٠٠).

بقي الأمير سليمان في سجن بعلبك فترة طويلة، وكان القنصل «برانت» يتابع أخباره، بصورة مستمرة، ويزود سفير بلاده في الأستانة «بولفر» بتلك الأخبار، ومن ذلك أنه كتب إليه بتاريخ ٢ تموز/يوليو عام ١٨٥٩ يقول إن الأمير سليمان الحرفوش لا يزال في سجن بعلبك، ويظهر أن أمره لم يبت، في الأستانة، بعد (**)، كما أنه كتب إليه، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ١٨٥٩، قائلاً: «لا يزال الأمير سليمان الحرفوش في السجن، لأن الباب العالي لم يقطع في أمره بعد. أما نسيبه الأمير محمد فعطلق الحرية ويفهب قرى الولاية ويفرّم أهاليها، والحكومة لا تتخذ تدبيراً حازماً للقبض عليه، لكنها تعاقب الأهالي الذين يدفعون المال الذي يصادرهم عليه وهي لا تحميهم». ويذكر القنصل، في الرسالة نفسها، أن الأمالي يدفعون للأمير محمد لأنهم يخشون انتقامه، رغم أن أتباعه قليلون «وفي الأهالي القبض عليه»، وهم راغبون في ذلك، إلا أنهم يخشون، إذا ألقي طاقة الأهالي القبض عليه»، وهم راغبون في ذلك، إلا أنهم يخشون، إذا ألقي الحرفوشيين بأن «قلوبهم لا تعرف الرحمة، وفرائص القروبين ترتعد دائماً من طوقهم، في حين أن الحكومة عاجزة عن حمايتهم». ((**).*)

وفي رسالة أخرى من «برانت» إلى السفير «بولقر» بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٥٩، يقول «برانت» إن الأمير سليمان الحرفوش لا يزال في السجن، وان الحكومة «تشدد في التحري عن أمواله وأملاكه بفية تسديد مطالب الرعايا الفرنسيين الباهظة»، وأما الأمير محمد الحرفوش فهو «يجوب الناحية المجاورة، ويصادر أهالي القرى» متابعاً أعمال النهب والسلب، مع أنه «لسن لدبه غير نفر قليل من أتناعه» (١٠١).

ولكن الأمور تفاقمت بعد ذلك، إذ إن الأمير سلمان الحرفوش ما لبث، بدوره، أن تمرّد، فأرسل القائمقام فارس أغاقدور السر عسكر حسني باشا (وهو حسني بك الذي مرّ ذكره) للقبض عيه، فقر إلى زحلة حيث بات ليلتين فقط، وشي، بعدهما، أهلها عليه، فداهمه حسني باشا وقبض عليه (بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦٠) واقتاده إلى بعلبك ومنها إلى السجن بدمشق، مما أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير معمد اللذين جمعا أتباعهما وقررا أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير معمد اللذين جمعا أتباعهما وقررا أبي المختباء، فما كان من المهاجمين إلا أن قتلوا أربعة من أتباع الحاكم واستولوا على أسلحة وخيل ونقود وفروا إلى قرية ،نحلة، حيث شكّلوا عصابة أخذت تعتدي على القرى المجاورة، وأما الحاكم (فارس آغا) فذهب إلى دمشق وعاد برفقة خمسماية جندي (بقيادة حسن آغا البازجي)، ومعه أوامر واضحة بملاحقة المتمردين وفرض الأمن والنظام في البلاد(١٠٠٠).

وعندما بدأت الفتنة في الشوف وانتقلت إلى زحلة، توجّه بمض نصارى بعلبك والبقاع إليها للإسهام في الدفاع عنها ضد الدروز، إلا أنهم عادوا، بعد ذلك، لحماية عيالهم ومنازلهم، «وقد حافظ عليهم حسني باشا وفارس آغا... ولم يقلقهم مسلمو البلد، بل حموهم من الرعاع، رغم أن عسكر «اليازجي» قد نهب محلاتهم، إلا أنه تمّ التمويض عليهم بعد انتهاء الفتنة (١٠٠٠).

والجدير بالذكر أن تحالفاً قام بين الدروز والأمراء الحرفوشيين في البقاع لمقاومة أي هجوم تقوم به قوات الحملة الفرنسية التي وصلت إلى الجبل عام ١٨٦٠ (وهي الحملة المسكرية الفرنسية على سوريا بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول) وكان المتوالى حسن حمدان، عضو مجلس فائمقامية

النصارى، هو الوسيط بين الأمراء الحرفوشيين في بعلبك، والمقاطعجيين الدروز في (جبل) لبنانه (١٠٤).

وقعة عيون أرغش (عام ١٨٦٤) ونهاية الأمراء الحرفوشيين:

عزل فارس آغاقدور عن أيالة بعلبك - البقاع الشرقي، وعين، بدلاً منه، محمد راغب أقندي، وقد استسلم الأمير أسعد (الحرفوش) على يديه، فمنح رتبة «بوزباشي» قائد مايتي خيال، وأما الأمير سلمان، فقد بقي في السجن، ثم هرب، بعدها، منه واختفى، إلا أنه عاد فاستسلم للسر عسكر حسني باشا، ثم عاد فتمرد للمرة الثالثة، وعندما أراد حسني باشا تطبيق قانون التجنيد الإجباري وجمع القرعة العسكرية في بلاد بعلبك (عام ١٨٦٤) استسلم الأمير أسعد، سلمان، من جديد، ثم عاد فتمرد، للمرة الرابعة، مع أخيه الأمير أسعد، ومعهما أعوانهما وأتباعهما، وأخذوا يطوفون البلاد يسلبون وينهبون، مما دعا السر عسكر إلى مطاردتهم واقتفاء أثرهم، حتى أدركهم في «عيون أرغش، وقد جلسوا يتناولون الطعام، فانقض السر عسكر عليهم، وجرى بين الفريقين قتال انتهى بهزيمة الأمير سلمان ورجاله، وأسر كل من الأمير حسين ابن الأمير قبلان، وياغي بن موسى ياغي، فاقتيدا إلى بعلبك، حيث حشنق «اغي» (في اليوم الرابع بعد الوقعة).

بعد ذلك، ألقي القبض على الأمراء: فارس وتامر وداود، وأرسل الجميع، مع الأمير حسين ابن الأمير قبلان، إلى دمشق، حيث نفوا، جميعاً، إلى «أدرنه» مع «حريم سائر آل حرفوش». وأما الأمير أسعد، فقد استسلم بعد ذلك بفترة وجيزة، وألحق برفاقه إلى «أدرنه»، وأما الأمير سلمان فألتحق بيوسف كرم الذي كان ثائراً في جبل لبنان ضد المتصرف داود باشا، ثم تركه، عام ١٨٦٦

ولكن الأمور تفاقمت بعد ذلك، إذ إن الأمير سلمان الحرفوش ما لبث، بدوره، أن تمرّد، فأرسل القائمقام فارس أغاقدور السر عسكر حسني باشا (وهو حسني بك الذي مرّ ذكره) للقبض عيه، فقرّ إلى زحلة حيث بات ليلتين فقط، وشي، بعدهما، أهلها عليه، فداهمه حسني باشا وقبض عليه (بتاريخ ١٥ شباط/هبراير عام ١٨٦٠) واقتاده إلى بعلبك ومنها إلى السجن بدمشق، مما أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير محمد اللذين جمعا أتباعهما وقررا أثار أخاه الأمير أسعد وابن عمه الأمير معمد اللذين جمعا أتباعهما وقررا أتباعهما ومناجمة مقر الحاكم (القائمقام) للقبض عليه، وبالفعل، جمع الأميران أتباعهما وماجما المقر، ولكن الحاكم كان قد تنبه للأمر قبل وقوعه، فسارع واستولوا على أسلحة وخيل ونقود وقروا إلى قرية «نحلة» حيث شكّلوا عصابة أخذت تمتدي على القرى المجاورة، وأما الحاكم (فارس آغا) فذهب إلى دمشق وعاد برفقة خمسماية جندي (بقيادة حسن آغا البازجي)، ومعه أوامر واضحة بملاحقة المتمردين وفرض الأمن والنظام في البلاد(١٠٠٠).

وعندما بدأت الفتنة في الشوف وانتقلت إلى زحلة، توجّه بعض نصارى بعلبك والبقاع إليها للإسهام في الدفاع عنها ضد الدروز، إلا أنهم عادوا، بعد ذلك، لحماية عيالهم ومنازلهم، «وقد حافظ عليهم حسني باشا وفارس آغا... ولم يقلقهم مسلمو البلد، بل حموهم من الرعاع، رغم أن عسكر «اليازجي» قد نهب محلاتهم، إلا أنه تمّ التعويض عليهم بعد انتهاء الفتنة (١٠٣٠).

والجدير بالذكر أن تحالفاً قام بين الدروز والأمراء الحرفوشيين في البقاع لمقاومة أي هجوم تقوم به قوات الحملة الفرنسية التي وصلت إلى الجبل عام ١٨٦٠ (وهي الحملة المسكرية الفرنسية على سوريا بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول) «وكان المتوالى حسن حمدان، عضو مجلس قائمقامية

النصارى، هو الوسيط بين الأمراء الحرفوشيين في بعلبك، والمقاطعجيين الدروز في (جبل) لبنان»^(١٠٤).

وقعة عيون أرغش (عام ١٨٦٤) ونهاية الأمراء الحرفوشيين:

عزل فارس آغاقدور عن أيالة بعلبك – البقاع الشرقي، وعين، بدلاً منه، محمد راغب أفتدي، وقد استسلم الأمير أسعد (الحرفوش) على يديه، فمنح رتبة «بوزباشي» قائد مايتي خيّال، وأما الأمير سلمان، فقد بقي في السجن، ثم هرب، بعدها، منه واختفى، إلا أنه عاد فاستسلم للسر عسكر حسني باشا، ثم عاد فتمرد للمرة الثالثة، وعندما أراد حسني باشا تطبيق قانون التجنيد الإجباري وجمع القرعة العسكرية في بلاد بعلبك (عام ١٨٦٤) استسلم الأمير أسعد، سلمان، من جديد، ثم عاد فتمرد، للمرة الرابعة، مع أخيه الأمير أسعد، ومعهما أعوانهما وأتباعهما، وأخذوا يطوفون البلاد يسلبون وينهبون، مما دعا السر عسكر إلى مطاردتهم واقتفاء أثرهم، حتى أدركهم في «عيون أرغش» وقد جلسوا يتناولون الطمام، فانقض السر عسكر عليهم، وجرى بين الفريقين قتال انتهى بهزيمة الأمير سلمان ورجاله، وأسر كل من الأمير حسين ابن الأمير قبلان، وياغي بن موسى ياغي، فاقتيدا إلى بعلبك، حيث شنق «ياغي» (في اليوم الرابع بعد الوقعة).

بعد ذلك، ألقي القبض على الأمراء: فارس وتامر وداود، وأرسل الجميع، مع الأمير حسين ابن الأمير قبلان، إلى دمشق، حيث نفوا، جميعاً، إلى «أدرنه» مع «حريم سائر آل حرفوش». وأما الأمير أسعد، فقد استسلم بعد ذلك بفترة وجيزة، وألحق برفاقه إلى «أدرنه»، وأما الأمير سلمان فألتحق بيوسف كرم الذي كان ثائراً في جبل لبنان ضد المتصرف داود باشا، ثم تركه، عام ١٨٦٦

وتشرد في بلاد حمص»، إلا أن ربيباً له يدعى دحسن درويش» كان يعلم مقرّه، فوشى به إلى «هولو باشا العابد» الذي فاجأه بالعسكر وألقى القبض عليه واقتاده إلى دمشق حيث سجن وتوفي في السجن عام ١٨٦٦ (١٠٥)، وقيل إنه أعدم (١٠١).

وهكذا انتهى حكم هذه الأسرة التي حكمت بلاد بعلبك والبقاع طوال خمسة قرون، وبانتهاء حكم الأمراء الحرفوشيين لهذه البلاد، سقطت إمارة بعلبك، وانهار الحكم الإقطاعي فيها، وأصبح قضاءا بعلبك وبقاع العزيز يحكمان من الدولة الشمانية حكماً مباشراً.

الحواشي

- (١) سميليا نسكايا، الحركات في لبنان، ص ١٨.
- Lammens, H. La Syrie, T.2, pp. 169 et 172. (Y)
 - (٣) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٨.
 - (٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص١٧.
 - (٥) رستم، المرجع السابق، ص ٩٨.
 - (٦) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص١٧.
 - (٧) الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ٢: ٥٤١.
- (A) وردت عام ۱۸۵۸ عند وغیزه T (Guys, H. Beyrouth et le Liban, T.1, p. 7).
- طبعة منشورات لحد خاطره، بيروت، عام ١٩٨٥، والصحيح عام ١٩٢٨ كما وردت في النسخة الأصلية المحفوظة في مكتبة الجامعة الأميركية بييروت.
 - Ibid. (4)
 - Ibid. (1-)
- ١٠) مكرر) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٩٢ ٢٩٢، (عن وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي بقنسين SHAT). وانـظر: Crps (SHAT) و بالمراجحية لجيش البر الفرنسي بقنسين Shat). وانـظر: expéditionnaire de Syrie, 1860 - 1861, PP. 250 - 251
 - (١١) شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، ص ١٣٣.
 - (۱۲) م. ن. ص. ن.
- (١٣) احتضنت بيروت، في هذه الفترة، الكنائس المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية، والرهبائيات اللاتهنية، من الكبوشية إلى اللمازايين فاليسوعيين (عام ١٨٢٣)، وكذلك الإرساليات الأجنبية، الفرنسية والإنكيزية خصوصاً، وأنشئت فيها المطبعة الأرثوذكسية (عام ١٨٥٤)، والأميركية ثم الكاثوليكية (عام ١٨٥٤) افاسورية (الأولى عام ١٨٥٥) الكري أمان كما أنشئ النادي الأميركي (عام ١٨٥٤) الذي ضمّ عدداً من المفكرين أمال ناصيف اليازجي والعملم بطرس اليستاني، والجمعية الشرقية التي أسسها اليسوعيون الكاثوليك (عام ١٨٥٥) الذي ضمّ عدداً من أسرأ أعضائها: الدورخ طنوس الشدياق،

والجمعية الأرثودكسية للطوم والفنون، وقد أسّمها الروم الأرثودكس. وقد أدّت هذه النهضة العلمية والثقافية إلى ازدهار صناعة النشر، حيث نشر العديد من الكتب للبستاني (دائرة العمارف، والبستان، ومحيط المحيط) ولناصيف اليازجي (رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي)، وللطبيب المؤرخ ميخائيل مشاقه (منتخبات من الجواب على اقتراح الأحياب، ومشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان) وطنوس الشدياق (أخبار الأعيان في جبل لبنان)، كما صدرت، عام ١٨٥٨، جريدة الأخبار، للشاعر خليل الخوري (م. ن. ص ١٣٥ – ١٤٠).

- (١٤) أنطونيوس، جورج، يقظة المرب، ص ١١٧.
 - (١٥) م. ن. ص ١١٨ ١١٩.
- (۱۲) سميليا نسكايا ، المرجع السابق ، ص ۱۷۸ ، و : , Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine p. 42
- (١٧) كان دجيش العربية، في هذا العام (١٨٤٨) مؤلفاً من ١٧ ألف عسكري، منضوين في:
 كتيبتي حرس (١٠٠١ عسكري) و٦ أفواج مشأة (١٨٠٠ عسكري) و٤ أفواج خيّالة (٢٢٠٠ عسكري) و وفوج مدفعية (١٢٠٠ عسكري)، بالإضافة إلى مفارز مدفعية موزّعة على مختلف مدن الساحل، وتضم أفواج المشأة السنة ١٦ كتيبة موزّعة على العراكز والعدن الرئيسية في مختلف الولايات السورية (الفوج الأول في الموصل ودياركر، والفوجان الثاني والثلث في مكا والقدس دمشق، والفوج الدابع في بيروت وطراباس ودير القمر، والفوج الخامس في عكا والقدس وحلب، والفوج السادس في حلب واضنة). (رسالة «بوريه»، القنصل الفرنسي العام بيبروت، إلى «درين دي لوي» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٣ آذار ١٨٤٨ (Ismail, ١٨٤٨).
 Obo. diplomatiques et consulaires, T.9, pp. 328 329
- (١٨) يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٣٤. ويذكر يزبك أن هذا الضابط حاول أن يتدخل يوماً، مخالفاً رأي اللجنة، مما دفع بالعاج حسين بيهم إلى «طي سجل النفوس» والإشارة إلى زملائه بالخروج منهياً الجلسة، فامتلوا له، وعندها تدخل متصرف العدينة معتذراً باسم خورشيد باشا، وعادت اللجنة إلى الاجتماع بعد أن نقل الضابط إلى موقع آخر (م. ن. ص. ن.).
- Revue des troupes du Levant, No.13, 4e.année, Janv. 1939, p. 30. (14)
 Article écrit par: R. Tresse, sous le titre: «L'Application de la loi militaire
 Ottomane de 1843 en Syrie».

وقد أثار التجنيد الإجباري في سوريا، في صيف عام ١٨٥٠. تمرداً واسع النطاق بين المتاقاة بين التقالق بين المتاقاة إلى المتقالة في تدرهم في المتقالة المتقالة في تدرهم في المتقالة المتقالة المتقالة في تدرهم في المتقالة المتقالة في تدرهم في المتقالة المتق

إلا أن القوات العثمانية استطاعت إنهاء التمرد والسيطرة على الوضع في البلاد، حيث استؤنفت عمليات التجنيد في مختلف الولايات السورية، كما كان مقرّراً لها (36 - 28 (bld, pp. 23).

(٢٠) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٢٥١.

إلا أن مسلمي ولايات اسطنيول والجزائر وكريت وطرابلس الفرب كانوا معفيين من هذه الخدمة (م. ن. ص. ن.).

(٢١) الخازن، فيليب وقريد، مجموعة المحررات السياسية، ج ١: ٢٥٦ - ٢٥٧ (رسالة القنصل البريطاني العام ببيروت «المستر مور» إلى سفير بلاده في الأستانة «السير هذري بوليفر» بتاريخ ١٤ آدار/مارس عام ١٨٥٩). ويذكر القنصل أن والي صيدا أنذر مسيحيي الولاية بوجوب «دفع مبلغ خسمة الأف قرش عن كل رجل (مسيحي) أصابته القرعة المسكرية في هذه السنة، مع المتأخر عن الأربع سنوات الماضية». وقد طالب أساقتة الطوائف المسيحية بتطبيق نصوص «الخط الهمايوني» الذي أذن بتبولهم في الجيش، ولكن الوالي رفض ذلك وأعلى الوقد مهلة أربعة أيام لجمع المبلغ من الطوائف، وإن تأخروا عن ذلك فإنه سوف ويعهد إلى عزيز باشا، قائد الموقع العسكري، أن يجبي المال بالقوة» (م. ن. ص. ن.) ويذكر الحصري، أنه كان على كل مصبحي أن يدفع «البدل العسكري» عندما يبلغ السن القانونية للتجنيز (العصري» المرجع السابق، ص ٢٧٥).

(۲۲) عين محمد عزت باشاء واليأ على صيدا وطرابلس، وحارساً لعكا، في فرمان سلطاني ثبي في صدر (Isamii, Doc. T.6, p. 221) المدن تثبي في صيدا بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٠ (Isamii, Doc. T.6, p. 231)، ثم انتقل الوالي محمد عزت باشا من صيدا إلى بيروت واستقر فيها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه (Ibid, p. 288) حيث أصبحت بيروت مركزاً لهذه السلطة (Ibid, p. 391).

- (۲۳) اسماعیل، عادل، لبنان فی تاریخه وتراثه، ج ۲: ۹۵۴ ۹۵۵.
 - (٢٤) الخوري، منير، صيدا عبر حقب التاريخ، ص ٢٩٨ ٢٩٩.
 - (٢٥) يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلد ١: ٧٤ ٢٥.
 - Ismaïi, Doc. T.10, pp. 60 62. (٢٦)
 - Ibid, p. 67. (YV)
 - Ibid, pp. 90 91. (YA)
- (۲۹) رسالة «الكونت بنتيفوليو» فتصل فرنسا العام ببيروت، إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ۲۸ تموز/يونيو عام ۱۸۹۰ (Ibid, p. 212).
 - (٣٠) رسالة «بنتيفوليو» بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس عام ١٨٦٠ (ibid, p. 246).
 - ibid, T.11, pp. 220 221. (*1)
- (۲۲) أصبح اسم وقبولي، مقترناً برتبة وباشاء في مراسلات القنصل العام الفرنسي، اعتباراً من أيار/مايو عام ۱۸۲۲ (رسالة القنصل العام الفرنسي وأوتري» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ۲۰ أيار/مايو عام ۱۸۲۲ (Ibid, p. 302 ۱۸۲۳). وكان وقبولي» لا يزال، في أيلول/سبتمبر عام ۱۸۲۲، برتبة وأفندي، كما يظهر من تلك المراسلات (Ibid, p. 255).
- (٣٢) lbid, p. 406. وانظر: رسالة داود باشا إلى «قبولي باشاء الحاكم المام لأزمير، بتاريخ ٢٣ أيلول/سيتمبر ١٨٦٤، (Jibid, T.12, p.50)
 - (٣٤) سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٨.
 - (٣٥) المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، ص ٢٢.
- (۲۱) سوید، یاسین، فرنسا والموارثة في لبنان، ص ۲۹۲ ۲۹۲، عن معفوظات المصلحة (Sce Historique de l'Armée de Tene, التاریخیة لجیش البر الفرنسي بفنسین و Soueid, op. cit. PP. 250 251. وانظر: ShAT).
 - Ismail, Doc. T.9, pp. 328 329. (TV)
- Revue des troupes du Levant, No.15 (4e année, Janv. 1939) p. 30. Article (TA) écrit par R. Tresse.
- (۲۹) Ismail, Doc., T.10, pp. 70 71 (۲۹). وهذه المعلومات مستقاة من تقرير رفعه وبلانش Ismail, Doc., T.10, pp. 70 71 (۲۹) الفنصل العام الفرنسي بطرابلس، إلى «الكونت والوسكي C. Walewski»، وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 10 تموز/يوليو عام ١٨٥٦.

- Ibid, p. 72. (£ ·)
- (٤١) Ibid, p. 73. (٤١) دون أن يحدد نائب القنصل الفرنسي في طرابلس «بلانش» في تقريره هذا الذي وضع بتاريخ ١٥ تموز ١٨٦٥، مصير الألفين الباقيين (٢٢ ألف من ٢٤ ألف نسمة).
 - Ibid, p. 75. (£Y)
 - Ibid, pp. 75 76. (£7)
 - Ibid, p. 76. (££)
- (24) تقرير الجنرال «دي بوفور دوتبول» بتاريخ 10 شباط/فبراير ۱۸۹۱ (سويد، ياسين، فرنسا
 Soueid, op. cit. PP. 240 241). وانظر: 241 240.
 - (٤٦) م، ن. ص. ن. و: Ibid.
 - (٤٧) م. ن. ص. ن. و: bid!.
- (44) آل فقيه، محمد تقي، جبل عامل في التاريخ، ج ۲: ٨٦. وقد قتل الشيخ ناصيف النصار في ممركة «بارون» بينة وبين جيش الجزار عام ١٧٨١، وخضع جبل عامل، بعد ذلك، إلى حكم الجزار طوال نحو ربع قرن، أي حتى وفاة هذا الأخير عام ١٨٠٤، ثم خضع، بعدها، للحكم العثماني حتى عام ١٨٠٤ أن أنظر: الفصل الأول من الجاب الثالث من الجزء الثالث: الإمارة الشهابية، مقاطمة جبل عامل).
- (٤٩) يذكر آل فقيه أن «حمد البك» جمع نحو ٨ آلاف مقائل من جبل عامل وقائل الأمير مجيد الشهابي حليف المصريين عند «جسر القمقاعية» فهزمه، ثم سار إلى حمص وقائل ابراهيم باشا إلى جانب المثمانيين (آل فقيه، م. ن. ج ٢: ٨٦).
- (٥٠) م. ن. ص ١٨٦ ١٨٦، وكان قائد الجيش العثماني في سوريا حينذاك دعزت باشاء الذي استدعى دحمد البك، ووأثنى عليه وعينه حاكماً عاماً على جبل عامل، (م. ن. ص. ن.).
 - (٥١) م. ن. ص. ١٨٨ ١٨٩ وانظر: آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، ص ١٥٦.
- (٧٥) يذكر محسن الأمين في كتابه وأعيان الشيعة أن «محمد بك الأسعد» هو «ابن أسعد بن خليل بن الشيخ ناصيف الشهير بابن نصاره (مجلد ٢٤: ٢٨٧)، ويذكر «أل فقيه» أن «علي بك الأسعد» هو «ابن أسعد البك ابن محمد البك... إبن الشيخ نصار الأحمد» (آل فقيه» المرجع السابق، ج ٢: ٢٠٢ حاشية ٢).

- (٥٣) أل صفا، المرجع السابق، ص ١٦٠ وآل فقيه، المرجع السابق، ج ٢: ٢٣٧.
- (٥٤) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، ج ٣٣: ٢٨٧، ويذكر السيد محسن الأمين أن قبر محمد بك كان مبنياً بالرخام، وعليه تاريخ، هدمه بعض الناس وعنى أثره، كما يذكر أنه كان «ابن عم» علي بك الأسعد وليس أخاه (م. ن. ص. ن) كما ذكر آل صفا (ص ١٥٨). ولا يأتي «آل فقيه» على ذكر القرابة بين الزعيمين.
- (00) آل فقيه، ج ٢: ٢٠٠١، وحمد اليك، هو ابن الشيخ محمود النصار «الذي استشهد عام
 ۱۹۲۱هـ (۱۷۷۹م)، في معركة «بالجيدور» من أهمال حوران على ضفتي نهر الرقاد، عندما
 المله الشيخ ناصيف النصار انتجدة حلفائه في تلك المنطقة وبهم «عرب الصفر وعرب
 السردية وعرب بني صخره ضد خصومهم من «بني حسن» التابعين «لآل المزيد»، وكان
 الشيخ معمود قد حاول اجتياز النهر ليقاتل خصومه فقتل مع من حاول اجتيازه من رجاله
 الشيخ معمود حاول اجتياز النهر ليقاتل خصومه فقتل مع من حاول اجتيازه من رجاله
 أبي حمد الشيخ محمود بان الشيخ نصار الأحمد، وكان أحفاد الشيخ نصار «يعرفون بأل
 نصار، وهم أبناء ناصيف النصار ومعمود النصار ومراد النصار ومحمد النصار»
 م حس ٢٠٠ ٢٠ حاشية ٢).
 - (٥٦) آل فقيه، م. ن. ج ٢: ٢١٨ ٢٢٨.
- (٧٥) سويد، المصدر السابق، ص ٣٩٦ ٣٩٦ (عن وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي ShAT بفنسين). وانظر: Soueld, op. cit. PP. 250 - 251
- (٥٩) بازيلي، سوريا ولينان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٢٩١، ويذكر منري لامنس أنه،
 بعد خروج المصريين من بلاد الشام، عزل المثمانيون الحاكم الشهابي عن إمارة
 حاصبيا وسلموها إلى «شبئي العريان، مكافأة له على تخليه عن ابراهيم باشا وانضمامه
 إلى صفوفهم في أثناء حربهم معه (173 بالا Byrie, T.2, p. 173) منا يذكر
 «عيسى اسكندر المعلوف» أن «نجيب باشاء والي دمشق عام ١٩٤١ منح شبئي العريان رتبة
 رئيس خيالة (سر سواري) وأوكل إليه «تدبير شؤون وادي التيم» فجمع هذا «سلاح
 المسيحيين... وأعطاء إلى قومه الدروز، (المطوف، تاريخ زحلة، ص ١٦٢ ١٢٤). كما
 تذكر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية أن العريان ترك معسكر ابراهيم باشا، الذي كان في
 زحلة يستعد للإنسحاب إلى دمشق، وقصد بيروت وانضم إلى العثمانيين ،..(Ismail, Doc.)

- (٥٩) ابكاريوس، اسكندر، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، ص ١٧٣ حاشية ٢٦.
 - (٦٠) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٩٩.
- (١٦) رسالة «بوجاد» إلى «وزير الخارجية الفرنسية» «غيزو» ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤٤
 (١٦) رسالة «بوجاد» (١٣٠٥). Doc.. T.8. pp. 17 18).
 - Ibid, p. 19. (٦٢)
 - Ibid, pp. 22 25. (37)
 - Ibid, pp. 26 27. (%)
 - Ibid, p. 19. (%)
- (٦٦) Ibid، وانظر رسالة «بوجاد» إلى «غيزو» بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٤٤، وقد جاء فيها: «بيدو أن مشكلة الارتدادات في حاصبيا قد انتهت في مكانها بتعيين ابن الأمير سعد الدين في منصب الحاكم لهذه المقاطمة» (bid, p. 58)).
 - (٦٧) بازيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٠ و Ismaïl, Doc., T.9, p. 56.
 - (٦٨) مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص ١٥٢ ١٥٣.
 - (٦٩) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٥٥.
- (۷۰) .Churchill, Charles, the Druzes and the Maronites, p. 171. (۷۰). الذي قتل مع الأمير سعد الدين هو أمين سره، ويدعى ويوسف الريس، (bid).
 - Ismaïl, Doc., T.11, p. 51. (Y1)
 - Churchil, Charles, the Druzes and the Maronites, p. 108. (YY)
- (٧٢) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٧٩٤، عن محفوظات المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي (SHAT), بفنسن. وانظر: Soueid, op. cit. PP. 252 - 253.
 - (٧٤) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، المصدر السابق، ص ١٥٠.
 - (٧٥) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٩٩.
 - Churchill, Op. cit. p. 150. (Y1)
- (۷۷) سوید، یاسین، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ۲۹۴. وانظر: 252 Soueid, op. cit. PP. 252

- (٧٨) مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس)، المصدر السابق، ص ١٥٩.
- (٧٩) يذكر «عيسى اسكندر المعلوف» أن الأمير خنجر الحرفوش شارك في صد شبلي المريان ورجاله عن زحلة عام ١٨٤١، إذ إنه عبأ فوَّة من نحو ٢٠٠ فارس من شيعة بعليك والبقاع ومن مسيحييها (من آل المعلوف) وانضم إلى مقاتلي زحلة، حيث أصبح في هذه المدينة، نحو ١٥٠٠ مقاتل، جاهزين للدهاع عنها. وقد توجِّه مقاتلو زحلة والبقاع إلى «شتورة» لملاقاة الدروز، بعد أن تركوا، في المدينة، حامية «من الأبطال المدربين للرمي، للدفاع عنها، والتقى الجمعان للقتال في شتورة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٨٤١، فهزم شبلي العربان ورجاله (وكانوا أكثر من ١٥ ألف مقاتل من وادي التيم وحوران)، وأصيب شبلي العريان «برصاصة في بلعومه» كما جرح «أخوه على، برصاصة في فخذه، وهزم الدروز إلى وقمَّل، إلا أن شبلي العربان عاد فاستنفر أنصاره فجمع منهم نحو ٢٥ ألف مقاتل، وتوجِّه، من جديد، نحو زحلة، فلقيه الأمير خنجر الحرفوش ومعه المقاتلون الزحليون «عند بيادر حوش الأمراء»، ودار القتال بين الفريقين، ولم يتمكن الأمير خنجر والمقاتلون الزحليون من الصمود طويلاً في وجه شبلي المريان وجيشه، فتقهقر الأمير خنجر برجاله، وأدركه الدروز عند دعين الفلفلة، حيث وأعملت السلاح في أقفية رجاله، فقتلت كثيراً منهم، وقتل الأمير يوسف الحرفوش عند عين الفلفلة، وأصيب ابن عمه الأمير منصور برصاصة نقل (اثرها) إلى قرية النبي شيت، فمات فيها بعد أيامه. وأخذ الزحليون يستنهضون همة الأمير خنجر الحرفوش للقتال، فاستماد الأمير قوته، وكان الزحليون «قد انسحبوا إلى تل شيحا وثبتوا في الخندق والمتاريس والمرامى،، ولكن الدروز استمروا في الهجوم عليهم غير عابثين بما كانوا يفقدونه من رجال في هجماتهم المتكرّرة على خنادق الزحليين، حتى خسروا «نحو أربعماية، رجل، واستطاع الزحليون ردّ هجمات الدروز الذين تقهقروا، وعاد الأمير خنجر والتقى بالمقاتلين الزحليين، بعد أن وكان الدروز قد دحروا وتقهقروا، فاعتذر عن تخلفه، (تاريخ زحلة، ص ١٦٤ - ١٦٧).
- (٨٠) ألوف، مخايل، تاريخ بعلبك، ص ١٠٥، وانظر: نصرالله، حسن، تاريخ بعلبك، ج١: ٢٦٧،
 ويذكر نصرالله أنه كان في مقدمة رجال الأمير حمد «فرسان آل حيدر وآل المعلوف».
 - (٨١) ألوف، م. ن. ص. ن.
 - (۸۲) م. ن. ص ۱۰٦.
 - Ismaīl, Doc., T.9, p. 382. (AT)

- Revue des troupes du Levant, 4e année, Janvier 1939, pp. 32 - 33, (AE)

Article écrit par: Tresse, R. sous le titre: «L'Application de la loi militaire ottomane de 1843 en Syrie».

- Ibid. (A0)
- Ibid, p. 36. (A7)
- Ismaĭi, Doc., T.9, p. 438. (AV)
- Chevallier, Dominique, la Société du Mont-Liban, p. 269. (AA)
 - (٨٩) الوف، المصدر السابق، ص ١٠٧ ١٠٨.
 - (۹۰) م. ن. ص ۱۰۸.
 - (٩١) م. ن. ص. ن.
 - (۹۲) م. ن. ص ۱۰۸ ۱۰۹.
- (٦٢) رسالة القنصل «برانت» إلى المستر «أليسون» وكيل سفارة انكلترا بالأستانة، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٨، (الخازن، المحررات السياسية، مجلد ١: ٢٩٦ ٢٩٦). إلا أن المستر معودة قصل عام انكلترا بهيروت، ذكر، هي رسالته إلى «الكونت دي كلاراندون» بتاريخ ٢٧ شباط/هيراير عام ١٩٨٨، أن الأمير صعمد السوفوش عماد «خفية من المنفي» التي بعليك، منذ ثلاث سنوات، لا منذ عشرين يوماً، كما ورد هي رسالة «برانت». ويطالب مور؛ بإيعاد الأمير محمد، ليس عن «قضاء بطبك» فحسب» بل عن «سوريا بأسرها» (م. ن. مجلد ١؛ ٢٥٥ ٢٩٦).
 - (٩٤) م. ن. محك ١: ٢٩٤.
- (٩٥) رسالة القنصل «برانت قنصل انكلترا بدمشق، إلى المستر «بولفر» سفير انكلترا في الأستانة، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٥٨ (الخازن، م. ن. مجلد ١؛ ٣٤٩).
 - (٩٦) م. ن. ص. ن.
 - (۹۷) م. ن. ص ۳۵۳ ۳۵٤.
 - (۹۸) م. ن. ۲۵۳.
 - (۹۹) م. ن. ص ۲٦٤.
 - .De Testa, Recueil, T.VI, p. 64 وانظر: ۲۷۷ ۳۷۱ م. ن. ص ۳۷۱

(١٠١) م. ن. ص ٣٨٧ - ٣٨٨. وكان للرعايا الفرنسيين دين في ذمَّة «الحكومة المحلية» لأعمال قاموا بها (م. ن. ص. ن.).

- (١٠٢) الوف، المصدر السابق، ص ١٠٩،
 - (۱۰۳) م. ن. ص ۱۰۹ ۱۱۰.
- (۱۰۰) رسالة الكونت «بنتيفوليو» القنصل العام ببيروت، إلى «توقنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ (ismail, Doc., T.10, p. 256).
 - (١٠٥) الوف، المصدر السابق، ص ١١٠ ١١١.
 - (١٠٦) البشملاني، الخوري اسطفان فريحه، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٤٤٨ ٤٤٩.

فهرس المصادر والمراجع (الجزء الرابع)

١ - المصادر والمراجع العربية:

- إبكالوريوس، إسكندر بن يمقوب، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق: عبد
 الكريم السمك، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- أبو زيد، سركيس، تهجير الموارنة إلى الجزائر، دار أبعاد للطباعة والنشر، بيروت،
 ١٩٩٤.
- أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، رواية حسين غضبان أبو شقرا، تعقيق عارف أبو شقرا، بيروت، مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢.
- إسماعيل، عادل، وخوري، إميل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ١ إلى ج ٢٠.
 دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩ ١٩٦١.
- إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٤ و٥، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦٤ و١٩٧٠.
- إسماعيل، عادل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٢.
 - الأسود، ابراهيم، ذخائر لبنان، المطبعة العثمانية، بعبدا، ١٨٩٦.
 - آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت، لات.
- آل فقيه، محمد تقى، جبل عامل في التاريخ، الجزء الثاني، المطبعة العلمية، ١٩٤٦.

- ألوف البعلبكي، ميخائيل، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٢٦.
- الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، الطبعة الأولى، دار الإنصاف، سروت، ١٩٥٨ - ١٩٦٢.
- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، تعريب: ناصر الدين الأسد، وإحسان عباس، دار
 العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢.
 - باز، رستم، مذكرات رستم باز، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٨.
- بازیلي، قسطنطین میخائیلوقیتش، سوریا ولبنان وفلسطین تحت الحکم الترکي،
 تعریب: یسر جابر، دار الحداثة، بیروت، ۱۹۵۸.
- بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، تمريب: يوسف عطاالله، مراجعة وتقديم:
 مسعود ضاهر، دار المدى، بيروت، ١٩٨٦.
- البشملاني، اسطفان فريحة، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٢٥.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجبل، بيروت،
 لات.
- الحتوني، الخوري منصور طنوس الخوري، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية.
 دار كنمان، ١٩٨٢.
- حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك،
 ١٩٥٩.
- حريق، إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين،
 بيروت، ١٩٦٥.

- حقي، إسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، تحقيق فؤاد أفرام البستاني،
 منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩.
- الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولننان (۱۸۶۰ - ۱۹۱۰)، مطبعة العبد، جونية، ۱۹۱۰.
- الخوري، منير، صيدا عبر حقب التاريخ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع،
 بيروت، ١٩٦٦.
- رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، الأوراق السياسية، كلية العلوم والآداب بالجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٢٩.
 - رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- رستم، أسد، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، منشورات المكتبة
 البولسية، بيروت، ١٩٢٥ ١٩٣٦.
- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي هي الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان،
 دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١.
- سميليا نسكايا، أ، الحركات الفلاحية في لبنان، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب: عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ودار الجماهير، دمشق، ١٩٧٧.
 - السودا، يوسف، في سبيل لبنان، منشورات لحد خاطر، ط ٣، بيروت، ١٩٨٨.
- سويد، ياسين، التاريخ المسكري للمقاطعات اللبنانية، الجزء الأول: الإمارة المعنية،
 المؤسسة المربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، والجزء الثاني: الإمارة
 الشهابية، المؤسسة نفسها، بيروت، ١٩٨٥.
- سويد، ياسين، (معرِّب)، فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، ١٨٦٠ - ١٨٦١، (من محفوظات المصلحة

التاريخية لجيش البر الفرنسي بڤنسين، Service Historique de L'Armé de Terre التاريخية لجيش البر الفرنسي بقنسين، يروت (SHAT) à Vincennes) ، شركة المطبوعات للتوزيم والنشر، بيروت ۱۹۹۲.

- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني،
 منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ۱۹۷۰.
 - شراره، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥. ·
 - شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، دار المشرق، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
 - الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩.
- ضاهر، مسعود، الانتفاضات الليفانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- ضاهر، مسمود، الجدور الدينية للمسألة الطائفية هي لبنان، ١٦٩٧ ١٨٦١، بيروت، ١٩٨١.
- ضاهر، مسعود، الهجرة اللبنانية إلى مصر (هجرة الشوام)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر،
 دمشة، ط۲: ۱۹۹۰.
- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب، ١٨٦١ ١٩٦٠،
 منشورات ممهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة،
 ١٩٦٨.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة،
 ١٩٦٦.
- المقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣، نشرها
 وشرحها وعلن حواشيها: يوسف ابراهيم يزبك، لات.

- فريد بك المحامي. محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي،
 دار النفائس، سروت، ۱۹۸۳.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، - ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ممهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٨٢.
 - مشاقة، ميخائيل، مشهد العيان بحوادث جبل لينان، مصر ، ١٩٠٨.
- المعلوف، عيسى، اسكندر، تاريخ زحلة، منشورات جريدة «زحلة الفتاة»، زحلة،
 ١٩٨٨.
 - مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥.
 - نصرالله، حسن عباس، تاریخ بعلیك، مؤسسة الوقاء، بیروت، ۱۹۸٤.
- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ١٩٢٠، دار الأحد (البحيري إخوان)، بيروت، ١٩٧٤.
- هشي، سليم، المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠م، بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٢.
 - يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.

التاريخية لجيش البر الفرنسي بڤنسين، Service Historique de L'Armé de Terre (SHAT) à Vincennes) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٩٧.

- الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني،
 منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ۱۹۷۰.
 - شراره، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
 - شيخو، الأب لويس، بيروت، تاريخها وآثارها، دار المشرق، بيروت، ط٦، ١٩٩٢.
 - الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٦٩.
- ضاهر، مسعود، الانتفاضات اللبثانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- ضاهر، مسمود، الجذور الدينية للمسألة الطائفية في لبنان، ١٦٩٧ ١٨٦١، بيروت، ١٩٨١.
- ضاهر، مسعود، الهجرة اللبنانية إلى مصر (هجرة الشوام)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- طربين، أحمد، أزمة الحكم في لبنان، دار الفكر المماصر، بيروت، ودار الفكر،
 دمشة، ط۱: ۱۹۹۰.
- طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب، ١٨٦١ ١٩٦٠، منشورات ممهد البحوث والدراسات العربية في جاممة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
 ١٩٦٦.
- المقيقي، أنطوان ضاهر، ثورة وفتئة في لبنان، من ١٨٤١ إلى ١٨٧٧، نشرها
 وشرحها وعلن حواشيها: يوسف ابراهيم يزبك، لات.

- فريد بك المحامي. محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي،
 دار النفائس، بيروت، ١٩٨٣.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- المجذوب، طلال، تاريخ صيدا الإجتماعي، المكتبة المصرية، بيروت، صيدا، ١٩٨٢.
 - مشاقة، ميخائيل، مشهد الميان بحوادث جبل لبنان، مصر، ١٩٠٨.
- المعلوف، عيسى، اسكندر، تاريخ زحلة، منشورات جريدة «زحلة الفتاة»، زحلة،
 ١٩٨٤.
 - مؤلف مجهول (شاهين مكاريوس؟) حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، ١٨٩٥.
 - نصرالله، حسن عباس، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوقاء، بيروت، ١٩٨٤.
- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ١٩٣٠، دار الأحد (البحيري إخوان)، بيروت، ١٩٧٤.
- هشي، سليم، المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠م، بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٨.
 - يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.

٢ - المصادر والمراجع الفرنسية:

- Chevallier, Dominique, La Société du Mont-Liban, Librairie Orientaliste Paul Gauthner, Paris, 1971.
- De Testa, Le Baron, Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères (Affaires de Syrie, 1858 - 1868), T.VI, Ed. Muzard, Paris, 1884.
- Edwards, Richard, La Syrie 1840 1862, Ed. Librairie Amiot, Paris, 1862.
- Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1896.
- Guys, Henri, Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth, Librairle française et étrangère, Paris, 1847.
- Ismaïl, Adel, Documents diplomatiques et consulaires, Ed. des œuvres politiques et historiques, Beyrouth 1975...
- Ismaïl, Adel, Histoire du Liban, du XVIIe Siècle à nos jours, Beyrouth, 1958.
- Jouplain (Paul Noujaim), La question du Liban, Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, Paris. 1908.
- Khair, Antoine, le Moustaçarrifat du Mont-Liban, Publications de l'Université libanaise. Bevrouth. 1973.
- Kurji, Sami, une histoire du Liban à travers les archives des jésuites, 1816 - 1845. Ed. Dar el-machreq, Beyrouth, 1985.
- Lammens, Henri, La Syrie, Ed. Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1921.
- Lenormant, François, les événements confessionnels au Liban, Ed.
 Dar-Al-Abjadia, (pas de date) ou: même texte, pour le même auteur:

Une persécution du christianisme, en 1860.

- Ed. Donial, Editeur et Dentie, Librairie Palais Royal, Paris, 1860.
- Poujoulat, Baptistin, La vérité sur la Syrie, Ed., Dar Lahad KHATER, Beyrouth, 1986.
- Rabbath, Edmond, la Formation historique du Liban politique et constitutionnel, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973.
- Ristelhueber, René, les traditions françaises au Liban, Ed. Librairie Félix Alcan, Paris, 1918.
- Rochemonteix, Camille, Le Liban, et l'Expédition française en Syrie, 1860 - 1861, Ed., librairie Auguste Picard, Paris, 1921.
- SOUEID, Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie, 1860 1861, Ed. Naoufal, Beyrouth, 1998.
- Touma, Toufic, Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIe S à 1914. Publications de l'Université libanaise. Bevrouth. 1971.

٣ - المصادر والمراجع الإنكليزية:

- Churchill, Charles, The Druzes and the Maronites under the Turkish rule, London, 1862.
- Foreign office, correspondence relating to the Affairs of Syria, 1860 - 1861, London, 1861.

٤ - الدوريات (Revues) :

 Revue des Troupes du Levant, No.9, 3e année, Janvier 1938, art: les événements de 1860 au Liban et l'intervention française, part: Lt co. Bourget. et No.13, 4e année, Janvier 1939, art: application de la loi mre ottomane de 1843 en Syrie, par: R. Tresse.

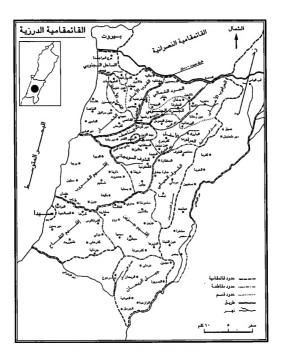
٥ - المعاجم:

- الباشا، محمد خليل، معجم أعلام الدروز، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة (لبنان)، ١٩٩٠.
- جامعة الدول العربية، القيادة العربية الموحدة، القاموس العسكري الموحّد، (هرنسى – عربي)، القاهرة، ١٩٧٠.
- الزركي، خير الدين، الاعلام، المجلد الرابع، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- قاموس فرنسي عثماني، (رسملي قاموس فرنساوي)، (Dictionnaire (français-Ture). استانبول، مطبعة مهران، ۱۳۲۷هـ = ۱۹۰۵م.
- .Dictionnaire encyclopédique Quillet, Ed., Quillet, Paris, 1986, 1990 -

جدول تعداد سكان القائمقاميتين

			THE LEBANON,	No.1
	Divided into C	ircumscriptions, aco.	ording to the Commissioner	s Second Project of XVI Articles.
		Loresk Urskodes	200	24.81.82
	PÜRAR.	Modeco and Metawaly	1107	1 The visibilities of population to the delite are taken from the only officed veterra to acceptance. They are an
	LUZZE.	Various and money	-00 b	probably very secrent, but the event fit in frome of th
		Vargeon	sec p	Obvious parties of the regulation.
	es sawten			
	JUNEAU.	Viscoertre	right particulation appear	The state of the s
	DOCKSBARS DATAGE	Legal Options	tun man	
	PERSONAL PROPERTY PRO	Musleme and Metarcely	- 14 -	
		Cereal, Cathorn	1.40	
		Circus, 1.4140107		
	BIOMETAN			
		Mamarine	2000	TOTALS OF FACE SECT
	META end SAMEL	construction of	183 Park Carps	MARONITES 107,800
		altinor	290	MANUALISES
		tiroca Crth Ja	5,7 H	
		Medican out Metan to	426	
	2ANLAR.	. Greek Catlana	Sec.	
		Moneyas and Meses oft	2005	GREEK CATHOLIO
		GONG ONLINES	*100	
		Preser	(41)	
		Managara	95	
		COMMINE		ORUSES 20,478
	ORARD JURD ARPOR MOT MOMAGRE MENJER EUAROR	Decora	3100x }	ORDER SON
		Marrorra	.7,000	
		Identification	9.00	
5.				GREEK ORTHODOX 30 370
		track track or		ht at
		M who as and Metreshy	1.06.4	A
		Protestar ta	piti. B	
	DOING BL RAMAR.			I MOSLEMS & META- 10,510
		Marococco	8,944	WALY
		Cypork t aglana	7) 1,050	
		Desser	2.41	PROTESTANTE 8 600-
		Jova	17 h	
	TESTAS. STREET	Mason to .	3,750 44.	1 Jews 8 290.
		Lincol Enthrie	5.500	}
		Moslecus and Melawace	27	

: diima



المستند: خارطة لبنان (انظر الفصل الثاني من (الباب الأول).



المستند: خارطة لبنان، (أنظر الفصل الثالث من الباب الأول)

